











# مجموع الفتاوى

التي قررتها محكمة الفتن والإبرام في المواد الخائفة

وضعتها

محمد (محمد عمر) بن محمد (الفتن والإبرام)

وراجعها وأقرها

حضرة صاحب الغزة الأستاذ بكيل أحمد أمين بك الشارح بالحكمة

(الطبعة الأولى)

عن الدار بن ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٦ م وبين ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٦ م

[ الطبعة الأولى ]

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٩٣٥ - ١٩٣٦ م

التم ١٠٠ قرش



# بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة

في هذا الجزء من المجموعة ذكرى عزيزة على رجال القانون فإن فيه خاتمة لمهد قاضيين جليين في خدمة القضاء جهدا في تثبيت أركانه وجدا في إعلاء بنيانه :  
المرحومين عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وكيل المحكمة الأسبق وأحد أمين بك المستشار .

وإذا كانت حياة التقيد الكريمين قد انتهت بهذه الخاتمة الطيبة فلقد أسلفا من الجهود الموقفة السديدة في خدمة الحق والقانون ما ملأ القلوب إعجالا لها وإعظاما لفضلها ، وذلك خير ما يستخلف من الباقيات التي تهي بجلال الذكرى وتكفل بقاءها .

ولعل أغلب المشاعر على نفسى حين أقدم هذا الجزء أنى أقوم ببعض الوفاء للراجلين العزيزين . ولئن كانت القواعد التي احتواها قد جاءت سليمة في استنباطها فذلك فضل المرحوم أحد أمين بك الذي راجعها كلها إلا قدرا يسيرا منها هو ما استنبط من الأحكام الصادرة في شهور أبريل ومايو ويونيه فقد حال بينه وبين مراجعته مرض الوفاة ، وكذلك ما استنبط من الأحكام الصادرة في شهر أكتوبر سنة ١٩٣٦ بعد وفاته عليه رحمة الله ورضوانه ما

محمود أحمد عمر  
سكرتير محكمة القضا والإبرام

٢٤ رمضان سنة ١٣٥٥ (٨ ديسمبر ١٩٣٦)



## جلسة ٧ - نوفمبر سنة ١٩٣٢

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات محمديب عطية بك  
وذكر بزي بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك المستشارين .

( ١ )

القضية رقم ٢٤٠٥ سنة ٢ القضائية

( ١ ) مسؤولية السيد عن أعمال خادمه . أساسها . متى ترفع ؟

( المادة ١٥٢ مدني )

( ب ) دفاع . طلب تأجيل لإعلان شهود . رفضه مع بيان السبب . لا إخلال بحق الدفاع .

( المادة ١٩ تشكيل )

( ج ٦ ) ( د ) تعويض . ضرر مادي . ضرر أدبي . تقديرهما موضوعي . تعويض والد عن فقد

ولده . أدبي .

١ - السيد مسئول عن تعويض الأضرار التي تصيب الغير بسبب خطأ  
خادمه . وأساس هذه المسؤولية سوء اختياره لخادمه وتقصيره في رقابته . ولا يندفع  
الضمان عن السيد إلا إذا ثبت أن الحادث الضار حصل بقوة قاهرة لا شأن فيها  
لخادمه ، أو ثبت أنه حصل عن خطأ المحني عليه نفسه . فصاحب القرس الذي  
يسلم قيادة فرسه غير ملجم إلا بجبل لخادمه وهو صبي في الرابعة عشرة من عمره ،  
مسئول عن تعويض الضرر الذي يصيب الغير من جموح هذا القرس .

٢ - لا إخلال بحق الدفاع إذا رفضت المحكمة طلب التأجيل لإعلان شهود

لأنهم مع ذكر الأسباب التي بني عليها هذا الرفض .

٣ - إن المقول عليه لدى جمهرة علماء القانون أن الضرر المادي والضرر

الأدبي سيان في إيجاب التعويض لمن أصابه شيء منهما ، وأنه إذا كانت الضرر  
الأدبي متعذر التقويم خلافا للضرر المادي فكلاهما خاضع في التقدير لسلطان  
المحكمة .

ففي رأيت في حالة معينة أن الضرر الأدبي يمكن تعويضه بقدر معين من المال وجب الإذعان لرأيها، إذ لا شك في أن التعويض المادي - مهما قيل من تعذر الموازنة بينه وبين الضرر الأدبي - يساعد، ولو بقدر، على تخفيف الألم عن نفس المضرور.

٤ - تعويض الوالد عن فقد ولده لا يعتبر تعويضا عن ضرر محتمل الحصول في المستقبل، إذ مثل هذا التعويض إنما يحكم به عن فقد الولد وما يسببه هذا الحادث من اللوعة للوالد، أي في الحال.

## ( ٢ )

القضية رقم ٢٤٢٩ سنة ٢ القضائية

حارس - تهريب الأشياء المحجوزة يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ - مسئولية الجنائية .

(المادة ٢٩٦ ع)

الحارس ملزم بأن يقدم الأشياء المحجوزة للحضر يوم البيع، أما أن يتزجها بقصد عرقلة الإجراءات وتعطيل البيع، ثم يظهرها من بعد، فإن هذا لا يخله من المسؤولية الجنائية التي لزمته بمجرد تهريب الأشياء يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ.

## ( ٣ )

القضية رقم ٢٤٣٣ سنة ٢ القضائية

( أ ) ظرف مشدد - استبعاد المحكمة إياه - تأييد العقوبة مع الاستبعاد - متى يجوز ؟

( ب ) تطبيق مادة خطأ مع نادتين متطعنين - العقوبة المحكوم بها داخلة في نطاق المادتين

المتطعنين - لا نقض .

( ح ) دفاع شرعي - إيدأه لأول مرة أمام محكمة النقض - لا يجوز .

(المادة ٢٣١ تحقيق)

١ - للمحكمة الاستئنافية، في حالة استبعاد ظرف مشدد كسبق الإصرار

الذي اعتبره محكمة الدرجة الأولى، أن تؤيد العقوبة المقررة بها ابتدائيا، ولو كان

الاستئناف من المتهم وحده ، ما دامت هذه العقوبة داخلية في نطاق المواد التي طبقتها عليه .

٢ — إذا طبقت المحكمة على متهم الفقرة الأولى من المادة ٢٠٤ مع المادة ٢٠٧ من قانون العقوبات ، وعلى متهم آخر الفقرة الأولى من المادة ٢٠٥ مع المادة ٢٠٧ من هذا القانون ، وقضت على الأول بالحبس مع الشغل ستة ، وعلى الثاني بالحبس مدة ثلاثة شهور ، وكانت الجريمة المستندة إلى الأول منطبقة على الفقرة الأولى من المادة ٢٠٤ ، والجريمة المستندة إلى الثاني واقعة تحت حكم الفقرة الأولى من المادة ٢٠٥ ، فالظن على هذا الحكم لخطئه في تطبيق المادة ٢٠٧ أيضا غير متج ، لا بالنسبة للتهم الأول ، لأن جريمته جنائية أصل عقوبتها السجن ، ولا بالنسبة للتهم الثاني ، لأنه لم يحكم عليه إلا بعقوبة تحملها المادة المنطبقة على قتلته ، فكلا العقوبتين المقضى بهما قانونيتان بصرف النظر عن المادة ٢٠٧ التي يشكوها .

٣ — ما دام المتهم لم يدع لدى محكمة الموضوع أنه كان في حالة دفاع شرعي ، فلا يجوز له أن يتقدم بمثل هذا الدفع لأول مرة لدى محكمة النقض .

#### ( ٤ )

القضية رقم ٢٤٣٤ سنة ٢ القضاء

تعويض . عدم ذكر أساسه تصريحاً ومن يستحقه . فهم ذلك من الحكم . لا نقض .

لا يصح الظن في الحكم بمقولة إنه قضى بتعويض للدعي المدني — المينة صفته بالحكم — من غير تبيان أى سبب له ولا إيضاح من يستحقه من ورثة القتيل ، إذ المفهوم بالضرورة أن التعويض إنما هو عن وفاة القتيل ، وأنه إنما قضى به للدعي المدني وحده بصفته المينة بالحكم .

(٥)

القضية رقم ٢٤٣٥ سنة ٢ القضائية<sup>(١)</sup>

ونائع أيتها الحكم . سويا قيام السلولى المتهم وإضافه من العقاب . استنتاج الحكم خلاف ذلك . وجوب قضا .

(المادة ٥٨ عقوبات)

سرق ثلاثة أشخاص قحما من منزل مجاور للزراع ، وساروا في الطريق الموصل للزراع ، فأبصر بهم خفي ، ورأى اثنين منهم قوا هارين في المزارع ولم يدركهما ، وأن ثالثهم كان يحمل زكية من القمح المسروق ، فناداه صريحا فلم يجبه ، بل ألقى الزكية على الأرض وحاول الفرار مثل زميله اللذين أفلتا واندسا في المزارع بعد أن ألقيا على حافتها ما كان معهما من القمح ، ففندها ارتكز الخفي على ركبتيه وأطلق عليه عيارا ناريا في الجزء الأسفل من جسمه أصابه في ساقيه من الخلف ، ولم يكن بين المكان الذي أصيب المجنى عليه فيه وبين المزارع سوى خمسة عشر مترا على أكبر تقدير . وقد توفى هذا السارق بسبب تلك الإصابة .

اتهمت النيابة هنا الخفي بأنه قتل المجنى عليه عمدا ، وطلبت إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالفقرة الأولى من المادة ١٩٨ ع ، فأحيل إلى محكمة الجنايات ، ولديها دفع الخفي بأنه كان معذورا فيما فعل ، وأن عذره هنا يعفيه من العقاب عملا بنص المادة ٥٨ ع ، ولكن المحكمة ، مع تسليما بأن الواقعة حصلت على هذه الصورة ، رأت أن اعتقاد الخفي مشروعية العمل الذي أتاها لم يكن مبينا على سبب معقول ، وأنه لم يتحرز ولم يترو في إطلاق النار على المجنى عليه قبل أن يطلق أول طلقة في الهواء على سبيل الإرهاب ، كما تقضى عليه بذلك التعليلات . ولذلك حكمت

(١) يراجع مع هذا حكم محكمة القضا في القضية رقم ٢٤٢٠ سنة ٢ القضائية الصادر بجلية ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢ وهو منشور بالجزء الثاني من المجموعة . وقد يبدو لأول وهلة أن بين الحكمين تناقضا في وجهة النظر ، ولكن ما يبدو من ذلك لا يثبت أن يزول عنه مقارنة وانصاف الحكم ، ومع اخبار أن الحكم الأول كان في طعن على قرار ثانى بالإحالة . أما هذا الحكم ففي طعن على حكم محكمة الجنايات .



عليه عملاً بالفقرة الأولى من المادة ١٩٨ ع وبالمادة ١٧ بحقه مع الشغل لمدة ستة أشهر وإلزامه بأن يدفع للتدعية بالحق المدني (والثة القتل) مبلغ ٢٥ جنيهاً .

ومحكمة النقض رأت أن النتيجة التي استنتجتها محكمة الجنايات لا تستقيم مع المقدمات التي سلمت بها في حكمها عن ظروف الحادثة وملابساتها ومكان وقوعها ووقت حدوثها ، بل إن تلك المقدمات مجمعة تشير إلى أن المتهم كان معذوراً فيما فعله من المبادرة إلى إطلاق النار على المجنى عليه الذي يعتقد أنه لاص قبل اتخاذ خطوة التهديد بالإطلاق في الهواء حتى لا يقتل منه قبل أن يجهز بتدقيته لإطلاقها لثاني مرة ، وإلى أنه مع مقولية سبب اعتقاده سار على موجب هذا الاعتقاد يترق وتحترق ، وأنه محق فيما طلبه من اعتباره معذوراً وفق المادة ٥٨ ع . ولذلك حكمت بنقض الحكم وبرائة الخفير المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية .

## ( ٦ )

التقضية رقم ٢٤٣٦ سنة ٢ القضائية

تزوير . التوقيع على ورقة عريفية تتضمن إقراراً بشئ . أمام كاتب التصديقات . تسمى الموقع باسم غيره . جريمة واحدة .

( المواد ٣٢ و ٤٠ و ٤١ و ٤١ أ و ٤١ ب )

تقدم شخص إلى كاتب محكمة أهلية ، وتسمى له باسم شخص آخر ، وقدم إليه ورقة عريفية تتضمن تنازلاً معزواً إلى هذا الشخص الآخر عن حجز موقع على أشياء بناء على ما طلبه ، ووقع أمام الكاتب على هذه الورقة بالاسم المتحل ، وطلب إليه التصديق على هذا التوقيع ، فصنفه الكاتب وحرر محضر التصديق .

اعتبرت النيابة أن هذه الواقعة تتيج جريمتين : جريمة تزوير الورقة العريفية ، وجريمة اشتراك في تزوير ورقة رسمية هي محضر التصديق . وقد تابعتها محكمة الدرجة الأولى في هذا الاعتبار ، وعاقبت المتهم بالحبس سنة على كل جريمة ، ثم تابعتها محكمة

الدرجة الثانية وأيدت الحكم . ومحنة النقض حكمت بأن هذه الواقعة لا تنتج إلا جريمة واحدة هي جناية الاشتراك في تزوير ورقة أميرية (محضر التصديق) ، واكتفت بمعاينة المتهم عليها بالحس سنة ، ولم تعتبر وجودا لجريمة تزوير الورقة العرفية ، قائلة إن توقيع المتهم على الورقة العرفية أمام كاتب التصديقات إنما هو جزء مقيم لجريمة تسميه أمام هذا الكاتب باسم المحنى عليه واتصال شخصيته ، بل هو الغرض الأساسى من اتصال تلك الشخصية ، فلا يجوز مع هذا تجنب هذه الواقعة واستخلاص جنحة التزوير العرفى منها .

### ( ٧ )

القضية رقم ٢٤٣٧ سنة ٢ القضائية

- ( أ ) حكم . تسيه . عدم ردّه على جميع جزئيات الدفاع . لا عيب .
  - ( ب ) أغدّه شهادة الإثبات . اطراحها أقوال شهود النفى . معناه أنها لا يصح الركون إليها .
  - ( ح ) عدم تنفيذ أوجه الدفاع . تفصيله أسباب الإدانة . لا بطلان .
- (المادة ١٠٢ مراضات)
- ١ — محكمة الموضوع غير مكلفة بأن تردّ فى حكمها على كل جزئية من جزئيات الدفاع ، كما أن فى تمويلها على شهادة شهود الإثبات ما يفيد أنها لم تقم وزنا لما وجه إلى أقوالهم من اعتراض ، فليست بعد ذلك بحاجة إلى التصريح بما أفاده حكمها ضمنا .

- ٢ — أخذ المحكمة بأقوال شهود الإثبات ، واطراحها لأقوال شهود النفى ، معناه أنها لم ترفى شهادة هؤلاء الآخرين ما يصح الركون إليه .

- ٣ — أنه وإن كان يحسن أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة بإيراد الأوجه الهامة التى استند إليها الدفاع عن المتهم ، وأن يبين مواطن الضعف فى هذا الدفاع ، إلا أن خلق الحكم من بيان هذه الأوجه ومن الرد عليها لا يمكن أن يعدّ وجها من أوجه البطلان ، ما دام الحكم قد فصل أدلة الإدانة بعناية تبعت على الاطمئنان

إلى أن المحكمة لا بد قد قامت قبل إصدار حكمها بعملية الموازنة والتربيع بين أدلة الإدانة وأدلة البراءة، وإن كان حكمها لم يتضمن إلا نتيجة هذه العملية . ويجب أن يفهم بعد ذلك أن عدم الرد صراحة على وجوه الدفاع إنما كان مبناه الاكتفاء بالدلالة الضمنية المستفادة من تصريح المحكمة باقتناعها بقوة أدلة الإدانة التي عيّنت تفصيلها في الحكم .

## ( ٨ )

القضية رقم ٢٤٣٨ سنة ٢ القضائية  
كل عدد . الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ عقوبات . محل انطباقها . وجوب بيان الواقعة في الحكم بيانا صريحا .

يجب لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ عقوبات أن يفهم الحكم ببيان الواقعة بيانا صريحا يكشف معه غرض التهم من ارتكاب جريمة القتل ، هل كان للتأهب للسرقة أو لتسهيلها وإن لم تتم ، أو كان لتتم ارتكابها بالفعل ، أم أن السرقة كانت تمت أو شرع فيها قبل القتل وكان القصد منه تمكين المتهم من الهرب . إذ أن ثبوت القتل ، لأحد المقاصد المذكورة ، شرط أساسي لاستحقاق العقوبة المغلظة المنصوص عليها بالفقرة المذكورة بحيث لو لم يتوافر هذا الشرط ، بل كانت جريمة القتل وقعت لفرض آخر غير المنصوص عليه ، واقرنت بها أو تلتها جنحة السرقة ، وليس بين الجريمتين سوى مجزء الارتباط الزمني ، فإن الفقرة المذكورة لا تنطبق .

## ( ٩ )

القضية رقم ٢٤٤٠ سنة ٢ القضائية

استئناف :

- ( أ ) استئناف التهم وحده . تشديد العقوبة . لا يسوغ .  
( ب ) استئناف النيابة . حصوله للسلطة العامة . مجزء حصوله . اتصال القضاء بالهوى وحريه في الصرف فيها . تقييده أو تخفيفه . لا يبقيد المحكمة في شيء . متى تنفذ المحكمة بما ورد في تقرير الاستئناف ؟  
( المادة ١٨٩ تحقيق )

١ — استئناف التهم وحده إنما يحصل لمصلحته الخاصة، فلا يسوغ معه المحكة الاستئنافية أن تشدد عليه العقاب، مهما لاحظت في الحكم المستأنف من الخطأ الظاهر في تقدير الوقائع أو في تطبيق القانون، ومهما أصلحت من هذا الخطأ. واستئناف النيابة إنما يحصل للمصلحة العامة التي تعني بعدم تأنيب البريء ومجازاة كل أئيم بما يستحق وفق درجة إجرامه.

٢ — إن مجرد حصول الاستئناف من النيابة يلزم عنه حتما اتصال المحكة الاستئنافية بالدعوى المستأنفة حكما في حدود هذا الاستئناف. ومتى اتصلت بها كان لها مطلق الحزية في نظر الدعوى من جميع وجوها، وفي التصرف فيها كأنها لم تتقدم من بادئ الأمر إلا إليها، طبقا لما تراه من الدواعي والمقتضيات دون أن تتقيد بأي قيد تضعه النيابة في تقرير الاستئناف، سواء وقت الإدلاء به لقلم الكاتب أو بعد هذا الإدلاء. وكل قيد يوضع في هذا التقرير لا يستدبه، ولا تأثير له فيما وجب للمحكة من حق نظر الدعوى من كل وجوها والتصرف فيها بكامل الحزية. حتى القيد الذي يكون ظاهر مفهومه أنه يحصل الاستئناف معلقا على شرط فاسخ لا يقيد المحكة في شيء ولو تحقق هذا الشرط، بل يكون الاستئناف مع ذلك صحيحا متجا أثره، والشرط غير معتبر لإخلاله بموجب الاستئناف. إنما نتقيد المحكة بما ورد في تقرير الاستئناف في صورتين: صورة ما إذا تعددت التهم المحكوم فيها وقصر الاستئناف على الحكم الصادر في بعضها دون الصادر في البعض، وصورة ما إذا تعدد المتهمون وقصر الاستئناف على بعضهم دون البعض. ووجه التقيد هو أن الاستئناف لا ينقل للمحكة الاستئنافية سوى الموضوع المستأنف حكمه، ولا يبيع لها التعرض لغير المستأنف عليه من المتهمين.

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا.

بما أن الطعن قدم في الميعاد وكذلك أسبابه فهو مقبول شكلا.

وبما أن مبنى الوجوه الثلاثة الأولى من تقرير الأسباب أن الحكم المطعون فيه لم يبين الواقع التي بررت تطبيق المادة ٣٥ من قانون المخدرات واعتبار الطاعن متجرا في المواد المخدرة ولم يدل ما دفع به من اعتبار الحادثة استملا شخصيا للمخدر .  
وبما أن كل هذا مقوض بما أثبتته الحكم الاستثنائي زيادة عن أسباب الحكم الابتدائي التي أخذ بها من أن الطاعن أقر بأنه كان يتعاطى الحشيش ويقدمه أيضا للمحاضرين وهذا مما تنطبق عليه المادة ٣٥ وباقي المواد الأخرى من قانون المخدرات .

وبما أن مبنى الوجه الرابع من التقرير أن محكمة ثاني درجة شددت العقوبة على الطاعن مع أن الاستئناف الذي رفعته النيابة كان احتياطيا وعلل بأنه رفع لأن صحيفة سوابق المتهم لم ترد فيجب ألا يكون له أثر متى تبين أن الطاعن ليست له سوابق وهو ما ظهر فضلا عند نظر القضية في الاستئناف .

وبما أن تقرير استئناف النيابة ورد به حقيقة أن الاستئناف هو "لعدم ورود صحيفة السوابق" أي أنه استئناف حاصل من باب الاحتياط لصورة ما إذا ظهر بعد ورود صحيفة السوابق أن المتهم مائد فطبق عليه المحكمة أحكام العود وتشدد في عقوبته . ولقد وردت الصحيفة خالية من سوابق لتتهم الطاعن ولكن المحكمة الاستئنافية رفعت عقوبته إلى سنة حبسا وغرامة ٢٠٠ جنينه لما رأته من أن العقوبة المذكورة هي أقل حد للمادة ٣٥ التي طبقها المحكمة الجزئية تطبيقا خاطئا إذ قصرت العقوبة على ستة أشهر و ٣٠ جنينا غرامة .

وبما أن مناط البحث في هذا الوجه هو تعزف أثر استئناف النيابة ذلك الاستئناف الملل، وهل كان معه للمحكمة الاستئنافية أن تشدد العقوبة ولو لإصلاحا لخطأ ظاهر وقعت فيه المحكمة الأولى أم لا .

وبما أنه إذا كان من المبادئ الثابتة أن استئناف المتهم وحده إنما يحصل لمصلحته الخاصة فلا يسوغ معه للمحكمة الاستئنافية أن تشدد عليه العقاب مهما

لاحظت في الحكم المستأنف من الخطأ الظاهر في تقدير الوقائع أو في تطبيق القانون ومهما أصلحت من هذا الخطأ — إذا كان ذلك مبدأ ثابتاً فإنه من المبادئ المعروفة من القانون بالضرورة أن استئناف النيابة إنما يحصل للمصلحة العامة التي تعني بعدم تأييم البريء ومجازاة كل أئيم بما يستحق وفق درجة إجرامه .

وبما أن مجرد حصول الاستئناف من النيابة يلزم عنه حتماً اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى المستأنفة حكمها، متى اتصلت بها فإن تلك المصلحة العامة، التي هي العلة في تحويل النيابة حق الاستئناف، تقضي بأن يكون لها مطلق الحرية في نظر الدعوى من جميع وجوهها وفي التصرف فيها كأن لم تقدم من بادئ الأمر إلا إليها . وينتهي على ذلك بداهة أن يكون لها تشديد العقاب كما يكون لها أيضاً تخفيفه أو تبرئة المتهم بالمرة ولو كان هذا المتهم قبل الحكم ولم يستأنفه؛ وكل هذا تبعاً لما تراه بما يقتر العدل في نصابه .

وبما أن تلك الحقيقة القانونية وهي اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى بمجرد استئناف النيابة وحررتها في التصرف فيها من براءة وإدانة وتشديد في العقاب وتخفيف تبعاً لما تراه من الدواعي والمقتضيات — تلك الحقيقة لا تحتمل تمديد المحكمة بأى قيد تضعه النيابة في تقرير الاستئناف سواء وقت الإدلاء به لقلم الكاتب أو بعد هذا الإدلاء . فلذا وضعت في هذا التقرير مثلاً أن الاستئناف حاصل لقلة العقوبة أو هو حاصل لجسامة العقوبة (وإن كان هذا غير واقع في العمل) أو لخطأ المحكمة الأولى في عدم اعتبارها وجود ظرف مشدد أو لأن للتهم صغراً لم تقبله المحكمة الأولى (وإن كان هذا غير واقع في العمل أيضاً) أو أنه حاصل لعدم ورود صحيفة السوابق (كصورة الاستئناف في الدعوى الحالية) أو ما أشبه ذلك من القيود والصلل فإن هذه القيود جميعها لا اعتداد بها ولا تأثير لها فيما يجب للحكمة من حق نظر الدعوى من كل وجوهها والتصرف فيها بكامل الحرية .

وبما أنه لا يصبغ أن يترض بأن القيد الذي وضعت النيابة في تقرير الاستئناف في الدعوى الحالية ليس من قبيل القيود الأخرى، بل هو قيد راجع ليكون

الاستئناف نفسه لأن مفهومه أن النياية ما كانت لتستأنف لو أن صحيفة السوابق كانت وردت لها ورأت منها أن لا سوابق التهم ، فكان استئنافها معلق على شرط فامح هو ظهور عدم السوابق ، وبما أن هذا الشرط تحقق فالاستئناف سقط سقوطا يرجع إلى وقت حصوله وما كان للحكمة أن تعتبره وجودا ولا أن تعتمد عليه قسشد العقوبة — لا يصح أن يفترض بذلك فإن النياية العامة إذا كانت تملك التصرف في الدعوى العمومية قبل تقديمها للقضاء فإنها في ملاقتها معه لا تملك سوى تحريكها إليه وإرسالها له ومتى أوصلتها أصبحت ملكا له هو يتصرف فيها بما يشاء وليس للنياية من حق لديه سوى إبداء طلبات فيها إن شاء أخذ بها وإن شاء رفضها . ومتى كان الأمر كذلك فإن ذلك الاستئناف المقول إنه حاصل تحت شرط فامح لا شك أنه قد حرك الدعوى فعلا وأوصلها للقضاء فعلا وأصبحت في ملكه فعلا فسواء تحقق الشرط أم لم يتحقق فلا سبيل لاعتراضها من يده . وفي هذا دليل على أن الاستئناف صحيح منتج أثره والشرط غير معتبر لأنه مغل بموجب الاستئناف .

وبما أنه يبين من ذلك أن المحكمة الاستئنافية في حل مما فعلت فهذا الوجه أيضا مردود .

وبما أنه مع تقرير ما تقدم لا يفوت المحكمة التنبيه إلى أن هناك صورتين : إحداها حالة تعدد التهم المحكوم فيها وقصر الاستئناف على الحكم الصادر في بعضها دون الصادر في البعض ، والثانية حالة تعدد المتهمين وقصر الاستئناف على بعضهم دون البعض . ففي هاتين الصورتين لا يسع المحكمة الاستئنافية إلا التقييد بما ورد في تقرير الاستئناف . ووجه هذا ظاهر وهو أن الاستئناف لا ينقل للحكمة الاستئنافية سوى الموضوع المستأنف حكمه ولا يبيح لها التعرض لتغير المستأنف عليه من المتهمين .

✓ (١٠)

القضية رقم ٢٤٤١ سنة ٢ القضاية

عقوبة . قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . لم يغير من طبيعة الجريمة . منه في ولاية القاضي  
الجزئ في الحدود التي رسمها القانون لعقوبة الجنابة .

(قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ والمادة ١٧ ع)

إن قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، إذ أجاز لقاضي الإحالة أن يحيل بعض  
الجنابات إلى القاضي الجزئي إذا رأى فيها من الظروف المخففة ما يبرر تطبيق  
عقوبة الجنحة فإنه لم يغير من طبيعة الجريمة نفسها ، وإنما مد في ولاية القاضي  
الجزئي ، فأباح له نظربعض الجنابات ، بعد أن كان اختصاصه مقصوراً على الجنح  
والمخالفات ، وذلك كله مع بقاء الجنابة على طبيعتها ، وكل ما في الأمر أن قاضي  
الإحالة رأى أن فيها من الأعذار القانونية أو الظروف المخففة ما يبرر الاكتفاء  
بتطبيق عقوبة الجنحة .

وبدسى أن هذا ليس من أثره تملك القاضي الجزئي ما لم يكن يملكه قاضي  
الجنابات من قبله ، فلا يجوز له بطبيعة الحال مجاوزة الحدود التي رسمها القانون  
لعقوبة الجنابات ، بل الواجب عليه أن يترمم هذه الحدود ويطبق الموازين التي  
نصت عليها المادة ١٧ من قانون العقوبات للجنابات التي اكتفتها ظروف  
تستوجب الرأفة . فإذا كانت عقوبة الجنابة المقامة من أجلها الدعوى هي الأشغال  
الشاقة المؤقتة فلا يجوز أن يتزل في هذه الحالة الى أقل من ستة شهور .



## جلسة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢

تحت رعاية سعادة جسد الزعيمين باشا وبجسود حضرات محمد لبيب عطية بك وذكى برزى بك  
ومحمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك .

(١١)

## القضية رقم ١٤١٣ سنة ٢ القضائية

تبدد أشياء محجوزة . عين موضوعة تحت الحراسة القضائية . التنفيذ بدين على محصولاتها .  
طريقة ذلك . الحارس القضائى على العين . تصرفه فى ثمن المحصولات فى الوجه المبيته بحكم الحراسة .  
لا مسئولية .

لا يجوز لمن كان له دين على أحد ملاك العين الموضوعة تحت الحراسة  
القضائية أن ينفذ بدينه على محصولات تلك العين مباشرة ، بل الواجب فى هذه  
الحالة هو أن ينفذ تحت يد الحارس القضائى بطريق حجز ما للدين لدى الغير  
(saisie arrêt) . وإذا كان الحارس قد تصرف فى ثمن المحصولات فى الوجه  
التي عينها له حكم الحراسة فلا يمكن أن يترتب عليه بسبب هذا التصرف أية مسئولية  
جنائية ، لا سيما إذا كان الحارس قد سدد بهذا الثمن ديناً ممتازاً على الأرض ، وهو  
مال الحكومة ، لا يمكن أن يسؤى به دين الدائن الحاجز .

(١٢)

## القضية رقم ١ سنة ٣ القضائية

سرقة . المادة ٢٧٣ ع . مجزء حمل السلاح . كفاية لطبقها .

(المادة ٢٧٣ ع)

يكفى حمل أحد السارقين السلاح وقت السرقة ظاهراً أو مخبئاً ، حتى يتحقق  
مراد القانون من توافر ظرف حمل السلاح المنصوص عليه فى المادة ٢٧٣ من  
قانون العقوبات ، فإن عبارة القانون فى تلك المادة تهديد بنصبها الصريح أن مجزء  
حمل السلاح فى ذاته كاف ، وأنه لا عبرة بالقصد من حمله ، ولا بكون ظروف  
الحادثة فى ذاتها بما لا يحتمل معه استعمال السلاح ، بحيث يستطاع القول بأن

الشارع ، إذ نص على هذا الظرف ، ذلك النص المطلق عن كل قيد ، قد دخل في اعتباراته أن من يحمل سلاحا هو في ذاته شرمن لا يحمل ، وأن شره هذا يؤخذ به زملاؤه وإن كان سلاحه نجبا وكانوا هم لا يملكون بمجمله إياه ، وأنه شرموجب بذاته لتشديد العقاب .

### (١٣)

القضية رقم ٢ سنة ٣ القضائية

ضرر . نشوء من حادث قهري . لا مسؤولية جنائية ولا مدنية . طلب تحقيق وقوع الحادث القهري .  
رفضه لعدم جديته . لا يحمل بالحكم .  
(المادة ٣٩٩ ع ١٥١ مدني)

مق كانت الواقعة ناشئة عن حادث قهري ، لا يدل لثبته فيه ولا في قدرته منعه ، فلا مسؤولية عليه ولا على المسئول عن الحق المدني ، بل لأيهما أن يطلب من المحكمة تحقيق ما يزعمه من وقوع هذا الحادث القهري ، والحكمة أن ترفض هذا الطلب متى رأت أنه غير جدي ، وأن العناصر الموجودة لديها في التحقيق تدل على عدم الأحقية فيه .

### (١٤)

القضية رقم ٣ سنة ٣ القضائية

إغفاء أشياء مسروقة . العلم بأن الشيء المفقود مسروق . ركن أساسي . إثبات توافره في الحكم .  
وجوبه .  
(المادة ٢٧٩ ع)

علم مخفي الشيء المسروق بأنه مسروق ركن أساسي من أركان جريمة الإغفاء المنصوص عليها بالمادة ٢٧٩ من قانون العقوبات ، فمن الضروري أن يثبت الحكم توافره ، وإلا كان باطلا .

(١٥)

القضية رقم ٤ سنة ٣ القضائية

شهادة . اطراح المحكة إياها . تعليل من غير تفصيل . لا مانع .

لمحكمة الموضوع أن تطرح ظهوراً شهادة من لا تطعن إلى شهادته من الشهود،  
ويكفي أن تذكر في تعليل اطراحها لهذه الشهادة ما يفيد عدم اطمئنانها إليها من  
غير تحليل أو تفصيل لذلك التعليل .

(١٦)

القضية رقم ٨ سنة ٣ القضائية

شاهد :

(١) (٦) شاهد أسم أبكم . جواز الأخذ بشهادته . إدراك المحكة لماعى إشاراته . موضوعى .

(٢) شاهد لم يحلف قبل الشهادة . حلفه بعد الشهادة . لا عيب . (المادة ١٤٥ تحقيق)

(٣) حكم . تنازه على أقوال شهود . الطعن على شهادة أحدهم . لا يبيح .

١ — لا يوجد فى القانون ما يحزم على المحكة الاستشهاد بأقوال شخص ما  
لمجرد أنه أسم أبكم، وأن طريقته فى التعبير ليست هى طريقة النطق باللسان التى  
هى الطريقة الطبيعية العادية، بل المحكة أن تأخذ شهادته على طريقته هو فى التعبير،  
وهى طريقة الإشارات التى اعتاد البكم التعبير بها .

٢ — إن إدراك المحكة لماعى إشارات الأبكم أمر موضوعى راجع لعمليتها  
هى، ولا تعقيب عليها فى ذلك .

٣ — إذا فات المحكة أن تحلف الشاهد اليمين قبل إدلائه بالشهادة، ثم  
تداركت ذلك بعد إدلائه بها، خلفته اليمين على أنه إنما شهد بالحق، فتعويلها  
على هذه الشهادة لا عيب فيه .

٤ — لا أهمية للطعن على حكم بمقولة إنه اعتمد على شهادة شاهد لم يحلف  
اليمين، إذا كان هذا الحكم لم يبن على هذه الشهادة وحدها، بل كانت مبنيًا على  
شهادة شاهدين آخرين لم يطعن عليهما .

(١٧)

القضية رقم ١٠ سنة ٣ القضائية

(١) حكم . تسية . رده على جرثيات الدفاع جرثية جرثية . لا ضرورة . استعادة هذا الرد من سبائه . كغناء .

(ب) الإخلال بحق الدفاع . معناه .

(ج) سبق الإصرار . ثبوت . كفاية وحده لتطبيق المادة ١٩٤ عقوبات .

١ — ليس على المحكمة أن ترد في حكمها على كل جرثية من جرثيات الدفاع استقلالاً، بل يكفي أن يكون في سياق الحكم ما يفيد الرد ضمناً على هذا الدفاع .

٢ — عدم الرد على الدفاع في مناحيه المختلفة لا يمكن قطعاً اعتباره إخلالاً بحق الدفاع ، إذ الإخلال بهذا الحق هو حرمان المتهم من إبداء أقواله بكامل الحرية ، أو إهمال التفصل في طلب صريح من طلبات التحقيق ، أو في الدفوع الفرعية التي يبديها ، أو في دفاع صريح خاص بعذر قانوني من الأعذار المبيحة أو الماسة من العقاب . أما أن يبدى المتهم دفاعاً عادياً منصباً على قى ما أسند إليه من الأفعال ومستتجاً مما تم في القضية من التحقيقات فلا تقره المحكمة عليه ولا تأخذ به ، فليس فيه أدنى إخلال بحق الدفاع .

٣ — ثبوت سبق الإصرار كاف وحده لتطبيق المادة ١٩٤ من قانون العقوبات ، بغير حاجة إلى اقترانه بطرف التبرص ؛ فإذا كان الحكم الذي طبق هذه المادة ، به ما يفيد ثبوت سبق الإصرار فليس مما يطلع عليه أن يكون ذكر عبارة عن ظرف التبرص لا سند لها فيه .

(١٨)

القضية رقم ١٦ سنة ٣ القضائية

سب على خادش الاعتبار - عدم اشتماله على إسناد عيب معين . لجنة بالمادة ٢٦٥ ع . لا مخالفة بالمادة ٣٤٧ ع .

(المادتان ٢٦٥ و ٣٤٧ ع)

السب العائلي غير المشتمل على إسناد عيب معين يجب، متى كان خادشا للناموس والاعتبار، أن يعد جنحة منطبقة على المادة ٣٦٥ من قانون العقوبات، لا مخالفة منطبقة على المادة ٣٤٧، وذلك على رغم ما ين المادتين المذكورتين من التماض. ومن قبيل هذا السب قول واحد لآخر في الطريق العام "يا ابن الكلب".

### (١٩)

القضية رقم ١٩ سنة ٣ القضائية

- (١) جريمة - وقوعها فلا - حصول اتفاق بعد ذلك لتخلص من نتائجها - لا تأثير له .  
(ب) دليل - تقديره - موضوعي .  
(ج) شهادة - سماع شهود جدد أمام المحكمة الاستئنافية - تأييد الحكم لأسبابه - عدم الرد على أقوال الشهود - يفيد الطراحا .
- ١ - إذا وقعت الجريمة فعلا فلا يؤثر فيها أى اتفاق يكون حصل بعد وقوعها لتخلص من نتائجها .
- ٢ - تقدير الأدلة وترجيح بعضها على البعض من أخص خصائص محكمة الموضوع .

٣ - إذا سمعت المحكمة الاستئنافية شهودا لم يسمعوا أمام المحكمة الجزئية ، ثم أيدت الحكم المستأنف لأسبابه ، دون أن ترد على شهادة هؤلاء الشهود ، فسكتها عن الرد عليها يفيد ضمنا أنها لم تقم وزنا لها ، لأنها لم تأت بمجديد يستدعى تعديل الموقف أو يقتضى الرد من جانب المحكمة .

(١) الواقعة أن محصلا حصل ملنا من المال من تجارعتا لسبارودخان أخفا من آخر مل ذمة تصرفها ، فبدد المبلغ ، فأخذ عليه صاحب الدخان سدا بقيمة ، ذكر فيه أن المبلغ أمانة له عند المحصل ، وأثبت في دفتره أن قيمة المبلغ وردت تقديري من المحصل - وعند المحاكمة دفع المحصل بأن الواقعة لاعتقاب عليها ، لأن السد المأخوذ عليه قد غير طبيعة التماثل بينهما ، وبطله تماثلا مدنيا ، فلم تقب المحكمة بدفعه ، بحجة أن عبارة (المبلغ أمانة) الواردة بالسد تدل على أن الدين ما زال باقيا على طبيعته الأصلية . وأيدتها محكمة القضا في ذلك ، وزادت عليه قولها إذا وقعت الجريمة المبلغ .

## جلسة ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢

تحت رئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وبحضور خيرات محمد لبيب عطية بك و زكي برزى بك  
ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك .

(٢٠)

القضية رقم ٢٤١١ سنة ٢ القضية

وصف التهمة :

- ( أ ) تهمة تزوير لفرض الاختلاس . توجيهها على أنها تزوير . الحكم فيها ابتدائيا على هذا الوصف . تغيير الوصف في الحكم الاستثنائي . عدم جوازه .
- ( ب ) تعديل المحكمة الاستئنافية وصف الأفعال المستندة اليهم . جوازه . تغيير هذه الأفعال . لا يجوز .
- ( ج ) حق محكمة النقض في هذه الصورة .
- (المواد ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ تشكيل)

انتهمت النيابة شخصا بأنه ارتكب تزويرا في عقد بيع لاختلاس رسم استخراج شهادة وفاة ، ورفعت عليه من أجله الدعوى لدى المحكمة الجزئية طالبة عقابه بالمواد ١٧٩ و ١٨٣ و ٤٨ و ٤٩ من قانون العقوبات . ولأن صيغة التهمة منصبة على التزوير فقط ، وأن الاختلاس لم يذكر في هذه الصيغة إلا عرضا ، ولم تبن النيابة إن كان وقع فعلا أو لم يقع ، ولم تطلب أى عقاب عليه ، فالمحكمة الجزئية اقتصرت على تهمة التزوير المرفوعة لها ، وحكت فيها عملا بالمادة ١٨٣ من قانون العقوبات . وفي أسباب حكمها تكلمت عرضا عن مسألة الاختلاس ، وذكرت ما يفيد حصوله فعلا . فاستأنف المتهم الحكم ، والمحكمة الاستئنافية وجهت إليه تهمة الاختلاس ، وكلفته بالدفاع فيها ، ثم أصدرت حكما بتأييد الحكم المستأنف ، مع تطبيق المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات ، بدلا من المواد المطلوبة ، آخذة في ذلك بأسباب الحكم المستأنف .

ومحكمة النقض حكمت بتقضى هذا الحكم ، وإعادة الدعوى للقضاء فيها ثانية من دائرة استئنافية أخرى ، مقررة ما يأتي : —

١ — إن الفعل الذى نسبته النيابة للتهم، ورفضت من أجله الدعوى لدى المحكمة الجزئية، وحكم فيه من تلك المحكمة، لا يشمل سوى وقائع تزوير. وأما مسألة الاختلاس فقد كرت فى صحيفة التهمة بياناً للباحث على التزوير، ولم تغفل النيابة إن الاختلاس قد وقع فعلاً، ولا إنها ترفع عنه الدعوى، فتعديل المحكمة الاستئنافية فى أسباب حكمها وفى منطوقه لوصف التهمة هو تعديل فى ذاته غير صحيح، إذ وقائع التزوير التى وردت فى التهمة، وفى الحكم الجزئى المعتمدة أسبابه، هى وقائع منفصلة قائمة بذاتها لا يمكن قطعاً أن توصف بأنها اختلاس.

٢ — إنه يلوح من حكم المحكمة الاستئنافية أنها ربما تكون وجدت أن لاجل لإدانة الطاعن فى تهمة التزوير لأسباب لم تتيها، وبذل أن تقضى ببراءة الطاعن منها، إذا كان ثم مبرر لذلك، وجهت عليه تهمة الاختلاس التى لم تكن موجهة ضده لدى محكمة الدرجة الأولى. وعملها هذا لا يسيغه القانون، فإن المحكمة الاستئنافية، إذا كانت تملك تعديل وصف الأفعال المسندة للحكوم عليهم ابتدائياً، فإنها لا تملك تغيير هذه الأفعال واتهامهم بتهمة جديدة لها فى ذلك من الإضرار بهم بتفويت إحدى درجات التقاضى عليهم.

٣ — إنه كان يصح لمحكمة النقض فى هذه الصورة أن تطبق القانون، بنقض الحكم وتبرئة المتهم من تهمة التزوير، وبمحفظ الحق للنيابة فى رفع دعوى الاختلاس متى شاعت وكان لها محل. غير أن الحكم المطعون فيه، وقد دل ضمناً على أن المتهم لا يعتبر مزوراً، لم يبين الأسباب التى يكون رآها لعدم اعتبار الأفعال المسندة للطاعن متبعة للتزوير. ولذلك رأت نقض الحكم وإعادة الدعوى للمحكمة الاستئنافية لتتظر فى دعوى التزوير وحدها، وتحكم فيها بالبراءة أو بالعتوبة بحسب ما ترى. أما الاختلاس فن شأن النيابة العامة وحدها أن تتصرف فيه.

(٢١)

القضية رقم ٢٤٢٣ سنة ٢ التقضائية

نجاية أمانة. تسليم مال على سبيل الاستعمال فى أمر سجن. اختلاس. جوية.

(المادة ٢٩٦ ع)

إذا توجه شخص إلى آخر في دكان يشتغل به، وأعطاه ورقة مالية بخمسة جنيهات ليصرفها له، فخرج، ثم عاد وأخبره أنه بحث عن نقود يستبدلها بالورقة فلم يوفق، وودّ له ورقة بخمسة واحد على اعتبار أنها هي التي سلمت إليه، فليس في هذه الواقعة معنى للاختلاس الذي أراده القانون في جريمة السرقة، لأن المسلم لم يأخذ الورقة ذات الخمسة الجنيهات في غفلة من المسلم وبدون علمه أو رضاه، كما أن تسليم الورقة إياه لم يكن تسلياً اضطرارياً جرت إليه ضرورة المعاملة. ولكن إذا كان المسلم أعطى الورقة للمسلم ليصرفها له، وتركه يخرج ليبحث عن أوراق أو نقود صغيرة لإبدالها بها، فظاهر المفهوم من هذا أن المسلم اتقن المسلم على الورقة ليبحث له في الخارج عن مقابلها نقداً صغيراً، على شرط ردّ هذا المقابل له أو إعادة الورقة بناتائها إليه، فهذا المعنى يتحقق به جريمة خيانة الأمانة إذا لم يقم المتهم بأحد الأمرين، وذلك على اعتبار أنه اختلس مالا سلم إليه بصفته وكيلًا بجائز بقصد استعماله في أمر معين لمنفعة المالك.

## (٢٢)

القضية رقم ٢٤٢٤ سنة ٢ التفضائية

(أ) مراقبة - حكم بالوضع تحت المراقبة - عدم ظهور سوابق - الخن في هذا الحكم -  
أثره حذف المراقبة - (المادة ٢٧٧ ع)

(ب) سرقة - تسليم مال اضطرارياً - قتل الحياة - مقيدة بشرط - عدم تحقق هذا الشرط -  
جريمة - (المادة ٢٧٤ ع)

١ - إذا حكمت المحكمة على سارق، تطبيقاً للمادة ٢٧٤ ع، بالحبس ستة شهور مع الشغل، عن كل تهمة من التهمتين الموجهتين عليه، وبوضعه تحت المراقبة على زعم أن له سوابق، وتبين أن ما كان له من السوابق سقط بمضي المدة،

(١) يلاحظ أن المتهم ليس مرافقاً صناعته تغيير أصناف النقود والمبادلة عليها بأصناف أخرى من النقود تبادلاً في القيمة كما أنه لم تكن بينه وبين المخني عليه معاملة من بيع أو شراء أو ما أشبههما تقتضى في العرف والعادة أن يسلم أحدهما للآخر ما وجب عليه قبل أخذ البذل المقابل.



فلا يكون لطمته على هذا الحكم من أثر إلا إلغاء المراقبة المقررة بها . أما العقوبة التي حكم بها فلها ، مع استبعاد السوابق ، مبررة لدخولها في نطاق المادة المنطبقة .

٢ - حضر شخص إلى بائع فاكهة في دكانه ، وطلب منه آفة موز ، وأن يسد له ورقة بخمسة جنينيات بفضة ، فأعطاه الفاكهي أربعة جنينيات وثلاثة وتسعين قرشا ، وحسب عليه آفة الموز بسبعة قروش ، فطلب منه احتسابها بستة قروش وطلبه بالقرش ، فأعطاه إياه ، ولم يسلمه هو الورقة ذات الخمسة الجنينيات ، وسفل الفاكهي بإحضار فاكهة لشخص آخر ، ثم التفت إلى الشخص الأول فلم يجد . هذه الواقعة تتحقق فيها أركان جريمة السرقة ، ويحق العقاب عليها بمقتضى المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات ؛ لأن تسليم المجني عليه النقود لثمنهم كان تسليما ماذيا اضطرابا جازياله العرف الجاري في المعاملة ، وكان نقله للحياسة مقيدا بشرط واجب تنفيذه في نفس الوقت تحت مراقبة المجني عليه . وهذا الشرط هو أن يسلم المتهم ورقة ذات خمسة جنينيات للمجني عليه يجهز تسلمه الأربعة الجنينيات والأربعة والتسعين قرشا ، فإن لم يتحقق هذا الشرط الأساسي ، ولم ينفذ المتهم في الحال ، فإن رضا المجني عليه بالتسليم يكون غير نافي للحياسة ، فلا يكون معتبرا ، بل يكون انصراف المتهم خفية بالنقود التي أخذها من المجني عليه سرقة ، وعقابه ينطبق على المادة ٢٧٤ عقوبات .

(٢٣)

ال قضية رقم ٢٦٢ سنة ٣ القضائية

دعوى عمومية - دفع بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية - عدم الرد عليه - عدم بيان تاريخ الواقعة في الحكم - قض .

(المادة ٢٧٩ تحقّق)

إنما دفع لدى المحكمة الاستئنافية بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية لمضى أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ الواقعة المقامة هي من أجلها ، ولم تفصل المحكمة

في هذا الدعوى، بل أيدت الحكم الابتدائي القاضي بالإدانة أخذاً بأسبابه غير المذكور فيها تاريخ الواقعة، معين قرض حكما .

(٢٤)

القضية رقم ٣٦٣ سنة ٣ القضائية

تبيد . شركة . إضاعة أحد الشريكين مال الشركة إلى ملكة . تبيد .

(المادة ٢٩٦ عقوبات)

من اتفق مع آخر على شراء مواش شركة بينهما ، وتسلم منه مبلغا من المال لهذا الغرض ، ولم يشتر مواشى ولم يرّد المبلغ إلى صاحبه عند طلبه ، عدّ مبتدأ ، لأن تسلمه المبلغ من شريكه إنما كان بوصفه وكيلًا عنه لاستعماله في الترض الذي اتفق كلاهما عليه ، فيده تعتبر يد أمين . فإذا ما تصرف في المبلغ المسلم إليه بهذه الصفة وأضافه إلى ملكه فهو مبتدئ خائن للأمانة ، تطبق عليه المادة ٢٩٦ عقوبات .

(٢٥)

القضية رقم ٣٦٤ سنة ٣ القضائية

شاهد :

(١) الحكم ابتدائي ببراءة متهم لعدم وجود دليل عليه سوى أقوال شاهد بجرته المحكمة الابتدائية . إدانته استئنافا اعتمادا على هذه الأقوال . تلحق تأييد هذه الأقوال بأقوال شخص سمع في التحقيقات فقط . طلب سماع أقوال هذا الشخص أمام المحكمة . رفضه مع عدم بيان اللمة . إخلال بحق الدفاع .

إذا صدر حكم ابتدائي ببراءة متهم ، لعدم وجود دليل عليه سوى أقوال شخص كان متهما معه في الدعوى ، وأثبتت المحكمة أنه رجل منحط الخلق لا يعول على أقواله ، ثم حكمت المحكمة الاستئنافية بإلغاء هذا الحكم ، مستندة في هذا الإلغاء إلى أقوال الشاهد الذي أطرحت المحكمة الابتدائية أقواله أطراحا معطلا لتبليلا مقبولا ، متلمسة هي تأييد هذه الأقوال بما قرره شاهد في التحقيقات لم يسمع ،

لا أمام المحكمة الجزئية ولا أمامها هي، على الرغم من طلب الدفاع سماع أقواله لعلها، وكان ما قرره هذا الشاهد — على ماورد في حكمها هي — ليس فيه أى ذكر لهذا المتهم، كان حكمها فاسد الأسباب في إلغاء حكم البراءة، ومعينا من جهة اعتماده على أقوال شخص لم يسمع كشاهد لدى القضاء، وكان عدم إجابتها الدفاع إلى طلب سماع أقوال هذا الشخص، أو على الأقل رفض هذا الطلب، مع بيان العلة، إخلالا منها بحق الدفاع مبطلا للحكم .

### (٢٦)

القضية رقم ٢٦٦ سنة ٣ القضائية

(١) إجراءات محكمة الدرجة الأولى . الطعن فيها لدى محكمة النقض . عدم الطعن فيها أمام المحكمة الاستئنافية . لا يجوز .

(ب) تعدد المقوبات . طاعن محكوم عليه في قضايا من قبيل واحد . طلب معاملته بالمادة ٣٢ عقوبات . عدم التقدم به لمحكمة الموضوع . التقدم به لمحكمة النقض . عدم جوازه .

(المادة ٣٢ ع)

١ — المطاعن الموجهة إلى إجراءات محكمة الدرجة الأولى لا يصح عرضها لأوّل مرة لدى محكمة النقض ، بل الواجب أن تعرض ابتداء على المحكمة الاستئنافية .

٢ — لا يصح لطاعن محكوم عليه في قضايا من قبيل واحد ، ورفع عن أحكامها طعوناً بطريق النقض ، أن يطلب ضم تلك الطعون بعضها إلى بعض ، وأن تعامله محكمة النقض بالمادة ٣٢ عقوبات ، فلا تحكم عليه إلا بمقوبة واحدة ، إذ مثل هذا الطعن لا يوجه لأوّل مرة إلى محكمة النقض ، بل إن من شأنه أن يوجه إلى محكمة الموضوع لتفصل فيه ، وترى ما إذا كان هناك وجه لإجابته أولا .

(٢٧)

القضية رقم ٢٦٧ سنة ٣ القضائية

عاهة مستديمة . إسنادها إلى متهم بالاشتراك مع آخر . تشومها من ضربة واحدة . عدم اعتداء المحكمة إلى الضارب بيده . وجوب البراءة . انزعاج جثة ضربه منها . لا يجوز . إسناد تهمة ضرب أنرى إلى هذا المتهم . ضمن التهمة المنزعة إلى التهمة الأخرى والعقاب عليها بمقوبة واحدة . وجوب تعديل العقوبة لتتناسب مع جثة الضرب الأخرى .

(المادتان ٢٠٤ و ٢٠٥ ع)

إذا وقعت الدعوى العمومية على شخص بأنه هو وآخر أحداثا جرما برأس ثالث سبب له عاهة مستديمة، وقضت المحكمة صراحة في حكمها أن العاهة المستديمة التي أصابت المجنى عليه هي نتيجة جرح لم يحدث إلا من ضربة واحدة لا تحتل تعدد الفاعلين، وأنها لم تهدد إلى معرفة من الذي أحدث هذا الجرح من بين أشخاص متعددين اتهمهم المجنى عليه بإحداثه، وأنها لذلك لا تستطيع إدانة أحد بينه في جناية العاهة المستديمة، كان من المحتم عليها أن تقضى ببراءة المتهم من تهمة إحداث العاهة. أما أن تسترعى من هذه الجناية المستديمة جثة ضرب متطبقة على المادة ٢٠٦ عقوبات، تحملها للمتهم على زعم أنه أحدث بالمجنى عليه جرما، مع أنه لم يتهمه أحد بأى جرح آخر، ولم ترفع عليه الدعوى العمومية إلا لإحداثه الجرح الذي سبب العاهة المستديمة، ذلك الجرح الذي لم يثبت أنه هو محدثه، ثم تقضى لهذا المجنى عليه بتعويض على المتهم، فذلك تصرف لا يقضه القانون، بل الذى يحتمه القانون هو القضاء ببراءة المتهم من تهمة إحداث العاهة، ورفض الدعوى المدنية قبله، لعدم وجود أساس ثابت لها .

فإذا كان هذا المتهم مسندة إليه تهمة أخرى، هي ضربه شخصا آخر، وكانت المحكمة قد ضمنّت هذه التهمة إلى التهمة التي ارتعتها وهي خاطئة وقضت فيها بما يعقوبة واحدة، تدبر على محكمة التقض تصحيح هذا الخطأ، يحمل عقوبة المتهم عن جثة الضرب متناسبة مع هذه التهمة وحدها .

(٢٨)

القضية رقم ٢٦٨ سنة ٣ القضائية

(١) شريك . أخذه مال شركائه . عدم وقته . تبديد . (المادة ٢٩٦ ج)

(ب) ودعية . إثبات تبديدها بشهادة الشهود . عدم الاعتراض . يعتبر قول الإثبات بهذه الطريقة وتنازلا عن طريق الإثبات بالكافة . تعليل لإجراءات الدعوى في الحكم . متى يجب ؟

١ — الشريك الذي يأخذ نصيب شركائه في مال مع نصيبه، ثم ينكره عليهم، ويأبى وقته إليهم، يعتبر مبدداً ، ويحق عليه العقاب بمقتضى المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات .

٢ — إذا لم يعارض المتهم لدى محكمة الدرجة الأولى في جواز إثبات واقعة تبديد مصوغات سلمت إليه على سبيل الودعية، بشهادة الشهود ، فإن ذلك يستبرج قبولاً منه لهذا الطريق في الإثبات، وتنازلاً عن طريق الإثبات الكافي . وذلك القبول والتنازل جائزان ، لأب الإثبات الكافي في مثل هذه الصورة ليس من النظام العام ، فلا يجوز لهذا المتهم بعدئذ أن يطعن في الحكم الصادر عليه لعدم ذكره السبب المانع للجنى عليه من أخذ سند كتابي بهذه الودعية . على أن ذكر هذا السبب ليس من البيانات التي يجب ذكرها في الحكم ، لأنه لا يتعلق بواقعة من وقائع الدعوى ، وإنما هو خاص بإجراء من إجراءات الإثبات ، وليس على المحكمة أن تعلق إجراءات الدعوى في الحكم إلا إذا قام بشأنها نزاع بين الخصام .

(٢٩)

القضية رقم ٢٧٢ سنة ٣ القضائية

ترص . سبق إصرار . اعتياد المرور من طريق تا . لا تلازم . عدم الاعتياد . لا تناق .

(المادتان ١٩٥ و ١٩٦ ج)

لا تلازم بين الترخيص وبين اعتياد المرور من طريق تا ، ولا بين سبق الإصرار وبين هذا الاعتياد ، ولا تناق بين أيهما وبين عدم الاعتياد . فسواء أكان

المجنى عليه معتادا سلوك هذه الطريق ، أم كان غير معتاد سلوكها ، فـ ذلك بضـا  
شيطا فـيا يقوم من الأدلة على توافر أى من هذين الطرفين .

(٣٠)

القضية رقم ٢٧٩ سنة ٣ القضائية

(١) إلتلاف سد . وجود مخالصة عن قيمة هذا السد منفصلة . غير مانع من العقاب على الإلتلاف .

(ب) جريمة إلتلاف سد . ركن الضرر . متى يتوافر ؟

(المادة ٣١٩ ع)

من أُلْغِفَ عمدا سدا مخالصة بمبلغ ما عجزوا على هامش الحكم الصادر بهذا  
المبلغ ، وقُدِّمَ الحكم للتنفيذ ، يحق عليه العقاب بمقتضى المادة ٣١٩ من قانون  
العقوبات ، ولو كان بيد صاحب المصلحة فى هذا السد عن هذا المبلغ مخالصة  
أخرى منفصلة .

ويكفى لتحقيق ركن الضرر فى هذه الواقعة أن يترتب على الإلتلاف مجزؤ تنفيذ  
الحكم الذى كانت المخالصة محزرة على هامشه .

ولا يهدم هذا الركن أن يكون بيد المجنى عليه مخالصة أخرى عن هذا المبلغ ، إذ  
حتى مع التسليم بأن إبراز المخالصة يحول دون حصول ضرر نهائى للمجنى عليه ، فإن  
هذه المادة لا تتطلب وقوع الضرر فعلا ونهائيا ، وإنما يكفى بوجوب حصول ضرر قـا ،  
كما هو مفهوم نصها العربى ونصها الفرنسى الأصـرح فى الدلالة على هذا المفهوم .

(٣١)

القضية رقم ٢٨٠ سنة ٣ القضائية

حكم . بناءه على عدة أسباب صحيحة . عدم صحة أحط . لا إبطال .

(المادة ١٠٣ مرافعات)

إن الحكم ما دام صحيحا لعدة أسباب وردت فيه فليس من الصواب إبطاله  
لمجزؤ عدم صحة أحد الأسباب التى أخذ بها .

## جلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢

تحت رئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وبحضور حضرات محمد ليب عليه بك وركي برزي بك  
ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك .

(٣٢)

## القضية رقم ٢١٩٢ سنة ٢ القضية

(١) لجنة المساعدة القضائية . قرارها بإعفاء طاعن من رسوم محكمة التقض . انصافه على  
الكفالة . (المادة ٣٦ من قانون محكمة التقض والمادة ٥٣

من الأمر العالي الصادر في ٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧)

(ب) المريضة المقدمة لهذه اللجنة . تضمنها أسباب الطعن . اعتبارها تقريرا بالطعن وبالأسياب .

(ج) محكمة التقض . أساس اختصاصها بنظر الموضوع . قض الحكم المعلن فيه مرتين . الحكم  
المغض في المرتين يكون فاصلا في الموضوع . طعون من أحكام فرعية قدمت أثناء نظر  
الدعوى الأصلية . لا تعتبر أساسا لاختصاص محكمة التقض بالقصل في الموضوع .

(المادة ٢٣٢ تحقيق)

١ — القرار الذي تصدره لجنة المساعدة القضائية بإعفاء طاعن من رسوم  
محكمة التقض ينسحب أيضا على الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون  
إنشاء محكمة التقض . ولا يمنع من ذلك عدم ذكر الكفالة بالذات ضمن صنوف  
الأعباء المالية التي نصت المادة ٥٣ من الأمر العالي الصادر في ٧ أكتوبر  
سنة ١٨٩٧ على إعفاء الفقراء منها ، فانه فضلا عن أن الكفالة لم يكن لها وجود  
في ذلك الوقت ، فالأحوال التي عقدتها تلك المادة وأجازت بشأنها الإعفاء لم تذكر  
على سبيل الحصر ، وإنما ذكرت على سبيل المثال . وهي ، على تنوعها ، تدل على  
أن غرض الشارع إنما هو عدم تكيد الفقير دفع أي مبلغ كان مما تستلزمه إجراءات  
الدعوى حين الفصل فيها .

٢ — المريضة التي يتقدم بها الراغب في الطعن إلى لجنة المساعدة القضائية  
بمحكمة التقض ، إذا كانت تتضمن الأسباب التي يستند إليها في الطعن على الحكم  
الذي يتظلم منه ، يتعين اعتبارها تقريرا بالطعن وبيانا لأسبابه معا . ومتى كان

تقديمها إلى اللجنة حاصلًا في ظرف الثمانية عشر يوما المنصوص عليها في المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات يكون الطعن الحاصل بهذه الطريقة مقبولا شكلا .

٣ - لا يمكن سبق الطعن في قضية أمام محكمة النقض والإبرام لكي تصيب هذه المحكمة مختمة بالفصل في موضوع هذه القضية إذا حصل الطعن أمامها مرة ثانية في القضية بينها وقبل هذا الطعن، بل يجب فوق ذلك أن يتحقق شرطان أساسيان : أولا أن تكون محكمة النقض قد حكمت في المرة الأولى بنقض الحكم المطعون فيه كما حكمت بذلك في المرة الثانية . وثانيا أن يكون كلا الحكيم اللذين قضتاهما المحكمة قد فصل في موضوع الدعوى . وإذا كان محكمة النقض مهما قدمت لها طعون عن أحكام صدرت في دعاوى فرعية قدمت أثناء نظر دعوى أصلية، ومهما حكمت بعدم جوازها، فإن الطعون التي من هذا القبيل، مهما تعددت، لا يمكن اعتبارها أساسا لاختصاصها بنظر أصل الموضوع، والزامها بالفصل فيه إذا صدر الحكم في هذا الموضوع من بعد، ورفع لها طعن عليه قبلته، بل ما دام هذا يكون أول حكم صدر في الموضوع فإنه لا يمكن لإيجاب هذا الاختصاص والالتزام .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمدادولة قانونا .

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ بتأييد الحكم المستأنف القاضي برفض الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعين فتقدم الطاعنان إلى رئيس محكمة النقض بمرضية تظلم وردت إلى المحكمة بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣١ يطلبان فيها إحالة تظلمهما على لجنة المساعدة القضائية لإعاقتهما من الرسم والكفالة نظرا لفقهما ولأنهما يريدان الطعن في الحكم للأسباب التي بينها بمرريضتهما . وقد قبلت المريضة بحلول المساعدة القضائية بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ ولما اطلعت لجنة المساعدة القضائية على المريضة وعلى مفردات



دعوى الجئمة الصادر فيها الحكم المرغوب الطعن فيه قزوت أن القضية محتملة الكتب أمام محكمة النقض وأن الطاعنين يستحقان الإعفاء من الرسم طبقا للمادة ٤٤ من قانون محكمة النقض والإبرام ، وأن هذا الإعفاء يجب أن ينسحب أيضا على الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من ذلك القانون لأن حكمة الإعفاء واحدة في الحالين، ولأن غرض الشارع من الإعفاء - وهو عدم حرمان الفقراء من الالتجاء إلى محكمة النقض إذا كانت لديهم أسباب وجبة - لا يمكن أن يتحقق بقصر الإعفاء على الرسوم المنصوص عليها في المادة ٤٤ السالفة الذكر وهي في غالب الأحوال لا تتجاوز مائة قرش مع تكليف طالب الطعن بدفع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ وهي لا تقل في حال من الأحوال عن خمسمائة قرش ، ولأنه ما دام الغرض الذي رى إليه الشارع من فرض الكفالة هو منع إسراف المحكوم عليهم في استعمال حق الطعن فتى تبين للجنة المساعدة القضائية أن الطالب فقير وأن طعنه وجبه ويمثل الكسب فقد نرج الطعن من دائرة الإسراف الذي خشيه المشرع وأراد منعه وأصبح تقرير الإعفاء في مثل هذه الحالة من الرسوم والكفالة متفقا مع ما قصده الشارع من عدم حرمان الفقراء من الالتجاء للحاكم ، ولأنه إذا كان ذكر الكفالة بالذات لم يرد ضمن صنوف الأعباء المالية التي نصت المادة ٥٣ من الأمر العالي الصادر في ٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ على إعفاء الفقراء منها فإن الكفالة لم يكن لها وجود في ذلك العهد فضلا عن أن الأحوال العديدة التي ذكرتها تلك المادة وأجازت بشأنها الإعفاء لم تذكر على سبيل الحصر وإنما ذكرت على سبيل المثال، وهي على تنوعها تدل على أن غرض الشارع إنما هو عدم تكميد الفقير دفع أى مبلغ كان مما تستلزمه إجراءات الدعوى لحين الفصل فيها .

ولما كانت مواعيد الطعن قد انقضت قبل صدور قرار الإعفاء من الرسم والكفالة فقد تركت اللجنة لهذه المحكمة الفصل في أمر قبول الطعن أو عدم قبوله شكلا .

ومن حيث إن محكمة النقض تقرر ما رأيته لجنة المساعدة القضائية أمر انسحاب قرار الإعفاء على الرسوم القضائية والكفالة معا، وذلك للأسباب التي أبدأها في قرارها وأشير إليها فيما تقدم، فلا يبقى إلا الفصل في قبول الطعن أو عدم قبوله شكلا .

ومن حيث إن المريضة التي تقدم بها الطاعنان إلى رئيس المحكمة قدمت في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣١ أى في ظرف الثمانية عشر يوما المنصوص عليها في المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الحنايات . وقد أبدى فيها الطاعنان ورغبتهما في الطعن في الحكم الاستثنائي الصادر بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ من محكمة الإسكندرية الأهلية في القضية نمرة ٥٢٠١ سنة ١٩٣١ والقاضي برفض دعواتهما المدنية . وقد ضمن الطاعنان عريضتهما الأسباب التي يستندان إليها في الطعن في هذا الحكم فيتمين اعتبار هذه المريضة تهريرا بالطعن وبيانا لأسبابه معا وأنها تقدمتا في الميعاد القانوني، وإذن يكون الطعن مقبولا شكلا .

ومن حيث إن مبنى الوجه الثاني من أوجه الطعن المبينة بعريضة الطاعنين أن القضية الذين أصدروا الحكم المطعون فيه هم غير القضية الذين سمعوا المرافعة بجملة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ مع أن الواجب قانونا أن يصدر الحكم من الهيئة التي سمعت المرافعة .

ومن حيث إنه بالاطلاع على محاضر جلسات القضية أمام محكمة الاستئناف تبين أنه بجملة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ حصلت المرافعة في القضية وكانت الدائرة مؤلفة من حضرات القضاة حسن مصطفى ثابت أفندي رئيسا وقواد عزيز أفندي وأحمد رشيد أفندي عضوين، وأجل النطق بالحكم بجملة ٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ . وبالجلسة المذكورة أجل الحكم أسبوعا أى بجملة ٩ ديسمبر وكانت المحكمة مؤلفة من حضرات القضاة خليل عفت بك رئيسا وحسين لطفى أفندي وأحمد رشيد أفندي عضوين . وفي هذه الجلسة الأخيرة صدر الحكم المطعون فيه وكانت المحكمة مؤلفة

من حضرات القضاة حسن مصطفى ثابت أفندى رئيسا وحسن جاد أفندى وأحمد رشيد أفندى عضوين . ولما حررت نسخة الحكم أثبت في ديوانتها أن الحكم صدر تحت رئاسة حضرة حسن مصطفى ثابت أفندى وبحضور حضرتي حسين لطفى أفندى (كذا) وأحمد رشيد أفندى ولم يذكر في ختامها كالمعتاد أن القضاة الذين سمعوا المرافعة أمضوا مسودة الحكم، ومع ذلك فقد تبين من الإطلاع على تلك المسودة أنه لم يقع عليها سوى حضرتي حسن مصطفى ثابت أفندى وأحمد رشيد أفندى . أما حضرة فؤاد عزيز أفندى الذى سمع معهما المرافعة بجلسته ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣١ ولم يكن حاضرا بجلسته ٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ التى صدر فيها الحكم فلم يقع على تلك المسودة . ويكون مؤدى ذلك أن القضاة الذين أصدروا الحكم لم يكونوا هم الذين سمعوا المرافعة فى القضية . وهذا عيب جوهري فى الحكم يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه سبق الطعن فى هذه القضية أمام محكمة النقض وكان الطعن منصبا على حكم قضى برفض دفتين فرعيتين ولم يكن فصل فى الموضوع وقد حكمت محكمة النقض بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ بعدم جواز ذلك الطعن . وكان يصح أن يتبادر إلى الذهن أنه إذا قبلت المحكمة الطعن الحالى وجب عليها أن تحكم فى أصل الدعوى وذلك لسبق الطعن أمامها فى القضية عنها كما قد يؤخذ من ظاهر نص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات ولكن يجب أن يلاحظ أنه لا يكفى سبق الطعن فى قضية أمام محكمة النقض والإبرام لى تصبح مختصة بالفصل فى موضوعها إذا حصل الطعن أمامها مرة ثانية فى القضية عنها وقبل هذا الطعن ، بل يجب فوق ذلك أن يتحقق شرطان أساسيان : (أولهما) أن تكون محكمة النقض قد حكمت فى المرة الأولى بنقض الحكم المطعون فيه كما حكمت بذلك فى المرة الثانية . (وثانيهما) أن يكون كلا الحكيمين اللذين قضتاهما المحكمة قد فصل فى موضوع الدعوى ، وهذا هو ما ينتج من مقارنة الفقرة المذكورة بما ورد قبلها فى صدر المادة ثم بمقارنة هذه المادة بربتها بالمادة ٢٢٩ . ذلك

بأن المادة ٢٢٩ إذا كانت لا تميز الطعن إلا في الأحكام التي تنهى الخصومة أي التي تنصل نهائيا في موضوعها تبين أن كافة الأحكام التي وردت فيما بعد من المواد ومنها المادة ٢٣٢ إنما تنصب على الطعون الخاتمة وأن هذه الطعون الخاتمة هي وحدها التي يعنى بها الشارع ويرتب أحكامها . أما الطعون الغير الخاتمة وهي التي تحصل في أحكام فرعية لا تنهى الموضوع ولا الخصومة فلا جرة بها ولا يبنى على حصولها والقضاء بعدم جوازها أي حكم مما ورد في تلك المواد ما دام الشارع لم ينص صراحة في أي منها على أثر خاص لها . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الفقرة الأولى من المادة ٢٣٢ إذ أوجبت على محكمة النقض أن تحكم بالبراءة في الحالة الأولى من أحوال النقض الثلاثة وأن تطبق القانون في الحالة الثانية فإن هذه المحكمة إذا حكمت بأي الأمرين فقد انتهت القضية من أول مرة عرضت فيها عليها وأصبح لا محل لإعادة المحاكمة الموضوع ولا لأن يصدر فيها حكم جديد يطعن فيه بالنقض مرة ثانية . وكذلك لما كانت لا تحيل القضية لمحكمة الموضوع عند نقض الحكم الأول إلا في الحالة الثالثة وهي حالة وجود وجه مهم لبطلان الإجراءات أو الحكم؛ وفي هذه الصورة لو صدر حكم ثان فنقضته لتوافر الحالة الأولى أو الثانية فإنها تحكم أيضا بالبراءة أو تطبق القانون وبذلك تنهى الدعوى بلا حاجة للنظر في أصل موضوعها . أما إذا كان الحكم الأول نقض لقيام الحالة الثالثة والحكم الثاني نقض لقيام هذه الحالة الثالثة أيضا فهنا فقط — متى لوحظ مفهوم المادة ٢٢٩ السابقة الإشارة إليه — يفهم ما هو مصداق الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٢ وبين أن هذه الفقرة مرتبطة تمام الارتباط بالعبارة الأخيرة من الفقرة الأولى وهي صدور أحكام بالنقض في الحالة الثالثة ، ويكون معناها أن صدور حكمتين متواليتين في الحالة الثالثة يوجب على محكمة النقض نظر الموضوع . ويتربط على هذا الفهم أن محكمة النقض مهما قدمت لها طعون عن أحكام صدرت في دعاوى فرعية قُدمت أثناء نظر دعوى أصلية، ومهما حكمت بعدم جوازها فإن الطعون التي من هذا القبيل، مهما تعددت، لا يمكن اعتبارها أساسا لاختصاصها بنظر أصل الموضوع

والترامها بالفصل فيه إذا صدر الحكم في هذا الموضوع من بدور رفع لما طعن عليه فقبلته. بل ما دام هذا يكون هو أول حكم صدر في الموضوع فإنه لا يكفي لإيجاب هذا الاختصاص والالتزام .

ومن حيث إن الحكم الصادر من هذه المحكمة في القضية الحالية في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ قضى بعدم جواز الطعن لأن الحكم الذي كان مطعوناً فيه إذ ذاك لم يكن قد حكم في أصل الدعوى بل فصل في دفع فرعها فلا محل إذن لأن تتولى محكمة النقض الحكم في أصل الدعوى بل يتعين إعادة القضية إلى محكمة الموضوع للفصل في دعوى التمييز فقط من دائرة أخرى .

### (٣٣)

القضية رقم ٢٢١٩ سنة ٢ القضية

- (١) مسؤولية مدنية : فعل خاطئ . نشأ عنه ضرر . مسؤولية فاعله من تمييز الضرر . وجوبها . تقديرها . الخطأ المشترك . متى تجب مسؤولية المجنى عليه مسؤولية الجاني ؟
- (ب) مضاربة . طلب تمييز من أحد المتضاربين . تقديره بحسب جماعة خطأ المجنى عليه الناشئ عنه الضرر مع مراعاة مبلغ اشتراكه في إحداث هذا الضرر أو تسببه فيه . عناصر تقدير التمييز . وجوب بيانها في الحكم . (المادة ٦٥١ مدني)

١ - الأصل أن كل فعل خاطئ نشأ عنه ضرر للغير يوجب مسؤولية فاعله عن تمييز ذلك الضرر . فالمسؤولية واجبة ابتداءً ولكنها قد تخف أو تستضاء بنسبة خطأ المجنى عليه ، ومبلغ اشتراكه مع الجاني في إحداث الضرر ، وذلك ما يعرف عند علماء القانون بنظرية الخطأ المشترك . وقد تجب مسؤولية المجنى عليه مسؤولية الجاني ، متى تبين من ظروف الحادثة أن خطأ المجنى عليه كان فاحشاً إلى درجة يتلشى بجانها خطأ الجاني ولا يكاد يذكر ، كأن يكون المجنى عليه تعمد الإضرار بنفسه ، فاتهز فرصة خطأ الجاني واتخذ وسيلة لتنفيذ ما تعمد من إيقاع الإضرار بنفسه . وتلك هي الحالة الوحيدة التي يصبح أن يرفض فيها طلب التمييز .

٢ - كل مضاربة تتضمن بطبيعتها واقتين بالنسبة لكل متضارب : واقعة يكون هو فيها جانيا على غيره ، والأخرى يكون فيها مجنيا عليه من هذا الغير . فن يطلب التعويض منهما تطبيق على طلبه قواعد المسؤولية المدنية ، ويقتدر التعويض بحسب جسامته خطأ المجنى عليه الناشئ عنه الضرر ، مع مراعاة مبلغ اشتراكه هو في إحداث هذا الضرر لنفسه أو تسببه فيه ، ثم يقضى له بالتعويض الذي يستحقه ، أو يرفض طلبه متى كان خصمه قد طلب أيضا تعويضا فوجدت المحكمة بعد البحث على الطريقة المتقدمة أن تعويض خصمه يبادل تعويضه ، أو وجدت أنه يربى على تعويضه ، فأوقفت المفاصة بين التعويضين ، وقضت لخصمه بالزائد . وكل ما تجر به المحكمة من ذلك يجب بيانه في الحكم . أما القول من بادي الأمر إنه مادام كل فريق قد اعتدى على الآخر فقد سقط حقه في طلب التعويض على كل حال فقول بمنع .

(٣٤)

القضية رقم ٣٩٥ سنة ٣ القضائية  
تبيد أشياء محبوزة - متى يمتنع الحارس المالك مبدأ ؟  
(المادة ٢٩٧ ع)  
الحارس على أشياء محبوز عليها مملوكة له يعتبر مبدأ ، متى ثبت أن الأشياء المحبوزة لم تكن في منزله ولا في مكان البيع في اليوم المحدد له ، وأنه تعمد عدم تقديمها للبيع .

(٣٥)

القضية رقم ٣٩٧ سنة ٣ القضائية  
جلسة - حضورها - المادة ٢١٧ من قانون تحقيق الجنايات - تخسرها - الاعتذار عن حضور الجلسة وطلب التأجيل - رفضه - وجوب بيان أسباب الرفض - مراض - تحلفه عن حضور الجلسة - حضور عام عنه وطلبه التأجيل لحادث بغال أصاب الممرض - عدم تحقيق هذا العذر - الحكم باعتبار المارضة كأن لم تكن - قض .

إن المادة ٢١٧ من قانون تحقيق الجنايات ، وإن كانت وردت في الفصل الخاص بأحكام من يتخلفون عن الحضور أمام محاكم الجنايات ، إلا أنها ليست إلا تطبيقا لمبدأ عام يقضى بضرورة النظر في أعمار من يتخلفون عن حضور جلسات المحاكم الجنائية

حتى لا يحاكموا بدون دفاع عن أنفسهم، مع جواز أن يكون المانع من حضورهم حادثاً قهرياً لا قبل لم يذمعه إطلاقاً، أو أن يكون عنراً مسلماً بقبوله في العرف والعادة، وإن لم يبلغ درجة المنع المطلق، كالمرض الذي لا يقعد الإنسان وإنما تخشى عاقبة الإهمال فيه، وكتشيع جنازة الأهل والأقربين، أو كتنية طلب للقضاء في جهة أخرى وما أشبه ذلك. فإذا تخلف معارض عن الجلسة المحددة لسماع معارضته، وحضر عنه عام وطلب التأجيل، لأن المعارض أصابه حادث فجائي، فلم تمر المحكمة طلبه التفتاً ولم تكن بتحقيقه، بل حكمت باعتبار المعارضة كأن لم تكن، دون أن تبين في حكمها الأسباب التي بنت عليها رفض طلب التأجيل، كأن حكمها ميباً عياً جوهرياً يستوجب قضاؤه.

(٣٦)

القضية رقم ٣٩٩ سنة ٣ القضائية

إصلاحية :

- (١) محكوم عليه بإرساله للإصلاحية - نطق في الحكم بزعم أنه قد ردت بأقل من حقيقتها - عدم الاعتراض على هذا التقدير أمام محكمة الموضوع - عدم تقديم شهادة الميلاد لها - لا يقبل .
- (ب) عقوبة الإرسال للإصلاحية - عدم اعتبارها أساساً لأحكام العود .

(المواد ٤٨ و ٦١ و ٦٥ و ٦٨ ع)

لا يقبل من محكوم عليه بإرساله إلى إصلاحية الأحداث أن يطعن أمام محكمة التقص في هذا الحكم بزعم أنه قد ردت بأقل من حقيقتها، وأدخله بذلك بغير حق في زمرة من تصح معاملتهم بمقتضى المادة ٦١ عقوبات - لا يقبل طعنه ولو كان في استدلالاته أن يثبت حقيقة مسنه شهادة ميلاد رسمية إذا كان لم يسبق له تقديم هذه الشهادة إلى محكمة الموضوع في أي دور من أدوار المحاكمة، ولم يعترض أمامها على التقدير الذي قد ردت من تلقاء نفسها عملاً بمحكم المادة ٦٨ عقوبات . وعلى كل حال فإنه لا فائدة له في هذا الطعن، لأن الإرسال للإصلاحية وسيلة تأديب أخف وقعاً من عقوبة الحبس التي يطلب تطبيقها عليه كما أنها أرحم من الحبس

أثراً، إذ هي مهما تكن مثتها فلا يمكن أن تعتبر أساساً لأحكام العود كما هو الشأن في عقوبة الحبس .

### (٣٧)

القضية رقم ٤٠٠ سنة ٣ القضائية

تبيد أشياء محجوزة . البيانات الراجب ذكرها في الحكم التي يانف على هذه الجريمة .  
(المادة ٢٩٦ و ٢٩٧ ع)  
أدانت المحكمة متهما في جريمة تبيد أشياء محجوزة ، وعاقبت عليها تعليقا  
للسنتين ٢٩٦ و ٢٩٧ من قانون العقوبات . وقد حيزت تلك الأشياء بمكان ،  
وتحت في محضر المحجز ليمها مكان آخر هو سوق عمومي . ولم تين المحكمة في هذا  
الحكم ما إذا كان قولها بالتبيد هو لأن الأشياء المحجوزة لم توجد بالسوق ، أم لأنها  
لم توجد بالمحل الذي حيزت فيه ؛ وإذا كان مرادها أن هذه الأشياء لم توجد  
بالسوق فلم تين ما الذي يلزم المتهم قانونا بنقلها إليه . وقد رأت محكمة النقض أن  
قصور الحكم في ذكر هذه البيانات يعيبه عيبا جوهريا يوجب نقضه .

### (٣٨)

القضية رقم ٤٠٢ سنة ٣ القضائية

استئناف :

- (١) الفقرة الثانية من المادة ١٧٧ من قانون تحقيق البيانات . غرض الشارع منها .
- (ب) حكم نيابي صادر في ماردة في الموضوع أو باعتبارها كأن لم تكن . مباد استئناف يبدأ من  
يوم صدوره .
- (ج) الأحكام النهائية . ويجب إعلانها حتى يبدأ مباد الطعن فيها . لائن على هذا الوجوب .  
استفادة من نص المواد ١٣٢ و ١٦٣ و ١٧٨ . انحصار ذلك في الحكم النهائي الصادر  
لأول مرة الجائرة المارئة فيه .
- (د) استئناف . متى يجب قبوله ولو بعد المباد ؟  
(المواد ١٣٣ و ١٦٣ و ١٧٧ و ١٧٨ تحقيق)

١ - إن غرض الشارع من نص الفقرة الثانية من المادة ١٧٧ من



قانون تحقيق الجنايات هو أنه كلما أصبحت المعارضة غير مقبولة، سواء لاختفاء ميعادها أو لأن الأحكام في ذاتها غير قابلة لها، ابتداء ميعاد الاستئناف .

٢ — الحكم النيابي الصادر في المعارضة، سواء في موضوعها أو باعتبارها كأن لم تكن، لا يمكن أن يكون عللا لمعارضة أخرى، فالمعارضة فيه غير مقبولة من يوم صدوره . وعملا بنص الفقرة الثانية من المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات يمكن القول بلا حرج بأن ميعاد استئنافه يجب أن يتبدى بالنسبة للمتهم من يوم صدوره بلا حاجة إلى إعلانه، وهذا هو المتعين الأخذ به .

٣ — إن القول بأن هناك قاعدة تقضى بإعلان الأحكام النيابية حتى يبدأ ميعاد الطعن فيها قول غير صحيح على إطلاقه، لأنه لا توجد في القوانين الجنائية قاعدة عامة واردة بهذا النص استقلا، وإنما القانون، إذ نص على أن ميعاد المعارضة يكون ثلاثة أيام من تاريخ إعلان الحكم النيابي ( المواد ١٣٣ و ١٦٣ و ١٨٧ )، فقد استفيد أن الحكم النيابي واجب إعلانه ليبدأ ميعاد المعارضة فيه . وواضح أن الأمر منحصر في الحكم النيابي الصادر لأول مرة وبالخاتمة المعارضة فيه . أما الأحكام النيابية التي تصدر في المعارضة فلا يوجد في القانون أية قاعدة تقضى بإعلانها لتبدأ مواعيد التقاضي الجديد بشأنها .

٤ — إذا كان المتهم لم يعلم بأيام جلسات المحاكمة بطريقة الإعلام القانونية، أو كان بعد إعلامه بهذه الطريقة قد حالت ظروف قهرية دون حضوره، ثم استأنف ولو بعد الميعاد، وأثبت للحكمة الاستئنافية ما يدعيه من ذلك، وجب عليها أن تقبل استئنافه شكلا وتتصرف بما يقضى به القانون .

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .  
من حيث إن الطعن قدم وبيئت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .  
ومن حيث إن محصل الطعن أن عكة الموضوع لم تأخذ بما طلبته النيابة من عدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد لأن الحكم الصادر ابتدائيا باعتبار

المعارضة كأن لم تكن صدر بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٢ ولم يستأنف المتهم إلا في ٥ مايو سنة ١٩٣٢ — لم تأخذ المحكمة بطلب النيابة بل قضت بقبول الاستئناف استنادا منها إلى أن قضاء محكمة النقض جرى على أن حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن واجب الإعلان حتى تسرى عليه مواعيد الاستئناف . وفضلا عن أن محكمة النقض قد عدلت أخيرا عن ذلك الرأي بحكمها الصادرين في ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢ في الدعويين رقم ٤٢ و ٤٤ سنة واحد قضائية فإن المتهم في هذه القضية قد أطن بالكم في ١٦ مارس سنة ١٩٣٢ ومع ذلك لم يستأنف إلا في ٥ مايو سنة ١٩٣٢ أى بعد الميعاد على كلا الرأيين . فتكون المحكمة قد أخطأت في تطبيق القانون على كل حال .

ومن حيث إنه بالإطلاع على أوراق القضية تبين أن المتهم صدر عليه من محكمة طهطا الجزئية حكم غيابي بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٣١ فعارض فيه ولم يحضر، فتحت المحكمة بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٢ باعتبار المعارضة كأن لم تكن فاستأنف هذا الحكم بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٣٢ وبالجلسة الاستئنافية ، طلبت النيابة عدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد فلم تأخذ المحكمة بطلب النيابة وحكت بقبول الاستئناف شكلا اعتمادا على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض والإبرام قديما من وجوب إعلان حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن حتى تسرى عليه مواعيد الاستئناف .

ومن حيث إن محكمة النقض والإبرام قضت أخيرا بحكمها الرقم ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢ الصادر في القضية المقيدة بجدول المحكمة برقم ٤٤ سنة واحد قضائية بأن الحكم الغيابي الصادر في المعارضة من هيئة استئنافية — سواء أكان صادرا برفض المعارضة وتأييد الحكم المعارض فيه أم كان صادرا باعتبار المعارضة كأن لم تكن — هو حكم نهائي من وقت صدوره فيجب أن يجري عليه عموم نص المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات من حيث استثناء ميعاد الطعن فيه من وقت صدوره بلا حاجة إلى إعلانه . شأنه في ذلك شأن الأحكام الحضورية الصادرة نهائيا .

ومن حيث إن هذا الحكم وإن كان خاصا بتقرير وقت ابتداء ميعة الطعن بطريق التقص في الأحكام الغيابية الصادرة في المعارضة من هيئة استئنافية وكانت المحكمة راعت فيه أن حق الطعن بهذا الطريق هو حق استثنائي إبي واجب خصر النصوص الخاصة به في مدلولها اللغوي وعدم التوسع في تفسيرها بما يجعل مدها متجاوزا هذه الدائرة إلا أنه أتى فيه عرضا ما يسمح للنيابة بما طلبته لدى المحكمة الاستئنافية بشأن وقت ابتداء ميعة الاستئناف في الأحكام الغيابية الصادرة في المعارضة من محكمة ابتدائية .

ومن حيث إن الفقرة الثانية من المادة ١٢٧ من قانون تحقيق الجنايات نصت على أن ميعة الاستئناف يتدئ من يوم صدور الحكم إلا في حالة صدوره غيابيا فلا يتدئ فيما يتعلق بالمتهم إلا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة .

ومن حيث إن الحكم الغيابي الصادر في المعارضة سواء في موضوعها أو باعتبارها كأن لم تكن لا يمكن أن يكون محلا لمعارضة أخرى فالمعارضة فيه غير مقبولة من يوم صدوره . وعملا بنص الفقرة المذكورة يمكن القول بلا حرج إن ميعة استئنافه يجب أن يتدئ بالنسبة للتم من يوم صدوره بلا حاجة إلى إعلانه . وهذا هو المتعين الأخذ به .

ومن حيث إنه قد يمترض أولا بأن نص الفقرة المذكورة لا شأن له بالأحكام الغيابية الصادرة في المعارضة بل هو إنما وضع ليتناول الصورة العادية وهي صورة من يحكم عليه غيابيا فيفوت على نفسه ميعة المعارضة التي له هو حق فيها بغناء النص مؤفنا بأن ميعة استئنافه يتدئ من يوم صيرورة المعارضة غير مقبولة أي لانتهاه ميعة دعائها وثانيا بأن الأحكام الصادرة في المعارضة سواء في موضوعها أو باعتبارها كأن لم تكن ما دامت هي غيابية فيجب بحسب التواعد العامة الخاصة بالأحكام الغيابية إعلانها لنوى الشأن حتى يبدأ ميعة ما يخولم القانون من أنواع الطعن فيها .

ومن حيث إن هذا الاعتراض بشقيه وإن كان ظاهرا الوجاهة إلا أنه من السهل رده .

(أولا) لأن النص المذكور وضع في القانون قبل النص الخاص باعتبار المعارضة في الأحكام النيابية الصادرة من أول درجة كأن لم تكن، وعند وضعه فيه كان الشارع يعلم علما أكيدا أن للحكمة الابتدائية أن تصدر في موضوع المعارضة أحكاما غائية عند تخلف المعارض عن الحضور، بل كان يرى هذا واجبا عليها، وكان يعلم أن مثل تلك الأحكام لا تجوز المعارضة فيها عملا بالقاعدة الفقهية المسلم بها من أنه لا معارضة على معارضة. فهذه الأحكام النيابية التي قابلة للمعارضة — وليست في ذاتها بالنسبة للنابذ أو القليل التي تفتوت ملاحظته — كان من شأنها أن تسترعى نظر الشارع فلا يضع النص المذكور بتلك الصيغة العامة التي تشملها في عمومها. فوضعه لياه بهذه الصيغة الشاملة دليل على عدم إرادته الاستثناء مع قيام موجه وتخصيصه لديه، وعلى أن غرضه أنه كلما أصبحت المعارضة غير مقبولة سواء لا قضاء ميادها أو لأن الأحكام في ذاتها غير قابلة لها ابتدأ مياد الاستئناف.

(ثانيا) إن القانون وضع ذلك النص بصيغته هذه في باب الجمع وأما في باب المخالفات فكان النص بصيغة أخرى وهي أن مياد استئناف الأحكام النيابية "يبتدئ من انقضاء مياد المعارضة". والنص بهذه الصيغة كان داعيا للتساؤل عما يكون الشأن في الأحكام النيابية الصادرة في المعارضة في مواد المخالفات متى يبدأ مياد استئنافها فاضطر الشارع إلى تعديل النص تعديلا يوافق مذهبه موافقة صريحة إذ أمر بأن مياد الاستئناف يبدأ من تاريخ انقضاء مياد المعارضة في الحكم النيابي أو من تاريخ الحكم النيابي الصادر في المعارضة (مادة ١٥٤ المعدلة).

وبما أن انقضاء مياد المعارضة في الحكم النيابي يجعل المعارضة مقبولة وكذلك صدور حكم غايي في المعارضة يجعلها غير مقبولة فهذا التعديل الصريح الدلالة هو إذن ترجمة مضبوطة لنص الفقرة الثانية من المادة ١٧٧ وكأنه بيان غير مباشر لفرض الشارع منها.

(ثالثا) إن القول بأن هناك قاعدة تقضى بإعلان الأحكام النيابية حتى يبدأ مياد الطعن فيها قول غير صحيح على إطلاقه لأنه لا توجد في القوانين الجنائية قاعدة

عامة واردة بهذا النص استقلالاً وإنما القانون إذ نص على أن ميعاد المعارضة يكون ثلاثة أيام من تاريخ إعلان الحكم النيابي (المواد ١٣٣ و ١٦٣ و ١٨٧) فقد استفيد أن الحكم النيابي واجب إعلانه ليبدأ ميعاد المعارضة فيه . وواضح كل الوضوح أن الأمر منحصر في الحكم النيابي الصادر لأول مرة وبالخاصة المعارضة فيه، فهذا الحكم وحده هو الذي يجب إعلانه . أما الأحكام النيابية التي تصدر في المعارضة فلا توجد أى قاعدة في القانون تقضى بإعلانها لتبدأ مواعيد التقاضي الجديد بشأنها . وفي الواقع فإن من يحكم عليه غايياً لأول مرة ثم يعلن إليه الحكم فيعارض فيه فإن القانون أوجب أنه عند معارضته تتحدد لنظر دعواه أقرب جلسة (المواد المتقدمة) ويكلف بالحضور فيها . فهو عند المعارضة يعلم علماً شخصياً بالجلسة التي ستعقد فيها معارضته، فإن لم يحضر فيها فهو يعلم أن معارضته ستعبر كأن لم تكن، وإن حضر وتأجلت الدعوى ثم نظرت بعد وصدر في موضوعها حكم حضوري أو غايي فإن أحداً لم يأخذه على غرة بل هو عالم علماً رسمياً بجلستها جميعاً وعليه هو أن يتحذى ويستعلم عما قد يكون صدر فيها من الأحكام في غيبته . أما أن يتخلف عن الحضور مع علمه بأيام الجلسات ثم يأتي من بعد ويقترض أن يعلن إليه الحكم حتى يتبدى ميعاد استئنافه فإنه ليس في القانون ما يجبر النيابة على ذلك، وليس في المنطق السليم أن إهماله يكسبه حق إطالة أجل الخصومة ومدة ميعاد الاستئناف ويجعل له بذلك ميزة على من يطيع أوامر القضاء فيحضر ويصدر الحكم في مواجهته .

ومما تقدم يتبين أن الاعتراض بشرطيه مردود وأن القول بأن الأحكام النيابية الصادرة في المعارضة سواء في موضوعها أو باعتبارها كأن لم تكن يبدأ ميعاد استئنافها من تاريخ صدورها هو قول متفق تماماً مع نص القانون .

ومن حيث إنه يلوح أن إيجاب إعلان مثل تلك الأحكام حتى يبدأ ميعاد استئنافها مبعث في نفس القائلين به إحساس العدل الذي يتأذى من أخذ الناس بأحكام قد تصير نهائية لا سبيل للتخلص منها مع أنهم لم يحضروا لدى المحكمة

ولم يدافعوا عن أنفسهم وقد تكون لم أذار لم تمكنهم من الحضور أو تكون الإعلانات لم تصلهم بصفة قانونية .

ومن حيث إن هذا الإحساس شريف حقاً وله كل قيمته واحترامه، إنما محل اعتباره وإعطائه حكمه أن يثبت حقيقة أن المتهم لم يصلم بأيام جلسات المحاكمة بطريقة الإعلام القانونية أو أنه بعد إعلامه بهذه الطريقة قد حالت ظروف قهرية دون حضوره، فتى استأنف ولو بعد الميعاد وأثبت للحكمة الاستئنافية ما يدعيه من ذلك وجب عليها أن تقبل استئنافه شكلاً وتصرف بما يقضى به القانون .

ومن حيث إنه بتطبيق هذه القواعد على القضية الحالية يرى أن الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن صدر بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٢ وأن ميعاد الاستئناف فيما يتعلق بالمتهم يبدأ من ذلك التاريخ نفسه وينتهي باقضاء عشرة أيام . وبما أن المتهم لم يرفع استئنافه إلا بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٣٢ أى بعد انقضاء ميعاده القانوني ولم يدع لدى المحكمة الاستئنافية عذراً تاماً لا مقبولا ولا غير مقبول منع من حضوره جلسة المعارضة فكان الواجب الحكم بعدم قبول ذلك الاستئناف شكلاً .

وبما أن الحكم المطعون فيه قضى بقبول الاستئناف فيكون أخطأ في تطبيق القانون ومن أجل ذلك يتعين نقضه وتطبيق القانون على وجهه الصحيح .

### (٣٩)

القضية رقم ٤٠٤ سنة ٣ القضائية

قض وإبرام - ضمن مبنى على حالة من حالات الرد - التحدى به لدى محكمة النقض لأول مرة - لا يجوز .  
( المواد ٣١٠ - ٣١٣ مرافعات )

الطعن في الحكم بمقولة إن أحد قضاة الهيئة التي أصدرته كان من قبل دخوله القضاء محامياً، وكان وكلاً عن المجنى عليه في الدعوى المطعون في حكمها، هو طعن قائم على حالة من الحالات الموجبة للرد، فلا يمكن التحدى به لأول مرة لدى محكمة النقض ، بل الواجب أدعاؤه في الميعاد القانوني وبالطرق المقررة لرد القضية .

(٤٠)

القضية رقم ٤٠٥ سنة ٣ القضائية

تبيد أشياء محجوزة . حكم بالإدانة . وجوب بيان الواقعة بياتا كافيا .

(المادتان ٢٩٦ و ٢٩٧ ع)

الحكم الذى يعاقب على التبيد ، تطبيقا للمادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ من قانون العقوبات ، يجب أن يبين فيه تاريخ المحجز ، وصفة الزراعة المحجوز عليها إن كانت محصورة أو هى قائمة غير محصورة ، ويوم البيع ، أو اليوم الذى يكون تأجل له البيع ، والدليل على علم المتهم به ، ذلك الدليل الذى لا يصح أن يؤخذ إلا من أوراق المحجز الرسمية نفسها ، وكيفية معرفة مندوب البيع أن الزراعة بتدت ، هل انتقل إليها وعائنها إن كانت زروا قائما غير محصور أم ماذا ؟ فإذا قصر الحكم عن ذلك تعين نقضه .

(٤١)

القضية رقم ٤٠٦ سنة ٣ القضائية

تبيد أشياء محجوزة . عدم تقديمها . كفاية لإثبات نية التبيد . مجرد سداد الدين المحجوز من أجله لا يثبت المسؤولية .

(المادتان ٢٩٦ و ٢٩٧ ع)

إذا لم يقدم الحارس الأشياء المحجوز عليها يوم البيع ، وبعد ذلك سدد ما عليه من الدين ، فعدم تقديمه الأشياء المحجوزة كاف لإثبات قيام نية التبيد عنده ، مادام هو لم يدع سببا مقبولا له ، كحادث قهرى مثلا . أما السداد فيما بعد فلا يغير وجه المسؤولية .

(٤٢)

القضية رقم ٤٠٩ سنة ٣ القضائية

( أ ) دفاع الأدلة التى يتكسبها الدفاع . الرد عليها . غير حصى . الدفع الفرعية . طلبات التحقيق

المهية . الرد عليها . وجوبه .

( ب ) اعتراف المتهم على آخر . جواز الأخذ به فى المواد الجنائية .

١ - محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تناقش كل الأدلة الاستنتاجية التى

يتمسك بها الدفاع عن المتهم ؛ ولا يأتى ترة صراحة على الأوجه التى يتقدم بها ، إلا ما كان منها معتبرا من قبيل الدفوع الفرعية وطلبات التحقيق المعينة .

٢ - إنه وإن كان صحيحا بموجب القانون المدنى أن اعتراف الشخص سجة قاصرة لا ينجأ أثره إلا فى حقّه وحده ولا يعتمد على غيره ، إلا أن هذه القاعدة لا تسرى فى المسائل الجنائية ، إذ للحكمة الجنائية مطلق الجزية فى تقدير الدليل الذى يقدم إليها . فإذا اطمانت لسبب ما عند نظرها الموضوع إلى صدق اعتراف متهم على آخر ، ورأت الأخذ بذلك الاعتراف فى حق المعترف عليه ، فإن لها ذلك بلا مرأه .

#### (٤٣)

القضية رقم ٤١٢ سنة ٣ القضائية

تبيد أشياء محبوسة . الحكم الذى يقاب على هذه الجريمة . البيانات الواجب ذكرها فيه .

(المادة ٢٩٦ غ)

الحكم الصادر بالعقوبة ، تطبيقا للمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات ، يجب أن يكون مستوفيا للبيانات الخاصة بدليل توقيع المجز ، وتاريخ حصوله ؛ واليوم الذى حدد للبيع ، والجهة التى نبه على المتهم بنقل الأشياء المحبوسة إليها ، وهل هذه الجهة خارجة عن المحل الذى أوقع المجز فيه أولا ، وإن كانت خارجة عنه فى الذى يحتم على المتهم نقل الأشياء إلى المحل الذى عين بعد ذلك لإجراء البيع فيه ، حتى إذا لم توجد به علة مبتدأ . فإذا خلا الحكم من هذه البيانات كان معيبا عيبا جوهريا يوجب نقضه .

#### (٤٤)

القضية رقم ٤١٣ سنة ٣ القضائية

جح خطا . الحكم الذى يقاب على هذه الجريمة . البيانات الواجب ذكرها فيه .

(المادة ٢٠٨ ج)

الحكم الصادر بالعقوبة ، تطبيقا للمادة ٢٠٨ من قانون العقوبات ، يجب أن



تذكر فيه وقائع الحادثة، وكيفية حصولها، وكنه الإهمال وعدم الاحتياط المنسوبين إلى المتهم، وما كان عليه موقف كل من الجنى عليه والمتهم، حين وقوع الحادثة .  
فإذا خلا الحكم من ذكر هذه البيانات تعين نقضه .

### جلسة ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وحضور حضرات محمد لبيب عطية بك وزكي برزى بك  
ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك .

(٤٥)

الطعن رقم ٢٢٩٠ سنة ٢ القضائية

تبيد أشياء محبوسة . منشور إدارة الأموال المحبوسة القاضي بالناء المحجوز الإدارية . تحقق جريمة  
تبيد قبل صدوره . لا أثر له فيها .

إن المنشور القاضي بالناء المحجوز الإدارية الصادر في ١٧ أغسطس سنة ١٩٣١  
من إدارة الأموال المحبوسة ، بناء على قرار وزارة المالية الصادر في ١٣ أغسطس  
سنة ١٩٣١ بتسليم السلفيات الزراعية، ليس له بطبيعته من القوة القانونية ما يجعو  
جريمة تبيد تحققت بجميع أركانها القانونية من قبل صدوره .

(٤٦)

الطعن رقم ٢٤٢١ سنة ٢ القضائية

- (١) إعدام . طريقة الإعدام . عدم ذكرها بالحكم . لا يجب . (المادة ١١٣ ع)  
(ب) شروع في قتل . السبب الذي حال دون إتمام الجريمة . فهمه من سياق الحكم . عدم بيانه  
صراحة . لا أهمية له .  
(ج) ظرف سبق الإصرار . الرقى والتفكير الملحق . شرط في توافره .  
(د) ظرف الزمّد . ظرف مستقل . حكمه حكم سبق الإصرار تماما . توافره وحده مع قصور  
الحكم في بيان توافر ظرف سبق الإصرار . لا تقضى .  
(هـ) عقوبة ذات حد واحد . توقيعها . ذات حدّين ، توقيع أقصاها . موجبات إيقافها . لا ضرورة  
لذكرها . استعمال الرأفة . الزول من درجة العقوبة المتصوص عليها . بيان موجب ذلك . لا ضرورة .  
(و) عدم التخرج في تسليم العقوبة عن النصوص القانونية . ذكر موجبات الشكّة أو موجبات  
التخفيف . لا ضرورة . ذكر طائل خاطئة للشكّة أو التخفيف . لا تقضى .

١ — لا يجيب الحكم القاضي بالإعدام عدم نفيه على ذكر طريقة ذلك الإعدام . أما كون الإعدام يكون تنفيذه بالشنق ، كما قضت به المادة ١٣ عقوبات ، أو بأى طريقة أخرى ، فهذا عمل من أعمال سلطة التنفيذ ، ولا شأن فيه لسلطة الحكم .

٢ — لا أهمية لعدم بيان السبب الذى حال دون إتمام الجريمة في تهمة الشروع في القتل ، ما دام سياق الحكم يفهم منه هذا السبب .

٣ — إن ظرف سبق الإصرار يستلزم أن يكون لدى الجاني من القرصة ما يسمح له بالتروى والتفكير المطمئن فيما هو مقدم عليه . فن أودى واهتيج ظلما وعلفانا وأزيع من توقع تجديده إيقاع الأذى به ، فاتجهت نفسه إلى قتل معذبه ، فهو فيما اتجه إليه من هذا الترض الإجماعى الذى يتخيله قاطعا لشقاؤه يكون نائرا مندفعا لا سبيل له إلى التصبر والتروى والأناة ، فلا يعتبر ظرف سبق الإصرار متوفرا لديه إذا هو قارف القتل الذى اتجهت إليه إرادته .

٤ — التردد ظرف مستقل ، حكمه في تشديد عقوبة القتل العمد حكم سبق الإصرار تماما . فإذا أثبت حكم توافر ظرف التردد ، وقصر عن بيان توافر ظرف سبق الإصرار ، فلا يتقص . وذلك لأن القانون ، إذ نص في المادة ١٩٤ عقوبات على عقاب من يقتل نفسا عمدا مع سبق الإصرار أو التردد ، فقد غاير بين الظرفين وأفاد أنه لا يعلق أهمية على ضرورة وجود سبق الإصرار مع الظرف الثانى وهو التردد ، بل يكفى في نظره ثبوت مجزئ التردد ماديا على من يقتل متعمدا ، بقطع النظر عن كل اعتبار آخر .

٥ — للحكمة توقيع العقوبة إذا كانت ذات حد واحد كمقوبة الإعدام ، أو أقصاها إذا كانت ذات حدين ، بدون أن تكون ملازمة ببيان موجب ذلك . وكل ما هي ملازمة به إنما هو مجزئ الإشارة إلى النص المبيح . ولها أيضا ، إذا هي أرادت استعمال الرأفة والتروى عن درجة العقوبة المنصوص عليها إلى درجة أخف

منها، أن تفعل دون أن تكون ملزمة وجوبا ببيان موجب هذا العدول عن المنصوص عليه إلى ما هو أخف منه .

٦ — محكمة الموضوع ، مالم تخرج في تقدير العقوبة عن النص القانوني ، لا تسأل حسابا عن موجبات الشدة ولا عن موجبات التخفيف .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذين الطاعنين بأنهما في ليلة السبت ١٩ مارس سنة ١٩٣٢ الموافق ١٢ ذى القعدة سنة ١٣٥٠ بتندر البدارى مركزها مديرية أسيوط : الأول قتل عمدا يوسف الشافى أفندى مأمور مركز البدارى بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الميئة بالكشف الطبى والتي أحدثت الوفاة وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد ، وشرع في قتل فهم أفندى نصيف مهندس الرى عمدا بأن أحدث به الإصابات الميئة بالكشف الطبى وكان قاصدا قتله فلم يتم لأمر خارج عن إرادته . والثانى في الزمن والمكان المذكورين اشترك مع الأول في الجريمة سالفى الذكر وذلك بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفق معه على ارتكاب الجريمة وساعده بالحضور في مكان الحادث فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق والمساعدة . وطلبت من حضرة قاضى الإحالة إحالتهما إلى محكمة جنائيات أسيوط لمحاكمة الأول بالمواد ١٩٤ و ١٩٤ و ٤٥ و ٤٦ من قانون العقوبات والثانى بها وبالمادتين ٤٠ و ٤١ من القانون المذكور . فقرر حضرته في ١٠ أبريل سنة ١٩٣٢ بإحالتهما إليها لمحاكمتها بالمواد السالفة الذكر .

وادعى الشافى حتى أفندى بحق مدنى وطلب الحكم له بمبلغ جنيه مصرى تمويضا قبل المتهمين بالتضامن .

وبعد أن سمعت المحكمة الدعوى حكمت حضوريا في ٢١ يونيه سنة ١٩٣٢ عملا بالمواد ١٩٤ و ١٩٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للأول وبالمواد ١٩٤ و ٤٠ فقرة ثانية وثالثة و ٤١ و ٤٥ و ٤٦ و ١٩٩ و ٣٢ من القانون المذكور

بالنسبة للثاني بإعدام أحمد جعيدى عبد الحق وبمعاينة حسن أحمد أبى عاشور الشهر بحسونه بالأشغال الشاقة مؤبدا وإلزامهما متضامتين بأن يدفعوا للدعى بالحق المدنى الشافى أفندى حتى جنبها واحدا تمويضا مع المصاريف المدنية وألف قرش أتعاب عمارة .

فطن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق التقض فى يوم صدوره وقدم كل من حضرى المحامين مرقس فهمى أفندى وإبراهيم ممتاز أفندى عن الأول تقريرا بالأسباب فى ٩ يوليه سنة ١٩٣٢ ولم يقدم الثانى أسبابا لطعته . وحضر الأستاذ مرقس فهمى جليلة المرافعة وتراجع بما هو مدون بمحضرها .

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .  
بما أن الطاعن الثانى لم يقدم أسبابا لطعته فهو غير مقبول شكلا .  
وبما أن الطاعن الأول أحمد جعيدى عبد الحق قدم طعنه فى المبدأ وكذلك أسبابه فهو مقبول شكلا .

وبما أن مبنى الوجهين الأولين من التقرير الثانى قد أدلة الثبوت التى أخذت بها المحكمة وموازنة قوتها وانتقاص قيمتها وهذا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا شأن لمحكمة التقض والإبرام به .

وبما أن شطرا من الوجه الثالث من هذا التقرير يتضمن أمرين (الأول) أن الحكم إذ قضى بإعدام الطاعن لم يذكر طريقة ذلك الإعدام (والثانى) أنه فى جريمة الشروع فى قتل المهندس لم يبين السبب الخارج عن إرادة الجانى الذى حال دون إتمام الجريمة .

وبما أن المادة ١٩٤ من قانون العقوبات التى طبقها المحكمة قد اقتضت على النص بأن مرتكب الجريمة المشلو إليها يكون جزاؤه الإعدام بدون نص على طريقته ، فالحكم من هذه الجهة قانونى لا شبهة فيه . أما كون الإعدام يكون

تنفيذه بالثبوت كما قضت به المادة (١٣) عقوبات أو بأى طريقة أخرى فهذا عمل من أعمال سلطة التنفيذ ولا شأن فيه لسلطة الحكم . كما أنه لا أهمية لعدم بيان الأمر الذى حال دون إتمام الجريمة فى تهمة الشروع فى قتل المهندس (أولاً) لأن هذه الجريمة قد جبت عقوبتها بعقوبة جرمية القتل التى اقترنت هى بها (ثانياً) لأن سياق الحكم يفهم منه هذا السبب وهو أن المحنى عليه نجا من الموت بالعلاج وبأن الإصابة جاءت من غير مقتل . ولذلك يكون هذا الشطر من الوجه الثالث متعين الرفض .

وبما أن باقى الوجه الثالث من التقرير الثانى يتضمن فى جوهره ما ذكر تفصيلاً فى التقرير الأول . وهذا التقرير الذى شرحه وكيل الطاعن فى المرافعة الشفهية بمناه أن الوقائع التى أثبتتها المحكمة المطعون فيه فى معرض بيانه لتوافر ظروف سبق الإصرار والترصد إذا كانت تدل حقيقة على ما يحفظ الطاعن ويدعوه إلى قتل المحنى عليه فإنها لا تدل على قيام ظروف سبق الإصرار بمعناه القانونى إذ تلك الوقائع تتضمن إثباتاً لغلظة المأمور المحنى عليه ولشيء كثير من أفعال جنائية عزيمة كان يرتكبها كل مساء فى معاملته للطاعن ، وهذا من شأنه أن يجعل الطاعن فى حالة اضطراب لا استقرار فيه وهياج مستمر لا فرصة معه للتفكير المهادى الذى هو شرط ضرورى لتحقيق سبق الإصرار ، وإذن فتكون المحكمة أخطأت فى تطبيق القانون إذ اعتمدت وجود ذلك الطرف مع أنه متقدم . وكذلك هى أخطأت فى اعتبار أفعال المأمور الإجرامية ضرباً من القيام بالواجب فشددت العقوبة مع أن تلك الأفعال من موجبات التخفيف ، ولذلك فهو لا يطلب نقض الحكم وتطبيق القانون بل يطلب نقضه وإعادة المحاكمة من جديد .

وبما أنه تبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه فى معرض بيان ظروف سبق الإصرار والترصد ذكر ما لى حرفياً : "وبما أن سبق الإصرار واضح من الوقائع" "السالف ذكرها وبما تبين من الضميمة التى يحملها المتهمان القتل بسبب إنذارهما"

”مشبهين والملازمات التي أحاطت بتوجيه هذا الإنذار إليهما وإيمان القاتل  
 ”في تشديد المراقبة عليهما ومعامتهما بالشفة التي قال بها أحمد جعدي في عريضته  
 ”المؤرخة ٢ يناير سنة ١٩٣٢ المقدمة لوكيل النيابة والتي ذكرها المتهم الثاني أيضا:  
 ”في التحقيقات بأنه كان يربط من رجله في محل الخليل ويضرب ويهان إهانة  
 ”كثيرة والتي أيدھا أيضا ما ذكره محمد نصار بك بالجلسة وكانت هذه الشفة  
 ”في معامتهما وإنذار همامشبهين مما أذكر في حفيظتهما ضد القاتل فصمعا على التربص  
 ”له وقتله وأخذا يقيمان القصر إلى أن كانت ليلة الحادثة وهما يعملان من  
 ”مراقبتهما للأمور في غلواته وروحاته أنه اعتاد غالبا أن يتوجه لزيارة مهندس  
 ”الزى في عمله مساء والعودة من نفس الطريق الذي كنا بالقرب منه حتى إذا مر  
 ”عليهما في ليلة الحادثة فاجأه أولما باطلاق النار عليه من البندقية التي أعدها  
 ”لهذا الغرض“.

وبما أن شهادة محمد نصار بك التي أشارت إليها المحكمة واعتمدتها ورد بها كما  
 يؤخذ من محضر الجلسة: ”أن الأمور المجهى عليه كان يطلب نوم الطاعنين بالمرکز  
 ”وفي نومهم كانت تحصل لهم إهانة من المساكر لسيرتهم الرديئة فتألموا وتأثروا  
 ”من هذا ومن الإهانة“ . ولما سئل عن بيان هذه الإهانة قال : ”الحاجات  
 ”والإهانات التي سمعناها جامدة“ . ولما سئل عما سمعه من ذلك قال : ”سمعت  
 ”أن الأمور يأمر بقص أشنانهم والبلد يقصها ويحبب لهم رشمة ليف ويعملها  
 ”لهم زى بلعام الجشش“ . ولما سئل عما كان يحصل بعد إلجامهم قال : ”شوف  
 ”الجشش يقطع ازاي“ . وقال أيضا إجابة على سؤال المحكمة : ”كان يكفهم أن  
 ”يقولوا أنا مره“ . ولما سئل قال على سبيل التأكيد : ”حصل إنه دق المعصی  
 ”في طيه ...“ . ولما سئل عن إهانات أخرى قال : ”أى الشىء الى  
 ”ينقلهم يرجعوا عن السرقات عمله ويأمر“ . ولما كرز عليه السؤال قال : ”هو  
 ”فيه أزيد من دق المعصی في طيه ... وقص شبه وقصته وإجلله ؟ !“ .

وبما أن هذه المعاملة التي أثبتت المحكمة أن المجنى عليه كان يعامل الطاعين بها هي إجماع في إجماع ، ومن وقائعها ما هو جناية هناك عرض يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة ، وكلها من أشد الخياري إثارة للنفس واحتياجا لها ودفعها بها إلى الانتقام . ولو صح أن المأمور كان يطلب نوم الطاعين بمركز البوليس كما يقول الشاهد نصاريك الذي اعتمدت المحكمة شهادته ، وكان هذان الطاعنان يتخوفان من تكرار ارتكاب أمثال هذه المنكرات في حقهما كما يقول وكيل أحمد جعدي في تقرير الأسباب وفي المرافعة الشفهية فلا شك أن مثلهما الذي أودى واحتيج ظالما وطيافا والذي يتظر أن يتجدد إيقاع هذا الأذى القاطع به — لا شك أنه إذا اتجهت نفسه إلى قتل معذبه فانها تنجبه إلى هذا الجرم موتورة بما كان مترعة واجبة مما سيكون ، والنفس الموتورة المترعة هي نفس هائجة أبدا لا يدع انزعاجها سبيلا لها إلى التصبر والسكون حتى يحكم العقل — هادئا متروا متروا — فيما تنجبه إليه الإرادة من الأغراض الإجرامية التي تخفيها قاطعة لشقاها . ولا شك بناء على هذا أن لا محل للقول بسبق الإصرار إذ هذا الظرف يستلزم أن يكون لدى الخائن من الفرصة ما يسمح له بالتروى والتفكير المطمئن فيما هو مقدم عليه .

ولكن هل من الصحيح الثابت أن الطاعين كانا مترعين من أن يحصل لهما ما حصل من قبل أي هل كانا في كل ليلة أو كل بضعة ليال بيتان حتما بمركز البوليس ؟ إن نصاريك إذا كان قال " إن المأمور كان يطلب نومهما في المركز " فانه قال أيضا في شهادته ما يفيد أن الخفراء ورجال البوليس لم يستطيعوا أن يعملوهما بيتان في المركز مما قد يدل على أنهما لم يبيتا إلا ليلة أو ليلي محدودة بعدها لم يتتلايت فيه . وبما أنه لا يوجد في الحكم ولا فيما اعتمده وأشار إليه من شهادة الشاهد نصاريك ما يدل بوجه أكيد على أن الطاعين كانا بيتان كل ليلة أو كل بضعة ليال في المركز ، هذه الدلالة التي يتحقق معها أن لا سبق إصرار لليلة المتقدمة فهذه المحكمة لا تستطيع أن تجزم بأن هذا الظرف غير متوافر في الدعوى ؛ كما لا ترى محلا لنقض الحكم بسبب قصوره عن هذا البيان لأن هذا البحث لا يكون متجا

في الدعوى ما دام الحكم أثبت أيضا توافر ظرف التردد وما دام التردد هو ظرف مستقل حكمه في تشديد عقوبة القتل العمد حكم سبق الإصرار تماما .

وبما أنه لا يمكن الاعتراض بأن سبق الإصرار إذا انعدم قانونا انعدم معه التردد أيضا لكون التردد يستدعي بطبيعته وجود سبق الإصرار ولا يمكن تصوّره مستقلا عنه ، وأنه ما دام الأمر كذلك فمن الواجب نقض الحكم بصرف النظر عما قالته المحكمة من توافر ظرف التردد — لا يمكن الاعتراض بذلك لأن التردد وإن كان لا يتصوّر عادة إلا مع قيام سبق الإصرار بالمعنى القانوني عند التردد غير أن من الممكن عقلا تصوّره مع انعدام سبق الإصرار بهذا المعنى ، كصورة الدعوى الحالية لو صح فيها أن الطاعن كان مهتاجا مترعجا يريد يجرّيمته ثار أذى ماض وإنهاء أذى وشيك وأنه تریص وهو على تلك الحال وقارف الجريمة مترعبا . على أن القانون إذ نص في المادة ١٩٤ على عقاب من يقتل نفسا عمدا مع سبق الإصرار أو التردد فقد غاير بين الطرفين وأقاد أنه لا يعلق أهمية على ضرورة وجود سبق الإصرار مع الظرف الثاني وهو التردد بل يكفي في نظره ثبوت مجزئ التردد ماديا على من يقتل متعمدا بقطع النظر عن كل اعتبار آخر . ولو كان الأمر بخلاف ذلك لما كان من معنى للغايرة بين الطرفين بل كان الاختصار على أولها وهو سبق الإصرار كافيا . والظاهر أن الشارع وجد أن التردد وسيلة للغتاتك یضمن بها تنفيذ جريمة غيلة وغدرا في غفلة من المجنى علیه وعلى غیر استداده منه للدفاع عن نفسه فاعتبر تلك الوسيلة بذاتها من موجبات التشديد لما تدل علیه من نذالة الجنائي وإمعانه في ضمان نجاح فعلته ولما تثيره من الاضطراب في الأنفس يأتيها الهلاك من حيث لا تشعر . وبما أن الحكم المطعون فيه أثبت وجود التردد فقد صح تطبيق المادة ١٩٤ من قانون العقوبات التي عامل الطاعن بها وأصبح البحث في مسألة سبق الإصرار غير متبع .

وبما أن الطاعن يشير في هذا الوجه إلى أن محكمة الجنایات عند تقديرها



العقاب قد جعلت من موجبات الشدة ما هو في الحقيقة من دواعي الرأفة ويجب عليها هذا الخطأ في التقدير .

وبما أنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه وجد أن المحكمة بعد أن بيلت ما يقضى بإدانة الطاعين واستحقاقهما العقاب بمقتضى المادة ١٩٤ من قانون العقوبات أتت في معرض تقدير الجزاء الذي يستحقانه في نظرها فقالت : "وبما أن القتل" "كان يؤدي واجبا بمطاردته هذين الشقيين اللذين طأنا في الأرض فسادا ، بإقدام" "هذا الآثم على قتله مما يدعو المحكمة إلى أخذه بالشدة بدون رحمة ولا شفقة وإن" "القصاص هو الجزاء الأوفى" . وبعد ذلك أحالت الأوراق للفقى ثم حكمت على الطاعن بالإعدام وعلى زميله الطاعن الثاني بالأشغال الشاقة المؤبدة .

وبما أن ذلك التعليل الذي بنت عليه المحكمة استعمالها أقصى حد في الشدة هو تعليل فاسد لقيامه على أساس مرتبك بل غير صحيح . إذ بينما هي في معرض بيان سبق الإصرار تشير إلى ما ثبت لديها من أن الأمور المجهى عليه أتى في معاملة الطاعنين بضرب من المنكرات كربطهما في زرائب الخيل وقص شواربهما ووضع لجم من الخيل في فمهما وإدخال العصي في دبرهما تلك المنكرات التي تدل على أن هذا المأمور كان قاسيا في معاملة لما قسوة خارجة عن حد القانون بل شاذا فيها شذوفا إجراميا فظيما — بينما تذكر ذلك إذا بها تعود في معرض تقدير العقوبة فتقرر أن المأمور كان يطارد هذين الشقيين ويقوم بواجبه في هذا الصدد ! ! كأنما هي تعتبر أن شذوذه هذا الإجرامى الذي سامت به من قبل هو من قبيل قيام الموظف مثله بواجبه مع أن البدهة تقضى بأنه شذوذ يحفظ كل إنسان ولو مجرما ويدعو إلى معذرتة والتخفيف من مسئوليته إذا هو سلك سبيل الانتقام .

ولكن بما أن الأصل أن للحكمة توقيع العقوبة إذا كانت ذات حد واحد كمقوبة الإعدام أو أقصاها إذا كانت ذات حدين بدون أن تكون ملازمة ببيان موجب ذلك ضرورة أن تلك العقوبة الفظة أو هذا الحد الأقصى كلاهما متصوص

عليه في القانون عقابا على ذات الجريمة التي ثبتت لديها، وكل ما هي ملزمة به إنما هو مجرد الإشارة إلى النص المبيح . أما إذا أرادت استعمال الرأفة والتزول عن درجة العقوبة المنصوص عليها إلى درجة أخف فهذا فقط مظنة للتساؤل عما إذا كانت ملزمة ببيان موجب هذا العدول عن المنصوص عليه إلى ما هو أخف . ومع ذلك فمن المتفق عليه أن هذا البيان أيضا غير واجب عليها إذ الرأفة شعور نفسي شبيه طل غنفة لا يستطيع المرء غالبا أن يحتدها حتى يصورها بالقلم أو اللسان ، ولهذا لم يكلف القانون القاضي، وما كان يستطيع تكليفه، بيانها بل هو يقبل منه مجرد قوله بقيام هذا الشعور في نفسه ولا يسأله عليه دليلا .

وبما أنه ما دام الأصل أن محكمة الموضوع بما لم تخرج في تقدير العقوبة عن النص القانوني فلا تسأل حسابا عن موجبات الشدة ولا عن موجبات التخفيف بل حكمها نافذ حتى ولو كانت تزيدت فذكرت للشدة أو التخفيف علا خاطئة أو عكسية لا تنتج أيهما بل قد تنتج عكسه — ما دام الأصل كذلك فإن محكمة النقض في الدعوى الحالية، ولو أنها ترى أن محكمة الموضوع إذ أرادت أن تستعمل مع الطاعن منتهى الشدة وأن تحكم عليه بالإعدام قد عللت هذه الشدة تعليلا معكوسا يقتضي بذاته الرأفة لا الشدة ، إلا أنها من الوجهة القانونية لا تستطيع إلا احترام هذا الحكم ولا تجرؤ على المساس به . لكنها من وجهة العدل والإنصاف تجب من الواجب عليها لإراحة لضحايا أعضائها أن تلتفت نظر أولى الأمر إلى وجوب تلافى هذا الخطأ القضائي الذي لا حيلة قانونية لها فيه . ولو كان الأمر يسرها وكانت هي التي تستر العقوبة لها وسعها أن تعاقب الطاعنين كليهما بمثل تلك الشدة بل لاملتهما بما توجه ظروف الدعوى من الرأفة والتخفيف .

وحيث إنه ليجم ما تقدم لا ترى هذه المحكمة في احترامها للقانون سوى رفض الطعن على مضمون .

(٤٧)

الطن رقم ٧ سنة ٣ القضائية

- (أ) مادة مخدرة . حيازتها . إثبات عدم علم المحرزياتها في حيازتها . كيفية .  
(ب) مادة مخدرة . تحقق الجريمة المصرح عليها في المادة ٣٥ من قانون المخدرات .  
مجرد الإحراز . كفايته .  
(ج) القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨  
(د) شهود . سلطة المحكمة الاستئنافية في سماع أقوالهم .

١ - يمكن إثبات وجود الشيء في مكان هو في حيازة شخص ما حتى يعتبر هذا الشخص محرزا لهذا الشيء . فمن وجد في مكانه حشيش يعتبر محرزا له لمجرد وجوده في مكانه . أما إقامة الدليل بعد هذا الوجود على علم المتهم نفسه بأن الحشيش موجود عنده فتكليف المستحيل . إنما له هو بعد ثبوت إحرازه بهذه القرينة أن يدفعها بعدم العلم بوجود الحشيش عنده ويقع الدليل على ذلك . وليس هذا من قبيل إثبات النفي ، بل إنه يستطيع الإثبات بادعاء أن الغير هو الذي وضع الحشيش عنده في غفلة منه أو بغير رضائه .

٢ - إن مجرد ثبوت إحراز المادة المخدرة يكفي لتحقيق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥ من قانون المخدرات بلا حاجة للنص على أن المتهم متجر بالمخدر . ولا محل لمواخضة المحكمة على عدم بحثها من لقاء نفسها في أن إحراز هذا المخدر كان للاستعمال الشخصي مما تقع الجريمة فيه تحت نص المادة ٣٦ من القانون المذكور ، ما دام المتهم لم يدع ذلك لنفسها .

٣ - للمحكمة الاستئنافية أن تسمع من الشهود من ترى سماعهم ، سواء أكانوا شهود إثبات أو نفي . وهي صاحبة السلطة المطلقة في الأمر باستدعاء من تراه من هؤلاء أو هؤلاء ، بلا حاجة لإصدار حكم بالإحالة على التحقيق لسماع شهود الإثبات والنفي معا ، كما هو الشأن في الدعاوى المدنية .

(٤٨)

الطعن رقم ٢٧٨ سنة ٣ القضائية

- (١) شهود . طبيب شرعى . طبيب كشاف . اجمع بينهما فى الجلسة . لا غشاة .  
(المادة ٨٧ تحقيق)  
(ب) محضر جلسة . البيانات الواردة به . الادعاء بعكسها . طريقة تحقيقه .  
(المادتان ٢٢٩ تحقيق و ٢٢٦ مدنى)  
(ج) جريمة . مكان وقوعها تحديدا . عدم ذكره فى الحكم . لا أهمية .  
(د) وائمة قتل . ساعة وفاة القتيل . استخلاصها من ظروف الدعوى وشهادة الشهود . لا مانع .  
(هـ) حكم . مؤبده . نهم أدله . لا تقض .

١ — لا غشاة من الوجهة القانونية فى أن تجمع المحكمة بين الطبيب الشرعى وبين الطبيب الكشاف، لتسمع أقوال أولها فى مواجهة ثانيهما عن بعض ققط واردة فى تقرير الثانى كانت مثارا للاعتراض والتشكيك من جانب الدفاع، ولتستفسر من الطبيب الكشاف فى مواجهة الطبيب الشرعى عن بعض ما غمض فى تقريره، وتستوضحه عما قام به من الإجراءات التى قد يحتاج الطبيب الشرعى إلى السؤال عنها، كما يستطيع أن يلى برأيه فيما تسأله المحكمة عنه .

٢ — محضر الجلسة حجة بما ثبت به . والادعاء بعكس ما ورد فيه لا يثبت إلا بطريق الطعن فيه بالتروير .

٣ — ليس من المهم تحديد بقعة المكان الذى وقعت فيه الجريمة فى الحكم، فان ذلك ليس من أركان الجريمة<sup>(١)</sup> .

٤ — إذا ذكرت المحكمة فى حكمها قولا عن تقرير الطبيب الشرعى أن بيانات الصفة التشريحية لم تساعد على تعيين وفاة القتيل تعيينا دقيقا، ولكنها من جهة أخرى حددت هى بنفسها تلك الساعة أخذا "بما تبينه من ظروف الدعوى وملابساتها وشهادة الشهود"، فلا مطمئن عليها فى ذلك، إذ هى قد بنت حكمها فيه على أساس صحيح لما الحق فى الاعتقاد عليه لاستخلاص ما ترى استخلاصه منه .

(١) أى متى كانت جهة ارتكاب الجريمة مية فى الحكم .

- ٥ - لا ييطل الحكم أن يكون محزرا بأسلوب ملتو معقد ما دام أنه عند التأمل فيه يرى أن أدلته في ذاتها مفهومة موصلة إلى النتيجة التي خلص إليها .

#### (٤٩)

الطعن رقم ٥٤٥ سنة ٣ القضائية

(١) اختلاس أشياء بحيرة . مناه القانون .

(المادتان ٢٩٦ و ٢٩٧ ع)

(ب) تبديد . تمام الجريمة . استعداد المتهم للحداد . لا يمين من المسؤولية الجنائية .

١ - إن القانون يعني بالاختلاس في المادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ عقوبات لإزالة المالك لصفة المحجز عن ملكه الموضوع تحت حراسته ، وذلك باخفائه إياه وعدم تقديمه للحضر في اليوم المحدد للبيع ، إضرارا بالذائن الحابز . فكلما تحقق الإخفاء وعدم التقديم للحضر ، دل ذلك بذاته على قصد مضارة الذائن بتعطيل وصوله إلى حقه ، وقامت جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ٢٩٦ عقوبات .

٢ - استعداد المتهم بالتبديد لحداد الدين المحجوز من أجله على الأشياء المتهم هو ببديدها لا يفيه قانونا من المسؤولية الجنائية ، ما دامت الجريمة قد تمت من قبل .

#### (٥٠)

الطعن رقم ٥٤٦ سنة ٣ القضائية

(١) أحداث مشردون . تطبيق القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ . شرط توجيه إنذار تشدد .

غير لازم .

(ب) منهم . سؤاله عن تهمة أمام المحكمة الابتدائية . وجوبه . أمام المحكمة الاستئنافية .

(المادة ١٣٤ تحقيق)

عدم وجوبه .

١ - لا يشترط لتطبيق أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ ، الخاص بالأحداث المتشردين ، على حدث أن يوجه إليه إنذار تشدد ، بل إن نصوص هذا

القانون صريحة في عدم اشتراط هذا الشرط . ثم إن القانون لم يصدر تعديلا لقانون التشريع ولم يشر إلى نص من نصوصه ، بل إنه قانون خاص سنّ لتقويم الأحداث الذين يوجدون في ظروف خاصة ، ويكتفى بموجبه تحقق قيام هذه الظروف في حلت حتى يؤخذ بحكمه .

٢ — سؤال المتهمة عن تهمته ليس واجبا بحسب القانون إلا أمام محكمة الدرجة الأولى ، أما لدى المحكمة الاستئنافية فلا ، بل إن عليه هو — وهو المستأنف — أن يبين وجه استئنافه .

### (٥١)

الطعن رقم ٥٥٢ سنة ٣ القضائية

( أ ) تردير . وضع بصمة أصبع شخص ما على عجز . قصد نسبتها إلى شخص آخر . لاجرمية .  
( ب ) عقوبة . محكمة استئنافية . استبعاد تهم أخذت بها المحكمة الابتدائية . العقوبة المترتبة ابتدائيا . استبقاؤها استئنافية . بجوازه .

١ — لا يصح تأسيس جريمة تردير على وضع بصمة أصبع شخص ما على أحد الميزات بقصد نسبتها لشخص آخر .

٢ — للمحكمة الاستئنافية ، مهما استبعدت من الظروف وأوجه الاتهام التي أخذت بها المحكمة الأولى ، أن تبقى العقوبة المحكوم بها ابتدائيا على حالها ، ما دامت المادة التي طبقها على التهم أو التهمة التي استبقتها تسمع لمثل هذه العقوبة .

### (٥٢)

الطعن رقم ٥٥٤ سنة ٣ القضائية

دفاع شرعي . الوقائع الثابتة بالحكم تدل على توافر هذا الظرف ويجاوز الحد فيه . رفض هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع . حتى محكمة النقض في تصحيح تكيف هذه الوقائع وتعديل العقوبة على مقتضى تكيفها هي .  
( المادة ٢١٥ ع )

( ١ ) راجع الحكم الصادر في القضية رقم ٧٩٢ سنة ٤ بجلية ٢٥ مارس سنة ١٩٣٥

ينقض الحكم إذا كانت النتيجة التي استخلصها من الوقائع الثابتة به متنافرة مع موجب هذه الوقائع قانوناً<sup>(١)</sup>.

(٥٣)

الطعن رقم ٥٥٥ سنة ٣ القضائية

سبق الإصرار . ذكر البواعث عليه في الحكم . ذكر الآلة التي استعملت في القتل . خلاف غير جوهرى في نوعها . لا أهمية له .

يكفى أن تبين المحكة في معرض الكلام على سبق الإصرار البواعث التي اجتمعت لدى القاتل فدفسته إلى التصميم على جريمة القتل وأنه ارتكب هذه الجريمة فعلاً تنفيذاً لهذا التصميم . وسواء بعد ذلك أكانت الآلة التي استعملها هي سكيناً

(١) شخص ابتدره آخر وأخوه بالعدوان ، فضربه أحدهما بصاً من خيزران على وجهه فأصابه ، ونفى الآخر بقضه بجمبر على رأسه فأصابه كذلك ، وعقب هذه الإصابة الثانية تقدم الأول نحوه شامراً صماء بقصد ضربه ثانياً ، فهم حوالة ذلك وطعته بسكين في صدره قتلته .

دفع القاتل التهمة بأنه ارتكب هذه الجريمة دفاعاً عن نفسه . ومحكمة الجنائيات بعد أن أثبتت هذه الوقائع في حكمها رفضت هذا الدفع বলে أن المصا التي كان القاتل يدور زيادة ضرب المتهم بها من الخيزران ، وأن أحد الشهود شهباً في الجلبة بمصا تبينت المحكة أنها خفيفة لا يوزن بحيث لا يخشى منها ما اشترطه القانون لإبادة القتل من خشية هلاك النفس أو الجراح البالغة . وأثبتت هذه المحكة في موضع آخر من حكمها أن الكشف الطبي المتوسع على القاتل أثبت أنه مصاب بجرح وفروة الرأس بمؤثر الجبهة طوله ثلاثة سنتيمترات ويجرح آثاراً بالجبهة من الجهة اليسرى طوله سنتيمتران وبكسر بسيط بإولاد الأيمن بالمثل السفلى على بعد نحو خمسة سنتيمترات من طرفه السفلى نتيجة ضربه بجسم صلب راض .

ومحكمة النفس قالت إن هذه الجروح لا يميز وصفها بأنها ليست بالغة وإليه لا يميز إغفال الطرف الذى لا يس وقوعها وهو طالب المبنى طيه وأخيه على التهم وابتدارها إيذاء بالعدوان بعد أن كان أغ ثالث لها حاول طعه بسكين قبل ذلك بزمين سير واقفاده المهم إلى البوليس فاحتجز فيه وكانت هذه الحادثة مثارا من بعد للاعتداء الذى وقع بسببه كل المبنى طيه . وكل هذا كان يقتضى إنبارة دفع التهم تهديراً غير الذى اتخذته محكمة الجنائيات . ولذلك اعتبرت محكمة النفس عمله دفاعاً شرعياً عن النفس تجاوز فيه الحد ، وطبقت عليه المادة ٢١٥ عقوبات بدلاً من المادة ١٩٨/١ ع التي طبقها عليه محكمة الجنائيات ،

ونخفضت التعويض الملقى من مائة جنيه إلى خمسة جنيهات .

كما وصفها الحكم أم كانت « مطوة » كما يصفها القاتل، فإن كلنا الآتين آلة قتل .  
وسواء أكان القاتل معتادا على حمل هذه الآلة أم لم يكن معتادا، فلا أهمية لذلك  
مادام أنه على كل حال قد فكر في استعمالها للقتل وأعلنها له .

(٥٤)

الطعن رقم ٥٦١ سنة ٣ القضائية

دفاع . شهود . استبعادهم أثناء نظر الدعوى . عدم إجابة هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع .  
(المواد ١٧ - ٢١ تشكيل)  
إن لاستدعاء الشهود أمام محكمة الجنايات نظاما مقظرا بالمواد من ١٧ إلى ٢١  
من قانون تشكيل محاكم الجنايات . وليس على المحكمة أن تستدعي أثناء نظر الدعوى  
شهودا آخرين إلا من ترى هي ضرورة لسماع أقوالهم . فلا يمكن أن يعدّ إعراضها  
عن سماع شهود آخرين طلبهم الدفاع أثناء نظر الدعوى إخلالا بحق الدفاع .

جلسة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢

برئاسة سمادة عبد العزيز فهمي باشا وحضور حضرات محمد لبيب عطية بك وزكي برزى بك  
ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك .

(٥٥)

الطعن رقم ٦٥٨ سنة ٣ القضائية

واقعة . بيانها المعول عليه . ما ورد في الحكم .  
(المادة ١٤٩ تحقيق)  
إن المعول عليه من جنة بيان الواقعة هو ما يكون ثابتا في الحكم، لا ما يكون  
واردا بالتحقيقات الأولى .

(٥٦)

الطعن رقم ٦٦١ سنة ٣ القضائية

ضرب عمد . حكم في جريمة ضرب عمد . عدم ذكره فقط العمد . فهم العمد من سيانه . لا عيب .  
ذكر فقط «العمد» ليس ضروريا في الحكم متى كان العمد مفهوما من عباراته .



جلسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢

برئاسة مساعدة عبد العزيز فهمي باشا وحضور حضرات محمد لبيب عطية بك وزكي بمدي بك  
محمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك .

(٥٧)

الطن رقم ٢٣٩٦ سنة ٢ القضائية

(١) جنحة مرتبطة بجناية - إجازة القانون إحالتها إلى محكمة الجنايات . إخراجها من سلطة  
محاكم الجناح .

(ب) قضية - دخولها في اختصاص جهة من جهات القضاء . وجوب مريان قواعد الإجراءات  
الشكلية المقررة لسير هذه الجهة عليها . جنحة مرتبطة بجناية - إحالتها إلى محكمة الجنايات .  
نحوها للقواعد المقررة للعاكة أمام محاكم الجنايات والطن في الأحكام الصادرة منها .  
(ج) المادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . شمول نصها لمن يكون منها بجنحة ومن يكون  
مهما بجناية .

(د) القانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ المعدل لقاعدة ٢٢٤ بتحقيق الجنايات - عموم نصه وشموله للحكم  
عليه غاييا في الجنحة أيضا .

(هـ) قانون تشكيل محاكم الجنايات - إجازته لمحاكم الجنايات نظر الجناح المرتبطة بجنايات . أحكام  
النية وسقوط العقوبة التي استبقاها هذا القانون على حالها . وجوب إخضاع أحكامها له .  
(و) حكم غايي . البطلان المنصوص عليه بالمادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات . شروط هذا  
البطلان . حضور المحكوم عليه أمام المحكمة . عدم حضوره . وجوب القضاء باعتبار الحكم  
الأول قائما .  
(المادة ٥٣ تشكيل و ٢٢٤ تحقيق)

١ - إن القانون إذ أجاز إحالة الجناح المرتبطة بالجنايات على محاكم الجنايات  
فقد وسع اختصاصها وجعله شاملا لهذه الجناح المرتبطة وأخرجها عن سلطة محاكم  
الجناح ذات الاختصاص الأصيل فيها .

٢ - متى دخلت قضية في اختصاص جهة من جهات القضاء طبقت عليها  
قواعد الإجراءات الشكلية المقررة لسير هذه الجهة في قضائها، وخضعت لما رتب  
القانون من طرق الطعن في أحكامها، ما لم ينص على خلاف ذلك . ومقتضى هذا  
أن الجنحة المرتبطة بالجناية متى أحالها قاضي الإحالة مع الجناية سرت عليها جميع

القواعد المقررة للماكة أمام محاكم الجنائيات والطنن فى الأحكام الصاءرة منها .  
فالمقسم من جهة الجنة إذا حكم عليه حضوريا فلا استثناء له ولا سبيل أمامه  
إلا الطعن بطريق النقض ، وإذا غاب اتخذت فى حقه إجراءات الغياب ، وإذا حكم  
عليه غيابيا فلا معارضة له ، بل إذا حضر أو قبض عليه سقط الحكم وأعيدت  
محاكمته من جديد .<sup>(١)</sup>

٣ — إن النص العربى للساة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات واضح  
المعنى ظاهر الشمول ، لا تفريق فى مدلوله بين من يكون متهما بجنة وبين من  
يكون متهما بجنابة .

٤ — إن نص القانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ المعدل للساة ٢٢٤ من قانون تحقيق  
الجنائيات هو نص عام ، فالمحكوم عليه غيابيا فى الجنة يجب عند حضوره تقديمه  
لقاضى الإحالة ، إذا لم يكن سبق حضوره لديه ، وقاضى الإحالة يستطيع بعد إعادة  
النظر فى القضية وسماع ما يراه من الإيضاحات أن يصدر قرارا بأن لا وجه لإقامة  
الدعوى قبله ، كما لا مانع يمنعه من إحالته إلى النيابة لتقديمه لمحكمة الجنح دون  
إعادته إلى محكمة الجنائيات ، ما دامت الجنة انفصلت فعلا عن الجنابة السابق  
الحكم فيها ، وما دام أن إحالة الجنة لمحكمة الجنائيات هى فى الأصل جوازية صرفة  
وللقاضى أن لا يأمر بها مهما يكن وجه الارتباط قويا ، وما دام قراره الأول قد  
سقط بقوة القانون وأصبح هو حرا فى الأخذ بأصل الجواز المخول له وعدم الأخذ به .

٥ — إنه لما جاء قانون تشكيل محاكم الجنائيات مفيدا أن أحكام تلك  
المحاكم نهائية لا استثناء لها ولا معارضة فيها ، ومرخصا لها فى نظر الجنح المرتبطة  
بالجنابة إذا أحيلت إليها ، مع إبقائه أحكام القية على حالها وأحكام سقوط العقوبة

(١) أبدت محكمة النقض فى هذا الحكم رغبها فى أن يراجع أدنو الشأن إلى السى فى تعديل المادة  
٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات بما يجعل حكمها مقصورا على المتهمين بجنابات دون المخالفين فى جنح  
مرتبة فقط .

على حالها، فإن مأمورية القاضي تحصر في فهم هذه الأحكام بحسب ما أصبحت عليه حالة القانون وتوجيهها التوجيه المتفق معه، بحيث إذا شذ منها حكم عما أمر به القانون الجديد فهذا الحكم هو الذي يجب أن يخضع للقانون الجديد ويتأثر به، لا أن القانون الجديد هو الذي يجب أن يخضع لذلك الحكم القديم ويتأثر به.

٦ — إن مجرد القبض على المتهم المحكوم عليه غايباً أو مجرد حضوره، إذا كان يترب عليه، بحسب ظاهر نص المادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنايات، بطلان الحكم التأييني، فإن هذا البطلان مشروط بحضوره أمام المحكمة لإعادة النظر في الدعوى. أما إذا قبض عليه وفر قبل جلسة المحاكمة (أو قبل حضوره أمام قاضي الإحالة كما قضت به المادة ٢٢٤)، أو حضر من تلقاء نفسه مترائياً بأنه سيحضر الجلسة، ولكن لم يحضرها، فانه لا معنى لسقوط الحكم الأول ولا لإصدار حكم جديد عليه، بل الواجب — ما دام أن المحكوم عليه لم يحضر فعلاً أمام المحكمة — أن يقضى بعدم اقضاء الحكم الأول وباستقراره قائماً.

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .  
حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلاً .

وحيث إن النيابة العامة تقول في مستهل تقرير الأسباب المقدم منها "إنما اتهمت على عثمان سيد بأنه في يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٣٠ ضرب عبد الحليم محمد، ولارتباط واقعة الجنبعة هذه بجناية عاهة مستديمة متهم فيها شخصان آخران" "قدمت القضية لحضرة قاضي الإحالة الذي أحالها بحضور جميع المتهمين إلى "محكمة الجنايات بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٣١ بالمادة ٢٠٦ عقوبات بالنسبة" "لذلك المتهم وحكت محكمة الجنايات بتاريخ ١٧ يونيو سنة ١٩٣١ في غيبة على "عثمان المذكور بحسبه ستة أشهر مع الشغل طبقاً للمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات" "وحضورياً بالنسبة للباقيين البعض بالعقوبة والبعض الآخر بالبراءة والنيابة أعلنت

”على عثمان سيد لشخصه بالحكم النهائي في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣١ فعارض“  
 ”فيه في نفس اليوم بتقرير في قلم كتاب المحكمة . وبعد ذلك تمخّذ يوم ٢١ مايو“  
 ”سنة ١٩٣٢ لنظر المعارضة المرفوعة منه . وبالبحت عنه لإعلانه بيوم الجلسة“  
 ”الذي تمخّذ لنظر المعارضة لم يهتد إليه ولم يتيسر إعلانه لشخصه أو في محل“  
 ”إقامته فأعلن طلب الحضور للتبابة ونشر في الجريدة الرسمية . وفي يوم الجلسة“  
 ”لم يحضر المتهم فحكمت محكمة الجنايات في غيابه بالحبس مدة ستة شهور مع الشغل“ .  
 ثم تقول ما يتجته أن هذا الحكم النهائي الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٣٢ قد أخطأ  
 في تفسير القانون وتطبيقه أولا لأن المحكمة ضرت صفحا بالمرّة عن أن الذي كان  
 مقسما لها إنما هي معارضة من المحكوم عليه في الحكم النهائي الصادر عليه  
 في ١٧ يونيو سنة ١٩٣١ مما يدل على أنها ترى أن المعارضة في الأحكام النهائية  
 الصادرة من محاكم الجنايات غير مقبولة مع أن هذا الرأي غير صواب لأن المعارضة  
 إذا صح أنها غير مقبولة من يقدم لمحكمة الجنايات متهما بجنابة فتحكم المحكمة غيابيا  
 عليه باعتبار أن ما وقع منه جنحة فانه لا مانع من قبولها من يحال إليها متهما من  
 الأصل بجنحة فقط فتحكم عليه غيابيا في هذه الجنحة كما هو الشأن في الدعوى الحالية .  
 ثانيا لأنه حتى مع التمسّح مع محكمة الجنايات فيما يظهر أنها أرتأت من عدم جواز  
 المعارضة في الأحكام النهائية التي تصدر من محاكم الجنايات ولو كان المحكوم عليهم  
 غير محالين إليها إلا بتهمة جنحة فقط، فان حكما جاء خاطئا أيضا لأنه لا معنى لأن  
 تحكم مرة أخرى ببقوة المتهم الذي لم يحضر لديها بل كان يجب عليها اعتبار الحكم  
 النهائي الأول قائما . ولذلك فهي تطلب إلغاء الحكم وإعادة القضية لمحكمة الجنايات  
 لتنظر المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه ومن باب الاحتياط لتحكم بصدق انقضاء  
 الحكم النهائي الأول وباعتباره قائما .

هذا . وقد جهلت التبابة العامة جهدا مشكورا في بحث قيم أوردته في تقريرها  
 تدعيا لرأيا ولطلباتها .

وحيث إنه بالرجوع للحكم المطعون فيه وجد أنه لا ذكر فيه لمعارضة قدّمت من متهم محكوم عليه غيابيا حكما سابقا، بل شوهده أنه من أوّله لآخره لا يتضمن سوى أن قاضى الإحالة قرر فى أوّل ديسمبر سنة ١٩٣٠ إحالة المتهم على عثمان سيد على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٠٦ على ضربه عبد الحليم محمد أحمد، وأن المحكمة سمعت مرافعة النيابة وطلباتها فى غياب المتهم واطلعت على الأوراق وحكّت عليه غيابيا . وبالرجوع لمحضر الجلسة لم يتبين منه أن هناك معارضة بل هو محرز كأنما الدعوى لم تنتظر إلا لأوّل مرة ولغيب المتهم طلبت النيابة الحكم عليه غيابيا . فظاهر الحكم ومحضر الجلسة الخاص به لا يدل أيهما على وجود معارضة ولا يجعلان وجهها لما تقوله النيابة . والحكم فى ذاته بجائته التى هو عليها حكم قانونى صحيح لا غبار عليه لأن المحكمة لم تفعل شيئا سوى أنها حكّت غيابيا على متهم قدّمه لها قاضى الإحالة . ولكن بالرجوع لملف الدعوى وما فيها من الأوراق الرسمية (خصوصا وأن الحكم نفسه قيل فى دياجته إن على عثمان سيد هذا متهم هو وآخر سبقت تبرئته بضرب عبد الحليم محمد وإن المحكمة اطلعت على الأوراق) شوهده حقيقة أن هناك حكما سابقا صدر فى الدعوى نفسها من محكمة الجنايات فى ١٧ يونيه سنة ١٩٣١ على حملة متهمين بعضهم بجناية وبعضهم بمنفعة ومن ضمن المحكوم عليهم على عثمان سيد وقد حكم عليه غيابيا فى ذات اللجنة المسندة إليه وبرئ منها أخ له اسمه محمد عثمان سيد، كما شوهده أن هناك تقريرا تحرر بقلم الكاتب من على عثمان سيد فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣١ بالمعارضة فى الحكم التباينى المذكور ثم تحدّث فيما بعد جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٣٢ لنظر المعارضة وطلب بالحضور فيها بإعلان إلى النيابة نشر فى الجريدة الرسمية لعدم تيسر الإعلان إليه شخصيا أو إلى محل إقامته .

وحيث إنه يحلر بالمحكمة قبل تقدير قيمة ما أظهره الاطلاع على ملف الدعوى من وجود معارضة فى الواقع أن تبحث النظرية التى أسست عليها النيابة طلبها الأصيل لما لهذا البحث من التأثير فى ذلك التقدير .

عن الطلب الأصلي والنظرية التي أسس عليها

حيث إن محاكم الجنايات وإن كانت في الأصل غير مختصة إلا بنظر الجنايات كما يعلم من المادة الأولى من قانون تشكيلها إلا أن المادة (١٢) من هذا القانون أجازت لقاضي الإحالة إذا رأى في القضية التي تقدمها له النيابة بمقتضى المادة (٩) جنحة مرتبطة بالجناية أن يحيل هذه الجنحة إلى محكمة الجنايات في نفس الأمر الذي يصدره بشأن الجناية . ولم يفرق القانون في هذه الجنحة بين ما إذا كان المتهم بها هو المتهم بالجناية نفسه وما إذا كان شخصا آخر غيرتهم إلا بها ، وهذا أمر سلم به لدلالة النص في عمومته عليه .

وحيث إن القانون إذ أجاز إحالة الجنح المرتبطة بالجنايات على تلك المحاكم فقد وسع اختصاصها وجعله شاملا لهذه الجنح المرتبطة المحالة وأخرجها عن سلطة محاكم الجنح ذات الاختصاص الأصيل فيها .

وحيث إن من القواعد الثابتة أنه متى دخلت قضية في اختصاص جهة من جهات القضاء طبقت عليها قواعد الإجراءات الشكلية المقررة لسياسة هذه الجهة في قضائها وخضعت لما رتب القانون من طرق الطعن في أحكامها ما لم ينص على خلاف ذلك . وهذا هو مفهوم المادتين الأولى والثانية من القانون نمرة ٤ لسنة ١٩٠٤ الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٩٠٤ بتنفيذ قانون تحقيق الجنايات والمفهوم بالضرورة من أن للشرع التعميم والتخصيص فيما يضمنه من الأحكام .

وحيث إن مقتضى هذا هو أن الجنحة المرتبطة بالجناية متى أحالها قاضي الإحالة مع الجناية سرت عليها جميع القواعد المقررة للعاكة أمام محاكم الجنايات وللطعن في الأحكام الصادرة منها .

وحيث إن قانون تشكيل محاكم الجنايات وضع أحكاما خاصة لطريقة تشكيل المحكمة وكيفية الإحالة إليها ولطريقة إعلان الشهود ومبلغ حقوق الخصام وواجباتهم في هذا وحق المحكمة في تعديل التهمة وتشديدها ، ثم عقد بابا خاصا

باجراءات الجلسة أورد فيه كيف تبدأ الجلسة ثم نص في المادة ٤٤ منه على أن الاجراءات فيها تكون كالمقرر لدى محاكم الجح إلا مسائل استثنائها وأمر بأن يقع فيها ما ذكر في المواد التالية ، منها إمكان المعارضة في سماع الشهود الذين لم يعلنوا طبق قانون التشكيل نفسه (مادة ٤٥) وإمكان استدعاء أى شاهد فوراً ولو بالقبض عليه (مادة ٤٦) والحكم على الشهود المخلفين والمتنمين عن الإجابة بعقوبات مغلفة (مادة ٤٧ / ٢) ووجوب الفصل في التضمينات التي تطلب من المتهم أو يطلبها هو في ذات الحكم الصادر في الدعوى (مادة ٥٠ / ٢) وتحديد طريق واحدة للطعن في أحكام محاكم الجنائيات هي طريق النقض والإبرام (مادة ٥٢) أما المتهم الغائب فلم يجعل له حق المعارضة بل أوجب أن تتبع في حقه أحكام النية (Continuace) المقررة في قانون تحقيق الجنائيات (مادة ٥٣) . فجميع الأحكام التي وردت بهذا القانون تسرى في حق المتهمين بما هو مرفوع لمحكمة الجنائيات من الجح المرتبطة كما تسرى على المتهمين أمامها بجنائيات سواء بسواء بلا فرق ولا تمييز . فالتهم بالجنحة له مثلاً أن يطعن بالنقض في تشكيل المحكمة إن كان مختلفاً كما يطعن المتهم بالجنائية ، وشهود النفي الذين يدل عليهم المتهم بالجنحة مثلاً لا يدفع مصاريف لإعلانهم بل تملتهم النيابة بأمر القاضي (مادة ١٧) . وكذلك تعلن إليه النيابة أسماء شهود الإثبات الجدد قبل الجلسة (مادة ٢٠) والمحكمة مثلاً تعديل تهمة الجنحة بإضافة ظرف مشدد إليها أو يجعلها جنائية أو غير ذلك من وجوه التعديل في حدود المادة (٣٧) وإذا طلب هذا المتهم بالجنحة أو طلبت منه تضمينات مثلاً وجب على المحكمة أن تفصل في ذلك في الحكم نفسه ، وهذا المتهم بالجنحة إذا حكم عليه حضورياً فلا استئناف له ولا سبيل أمامه إلا ما أجازاه القانون وهو الطعن بطريق النقض وإذا غاب اتخذت في حقه إجراءات الغياب وإذا حكم عليه غيابياً فلا معارضة له بل إذا حضر أو قبض عليه سقط الحكم وأعيدت محاكمته من جديد .

وحيث إن النيابة تعتمد من بين تلك الأحكام العامة إلى حكم المادة (٥٣) وتنكر عمومته قائلة إنه خاص بالمتهم في جنائية . أما المتهم في جنحة فقط فلا يشمل

بل إن إجراءات محكمة الجنح تسرى عليه إذا غاب فتحكم عليه محكمة الجنايات حكما غاييا (Jugement par défaut). يكون قابلا للمعارضة أمامها فيه كما لو كان صادرا من محكمة الجنح ، ومتى عارض قبلت معارضته وحكمت فيها بما يقضى به القانون كما تحكم محكمة الجنح . وها هو ملخص حججها في ذلك والرد على كل منها .

(أولا) تقول النيابة العامة إن نظام المعارضة لا يتعارض مع نظام محاكم الجنايات بليل ما سار عليه الفقه والقضاء في فرنسا من قبول معارضة المدعى بالحق المدني والمسئول مدنيا إذا حكم عليه طعنا غاييا ، وما دام لا تعارض بين النظامين ضعفت بل انهارت حجج القائلين بعدم قبول المعارضة من التهم بمنحة مرتبطة بجناية .

وهذه مجرد شبهة وهي مردودة . لأن المسألة ليست معرفة ما إذا كان نظام المعارضة يمتشي مع نظام محاكم الجنايات أو لا يمتشي كما أنها ليست مسألة تدبير مخرج من مأزق لم يرد في شأنه حكم كما هو الحال عند الفرنسيين في المدعى المدني والمسئول مدنيا إذا حكم غاييا لغير مصلحتهما بل المسألة هي تفسير نص في القانون ورد بصيغة عامة شاملة ويراد تخصيصه . وشتان في شبهة النيابة ما بين الدليل وهذا المستل علىه .

(ثانيا) تقول النيابة إن النص الفرنسي للسادة (٥٣) قد عبر فيه عبارة (L'accusé défaillant) عن المتهم الغائب الذي تطبق عليه أحكام القية (Contumace) وأن لفظ (Accusé) لا يطلق في عرف أهل القانون إلا على المتهم بجناية دون التهم بمنحة وإذن يستمر المتهم بمنحة سارية عليه إجراءات الجنح لأنه غير مستثنى بالمادة (٥٣) من حكم المادة (٤٤) ، ويكون الحكم الغايي الصادر عليه هو (Jugement par défaut) جائزة فيه المعارضة لأن إصدار هذا الحكم الغايي والمعارضة فيه هما من الإجراءات التي نصت المادة المذكورة على اتباعها . لكن هذه الحجة مردودة لما يأتي :

أولا - لا نزاع في أن من تهمه النيابة بمنحة مرتبطة بتقديمه لقاضى الإحالة مع التهمين بالجناية لا بد لها من أن تذكر اسمه في تقرير الاتهام وتبين القبل المسند



إليه وتعلن إليه هذا التقرير وقائمة الشهود تنفيذاً للمادة (١٠) من القانون . ومن  
يراجع النص الفرنسي للمادة المذكورة يجد فيه التعبيرات الآتية :

“... Acte indiquant les faits à la charge de l'accusé ou de”  
“chacun des accusés ... Copie de cet acte et de ... sera notifier”  
“à chacun des accusés.”

فكلمة (accusé) استعملها وأضاح النص في هذه المادة للدلالة على التهم  
بالجناية وعلى التهم بالجنحة المرتبطة معا ورأى من التردد أن يردفها بكلمة (Prévenu)  
معطوفة عطف مغايرة . ثم استعملها أيضا بهذا المعنى الشامل في المواد (١١ و ١٢)  
وغيرها من مواد القانون . وأحرمانة استعملها فيها قبل المادة (٥٣) هي المادة  
(٥٠) التي قال فيها :

“Si la cour estime qu'il a été établi a la charge de l'accusé”  
“soit l'inculpation prévue à l'ordonnance de renvoi ...”  
“soit un autre crime ou délit satisfaisant ... ..”  
“elle déclarera l'accusé coupable ... ..”

ولا شبهة في أن كلمة (Accusé) هنا شاملة في مدلولها للتهم بالجناية وللتهم  
بالجنحة معا . فما لا يقبل إذن أن يكون واضع النص الفرنسي استعمل في جميع  
المواد تلك الكلمة بهذا الشمول ثم يتراجع بخفة في المادة (٥٣) فيستعملها في المعنى  
الخاص الذي تقول به النياية .

ثانياً — إن لفظ (Accusé) هو الذي استعمله قانون تحقيق الجنايات  
الفرنسي في المادة (٢٤٤) المقابلة للمادة (٥٣) من قانون تشكيل محاكم الجنايات  
وهو هو نفسه الذي استعمله في باب الفتية (Contumace) بالمواد ٤٦٥ وما بعدها  
(المقابلة للمواد ٢١٥ وما بعدها من قانون تحقيق الجنايات الأهلى) . واستعمله إياه غير  
مصحوب بلفظ (Prévenu) الذي جرى الاصطلاح على إطلاقه على المتهمين  
بجنحة أو بخالفة لم يمتع الفقهاء ولا المحاكم في فرنسا من استقرار رأيهم على أن أحكام

الغيبية (Contumace) كما تطبق على المتهم بجناية تطبق على المتهم بجنحة مرتبطة . والنيابة العامة في تقرير الأسباب المقدم منها مسالمة بهذا . وليس معنى استقرار رأيهم على ذلك أنهم أضافوا على قانونهم ما ليس فيه ولكن معناه أنهم رأوا أن القانون استعمل هذا اللفظ من باب الأولوية والتغليب لأن الأصل هو أن لا يحال إلى محكمة الجنايات إلا المتهمون بجنايات ومن النادر إحالة المتهمين بالجنح عليها . واللفظ في أصل معناه اللغوي يتسع لرأيهم لأن فعل (Accuser) يفيد بحسب وضعه اللغوي الاتهام بجرمة من جناية أو جنحة أو مخالفة بل الاتهام بأي أمر غير محمود ولو كان لا إجماع فيه .

ثالثاً — لأن النص العربي ورد فيه " المتهم الغائب تحكم في غيبته الخ " ولفظ " المتهم " واضح المعنى لا غموض فيه ، ظاهر الشمول لا تفريق في مدلوله بين من يكون متهما بجنحة ومن يكون متهما بجناية ، بل كل منهما متهم لا يعبر عنه بغير هذا اللفظ ولو كان مراد القانون ما قوله النيابة لما كان أسهل عليه من أن يقول « إذا غاب المتهم بجناية » أو « كل متهم بجناية غاب » أو « المتهم بجناية إذا غاب تحكم محكمة الجنايات في غيبته الخ ... » ولما فاته مطلقا التخصيص بأمثال تلك التعميمات في مثل هذا الوطن الذي يترتب على الإيضاح أو الإغماض فيه إيجاد وجه طعن أو سلبه وما هذا الإيجاد أو السلب بالضئيل من الشؤون . وما دام النص العربي واضح الدلالة بهذه المثابة فهو الواجب العمل به وبما يفيد من المعنى بغير حاجة للرجوع إلى النص الفرنسي لمعالجته ومعرفة ما إذا كانت كلمة (Accusé) قد استعملت فيه بمعناها العام أم بمعناها الخاص .

(ثالثاً) تقول النيابة إن القول بعدم شمول نص المادة (٥٣) ليس بدعا بل إن قانون تشكيل محاكم الجنايات نفسه فيه أحكام خاصة بتعيين المدافعين عن المتهمين ( مادة ٢٥ ) وما بعدها وهذه الأحكام مع عموم نصوصها لا تطبق على المتهمين في جنح وهذا هو المفهوم الجارى عليه العمل من قبل صدور الدستور وقد تأيد بالدستور الذي لم يوجب تعيين المدافعين إلا لمن يتهم بجناية .

وهذه الحجة أيضاً مردودة لأن وجود مدافعين عن كافة من يقدمون لمحكمة الجنايات من متهمين يمنح أو متهمين بجنايات أمر واجب لمعوم عبارة النصوص الخاصة بذلك . والنيابة العامة في تقرير الأسباب مسلمة بأن هذا هو المتبع في فرنسا التي رجعت في كثير من تقريرها إلى أقوال قضاةها وأحكام محاكمها . ولئن كان المتبع عندنا قبل الدستور هو عدم إيجاب المدافعين عن المتهمين بمنح فليس هذا كما قد يلوح إلا تساهلاً استمر ولم يطمئن بعدم قانونيته مطعن جدي حتى كان الدستور فاقر هذه العادة ضمناً وصدد سبيل الشكوى منها . على أنه شتان ما بين هذا وإنشاء طريق طعن وهو المعارضة في موطن لا يميزه فيه القانون .

(رابعاً) تقول النيابة إنه سبق أن صدرت أحكام من محاكم الجنايات بقبول المعارضة في الأحكام القضاية الصادرة منها على متهمين قدموا لها في جنح وإن محكمة النقض ذكرت عرضاً في بعض أحكامها أن مثل هذه المعارضة جائزة . وهذه أيضاً حجة لا قيام لها فانه لا يوجد أي حكم يبحث هذه المسألة بحثاً جدياً خاصاً بل الحكم الوحيد الذي تعرض لها اقتصر على ذكر جواز المعارضة ذكرًا مجزئاً كأنه مبدأ مقرر مسلم به .

(خامساً) تقول إن القانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ إذ أوجب إعادة المحكوم عليه في غيبته إلى قاضي الإحالة عند حضوره أو القبض عليه إن لم يكن حاضر لديه من قبل قد خالف القانون الفرنسي ودل على أن الحكم النهائي لا بد أن يكون صدر في جنابة . إذ من جهة لا يعقل أن يكون صدر في جنحة ومع ذلك يردده الشارع إلى قاضي الإحالة لأن هذا القاضي لا يحيل إلى محكمة الجنايات جنحة على وجه الاستقلال ولو كانت فيما سبق مرتبطة بجناية وزال هذا الارتباط . كما أنه بعيد من جهة أخرى أن يكون قصد الشارع في هذه الحالة أن تعاد إجراءات الدعوى لدى محكمة الجنح خصوصاً إذا لوحظ أن من المصلحة إعادتها أمام محكمة الجنايات لأن علاقة الارتباط كما تؤثر في الجنابة تؤثر في الجنحة ، وأن في الإعادة أمام محكمة الجنح تطويلاً في الوقت وإضاعة له .

وهذه الشبهة أيضا مردودة لأن نص القانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ في هذا الصدد هو أيضا نص عام . فالمحكوم عليه غاييا في اللجنة يجب عند حضوره تقديمه لقاضى الإحالة إذا لم يكن سبق حضوره لديه . وقاضى الإحالة يستطيع بعد إعادة النظر في القضية وسماع ما يراه من الإيضاحات أن يصدر قرارا بأن لا وجه لإقامة الدعوى قبله كما لا مانع يمنعه من إحالته إلى النيابة لتقديمه لمحكمة الجلس - على خلاف المفهوم مما تقوله النيابة - دون إعادته إلى محكمة الجنايات مادامت اللجنة انفصلت فعلا من الجناية السابق الحكم فيها ومادام أن إحالة اللجنة لمحكمة الجنايات هى فى الأصل جوازية صرفة وللقاضى أن لا يأمر بها مهما يكن وجه الارتباط قويا ، ومادام قراره الأول قد سقط بقوة القانون وأصبح هو حرا فى الأخذ بأصل الجواز المخول له وعدم الأخذ به .

(سادسا) تقول إن القانون المصرى انفرد بالنص على أحكام الدعوى المدنية فى موضوع النية وحدد فى هذا الشأن خمس سنين ولا يمكن أن ينصرف هذا إلا إلى الجنايات التى تماد الإجراءات فيها فى مدى عشرين أو ثلاثين سنة من تاريخ الحكم النيابى . أما الجلس فإن قيل بمران أحكام النية عليها فلا تماد الإجراءات فيها إلا فى مدى خمس سنين فإذا انتهت فإنه لا يكون للحكوم عليه أى فرصة للتخلص لا من الحكم المدنى ولا من الحكم الجنائى ونتيجة ذلك أن حظ المتهم بيمينية يكون خيرا من حظ المتهم بيمينية . وهذه النتيجة تفيد أن أحكام النية لا تفتنى على المتهمين بالجلس :

وهذا الاعتراض غير واضح فإن المادة (٢٢٣) إذا كانت جعلت تقدير التضمينات نهائيا لا يصح التراجع فيه إذا مضت خمس سنوات فإن حكمها هذا لاغراضة فى أن يكون عاما فى النوعين . فهو يفتنى مع اللجنة كما يفتنى مع الجناية إذ الخمس السنوات هى أيضا مدة سقوط عقوبة اللجنة فإذا مضت وسقطت تلك العقوبة أصبح الحكم نهائيا غير قابل لإعادة النظر فيه . فمن الطبع أن أثر ذلك هو أنه لا يجوز

للحكم عليه لا استرداد ما سبق دفعه من التضمينات ولا عدم دفع ما بقي منها لأن المنازعة في هذا تقتضي إعادة النظر في الفعل الجنائي الذي ترتبت عليه التضمينات والذي أصبح الحكم فيه نهائيا لا عودة فيه والقانون أراد منع ذلك . إنما كان يصح اعتراض النيابة لو أن القانون جعل مدة نهائية للتضمينات وعدم إمكان المنازعة فيها أزيد من خمس سنين ، إذن لقل إن هذا يصطدم بقوة الحكم النهائي في اللجنة . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المتهم بالجنائية إذا كان لا يدفع ما بقي يتبرع متى أعيد النظر بعد مضي الخمس السنوات وبرئ من التهمة فذلك ليس آتيا من أن تقدير التضمينات لم يصير نهائيا بالنسبة له بمجرد مضي الخمس السنوات بل هو أت من فكرة أنه متى حكم ببراءته أصبح من غير المعقول أن يدفع ما بقي بل يكفيه ضررا أنه لا يسترد ما دفع . وواضح أن هذا الضرر — الذي أصابه بدون وجه حق وهو برئ — لا ميزة له فيه على المتهم بالجنة حتى يصح اعتراض النيابة .

(سابعاً) نقول إن الذي يلتم مع المادة (٢٢٤) من المادتين (٢٧٦ و ٢٧٧) الخاصتين بسقوط العقوبة هي المادة (٢٧٦) الخاصة بالجنائيات لأنها تحمل مبدأ السقوط من تاريخ الحكم ولو كان غير نهائي أما المادة (٢٧٧) الخاصة بالجنة فتقتضي أن يكون الحكم نهائيا .

وهذه الملاحظة لا تفيد كثيرا ولا قليلا في حل الإشكال المنظور فيه ، فانه قبل تشكيل محاكم الجنائيات لم يكن ظاهر القانون يصرح لقاضي التحقيق ولا للنيابة من بعده أن يحيل أيهما جنحا إلى محكمة الجنائيات يكون جنحا غير متهمة بجناية بل كل جان كان يحال إلى المحكمة المختصة بنوع جريمته (مادة ١١٩ و ٤٣ تحقيق جنائيات) . كما أن الجنائيات كانت كالجنة تنظر في درجتين ، فكان طبيعا أن كافة النصوص الواردة في باب أحكام النية تكون موضوعة للتم بجناية إذا غاب ، وطبيعا أيضا أن النصوص الواردة فيه فيما يتعلق بسقوط العقوبة بمضى المدة تلاءم مع أنظمة المحاكمة ومع أحكام النية . ولكن لما جاء قانون تشكيل محاكم الجنائيات

مفيدا أن أحكام تلك المحاكم نهائية لا استئناف لها ولا معارضة فيها ومصرحا لها بنظر الجنب المرتبطة بالجناية إذا أحيلت إليها مع إقائه أحكام الغيبة على حالها وأحكام سقوط العقوبة على حالها فان مأمورية القاضي تقتصر في فهم هذه الأحكام بحسب ما أصبحت عليه حالة القانون وتوجيهها التوجيه المتفق معه بحيث إذا شذ منها حكم ١٤ أمر به القانون الجديد فهذا الحكم هو الذي يجب أن يخضع للقانون الجديد ويتأثر به لا أن القانون الجديد هو الذي يجب أن يخضع لذلك الحكم القديم ويتأثر به . وبما أن المادة (٢٧٧) إذ نصت على سقوط عقوبة الجنبنة بخمس سنوات من اليوم الذي صار فيه الحكم الابتدائي غير قابل للمعارضة ولا الاستئناف، فإن حصلت معارضة أو استئناف فن يوم صدور الحكم الاتمائي — إذ نصت على ذلك فقد أقادت بصفة كلية عامة أن تلك المدة تبدأ من يوم نهائية الحكم . وبما أنه لا استئناف لأحكام محاكم الجنايات ولا معارضة فيها فحكمها نهائي من وقت صدوره . ونهايته مؤكدة إذا كان حضوريا ، فإن كان غيابيا فنهائيتها حصلت تحت شرط قاض هو حضور المحكوم عليه لا فوق في ذلك بين الجناية والجنبنة . وإذن فالعقوبة المقررة في المقتضى بها تبدئ مدة سقوطها من وقت صدوره وتكون هي المدة المقررة في المادة (٢٧٦) للجنايات وفي المادة (٢٧٧) للجنبنة بقطع النظر عما في نصوص هاتين المادتين مما يثير الشبه، كما أنه لا يحصى من محب المادة (٢٢٤) على الحكم الفياي الصادر في الجنبنة خصوصا ونصها من قبل تعديل سنة ١٩١٤ ومن بعده منسح لهذا الانسحاب .

(ثامنا) جعل الشارع جنح الصحافة من اختصاص محاكم الجنايات وأخضعها للإجراءات الخاصة بمواد الجنح ، وفي أمره باتباع الإجراءات المقررة لمواد الجنح عامة لم يذكر جواز المعارضة بالنات كما ذكره المشرع الفرنسي في قانون الصحف . وفي هذا دليل على عدم تعارض نظام المعارضة مع نظام محاكم الجنايات .

هكذا تحول النيابة والرد على ذلك مفهوم مما أسلفنا من أن المسألة ليست مسألة تمارض أنظمة وإنما هي مسألة إيجاد وجه طعن لم يرتبه الشارع . وإذا كان الشارع

حين جعل بعض الجنح الصحفي من اختصاص محاكم الجنايات بصفة استثنائية أوجب أن المرافعات تتبع فيها النصوص المقررة أمام محكمة الجنح ولم يستثن إلا جواز الاستئناف ، فإن من النصوص المقررة أمام محاكم الجنح أن المتهم إذا غاب تحكم عليه المحكمة غيابيا (Juge par défaut) وتجوز له المعارضة ، ولكن قانون تشكيل محاكم الجنايات نص صراحة على أن المتهم الغائب يحكم في غيبته (par contumace) وذلك استثناء من قواعد الإجراءات لدى محكمة الجنح . وإذن فالنص في القانون المصرى الخاص بمنح الصحافة يميز المعارضة في الجملة ضمنا وحتما مثل ما أجازها الشارع الفرنسى بالتعيين صراحة كما أنه في أصل قانون تشكيل محاكم الجنايات يمنحها بمفهومه الصريح كما منحتها الشارع الفرنسى بمفهوم نصوصه .

(تاسما) تقول إن فائدة أحكام الغيبة إطالة مدة سقوط الدعوى العمومية والقول بإطالة هذه المدة في الجنحة لمجرد ارتباطها بالجنابة لا يقزه القانون ولا العدل . وقد أفاضت النيابة في بيان وجهة نظرها بإفاضة طويلة ولكن كل كلامها في هذا الصدد لا يبنى .

فاما أن القانون لا يطيل تلك المدة بالنسبة للجنحة فهذا هو محل التزاع وموطن النظر . ولم تأت النيابة بدليل واضح من القانون يسغ هذه الدعوى بل القانون في عموم نصه مخالف لنظريتها . وأما أن العدل لا يرضى ذلك فإنه أينما وجد القانون فهناك العدل القضائى . أما العدل المطلق فلا وجود له .

(عاشرًا) تقول النيابة إن المادة (٢١٥) تنص على أنه إذا لم يتيسر القبض على المتهم أو قبض عليه وقر قبل حضوره أمام محكمة الجنايات تحكم المحكمة في غيبته إذا لم يسلم نفسه للحبس قبل الجلسة ، وإن في هذا النص إشارة إلى وجوب أن تكون التهمة جنابة لأن هذا هو المتفق مع المادة (١١٥) من ذلك القانون التى كانت تقضى بوجوب القبض دائما على المتهم بجنابة عند إحالته لمحكمة الجنايات . أما المتهم بجنحة فما كانت المادة (١١٥) تأمر بالقبض عليه فكان يجوز أن يحضر أمامها طليقا

واذن لا تكون حالته مصداقا للمادة (٢١٥) اللى أشارت الى من تتخذ فى حقه أحكام النية . ولا يمنع من صحة هذا النظر أن المادة (١٦) من قانون تشكيل محاكم الجنائيات أنت معثلة للمادة (١١٥) لأن التعديل الذى أنت به خاص بقواعد الحبس الاحتياطى لا بقواعد النية . وقد أفاضت النيابة أيضا فى بيان وجهة نظرها فى هذا الصدد .

والرد على ذلك أنت القانون الفرنسى الذى رجعت النيابة الى أقوال فقهاءه ومنهأ أحكامه فى مواطن كثيرة من تقريرها يقضى أيضا بأن غرفة الاتهام تصدر أمرا بالقبض والسجن على المتهم الذى تحيله الى محكمة الجنائيات (مادة ٢٣٢ و٢٣٣ المقابلتين للمادة ١١٥ مصرى) . والمادة (٤٦٥) منه المقابلة للمادة (٢١٥ مصرى) تنص أيضا فى جملتها معنى ما تنص عليه هذه المادة المصرية . ومع ذلك فان تلك النصوص عندهم لم تمنهم من القول بعدم جواز المعارضة فى الحكم القياى الصادر فى الجلسة . وعلى كل حال فان نص المادة (٥٣) من قانون تشكيل محاكم الجنائيات يشمل كما أسلفنا حالة المتهم بالجلسة كما يشمل حالة المتهم بالجنابة ويجب تنفيذا له اتباع أحكام النية (continuace) فى حق المحكوم عليه فى جلسة ولو كانت هذه الأحكام لم توضع فى الأصل إلا للمتهم بالجنابة دون المتهم بالجلسة .

هذا وإن المحكمة لتقدر للنيابة ماقامت به من المجهود الفنى العظيم فى سبيل تأييد نظريتها . وكما تتألف النيابة ويتألف الفقهاء الفرنسيون الذين هلت عنهم من عدم تقرير نظام المعارضة فى الأحكام النيابة اللى تصدر من محاكم الجنائيات على متهمين لم يحالوا إليها إلا فى جلسة فقط كذلك تتألف هذه المحكمة من هذا الحرج لما تراه فى تقرير هذا النظام من تبسيط العمل وسرعة إنهاء الدعوى العمومية وصيرورة الحكم الصادر فيها نهائيا فى زمن وجيز بصفة مؤكدة لا شرط فافخا فيها . ولكن هذه المحكمة لا تستطيع مع الأسف أن تميزهاى المعارضة ضاربة صفحا عما فى نص المادة (٥٣) من التعميم بل الذى يميزها هو الشارع نفسه . ولذلك فن المرغوب فيه كل الرغبة



أن يسارع أولو الشأن إلى السعى في تعديل تلك المادة بما يحل حكمها مقصوداً على المتهمين بمخالفات دون المخالفين في جتع مرتبطة فقط .

وحيث إن الحكم المطعون فيه لم يبين أن هناك معارضة حصلت من المتهم بل أتى كأنه صادر لأول مرة في حق متهم غائب، وهذا الوضع كان يبيع لمحكمة النقض أن ترفض الطعن لصحة الحكم ظاهراً كما أنه كان للحكمة أن تعيد الدعوى للفصل في المعارضة بعدم جوازها اعتماداً على أن ذلك الحكم ذكر في صدره أن المحكمة اطلمت على أوراق القضية وعلى أن هذه الأوراق تفيد صحة ما ذكرته النيابة من وجود المعارضة فعلاً . ولكن ما دامت المعارضة غير جائزة فيكفي في خصوصية هذه الدعوى أن تنزه محكمة النقض بذلك بلا حاجة للإحالة على محكمة الموضوع .

وحيث إنه ما دامت المعارضة غير جائزة فلا يبقى إلا النظر في الطلب الاحتياطي الذي تطلبه النيابة .

#### عن الطلب الاحتياطي

وحيث إن الواقع هو أن مجزء القبض على المتهم المحكوم عليه غيابياً أو مجزء حضوره إذا كان يترتب عليه بحسب ظاهر نص المادة (٢٢٤) بطلان الحكم الغيابي فإن هذا البطلان مشروط بحضوره أمام المحكمة لإعادة النظر في الدعوى . أما إذا قبض عليه وتر قبل جلسة المحاكمة (أو قبل حضوره أمام قاضي الإحالة كما قضت به المادة ٢٢٤) أو حضر من تلقاء نفسه مترائياً بأنه سيحضر الجلسة ولكن لم يحضرها فإنه لا معنى لسقوط الحكم الأول ولا معنى لإصدار حكم جديد عليه . والقول بخلاف ذلك ترتب عليه نتيجة لا يقبلها العدل تلك هي أن المحكوم عليه في جناية مثلاً لو قبض عليه أو حضر في السنة التاسعة عشرة من تاريخ الحكم الأول ثم فتر قبل جلسة الإعادة وحكم عليه غيابياً كان هذا الحكم لا يبطل إلا إذا لم يقبض عليه أو لم يحضر في مدى عشرين سنة أخرى، فإن حضر أو قبض عليه وتر تجدد الحكم الغيابي وتجددت المدة وهكذا يبقى إلى حين وفاته متكررة الأحكام في حقه متكررة

مدة سقوط عقوبته . ومثله المحكوم عليه في الجئمة إن فصل فله . وهذا التأيد وتكرر الأحكام والعقوبات ومدد سقوطها لا يتفق شيء منها ومبادئ القانون . وإذن فالواجب في مثل هذه الصورة التي لا يحضر فيها المحكوم عليه أمام المحكمة أن يقضى بعدم انقضاء الحكم الأول وباستمراره قائماً كما تقول النيابة بحق . ولذلك نعين لإجابة هذا الطلب الاحتياطي .

### فبناء عليه

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بتقضي الحكم المطعون فيه وبعدم بطلان الحكم الصادر في ١٧ يونيو سنة ١٩٣١ في غيبة علي عثمان سيد وباعتبار أنه لم يزل قائماً .

### (٥٨)

الطعن رقم ١٢ سنة ٢ القضائية

(١) ولد بلغ عاقلاً . جبر عليه بعد ذلك لسفه . لا تعود الولاية عليه إلى الأب . أب عين قائماً على ابنه السفیه . إقراره بدين . لا يجوز دون إجازة المجلس الحسبي .

(المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية) .

(ب) تزوير . ركن احتمال الضرر . عبارة الحكم في التدليل على توفر هذا الركن . اعتراض الطاعن عليها . صحة هذا الاعتراض في بعض الصور الواردة بالحكم . عبارة الحكم تنص لصور أخرى يتصور من وراثتها احتمال الضرر . لا تقض .

١ — إن الولد إذا بلغ عاقلاً زالت عنه ولاية أبيه ، فإن جبر عليه بعد ذلك لسفه فلا تعود هذه الولاية إلى الأب اتفاقاً ، بخلاف ما إذا كان قد بلغ عاقلاً ثم جنى أو أصابه عنه فهناك يقع الخلاف فيما إذا كانت ولاية الأب تعود أو لا تعود . على أن الرأي الأخير هو المعمول به الآن . وإذن فمن نصب قياً على ابنه السفیه يكون خاضعاً لأحكام قانون المجالس الحسبية ، فلا يملك الإقرار بدين دون إذن المجلس الحسبي له في ذلك .

٢ — إذا كان اعتراض الطاعن على حكم في صدد إثباته ركن احتمال الضرر في جريمة تزوير ليس من شأنه أن يهدم عبارة الحكم من أساسها، بل كان صحيحا بالنسبة لبعض الصور الواردة بالحكم، وكان في عبارة الحكم متسع لصور أخرى يمكن أن يتصور من ورائها احتمال الضرر، كان في هذا القدر ما يكفي لبقاء ركن الضرر قائما، وتعين رفض الطعن المبني على هذا الاعتراض.

### (٥٩)

الطعن رقم ٣٦٥ سنة ٣ القضائية

(١) ضرب . المادة ٢٠٦ عقوبات . حصول ضرب لم يختلف عنه أتركا ف لا طعن فيها .

(ب) الفقرة الأخيرة من المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . متى تنطبق ؟

(ح) المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . محل تطبيق الفقرة الأخيرة منها . موضوع .

متى تدخل محكمة النقض في هذا التطبيق ؟

١ — يكفي لتطبيق المادة ٢٠٦ عقوبات أن يثبت حصول ضرب ولو لم يختلف عنه آثار أصلا .

٢ — لا يشترط لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ صدور أى حكم سواء أكان ابتدائيا أم استئنافيا ، بل يكفي بحسب نص هذه المادة أن يوجد من ” الأسباب الجدية ” ما يؤيد ظنون البوليس عن ميول المشبوه وأعماله الجنائية .

٣ — إن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ تشير إلى كافة الأحوال المذكورة في المادة الثانية منه، والفقرة الأخيرة من المادة التاسعة المذكورة تشير بنوع خاص إلى الأشخاص الذين عبرت عنهم الفقرة الخامسة من المادة الثانية بأنهم اشتهر عنهم لأسباب جدية الاعتقاد على الاعتداء على النفس أو المال أو الاعتقاد على التهديد بذلك الخ . ونص الفقرة لا يشمل فقط الجرائم المخلة بالأمن العام محصورة في أنواع مخصوصة كالخطف أو السطو مثلا، بل هو

نص عام يشمل كل صور الاعتداء الواقع على النفس أو المال ، فالضرب البسيط مثلا يدخل فيه بلا نزاع . على أنه لما كانت حكمة هذا النص هي وقاية الأمن العام مما يخل به كان من الواجب تخير الأحوال التي يصح أن ينطبق عليها ، كيلا يدخل فيه من صور الاعتداء ما لا إخلال فيه بالأمن العام وما ينيو النوق عن جواز اعتبار معتادها محلا لأن يومم بمسم الاشتباه . والمعول في ذلك على حكمة من يكل إليه القانون سلطة الإنذار . والعبرة فيا إذا كان لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة محل هي بما تقتضه محكمة الموضوع من حيث جدية الأسباب التي يعتمد عليها البوليس في طلب المراقبة أو عدم جديتها ، وحكمها في ذلك موضوعي لا رقابة عليه لمحكمة التقض ، ما لم تخرج محكمة الموضوع عن المعقول في فهم الأسباب الجدية .

#### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن وآخران هما في يوم ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣١ بدائرة قسم العطارين :

( أولا ) تعديا بالضرب على السيد بلال سعيد وعلى محمد علي فأحدثا بهما الإصابات الميئة بالكشف الطلي والتي تقدر لعلاجها مدة تقل عن عشرين يوما .

( ثانيا ) عاد الطاعن لحالة الاشتباه في ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠ بأن لم يسلك سلوكا مستقيما رغم إنذاره مشبوها في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ إذ سبق الحكم عليه بالحبس شهرا بالشغل لضرب في ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٠ في القضية رقم ٧٠٣ استئناف اسكندرية ، واتهم في هذه القضية أيضا واشتهر بالاعتداء على النفس . وطلبت من محكمة جنح العطارين الجزئية معاقبة الطاعن بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات وبالمواد ٢ و ٣ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

وبعد أن سمعت المحكمة الدعوى حكمت حضوريا في ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢ عملا بالمواد المذكورة بمحس الطاعن شهرين مع الشغل عن تهمة الضرب وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة تبدأ عقب انقضاء عقوبة الحبس عن تهمة العود

للإشتراك . فاستأنف هذا الحكم في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٢ واستأنفته النيابة في ٢٤ منه طالبة التشديد .

ومحكمة اسكندرية الابتدائية الأهلية سمعت الدعوى بيمينه استئنافية وحكت حضوريا في ٣ يولية سنة ١٩٣٢ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما يختص بعقوبة المراقبة والاكتفاء بوضعه تحت المراقبة ثلاثة شهور وتأنيده فيما يختص بعقوبة الحبس .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقض في ٢ يولية سنة ١٩٣٢ وقدم حضرة المحامي عنه تقريرا بالأسباب في ٢١ منه .

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .  
من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في المعاد فهو مقبول شكلا .  
ومن حيث إن محصل الوجه الأقل من أوجه الطعن أن الطاعن دفع التهمة بدفعين لم ترد عليهما المحكمة وأولها أن أحد المجنبي عليهما لم يتهم الطاعن بشئ، وثانيهما أنه ثبت من الكشف الطبي المتوقع على المجنبي عليه الثاني أن الإصابة التي به قديمة قبل الحادثة .

ومن حيث إن هذا الوجه متعلق بالموضوع لأن ما يسميه الطاعن دفعا ليس من الدفوع القانونية ولا من طلبات التحقيق المتعين على المحكمة بحثها والفصل فيها بل هو من لب الدفاع الموضوعي القائم على مقارنة الثابت في التحقيق ببعضه ببعض واستنتاج النتائج التي تكون في مصلحة المتهم من جهة مقارنة الفعل المسند إليه وعدم مقارنته، وفي الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه الإجابة الكافية على دفاع الطاعن بالنسبة للنقطة الأولى . أما الدفاع الخاص بالمسألة الثانية فلا يحتاج إلى رد خاص لأن الطاعن حكم عليه بمتنص المادة ٢٠٦ من قانون

العقوبات ويكفى لتطبيق هذه المادة أن يثبت حصول ضرب ولو لم تخفف عنه آثار أصلا .

ومن حيث إن محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه استند إلى أن أحد المجنى عليهما قرر بضربه من الطاعن وهذا القول لا أثر له .  
ومن حيث إنه يفرض صحة ما يقوله الطاعن فإنه غير منتج إذ يكفي أن يكون ضرب أحد المجنى عليهما حتى تتحقق الجريمة ويستحق العقوبة ولو كان لم يضرب الآخر كما يزعم .

ومن حيث إن مبنى الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه ارتكن في تطبيق القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ على أن الطاعن حكم عليه في القضية رقم ٧٠٣ سنة ١٩٣١ استئناف جنح الإسكندرية ولم يمين بيان ما إذا كان الحكم في القضية المذكورة صار انتهائيا أم لا ؟ وفي إغفال هذا البيان الجوهرى ما يبطل الحكم فيما يختص بجمعة العود للاشتباه .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأن الحكم الذى يشير إليه الطاعن لا بد أن يكون حكما نهائيا مادام أنه صدر في قضية استئنافية وقد وصفه الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه بأنه نهائى خلافا لما يزعمه الطاعن . فإذا كان يدعى أنه نقض فقد كان عليه هو أن يبين ذلك . على أنه لا يشترط لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ صدور أى حكم سواء أكان ابتدائيا أم استئنافيا بل يكفي بحسب نص المادة المذكورة أن يوجد من " الأسباب الجذرية " ما يؤيد ظنون البوليس عن ميول المشبوه وأعماله الخائفة وصدور حكم على المتهم في ديسمبر سنة ١٩٣٠ بعد إنذاره ثم اتهامه في الدعوى الحالية وصدور الحكم عليه فيها ، كل ذلك من الأسباب الجذرية التى تدين ميوله الإجرامية .

ومن حيث إن الفقرة الأولى من الوجه الرابع إنما هى تكرار للوجه الثالث السابق الرد عليه .

ومن حيث إن محصل ما بقى من الوجه الرابع أن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٣ إذ أحالت إلى المادة الثانية منه إنما أحالت إلى الفقرتين الأولى والثانية من المادة المذكورة ولم تحل إلى الفقرة الخامسة منها وأن هاتين الفقرتين ذكرتا على سبيل الحصر الجرائم التي يترتب على ارتكابها وضع المتهم تحت المراقبة وليس بينها جريمة الضرب المنطبق على المواد ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٣٤٧ عقوبات . على أنه إذا صح القول بأن الإحالة تشمل الفقرة الخامسة أيضا فإن جريمة الضرب لا تدخل تحت عبارة " الاعتداء على النفس أو المال " الواردة في تلك الفقرة لأن الاعتداء على النفس أو المال المقصود في الفقرة المذكورة إنما يراد به الجرائم المخلة بالأمن العام كالخطف والسطو مثلا . ويكون المراد بعبارة " ما يؤيد ظنون البوليس عن أسيال المشتبه فيه وأعماله الجنائية " هي الأحوال التي يثبت فيها لرجال الإدارة أن المتهم ارتكب حوادث مخلة بالأمن العام ولم تثبت عليه قضائيا خففت أو برئ منها ولا يمكن القول على أى حال بأن الضرب البسيط مزرعزع للأمن العام .

ومن حيث إن هذا القول مردود بأن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٣ تشير إلى كافة الأحوال المذكورة في المادة الثانية وأن الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة تشير بنوع خاص إلى الأشخاص الذين عبرت عنهم الفقرة الخامسة من المادة الثانية بأنهم اشتهر عنهم لأسباب جديّة الاعتياد على الاعتداء على النفس أو المال أو الاعتياد على التهديد بذلك ... الخ . أما أن الاعتداء على النفس أو المال المذكور في الفقرة الخامسة من المادة الثانية لا يراد به سوى الجرائم المخلة بالأمن العام مع حصر هذه الجرائم في أنواع مخصوصة كالخطف أو السطو فمردود بمعموم النص وهو يشمل كل صور الاعتداء الواقع على النفس أو المال . وهذا المعموم مستفاد أيضا من تاريخ النص إذ هو مقتبس من المادة الأولى من قانون النفي الإداري الذي صدر في سنة ١٩٠٩ وقد كان أصل مشروع المادة المذكورة مقصورا على الأشخاص الذين اشتهر عنهم الاعتياد على ( البت بأرواح الغير أو بإحلامهم أو التهديد بذلك ) . فلما دارت المناقشة عليه في مجلس شورى القوانين

رأى المجلس أن عبارة (العبث بالأرواح) ضيقة المعنى لأنها لا تصرف إلا إلى إهلاك النفس ، وطلب تعديل النص ليشمل كل اعتداء على الإنسان أى سواء الاعتداءات التى تنتهى بازهاق الأرواح والى وقف دونه . فوافقت الحكومة وعدل النص بما يوافق رغبة المجلس ، ثم نقلت عبارته إلى القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ فلا يحصى الآن من اعتبار نص الفقرة الخامسة من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ شاملا للمعنى الذى كان يريد مجلس شورى القوانين عند مناقشته قانون النفى الإدارى أى أنه يتسع لكل اعتداء على النفس مطلقا وإن لم يبلغ درجة إهلاكها وأن الضرب البسيط يدخل فيه بلا نزاع . ولما كانت حكمة هذا النص هى وقاية الأمن العام مما يحل به كان من الواجب تخيير الأحوال التى يصح أن ينطبق عليها كى لا يدخل فيه من صور الاعتداء ما لا إخلال فيه بالأمن العام وما ينبو الدوق عن جواز اعتبار معتادها محلا لأن يوم بميسم الاشتباه . والمعول فى ذلك على حكمة من يكمل إليه القانون سلطة الإنذار وتكون العبارة فيما إذا كان لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة محل بما تقتضيه حكمة الموضوع من حيث جدية الأسباب التى يستمد عليها البوليس فى طلب المراقبة أو عدم جديتها ، وحكمها فى ذلك موضوعى لا رقابة عليه لمحكمة النقض إلا إذا خرجت المحكمة عن المعقول فى فهم الأسباب الجدية . ولا شئ من ذلك فى القضية الحالية .

(٦٠)

الطعن رقم ٦٩٥ سنة ٣ القضائية

- ( أ ) الاشتباه . معناه . التشدد . معناه . طة الاشتباه . خطر المشتبه فيه على الأمن العام . طة التشدد . مخافة حسن الأخلاق أو مخافة القانون مخافة لا خطر فيها على الأمن العام . ( ب ) إنذار الاشتباه . لا أمد لاتباء أمره . عدم قابلية للسقوط . ( القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ )

١ - الاشتباه هو صفة ينشأ الإنذار فى نفس قابلة له قبولا يقع تحت تقدير حفظه النظام ، بخلاف التشدد فإنه حالة مادية يقترنها الإنذار تقريرا محمولا



لاتزاعه من الواقع الذى لا خيار لحفظة النظام فيه . وعلّة الاشتباه هى خطر المشتبه فيه على الأمن العام . أما علّة التشدد فمخالفة حسن الأخلاق أو مخالفة القانون مخالفة هى فى ذاتها ضئيلة لا خطر فيها على الأمن العام .

٢ - إن القانون لم يحصل لإنذار الاشتباه أمداً يتهى فيه أثره ، بل إن المادة التاسعة إذ نصّت على أنه "إذا حدث بعد إنذار البوليس أن حكم مرة أخرى بالإدانة على الشخص المشتبه فيه أو ... يطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه" بدون أن تبين مدى هذه البعديّة ، فقد أفادت أنها بعيدة مطلقاً لا حدّ لها ، وأن إنذار الاشتباه غير قابل للسقوط بمضى أية مدّة كانت ، بل هو يلصق بالشخص صفة استعداده للإجرام وكونه خطراً على الأمن العام إلصاقاً لا يحويه الزمن ، بحيث إذا وقع في سبب من أسباب تطبيق المراقبة ، فى أى وقت كان بعد هذا الإنذار ، وجب اعتباره وتطبيقها .

### الوقائع

اتّهمت النيابة العامة عبد السلام مرعى حسين بأنه فى يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٣٢ عاد إلى حالة الاشتباه بأن لم يسلك سلوكاً مستقيماً إذ اتهم فى حادثة السرقة رقم ٦٩٦ البندرسنة ١٩٣٢ مع سابقة إنذاره مشبوها بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨ وطلبت من محكمة جنح المنيا الجزئية معاقبته بالمواد ٢ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ، سمعت المحكمة هذه الدعوى وحكمت حضورياً فى ٣ أغسطس سنة ١٩٣٢ عملاً بالمواد السابقة بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة ثلاثة شهور تبدأ من انتهاء عقوبة الحبس المحكوم بها عليه فى الجنائية نمرة ٦٩٦ المنيا سنة ١٩٣٢ ، فاستأنف هذا الحكم يوم صدوره .

ومحكمة المنيا الابتدائية الأهلية نظرت الدعوى بيّنة استئنافية وقضت حضورياً فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٢ عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنائيات بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم .

فلطن حضرة رئيس نيابة النيا في هذا الحكم بطريق التقض في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢. وقدم حضرته تقريراً بالأسباب في ذات التاريخ .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .  
حيث إن الطعن قدم وبيّن أسبابه في المياد فهو مقبول شكلاً .

وحيث إن مبنى الطعن أن المحكمة الاستئنافية أخطأت فيما ذهبت إليه من تبرئة المتهّم بناء على ما أقرته من أن إنذار الاشتباه المسلم له في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨ قد سقط بمضي ثلاث سنوات من هذا التاريخ وأن مدّة سقوطه لا يقطعها الحكّان اللذان صدرا عليه في ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٠ بوضعه تحت المراقبة ستة أشهر لعوده إلى الاشتباه، وفي ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ بوضعه تحت المراقبة ثلاثة شهور لعوده مرة أخرى إلى الاشتباه . وتقول النيابة إن هذين الحكّين يقطعان المدّة على خلاف رأى المحكمة الاستئنافية وإن محكمة التقض قد سبق لها أن حكّت بمثل ذلك وإذن فهي تطلب تقض الحكم وتطبيق القانون .

وحيث إنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه وجد أن المحكمة قارنت ما ورد بالمادة السادسة الخاصة بالتشديد بما ورد بالمادة التاسعة الخاصة بالاشتباه وذكرت ما حاصله أن إنذار التشديد إذا كان مفعوله يتقطع بالعود إلى التشديد في خلال ثلاث سنوات من تاريخه فإن هذا الانقطاع مدلول عليه بنص المادة السادسة . أما إنذار الاشتباه فلم يرد في المادة التاسعة ما يفيد أن مدّته تتقطع بشيء وإذن فهو على كل حال يسقط بمضي ثلاث سنوات أى سواء ارتكب الشخص في أثناءها ما يدعو إلى تطبيق المراقبة المشار إليها في تلك المادة أو لم يرتكب .

وحيث إن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه بعيد في مقراه وفي أساسه معاً عن الصواب ولكن للحكمة عندها فإن مسألة أثر إنذار الاشتباه ومدّة دوامه هي من مسائل قانون التشديد والمشتبه فيهم التي اضطرت فيها آراء الباحثين فلم يجد

إلا قياسها على حالة التشرد فاعتبرت أولاً أن إنذار الاشتباه يسقط أثره بالمدة كما يسقط إنذار التشرد، وثانياً أن مدة سقوطه هي ثلاث سنوات كما نصت عليه المادة السادسة بخصوص أثر إنذار التشرد . ولقد سبق عرض هذه المسألة القانونية بالذات على محكمة النقض فنجبت البت فيها إلا بالقدر الكافي للفصل في الطعن الذي كان مرفوعاً لها . ذلك بأنها لم تبت صراحة في النقطة الأساسية وهي هل أثر إنذار الاشتباه يسقط بالمدة أولاً يسقط بل قالت ما خلاصته أن الإنذار على فرض سقوطه بثلاث سنوات فإن هذه المدة يجب أن تنقطع بكل ما يعتبر به المنذر قد عاد إلى التشرد أو الاشتباه بوجود ما يحقق هذا الوصف فيه . ( حكمه يومئذ سنة ١٩٣٠ في القضية نمرة ١١٣١ سنة ٤٧ قضائية وهو الذي تمسكت به النيابة في طعنها الحالي ) .

وحيث إن مما تجب ملاحظته أن حالة التشرد إجمالاً وحالة الاشتباه مختلفتان في طبيعتهما وفي مقتضياتهما اختلافاً كلياً . ذلك بأن التشرد حالة فعلية تثبت للشخص كلما وقع مادياً بحالة ظاهرة للهمس والبيان في وضع من الأوضاع الواردة بالمادة الأولى من قانون التشرد والاشتباه ( رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ) ، فهي توجد وتنقطع بوجود موجبها المادى وانقطاعه : فن تكفف الناس مثلاً فهو متشرد، ويجرد انقطاعه عن التكفف فهو غير متشرد، والعجز الرجل مثلاً متشردون ماداموا رحلاً لا صناعة ثابتة لهم ، فإذا أقاموا فهم غير متشردين . وتلك الحالة الفعلية من شأنها بمقتضى كونها فعلية ألا تكون فيها خبرة لحفظ النظام بل كلها وجدت تحتم عليهم طبيعة الحال إثباتها وعمل ما ينبغي للإقلاع عنها . على هذا الأساس وردت المادة الثالثة التي نصها : ” إذا تبين للبوليس أن شخصاً في حالة تشرد استدعاه الخ ” . وهذا النص متفق في حكمه وفي عبارته مع ذلك الأساس الفعلي ومصدق له إذ حاصله أنه متى رأى البوليس شخصاً في تلك الحالة وجب عليه إنذاره ليقطع عنها في عشرين يوماً وإلا عوقب . وقد دل القانون بمفهومه الصريح في المادة السادسة على أن من بقي بلا تشرد مدة ثلاث سنوات سقط أثر إنذاره، فإن تشرد

بعدها وجب إنذاره إنذارا جديدا حتى يمكن تطبيق العقاب عليه إن لم يكف في مدى عشرين يوما عن التشرّد . أما إن تشرّد في خلال الثلاث السنوات فعقوبته واجبة ، وآخر يوم من تنفيذها يقوم مقام الإنذار ويكون له أثر مدة ثلاث سنوات ، فإن مضت بلا تشرّد ثم تشرّد بعد مضيا وجب أيضا إنذاره إنذارا جديدا حتى تمكن معاقبته إن لم يكف عن هذا التشرّد الجديد وهلم جرا .

أما حالة الاشتباه فليست حالة فعلية ظاهرة للفس والعيان تثبت للشخص وتلازمه لنشأته فلا ناديا وتتقطع بترك هذا الفعل المادى . وإنما هي صفة خلقية معناها أن الشخص المتصف بها قد وقع منه في الماضى أمور يستدل منها على أن له نفسا مستعدة للإجرام مباله إليه ، وأنه بهذه النفسية خطر على أمن المجتمع . وهذه الصفة الخلقية لا شيء في ظاهر حركات صاحبها وسكانته الحالية يتم عليها ، وليس من شأنها أن تثبت حتما بمجرد وجود موجب سابق من موجباتها المينة بالمادة الثانية فإن هذا الموجب ليس سوى جزء من علته . وإنما ثبوتها بعد قيام هذا الموجب أمر جوازى صرف راجع لإرادة حفظة الأمن إن شاءوا أثبتوها للشخص وألصقوها به بإنذار يوجهونه إليه وإن شاءوا لم يثبتوها ولم يلصقوها . وذلك بحسب ما يبدو لهم في كل حالة من خطر صاحبها على الأمن العام وعدم خطره . وفي الواقع فإن من يحكم عليه في قتل عمدا مثلا قد يكون رجلا أبى النفس قويم الخلق جرّه إلى فعلته ثار لمرض أو لقالة ذميمة ماسة بالشرف أو لقتيل من أهله قتله المجنى عليه ظلما وعدوانا ، فمثل هذا الشخص قد يرى رجل النظام أنه مأمون الخلق يكره الإجرام ولا يميل إليه وأن لا محل لإظهاره في الناس مظهر الأشرار ووصفه فيهم بميسم المستعدة نفوسهم للإجرام . وكذلك من يتكرر الحكم عليه في جريمة مما أشارت إليه الفقرة الأولى من المادة المذكورة مثلا قد يبدو لرجل البوليس أنه غرّ جاهل استدرجه رقعة أشرار فأوقصوه فيما حكم عليه من أجله وهكذا .

وحيث إنه يبين من ذلك أن الاشتباه هو صفة ينشأ الإنذار في نفس قابلة له قبولاً يقع تحت تقدير حفظة النظام بخلاف التشرّد فإنه حالة مادية يقرّرها الإنذار

تقريرا عموما لاتتراءى من الواقع الذى لا خيار لحفظة النظام فيه . كما يبين أن علة الاشتباه خطر المشتبه فيه على الأمن العام . أما علة التشدد فتخالفة حسن الأخلاق أو مخالفة القانون مخالفة هي في ذاتها ضئيلة لا خطر فيها على الأمن العام .

وحيث إنه متى وضع ذلك الفارق الكلى بين التشدد والاشتباه في طبيعتهما وطبيعة مصادرها وجب الأخذ بما يقتره القانون من الأحكام في شأن كل منهما والاحتراز الشديد عند استنباط الحكم في مسائل أحدهما مما نص عليه في مسائل الآخر .

وحيث إن المادة السادسة إذا كانت أفادت بمفهومها الصريح أن إنذار التشدد يسقط ثلاث سنوات يقلع فيها المنذر عن حالة التشدد فإن القانون لم يجعل لإنذار الاشتباه أمدا ينتهى فيه أثره، بل إن المادة التاسعة إذ نصت على أنه : "إذا حدث . بعد إنذار البوليس أن حكم مرة أخرى بالإدانة على الشخص المشتبه فيه أو ... . يطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه" بدون أن تبين مدى هذه البعدية فقد أفادت أنها بسببية مطلقة لا حد لها وأن إنذار الاشتباه غير قابل للسقوط بمضى أية مدة كانت بل هو يابصق بالشخص صفة استعداده للإجرام وكونه خطرا على الأمن العام إلصاقا لا يحويه الزمن بحيث إذا وقع في سبب من أسباب تطبيق المراقبة في أى وقت كان بعد هذا الإنذار وجب اعتباره وتطبيقها . هذا هو حكم القانون في صراحة نصه وإطلاقه .

وحيث إن الباحثين في هذه المسألة قد التفت نظرم فذهبوا يقولون إن للبرائم نفسها مدة مقترنة تسقط فيها الدعوى العمومية بها أو العقوبة الصادرة فيها فهالهم أن إنذار الاشتباه وليس قائما على إجرام وقع فعلا من الشخص حال توجيه له بل هو مجرد تنبيه له ليسلك في المستقبل سلوكا حسنا — هالهم أن هذا الإنذار، وهذه صفته والمراد الظاهر منه، يكون دائم الأثر مهما أحسن الشخص سلوكه فغفرهم ما هالهم من هذا إلى تقرير أن له أمدا ينتهى إليه . وبعد أن اطمأنوا إلى هذا القيد الذى وضعوه من عند أنفسهم على الرغم من إطلاق النص أخذوا يتلمسون السبل

لمعرفة ماذا يمكن أن يكون مدى هذا الأمد فاستقوه من نص المادة السادسة الخاص بمدى أثر إنذار التشرد . ثم إنهم فيما يتعلق باقطلاع مدة هذا الأثر وعدم أقطاها قالوا إنها تنقطع بمثل ما ينقطع به ذلك الإنذار احتذاء لأحكام المادة السادسة أيضا . وما أنه في الدعوى الحالية يحىء الحكم المطعون فيه بمذهب جديد هو أن مدة أثر الإنذار ثلاث سنوات ولكنها لا تنقطع بأى أمر بل إذا مضت نرج الرجل تقيا طاهر الأخلاق ولو كان هو مجرما مازالت حوادث إجرامه تتكرر وتكرر عقوبته عليها أثناء الثلاث السنوات المذكورة !

وحيث إن القيد الذى وضعه الباحثون بل الذى وضعته من قبلهم وزارة الداخلية في الفقرة الثانية من البند الخامس من التعليمات التى أصدرتها في مايو سنة ١٩٢٤ بخصوص طريقة السير في تنفيذ قانون المتشردين من عدم سريان مفعول إنذار الاشتباه إلا لمدة ثلاث سنين هو قيد خاطئ :

(أولا) لأن عبارة القانون ، كما سلف القول ، مطلقة من كل قيد . وليس للباحث ولا للقاضي أن يتحكم في نص القانون المطلق فيقيده من عند نفسه لجوز أنه يظن العدل في هذا التقييد .

(ثانيا) لأن علة هذا التقييد وهى مراعاة السندل هى علة قائمة على وهم ، وفي القانون أمثلة للإطلاق يصح أن يرد على الناظر فيها مثل الخطاير الذى أدى إلى القول بهذه العلة ومع ذلك فلا يجوز أحد على المساس باطلاقها . من ذلك الفقرة الأولى من المادة (٤٨) من قانون العقوبات فانها جعلت الحكم بعقوبة من العقوبات المقررة للجنايات كالسجن ثلاث سنين مثلا نذرا مستديما ورسدا ملازما شيعه للحكوم عليه أبدا بحيث لو أخطأ في حياته مرة أخرى فارتكب جناية أو جنحة تحرك الرصد فجعله عائدا لا يحكم عليه بالعقوبة المقررة في أصل القانون بل يجوز للقاضي أن يقل به أقصاها بل أن يضاعفها له ضعفين . ولا ينفع هذا الجاني لا أن يكون استوفى عقوبته الأولى ولا أن تكون سقطت بمضى المدة ولا أن يكون أحسن السلوك

عشرين أو ثلاثين سنة أو أكثر من بعد الحكم الأول . وإذا كان هذا من مبادئ القانون المقررة التي لا يتغير فيها أحد، وكان إحسان السلوك أو العذل أو المصلحة الاجتماعية أو ما شاكل ذلك لا يفي في ملازمة شيخ العود ونذره الخفيف للمحكوم عليه طول حياته فمن الوهم إذن أن يقال إن العذل يقضى بأن يكون للشريء الخطر على الأمن العام والذي يحكم حفظه هذا الأمن باستعداد نفسه للإجرام — من الوهم أن يقال إن العذل يقضى بأن يكون لأثر إنذاره أمد ينتهي إليه . ومن الأمثلة أيضا ما ورد في المادة (٥٢) من قانون العقوبات من أن الأمر بإيقاف التنفيذ لا يصبح إذا كان المحكوم عليه سبق أن حكم عليه بعقوبة جنائية أو بالحبس أكثر من أسبوع . فهذه الأسبقية أو القبلية أتت بصيغة الإطلاق . ومهما كان الجاني قد أحسن سلوكه في الفترة التي بين الحكم الأول وبين الجريمة الثانية، ومهما بلغت هذه الفترة من المدى، ومهما كانت الجريمة الثانية نافذة لا تستدعى في ذاتها لإيجاب التنفيذ — مهما يكن شيء من ذلك فإن الكل متفقون على أن إيقاف التنفيذ محظور، ولم يخطر في بال أحد أن يقول إن هذه الأسبقية في الماضي يلزم عدلا أن تقف عند حد مخصوص لو تجاوزته في الماضي وجب إيقاف التنفيذ، ولا أن يتعلل بأن في طول الزمن إيذانا بأن الرجل صار حسن السلوك لا يستحق تنفيذ العقوبة الجديدة عليه .

(ثالثا) إن القيد الذي يراد وضعه للبعدية المطلقة المنصوص عليها في أول المادة التاسعة لا يتسق مع أحكام المادة الثانية بل يتعارض مبادئها . ذلك بأن المادة الثانية بينت موجبات جواز الاشتباه . ومن يتأمل في فقرتها الأولى مثلا يحدها تقسم الموجبات الواردة بها إلى قسمين : الأول وهو الحكم ولو مرة واحدة في قتل عمد، والثاني هو الحكم أكثر من مرة في باقي الجرائم المشار إليها فيها . ثم إنها فيما يتعلق بالقسم الأول لم تشترط أى شرط زمني لجواز إلصاق صفة الاشتباه بالمحكوم عليه . أما القسم الثاني فقد أوجبت ألا تلصق تلك الصفة إذا كانت قد مرت خمس سنوات من بعد أن استوفى المحكوم عليه عقوبته الأخيرة أو من بعد

أن تكون قد مضت المدة المستقطعة لهذه العقوبة الأخيرة . وإذن فللبوليس الحق إذا تومس الخطر على الأمن من أى زجل حكم عليه مرة في قتل عمد أن يعدد إليه ويوجه له إنذارا يلصق به صفة الاشتباه استعدادا لتطبيق المراقبة عليه لو بنا منه ما يوجبها بحسب المادة التاسعة ، ولا يضيره أن يكون توجهه إليه بالإنذار حاصلًا بعد عشرين أو ثلاثين سنة أو أكثر من يوم انقضاء العقوبة بل ما بقى من حياة هذا المحكوم عليه كله ظرف لجواز الإنذار . كما أن له إذا تومس الخطر في أى فرد من أفراد القسم الثانى أن يعدد إليه في آخر يوم من الخمس السنوات التى تلى انقضاء عقوبته مهما طاللت مدة تلك العقوبة وأن يوجه إليه الإنذار . وإمكان توجيه الإنذار لأفراد القسم الأول في أى وقت كان وتوجيهه لأفراد القسم الثانى في ظرف تلك الخمس السنوات يتناغم معه القول بأن الإنذار له أثر محدود بثلاث سنوات قياسا على إنذار التشرّد . ويظهر هذا التناغم واضحًا إذا فرض أن البوليس وجه الإنذار لأى أفراد القسمين في أول يوم يتلو يوم انتهاء عقوبتهم هل يجب عليه تكرير هذا الإنذار في باقى سنى حياة أفراد القسم الأول كل ثلاث سنوات مرة أو بعد مضى الثلاث السنوات الأولى من الخمس السنوات التالية لانقضاء عقوبة أفراد القسم الثانى ؟ إذا كانت أحوال إنذار الاشتباه مقيسة على أحوال إنذار التشرّد فكيف يمكن البوليس هذا التكرير ما دام إنذار التشرّد كما هو صريح القانون لا يمكن تكريره إلا إذا وقع تشرّد جديد فعلى من المتشرّد وما دام أن المشتبه فيه لم يقع منه شيء جديد ؟ وإذا قيل بأن هذا التكرير بعد السنوات الثلاث الأولى لا يجوز ما دام المشتبه فيه لم يرتكب قبل نهايتها شيئًا جديدًا — إذا قيل ذلك اصطدم قائله مع ما للبوليس من الحق في إنذار أفراد القسم الأول ولو في آخر أيام حياتهم وأفراد القسم الثانى لغاية خمس سنين بعد انقضاء عقوبتهم . وقيام البوليس بالإنذار الأول ليس من شأنه أن يسقط أصل حقه المقرر صراحة بالقانون . ثم ماذا يكون رأى لو أن البوليس عمد بالنسبة لأحد أفراد القسم الثانى فأنذره في آخر يوم من الخمس السنوات التالية لانقضاء العقوبة فهل هذا الإنذار يخلق



معلوما لا أثر له إلا في يوم صدوره فقط ولا يبيح تطبيق المراقبة لو أن المنذر أتى أمرا في خلال الثلاث السنوات التالية يوجب تطبيقها ؟ وكيف يقال ذلك إلا إذا فرض أن الشارع عاين وضع أحكاما مسخورا منها ؟

الحق أن التشرد والاشتباه، كما أسلفنا، مختلفان اختلافا يينا فكل يأخذ حكمه مستقلا . وحكم الاشتباه فيما يتعلق بأساسه وبقراره وبزمن تقريره يخالف حكم التشرد . وكذلك يخالفه فيما يتعلق بأثر الإنذار انخلاص به، فإن القانون في المادة التاسعة أطلق في مدى هذا الأثر ولم يجعل له زمنا محددا كما جعل لإنذار التشرد . ولقد احتاط القانون كل الاحتياط فيما أراد جملة من أحكام إنذار التشرد منطبعا على إنذار الاشتباه . ذلك بأنه في المادة الثامنة لم ينص إلا على أن "الإجراءات الخاصة بإنذار التشرد وهي المينة في المواد الثالثة والرابعة والخامسة تسرى على إنذار الاشتباه" . والمبين بتلك المواد هو كيفية إصدار الإنذار وطريقة المعارضة فيه . أما مدة سريان مفعول إنذار التشرد فوطنها المادة السادسة . وقد احترز القانون فلم يجعل أى حكم منها ساريا على إنذار الاشتباه وهو احتراز مقصود لأنه مبنى على الاختلاف بين طبيعة الأمرين وعلى مايجب أن يكون بينهما من الاختلاف في الأحكام الموضوعية دون الأحكام الإجرائية الشكلية . على أن الدقة التي روعيت بفقرات المادة السادسة من جهة تقرير مدى إنذار التشرد وحصره في ثلاث سنوات فقط، ثم تكرير ذلك في كل فقرة من فقرات المادة — تلك الدقة تدل على عناية الشارع بأمر المواعيد عناية كلية وأنه ما كان يفوته تقرير مثلها فيما يتعلق بإنذار الاشتباه لو أنه كان يريد أن يجعل له أمدا خاصا .

وحيث إنه لجميع ما تقدم يتعين القول بأن إنذار الاشتباه مستديم الأثر لا يسقط بأى مدة كانت ولذلك يتعين قض الحكم وتطبيق المراقبة مع الاقتصاد في مدتها على القدر الذى قضت به محكمة أول درجة . ولا يفوت المحكمة في هذا المقام أن تنبه إلى أن من الخطأ التعبير عن جريمة من تطلب المراقبة عليه بمقتضى

المادة التاسعة بأنها جريمة عود للاشتباه إذ الاشتباه، كما تقدم، صفة مستمرة لا عود فيها وإنما الذي يجب التعبير به هو أن الرجل ارتكب كذا وكذا مع كونه مشتبها فيه.

(٦١)

الطعن رقم ٦٦٨ سنة ٣ القضائية

إقراض تقود بغائمة محظورة . ركن الاعياد . إثبات الوقائع وتواريتها .

(المادة ٢٩٤ مكررة/ع ٣)

الحكم الذي يعاقب على جريمة الاعياد على إقراض تقود بغائمة تريد على الحد الأقصى قانونا يجب أن يتضمن — فيما يتضمن من بيان الوقائع المكونة للجريمة المعاقب عليها — تواريج وقائع الإقراض ، للتحقق مما إذا كانت تلك الوقائع لها أثر قانوني باق ، وأنه لا يزال يصح الاعتماد عليها في تكوين ركن الاعياد على الإقراض بالفائدة المحظورة. فإذا قصر الحكم في هذا البيان كان مميا متعينا نقضه.

(٦٢)

الطعن رقم ٦٦٩ سنة ٣ القضائية

عقوبة . العقاب على جريمتين : جريمة تمزؤ بالقوة لحيازة عقار وجريمة إلتلاف . عدم ثبوت جريمة التعزؤ . قس الحكم فيما يتعلق بها وإيقاظه فيما يتعلق بالجريمة الثانية مع إيقاع العقوبة . جواز ذلك بشرط كفاية الجريمة الثانية لاستحقاق العقوبة .

(المادة ٣٢١ ع)

إذا عوقب متهم على جريمتين : جريمة تمزؤ بالقوة لحيازة المدعى بالحق المدني، وجريمة إلتلاف بسوء قصد (اقتلاع شجرة مملوكة لهذا المدعى المدني) ، ورأت محكمة النقض أن جريمة التعزؤ غير ثابتة على المتهم من الوقائع التي أوردتها الحكم، وأن جريمة الإلتلاف بسوء قصد هي وحدها التابسة عليه، كان لها أن تنقض الحكم فيما يتعلق بتهمة التعزؤ، وتبرئ المتهم منها، وأن تبقى على حاله من جهة تهمة الإلتلاف، مع اعتبار العقوبة المقضى بها أنها عن هذه التهمة الأخيرة

نقسط، وإبقائها هي والتعويض المدني على حالهما، ما دامت هذه الجريمة ثابتة كافية بمفردها لاستحقاق العقوبة التي توقفت على المتهم .

### جلسة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وحضور حضرات محمد لبيب عطية بك و زكي برزي بك  
ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك .

(٦٣)

القضية رقم ٥٤٩ سنة ٣ القضائية

( ١ ) إبانة على القرار من وجه القضاء . قصد الشارع من وضع المادة ١٢٦ مكررة عقوبات .

المراد من عبارة " وإما باخفاء أدلة الجريمة " الواردة بها . الصور التي تدخل في مدلولها .

الصور التي لها أحكام خاصة في القانون . العقاب على أفعال هذه الصور الأخيرة .

( ب ) الإخفاء المنصوص عليه بالمادة ١٢٦ عقوبات مكررة . الصور التي ينسب عليها .

( المادة ١٢٦ المكررة ع )

١ — إن الشارع لم يضع المادة ١٢٦ المكررة إلا للعقاب على أفعال لم تكن من قبل معاقبا عليها . فكافة الطرق التي يبتتها تلك المادة هي أفعال إبانة للجاني على الفرار مما لم يكن في ذاته مكتونا لجريمة خاصة منصوص عليها في القانون ومقرر لها عقاب معلوم . أما ما كان من هذه الأمور يعاقب عليه القانون فلا تصدق عليه هذه المادة . وإذن فالمراد من عبارة " وإما باخفاء أدلة الجريمة " الواردة بها إنما هو الإخفاء الذي ما كان القانون يعاقب عليه ، كإخفاء المفاتيح المصطنعة التي استعملت في ارتكاب سرقة ، أو إخفاء العصي التي استعملت في ضرب ، أو إخفاء ملابس الجاني الملوثة بالدماء أو غسلها ، أو وضع تراب على محل فيه دم من أثر الحادثة ، أو كغير ذلك من الأمور التي ليس في فعلها إجرام . أما إن كان إخفاء أدلة الجريمة مكتونا في ذاته لجريمة أخرى يعاقب عليها قانونا ، كإخفاء الأشياء المسروقة مع العلم بسرقتها ( مادة ٢٧٩ ) ، أو إخفاء جثة القتل ( مادة ٢٠٣ ) ، أو الإجهاد على القتل قبل أن يتم على قاتله ( وهي جناية تقع تحت متناول المادة

١٩٨ عقوبات ) ، أو إخفاء المواد المخدرة مع العلم بأنها مخدرة ( وهي إحراز مما ينطبق عليه قانون المخدرات مادة ٣٥ ) ، فإن مثل هذه الصور التي يقر لها القانون عقابا خاصا ، وإن كانت كلها في الواقع إخفاء لتلك الأدلة لم يبعث عليه أولا وبالذات سوى إعاقة الجاني على الفرار من وجه القضاء ، ليست ألبتة من المقصود للشارع بعبارة " وإما بإخفاء أدلة الجريمة " ، بل إن كل صورة منها تأخذ حكمها بحسب النص القانوني الخاص بها . غاية ما يمكن القول به هو أن الفعل الواحد من أنفصال الصور المتقدمة يكون الجريمة الخاصة المنصوص عليها في القانون ، وفي آت واحد يكون جريمة المادة ١٢٦ المكررة ، ويقتضى تطبيق مبدأ الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات الخاص بتعدد الأوصاف القانونية للفعل الواحد .

٢ — إن الإعفاء الوارد بآخر المادة ١٢٦ المكررة لا ينصب إلا على إخفاء أدلة الجريمة مادامت وسيلة الإخفاء ليست في ذاتها جريمة معاقبا عليها ، فالأم لو أخفت الشيء المسروق مع علمها بأن ابنها سرقه ، أو أخفت مخترقا يحرزه ابنها مع علمها بأنه مخدر محزم إحرازه ، أو أخفت جثة قتل ابنها ، أو رأت ابنها طعن إنسانا بسكين ، أو أطلق عليه عيارا ناريا فأصابه ، وخشيت أن المصاب يذكر اسم ابنها ويتهمة فأجهزت عليه بغير باعث آخر سوى إلقاء ابنها من خطر التبليغ عنه — هذه الأم لا يمكن في تلك الأحوال وما مائلها إعفاؤها من العقاب ليجرد أن فعلها لم يكن سوى إخفاء لأدلة جريمة وقعت من ابنها ، ولم تقصد به غير هذا الإخفاء ، بل تجنب عقوبتها على أي فعل ترتكبه من هذه الأفعال بحسب المنصوص عليه في القانون . ولا ينفعها التمسك بالعبارة الأخيرة من المادة ١٢٦ المكررة ؛ وكل ما في الأمر أن لا محل للتفكير في تطبيق المادة ٣٢ عقوبات بالنسبة لها ، لأنها معفاة قانونا من العقاب من جهة وصف الفعل بأنه إعاقة لابنها على الفرار من وجه القضاء .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولات قانونا .  
 من حيث إن الطعن قدم وبيئت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .  
 ومن حيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن الواقعة الثابتة بالحكم  
 لعقاب عليها قانونا . ذلك بأن الحكم المطعون فيه أثبت أن الطاعة بإخفائها التقود  
 المقول بأنها محصلة من طريق السرقة إنما كانت تسمى لإخفاء معالم الجريمة بالنسبة  
 لأنها المتهمة الأول ومن أجل ذلك عاملها بالإرادة وأوقف تنفيذ العقوبة عملا بحكم  
 المادة ٥٢ من قانون العقوبات . وهذا خطأ في تطبيق القانون لأنه مادام الحكم  
 يسلم بأن فعل الطاعة لم يخرج عن أن يكون إخفاء لأدلة الجريمة التي ارتكبها ابنها  
 فكان الواجب إعفاؤها من العقاب عملا بحكم المادة ١٢٦ مكررة لا تخفيف  
 عقابها فقط .

وحيث إن الشارع لم يضع المادة ١٢٦ المكررة إلا للعقاب على أفعال لم تكن  
 من قبل معاقبا عليها ، فكافة الطرق التي يبتتها تلك المادة هي أفعال إغانة للجاني  
 على الفرار بما لم يكن في ذاته مكونا لجريمة خاصة منصوص عليها في القانون ومقرر  
 لها عقاب معلوم . ولو كان الأمر بخلاف ذلك لما كان هناك من معنى لوضع  
 هذه المادة .

وحيث إنه يجب إذن فهم كل عبارات تلك المادة على وجه أنها لا شيء  
 فيها يعبر عن أمر كان يعاقب عليه القانون بل إنها لا تصدق إلا على أمور ليس عليها  
 عقاب آخر مقرر ومن ضمنها عبارة "وإما بإخفاء أدلة الجريمة" يجب تفسيرها على هذا  
 النحو . والقرار بأن المراد بها هو الإخفاء الذي ما كان القانون يعاقب عليه ، وذلك  
 كإخفاء المفاتيح المصطنعة التي استعملت في ارتكاب سرقة أو إخفاء العصي التي  
 استعملت في ضرب أو إخفاء ملابس الجاني الملوثة بالدماء أو غسلها أو وضع تراب  
 على محل فيه دم من أثر الحادثة وهكذا من الأمور التي ليس في فعلها إجمام . أما إذا  
 كان إخفاء أدلة الجريمة مكونا في ذاته لجريمة أخرى معاقب عليها قانونا كإخفاء

جثة القتل (مادة ٢٠٣) أو إخفاء الأشياء المسروقة مع العلم بسرقتها (مادة ٢٧٩) التي قد يكون الإخفاء فيها جنحة وقد يكون جناية أو الإجهاز على القتل قبل أن يتم على قاتله (وهي جناية تقع تحت تناول المادة ١٩٨) أو إخفاء المواد المخدرة مع العلم بأنها مخدرة (وهي إحراز مما ينطبق عليه قانون المخدرات مادة ٣٥)، فإن مثل هذه الصور التي يقرر لها القانون عقابا خاصا — وإن كانت كلها في الواقع إخفاء تلك الأداة لم يمت عليه أولا وبالذات سوى إعانة الجاني على التصار من وجه القضاء — ليست ألبنة من المقصود للشارع بعبارة "ولما باخفاء أدلة الجريمة" الساقفة الذكري ل أن كل صورة منها تأخذ حكمها بحسب النص القانوني الخاص بها . وإنه ليكني إيراد مثل هذه الصور لتأكيد صحة التفسير الذي تنهب إليه المحكمة الآن إذ الجريمة التي أتتها المادة ١٢٦ المكررة ليست سوى جنحة أقصى عقوبة لها ستان حسبا بينا الجرائم المشار إليها في الصور المتقدمة منها ما هو جنائيات يعاقب عليها بالأشغال الشاقة. فلو أخذ النص على ظاهره عمومه لوجب اتهام الشارع بفساد الرأي والتدبير إذ بينا هو ينشئ جنحة جديدة إذا به يلقي جرائم أخرى منها جنائيات غير معقولة العاوها . غاية ما يمكن القول به هو أن الفعل الواحد من أفعال الصور المتقدمة يكون الجريمة الخاصة المنصوص عليها في القانون ، وفي آن واحد يكون جريمة المادة ١٢٦ مكررة ويقضى عند المعاقبة تطبيق مبدأ الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات الخاص بتعدد الأوصاف القانونية للفعل الواحد .

وحيث إنه متى تقرر ذلك علم أن إعفاء الزوجين والأصول والفروع الوارد بأثر المادة ١٢٦ المكررة لا ينصب إلا على إخفاء أدلة الجريمة بهذا المعنى الضيق الذي أشير إليه أي أنه إعفاء مشروط فيه أن لا تكون وسيلة الإخفاء في ذاتها جريمة معاقبا عليها فالأم مثلا لو أخفت الشيء المسروق مع علمها بأن ابنها مسرقه، أو أخفت مخدرا يحرزه ابنها مع علمها بأنه مخدر محزم إحرازه، أو أخفت جثة قتل قتل ابنها، أو رأت ابنها طعن إنسانا بسكين، أو أطلق عليه عيارا ناريا فأصابه وخشيت أن المصاب يذكر اسم ابنها ويتهمة فأجهزت عليه بغير باعته آخر سوى إلقاء ابنها من

خطر التبليغ عنه — هذه الأم لا يمكن في تلك الأحوال وما مثلها إعفاؤها من العقاب لمجرد أن فعلها لم يكن سوى إخفاء لأدلة جريمة وقت من ابنها ولم تقصد به غير هذا الإخفاء بل تجب عقوبتها على أى فعل ترتكبه من هذه الأعمال بحسب المنصوص عليه في القانون ولا يتفهمها التمسك بالعبارة الأخيرة من المادة ١٣٦ المكررة . كل ما في الأمر أن لا عمل للتفكير في تطبيق المادة ٣٢ بالنسبة لها لأنها معفاة قانونا من العقاب من جهة وصف الفعل لأنه إعانة لابنها على الفرار من وجه القضاء .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الوجه الأول .

ومن حيث إن محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه لم يبين أركان جريمة الإخفاء ولم يوضح الوقائع التي استتج منها ركن العلم بالسرقة .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أخذ بأسباب الحكم المستأنف وأضاف إليها أسبابا جديدة . وقد فصل الحكم المستأنف وقائع جريمة الإخفاء تفصيلا يستفاد منه أن الطاعة كانت تعلم بالسرقة التي ارتكبها ابنها وأنها ذهبت مع شخص آخر إلى الثغندق الذي أودع ابنها عند صاحبه النفود المحصلة من بيع الأشياء المسروقة وقسم هذه النفود بعد رد الإيصال الخاص بها . فما تطلبه الطاعة من البيان قد وفاه الحكم المستأنف في أسبابه التي اتخذها الحكم المطعون فيه أسبابا له .

(٦٤)

القضية رقم ٨٣١ سنة ٣ القضائية

استدلال . طريق المحكمة إليه لدى نظر الدوى الجنائية . حرية التناضى في سلوك الطرف التي يراها لذلك . القانون لم يبين طرقا خاصة .

إن القانون لم يبين للعالم الجنائية طرقا مخصوصة للاستدلال لا بد منها، فلم يوجب عليها تعيين خبراء لكشف أمور هي في ذاتها واضحة يدركها القاضى وغير القاضى ، بل جعل القاضى مطلق الحرية في أن يقرر بنفسه الحقيقة التي يقتنع بها بمشاهدته الحسية .

(٦٥)

القضية رقم ٨٣٤ سنة ٣ القضائية

غير . تحرير . نوع من الأدلة . الأخذ به أو اطراحه من غير تنبيه الخصوم . جائز .

إن تقرير الخبير إنما هو نوع من الأدلة التي تقوم في الدعوى لمصلحة أحد طرفي الخصومة . ففي ناقشه الخصوم وأدلى كل منهم برأيه فيه كان للحكمة أن تأخذ به لمصلحة هذا الفريق أو ذاك أو أن تطرحه ولا تقيم له وزنا . وليس عليها على كل حال أن تنبئ الخصوم إلى ما ستأخذ به من الأدلة وما ستطرحه منها ، فإن تقدير الأدلة من أخص خصائص محكمة الموضوع تقرره فيه ما تراه بلا منازع ولا رقيب .

(٦٦)

القضية رقم ٨٣٨ سنة ٣ القضائية

مراقبة . المراقبة التي يقضى بها طبقا للمادة التاسعة من قانون المتشردين . عقوبة أصلية لاتباعه .  
سهو محكمة الموضوع عن الفصل فيها . سبيل إصلاحه .

(القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

إن المراقبة التي يقضى بها طبقا للمادة التاسعة من قانون المتشردين والمشتبه في أحوالهم هي المراقبة الخاصة المشار إليها في الفقرة الرابعة من المادة السادسة من ذلك القانون ، وهي ليست عقوبة تبعية بل هي عقوبة أصلية فأئمة بذاتها تترتب على مخالفة موجب الإنذار مخالفة من المنصوص عليه بالمادة التاسعة . فإذا سبقت محكمة الموضوع عن الفصل في تهمة مخالفة موجب إنذار الاشتباه فلا تستطيع محكمة التقص والإبرام إصلاح سهو محكمة الموضوع بتطبيق القانون ، وإنما سبيل إصلاح سهو المحكمة أن تعيد النيابة القضية إليها بإعلان جديد تطلب منها فيه الفصل في تهمة مخالفة موجب إنذار الاشتباه التي سبقت عن الفصل فيها .



(٦٧)

القضية رقم ٨٣٩ سنة ٣ القضائية

قوة الشيء المحكوم فيه . حكم مدني قاض برد و بطلان ورقة . ليس له قوة الشيء المحكوم فيه لدى المحكمة الجنائية عند نظرها الدعوى بشأن تلك الورقة .

لأن من المتفق عليه أن ما يقضى به مدنيا من رد و بطلان ورقة ليس له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا لدى المحكمة الجنائية ، وأن لهذه المحكمة ، بالرغم من الحكم المدني ، أن تبحث كل ما يقدم لها من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها ، وأن تختار تلك الأسانيد والدلائل من بينات قولية أو دلائل حسية بكامل سلطتها وبموجب ما تراه هي فيها من ضعف أو قوة ، بحيث لو خاصرها أي شك في صحة الأدلة التي قامت بادئ ذي بدء لدى المحكمة المدنية على تزوير الورقة المذكورة كان لها أن تقضي ببراءة المتهم بذلك التزوير .

(٦٨)

القضية رقم ٨٤٤ سنة ٣ القضائية

حكم . حكم غيابي . إجراء من إجراءات التحقيق . حكم غيابي مضي عليه أكثر من ثلاث سنوات بدون تفييل وبدون صيرورة انتهائيا . سقوط الحق في الدعوى العمومية . متابعة سير الإجراءات . لا محل له .

(المادة ٢٧٩ و ٢٨١ تحقيق)

إن الحكم الغيابي لا يستبرأ أكثر من إجراء من إجراءات التحقيق . فإذا مضي عليه من حين صدوره أكثر من ثلاث سنوات بغير أن ينفذ أو يصبح حكما نهائيا فقد سقط بذلك الحق في إقامة الدعوى العمومية على المتهم ، ولا يبقى بعد ذلك محل لمتابعة السير في الاجراءات من نظر معارضة أو استئناف أو غيرها .

(٦٩)

القضية رقم ٨٤٦ سنة ٣ القضائية

تروير:

- (١) إقرار بدين كتبه شخص على نفسه - تغيير الحقيقة في هذا الإقرار - غش لا تروير - لا عقاب .  
 (ب) يدين حرر على لسان الدائن إقرارا ببلغ قبضه من دينه ووقع عليه الدائن - تغيير الحقيقة في هذا الإقرار - تروير معاقب عليه بمقتضى المادة ١٨٣ عقوبات .

إذا كتب شخص على نفسه إقرارا بدين لآخر وغير الحقيقة في هذا الإقرار بإقتصاص قيمة الدين عن حقيقته ، فليس فيما فعل معنى التروير المستوجب للعقاب ، بل هو ضرب من الغش لا عقاب عليه . أما إذا وكل الدائن إلى المدين تحرير إيصال ببلغ قبضه الدائن من ذلك المدين ، أى أن يحزر على لسان الدائن إقرارا بقيمة ما قبضه من الدين ، فغير المدين في هذا الإقرار ، بأن أثبت فيه واقعة على غير حقيقتها ، ووقع الدائن الإقرار أو الإيصال بغير أن يلحظ ما فيه من مخالفته للحقيقة فهذا تروير بطريق تغيير إقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير هذا السند إدراج به ، ويمحق العقاب عليه بمقتضى المادة ١٨٣ عقوبات . والفارق بين هاتين الواقعتين هو أن التوقيع في الواقعة الأولى حصل والموقع عالم بما يفعل ، متعمدا له ، فلم يقشه أحد في التوقيع ولم يستلبه منه رغم إرادته ، أما في الواقعة الثانية فالموقع قد انغش ، ولو علم بما كتب في السند لما رضى به ولما وقع عليه .

(٧٠)

القضية رقم ٨٤٧ سنة ٣ القضائية

مصارضة :

- (١) حكم بإحبار المصارضة كأن لم تكن - اللعن فيه بطريق النقص - التقرير به في المباد . اشتغال تقرير الأسباب على وجوه واجبة إلى الحكم النهائي - وجوب استبعاد هذه الوجوه - وقصر البحث على الوجوه المنصبة على الحكم المطعون فيه .  
 (ب) لإخلال بحق الدفاع - طلب الدفاع تأخير قضيه حتى الانتهاء من قضية أخرى - إيجابته إلى طلبه - انصراف التهم على ظن أنها أجلت وعدم حضوره عند الداء عليها - طلب الدفاع تأجيل القضية لتباين التهم مع بيان علة انصرافه - رفض هذا الطلب - لا لإخلال بحق الدفاع .

١ - إذا قرر الطاعن في الميعاد بالظعن في الحكم الصادر بإعذار المعارضة كأن لم تكن، وقدم تقرير الأسباب في الميعاد، وكان بعض الوجوه التي تضمنها تقريره راجعا إلى الحكم التبايني السابق صدوره قبل الحكم الذي قرر بالظعن فيه، استبعدت الوجوه المتعلقة بالحكم التبايني، وقصر البحث على الوجوه المنصبة على الحكم المطعون فيه<sup>(١)</sup>.

٢ - إذا طلب الدفاع عن المتهم تأخير القضية الخاصة به حتى يتم من قضية أخرى، فأخرتها المحكمة، ولكن المتهم اعتقد أنها أجلت ليوم آخر، فانصرف، ولما طلبت القضية ونودى عليه ولم يمثل أمام المحكمة بين المحامي علة غيابه، وطلب تأجيل القضية، فرفضت المحكمة طلبه، فذلك من حق المحكمة، ولا يمكن أن يعد إخلالا بحق الدفاع، لأن انصراف المتهم من المحكمة قبل التثبت من مصير قضيته وعونه يجب أن يحمل هو تبعاتها، ولا يصح أن يترتب عليها الترام المحكمة بتأجيل قضيته.

### جلسة ٢ يناير سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وعضوية حضرات محمد لبيب عطية بك ووزكي برزي بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك.

(٧١)

القضية رقم ٦٦٢ سنة ٣ القضائية

شهود - سماعهم أمام المحكمة الاستئنافية عدول المحكمة عن سماع الشهود بعد استدعائها لهم .  
جوازها . (المادة ١٨٦ تحقيق)

إذا كان الطاعن لم يعترض أمام المحكمة الجزئية على سماع بعض شهوده دون البعض الآخر، ولم يشك أمام المحكمة الاستئنافية من تصرف المحكمة الجزئية في هذا الشأن، بل كانت المحكمة الاستئنافية من تلقاء نفسها وبما لها من الحق المقرر

(١) راجع الحكم الصادر في القضية رقم ١٩٩٠ سنة ٣ بجلعة ٤ مارس سنة ١٩٣٥ التي قرر أن استئناف حكم إعذار المعارضة كأن لم تكن والظعن فيه بطريق النقض يشمل كل منها الحكم التبايني الأول.

بمقتضى المادة ١٨٦ من قانون تحقيق الجنايات، هي التي أمرت باستدعاء شهود الإثبات والتي مما لسماح أقوالهم من جديد، ثم حدث بعد ذلك أن تغيرت هيئة المحكمة، ولم تر الهيئة الجديدة داعيا لسماح هؤلاء الشهود، فقررت الاستئثار عنهم اكتفاء بأقوالهم المدونة بالأوراق، فلا تقبل من هذا الطاعن دعواه أن هذا العدول قد أخل بحق من حقوقه، إذ ليس في القانون ما يمنع المحكمة الاستثنائية من العدول عن سماع الشهود إذا قدرت أن لا موجب لذلك، لأنها غير ملزمة في الأصل بسماح شهود، بل الأمر متروك لتقديرها .

## (٧٧)

القضية رقم ٨٤٩ سنة ٣ القضائية

الإهانة المنصوص عليها في المادة ١٥٩ عقوبات المعلقة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١  
معناها . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتحقق ؟

١ — إن الإهانة التي نصت عليها المادة ١٥٩ المعلقة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ هي كل قول أو فعل يحكم العرف بأن فيه ازدراء وحطاً من الكرامة في أعين الناس وإن لم يشمل قذفاً أو سباً أو افتراء . فمن وصف حكم محكمة بكلمة جرى العرف بعبثها زراية وحطاً من الكرامة فقد أهان هذه المحكمة وحق عليه العقاب بمقتضى المادتين ١٤٨ و ١٥٩ من المرسوم بقانون المتقدم الذكر . ولا يقال إن ما يوجه إلى الحكم من الأوصاف المزرية لا ينسحب إلى هيئة المحكمة، فإن هناك تلازماً ذهنياً بين الحكم والهيئة التي أصدرته، فالازدراء يحكم يشمل هو والهيئة التي أصدرته معاً .

٢ — القصد الجنائي في جريمة الإهانة التي نصت عليها المادة ١٥٩ المذكورة يتحقق متى كانت العبارة بناتها تحمل الإهانة . ولا عبرة بالبواحي .

(٧٣)

القضية رقم ٨٥٧ سنة ٣ القضائية

مختارات :

(١) أفيون . تعريفه .

(ب) إحصاء المختارات . وسائل الإحراز . لا تحريق بينها قانونا . زارع الخشخاش الذى يندش

الثمرة فيخرج منها الأفيون . محرز . (قانون المختارات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)

١ — إن الأفيون ليس شيئا آخر سوى المادة التى يفرزها نبات الخشخاش ،

ويحصل عليها عادة بطريقة تخديش ثماره . أما كون هذا الإفراز يخرج رطبا

لا جامدا فهذا لا يطمئن فى أنه مختار محظور ، وكل ما فيه أن به مائبة تطاير

بعد قليل .

٢. — إن القانون يحرم إحراز المختارات ، ومنها الأفيون . وهو لم يفرق

بين وسائل الحصول عليها وإحرازها ، فيستوى أن يكون المحرز قد انتقل إليه

المختار من غيره من الناس أو صنعه هو بنفسه إن كان مما يخرج بالصناعة ، كالمورفين

والمورفين ، أو زرع شجرته ثم حصل عليه إن كان من ثمار الزرع ، كالخشيش

والأفيون . فمن اعتبر محروزا للأفيون تأسيسا على أنه زرع شجرته ولما نصحت

وأثمرت خدش الثمرة فخرج منها الإفراز الذى هو الأفيون ، فاعتباره كذلك صحيح .

جلسة ١٦ يناير سنة ١٩٣٣

برئاسة سمادة عبد العزيز فهمى باشا وعضوية حضرات محمد لبيب طلبة بك وركى برزى بك

ومحمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك .

(٧٤)

القضية رقم ٦٧٧ سنة ٣ القضائية

قاضى قوى التحقيق فى قضية مذ كان وكيل النيابة . جلوسه القضاء فى هذه القضية . لا يجوز .

جرى قضاء محكمة التقض بطريقة ثابتة على أن وكيل النيابة العامة الذى يباشر

تحقيقا فى قضية ما ، ويسين بعدئذ قاضيا ، لا يجوز له أن يجلس للفصل فى هذه

القضية نفسها ، سواء أكان أبدى رأيه فيها أجره من هذا التحقيق أم لم يبد رأيا تما . وهذا القضاء مؤسس على ما تجبى به أصول العدل الطبيعي التي تأبى أن يكون الإنسان خصما وحكا في آن واحد ، وأن بين وظيفة النيابة ووظيفة القضاء تناقرا تاما ، ولا يمكن الجمع بينهما في دعوى واحدة . وهذا الأصل في عدم إمكان الجمع بين الوظيفتين (incompatibilite) غير الأصل الذي ينشئ عليه رد القضاء (récusation) ، فهو أصل من أصول النظام الطبيعي العام المفهومة بالضرورة ، والتي لا تحتاج في وجوب احترامها إلى نص قانوني خاص ، بخلاف أحوال رد القضاء فانها ليست من النظام العام ، بل لقوى الشأن أن يتنازلوا عنها ، وللقانون أن يسقط الحق فيها إذا لم يستعمله ذوو الشأن بالشروط والأوضاع وفي المواعيد التي يحددها . وذلك الأصل القاضي بعدم الجمع بين الوظيفتين يأخذ حكمه مهما كان عمل رجل النيابة في تحقيق الدعوى ضيلا ، بل حتى ولو لم يتم إلا ببعض إجراءات التحقيق ولم يبد بشأنه رأيا كما تقدم .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن صحيح شكلا لتقديمه هو وأسبابه في الميعاد القانوني .

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن مبني على أن محكمة ثاني درجة التي أصدرت الحكم المطعون فيه كان محزما عليها بحسب تشكيلها نظر القضية والحكم فيها لأن أحد أعضائها قد باشر التحقيق فيها مذ كان وكلا للنياية العامة وأنه بهذه المثابة يستبر أنه كان خصما للطاعين في وقت سابق للحكم .

وحيث إنه بالاطلاع على أوراق الدعوى تبين أن أحد أعضاء المحكمة الاستئنافية — السيد مبارك أفندي — هو الذي بدأ في الواقع بصفته وكلا للنياية العامة تحقيق القضية الحالية .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة — محكمة النقض — جرى لنهاية الآن وبطريقة ثابتة على أن وكيل النيابة العامة الذي يباشر تحقيقا في قضية ما وبين بعدئذ قاضيا لا يجوز له أن يحل محل الفصل في نفس هذه القضية سواء في ذلك أكان أبدى رأيه فيما أجراه من هذا التحقيق أم لم يبد رأيا ما .

وحيث إن ما ثبت عليه هذا القضاء مؤسس على ما تنهض به أصول المعدل الطبيعي التي تأتي أن يكون الإنسان خصما وحكما في آن واحد، فهناك تناقض تام بين وظيفة النيابة ووظيفة القضاء ولا يمكن الجمع بينهما في دعوى واحدة . وهذا الأصل أى عدم إمكان الجمع بين الوظيفتين (Incompatibilit ) غير الأصل الذي ينشأ عليه رد القضاء (R cusation) فهو أصل من أصول النظام الطبيعي العام المفهومة بالضرورة والتي لا تحتاج في وجوب احترامها إلى نص قانوني خاص، وذلك بخلاف أحوال رد القضاء فانها ليست من النظام العام بل لدوى الشان فيها أن يتنازلوا عنها وللقانون أن يسقط الحق فيها إذا لم يستعمله ذوو الشان بالشروط والأوضاع وفي المواعيد التي يحددها .

وحيث إن ذلك الأصل الذي يقضى بعدم الجمع بين الوظيفتين يأخذ حكمه مهما كان عمل رجل النيابة في تحقيق الدعوى ضئيلا حتى ولو لم يتم إلا ببعض إجراءات التحقيق ولم يبد بشأنه رأيا كما تقدم .

وحيث إنه لذلك يكون ما تمسك به الطاعنون في هذا الوجه في محله ويتعين قبوله وقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية لمحكمة الزاقي الابتدائية الأهلية للحكم فيها مجددا من دائرة استئنافية أخرى بلا حاجة إلى بحث بقية أوجه الطعن .

(٧٥)

القضية رقم ٨٥٥ سنة ٣ القضائية

(١) بمجموع أحداث - المادة ٦١ عقوبات - الجزاءات التي رتبها - عقوبة حقيقية - العن

في الحكم الصادر بموجب هذه المادة - بجوارحه من الصغير الذي عومل بها .

(المادة ٢٢٩ تحقيق)

(ب) ختم - سؤال عن تهمه - وجوبه أمام محكمة الدرجة الأولى - لا وجوبه له أمام المحكمة

الاستثنائية . (المادة ١٣٤ و ١٨٧ تحقيق)

(ج) جلسة - محضر تأجيل غير معفى عليه من رئيس الجلسة - لا أهمية لذلك .

(المادة ١٧٠ تحقيق)

(د) تعديل وصف التهمة من أحداث طاعة مستدعة عمدا بالمادة ٢٠٤ إلى إساءة خطأ

بالمادة ٢٠٨ عقوبات - قتل المحكوم عليه من هذا التعديل - لا معنى له .

١ - الحكم الصادر بموجب المادة ٦١ عقوبات يجوز الطعن فيه بطريق

التقض من الصغير الذي عومل بمقتضى هذه المادة . وليس من الصواب القول

بأن ما رتبته هذه المادة من الجزاءات لا يعتبر عقوبة بالمعنى الحقيقي ، فلا يجوز

الطعن فيها بطريق التقض - ليس من الصواب القول بذلك ، إذ هذه الجزاءات

وإن كانت لم تذكر بالمواد ٩ وما يليها من قانون العقوبات المبينة لأنواع العقوبات

الأصلية والتبعية ، إلا أنها في الواقع عقوبات حقيقية نص عليها قانون العقوبات

في مواد أخرى لصنف خاص من الجناة ، هم الأحداث ، وتوقيعها تترتب عليه

حقوق للجنى عليه وواجبات والتزامات على والدى الصغير أو وصيه في حالة التسليم .

على أنه إذا كان المستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها يستطيعان الطعن بطريق

التقض فيما يتعلق بتلك الحقوق في دعوى الجناية أو الجناية القائمة على الصغير

الذى عومل بمقتضى المادة ٦١ عقوبات ، فكيف لا يكون لهذا الصغير أن يطعن

هو أيضا بهذا الطريق سواء بنفسه أو بواسطة وليه أو وصيه .

٢ - سؤال التهم عن تهمته ليس واجبا إلا أمام محكمة الدرجة الأولى ،

أما لدى الاستئناف فالتفتون لم يوجب هذا السؤال (المادة ١٨٧ تحقيق جنايات) ،



بل هو أوجب الابتداء — بعد تلاوة التقرير الذي يقدمه أحد القضاة — بسماع أقوال المستأنف، ثم يبدى باقى الخصوم أقوالهم ويكون المتهم آخر من يتكلم .

٣ — لا أهمية للطنن في حكم بأن أحد محاضر جلسات القضية لم يتم من رئيس الجلسة إذا كان هذا المحضر محضر تأجيل لعدم صلاحية هيئة المحكمة لنظر الدعوى، وكان محضر المرافعة التى أعقبها الحكم المطعون فيه موقعا عليه من الرئيس .

٤ — إذا عدلت المحكمة الاستئنافية وصف التهمة ، بأن اعتبرتها من قبيل الإصابات الخطأ (المادة ٢٠٨ ع) ، بعد أن كانت هذه التهمة هى إحداث عاهة مستديمة عمدا (المادة ٢٠٤ ع) ، فلا معنى لتنظيم المحكوم عليه من هذا التعديل الذى هو فى مصلحته .

(٧٦)

القضية رقم ٨٦٣ سنة ٣ القضائية

(١) نذف . سب . تظليظ العقوبة على أيهما . مناه كون أيهما حاملا فى أعراض الماعلات .  
(ب) الطنن فى أعراض الماعلات . مناه .

(المادتان ٢٦٢/٢ مدلة و ٢٦٥/٢ ع)

١ — إن النص الفرنسى للفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ المعدلة بالقانون

رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ قد عبر عن النذف الماخظة عقوبته بتلك الفقرة بأنه المتضمن طعنا فى "شرف الماعلات" (Honneur des familles) . وهذا التعبير ورد أيضا بالنسخة الفرنسية للذكورة الإيضاحية، وورد بالنص العربى لتلك المذكورة أنه المتضمن طعنا فى "أعراض الماعلات" . وإذن فمن الواجب فهم النص العربى للفقرة المذكورة على هذا الاعتبار، وأن ظرف التشديد الذى آتى به هو كون الطنن حاملا فى "أعراض الماعلات" . ومثل ذلك تماما السب المتضمن طعنا فى "الأعراض" المخصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات .

٢ - الطعن في أعراض العائلات معناه رمى المحصنات أو غير المحصنات من النساء مباشرة أو غير مباشرة بما يفيد أن أولئك النسوة يفرطن في أعراضهن ، أى يبدن مواضع عفتن بذلا محزما شرطا أو يأتين أمورا دون بذل موضع العفة ولكنها مخالفة للأداب مخالفة تم عن استعدادهن لبذل أنفسهن عند الاقتضاء وتثير في أذهان الجمهور هذا المعنى المفقوت . فكل قذف أو سب متضمن طعنا من هذا القبيل يوجه إلى النساء مباشرة أو يوجه إلى رجل أولئك النساء من عائلته ويلتزمه أمرهن يكون قذفا أو سبا فيه طعن في الأعراض ، ويقع تحت تناول الفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ عقوبات ، أو الفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ ، بحسب الأحوال ، أى بحسب ما يكون هناك إسناد لواقعة أو مجرد إنشاء لوصف بغير رواية عن واقعة سلفت .

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .  
حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في المعاد فهو مقبول شكلا .  
وحيث إن وقائع هذه الدعوى بحسب التاب بالحكمين الابتدائي والاستئناف المطعون فيه أن النيابة العامة رفعت الدعوى على بطرس عوض لدى محكمة فاقوس الجزئية بتهم ثلاث هي : (١) ضربه زوجته وضربه القس يعقوب موزر ، و(٢) قذفه القس علنا ، و(٣) سبه القس علنا . وطلبت عقابه بالنسبة للضرب بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات وبالنسبة للقذف بالمادتين ٢٦١ و ٢٦٢ فقرة ثانية عقوبات (أى باعتبار أن القذف يتضمن طعنا في العرض) وبالنسبة للسب بالمادة ٢٦٥ فقرة ثانية (أى باعتبار أنه يتضمن أيضا طعنا في العرض) فمحكمة فاقوس حكمت عليه في تهمة الضرب بالحبس ، وأما تهمة القذف والسب فادجتها تطبيقا للمادة ٣٢ عقوبات وحكمت فيها بعقوبة واحدة هي الحبس شهران معتبرة أن القذف ينطبق على المادتين ٢٦١ و ٢٦٢ فقرة أولى وأن السب ينطبق على المادة ٢٦٥ فقرة أولى أى أنهما قذف وسب ماديات لا يتضمنان طعنا

في الأعراض . فالتهم والنيابة استأخرا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قررت أنه لم يثبت لديها أن المتهم ضرب القس فبرأته من هذا الضرب وعاقبته على ضربه زوجته فقط بالرامة بالمادة ٢٠٦ عقوبات . وأما جريمة السب فاثبتت أنها لم تقع علنا وأنها مجرد مخالفة مما ينطبق على المادة ٣٤٧ عقوبات . وأما جريمة القذف التي ثبتت لديها وهي قول المتهم علنا بالشارع العام إنه رأى القس يقبل زوجته فقد رأت أنها جريمة قذف مما ينطبق على المادة ٢٦١ عقوبات فاعتبرتها وأدجمت فيها مخالفة السب عملا بالمادة ٣٢ وعاقبت الطاعن عليهما بالحبس أسبوعا مع إيقاف التنفيذ . وظاهر من مقدار العقوبة أن المحكمة طبقت فيما يتعلق بجريمة القذف الفقرة الأولى من المادة ٢٦٢ دون الفقرة الثانية منها أي أنها لم تعتبر أن في هذا القذف طعنا في العرض .

وحيث إن النيابة العامة طعنت في هذا الحكم قائلة إن المحكمة إذ عاقبت المتهم على جريمة القذف قد أخطأت في حكمها عليه بالحبس فقط دون الرامة لأن عبارة القذف التي أثبتتها عليه تتضمن طعنا في العرض ومثل هذا الطعن مما تنطبق عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ عقوبات التي تنص على أن العقوبة تكون الحبس والرامة معا لا الحبس فقط .

وحيث إن النص الفرنسي للفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ المحملة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ قد عبر عن القذف المخلطة عقوبته بتلك الفقرة بأنه المتضمن طعنا "في شرف العائلات" (Honneur des familles) وهذا التعبير ورد أيضا بالنسخة الفرنسية للذكورة الإيضاحية، وورد بالنص العربي تلك المذكرة أنه المتضمن طعنا "في أعراض العائلات" . وإذن فمن الواجب فهم النص العربي للفقرة المذكورة على هذا الاعتبار وأن ظرف التشديد الذي أتى به هو كون الطعن حاصلًا في "أعراض العائلات" ومثل ذلك تماما السب المتضمن طعنا "في الأعراض" المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات .

وحيث إن عبارة "أعراض العائلات" هي عبارة منتزعة من المفهومات  
العرفية في التخاطب بين الناس، وهي في العرف لا تمثل على شيء آخر سوى أعراض  
النساء من محضنات وغير محضنات. وعرض المرأة لفظ مأم المعنى ولكنه على  
التحقيق تقوم دلالة في أساسها على ذلك الفارق الجنسي الطبيعي الذي يميز بين  
جنس المرأة وجنس الرجل وهو منها ذلك الجانب الخاص الذي تأمر الشرائع الدينية  
النساء بأن يحفظنه ويصننه. وعلى ذلك فالظن في أعراض العائلات معناه رمي  
المحضنات أو غير المحضنات من النساء مباشرة أو غير مباشرة بما يفيد أن أولئك  
النسوة يفرطن في أعراضهن أي يبدأن مواضع عفتهم بذلا محزما شرعا أو يأتين  
أمورا دون بذل موضع العفة ولكنها مخالفة للأداب مخالفة تتم عن استمدادهن  
لبذل أنفسهن عند الاقتضاء وتثير في أذهان الجمهور هذا المعنى المفقوت. فكل  
قذف أو سب متضمن طعنا من هذا القبيل يوجه إلى النساء مباشرة أو يوجه إلى  
رجل أولئك النساء من مائلته ويلزمه أمرهن يكون قذفا أو سبا فيه طعن  
في الأعراض ويقع تحت تناول الفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ عقوبات وأول الفقرة  
الثانية من المادة ٢٦٥ بحسب الأحوال أي بحسب ما يكون هناك إسناد لواقعة  
أو مجرد إنشاء لوصف بغير رواية عن واقعة سلفت.

وحيث إنه متى تقرر هذا علم أن القذف الذي وجهه المتهم إلى القس موزر  
ليس سوى قذف بسيط مما تنطبق عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٦٢ لا قذف  
موصف مما تنطبق عليه الفقرة الثانية مادام أنه لا يتضمن أي أساس بمرض  
عائلة هذا القس. والواقع أن هذا القذف إذا كان يتضمن في الحقيقة قذفا  
في عرض فالقذف في عرضه هو هو المتهم نفسه ثم هي زوجته التي أسند  
إليها استسلامها لأمر مخالف للأداب المصطلح عليها استسلاما يشير في أذهان  
الجمهور أنها عند الاقتضاء لا تتخرج عن بذل نفسها. ولكن تهمة قذف تلك الزوجة  
لم ترفع بها الدعوى العمومية لا من قبلها مباشرة ولا من قبل النيابة العامة ولا شأن  
للقس في ذلك.

(٧٧)

القضية رقم ٨٦٦ سنة ٣ القضائية

شهود - انتفاع المحكمة بأقوالهم - موضوع .

العبرة في اقتناع المحكمة ليست بعدد الشهود الذين سمعهم ، وإنما العبرة هي باطمئنانها إلى ما يدلى به الشهود ، قل عددهم أو أكثر . ورأيها في ذلك نهائي ولا رقابة عليها فيه .

جلسة ٢٣ يناير سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وعضوية حضرات محمد لبيب عطية بك و زكي برزي بك  
ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك .

(٧٨)

القضية رقم ٥٦٥ سنة ٣ القضائية

( أ ) دفاع - حرية المتهم في اختيار المدافع - حق أصيل - تعارض هذا الحق مع ما فرضت الجلسة من حق إدارتها والمحافظة على عدم تعطيل سير الدعاوى - تخويل الرئيس السلطة في التصرف - لا إخلال مع استيفاء المتهم حقه في الدفاع .

( ب ) اتفاق جنائي - المادة ٧٤ المكررة - منها ما وعدى إطلاقاتها .

١ - لا نزاع في أن المتهم حر في اختيار من يشاء للدفاع عنه ، وحقه في ذلك حق أصيل خاص مقدم على حق القاضي في اختيار المدافع . فإذا اختار المتهم مدافعا فليس للقاضي أن يفاتح عليه في ذلك وأن يعين له مدافعا آخر . ولكن هذا المبدأ إذا تعارض مع ما لرئيس الجلسة من حق إدارتها والمحافظة على عدم تعطيل سير الدعاوى وجب بالبداية إقرار الرئيس في حقه وتخويله الحزبية التامة في التصرف ، على شرط واحد هو ألا يترك المتهم بلا دفاع . فإذا امتنع محامي المتهم عن المرافعة وانسحب من الجلسة فندبت المحكمة غيره ، وقام المحامي المنتدب بالدفاع عن المتهم وأقبل باب المرافعة ، ثم فتح هذا الباب ثانية لظرف طارئ ، وفي أثناء نظر الدعاوى من بعد طلب المتهم أن يترافع عنه لحام آخر ، فرفضت المحكمة

طلبه لأنها وجدت هذا الرضى لازماً اتقاء لمرقطة سير القضية، ولما لاح لها من ظروف الدعوى من أن هذا الطلب الذى رفضته لم يكن مقصوداً بآية مصلحة حقيقية للدفاع، فانه يكفى أن يخامر المحكة مثل هذا الاعتقاد حتى يكون لها الحرية التامة فى رفض مثل ذلك الطلب من غير أن يكون لأحد مطعن عليها أو رقابة فى ذلك ما دام ثابتاً أن هذا المتهم لم يترك بلا دفاع .

٢ - إن النص الفرنسى للمادة ٧٧ المكررة لا يشمل إلا الاتفاق على ارتكاب الجنايات أو الجنح (بالجمع) مطلقاً أو الجنايات أو الجنح التى تكون من نوع خاص، سواء أكانت تلك الجنايات أو الجنح هى المقصودة بالذات من الاتفاق أم كانت وسيلة لتحقيق الفرض المقصود منه . ولكنه ليس من المستطاع الأخذ بمفهوم النص الفرنسى لهذه المادة، لأن نصها العربى الذى يدل على أن الاتفاق الجنائى يتم ولو كان المتفق عليه جناية واحدة بعينها أو جنحة واحدة بعينها، قد تضافرت على تأييده المذكرتان الإيضاحيتان الفرنسية والعربية، وفهمه مجلس شورى القوانين على هذا النحو، واعترض على هذا المفهوم باعتراضات فنية دقيقة، وأبت الحكومة قبول اعتراضه، مما يدل على أن المراد بهذه المادة هو جعلها تنطبق بلا شك ولا ريب على الاتفاق الذى يحصل على ارتكاب جناية واحدة بعينها أو جنحة واحدة بعينها مهما تضاءلت تلك الجناية أو تلك الجنحة . ولئن كان هذا المعنى المحتوم الذى لا يحصى عنه نص المادة المذكورة يتصادم من جهة مع الفقرة الثانية من المادة ٥٤ التى لا توجب عقاباً على العزم والتصميم والأعمال التحضيرية، ومن جهة أخرى يخلط مع الفقرة الثانية من المادة ٥٤ التى تجعل الاتفاق طريقة من طرق الاشتراك فى الجريمة التى ترتكب بناء عليه، فان هذا الخلط وذلك الاصطدام يرجعان إلى اضطراب التشريع وعدم التدقيق فيه . وفهم هذا التشريع على ما هو عليه يقتضى :

(أولاً) وجوب القول فى الاتفاق الجنائى على ارتكاب جناية بعينها أو جنحة بعينها، مهما تضاءلت تلك الجناية أو تلك الجنحة، إنه فى حالة عدم تنفيذ الاتفاق

فيكون معاقبا عليه وحده بحسب المادة ٤٧ المكررة . وأما إذا ارتكبت الجريمة أو الجريمة بناء على هذا الاتفاق كان هناك جريمتان ناشئتان من حيث الاتفاق في ذاته عن فعل واحد هما جريمة الاتفاق الجنائي المستقل وجريمة الاشتراك بالاتفاق ، وإن الفقرة الأولى من المادة ٣٣ عقوبات تنطبق في هذه الحالة فيما عاقب الشريك بل الفاعل الأصلي بأشد العقوبتين <sup>(١)</sup> .

(وثانيا) إن مجرد الاتفاق على ارتكاب الجريمة أو الجريمة، ولو واحدة بينهما، كاف في ذاته لتكوين جريمة الاتفاق بلا حاجة لا إلى تنظيم ولا إلى استمرار، بل عبارات التنظيم والاستمرار هي عبارات اضطرت المحاكم للقول بها هربا من طغيان هذه المادة . والواقع أن الشرط الوحيد الكافي لتكوين الجريمة هو أن يكون الاتفاق جديا، فكما ثبت ذلك للقاضي قامت الجريمة ووجب تطبيق العقاب <sup>(٢)</sup> .

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولات قانونا .  
من حيث إن الطعن قديم وبيئت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .  
ومن حيث إن الوجه الأول وبعض الوجه الثاني من تقرير الأسباب المقدم من الأستاذ مكرم عبيد عن جميع المتهمين يتحصلان فيما يأتي :

(١) تقول محكمة القضاء إن القول بهذا قد يكون ظلما جدا في كثير من الصور، إذ عقوبة الاتفاق الجنائي عن الجريمة تبلغ خمس عشرة سنة بينما وعن الجريمة تبلغ لعنة ثلاث سنين حبا (وذلك حتى يفض النظر عن عقوبة المحرض والمتدخل في إدارة حركة الاتفاق) ، وقد تكون عقوبة الجريمة أو الجريمة إذا تفتت فعلا أقل من ذلك بكثير . لكن سبب إمكان وقوع هذا الظلم راجع إلى اضطراب التشريع نفسه وعدم التدقيق فيه .

(٢) تقول محكمة القضاء إنه يتعذر عليها في صورة الاتفاق على ارتكاب جريمة جنائية أو جريمة جنائية أن تحسم هذه المادة بغير ما تقدم، وهو تفسير لا يوصل إلى غرض ثابت يمكن الاستمرار عنده، ولكن القرب في ذلك ليس على المحكمة، بل هو على النص نفسه ، إلى أن قالت إنه مهما يكن مثل هذا النص ضروريا لإقامة الحكومة على النظام والأمن العام، فإن الأجدر بها أن تناود النظر فيه بما يضمن خروجا من جهة وزير العدل والنظر في المبادئ من جهة أخرى . وقد عدلت هذه المادة بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٨٤ الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٣ .

- ١ - تمريض متعمد لقاض هو بشخصه وبوصف أنه قاض في غنى عن مثله .
- ٢ - تمريض بقاض هو بشخصه وبوصف أنه قاض وبعملة القيم المروضة الآن على محكمة النقض أمع من أن يصل إلى ثوبه غبار هذا التمريض .
- ٣ - تنديد بممثل النيابة العامة يشبه بعضه أن يكون مصادرة له في أداء واجبه والتمسك أن يكون تجرعا لسلوكه .
- ٤ - تمريض بوزير الحفانية الذي لا شأن له في تصرف القضاة في الدعاوى وما يصدر عنه فيما من الأحكام .

ومن حيث إن المحكمة لا ترى في تلك الأمور ما يتصل بالحكم المطعون فيه أو يصلح سببا قانونيا للطعن عليه بل إنها مقحمة عليه إقاما وليست إلا مجرد توزيع اعتبار على التقرير والتمريض والتحيز والتنديد على القضاء والنيابة والوزارة بمن لا حق له في شيء من ذلك ولا صفة، فهي إذن من القول اللغو الذي يجب إهماله . كل الإهتدار .

ومن حيث إن باقي الوجه الثاني وإن اتصل بموضوع الدعوى إلا أن كل ما فيه تصيد لأمر نافه لا تقدم ولا تؤخر من حيث صحة الحكم وعدم صحته ولا إنتاج لها في هذا الصدد، فهي أيضا لا تستحق ذكرا ولا ردا، وذلك فيما عدا مسألة واحدة هي ما قيل من أن محكمة الجنائيات رفضت ما طلبه المتهم محمد علي محمد من توكيل الأستاذ زهير صبرى وما طلبه المتهم محمد قاسم من توكيل الأستاذ مكرم عبيد دون أن يكون لها حق في رفض هذين الطلبين ، وأن في هذا الرفض تجاوزا لمحدود القانون وإخلالا بحق الدفاع .

ومن حيث إن الواقع في تلك المسألة بحسب الثابت بحضور الجلسة وبالحكم هو أن الأستاذين مكرم عبيد وزهير صبرى وغيرهما من المحامين امتنعوا عن المرافعة وانسحبوا من الجلسة فندبت المحكمة غيرهم ، وقام المتدبرون بالدفاع عن المتهمين الذين تسمى عنهم المحامون المنسحبون، ومن هؤلاء المتهمين محمد علي محمد ومحمد قاسم .



وقد استوفى الدفاع عن الجميع حقه ، وأقبل باب المرافعة . ولكن المحكمة فتحت هذا الباب ثانية نظروا طرأ هو عدول إبراهيم الفلاح أحد الطاعنين عن اعترافه . وفي أثناء نظر الدعوى من بعد جاء المتهمان المذكوران وطلبا من المحكمة أن يتراجع عنهما الأستاذان زهير صبرى ومكرم حيد فرفضت المحكمة طلبهما مكتفية بالتدوين عنهما . ومن حيث إنه لا نزاع في أن المتهم حر في اختيار من يشاء للدفاع عنه . وحقه في ذلك حق أصيل خاص مقدم على حق القاضى في اختيار المدافع . فإذا اختار المتهم مدافعا فليس للقاضى أن يقتات عليه في ذلك وأن يعين له مدافعا آخر . ولكن هذا المبدأ إذا تعارض مع ما لرئيس الجلسة من حق إدارتها والمحافظة على عدم تعطيل سير الدعاوى وجب بالبداهة إقرار الرئيس في حقه وتخويله الحرية التامة في التصرف على شرط واحد هو ألا يترك المتهم بلا دفاع .

ومن حيث إن المحكمة أشارت في حكمها إلى ما كان من رفضها طلب هذين المتهمين توكيل الأستاذين المشار إليهما . وبما عللت به هذا الرفض أنها وجدته لازما " انتهاء لمرقلة سير القضية " و" لما لاح لها من ظروف الدعوى من أن هذا الطلب الذى رفضته لم يكن مقصودا به أية مصلحة حقيقية للدفاع " . وإنه ليمكن أن يخامر المحكمة مثل هذا الاعتقاد الذى أشارت إليه في حكمها حتى يكون لها الحرية التامة في رفض مثل ذلك الطلب من غير أن يكون لأحد مطعن أو رقابة عليها في ذلك مادام ثابتا أن هذين المتهمين لم يتركا بلا دفاع ، بل دوفع عنهما إلى النهاية وهو كل ما يتطلبه القانون . ولذلك يتعين رفض الطعن فيما يتعلق بهذه المسألة أيضا .

ومن حيث إن مبنى الوجه الثالث بحسب الوارد في أصل تقرير الأسباب وبحسب ما فسره به مقدم التقرير في مذكرته يتحصل جوهره في أن الاتفاق الجنائى إذا وقع على جرائم محددة فلا ينطبق على المادة ٤٧ المكررة إلا إذا كانت تلك الجرائم لم تنفذ فعلا . أما إذا وقع على ارتكاب جناية أو جنحة محددة ونفذ المقصود من الاتفاق بوقوع الجريمة فعلا فلا محل لتطبيق تلك المادة بل المنطبقة تكون هي

مادة الاشتراك بالاتفاق العادى وهى المادة ٢/٤٠ وأن القول بغير ذلك فيه إفساد لبدا مادة الاشتراك العادية المذكورة . ثم يقول مقدم التقرير في مذكرته تخرىصا على هذا إن الحكم أشار إلى وقوع إضافات ثلاثة خاصة بصنع القنابل : أحدها وقع بين إبراهيم الفلاح وأحمد عزب ومحمد على محمد وتوفيق عزب ومحمد قاسم ومحمد نصر على صنع القنبلة التى استعملت فيما بعد بمزىل علام باشا ، وثانيها وقع بين محمد على محمد ومحمد قاسم وإبراهيم الفلاح على صنع قنبلة روض الفرج ، وثالثها وقع بين عبده عبد الرسول وبين إبراهيم الفلاح على صنع قنبلتين . ثم يقول إن المحكمة عاقبت كل فريق عن الاتفاق بمقتضى المادة ٤٧ المكررة وعلى تنفيذه بمقتضى مادة صنع القنابل أو إلقائها وإن هذا خطأ ظاهر فى التطبيق القانونى . هذا وقد أضاف الطاعنون فى هذا الوجه الثالث أيضا أن المحكمة تناقضت فيما ذكرته عن واقعة الاتفاق الجنائى بين عبده عبد الرسول وبين إبراهيم الفلاح على صنع القنبلتين اللتين ضبطتا فى منزل أولهما إذ أنها قررت أن تدخل إبراهيم الفلاح فى هذه الواقعة كان يعلم بالبوليس وتحت مراقبته ، وغير مفهوم بعد هذا أن يكون عبده عبد الرسول متفقا مع إبراهيم الفلاح الذى لم يتحد قط لإرادته معه .

ومن حيث إنه مع الأخذ بالرأى القانونى الذى اعتمد عليه الطاعنون فى هذا الصدد واعتباره قضية مسلمة فإن التفرع الذى فرعوه عليه غير صحيح على إطلاقه وغير متبع فى حملته . ذلك بأن الاتفاقات الثلاثة المذكورة هى الأشرطة ١ ٦ ب ٦ ح المكونة للاتفاق الجنائى الكلى الذى ورد بالحكم تحت عنوان "الاتفاق الجنائى الرابع الخاص بصنع القنابل" . ومن هذه الأشرطة الثلاثة الشطر الثانى «ب» الخاص بالاتفاق على صنع قنبلة روض الفرج وهو الذى حصل بين محمد على محمد ومحمد قاسم وإبراهيم الفلاح لا يمكن عملا بذلك الرأى أن يرد عليه أى اعتراض إذ تلك القنبلة التى انفجرت على صنعها لم يتم صنعها فعلا ولم تدن المحكمة أحدا إلا فى الاتفاق على صنعها دون غير . على أن المحكمة قد أخرجت من مسؤولية هذا الاتفاق إبراهيم الفلاح وأدانت فيه محمد على محمد ومحمد قاسم فقط . أما الذى يصح الاعتراض عليه تأسيسا

على ذلك رأى القانونى فهو ما يتعلق بالشطر الأول «أ» وهو الاتفاق الذى حصل على صنع القنبلة التى استعملت فيما بعد بمثل علام باشا . ذلك لأن المحكمة اعتمدت فى آن واحد وقوع الاتفاق الجنائى على صنع هذه القنبلة بجرىمة مستقلة ثم اعتمدت صنع القنبلة نفسه جرمية أخرى . ومع ذلك فيجب أن يلاحظ :

(أولاً) أنه ليس لمحمد قاسم أحد الطاعين وجه فى الاعتراض لأن المحكمة لم تعتبره مداناً إلا فى الاتفاق الجنائى على صنع هذه القنبلة فقط قائلة إنه من بعد أن اتفق لم يشترك فعلاً فى صنعها .

(ثانياً) أنه ما عدا حامد نصر لا يوجد ولا واحد من المتهمين فى الاتفاق الوارد بهذا الشطر بل ولا فى باقى تلك الاتفاقات الثلاثة الجزئية المكونة للاتفاق الجنائى الرابع الكلى إلا وهو مدان فى اتفاق جنائى آخر من الاتفاقات الثلاثة التى أوردتها الحكم قبل ذلك الاتفاق الرابع الكلى (وذلك حتى يفض النظر عن الشطر «ب» من الاتفاق الرابع المدان فيه محمد على محمد ومحمد قاسم إدانة لا اعتراض عليها كما تقدم) . فإبراهيم الفلاح ومحمد قاسم ومحمد على محمد مدانون فى الاتفاق الأول وإبراهيم الفلاح وعبد الله عبد الرسول وتوفيق عزب مدانون فى الاتفاق الثانى وعبد الله عبد الرسول مدان فى الاتفاق الثالث . فتطبيق المحكمة للمادة ٤٧ المكررة عليهم له وجه ظاهر، وخطؤها المقول به فيما يتعلق بمن صنعوا قنبلة منزل علام باشا من حيث احتساب الاتفاق على صنعها معاقبا عليه بالمادة المذكورة هو قول غير متبع .

(ثالثاً) فيما يخص بحامد نصر الذى أدين بالمادة ٤٧ المكررة فى الاتفاق الجنائى على صنع تلك القنبلة وأدين أيضاً كشرىك فى صنعها بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٣١٧ من قانون العقوبات — وهو الشخص الوحيد الذى يظهر فى جانبه الاعتراض ظهوراً واضحاً لأنه لم يدين فى أى اتفاق جنائى آخر — فإنه يلاحظ فى خصوصه أنه ثبت عليه أيضاً الاشتراك فى الشروع فى قتل رفعت باشا عمداً مع سبق الإصرار، وقد ضمت المحكمة جرائمه الثلاث بعضها إلى بعض عملاً بالمادة ٣٢ وحكت عليه

في أشدّها وهي الشروع في القتل بالأشغال الشاقة أربع سنوات مع أن أصل عقوبة تلك الجريمة هي الأشغال الشاقة المؤقتة بحسب المواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٤ و ٢٠١/٤٠ و ٤١ التي أُوخذ بمقتضاها عن تلك الجناية والتي أضافت إليها المحكمة المادة ١٩٩ تجوزا استفاد منه المتهم . والأشغال الشاقة المؤقتة تسع ذلك العقاب بما اندمج فيه اندماجا نظريا ، خاطئا كان هذا الاندماج أم غير خاطئ . ولو أسقطت جريمة اختافه على صنع القنبلة وكان لمحكمة النقض أن تطبق عليه القانون في جرمي الاشتراك في الشروع في قتل رفعت باشا والاشتراك في صنع القنبلة لما أزيلت عقوبته عن أربع السنوات أشغالا شاقة التي قضت بها محكمة الجنایات . وكذلك الحال فيما يتعلق بعبد عبد الرسول الذي لم يصح اختافه مع إبراهيم الفلاح على صنع القنبلتين لعدم تلاقى إرادتهما تلاقيا جديا في هذا الاختفاق كما يقول الطاعنون بحق .

ومن حيث إن ما أضيف إلى الوجه المذكور بتقرير الأسباب وبالذكرة من أنه فيما يختص ببعض المتهمين كانت عقوبة المادة ٤٧ المكررة هي أشدّ العقوبات — ما ذكر من ذلك هو كلام مبهم لم تلاحظ هذه المحكمة في الحكم مصداقا له ، وإذن يكون هذا الوجه الثالث متعين الرفض أيضا .

ومن حيث إن التقرير المقدم من محامي أحمد المزب قد أحال على التقرير المقدم من الأستاذ مكرم عبيد وتمسك مقدّمه بالوجه الثالث فقط من هذا التقرير مطرعا الوجهين الأول والثاني . وقد سبق الرد على ذلك الوجه الثالث الذي تمسك به .

ومن حيث إن الوجه الأول من التقرير المقدم من الأستاذ المحامي عن صبيح شنوده يتلخص في أن الحكم المطعون فيه لم يبين أركان الجريمة المنصوص عنها في المادة ٤٧ المكررة لأن الواقعة التي جاءت في التحقيقات واستندت إليها المحكمة هي أن صبيح شنوده هنا قرأ جزيوت وعبد عبد الرسول قرأ الفاتحة على الجهاد واقطعت بعد ذلك كل علاقة بين هذين المتهمين ، وأن تلك الواقعة على فرض صحتها لا تكفي قانونا لتطبيق مادة الاختفاق الجنائي التي تقتضي اتفاقا منظما

في مبدأ تكوينه على الأقل ومستمرًا ولو برهة من الزمن . وهذا الاتفاق لم يكن منتظًا ولا مستمرًا على الإطلاق . ثم إنه قد عدل عنه .

ومن حيث إنه لو صح أن تلك المادة تقتضى أن يكون الاتفاق منتظرًا في بدء تكوينه على الأقل ومستمرًا ولو برهة من الزمن كما يقول الطاعن فإن طعنه هذا يحبطه ما جاء في الحكم المعلن فيه من أن "الاتفاقات كانت منظمة نوعًا ومستمرة" "وقتا من الزمن إلى أن وقعت بعض الحوادث التي ارتكبت تنفيذا للاتفاقات" "المذكورة" "وإذن يكون هذا الوجه متعين الرقض من بادئ الأمر .

ومن حيث إن مما يجب التنبيه إليه أن هذه المحكمة فيما يتعلق بالوجه الثالث من تقرير الأستاذ مكرم عبيد وبالوجه الخالي من تقرير الأستاذ المحامي عن صبحي شوده قد تمتش في فهم المادة ٤٧ المكررة على النحو الذي أراده المحاميان ودافعا به وإلا فإن المادة المذكورة هي في حقيقة الواقع من مشكلات القانون التي لا حل لها . وعلّة إشكالها أنها أتت بمبدأ يلقي الاضطراب الشديد في بعض أصول القانون الأساسية، بل حتى ثوب الألفاظ العربية الذي قد لمعانها قد جاء ثوبا مهلهلا . إن النسخة الفرنسية وهي الشاملة للوضع الأول لتلك المادة جاءت صريحة في ألفاظها غير متصادمة في معانيها مع أصول القانون . ذلك بأنها على خلاف النسخة العربية قد وردت في الفقرة الأولى منها ما يأتي : "Il y a accord " "criminel lorsque deux ou plusieurs personnes se sont mises " "d'accord pour commettre des crimes ou des délits..." وترجمتها حرفيا "يوجد اتفاق جنائي كلما اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جنائيات أو جنح". فلو كانت هذه النسخة هي المعول عليها والمعمول بها لأمكن للقصر أن يقول إن تلك المادة الإضافية لا تشمل إلا الاتفاق على ارتكاب الجنائيات أو الجنح (بالجمع) مطلقا أو الجنائيات أو الجنح التي تكون من نوع خاص سواء أكانت تلك الجنائيات أو الجنح هي المقصودة بالذات من الاتفاق أم كانت وسيلة لتحقيق

الغرض المقصود منه . وفي هذا التفسير يبقى مبدأ الاتفاق المكون للاشتراك بحسب المادة ٤٠ مبدأ سليماً لا خلط فيه . كما يبقى مبدأ عدم المؤاخذه على العزم والتصميم والأعمال التحضيرية لارتكاب جريمة واحدة محمّدة مبدأ سليماً أيضاً في جملة ما استنتج منه بالنص الصريح . ولكن من الأسف أن النسخة العربية قد أبدلت فيها عبارة "ارتكاب جنایات أو جنح" بعبارة "ارتكاب جنایة أو جنحة ما". على أنه أيضاً مع هذا قد كان استطاع القول بأن هذا التعبير خطأ في الترجمة وأن يدلل لذلك لأن في المادة خطأ آخر شديداً إذ في الفقرتين الأولى والأخيرة منها قد استعملت لفظة "جرائم" مثل لفظ "جنایات" مع ما هو معلوم لكل مشتغل بالقانون أو التراجم القانونية من أن الجريمة لفظ مشترك يشمل الجنایات والجنح والمخالفات معاً، وأن في التعبير بعبارة "جرائم وجنح" دليلاً على عدم دقة المترجم — كان استطاع القول بهذا ويرجع في التفسير إلى النص الفرنسي ولكن النص العربي الذي ورد فيه ما يدل على أن الاتفاق الجنائي يتم ، ولو كان المتفق عليه جنایة واحدة بعينها أو جنحة واحدة بعينها ، قد تضافرت على تأييده المذكوران الإيضاحيتان الفرنسية والعربية ، وفهمه مجلس شوری القوانين على هذا النحو، وناقش فيه مناقشة فنية قيمة في التقرير الذي وضعته لجنته للاعتراض على مشروع هذه المادة . ولكن اعتراض مجلس الشوری لم تقبله الحكومة وأصبح النص العربي محمّداً للمعنى تماماً بما تضافر من المذكرات الإيضاحية واعتراض مجلس الشوری وإيلاء الحكومة قبول اعتراضه ثم ما جاء بتقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩١٠ فكل ذلك حدّد المراد بالمادة وأنها تطبق بلا شك ولا ريب على الاتفاق الذي يحصل على ارتكاب جنایة واحدة بعينها أو جنحة واحدة بعينها مهما تضاءلت تلك الجنایة أو تلك الجنحة . ومن يرد القول بغير ذلك فهو مشرّع لا مفسر .

ومن حيث إنه متى علم أن هذا هو المعنى المحتوم الذي لا محيص عنه لنص المادة المذكورة علم في آن واحد أنه من جهة يتصادم مع الفقرة الثانية من المادة ٤٠ التي لا توجب عقاباً على العزم والتصميم والأعمال التحضيرية ومن جهة

أخرى يخلط مع الفقرة الثانية من المادة ٤٠ التي تجعل الاتفاق طريقة من طرق الاشتراك في الجريمة التي ترتكب فعلا بناء عليه. ومن المتعذر على هذه المحكمة إلزام بصحة ما ذكر في الحكم المطعون فيه وفي بعض أوراق الطعن الحالي من أن الاتفاق الجنائي المقصود بالمادة ٧٧ المكررة هو غير الاتفاق المشار إليه بالمادة ٢/٤٠ كما أنه من المتعذر أيضا الاطمئنان إلى الاستشهاد على ذلك بالعبارة التي وردت في تقرير المستشار القضائي من قوله "والواقع أن هناك نسبة كبيرة بين الاتفاق" "المقصود منه ارتكاب جريمة إذا وقعت تلك الجريمة بناء عليه وبين الاتفاق" "الذي يكون هو بذاته خطرا ويصح من أجل ذلك تقرير عقوبة عليه" — من المتعذر ذلك :

(أولا) لأن المادة إذ قالت إن الاتفاق الجنائي هو ما يعقد "على ارتكاب جريمة أو جنحة ما" فقد أفادت كما تقدم أن أية جريمة مهما ضوئت وأية جنحة مهما ضوئت ولو كانت عقوبتها الغرامة فقط فصالحة أيتهما لأن يكون الاتفاق عليهما اتفاقا جنائيا .

(ثانيا) لأن الاتفاق على الإجرام لا يتصور فيه الشبهة أو الضعف إلا من حيث موضوعه فقط لا من حيث طبيعته إذ الإجرام إجرام على كل حال والاتفاق عليه اتفاق على الإجرام في كل حال . وليس في نص المادة تفريق بين اتفاق على الإجرام ضعيف واتفاق عليه شديد ، كما أن الاتفاق على الإجرام لا يغير من طبيعته وقوع هذا الإجرام فعلا ولا عدم وقوعه .

(ثالثا) إن عبارة المستشار القضائي فوق كونها لا معول عليها تماما في تفسير النص فانها مع ذلك منبهة المعنى إذ هي في النسخة العربية المتقول نصها فيما تقدم لا يفهم منها ما المراد بقوله "إن هناك نسبة كبيرة الخ ..." أما عبارته في النسختين الإنجليزية والفرنساوية فهي أوضح من ذلك قليلا إذ هو يقول فيها "إن هناك تقاربا (أو تشابها) عظيما بين الاتفاق الخ" (Affinité considérable = Considerable)

(affinity والتقارب أو التشابه) معناه أن الاتفاقيين من واد واحد . على أن عبارة التفسير المذكور في جملتها عبارة قلقة المعنى إذ لا تحديد فيها لذلك الاتفاق الخطر الذي يكون في ذاته علا للواحدة . ولا نرى في ذلك إلا أن واضع التقرير قد ترك التفرق بين الاتفاقيين اضطرارا لأنه ما كان قط ليستطيع التمييز بينهما ما دام خطأ التشريع خطأ أساسيا يتمتع معه حتما كل تحديد .

ومن حيث إن النتيجة المنطقية الحتمية لما ذكره في وجوب القول في الاتفاق الجنائي على ارتكاب جناية بعينها أو جنحة بعينها مهما تضاعفت تلك الجناية أو تلك الجنحة ، إنه في حالة عدم تنفيذ الاتفاق فيكون معاقبا عليه وحده بحسب المادة ٧٤ المكررة وأما إذا ارتكبت الجناية أو الجنحة بناء على هذا الاتفاق كان هناك جريمتان ناشتان من حيث الاتفاق في ذاته عن فعل واحد هما جريمة الاتفاق الجنائي المستقل وجريمة الاشتراك بالاتفاق وإن الفقرة الأولى من المادة ٣٢ تطبق في هذه الحالة فيعاقب الشريك بل الفاعل الأصلي بأشد العقوبتين . ويرتب على ذلك أن يكون الوجه الثالث من تقرير الأستاذ مكرم عيد فيما يخص بمن احتسب الحكم عليهم الاتفاق جريمة وتفسيره بصنع القبلة جريمة أخرى وعاملهم بالمادة ٣٢ هو وجه غير قانوني من أساسه . لكن هذه النتيجة المنطقية الحتمية قد تكون ظالمة جدا في كثير من الصور ( وإن لم يتحقق من ظلمها شيء في الدعوى الحالية ) إذ عقوبة الاتفاق الجنائي عن الجناية تبلغ خمس عشرة سنة سجنًا وعن الجنحة تبلغ لغاية ثلاث سنين حبسا ( وذلك حتى يفض النظر عن عقوبة المخرض والمتدخل في إدارة حركة الاتفاق ) وقد تكون عقوبة الجناية أو الجنحة إذا تهاذت فعلا أقل من ذلك بكثير . وسبب إمكان هذا الظلم راجع إلى اضطراب التشريع وعدم التدقيق فيه .

ومن حيث إنه ينبج منطقيا أيضا مما تقدم أن مجرد الاتفاق على ارتكاب الجناية أو الجنحة ولو واحدة بعينها كاف في ذاته لتكوين جريمة الاتفاق بلا حاجة لا إلى تنظيم ولا إلى استمرار بل عبارات التنظيم والاستمرار هي عبارات اضطرت



الحاكم للقول بها هربا من طغيان هذه المادة . والواقع أن الشرط الوحيد الكافي لتكون الجريمة هو أن يكون الاتحاق جدياً ، فكلما ثبت ذلك للقاضي قللت الجريمة . ووجب تطبيق العقاب .

ومن حيث إنه يتعذر على هذه المحكمة في صورة الاتحاق على ارتكاب جريمة بعينها أو جنحة بعينها أن تفسر هذه المادة بغير ما تهتم وهو تفسير لا يوصل لفرض ثابت يمكن الاستقراء عنه . وليس الذنب في ذلك على المحكمة بل الذنب على النص نفسه . والظاهر حتى من الأعمال التشريعية التي اقترنت بوضعه ومن تصميم واضعيه على عدم الأخذ فيه بالاعتراضات الفنية السديدة التي اعترض بها عليه — الظاهر أن مراد واضعيه أن يكون بيد الحكومة عدة تستعملها عند الضرورة وفي الأحوال الخطرة استملا لا يكون ، في اتساع ميدانه وشموله ، علا لتأويل من جهة القضاء التي تطبقه . ولكن مهما يكن مثل ذلك النص ضروريا لإمانة الحكومة على المحافظة على النظام والأمن العام فإن الأجدر بها أن تعاود النظر فيه بما يضمن غرضها من جهة ويزيل اللبس والخلط في المبادئ من جهة أخرى — وإلى أن يتم ذلك فلا سيل لتفادي إشكال هذا النص ومنع أضراره إلا ما حرصت عليه النيابة العامة إلى الآن من عدم طلب تطبيقه إلا في الأحوال الخطرة على الأمن العام كالة الدعوى الحالية وما مثلها .

ومن حيث إن مبنى الوجه الثاني من ذلك التقرير أن محكمة الجنائيات قد تناقضت في استخلاص النتائج التي رتبها على أقوال صبحي شونده في التحقيق فكذبته فيما قرره من أنه تظاهر بالاتفاق مع عبده عبد الرسول ليق به وبطلعه على أسرارها فيتجسس عليه وعلى غيره من المتهمين — كذبت في ذلك بشأن غيره من المتهمين وأخذته هو بهذه الأقوال نفسها في إثبات جريمة الاتحاق الجنائي عليه . ومن حيث إن هذا الوجه مردود بأنه يتعلق بتصميم الوقائع إذ فيه يأخذ الطاعن على محكمة الموضوع حرثها في تهديد أقوال المتهم واستخلاص الصحيح منها وطرح ما لا تعلمن إلى تصديقه .

ومن حيث إن مبنى الوجه الثالث من التقرير أن محكمة الجنائيات بنت حكمها على سبب باطل حيث قررت أن أحمد رشدي أفندي شهد بأن صبحي شتوده اعترف له باشتراكه في أعمال جنائية مع أن هذا الشاهد لم يقرر ذلك أمامها .

ومن حيث إن هذا الوجه غير صحيح . فإن الحكم المطعون فيه حين روى شهادة أحمد رشدي أفندي قال إن ذلك الشاهد قرر بأنه أدرك من كلام صبحي أن له يدا في هذه الحوادث . وتلك العبارة تنسجم انسجاما تاما مع ما شهد به أحمد رشدي أفندي أمام المحكمة وفي تحقيق النيابة فقد قرر أمام المحكمة ما يأتي : "اللى فهمته أن له يدا في الموضوع ولذلك طلب ضمان العفو" وقال أمام النيابة ما يأتي : " لما قالنى صبحي شتوده قال لى إنه بادلاته لى هذه المعلومات يضع حياته تحت يدى وإنه أى رشدي أفندي طلب إلى بدوى بك خليفه أن يؤمن هذا الشخص على حياته إذا ثبت اشتراكه في الحوادث وكذا أن يكافأ على إعطاء هذه المعلومات " .

ومن حيث إنه يبين من ذلك جميعا أن الطعن المقدم واجب رفضه .

(٧٩)

القضية رقم ٨٥٨ سنة ٣ القضائية

المحكمة الجنائية . على اختصاصها من الوجهة المدنية .

كل ما تختص به المحكمة الجنائية من الوجهة المدنية هو أن تهضى في النتائج المترتبة على الجريمة من تعويض ضرر ونحوه، أما المسائل الخارجة عن هذه البائرة فلا اختصاص لها فيها . فإذا قضى حكم على متهم بالتروير بجريسه، وبإلزامه بتعويض الجنى عليه، وبإلزامه أيضا بتسليم مستندات محررة لصالح الجنى عليه كانت قد سلمت للمتهم، وبإعلان الجز المتوقع عليها تحت يد المتهم، تبين نقض هذا

الحكم من جهة قضائه بتسليم المستندات المشار إليها ومن جهة قضائه بإعلان المجزئ المتوقع عليها مع بقائه على حاله فيما عدا ذلك مما قضى به<sup>(١)</sup>.

(٨٠)

القضية رقم ٩٥٧ سنة ٣ القضائية

تخص وإبرام . تحرير الأسباب . عدم توقيع الطاعن عليه لأسباب فاهمة . قبول الطعن شكلا (المادة ٢٣١ تحقيق)

إذا كان الطاعن لا ذنب له في عدم توقيع على تحرير الأسباب الذي قُدم في الميعاد للجهة التي كان مظنونا وجوده فيها فيتمين اعتبار أن تحرير الأسباب صحيح في ذاته شكلا وأنه قُدم في الميعاد<sup>(٢)</sup>.

(١) واقعة هذه القضية هي كما يأتي : اتهم شخص بزور سبى دين له على آخر بزيادة بعض أرقام وكلمات فيها ، وبأنه ضرب المجني عليه في الزور فأحدث به إصابات عرج سببها مدة أقل من عشرين يوما ، ودخل المجني عليه مدعى بحق مدعى وطالب فيما طلبه الحكم بتسليمه ثلاث كليات محرومة لصالحه على شخص ثالث وسابق تسليمها لهم بمحاطفة مع الحكم بإعلان المجزئ المتوقع عليها تحت يد التهم ، وهذه الكليات الثلاث لا شأن لها بالسنتين المدعى بزورهما . حكم ابتدائيا براءة التهم ورفض الدعوى المدنية قبله وبالوأم المدعى بالحق المدني بالمصاريف المدنية . فاستأنفت النيابة والمدعى بالحق المدني ، لحكم استئنافا بحبس التهم ستة شهور شكلا مع إيقاف التنفيذ عن تهمة الزور ، وبتقريره ألف قرش عن تهمة الضرب مع إلزامه بأن يدفع مبلغ مائة جنيهه تمويضا لدعى بالحق المدني عما لحقه من الضرر بسبب تزوير السبى ، وإلزامه أيضا بتسليم المستندات التي كانت محرومة لصالح المدعى بالحق المدني وإعلان المجزئ المتوقع عليها تحت يد التهم ، وحفظ حقه في التوبى عن الضرب . فلحق التهم في هذا الحكم ، وما أعرض به عليه أن المحكمة الاستئنافية أعطت في تطبيق القانون ، بأن حكمت بإلزامه بتسليم المستندات (الكليات) المحرومة لصالح المجني عليه والمحرومة بها حافظة وإعلان المجزئ المتوقع عليها تحت يده إذ الجزئ المشار إليه لعلامة له بالدعوى بين الجانبين المطروحين أمامها من جهة ، ولأن أمر هذه المستندات مرفوعة به قضية مدنية من الطاعن لا تزال منظورة . فرأت محكمة التخص وأيا هذا المقدم ذكره .

(٢) تبين لمحكمة التخص من ملف الدعوى أن هذا التقرير بعد تحريره قدّمه أخو الطاعن لأمر مجزئ . أي زعيل في الميعاد القانوني ليعرضه السجن على الطاعن المذكور ليوقعه ، ولكن حال دون ذلك أمر تهمي ، هو أن هذا الطاعن كان قد رحل لسجن الاستئناف . فلما أرسل التقرير لهذا السجن كان الطاعن رحل منه إلى سجن طره ، فلما أحيل التقرير إلى هذا السجن الأخير ظهر أن إدارته نهمت أن المراد هو أخذ تقرير من المحكوم عليه بالطعن في الحكم ، ولكون تقرير الطعن سبق تحريره من قبل فادارة السجن المذكور ردت بهذا ، وأرسلت تقرير الأسباب بدون أن تأخذ توقيع الطاعن عليه ، فحكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا .

(٨١)

القضية رقم ٩٥٩ سنة ٣ القضائية

وصف التهمة - الوقائع المرفوعة بها الدعوى - تغيير وصفها - مدى حق المحكمة في ذلك .  
إذا اعتبر قاضي الدرجة الأولى ما وقع من متهم نصبا منطقيا على المادة ٢٩٣ عقوبات ، ورأت المحكمة الاستثنائية أن الوقائع المذكورة بأسباب الحكم الجزئي صحيحة ، وأنها تخيد التبديد لا يجوز النصب ، وأيدت الحكم الجزئي لأسبابه ، ماعدا ما ذكرته في آخر منطوق حكمها من أن ما وقع من المتهم ينطبق على المادة ٢٩٦ عقوبات ، فإغفال هذه المحكمة الاستثنائية في أسباب حكمها ذكر بيان خاص لعللة اعتبارها الحادثة تبديدا لا نصبا ، وإن كان من القصور المغيب ، إلا أنه لا ينقض الحكم ما دامت هي قد أثبتت العقوبة المقررة للقضية بها على حالها . إذ لا شك في أن المحكمة في حكمها بالعقوبة تغيير وصف الوقائع المرفوعة بها الدعوى ما دامت لا تنزل بالمتهم عقابا أشد من عقاب جريمته على وصفها الأول .

(٨٢)

القضية رقم ٩٦٣ سنة ٣ القضائية

تغيير وصف التهمة :

الأفعال المستندة للتم - تغيير وصفها في الحكم الصادر بالعقوبة - حدوده وطريقته - الأفعال المستندة للتم في أمر الإحالة - عدم احتمالها غير وصف الاشتراك - وصفها في الحكم بأنها فعل أصل - خطأ نخل بمخن الدفاع - الأوصاف القانونية لجرائم - العناصر التي تؤخذ منها .  
(المواد ٣٣ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٠ تشكيل)

إن المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات لا تتيح للمحكمة بدون تعديل في التهمة على الطريقة المدققة بالمواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ من ذلك القانون أن تغيير في حكمها بالعقوبة وصف الأفعال المستندة للتم إلا في حدود المادة ٣٣ من القانون .  
نفسه ، أي أن تعطى لثبات الأفعال المستندة في أمر الإحالة وصفا تخمله قانونا غير وصفها الذي وصفها به قاضي الإحالة . فانما كانت الأفعال المستندة إلى المتهم

في أمر الإحالة لا تختمل أى وصف آخر غير وصف الاشتراك في الجريمة ، ولا يمكن بوجه من الوجوه أن توصف بأنها فعل أصلي ، فمن الخطأ أن تصفها المحكمة بأنها فعل أصلي . ووصفها كذلك محل بحق الدفاع يبطل للحكم . ولا يفتى أن تقول في حكمها " إنه وإن كانت التهمة الموجهة إلى المتهم الثاني هي تهمة الاشتراك في جريمة القتل بطريق الاتفاق والمساعدة والتواجد في محل الحادث مع الفاعل الأصلي حسب وصف النيابة ، وهذه الأفعال هي مشاركة في الجريمة تدنى التاتم بها إلى مرتبة المرتكب لها (Co-auteur) ، وقد تناول الدفاع كل هذه النقطة ولذلك تمديد الوصف بالشكل الذي رأته المحكمة لم يخل بدفاع المتهم " — لا يفتى هذا القول لأنه غير قانوني ، إذ العناصر التي تؤخذ منها الأوصاف القانونية للجرائم لا تختمل أن يكون فيها تقريب ومدانة<sup>(١)</sup> .

### (٨٣)

القضية رقم ٩٦٥ سنة ٣ القضائية

دفاع : بصفة الأصح . التوقيع . تحقيق هذا التوقيع . سيله عند الإنكار . عدم تحقيقه عند الإنكار وإغفاله كلية . يبطل للحكم .

إذا دفع المتهم بالثبديد لدى المحكمة بأنه لم يوقع ببصمة إصبعه على محضر المحجز المقول بمحبوه ، وأنه كان غائبا عن البلد وقت توقيع المحجز ، وأن البصمة المنسوبة

(١) الواقعة أن شخصا اتهم بأنه قتل آخر إن أطلق عيارا نارا فاصدا قله فأحدث به الإصابة التي أردت بجماته وذلك مع سبق الإصرار . واتهم الطاعن بأنه اشترك مع هذا الشخص في ارتكاب هذه الجريمة بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفق معه وراقبه إلى محل الحادث فوقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . أحيل التهمان على قاضي الإحالة فأحالهما على محكمة الجنايات التي قضت ببراءة المتهم الأول وبمقابلة الطاعن بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة ألغى على اعتبار أن ما وقع منه هو أنه قتل القتل عندما إن أطلق عليه عيارا نارا فاصدا قله ألغى ظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بأن محكمة الجنايات قد أعطت بحقه في الدفاع لأنها ، من غيرت ظره ، قد عدلت في وصف التهمة ، إذ اعتبرته فاعلا أصليا مع أن التهمة التي أحيل بها إليها هي أنه شريك بالاتفاق والمساعدة مع آخر اتهم بأنه الفاعل الأصلي للجريمة .

إليه بذيل محضر المحز ليست بصمة ، فيجب تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه رثا  
بين وجهة نظر المحكمة في عدم الأخذ به . أما إغفاله تلبية فمغل بمحقوق الدفاع  
إخلالا يطل الحكم . والسبيل الوحيدة المتبعة لتحقيق هذا التوقيع عند إنكاره  
هى رأى ذوى الفن بقلم تحقيق الشخصية ، وهى سبيل ميسورة لا يصح العدول  
عنها إلى أية سبيل أخرى .

### جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمى باشا وبحضور حضرات محمد لبيب عطية بك وذكى برزى بك  
ومحمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك .

(٨٤)

#### القضية رقم ٩٨١ سنة ٣ القضائية

كفالة . متى تجوز مصادرتها ؟ التنازل عن الطعن قبل نظر الدعوى . لا مصادرة .

(المادة ٣٦ من قانون محكمة النقض)

إن المادة ٣٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ لا تجيز مصادرة الكفالة  
إلا فى حالة الحكم بعدم قبول الطعن أو برفضه . فإدام التنازل عن الطعن مقبولا  
وواقعا قبل نظر الدعوى وقبل صدور أى حكم فى الطعن فمن المتعين رد الكفالة .  
ولا محل للبحث فيما إذا كان الطعن الوارد عليه التنازل هو طعنا من شأنه فى ذاته أن  
يقبل أو ألا يقبل ، ولا للقول بأن رد الكفالة لا يصح إذا كان الطعن فى ذاته غير  
مقبول ، بل كل بحث من هذا القبيل يكون من جهة افتئاتا على ما يوجب التنازل  
من عدم إمكان نظر شئ فى الدعوى ، ومن جهة ثانية افتئاتا على ما يقتضيه النص  
من عدم إمكان المصادرة إلا فى حالة الحكم بعدم القبول أو بالرفض .

(٨٥)

القضية رقم ١٠٦٥ سنة ٣ القضائية

طلب فتح باب المرافعة . لا ينشئ حقا ما لطلبه .

إذا أجلت المحكمة قضية إلى جلسة قضا للحكم، ورخصت للتهم في تقديم مذكرة بدفاعه في العشرة الأيام الأولى، ونبه عليه بذلك، وفي يوم الجلسة المحددة للنطق بالحكم لم يحضر المتهم، فنطقت المحكمة بالحكم، فإن طلب محامى المتهم، قبل صدور الحكم، فتح باب المرافعة من جديد لا ينشئ له حقا ما، ولا حجة فيه على أحد، ولا يلزم المحكمة لا بقبوله ولا باعلان المحامى برفضه، ولا بتنبيهه عند الرفض إلى المبادرة إلى تقديم المذكرة المرخص له في تقديمها. فإن هذا الترخيص هو مكنته خولتها المحكمة للتهم إن شاء أخذها وإن شاء لم يأخذ. ولم يجعل القانون على المحاكم تنبيه الخصوم إلى الأخذ بحقوقهم والانتفاع بمكثاتهم واستعمال طرق المرافعات المباحة لهم حتى يصح القول بأن ترك هذا التنبيه يكون إخلالا بحق الدفاع.

(٨٦)

القضية رقم ١٠٧٠ سنة ٣ القضائية

ضرب . المادة ٢٠٦ عقوبات . تطبيقها . لا يترام بتبين مواقع الإصابات ولا أثرها ولا درجة جسامتها . ليست المحكمة عند تطبيقها المادة ٢٠٦ عقوبات ملزمة أن تبين مواقع الإصابات ولا أثرها ولا درجة جسامتها . فإذا كانت التهمة المطروحة عليها هي جناية ضرب أفضى إلى موت مما يقع تحت نص المادة ٢٠٠ عقوبات، وثبت لديها أن جميع المتهمين المستندة إليهم هذه التهمة ضربوا المني عليه، ولكنها لم تبين من التحقيقات التي تمت في الدعوى من هؤلاء المتهمين هو الذي أحدث الإصابة التي سببت الوفاة حتى تصح معاقبته بموجب المادة ٢٠٠ عقوبات، فاستبعدت تلك المادة مكنتية بمعاينة المتهمين جميعا بمقتضى المادة ٢٠٦ عقوبات، فانه، فضلا عن أن تصرف المحكمة هذا في مصلحة المتهمين، لا وجه

ملؤلاء المتهمين في أن ينبغي على حكمها أنه لم يحدث الإصابات التي عوقب كل من الطاعنين من أجلها، إذ الاعتداء بالضرب مهما كان بسيطا ضئيلا تاركا أثرا أم غير تارك، فانه يقع تحت نص المادة ٢٠٦ عقوبات .

### جلسة ١٣ فبراير سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وبحضور حضرات محمد لبيب عطية بك وذكى برزى بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك .

(٨٧)

القضية رقم ٦٨٠ سنة ٢ القضائية

زنا :

(أ) رضا . الزوج بمباشرة زوجته وعدم رضائه . موضوعي .

(ب) المادة ٢٣٨ عقوبات . الأدلة التي تكلفت فيها . الأدلة التي تخيل في حق الشريك . لا تستلزم أدلة خاصة في حق الزوجة .

١ — إذا دفعت الزوجة بسقوط حق زوجها في طلب محاكمتها على جريمة الزنا لرضائه بمباشرتها له قبل رفع دعوى الزنا، ورأت المحكمة أنه لم يبق لديها دليل على صحة ما أذعت به الزوجة، فرأى المحكمة في هذه النقطة الموضوعية لا معقب عليها فيه .

٢ — إن المادة ٢٣٨ عقوبات إنما تكلفت في الأدلة التي يقتضها القانون في حق شريك الزوجة المتهم بالزنا . أما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة، بل ترك الأمر في ذلك للقواعد العامة، بحيث إذا اقتنع القاضي من أي دليل أو قرينة بارتكابها للجريمة فله التقرير بإدانتها وتوقيع العقاب عليها .



(٨٨)

القضية رقم ٨٥٩ سنة ٣ القضائية

يجز . توقيه بصفة قضائية . وبحسب احترام . الإخلال به . دعوى بطلائه . سبلها .  
اختلاس المحجوز . جريمة خاتمة .

إن المحجوز ما دام قد وقع بصفة قضائية فهو واجب الاحترام ، وليس لأحد  
الإخلال به . ومن يدعى بطلائه فعليه أن يرفع أمر ذلك للقضاء ، لا أن يحل بالمجزز  
ويختلس الأشياء المحجوزة . فإذا أقدم على اختلاسها بجريمة اختلاسها نتحقق حتماً ،  
وهي في ذاتها جريمة ضارة ، سواء أطلب المحجز تعويضاً عن هذا الاختلاس  
أم لم يطلب .

(٨٩)

القضية رقم ١٠٧٢ سنة ٣ القضائية

تعويض . الحكم ابتدائياً على متهم في تزوير بالحسب ويتعويض . تخفيف العقوبة استئناف مع عدم  
ذكر التعويض صراحة في منطوق الحكم الاستئنافي . العطن في هذا الحكم بهذا الوجه . لا يصح .

إذا أدانت المحكمة الابتدائية متهما بالتزوير والاستعمال ، وحكمت عليه عملاً  
بالمادتين ١٧٩ و ١٨٣ عقوبات بالعقوبة وبإلزامه بدفع تعويض للدعي المدني ،  
ورأت المحكمة الاستئنافية أن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به ،  
إلا أنها رأت أيضاً تخفيف العقوبة ، وبناء على ذلك قضت بتعديل الحكم المستأنف  
مع تخفيض العقوبة بدون أن تذكر شيئاً عن التعويض المدني ، فلا يصح العطن  
في هذا الحكم بمقولة إن المحكمة الاستئنافية أخذت بأسباب الحكم الابتدائي بدون  
بحث ، بليل أنه لم يرد بمنطوق حكمها أي ذكر لتعويض المدني — لا يصح ،  
لأن مثل هذا الإغفال لا يطمئن به في الإثبات عن التزوير والاستعمال ، ومن جهة أخرى  
فإنه حتى إذا فسر هذا الحكم مجوزاً بأنه رفض دعوى التعويض المدني ، فإن هذا  
التفسير هو في مصلحة المتهم ، وإذن فلا فائدة له من التظلم .

جلسة ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وبحضور حضرات محمد لبيب حلبة بك ووكيل برنزي بك  
ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك .

(٩٠)

القضية رقم ١٠٦١ سنة ٣ القضائية

استئناف . حكم غيابي صادر في معارضة . متى يبدأ مياد استئناف التهم لها ؟  
(المادة ١٧٧ تحقيق)  
الأحكام النهائية الصادرة في المعارضة ، سواء في موضوعها أو باعتبارها كأن  
لم تكن ، يبدأ مياد استئناف التهم لها من تاريخ صدورهما ، ولا حاجة إلى إعلانها  
إليه حتى يبدأ هذا الميعاد كما هو الشأن في الحكم النهائي الأول القابل للمعارضة .

(٩١)

القضية رقم ١٠٦٩ سنة ٣ القضائية

أمر الإحالة . اللعن فيه . عدم جوازه . الإجراءات الجائرة الطعن فيها . الإجراءات السابقة على  
انقضاء الجلسة . الإعلان الذي يقع فيها ليس من النظام العام .  
(المادة ٢٣٦ تحقيق)

إن المادة ٢٣٦ تحقيق جنايات تمنع صراحة من الطعن في أمر الإحالة ،  
أى من تناوله بالمناقشة من جهة ما قرره من وجوب محاكمة المتهم على التهمة التي  
يستند إليها . فمضى صدر هذا الأمر فليس للتهم أن يطعن ، لافيه ولا فيما تقدمه من  
إجراءات التحقيق ، بل له فقط أن يتناول موضوع الدعوى المطروح على المحكمة  
ويتناقش في ثبوته وعدم ثبوته ، وفي تكوينه إجراما قانونيا وعدم تكوينه . والمعول  
عليه في كل ذلك هو ما تبديه سلطة الاتهام لدى المحكمة من أوجه الإثبات ،  
وما يسيده هو من أوجه الدفاع ، وما تقوم به المحكمة نفسها من التحقيق .  
فالذا كان في التحقيق الابتدائي خلل قانوني واعتمدت عليه سلطة الاتهام  
في الإثبات فله أن يبنه المحكمة إلى هذا الخلل وهي تقدره بما ترى . على أن كل  
ما أجازته المادة ٢٣٦ المذكورة إنما هو الطعن في الإجراءات السابقة على انقضاء

الجلسة ، أى التى تحصل فى الفترة من بعد صدور أمر الإحالة إلى يوم جلسة المحاكمة ، وهى فى العادة ليست سوى الإجراءات الخاصة بتكليف المتهم بالحضور . ومع ذلك فإن أوجه البطلان الذى يقع فيها ليس من النظام العام ، بل الدعوى به تسقط إن لم يحصل سماع شهادة أول شاهد ، أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود<sup>(١)</sup> .

### جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٣

برئاسة سادة صيد العزيز فهمى باشا وبحضور حضرات محمد لبيب طلبة بك وذكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك .

(٩٢)

القضية رقم ٢٧٠ سنة ٣ القضائية

تزوير فى ورقة عريقة - التزوير بعدم ذاتية الورقة - لا عقاب .

(المادة ١٨٣ ع)

إذا كان التغير الحاصل فى ورقة عريقة مدعى تزويرها من شأنه أن يعدم ذاتية الورقة وقيمتها فهذا التغير لا يصح اعتباره تزويرا مستوجبا للعقاب ، إذ لا يمكن أن يقرّب عليه ضرر ما .

(١) واقعة هذه القضية أن النيابة العمومية اتهمت الطاعن بأنه فى يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٣٢ الموافق ١٥ ذى القعدة سنة ١٣٥٠ يتدر إسا ضرب عمدا شخصا على رأسه بطوية فأحدث به كسرا مفتتا منخفضا بالجمجمة فنشأت عنه حاجة مستدجة يستحيل برؤها ، وهى فقد جزء من عظام الجمجمة ، لإجراء عملية الترتية . والإجراءات التى أتت فى هذه الدعوى حسبا بقوله الطاعن فى تقرير الأسباب المقدمة من أنها قدمت لمحكمة جناح إسا باعتبار الواقعة المستدة إلى التهم بجنحة ، فقضت فيها تلك المحكمة بعدم الاختصاص (لما فيها من شبهة الجنابة) ، لحققتها النيابة من بعد تقديمها لقاضى الإحالة ، فقرر بأن لاوجه لإقامة الدعوى ، ولكن أودت المشورة بمحكمة قنا التى طعن لسيا فى القرار المذكور قد آلت وأحالت القضية على محكمة الجناح مرة أخرى (أخذا بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥) ، وقد حكم استئنافيا على التهم بالحبس مع الشغل ثلاثة شهور الخ . فطعن فى هذا الحكم قائلا إنه قد أخذ بأسباب حكم محكمة الدرجة الأولى ، التى اعتدت فيه تلك المحكمة على محضر حروء البوليس وهو محضر باطل لأن الصول الذى باشره لم يحرره شخصيا بل استعان بكتبا . ويرغم الطاعن أن هذا الإجراء يخالف لقانون تحقيق الجنابات وأنه يطل الحكم الذى أسس عليه . ثم زعم أن بطلان المحضر المذكور هو بطلان منطبق بالنظام العام يجوز إيداعه فى أى وقت .

(٩٣)

القضية رقم ٢٧١ سنة ٢ القضية

(١) تزوير - جريدة منشور بها إعلان قضائي - لإيجاب تصديق المحكمة على توقيع صاحب المطبعة

لا على ورقة الصحيفة - مخالفة ذلك - لاقية قانونية لنسخة الجريدة - التزوير فيها -

لا عقاب عليه لاتعدام الضرر - (المادة ٤٧٠ مرافعات)

(ب) قض وإرام - وجه طعن - عدم تشييعه العيب القانوني الذي شاب الحكم تشييعا دقيقا -

اتساع في حله تقدير المسألة المتخذة أساسا للدعوى - تقديرها القانوني - قبول الطعن -

١ - إن المادة ٤٧٠ من قانون المرافعات توجب أن يكون تصديق

كاتب المحكمة حاصلًا على إمضاء صاحب المطبعة الموقعة على إحدى نسخ الصحيفة

المنشور بها الإعلان، لا على ورقة الصحيفة نفسها مع خلوها من إمضاء صاحبها -

فإذا لم تستوف الضمانة التي فرضها القانون، ولم توجد على نسخة الجريدة المنشور

فيها الإعلان إمضاء ذلك الشخص المسئول عن عملية النشر، لم يبق لنسخة الجريدة

الواقع فيها النشر أية قيمة قانونية، وحق لمن يهمه الأمر أن يطلب من قاضي

اليوم إبطال النشر، لأنه لم يستوف شرائطه القانونية، بل وجب على قاضي اليوم

أن يبطل هذا النشر من تلقاء نفسه إذا غاب من له مصلحة في إبطاله - ومن أثر

فقدان هذه النسخة لقيمتها القانونية أن أي تزوير يقع فيها لا يكون مستحق العقاب

لاتعدام الضرر منه باعتبار أنه وقع في محرر باطل قانونا بطلانا أصليا -

٢ - إذا كان وجه الطعن لا يشخص العيب القانوني الذي لحق بالحكم

المطبوع فيه تشييعا دقيقا ولكن كان يتسع في جملة لأن تهدر محكمة النقض المسألة

المتخذة أساسا للدعوى تقديرها القانوني مع وجه الطعن وحق لمحكمة النقض أن

تقتضي في الدعوى على وفق ما تراه هي مطابقة للقانون -

الوقائع

اهتمت النيابة العامة هذا الطاعن وأتربأتهما في خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٣٠

بناثرة قسم أول بتدريسا : (أولا) ارتكبا تزويرا في محرر عرفي وهو العدد نمرة ٣٠

من جريدة العدل الذى صدر فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بأن غيرا فى تاريخ صدوره الحقيقى المذكور بطريق المحو والإنبات وجعله فى نسخة بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٣٠ وذلك بقصد ضبط مواعيد نشر الإعلاني القضائيين الواردين من محكمة أسبوط الكلية لنشرهما والخاصين بالقضيتين (١٤٩ مدنى كلى أسبوط سنة ١٩٢٥ المحلّد للبيع فيها يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ و ٢٢١ مدنى كلى أسبوط سنة ١٩٣٠) المحلّد للبيع فيها يوم ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٠ يحلّهما فى عددين متساويين مع تواريخ ورودهما بدلا من عدد واحد كما هو حاصل بالفعل . (ثانيا) استعمالا للنسختين المزوّقتى التاريخ من العدد ٣٠ من جريدة العدل المذكورة مع حلّهما بترويرهما بأن صلتقا عليهما أمام محكمة طنطا الابتدائية الأهلية بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٠ وأرسلهما بالبريد لحضرة قاضى اليبوع بمحكمة أسبوط مصتقا عليهما لإجراء البيع بمقتضاها وطلبت من محكمة جنح بندر طنطا الجزئية معاقبتها بالمادتين ١٧٩ و ١٨٣ من قانون العقوبات .

سمعت المحكمة هذه الدعوى ، ثم حكّت فى ٢٤ مارس سنة ١٩٣٣ غايبا للطاعن وحضوريا للثانى عملا بالمادتين المذكورتين وبالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين ستة شهور بالشغل عن التهمتين . فاستأنف الثانى هذا الحكم فى ٢ أبريل سنة ١٩٣٢ وعارض فيه الطاعن وسمعت المعارضة وحكم فى ٦ أبريل سنة ١٩٣٢ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف الطاعن هذا الحكم فى ٧ أبريل سنة ١٩٣٢ .

وبعد أن سمعت محكمة طنطا الابتدائية الأهلية الدعوى بجهة استئنافية حكّت حضوريا فى ٢١ يوليّه سنة ١٩٣٢ بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف .

فطن عبد الفتى أحمد عبده فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٣ يوليّه سنة ١٩٣٢ وقدم حضرة المحامى عنه تقريرا بالأسباب فى ٧ أغسطس سنة ١٩٣٢ .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .  
 من حيث إن الطعن قدم وبيئت أسبابه في الميدان فهو مقبول شكلا .  
 ومن حيث إن معنى الوجه الرابع من أوجه الطعن أنه لا ضرر من التروير المقول  
 بمحصله في مدهى الجريدة لأن مجرد تغيير التاريخ العرفي للجريدة لا قيمة له بل المعزل  
 عليه هو التاريخ الرسمي لتصديق قلم كاتب المحكمة ، وهذا لم يقل أحد بأنه حصل  
 فيه تغيير . فخرية التروير لم تستوف أركانها وإذن يكون الحكم واجب النقض  
 والبراءة متعينة .

ومن حيث إنه بالاطلاع على نسختي جريدة العدل المقول بوقوع التروير فيها  
 بتغيير تاريخ صدورهما الحقيقي وجد أنه قد نشرهما إعلانان قضائيان خاصان ببيع  
 عقارين محكوم بترع ملكيتهما في التفتيتين ١٤٩ سنة ١٩٢٥ مدنى كللى أسويط  
 و ٢٢١ سنة ١٩٣٠ مدنى كللى أسويط أيضا . وعلى كل منهما تأشير بالتصديق من  
 محكمة طنطا الابتدائية الأهلية بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٠ إلا أن هذا التصديق  
 غير واقع على إمضاء صاحب المطبعة التي طبعت فيها الجريدة كما تقضى بذلك  
 المادة ٤٧٠ من قانون المرافعات وإنما هو تصديق على الجريدة نفسها بغير توقيع  
 أحد عليها فهو تصديق لا قيمة له قانونا إذ هو مخالف لما أراده الشارع ونص عليه  
 في المادة المذكورة من وجوب أن يكون التصديق على إمضاء صاحب المطبعة  
 الموقعة على إحدى نسخ الصحيفة المنشور بها الإعلان لا التصديق على ورقة  
 الصحيفة نفسها مع خلوها من إمضاء صاحبها . ووجه تدقيق القانون في إيجاب  
 التصديق بالكيفية التي نص عليها أن يكون هناك شخص مسئول عن عملية نشر  
 الإعلان حتى تكون هناك ضمانات أكيدة لحصول النشر فعلا في المواعيد المقررة له  
 قانونا كي لا تضعف على ذوى الحقوق حقوقهم إذا ما حصل تلاعب في إعلانات  
 اليوم القضائية بتغيير مضمونها أو نشرها في تواريخ غير المقررة لها . فإذا لم تستوف  
 الضمانة التي فرضها القانون ولم توجد على نسخة الجريدة المنشور فيها الإعلان إمضاء

ذلك الشخص المسئول عن عملية النشر لم يبق لنسخة الجريدة الواقع فيها النشر أية قيمة قانونية وحق لمن يعمه الأمر أن يطلب من قاضي اليوع إبطال النشر لأنه لم يستوف شرائطه القانونية بل وجب على قاضي اليوع أن يبطل هذا النشر من تلقاء نفسه إذا غاب من له مصلحة في إبطاله . ومن أثر فقدان هذه النسخة لقيمتها القانونية أن أى تزوير يقع فيها لا يكون مستحق العقاب لاصدام الضرر منه باعتبار أنه وقع في محرر باطل قانونا بطلانا أصليا .

ومن حيث إن الوجه الذى يتمسك به الطاعن يتسع في مجته لتقدير محكمة النقض قيمة التصديق المتخذ أساسا للدعوى وهى تقدره بما تھتم .

ومن حيث إنه من ذلك يبين أنه لا ضرر من التزوير الواقع في هذه القضية ومتى كان لا تزوير فلا استعمال . وإذن يتعين قض الحكم وبراءة الطاعن مما أسند إليه . هذا ولا يفوت المحكمة لفت نظر وزارة الحفانية (أولا) إلى أن تلك الطريقة في التصديق على نسخ الجرائد التى تنشر فيها الإعلانات القضائية ما دامت مخالفة للقانون فيحسن أن تتفضل الوزارة بلفت أعلام الكتاب وأرباب الصحف التى تنشر فيها الإعلانات إلى هذه المخالفة حتى تكون مصالح الناس مضمونة وفق القانون . (ثانيا) إلى أنه مما يضر أرباب الدعاوى أن تقرر بعض المحاكم نشر الإعلانات القضائية في جرائد غير معروفة للجمهور ولا منتشرة في الجهة التى بها مصالح المتقاضين والأعيان المقارية أو المتقولة الجارى النشر عنها . فان هذه المحكمة ترى أنه من غير السائق في هذا الصدد أن إعلان بيع عقار أو مقول في دائرة محكمة أسيوط أو قنا يكون نشره في جريدة محلية تصدر في طنطا لا يعلم بها إلا النادر من أهالى البائرين المذكورين .

(٩٤)

القضية رقم ١١١٠ سنة ٣ القضائية

جريمة الإللاف - المدفيا - تحقق القصد الجنائي .

(المادتان ٣٢١ و ٣٢٢ عقوبات)

ليس لجريمة الإللاف قصد جنائي خاص بل هي لتحقيق مجرد تعدد الإللاف .

(٩٥)

القضية رقم ١١١٤ سنة ٣ القضائية

قض وإبرام - وقوع سهو في التصير من المراد - وضوح المراد من سياق الحكم - لا يفسد الحكم .

السهو الواضح في التعبير لا يغير من الحقائق الثابتة المعلومة لخصوم الدعوى .

فإنما كانت المادة المخدرة التي عوقب المتهم من أجل إحرازها هي "أفيون" ،

كما تدل عليه بيانات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه ، وكان قد ورد في ديباجة هذا

الحكم خطأ أنها "حشيش" ، ثم بعد أن بين الحكم أن هذه المادة هي "أفيون" ،

اعتمادا على ما أثبتته التحليل ، وكرر هذا البيان في جملة مواضع بما لا شك معه في أنها

أفيون ، جاء في خلاصته فذكر أن تهمة إحراز "الحشيش" قد ثبتت على المتهم ،

فلا يصح للتهم أن يترك كل ما ذكر في الحكم وكل ما دارت عليه المرافعة ويتمسك

بان ما ذكرته المحكمة الأولى سهوا وما ذكر سهوا في ديباجة الحكم الاستثنائي من

لفظ "حشيش" بدل لفظ "أفيون" هو أمر مفسد للحكم .

(٩٦)

القضية رقم ١١١٦ سنة ٣ القضائية

( أ ) جرائم النشر - تقدير مرامي عبارات - حق محكمة التقض .

( ب ) الإحالة - سناها .

( ح ) القيد المباح - تجاوزه - جريان العرف ببيانات آتية من الأدب - لا يجدي .

(المادة ١٥٩ ع)



١ - لمحكمة النقض والإبرام في جرائم النشر حق تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر من ناحية أن لها بمقتضى القانون تصحيح الخطأ في التطبيق على الواقعة بحسب ما هي مثبته في الحكم . وما دامت العبارات المنشورة هي بينها الواقعة الثابتة في الحكم ، صح لمحكمة النقض تقدير علاقتها بالقانون من حيث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها وذلك لا يكون إلا بتبين مناحيها واستظهار مراميها .

٢ - الإهانة هي كل قول أو فعل يحكم العرف بأن فيه ازدراء وحطاً من الكرامة في أعين الناس وإن لم يشمل قذفاً أو سباً أو افتراء . ولا عبرة في الجرائم القولية بالمداورة في الأسلوب ما دامت العبارات مفيدة بسياقها معنى الإهانة .

٣ - لا يشفع في تجاوز حدود النقد المباح أن تكون العبارات المهيئة التي استعملها المتهم هي مما جرى العرف على المساجلة بها .

#### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية محمد توفيق دياب أفندي بأنه في يومي ٢٦ و ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٣ بدائرة مدينة القاهرة محافظة مصر بصفته رئيس التحرير المسئول لجريدة الجهاد اليومية أهان علناً هيئتين نظاميتين وهما مجلس النواب واللجنة البرلمانية المشكلة لفحص مشروع سد جبل الأولياء بأن نشر مقالين تحت عنوان "حديث الصباح" بالعدين رقم ٢٢٢ و ٢٢٣ من جريدة الجهاد المذكورة والتي وزعت على الجمهور نسب فيهما إلى الهيئتين المذكورتين المغامرة بحياة مصر والميل إلى إقرار مشروع سد جبل الأولياء لفرض بقاء الحكومة الحاضرة في الحكم وبقاء أعضاء البرلمان في ظلها شهوراً أو أعواماً أو دهوراً وغير ذلك مما تضمنه المقالان المذكوران من أفظاظ الإهانة والسب . وطلبت من محكمة جنايات مصر محكمة المتهم بالمواد ١٤٨ و ١٥٩ و ١٦٨ من قانون العقوبات . وبالحلقة أضافت النيابة

إلى وصف التهمة ما يأتي : " حالة كون المتهم عائداً إذ سبق الحكم عليه بمقوبة الحبس بالشغل مع إيقاف التنفيذ لجرمة مماثلة لهذه في ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ " وطلبت تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٤٨ والمادة ٤٩ من القانون المذكور .

وبعد أن سمعت المحكمة الدعوى حكمت حضورياً في ٣ يناير سنة ١٩٣٣ عملاً بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات براءة المتهم محمد توفيق دياب أفندي مما أسند إليه .

فطن حضرة رياض رزق الله بك بالنيابة عن رئيس نيابة مصر في هذا الحكم بطريق التقص في ٢١ يناير سنة ١٩٣٣ وقدم حضرته تهريراً بالأسباب في ذات التاريخ .

وتحدد لنظر الطعن جلسة اليوم . وفيها حضر المتهم ومعه الأستاذ مكرم عبيد أفندي وترافع بما هو مدّون بمحضر الجلسة . كما سمعت المحكمة قول المتهم الذي رغب في ذكره لها . وصممت النيابة على الأسباب المقترحة منها .

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية وأقوال المتهم وطلبات النيابة العامة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .

بما أن طعن النيابة العامة قد قُدم في الميعاد وكذلك أسبابه فهو مقبول شكلاً . وبما أن تقرير الأسباب يتلخص في أن محكمة الجنايات قد أخطأت في تأويل القانون وكان مظهر خطئها في ثلاثة أمور :

( أولاً ) أنها استندت في إثبات حسن نية المتهم إلى ما قدرته من أن غرضه من كتابة المقالين اللذين رفعت بشأنهما الدعوى العمومية كان تحذيراً للجنة البرلمانية والبرلمان من الموافقة على إنشاء نزان جبل الأولياء على اعتبار أن اللجنة لم تكن

فرغت من بحث المشروع . مع أن هذا الاعتبار لا أساس له من الصحة لأن الواقع باعتراف المتهم نفسه في مقاله الأول أن اللجنة كانت أقرت المشروع . أما البرلمان فإن المتهم كان يتحدث عنه في المقالين بلهجة الواثق من أنه سيقتر المشروع حتما . فالأساس الذي بنت عليه المحكمة حسن نية المتهم مردّه خطأ في فهم الوقائع على صحتها .

(ثانياً) أن المحكمة لم تراعى في حكمها أنه حتى مع التسليم بأن المساجلة قد تطلب أحيانا استعمال بعض العبارات المحاسبية والأصاليب التخيلية إلا أنه يجب التنكّب عن اتخاذها ستارا للسب والإهانة .

(ثالثاً) أن المحكمة قد أخطأت في تقدير المعاني التي تنطوي تحت ألفاظ المقالين ففتت أن بهما أى سب أو إهانة مع أن الأمر جلي تكشف عنه عباراتهما من غير فهم أو تأويل . هذا هو ملخص وجوه طعن النيابة .

وبما أنه يجب التنويه بادئ الرأي عند بحث هذا الطعن بأن القضاء قد استقر على أن لمحكمة النقض والإبرام في جرائم النشر حق تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر من ناحية أن لها بمقتضى القانون تعديل الخطأ في التطبيق على الواقعة بحسب ما هي مثبتة في الحكم . وما دامت العبارات المنشورة هي هي بعينها الواقعة الثابتة في الحكم صح لمحكمة النقض والإبرام تقدير علاقتها بالقانون من حيث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها . وذلك لا يكون إلا بتبين مناحبها واستظهار مراميها .

وبما أنه مادام لمحكمة النقض والإبرام حق المراقبة على محكمة الموضوع في تقديرها لمعاني الألفاظ والعبارات التي تنشر من جهة علاقتها بالقانون أصبح الوجه الثالث من تقرير الأسباب هو مناط البحث في طعن النيابة التي احتكت في هذا الوجه إلى محكمة النقض لتفصل فيما إذا كانت عبارات المقالين المرفوعة بشأنهما الدعوى

بهما إهانة لمجلس النواب ولجنة البرلمانية المشكلة لفحص مشروع جبل الأولياء كما رأت الثيابة العامة أو أن تلك العبارات ليست إلا مجرد تحذير لا إهانة فيه كما ذهبت إليه محكمة الجنائيات .

وبما أنه بمراجعة المقالين موضوع الدعوى الحالية المنشورين بامضاء المتهم بالعدين رقم ٢٢٢ و ٢٢٣ من جريدة الجهاد التي تصدر في القاهرة تبين أن ماجاه في العدد الأول ما يأتي : -

”ثم أوشكت الصاعقة التي يسمونها سد جبل الأولياء أن تنقض على رأس مصر والمصريين وسيرجع الفضل الخالد في هذه النكبة الخالدة إلى صدق باشا“  
 ”في البداية وإلى برلسانه في الختام ... ولا تنس أن هذه الكثرة المتهافة على“  
 ”تأييد البلاء الداهم أبى لها غفائيا في متابعة الوزارة إلا أن ترفض حتى يجوز إلقاء“  
 ”السمع لرجال الفن من خصوم المشروع . فبعد أن أقبلت اللجنة بسمعها المرفه“  
 ”وبصرها المشوف وفزادها التلهف على كل جد وهزل وحق وباطل تجود به“  
 ”شفاه الأبطال من مجندى الكرامة رفضت أغلبية اللجنة البرلمانية الصديقة أن“  
 ”تغير المعارضين الفنيين مثقال ذرة من عنايتها الكريمة السمحاء فضربت من دونهم“  
 ”على سمعها حجابا وعلى بصرها غشاء وعلى قلبها أسدادا غلاظا بعضها فوق بعض...”

”ماذا فعلت اللجنة الصديقة البرلمانية؟ هل خلعت منظار «الصديقة» المنظمة“  
 ”ساعة أو دقيقة لتلبس منظار «المصرية» المنيرة وهي تنظر في كارثة لن تقع“  
 ”حين تقع على حربي الشعب والاتحاد وحدهما وهما من هذه الأمة كالذرة من“  
 ”الطود أو القطرة من العباب ! كلا لم تستبدل اللجنة بمنظار الوزارة منظار الوطن“  
 ”بل زادت منظارها الصدق «سوادا» ثم أرسلت من خلاله نظرة حالكة إلى“  
 ”عثمان محرم باشا وآراء المعارضين الفنيين طرا وأرسلت نظرة حالكة أخرى“  
 ”إلى سيروليم ولكوكس وتوسلاهم من أجل الحق ومن أجل مصريين أجل“

“الوفاء - ارتد إلى اللجنة طرفها وكأنه لا يرى في صفحة الوطن حاضره ومستقبله”  
 “سنوى الوزارة وتأييد الوزارة وإن حل الخطب وعظمت الكارثة ... ..”  
 “وصديق باشا وأغلبية اللجنة التي أيدت وقوع النكبة الجارفة ... .. ولهمنا البرلمان”  
 “الصدق الذي ينوى المصادقة على الكارثة في هذه الدورة الحاضرة أى خلال”  
 “أسابيع” .

وعما جاء في العدد الثانى ما يأتى :-

“كلهم يسلم بهذا حتى صدق باشا ورئيس بلحته البرلمانية على المتلاوى بك”  
 “وجميع أعضائها الذين أقروا مشروع الخزان بالأمس وجميع أعضاء برلمانهم”  
 “الذين يفتخرون بتأخذ الصبر إقراره في الغد القريب” .  
 “إذن ما ذا يدفع هذه الضائر إلى المغامرة بحياة أمة” .

“أهو أن يشتروا بهذا الثمن المروع بقاء وزرائهم في الحكم وبقاء أنفسهم”  
 “فى ظلاله شهورا أو أعواما أو دهورا” .

“إنها لصفقة ليس يقدم عليها مصرى وفيه ذرة من الرحمة بنفسه وعشيرته”  
 “ووطنه أو ذرة من تقدير الأشياء بأقدارها ولو كان كل يوم يقضونه في الحكم”  
 “ألف عام من أيام النعيم في جنات الخلود ... ..” .

“أيها الوزارة ! وأيها الزاريون ! أيها اللجنة السادة ! وأيها البرلمان”  
 “المغامران ! المسألة جد وهى من الجد فوق ما تتصورون . ليست حياة مصر”  
 “أو موتها ملكا لكم ولا لعشرين برلمانا صديقا ولا لمائة صدق وإبراهيم فهمى”  
 “بل ليست ملكا لمصطفى النحاس ولم تلك ملكا لسعد ، وأتم تملكون من همما”  
 “فى قلوب الملايين !! ليست مصر ملكا لمصرى ولا لمئات المصريين من الزعماء”  
 “المجاهدين فضلا عن حضراتكم أيها السادة المغامرين بحياة الوطن ... ..” .

“فأى ضمير يطاوعكم على أن تكلوا عتى مصر إلى السيف الإنجليزى اعتمادا”  
 “على مجرد حسن الظن بمحضارة الإنجليز وأى عاطفة تطاوعكم على أن تجعلوا كارثة”

«جبل الأولياء لعبة من الألعاب الخزية ووسيلة إلى مكيدة «خصومكم» من  
«المواطنين ومضافة «حلفائكم» من الناصيين» .

«رأى عقل يهديكم إلى التردى بمصر في هذه الهاوية وهي منها بآمن وعنها  
«في غنى ... إنها لجناتية مرقعة مستيق على الدهور بقاء ذلك السيف معلقا»  
«على رأس مصر والمصريين فهل عولتم على إقرار هذه الجناتية التي لم يسبق أن»  
«اسودت بمتلها صفحات التاريخ» .

وبما أن الإهانة هي كل قول أو فعل يحكم العرف بأن فيه ازدراء وخطأ من  
الكرامة في أعين الناس وإن لم يشمل قذفا أو سبا أو اقترافا (راجع حكم محكمة النقض  
الصادر في ٢ يناير سنة ١٩٣٣ في القضية نمرة ٨٤٩ سنة ٣ قضائية) .

وبما أن مناحى المقالين ومؤداهما الذي تكشف عنه بعض عبارتهما هو  
رمى أعضاء البرلمان واللجنة البرلمانية التي نيط بها بحث مشروع جبل الأولياء  
بأنهم قوم لا ضمير لهم ولا عواطف ، وأنهم في سبيل بقاء الوزارة القائمة في الحكم  
يضعون بمصلحة وطنهم وراث أجدادهم لكن يعيشوا في ظل تلك الوزارة غير  
مبالين بما يحنون بفعلتهم على الأجيال المقبلة — هذا هو منحنى المقالين غير محتمل  
المكابرة . ولا عبرة بالحلل الإنشائية التي جاء بها الكاتب عند ما أورد بعض الجمل  
البيئة الإهانة بصيغة الاستفهام فإن السياق ينم على أن ذلك التساؤل لم يكن  
إلا تساؤل توكيد وتوبيخ . على أن المداورة في الأساليب الإنشائية بفكرة الفرار  
من حكم القانون لا تقع فيها للدور ما دامت الإهانة تترادى لاطلع خلف ستارها  
وتستشرها الأتقى من خلالها . إنما تلك المداورة مخبئة أخلاقية شرها أبلغ  
من شر المصارحة فهي أخرى منها بترتيب حكم القانون .

وبما أن إساد هذه المطالب لأعضاء هيئة نظامية وتجريدكم من الإخلاص  
لوطنكم في سبيل منافعهم أو إرضاء لشهواتهم الخزية لا شك أنه يحط من كرامتهم  
في أعين الناس ويحرج شرفهم ويؤذي قنومهم .

وبما أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن العرف جرى على المساجلة بالعبارات الحماسية والأساليب التخيلية وألفاظ التهويل والمبالغة والتحذير والترهيب لمجرد التأثير على النفس وحلها على التصديق في الشؤون التي ليس من المستطاع حل المناظر على تصديقها بالطرق البرهانية المأدنة كالحال في مسألة جبل الأولياء — هذا الرأي لا يبيحه محكمة النقض والإبرام بل إنما تصرح بأن فيه خطرا على كرامة الناس وطمانيتهم وتشجيها للبذاءة ودنس الشتام ، والحقيقة ليست بنت التهويل والتشهير والمبالغة والترهيب ، بل هي بنت البحث الهادئ والجدل الكريم . وإذا كان لحسن النية مظهر ناطق فانه الأدب في المناظرة والصدق في المساجلة .

وبما أنه متى استبان أن العبارات التي دققتا المتهم في المقالين موضوع هذه الدعوى فيها بمعناها وبسياقها إهانة لميعة نظامية ، وجب تطبيق القانون ومعاينة المتهم بمقتضى المادة ١٥٩ من قانون العقوبات ، وذلك عملا بالمادتين ٢٢٩ فقرة ثانية و ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنايات .

وبما أن المحكمة ترى في تقدير العقوبة التي تترطها بالمتهم أن تكون رادعة له بعد أن تبين أنه لم يزدجر بالحكم الذي صدر عليه في ٢١ مارس سنة ١٩٣٢ في قضية قذف بحبسه ستة شهور مع إيقاف التنفيذ فتأى يمانبه عن التحذير الذي وجه إليه بمقتضى المادة ٥٤ من قانون العقوبات ولم يمض شهر واحد حتى اقترف جريمة مماثلة جعلته طائفا في حكم الفقرة الثالثة من المادة ٤٨ عقوبات .

## جلسة ٦ مارس سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وبحضور حضرات محمد لبيب عليشة بك وذكى برزى بك  
ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك .

(٩٧)

القضية رقم ١٠٦٦ سنة ٣ القضائية

- (١) جريمة زنا - التبليغ عنها من الزوج - التخليق قبل التبليغ مانع منه .  
(المادة ٢٣٥ ع)  
(ب) دخول منزل بقصد الزنا - تطلق الزوجة - طلب معاقبة الشريك من الجريمة المنصوص عنها  
في المادة ٣٢٤ عقوبات - لا يجوز .

١ - إن التبليغ عن جريمة الزنا إنما يكون من الزوج ، أى أنه لا بد أن  
تكون الزوجية قائمة وقت التبليغ . فإذا كان الزوج قد باذر وطلق زوجته قبل  
التبليغ امتنع قطعاً بمقتضى العبارة الأولى من المادة ٢٣٥ عقوبات أن يبلغ عنها .  
٢ - إن جريمة "دخول منزل" المنصوص عنها في المادة ٣٢٤ عقوبات  
من أركانها ثبوت القصد من البقاء في المنزل بعد دخوله . فإذا كان القصد قد تعين  
وهو الزنا فطلب الزوج الذى طلق زوجته معاقبة الشريك باعتباره مرتكباً لجريمة  
المادة ٣٢٤ عقوبات أو طلب النيابة ذلك لا بد متناول البحث في ركن القصد .  
والبحث في هذا الركن لا بد متناول مسألة الزنا ولو في الجملة . وإذا كانت الزوجة  
قد امتنع أن ترفع عليها دعوى الزنا بسبب التطليق ، فمن غير المقبول أن تثار هذه  
الدعوى بطريقة أخرى في وجه الشريك وحده ، بل الأشكل بالقانون وحكمة  
التشريع أن يقال إن عدم التجزئة - الذى يقضى بعدم إمكان رفع دعوى الزنا على  
الشريك مادام رفعها على الزوجة قد استحال - يستفيد الشريك من نتائجها اللازمة ،  
فلا يعاقب حتى على جريمة الدخول في المنزل ، مادام أحد أركانها هو قصد الإجماع ،  
ومادام الإجماع هنا متعين أنه الزنا<sup>(١)</sup> .

(١) يراجع الحكم الصادر بجملة ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ في القضية رقم ٢٠٥٢ سنة ٤ والحكم الصادر  
بجملة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤ في القضية رقم ٣٤ سنة ٥ القضائية .



(٩٨)

القضية رقم ١١١٩ سنة ٣ القضائية

تبدد أشياء عميرة . طلب تحقيق مقدار الأرض المجهوز على زراعتها المقول بتبدد محصولها .  
من طلبات التحقيق . وجوب الرد عليه .

طلب تحقيق مقدار الأرض المجهوز على زراعتها المقول بتبدد محصولها هو طلب صريح من طلبات التحقيق التي يتعين قانونا على المحكمة الفصل فيها، والتي يترتب على إغفالها وعدم الرد عليها سلبا أو إيجابا بطلان الحكم وتقضيه متى كان تعيين هذا المقدار من الأمور الجوهرية التي تؤثر في الفصل في الدعوى .

(٩٩)

القضية رقم ١١٢٤ سنة ٣ القضائية

دفاع شرعي . الدفع به . مناهة اتراف المتهم بما أسد إليه وبيان الظروف التي ألبته إلى ما وقع منه .  
(المادة ٢١٠ ع)

يجب على من يتمسك بحالة الدفاع الشرعي أن يكون معترفا بما وقع منه، وأن يبين الظروف التي ألبته إلى هذا الذي وقع منه، ومن الذي اعتدى عليه أو على ماله أو خشي اعتدائه عليه أو على ماله اعتداء يميز ذلك الدفاع الشرعي . فإذا كان المتهم نفسه قد أنكر بتمام ما أسند إليه ودار دفاع محاميه على هذا الإنكار فإن ما جاء على لسان المحامي عرضا وعلى سبيل القرض والاحتياط من أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي لا يعتبر دفاعا جديا تكون المحكمة ملزمة بالرد عليه . ولا يقبل من المتهم الطعن في الحكم الصادر عليه بمقولة إنه أغفل الرد على هذا الدفع .

جلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وحضور حضرات محليي طبعة بك وزكي برزي بك  
ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك .

(١٠٠)

القضية رقم ١١١٨ سنة ٣ القضاء

قاضى الإحالة . التصرف المخول له بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم  
الجنايات . محله . جنابة . إحالتها إلى محكمة الجنح طبقا لقانون ١٩ أكتوبر ١٩٢٥ . جريمة متعلقة  
على المادة ١/١٩٨ عقوبات . امتناع إحالتها إلى المحكمة الجزئية ولو لابسها عذر أو ظرف مخفف .

١ — إن التصرف المخول لقاضى الإحالة بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ١٢  
من قانون تشكيل محاكم الجنايات التى تنص على أنه " إذا رأى ( قاضى الإحالة )  
وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنحة أو مخالفة يعيد القضية إلى النيابة لإجراء  
اللازم عنها قانونا الخ " — هذا التصرف إنما يكون محله عند ما يرى قاضى الإحالة  
أن العناصر الأصلية المكونة للفعل المرفوعة عنه الدعوى العمومية لا تتوافر فيها  
أركان الجنابة، بل هي لا تعدو أن تكون جنحة أو مخالفة . ففي هذه الحالة يعيد  
القضية إلى النيابة لتعطىها السير القانونى لأنها على كل حال ليست من اختصاص  
محكمة الجنايات . أما إذا كانت عناصر الجنابة متوافرة وكل ما فى الأمر أنها كانت  
مقتربة بعذر قانونى أو ظرف مخفف من شأنه تخفيض عقوبة الجاني فليس لقاضى  
الإحالة أن يخرج الجريمة بعد إقرارها بذلك العذر أو بالظروف المخففة عن نوعها  
ويحكم بإزالتها إلى مصاف الجنح ويعطىها بناء على ذلك السير الذى أباح له القانون  
أن يعطيه للجريمة التى يرى أنها بطبيعتها وبمحكم العناصر المكونة لها لا تخرج عن أن  
تكون جنحة أو مخالفة، بل كل ماله — بحسب قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ —  
أن يحيل هذه الجنابة التى لابسها عذر أو ظرف مخفف إلى محكمة الجنح باعتبارها  
جنابة، لتحكم فيها المحكمة المذكورة على هذا الاعتبار .

٢ — إذا كانت الجريمة التي لابسها المذنب أو الظرف المخفف مما تنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ١٩٨ عقوبات فإن الإحالة على القاضي الجزائي طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ تكون ممتنعة، لأن المادة الأولى من هذا القانون لا يجوز مثل هذه الإحالة، حيث يكون الفعل جناية أو شروعا في جناية معاقبا عليه بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمدالة قانونا .  
من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .  
ومن حيث إن مبنى الطعن أن قرار قاضي الإحالة أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة فيه لأن ما اتاه المتهم لا ينطبق على حالة من حالات الدفاع الشرعي عن النفس أو المال المنصوص عليها بالمادتين ٢١٣ و ٢١٤ من قانون العقوبات حتى يمكن أن يقال — كما قال القرار المطعون فيه — إن المتهم تعدى حدود حق الدفاع الشرعي فأصبحت حالته بذلك منطبقة على المادة ٢١٥ عقوبات . كما أنه يفرض صحة هذا القول فإن المختص بتقرير أن هناك مجاوزة لحق دفاع شرعي قائم هي محكمة الموضوع كما تقتضى بذلك المادة ٢١٥ السابقة الإشارة إليها . وقد جاء قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ مفسرا ومقررا لهذا المعنى إذ قضى بمجاوزة حالة بعض الجنايات إلى محاكم الجناح للحكم فيها بعقوبة الجعنة في حالة اقتربائها بظروف مخففة أو بإحد الأمانات المنصوص عليها في المادتين ٦٠ و ٢١٥ عقوبات مع بقائها جنايات كما هي بغير تغيير في الوصف .

ومن حيث إن واقعة هذه المادة كما أثبتتها القرار المطعون فيه أن الخفير المتهم عبد الرحمن علي أبو الليل رأى المجنى عليه وأخاه سائرين ليلا فاشتبه في أمرهما وخشى أن يكونا من المنصوص فساءلها عن أغراضهما فردا عليه ومع ذلك فانه أطلق عيارا ناريا أصاب المجنى عليه فقتله ، وأنه ثبت من التحقيق أن ليس بين الخفير والمجنى

عليه أى ضئيلة مطلقا كما ثبت أن بعض اللصوص سبق أن ترقدوا على البلدة التى وقعت فيها هذه الحادثة . وقاضى الإحالة بعد إثباته لهذه الظروف قرر اعتبار الحادثة جنحة منطبقة على المادة ٢١٥ عقوبات وإعادة الأوراق للنسابة لإجراء شؤونها فيها .

ومن حيث إنه مع عدم التعرض لما إذا كانت شروط الدفاع الشرعى عن النفس أو المال متوفرة فى الحادثة أو غير متوفرة فالظاهر أن قاضى الإحالة رأى أن يطبق عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات التى نص على أنه "إذا رأى - أى قاضى الإحالة - وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنحة أو مخالفة يعيد القضية إلى النيابة لإجراء اللازم عنها قانونا الخ" . ولكن هذا التصرف إنما يكون عمله عند ما يرى قاضى الإحالة أن العناصر الأصلية المكونة للفعل المرفوع عنه الدعوى العمومية لا تتوفر فيها أركان الجناية بل هى لا تعدو أن تكون جنحة أو مخالفة . ففى هذه الحالة يعيد القضية إلى النيابة لتعطيها السير القانونى لأنها ليست من اختصاص محكمة الجنايات على كل حال . أما إذا كانت عناصر الجناية متوافرة وكل ما فى الأمر أنها كانت مقترنة بمذنب قانونى أو ظرف مخفف من شأنه تخفيض عقوبة الجاني فليس لقاضى الإحالة أن يخرج الجريمة بعد اقترانها بذلك المذنب أو الظروف المخففة عن نوعها وبمحكم باتزالها إلى مضاف الجنح ويعطيها بناء على ذلك السير الذى أباح له القانون أن يعطيها للجريمة التى يرى أنها بطبيعتها وبمحكم العناصر المكونة لها لا تخرج عن أن تكون جنحة أو مخالفة بل كل ماله بحسب قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أن يحيل هذه الجناية التى لا بسبها عذر أو ظرف مخفف إلى محكمة الجنح باعتبارها جناية ولتحكم فيها المحكمة المذكورة على هذا الاعتبار .

ومن حيث إنه من ذلك بين أن القرار المطعون فيه أخطأ إذ تعرض لتغيير طبيعة الجريمة الناشئة عن الأفعال التى أثبتتها مع أن قاضى الإحالة لا يملك ذلك فيعين تقضى القرار المذكور وإعادة الدعوى لقاضى الإحالة ليحيلها إلى محكمة

الجنايات باعتبار أنها الجريمة متطابقة بحسب الأصل على الفقرة الأولى من المادة ١٩٨ من قانون العقوبات ومع مراعاة أن الإحالة على القاضى الجزئى طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ممتعة في هذه القضية بالنات لأن المادة الأولى من القانون المذكور لا يميز مثل هذه الإحالة "حيث يكون الفعل جنائية أو شروعا في جنائية معاقبا عليه بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة" وذلك هو شأن القضية الحالية فلا يحصى إذن من وجوب إحالتها إلى محكمة الجنايات وأما ولتتهم أن يبدى لدى تلك المحكمة من الأعذار أو الظروف المخففة ما يريد وهي تفصل في دفاعه بما ترى .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتقضى القرار المطعون فيه وإعادة الدعوى لقاضى الإحالة ليحيل المتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمته تطبيقا للفقرة الأولى من المادة ١٩٨ من قانون العقوبات .

### جلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمى باشا وحضور حضرات محمد لبيب عطية بك وزكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك .

(١٠١)

القضية رقم ١٤١٥ سنة ٣ القضائية

وصف التهمة - تهمة - ذكرها في الحكم الاستثنائى بصيغة مخالفة لمصنيتها بالحكم الابتدائى . تأييد الحكم المستأنف لكونه في محله - تقضى .

إذا ذكرت التهمة في الحكم الاستثنائى بصيغة مخالفة للمرة للصيغة التى ذكرت بها في الحكم الابتدائى ، ولم تذكر المحكمة الاستثنائية عند تأييدها الحكم الابتدائى سوى قولها "إن الحكم المستأنف في محله" ، فإن مجىء حكمها بهذا الوضع يجعله من جهة خاليا من بيان الأسباب المستوجبة للعقوبة ، ويوقع من جهة أخرى اللبس الشديد في حقيقة الأعمال التى عاقبت عليها المحكمة ويتعين إذن تقضه .

(١٠٢)

القضية رقم ١٤٢٠ سنة ٣ القضائية

تقضى وإبرام - حكم قاض بتقدير آتاب عاصمة لهم لا عاى له - خطأ ماضى لا تأثير له على جوهر الحكم فى أصل الدعوى .

الحكم لأحد المتهمين بآتاب المحاماة فى حال أنه لم يكن له محام هو من قبيل خطأ المادى الذى يجوز لمحكمة التقضى ملاقاته ، ولا تأثير لهذا الخطأ المادى على جوهر الحكم فى أصل الدعوى .

جلسة ١٠ أبريل سنة ١٩٣٣

برئاسة مساعدة عبد العزيز فهمى باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(١٠٣)

القضية رقم ١٦٩٨ سنة ٢ القضائية

مسئولة مدنية - دعوى تضمين - مسئولية الحكومة عن خطأ موظفها - إغفال بيانات جوهرية - (المادة ١٥٢ مدنى)

إذا أغفلت المحكمة بحث أمر جوهرى يؤثر بثبوته أو نفيه فى رأى القاضى فى الدعوى كان الحكم معيباً<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup> .

(١) ذهب خفير مع عمدة البلد لإبطال السواقى التى كانت تدار لرى الشراق وأبطلا ساقية كان يديرها أحد الأهالى . وبعد انصرافهما عاد الخفير ومعه خفير آخر وأصر على أن يسفل ساقية المجنى عليه ، فخلع الجازية وهدم بالقاس الطين المتيعة به ، فأعرضه صاحب الساقية ، وتماسك الاثنان ، وضرب الخفير صاحب الساقية بالكف أولاً ثم ضربه عمداً بيد القاس فى بطنه فكان ذلك سبباً فى وقاته . قضت محكمة الجنايات فيما قضت به بالإزام الخفير مع وزارة الداخلية بالتعويض بطريق التضامن لأنه ارتكب جريمة أثناء قيامه بأداء عمل من أعمال وظيفته بصفته خفيراً ، ولأن الوزارة مسئولة عما يقع منه طبقاً للصصوص القانونية التى تجعل السيد مسئولا عن أعمال تابعه أثناء قيامه بالأعمال المنوطة به بناء على أمر سيده . ومحكمة التقضى قالت إن الحكم على هذا الوجه قد يستقيم لولا أنه يوجد بوقائع الدعوى التى عني الحكم نفسه إثباتها مباشرة =

(١٠٤)

القضية رقم ٢٢٠٠ سنة ٢ القضائية

مسئولية مدنية - مسئولية الحكومة عن خطأ موظفيها . ملاحظه . ارتكاب الموظف خطأ بدافع شخصي .  
مسئولية وحده ولو كان ارتكاب الخطأ أثناء قيامه بوظيفته أو بمناسبة قيامه بها .  
(المادة ١٥٢ من القانون المدني)

١ - قواعد المسؤولية المنصوص عليها في القانون المدني هي التي يجب أن يحتكم إليها حتى في دعاوى التضمين التي ترفع على الحكومة بسبب ما يصيب الأفراد في حرياتهم أو أموالهم بفعل الموظفين .

٢ - مسئولية الحكومة عن عمل الموظف في حكم القانون المدني لا يكون لها محل إلا إذا كان الخطأ المستوجب للتعويض قد وقع من الموظف في حال تأدية وظيفته (en exerçant ses fonctions) كما تقضى المادة ١٥٢ من ذلك القانون .  
أما إذا ارتكب الموظف - ولو أثناء قيامه بوظيفته أو بمناسبة قيامه بها - خطأ بدافع شخصي من انتقام أو حقد أو نحوهما ، فالموظف وحده هو الذي يجب أن يسأل عما جـر إليه خطأه من الضرر بالنظر .

== يجوز أن يكون الخفير إنما اعطى على المحنى عليه بدافع الانتقام إرضاء لغضبته سابقة ( كادفت الوزارة ) .  
فإن في عودة الخفير إلى المحنى عليه بسبب إيصال سابقته ، وفي إصراره على تعطيلها تعطيلًا تامًا بمثل جازيتها وهدم العين المثبتة هي به ، ما يصح أن يحمل على القائل بأن هذا التزيد قد يكون منبثقًا عن دافع شخصي لا علاقة له بعمل الوظيفة ، وأن الخفير إنما أراد به الإيصال في الكيد للجنى عليه شفاء لخراصات وأحقاد شخصية ، فوقع منه ما وقع من الاعتداء على حياة المحنى عليه . وبما أن قيام القضية من المتهمة والمحنى عليه من قبل ووقع حادث الاعتداء أمر تردد ذكره في المرافعة على لسان والده المحنى عليه ، وفي أقوال النيابة العامة وعلى لسان الدفاع عن المتهمة ، فكان حقا على المحكمة أن تنحصر في حكمها هذه الواقعة لأنها من الوقائع الجوهرية التي قد تدبر موقف الحكومة بالنسبة لمسئولية المدنية . وإغفال الحكم لبيان هذه الواقعة يجعله قاصر البيان بحيث نقضه .

(٢) واضح من العبارات الواردة في الحكم أنه من جهة مبدأ المسئولية مؤسس على القاعدة التي وضعتها المحكمة في القضية رقم ٢٢٠٠ سنة ٢ والمنشور حكمها في هذه المجموعة بالصفحات التالية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العمومية عبد الفتاح عبد المال محمد الصعدي بأنه في ليلة ٢٤ مايو سنة ١٩٣١ بهربط مركز كفر صقر مديرية الشرقية أحدث بعبء الحميد محمد مصطفى جروحا ولم يقصد من ذلك قتلًا ولكن أفضت هذه الجروح إلى وفاته بأن نشأت عنها حمرة مضاعفة بالتهاب رئوي بالورى فتوفى المحنى عليه . وطلبت من محكمة جنح كفر صقر الجزئية عقابه بالققرة الأولى من المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات .

وادعت أم أحمد أيوب جبل بحق مدنى وطلبت الحكم لها بمبلغ ٣٠٠ جنيه تمويضا قبل التهم ووزارة الداخلية بالتضامن .

سمعت المحكمة الدعوى ثم حكمت حضوريا في ١٦ يولييه سنة ١٩٣١ عملا بالمادة السابقة بجس التهم ستين مع الشغل والإلزام متضامنا مع وزارة الداخلية بأن يدفع المدعى بالحق المدنى مبلغ خمسين جنيها تمويضا والمصاريف المدنية المناسبة .

فلستأنف التهم هذا الحكم يوم صدوره واستأنفته المدعية بالحق المدنى في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣١ واستأنفته النيابة ووزارة الداخلية في ٢٥ منه .

ومحكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية بعد أن سمعت الدعوى بهيئة استئنافية حكمت حضوريا في أول مايو سنة ١٩٣٢ بقبول الاستئنافات شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المستأنف .

فطلعت وزارة الداخلية بصفتها مسئولة عن حقوق مدنية في هذا الحكم بطريق التقص في ١٨ مايو سنة ١٩٣١ وقدمت تقريرا بالأسباب في ذات التاريخ . ويجلسه ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٢ حكمت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلا . ثم نظر موضوعه بالجلسات التالية وفيها سمعت المرافعة وصمم الحاضر عن وزارة الداخلية على ما جاء بتقرير الأسباب والمذكرات المقدمة كما طلب حضرة الأستاذ صبرى أبو علم أفندى



الحامى الحاضر عن المدعية بالحق المدنى رفض هذا الطعن وسمح على ما جاء بدفاعه  
التحريرى .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .  
من حيث إنه سبق الحكم بقبول طعن وزارة الناخلية شكلا لتقدمه هو وأسبابه  
فى المبدأ القانونى .

ومن حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون  
إذ قضى بمسئولية الحكومة مدنيا عما وقع من المتهم استنادا إلى نصوص القانون  
المدنى الخاصة بمسئولية السيد عن أعمال تابعه مع أن مسئولية الحكومة لا يصح  
أن تنبى على قواعد القانون المدنى وإنما يجب الرجوع فيها إلى قواعد القانون العام  
التي تقتضى التفريق بين الخطأ المصلحى أو الإدارى (faute de service) والخطأ  
الشخصى (faute personnell) بحيث لا تسأل الحكومة إلا عن النوع الأول  
بخلاف الثانى فإن تبته تقع على عاتق الموظف أو المستخدم وحده دون الحكومة .  
ولو كان القانون طبق تطبيقا صحيحا على وقائع هذه الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم  
لما كان هناك محل لإلزام الحكومة بتعويض ما فى القضية الحالية لأن الحادثة التي  
قامت عليها هذه الدعوى هى المثل الواضح للخطأ الشخصى الذى يقع من الموظف  
خارج حدود وظيفته ويكون هو المسئول عنه وحده دون الحكومة .

ومن حيث إن هذا الطعن يرمى إلى القول بوجود ترميم ما جرى عليه قضاء  
المحاكم الإدارية بفرنسا وما أخذ به علماء القانون العام فيها من التفريق بين أساس  
مسئولية الحكومة عما يقع من موظفيها من عنوان على حقوق الأفراد ومسئولية  
الأفراد عن أعمال تابعيهم وذلك للاعتبارات التي تضمنتها كتب الفقه الفرنسى .  
على أن مجلس الدولة بفرنسا إذا كان قد جرى على هذه الخطأ فيحكم ماله من حرية  
النظر فى تقرير ما يرمى من القواعد القانونية لأنه لم يقيد بقواعد مرسومة ومن أجل

ذلك استن في أحكامه سننا هي مزيج مما فهمه من معنى القانون العام وبما تقتضيه قواعد العدل المطلق وتابعه فيما رأى بعض فقهاء القانون وخالفه آخرون وتسعيت بهؤلاء وأولئك السبل والمذاهب ولا يزالون مختلفين في كثير من أمهات المسائل، وقد أدى بهم مستحدث النظريات إلى آراء ومواقف ليس من مصلحة الطائفة — ولا من مصلحة مصر في حالتها الراهنة — الأخذ بها ولا الجرى عليها . ذلك هو مجمل الحال في فرنسا . أما في مصر فالحكم محدودة الاختصاص فيما ينشأ بين الحكومة والأفراد من منازعات فضلا عن تقليدها بما وضع لها من قوانين لا معدل لها عنها . وليس في ظروف الدعوى الحالية ما يستوجب تكب هذه القوانين إلى ما عداها إذ النصوص المدنية صريحة وممكنة التطبيق حتى في دعاوى تضمين الحكومة بسبب ما يصيب الأفراد في حرياتهم أو أموالهم بفعل الموظفين .

ومن حيث إنه لذلك تكون محكمة الموضوع قد أصابت إذ طبقت أحكام القانون المدني على هذه القضية ولا وجه لأن يمد هذا خطأ منها في التطبيق . وإنه يكون الظن على غير أساس ويتعين رفضه .

### (١٠٥)

#### القضية رقم ١٠٧٣ سنة ٣ القضائية

جريمة الزنا . سقوطها بالنسبة للفاعل الأصل . سقوطها بالنسبة للشريك . اختلاف الفاعل الأصل والشريك في الجنسية . لا يؤثر .

إن جريمة الزنا جريمة ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضي التفاعل من شخصين يمد القانون أحدهما فاعلا أصليا وهي الزوجة ويمد الثاني شريكا وهو الزاني بها . فإذا انحمت جريمة الزوجة وزالت آثارها لسبب من الأسباب قبل صدور حكم نهائي على الشريك فإن التلازم الدخلى يقتضى عموما جريمة الشريك أيضا ، لأنها لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة، وإلا كان الحكم على الشريك تأثيما غير مباشر للزوجة التي عدت بمثابة من كل شبهة إجرام . كما أن العدل المطلق

لا يستنسخ إلقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعلة الأصلية ؛ لأن إجماع الشريك إنما هو فرع عن إجماع الفاعل الأصل ، بل الواجب في هذه الحالة أن يتبع التفرع الأصل . ولا يمنع من تطبيق هذه القاعدة اختلاف الفاعل الأصلي والشريك في الجنسية والتشريع والقضاء ، ما دامت جريمة الزنا لما ذكره الشان الخاص الذي تتمتع فيه التجزئة ، ويجب فيه مراعاة ضرورة المحافظة على شرف المائلات . فإذا صدر عفو شامل من دولة أجنبية عما جريمة الزوجة قبل صدور حكم نهائي على الشريك المصري ، وجب حيناً أن يستفيد هذا الشريك من ذلك العفو .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمدادولة قانونا .

من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن مبنى الوجه الثاني من أوجه الطعن أن الطاعن دفع بسقوط الدعوى بالنسبة له وذلك لصدور العفو الشامل عن الزوجة قبل الحكم عليه نهائيا وذلك قياسا على حالة وفاتها قبل صدور حكم نهائي فإن أغلبية الشراح على أن الدعوى العمومية تسقط في هذه الحالة بالنسبة للشريك تبعا لسقوطها عن الزوجة بالوفاة فرفضت المحكمة هذا الدفع بحجة أن قانون العقوبات المصري خلو من النص على أثر العفو الشامل الصادر من مملكة أجنبية . ولا يزال الطاعن يصر على القول بأنه لا يجوز أن يحمل وزر الجريمة وحده إن كانت هناك جريمة .

ومن حيث إن واقعة الحال في هذه القضية بحسب التاب في أوراقها ومستنداتها الرسمية تحصل في أن القنصلية الإيطالية حكمت على الزوجة بالعقوبة في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ فاستأفت إلى محكمة استئناف رودس ، وهذه أصدرت حكما غاييا في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٠ بتأييد الإدانة مع تخفيض العقوبة . وفي أثناء ذلك صدر في أول يناير سنة ١٩٣٠ من الحكومة الإيطالية أمر بالعفو عن عقوبة من حكم عليهم لمدة لا تزيد على سنة . فتمسك الطاعن — باعتباره شريك الزوجة

في جرميتها — بهذا العفو أمام المحكمة الأهلية وسماه عفوًا شاملًا ودفع أمام الدرجتين الابتدائية والاستئنافية بسقوط الدعوى العمومية بالنسبة له فكان نصيب هذا الدفع الرضى في الدرجتين . غير أنه بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٢ — أى قبل أن يصدر عليه الحكم الاستئنافية بأسبوع واحد ( إذ تاريخ هذا الحكم هو ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢ ) — صدر من الحكومة الإيطالية مرة أخرى عفو شامل عن جميع الجرائم التي لا يزيد الحد الأقصى للعقوبة فيها على خمس سنوات . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المحكمة التتصلية بمصر اعتادت على أمرى العفو المذكورين حكمت بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٣ بسقوط الجريمة عن الزوجة وإعانتها بالعفو الشامل .

ومن حيث إنه واضح مما تقدم أن العفو الشامل الذى عا جريمة الزوجة قد صدر قبل أن يصدر حكم نهائى على الطاعن .

ومن حيث إنه وإن كان أمر ذلك العفو الشامل الذى عا جريمة الزوجة صادرا من حكومة أجنبية وليس له أثر قانونى مباشر على جريمة الشريك المصرى إلا أن الواقع الذى لا يصح إغفاله أن جريمة الزنا جريمة ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضى التفاعل من شخصين يحد القانون أحدهما فاعلا أصليا وهى الزوجة وبعد الثانى شريكا وهو الرجل الزانى . فإذا امتح جريمة الزوجة وزالت آثارها لسبب من الأسباب فإن التلازم النحوى يقتضى محو جريمة الشريك أيضا لأنها لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة وإلا كان بقاء الحكم على الشريك تأثيما غير مباشر للزوجة التى منتهت بمقتضى عن كل شبهة إجمام فضلا عن أن المدعى المطلق لا يستسيغ إبقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعل الأصل لأن إجمام الشريك إما هو فرع عن إجمام الفاعل والواجب فى هذه الحالة أن يتبع الفرع الأصل . ولا يمنع من تطبيق هذه القاعدة اختلاف الشخصين فى الجنسية والتشريع والقضاء ما قامت جريمة الزنا لما ذكرنا ذلك الشأن الخاص الذى تتمتع فيه التعزيمه ونجب فيه مراعاة ضرورة المحافظة على شرف المائلات .

ومن حيث إنه لهذه الاعتبارات ترى المحكمة وجوب تقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن مما أسند إليه .

(١٠٦)

القضية رقم ١١٢٣ سنة ٣ القضائية

طبيب . الكشف على المصاب من طبيب حكوى أو طبيب غير موظف . تقديرية الكشف كتقدير الدليل أمر موضوعي .

لم يحتم القانون أن يكون الكشف على المصاب من طبيب الحكومة ، كما أنه لم يوجب كذلك على المحكمة الأخذ بالكشف الطبي المتوقع من طبيب حكوى . بل إن المحكمة أن تأخذ به أو تهمله ، كما أن لها أن تمول على الكشف الطبي المتوقع من طبيب غير حكوى ، إذ هو دليل كسائر الأدلة التي تقدم لها وتقع تحت تقديرها وحدها .

جلسة ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وركى برزى بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك -

(١٠٧)

القضية رقم ١٤١٨ سنة ٣ القضائية

نقد :

( أ ) كشف في حق موظف عموى . حق محكمة التقض في تقدير القول أو الكتابة التي هي موضوع المعوى .

( ب ) شرط الإخفاء من العقاب . إثبات صحة الواقعة مع حسن النية .

( ح ) إثبات واقعة التقذف . تركه أمام محكمة الموضوع . طلب إعادة القضية إليها لإمكان إثبات صحة الواقعة . لا يجوز إيداعه لأول مرة لدى محكمة التقض .

( د ) إثبات صحة الواقعة . عدم تحقيق هذا الشرط . سلامة النية . لا محل لمخوض فيه .

( المواد ١٤٨ و ٣٦١/١ و ٣٦٢/٢ و ١٦٨ ع )

١ - متى أثبت حكم ما صادر في جريمة نشر أن المتهم نشر فعلا العبارات التي يؤخذ بسببها كانت هذه العبارات هي هي نفس الواقعة المعزوة إلى المتهم والنتيجة بالحكم . ولا تستطيع محكمة النقض أن تفصل فيما إذا كانت قانون العقوبات يتناولها أو لا يتناولها وهل طبق عليها تطبيقا صحيحا أم لا - لا تستطيع ذلك إلا إذا خصتها . وعرفت ما فيها من الدلالات القنوية وما لها من المرامي القنوية أو البعيدة . ومن أجل ذلك فلمحكمة النقض دائما حتى فحص تلك العبارات للفرض المتقدم وتقديرها في علاقتها مع القانون التقدير الذي تراه مهما يكن رأى محكمة الموضوع في دلالتها وعلاقة هذه الدلالة بالقانون . أما القول بأن البحث في وقوع إسناد المطاعن إلى المجنى عليه أو عدم وجوده هو مسألة موضوعية يفصل فيها قاضي الموضوع فصلا نهائيا لا معقب عليه لمحكمة النقض فقول غير مقبول .

٢ - التاذف في حق الموظفين العموميين لا يعفى من العقاب إلا إذا أثبت صحة ما قذف به المجنى عليهم من جهة وكان من جهة أخرى حسن النية .

٣ - إذا لم يثبت المتهم واقعة القذف المنسوبة إليه ولم يطلب من محكمة الموضوع إثباتها ثم طلب محاميه إلى محكمة النقض احتياطيا في حالة نقضها الحكم أن تعيد القضية إلى محكمة الموضوع ليقضى له إثبات واقعة القذف متنزعا لذلك بأن تركه الإثبات لدى محكمة الموضوع كان على أثر الصلح الذي تم بينه وبين أحد المجنى عليهم فقل هذا الطلب لا يمكن إبدائه لأوّل مرة أمام محكمة النقض . خصوصا إذا كان ظاهرا أن محامى المتهم قد استفاد كل ما كان لديه من الدفاع ولم يكن في مرافعته أدنى ما يستشف منه أن المتهم كان في استطاعته إثبات واقعة القذف المعزوة إليه .

٤ - إذا لم يتحقق شرط إثبات صحة النسب القذفية فلا محل لمخوض في مسألة نية المتهم سليمة كانت أو غير سليمة إذ هذا البحث لا يكون متجها ما دام القانون يستلزم توفر الشرطين معا للإعفاء من العقاب .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .

حيث إن العلم قدتم وببنت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلاً .

وحيث إن وقائع هذه المادة بحسب التاب في الحكم المطعون فيه وما أشار إليه من أوراق الدعوى تقتصر في أن المتهم :

(أولاً) نشر في العدد رقم ١٦٠ من جريدة الجهاد الصادر بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢ مقالا تحت عنوان "عمل لوزير الأشغال صلة بشركة ثورنيكروفت ؟" جاء فيه ما يأتي :

"وزير الأشغال شديد الحماسة في الدفاع عن شركة ثورنيكروفت شديد الرغبة "في منحها احتكارا لجميع خطوط القاهرة بغض النظر غضا مطلقا عن المساكين "من مواطنيه أصحاب المصالح القديمة في تلك الخطوط — ما قضى فيه لمصلحة "تلك الشركة وما لم يزل مصيره معلقا في كفة التقدير أو في كفة الشهوات" .

"وقد تواترت في الأندية والمجالس وفي الدوائر العالية والمتواضعة وما بينهما "إشاعات مؤداها — والعلم عند الله وعند صاحب السعادة عبود باشا وعند "بكار المساهمين من إنجليز ظاهرين ومصريين مخفيين — إشاعات مؤداها "أن لصاحب السعادة إبراهيم فهمي كرم باشا سهوما في تلك الشركة ليست قليلة "العدد ولا ضئيلة الأرباح . وقد استبعد بعضهم أن يقدم وزير الأشغال المنصب "الأعلى في وزارة الأشغال على الاشتراك في عمل تجاري لوزارة الأشغال في تقريره "وتوجيه مصيره وتوسيع نطاقه أو تضيقه نفوذ ليس يخفى على أحد بل هي "صاحبة الرأي الأول والأخير فيه من الوجهة الفنية . فأجاب بعض من يزعمون "العلم بدخائل الأمور بأن سعادة الوزير لم يساهم في الشركة باسمه وإنما أخوه "أو بعض أقربائه أولا أدري من هو الذي ساهم باسم الوزير... " .

(ثانياً) نشر في العدد رقم ١٦١ من هذه الجريدة الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٢ مقالا ثانياً تحت عنوان "المساهمون المبرقون في شركة ثورنيكوف يتحالفون لانهاء القضية فيفتضحون" يدور حول أن شركة ثورنيكوف اندجست في شركة سوارس لتتجو من شرط الاحتفاظ بنسبة معينة من رأس المال والعمل المصريين ومن إعلان أسماء أصحاب "المال" والسادة والعزة المساهمين المبرقين ممن قد يكونون موظفين وموظفين كباراً جئنا إلى آخر ما نفهم من كلمة "جئنا" من الدلالات أو من يكون اتصالهم بمحضرات أصحاب السادة الكبار جئنا ذا دلالة واضحة غريبة فاضحة من لو عرفت أسماءهم لكان فضيحة الفضاخ الخ ...".

(ثالثاً) نشر في العدد رقم ١٦٢ الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٢ مقالا ثالثاً تحت عنوان "اقرأوا واعجبوا أيها المصريون" عبود باشا وحده يملك أكثر من ٥٢ في المائة من سهم شركة ثورنيكوف وسوارس متدجين فإذا تقولون وماذا نقول "جاء فيه ما يأتي :

"اسموا أيها المصريون العقلاء ثم احكموا بما يتجه لكم المنطق في أبسط صورة وأشكاله، ولا تفكروا طويلاً لأن المسألة على ما نظن لا تحتاج من حضراتكم إلى تفكير طويل .

فلما لكم أيها السادة القراء غير مرة إن الإشاعة مستفيضة بأن بعض المصريين من ذوى النفوذ الكبير في هذا العهد يملكون سهموا كثيرة في شركة ثورنيكوف الإنجليزية وأنهم يكتمون أسماءهم حتى لا يقال إن لنفوذهم اتصالاً وثيقاً بما أحرزته تلك الشركة من أرباح غير مشروعة .

وقلنا إن بعض تلك الإشاعات كان يتناول من بعيد أو قريب حتى صاحب السادة وزير الأشغال نفسه فلما سأل حضرة محمد افندي عبد الكريم عسران سؤاله بهذا الشأن وأجاب عه دولة صدق باشا بما أجاب من قى مشج بروج الامتناع والاستياء الشديد من إلقاء السؤال ... قول لما أجاب دولته بنى الأمر عن



زميله لم يستعنا بالطبع سوى التصديق والافتتاح كما صنفى واقتنع صاحب السؤال آخر الأمر .

لكن إحدى جرائد المساء نشرت في عددها البارحة بياناً بتوزيع السهوم . وهذا البيان هو الذى زجوا أن نستمرى إليه أنظار المصريين المغلاء على أن يصدروا فيه حكمهم ولو بينهم وبين أنفسهم ولن يحتاج إصدار حكمهم إلى تفكير طويل ... والآن أرجو أيها القارئ الكريم أن قرأ الأرقام وأن ترن الأقدار وأن تقارن بين ما يملكه حضرة صاحب السعادة عبود باشا وحده . نعم وحده بلا شريك ظاهر أو مستور، موظف أو من أصحاب الأعمال الخزة . يا لها من همة ويا لها من قدرة مستمدة من عبقرية هذا المهد تلك التى مكنت لعبود باشا وحده دون شريك مستور وأظاهر من الموظفين أو غير الموظفين ! يا لها من قدرة تكاد تصل إلى حد الإعجاز ! لزمتا المجرة إذن وأسفر الصبح لذى عيتين لا سيما إذا كانت عيناه مجزوتين من كل منظار مكبر كالميكروسكوب أو مقرب كالتلسكوب . نعم لزمتا المجرة وأسفر الصبح لذى عيتين تريان الأشياء في صورها الرسمية الظاهرة التى لا مطمئن فيها من حيث الأشكال والأوضاع ... " .

وختم المقال بقوله : "ولكنه قد تكون قسوة منه (عبود باشا) وجفاء شديدا يشبه الأثرة أن يستحوذ لنفسه وحدها ٥٢ في المائة من هذه السهوم الخصبية المثمرة دون أن يشرك أصدقاء الأوفياء الكثيرين في هذه الفرصة الذهبية فيتل لهذا عن ألف وذلك عن ألفين من تلك السهوم ولو بتبناها الصحيح . لكن مالنا ولهذا المجاملات الشخصية ما دام هو المالك الوحيد لهذه السهوم دون شريك ظاهر أو مستور . وكل مالك حرفيا يملك واقعه أعلم " .

فرفضت النيابة العمومية عليه الدعوى لدى محكمة جنايات مصر طالبة عقابه بالمواد ١٤٨ و ٢٦١ ققرة أولى وثانية و ٢٦٢ ققرة أولى وثالثة و ١٦٨ لقذفه في حق إبراهيم فهمي كريم باشا وزير الأشغال العمومية وبعض الوزراء الآخرين وفي حق

أحمد محمد عبود باشا بالصيغة المينة في دياجة هذا الحكم . وقد دخل عبود باشا متدعيا بحق مدنى طالبا التعويض لما ناله من الإساءة بسبب هذا الطعن .

وعقب المرافعة في الدعوى قرر المحامى المدافع عن المتهم أن موكله لم يقصد أحدا من المحنى عليهم بسوء، وعندئذ تنازل وكيل عبود باشا عن دعواه المدنية . وقبل الحكم في الدعوى قدم المحامى عن المتهم أيضا خطابا من موكله يؤيد فيه أنه لم يقصد أحدا من المحنى عليهم بسوء .

وحكمة الجنايات حكمت براءة المتهم . وجوهر ما قام عليه حكمها :

( ١ ) أن تمترض المتهم للوضع الذى كتب فيه إنما كان على أثر ما نشرته جريدة المقطم من أن أحد أعضاء مجلس النواب وجه بالمجلس سؤالا إلى وزير الأشغال إبراهيم فهمى كريم باشا يستعلم فيه عما إذا كان مساهما في شركة ثورنيكرافت وهل من الجائز أن يكون مساهما فيها مع أنها تحت إشرافه ولو كان إشرافا غير مباشر . كما أن تمترضه لعبود باشا إنما كان بناء على أنه هو الساعى في تأسيس هذه الشركة وله ثلاثة أرباع أسهمها ، وأن كتابة المتهم في هذا الموضوع إنما كانت لأن الشركة احتكرت بعض الخطوط يجوز تصريح وزير الأشغال على خلاف الدستور وأنها في عملها أخلت ببعض الشروط الواجب عليها مراعاتها .

( ٢ ) "أن عبارات المقالات قد يفهم منها جنوح المتهم إلى إقناع القارئ بصدق" "ما اتهم باستاده إلى وزير الأشغال وبعض الوزراء إلا أن مرجحات هذا التهم" "تعارض مع ما دلت عليه ظروف الدعوى من أن المتهم تمترض للتعليق على ذلك" "السؤال قبل علمه بالتكذيب الذى صرح به رئيس الوزراء في بيانه الذى رد به" "فى المجلس على السؤال وقبل علمه بالإعتبارات التى بينا وكيل عبود باشا بالجلسة" "فما لما أثارته تلك المخالفات من دوافع الانتقاد" — تقول المحكمة هنا ثم تردفه بقوله : "إن هذا يؤيد أن البواعث التى دفعت المتهم إلى ذلك التخليق كانت" "مبنية على حسن القصد الذى قد يسوق صاحبه إلى التعبير عن غرضه في مثل"

”هذا المقام مبارات يمكن حملها على تمرضات غير مقصودة وإنما لذلك طلبت  
”من المتهم أن يصرح علنا بالجلسة بأنه لم يقصد توجيه هذا القذف لأحد من  
”الجنح عليهم حتى يرفع كل شك علق بذهن القارئ في شرفهم وكرامتهم ، وقد  
”صرح ويكفه بذلك وتلا كتابا بهذا المعنى . كما أن وكيل عبود باشا تنازل عن دعواه  
”المدنية مكتفيا بهذا التصريح معتبرا إياه نافيا لكل مساس بشرفه “ .

وحيت إن النيابة العامة طعنت في هذا الحكم لأسباب حاصلها ما يأتي :

( ١ ) أن المحكمة أخطأت في قولها إن تعرض المتهم للتطبيق على السؤال كان  
قبل علمه بالتكذيب الذي صرح به رئيس الوزراء رقنا على السائل إذ المقالان الثاني  
والثالث نشرتا في ٢٤ و ٢٥ فبراير بعد هذا التكذيب الذي كان في مساء ٢٣ فبراير .  
وإن هذا الخطأ هو الذي جر المحكمة إلى قولها بسلامة نية الطاعن .

( ٢ ) أن محكمة الجنايات أخطأت في تطبيق القانون لأن المتهم ذكر في مقاله  
الأول أن الإشاعة متواترة بأن لوزير الأشغال أسهما في شركة نوريكروفت وأنه  
لذلك شديد الحساسية في الدفاع عنها ، ثم كتب مقالته الثاني والثالث بقصد  
تأكيد تلك الإشاعة وحمل الناس على عدم تصديق التكذيب ، وفي هذا قذف  
صرح كما يعلم من عبارات المقالات نفسها ، وأنه لا محل للقول بسلامة النية فإن  
سوء النية يفترض من مجرد استعمال عبارات مقذعة . ومن جهة أخرى فإن لسلامة  
النية التي تعفى من العقاب شرائط مقترنة هي أن يكون موجه الانتقاد معتقدا  
في ضميره صحته وأن يكون قنر الأمور قدرها وأن يكون انتقاده للصالح العامة  
لا لسوء القصد فإن فهم قاضي الموضوع سلامة النية على غير هذا الوجه كان حكمه  
واقعا تحت رقابة محكمة النقض .

( ٣ ) أن القانون يشترط للإعفاء من العقاب أن يثبت القاذف صحة وقائم  
القذف وذلك فوق اشتراط حسن النية ، والمتهم لم يثبت صحة ما قذف به .

( ٤ ) أن مجرد اعتذار القاذف بالصفة التي أشار إليها الحكم لا يبرر رفع  
المسؤولية .

ولذلك طلبت النيابة قبول الطعن وتقض الحكم وتطبيق القانون. وقد صممت  
النيابة بجلسة المرافعة على ما ورد بتقرير الأسباب المقدم منها .

أما محامى المتهم فيتحصل دفاعه فيما على :

( ١ ) إن المقال الثانى الذى نشر فى العدد الصادر بتاريخ ٢٤ فبراير كان نشره  
قبل أن يعلم المتهم بالتكذيب الذى ألقاه رئيس الوزراء مجلس النواب فى مساء  
٢٣ فبراير . ذلك بأن جريدة الجهاد هى من جرائد الصباح التى تجهز وتطبع فى مساء  
اليوم السابق على تاريخها فريس الوزراء ألقى رده فى الوقت الذى كان المتهم يجهز  
فيه المقال المذكور وقد جهزه غير طام بالتكذيب خصوصا وأنه ليس له مندوب  
بالمجلس . وإذن فلا خطأ فيما ذكرته محكمة الموضوع من أنه علق على السؤال قبل  
علمه بالتكذيب .

( ٢ ) إن قوام جريمة القذف أن يقع إسماع مطاعن شائنة إلى المخني عليه ،  
ووقوع الإسماع وعنده مسألة موضوعية بحجة متى ارتأى فيها قاضى الموضوع رأيا  
فهو نهائى لا رقابة لمحكمة التقض عليه . ومحكمة الموضوع فى الدعوى الحالية قد نفت  
وقوع هذا الإسماع وهذا ينهار معه طعن النيابة .

( ٣ ) إن محكمة الموضوع على كل حال أثبتت سلامة نية الطاعن وهو فى الواقع  
سليما إذ أنه يجزى ما بلغه خبر التكذيب نشر مقاله الثالث مفيدا اقتناعه بهذا التكذيب .

وحيث إنه متى أثبت حكم ما صادر فى جريمة نشر أن المتهم نشر فعلا العبارات  
التي يؤخذ بسببها كانت هذه العبارات هى نفس الواقعة المزعومة إلى المتهم  
والمثبتة بالحكم . ولا تستطيع محكمة التقض أن تفصل فيما إذا كان قانون العقوبات  
يتناولها أولا يتناولها وهل طبق عليها تطبيقا صحيحا أم لا — لا تستطيع ذلك إلا  
إذا فحصتها وتعرفت ما فيها من الدلالات اللغوية وما لها من المراسى القرينة  
أو البعيدة . ومن أجل ذلك فلم محكمة التقض دائما حتى فحص تلك العبارات  
للفرض المتقدم وتقريرها فى علاقتها مع القانون التقدير الذى تراه مهما يكن رأى

محكمة الموضوع في دلالتها وعلاقة هذه الدلالة بالقانون . ولقد أصبح هذا مبدأ مقروا ثابتا لا يمكن العدول عنه بحال لما في هذا من تعطيل وظيفة محكمة النقض في هذا الخصوص وصحتها عن القيام بواجبها فيه .

وحيث إنه بين من ذلك أن ما دفع به المحامي عن المتهم من أن قاضي الموضوع فصل في أمر الإستناد بعدم وجوده ومن أن فصله فيه نهائى لا يعقب عليه لمحكمة النقض — ما دفع به من ذلك هو على فرض صحته غير مقبول . بل إن لمحكمة النقض — كما تقدم — الحق دائما في تقدير القول أو البكابة التي هي موضوع الدعوى والتي أثبتتها الحكم لمعرفة توافر الإستناد فيها وعدم توافره وهل قاضي الموضوع أخطأ التقدير أم أصاب .

وحيث إن الواقع أن الحكم المطعون فيه لم يستبعد الإستناد كما هو مقول بل إنه على العكس من ذلك بدأ في هذا الصدد بقوله : " إن عبارات المقالات قد يفهم " منها جنوح المتهم إلى إقناع القارئ بصدق ما اتهم باستاده إلى وزير الأشغال " وبعض الوزراء إلا أن مرجحات هذا الفهم تتعارض ... الخ " فالحكم بهذا أفاد إفادة صريحة أن تلك العبارات قد تفيد بمدلولها اللغوى جنوح المتهم إلى إقناع القارئ بصدق ما اتهم بنسبته إلى الغير، وأن لهذه الإفادة مرجحات . ولا شك أن هذا القدر من جانب محكمة الموضوع كاف في إفادة ما خامرها مبدئيا من قيام الإستناد . وذلك على الرغم من وجود لفظة " قد " التشكيكية التي استعملتها .

أما ما ذكره الحكم بعد من أن مرجحات هذا الفهم تتعارض مع ما دلت عليه ظروف الدعوى من أن تعرض المتهم للجنى عليهم كان قبل علمه بالكذب الرسمى وقبل علمه بالاعتبارات التي أوردتها ويكل عيود باشا قضا لما أثارته تلك المخالفات من دوافع الاستناد — ما ذكره الحكم من ذلك وما رتب عليه من سلامة نية المتهم في تعرضه للجنى عليهم، كل ذلك ظاهر أن فيه استقلال نظر إذ دلالة العبارات لا تتغير بالزمان ولا بالمكان ولا بظروف الأحوال بل هي هي واحدة سواء أكان واضعها

وضعها من قبل التكتيب أو من بعده ومن قبل علمه بما ينفي دواعي الانتقاد أو من بعده وسواء أكان قالها سهواً أو خطأ أو عمداً بسلامة نية أو بسوء قصد إذ لا شيء من ذلك يتعارض مع مفهومها الذى أشارت إليه بحكمة الموضوع بل كل هذا بحث فى البواعث والدوافع فهو فى واد ومفهوم العبارات الذى أشارت إليه المحكمة فى واد آخر. يبقى إذن أن المحكمة لم تورد على أصل عبارتها أدنى ما يتعارض معها وبقيت تلك العبارة على حالها ما دلم ذلك الذى قالت إنه متعارض يهدمها واجما كله إلى سلامة البنية وهى شيء آخر إن صح فله حكمة القانونى وهو رفع العقاب المترتب على الاستناد لا إزالة الاستناد .

وحيث إنه بقطع النظر عما أشارت إليه محكمة الجنابات ، وبقطع النظر عما إذا كان المتهم نشر مقاله الثانى قبل علمه بالتكذيب الذى أدلى به رئيس الوزراء مجلس النواب فى مساء ٢٣ فبراير — بقطع النظر عن كل ذلك فإن أى مطلع على المقالات الثلاث المذكورة يفهم منها بطريقة لا ريب فيها أن المتهم يحاول جاهداً أن يقنع قراءه بأن إبراهيم فهيم كريم باشا وزير الأشغال وغيره من وزراء الدولة ممن لم يسمهم بالذات يحابون شركة سيارات تودنيكوفت فى نظير أسهم امتلكوها ، وأنهم — إخفاء لهذا الامتلاك عن أعين الناس وخشية من الفضيحة والعار — اتخذوا من عبود باشا ستارا لم يقيمهم التعرض لنقد الناقدين ، وأن مصلحتهم هذه هى التى دفعتهم إلى أن يتركوا الشركة تسير عرياتها فى أنحاء القاهرة وتتمتع باحتكار فعلى غير قائم على أساس موافق للدستور والقوانين . هذا هو الذى يفهمه المطلع على تلك المقالات وذلك على الرغم من الأساليب المتلوية التى ظن الكاتب أنها تخفى مراده مع كونها لا تزيد فى أنقص القراء إلا ظهوراً وتأكداً .

وحيث إنه لا شك أن فعلة المتهم هذه هى قذف واضح على الوجه الذى اتهمته به النيابة يقع تحت متناول المواد ١٤٨ و ٣٦١ فقرة أولى وثانية و ٣٦٢ فقرة أولى وثالثة و ١٦٨ من قانون العقوبات . ولا يعفيه من العقاب إلا أن يكون من جهة

أثبت صحة ما قذف به المجنبي عليهم ، وأن يكون من جهة أخرى حسن النية كما هو مقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٦١ عقوبات .

وحيث إن المتهم لم يثبت ولم يطلب من محكمة الموضوع إثبات واقعة القذف المتهم هو بها بل هو أقول لديها في نهاية الأمر بما يفيد عجزه عن إثبات امتلاك إبراهيم فهمي كريم باشا وزير الأشغال أو غيره من الوزراء لشيء من سهام الشركة واقتناعه بما قدم عبود باشا من مستندات وتسلية بأن هذا الأخير لم يكن في امتلاكه لما يملكه من تلك السهوم ستارا لأحد .

وحيث إن محامي المتهم طلب إلى محكمة النقض احتياطيا في حالة نقضها الحكم ألا تطبق القانون بل تعيد القضية إلى محكمة الموضوع ليتسنى له إثبات واقعة القذف المتقدمة متنزعا لذلك بأن تركه الإثبات لدى محكمة الموضوع كان على أثر الصلح الذي تم بينه وبين عبود باشا .

وحيث إن هذا الطلب لا يمكن إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض . على أنه بالإطلاع على محضر جلسة محكمة الموضوع رأى أن محامي المتهم قد استفاد كل ما كان لديه من الدفاع وأفاض في ذلك إفاضة مطولة في جلستين متاليتين كما أفاض وكيل عبود باشا في دفاعه أيضا . وليس في مراعاة الطرفين أدنى ما يستشف منه أن المتهم كان في استطاعته إثبات واقعة القذف المذكورة وأن عدم إثباته إيها لم يكن إلا لسبب الصلح المقول به .

وحيث إنه مع عدم تحقق شرط إثبات صحة النسب القذفية لا محل للنحوض في مسألة نية المتهم سليمة كانت أو غير سليمة إذ هذا البحث غير منتج ما دام القانون يستلزم توفر الشرطين معا للإعفاء من العقاب .

وحيث إنه لجمع ما تقدم تكون التهمتان المستندان إلى المتهم متوافرة أركانهما القانونية وعقابه عليهما يقع تحت نصوص المواد ١٤٨ و ٣٦١ فقرة أولى وثانية

و ٢٦٢ فقرة أولى وثالثة و ١٦٨ من قانون العقوبات مع ملاحظة تطبيق المادة ٣٢ منه للارتباط بينهما .

وحيث إن المحكمة ترى استكمال الرافعة مع المتهم والاكتفاء بتفريمه لأنه لم يسبق الحكم عليه بعقوبة ما قبل وقوع هذه الجريمة منه ثم لما كان منه من الاعتذار عنها .  
فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وبمعاقبة محمد توفيق دياب أفندى بمرامة قدرها خمسون جنيا مصرية .

#### (١٠٨)

القضية رقم ١٤٢٣ سنة ٣ القضائية

تبيد أشياء محجوزة . تسديد بعض الدين قبل تاريخ بيع الأشياء المحجوزة . تسديد باقي الدين بعد تاريخ البيع لا ينفي نية التبيد .  
(المادتان ٢٩٦ و ٢٩٧ ع)  
إن تسديد جزء من الدين قبل التاريخ المحدد لبيع الأشياء المحجوز عليها نظير هذا الدين، ثم تسديد باقي الدين بعد ذلك لا ينفي نية التبيد الذي وقع فعلا قبل تسديد كامل الدين، ولا يخلو المتهم من المسؤولية الجنائية التي توجب عليه أن يقدم الشيء المحجوز عليه أو كامل الدين في اليوم المحدد للبيع .

#### (١٠٩)

القضية رقم ١٤٢٤ سنة ٣ القضائية<sup>(١)</sup>

عقوبة . استئناف المتهم وحده . عدم جواز تسديد العقوبة عليه .  
(المادة ١٨٩ تحقيق)  
استئناف المتهم وحده إنما يحصل لمصلحته الخاصة ، فلا يسوغ معه للحكمة الاستئنافية أن تشدد عليه العقاب، مهما لاحظت في الحكم المستأنف من الخطأ في تقرير الوقائع أو في تطبيق القانون .

(١) الميزة التي أصدرت الحكم في هذه القضية هي الميزة السابقة عدا حشرة مصطنع محمد بك فقد حل محل حشرة حامد فهمي بك .



(١١٠)

القضية رقم ١٤٣١ سنة ٣ القضائية

(١) اختصاص . دعوى لدى محكمة الجناح . وجود شبهة الجناية فيها . وجوب امتناعها عن نظرها . دعوى لدى محكمة الجناح . لاشبهة في كونها جنحة . وجوب نظرها ؛

(المادة ١٧٤ من قانون تحقيق الجنايات)

(ب) رشوة . تمام هذه الجريمة قانونا بالإيجاب والقبول . التظاهر بالقبول لفرض . ليس قبولا صحيحا . إيجاب الرأى وحده . شروع في الرشوة . (المادة ٩٦ عقوبات)

١ — إن محكمة الجناح إنما يجب عليها الامتناع عن نظر الدعوى طبقا لادة ١٧٤ (تحقيق جنايات) إذا هي وجدت في وقائعها شبهة الجناية؛ وعندئذ فقط يمنع عليها التصدير ، بل يتعين أن تترك ذلك إلى المحكمة التي تملكه ، لأن حكمها في قوة القرائن الدالة على توفر عنصر الجناية أو في ضعفها يكون تعرضا منها لأمر خارج عن اختصاصها . أما إذا لم تهم لدى المحكمة أية شبهة من حيث طبيعة الجريمة ، وكانت مقتنعة بأن الوصف القانوني الوحيد الذي يصح انطباقه على الوقائع المقدمة إليها هو وصف الجنحة ، كان متعينا عليها في هذه الحالة أن تفصل في القضية بحسب الوصف الذي اقتنعت بصحته ، وليس لها عندئذ أن تحكم بعدم الاختصاص .

٢ — إن جريمة الرشوة لا تتم قانونا إلا بإيجاب من الرأى وقبول من جانب المرتضى إيجابا وقبولا حقيقين . فإذا كانت الشخص الذي قدمت له الرشوة قد تظاهر بقبولها ليسهل على أولى الأمر القبض على الرأى متلبسا بجريمته ، فإن القبول الصحيح الذي تتم به الجريمة يكون متعلما في هذه الحالة ، ولا يكون في المسألة أكثر من إيجاب من الرأى لم يصادف قبولا من الموظف ، فهو شروع في رشوة متطبق على المادة ٩٦ عقوبات .

## جلسة أول مايو سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وحضور حضرات ذكي برزى بك ومحمد فهمي حسين بك  
وأحمد أمين بك وحامد فهمي بك .

( ١١١ )

القضية رقم ١١١٧ سنة ٣ القضائية

جريمة الاتعاع عن تسليم الطفل إلى حاضنه . وجوب الإشارة إلى حكم الحضانة في الحكم النهائي .  
(المادة ٢٤٦ ع)

إذا أنكر المتهمم بالجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات صدور حكم بالحضانة فيجب أن يشير الحكم القاضي بمحاكمته على هذه الجريمة إلى أن هناك حكماً قاضياً بضم الطفل إلى حاضنه . فإذا هو سكت عن تجلية هذه النقطة الجوهرية ففى سكوته إخلال بحق الدفاع ، فضلاً عما يترتب عليه من تعطيل حق محكمة النقض في مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، وذلك مما يعيبه ويطلعه .

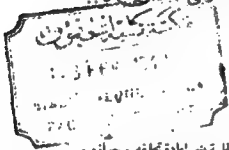
( ١١٢ )

القضية رقم ١٢٨١ سنة ٣ القضائية

تزوير . القصد الجنائي . مناصره . جهل المقرّر بتأجيل تزويره . لا ينفى القصد الجنائي .

١ — القصد الجنائي في جريمة التزوير ينحصر في أمرين : الأول علم الخافئ بأنه يرتكب جريمة التزوير بجميع أركانها التي تتكون منها طبقاً للقانون ، أى إدراكه أنه يثير الحقيقة في محرر باحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً ، وأن من شأن هذا التفسير للحقيقة — لو أن المحرر استعمل — أن يترتب عليه ضرر مادي أو أدبي حال أو محتمل الوقوع بالحق بالأفراد أو بالصالح العام . والثاني اقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر المقرّر فيما زور من أجله ، ذلك الاقتران المعبر عنه عادة بأنه هو النية الخاصة في جريمة التزوير (Dol spécial) .

٢ — العلم المشروط توافره مبدئياً لتحقيق الركن الأدبي لجريمة التزوير، والذي يتطلب فيه الإحاطة بجميع أركان الجريمة يكفي فيه في بعض الأحوال أن يكون علماً فرضياً، وبخاصة فيما يتعلق بالإحاطة بركن الضرر، فإنه لا يشترط أن يعلم المتهم علماً واقعياً فعلياً بأن تغيير الحقيقة الذي ارتكبه من شأنه أن يحدث ضرراً، بل من المتفق عليه أنه يكفي أن يكون في وسعه ومن واجبه أن يعلم ذلك . ويستوى في هذا أن يكون عدم علمه ناشئاً عن جهل بالقانون أو جهل بحقيقة الواقع، إذ أنه يجب أن يتحمل جميع النتائج المترتبة على تغييره للحقيقة والتي كان من واجبِهِ وفي وسعه أن يتحذى احتمال حصولها .



(١١٣)

القضية رقم ١٤٣٣ سنة ٣ القضائية

شاهد . سماعه بعد اليمين . إعادة سؤاله بعد سماع غيره في نفس الجلسة بغير إعادة تحليفه . جوازه . (المادة ١٤٥ تحقيق)

إذا سمعت المحكمة شهادة شاهد بعد تحليفه اليمين، ثم أعادت سؤاله بعد سماعها شهوداً آخرين أو أثناء مرافعة الخصوم في الدعوى، فليس واجباً عليها أن تعيد تحليفه اليمين مرة أخرى . بل إن كل إجاباته على ما يوجه إليه في هذه المناقشة الثانية الحاصلة أثناء الجلسة نفسها تكون واقعة تحت اليمين الأولى .

(١١٤)

القضية رقم ١٤٣٥ سنة ٣ القضائية

استعمال ورقة مزورة . إثبات التزوير . خطأ الحكم في تاريخ التزوير أو عدم تحديده . لا يفسده . إذا كانت جريمة التزوير مقطوعاً بسقوطها، والمحكمة مقصورة على جريمة الاستعمال، فإنه يكفي أن يكون الحكم الصادر بالإدانة في جريمة الاستعمال قد غنى بإثبات توافر الأركان الخاصة بجريمة التزوير . ولا ينقض من قيمة الحكم أن يكون لم يحدد تاريخ التزوير أو يكون أخطأ في تحديد تاريخه، مادامت جريمة الاستعمال

مقطوعا بأنها ما تزال قائمة . إنما بهم تحديد تاريخ التروير إذا كانت المحاكمة دائرة على جريمة التروير نفسها ليعلم ما إذا كانت قائمة أم سقطت بمضي المدة .

(١١٥)

القضية رقم ١٤٣٩ سنة ٣ القضائية

دفاع شرعي . تقدير هذا الطرف موضوعي . محل تدخل محكمة النقض .

(المادة ٢١٠ ع)

تقدير أن المتهم كان في حالة دفاع ضروري لرد الاعتداء أو غير ضروري مسألة موضوعية من اختصاص محكمة الموضوع الفصل فيها بدون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض ، اللهم إلا إذا كانت الوقائع التي تثبتها المحكمة في حكمها دالة بذاتها على تحقيق معنى الدفاع الشرعي قانونا ، وأنها في القول بعدم قيامه أخطأت في فهم هذا المعنى .

جلسة ٨ مايو سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وبحضور حضرات زكي برزى بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك وسامد فهمي بك .

(١١٦)

القضية رقم ١٤٤٢ سنة ٣ القضائية

(١) استدعين . تسليمه للدين ليطلع عليه . عدم رده إلى الدائن . مرة .

(ب) شهود . سماعهم أمام محكمة ثاني درجة . لا إلزام . حلول دائرة محل أخرى رأت استدعاء شهود لسماعهم . حلول الدائرة الجديدة من سماعهم . لا يجب .

١ — إذا طلب مدين إلى دائنه إحضار سند الدين المحرر عليه لدفع جانب من الدين والتأشير به على ظهر السند ، فأحضر الدائن السند وسلمه لإياه ليطلع عليه وليؤشر بالمبلغ الذي سيدفع ويرده إليه بنفس المجلس ، فإن هذا التسليم ليس من نوع التسليم الناقل للحيازة ، بل هو تسليم اقتضته ضرورة إطلاع المدين على السند المأخوذ عليه للتحقق من أنه هو السند الموقع عليه منه والتثبت من قيمة المبلغ الذي لا يزال

- بذمته للمائن على أن يرده إليه في نفس المجلس، فهو تسليم مادي بحث ليس فيه أي معنى من معاني التخلي عن السند، بل هو من قبيل التسليم الاضطراري للمجمع على أنه لا يتصل حيازة ولا ينفى وقوع الاختلاس المعتبر قانونا في السرقة، إذا ما احتفظ المدين بالسند على رغم لإرادة المائن أو تصرف فيه بوجه من الوجوه.

٢ - إن محكمة الدرجة الثانية ليست ملزمة في الأصل بسماع شهود إلا إذا رأت هي ضرورة ذلك. فإذا رأت إحدى الدوائر ما يدعو إلى سماع الشهود وسمعتهم، ثم تغيرت وحلت محلها دائرة أخرى، فإنها تكون مطلقة الحزية كسابقتها في اتخاذ ما ترى من الإجراءات، ولا يصبح لزاما عليها أن تستوضح الشهود الذين سبق للدائرة التي قبلها استيضاحهم، وخصوصا إذا كان هؤلاء الشهود هم الذين سمعوا في التحقيقات الابتدائية ثم أمام محكمة الدرجة الأولى، ولم يزيدوا في أقوالهم التي أدلوا بها أمام الدائرة الاستئنافية الأولى شيئا جوهريا، وكان للدائرة الثانية بحكم القانون أن تعتمد من أول الأمر على ما هو مدون من أقوالهم في الأوراق، وأن تجتري بها بنير طلب بيانات أو إيضاحات جديدة.

### جلسة ١٥ مايو سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وبحضور حضرات زكي برزي بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك وحامد فهمي بك.

(١١٧)

القضية رقم ١٦٣٣ سنة ٣ القضائية

عود - سقوط السوابق ما عدا الأخيرة - تطبيق المادة ٥٠ ع.

لا خطأ في اعتبار الشخص عائدا طبقا للمادة ٥٠ ع، وإن كانت مساوغة التي قضى فيها بحجبه سنة قد سقطت، ما دامت ساجته الأخيرة لا تزال قائمة، فإن هذه السابقة الأخيرة تكفي لاعتباره عائدا. ومتى كان عائدا فيكفي أن يكون سبق

الحكم عليه في أى زمن مضى بمقوبات مقيدة للحرية يتحقق معها هي والسابقة التي اعتبرها عائدا ما يستلزمه القانون لتطبيق المادة ٥٠ ع .

### (١١٨)

القضية رقم ١٦٣٤ سنة ٣ القضائية

(١) تزوير - إضافة عبارة بمرحرفى . حق تعتبر تزويرا ؟ (المادة ١٨٣ ع)

(ب) جلية - عدم توقيع رئيس الجلسة على بعض محاضر الجلسات . لا بطلان .

(المادة ١٧٠ محقق)

١ - كل إضافة على صك عرفى من شأنها تغيير مركز الطرفين هي تزوير يستوجب العقاب<sup>(١)</sup> .

٢ - عدم توقيع رئيس الجلسة على بعض محاضر الجلسات لا يمدّ بطلانا جوهريا في الإجراءات يستوجب قض الحكم ، ما دام محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم موقعا عليه منه .

### (١١٩)

القضية رقم ١٦٣٦ سنة ٣ القضائية

اعتراف متهم على غيره . تقديمه . تجزئة أمثال المتهم أو الشاهد . موضوع .

إن أخذ محكمة الموضوع باعتراف متهم على متهم غيره ، ثم عدم أخذها باعتراف ذلك المتهم نفسه على متهم آخر ، مسألة موضوعية ترجع لتقدير المحكمة وحدها .

(١) كان شخص يدّين المتهم في مبلغ بموجب كتيابة ولما رفع الدعوى عليه دفع المتهم له مبلغا فكتب له الدائن على صورة إعلان الدعوى هذه الجملة "لحصول الصلح تنازلت عن التكرى" بقاء المتهم وأضاف إلى هذه الجملة عبارة جديدة وهي "واسلّمت المبلغ جميعه" . أثبت الحكم ذلك واعتبر المتهم مرتددا . فظن على هذا الحكم بقوله إنه أتى ناقص البيان في واقعة التزوير من ناحية أنه لم يبين أثر الإضافة التي أدخلها المتهم على أصل المحرور ، ولا ما ترتب عليها من تغيير في مركز الطرفين ، فرضت محكمة النقض الطعن قائلة إن العبارة المضافة تحيد حصول التناقص من كل الوجه بخلاف العبارة الأولى فانها لا تحيد أكثر من التنازل عن الدعوى وأنه لا شك في أن هذه الإضافة تغير مركز الخصام ، فزيادتها على المحرور تتجيز تدريا مسترجعا العقاب .

وهي حرة في تكوين اعتقادها بالنسبة لكل منهم على حدة . ولها في سبيل ذلك حق تجزئة أقوال أى منهم أو شاهد دون أن يعتبر ذلك تناقضا أو تعارضا يجب حكمها .

### (١٢٠)

القضية رقم ١٦٣٨ سنة ٣ القضائية

دفع دعى . شرط . حلول الاعتداء أو كونه على وشك الحصول .

(المادة ٢١٠ ع)

يشترط قانونا لتبرير الدفاع الشرعى أن يكون الاعتداء حالا أو على وشك الحصول ، فلا دفاع بعد زوال الاعتداء . ففى أثبتت المحكمة في حكمها أن المتهم إنما ارتكب جريمة بعد انقطاع الاعتداء على رجاله ، فلا يكون إذن في حالة دفاع شرعى عن غيره . ولا يلتفت لقوله إن الواقعة كلها حصلت في وقت واحد لتعلق هذا بالموضوع الذى تملك المحكمة وحدها حق تقديره بدون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض .

### (١٢١)

القضية رقم ١٦٤١ سنة ٣ القضائية

نوع العقوبة . المادتان ٢٧٤ و ٢٩٦ ع . عقاب الأول أشد من عقاب الثانية .

إن عقاب السرقة في المادة ٢٧٤ عقوبت الحبس مع الشغل . أما التبديد فعقوبته في المادة ٢٩٦ الحبس إطلاقا ، ويجوز أن تراد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه . ولا شك أن الحبس مع الشغل أشد من الحبس المطلق ولو أضيفت إليه غرامة .

(١٢٢)

القضية رقم ١٦٤٢ سنة ٣ القضائية

منهم تروير واستعمال بالمادتين ١٧٩ و ١٨٣ ح . اخبار المحكمة لإداء شريكا بالاتفاق مع مجهول في التروير . لا إخلال بحق الدفاع .

رفضت الدعوى على الطاعة ، هي وشخص آخر ، باعتبارهما فاعلين أصليين في جريمة تروير واستعمال بالمادتين ١٧٩ و ١٨٣ من قانون العقوبات . ولكن محكمة الدرجة الأولى اعتبرتهما شريكين لمجهول في التروير دون توجيه التهمة عليهما بهذا الوصف ، وتابعتهما المحكمة الاستئنافية . فتظلمت الطاعة بمقولة إنه حصل إخلال بحقها في الدفاع . ومحكمة النقض رفضت الطعن قائلة إنه لا إخلال بذلك الحق ، لأن الأفعال المسندة إلى المتهمه وإلى زميلها في وصف التهمة هي أفعال أصلية في التروير ، فهي شاملة لمعنى الفعل المادى ومعنى العلم والتعمد ، وإن كل ما أجريته محكمة الموضوع هي أنها استبعدت وقوع فعل التروير المادى واستبقت فكرتي العلم والتعمد ، ومنهما استنتجت الاشتراك بالاتفاق ، وليس في القانون ما يمنعها من ذلك ولا ما يوجب عليها أن توجه تهمة الاشتراك للتهمين توجيهها خاصا .

(١٢٣)

القضية رقم ١٦٤٤ سنة ٣ القضائية

ديا فاشى . فرض واحد . تكرار احتساب فوائد ربوية على باقيه . اخبار ذلك في الاعياد .

(المادة ٢٩٤/٣ المكررة ح)

إن الفرض الواحد إذا تكرر احتساب فوائد ربوية على باقيه ، كان هذا التجديد عملية ربوية مستقلة واجبا احتسابها في تكوين ركن العادة .



## جلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وحضور حضرات زكي برزى بك ومحمد فهمي حسين بك  
وأحمد أمين بك وحامد فهمي بك .

(١٢٤)

القضية رقم ١٠٦٣ سنة ٣ القضائية

ورقة مخالفة . استبدال أخرى بما عاقله لما من كل الوجوه . ليس فيه أمر جنائي . استبدال أخرى  
بما مخالفة لما في أن توقيع الشهود على الأخرى ليس بخطهم ولكن بخط المتهم . تروير .  
(المادة ١٨٣ ج)

إذا استبدل شخص بورقة مخالفة صادرة منه (بخطه وإمضائه وتوقيع شاهدين)  
ورقة أخرى، فهذا الاستبدال لا يكون فيه أمر جنائي لو أن الورقة الثانية حررت  
بخطه هو نفسه وتوقيعه وأمضى عليها الشاهدان الموقعان على المخالفة الأولى فعلا  
بنفسهما، إذ في هذه الصورة يتنى كل ضرر يحصل من هذا الاستبدال مهما يكن  
استبدالا متعمدا، وذلك لأن قوة الدليل المستفاد من الورقة الثانية هي هي قوة  
الدليل المستفاد من الورقة الأولى بلا أدنى فرق . أما إذا كانت المخالفة الثانية  
صورة مطابقة في نصها للمخالفة الأولى ولكن بينهما فرق هو أن توقيع الشاهدين  
بخط هذا الشخص لا بخط الشاهدين ، كما أن صلبها وتوقيعه عليها ، وإن كانا  
بخطه هو ، إلا أن فيهما تلاعبا يسمى الأمر ، فهما يقل من أن صلب هذه  
المخالفة ، وكذلك إمضاء الشخص الموقع به عليها محرران بخطه هذا الشخص نفسه ،  
وأن لا تأثير لتلاعبه في خطه ما دام الخبير أثبت أنه هو كاتب ذلك الخط ، وما دام  
هو نفسه انتهى به الأمر إلى الاعتراف بذلك الخط ، وهما يقل من أن ثبوت  
كون المخالفة في صلبها وفي توقيعها عليها هي مخالفة ملزمة له حتى مع عدم شهادة  
أحد عليها — مهما يقل من كل ذلك فإن صاحب المخالفة له في الواقع مصلحة  
كبرى في زيادة التوثيق عليها بشهادة الشهود الذين يمكنه الاعتماد عليهم لإثبات  
صححة توقيع الموقع على المخالفة لو أنكر التوقيع . فالاستبدال في هذه الصورة هو

في ذاته تزوير واقعة وضع إضباعات مزورة بقصد تشويه دليل صاحب المخالصة وإلحاق الضرر<sup>(١)</sup> . وتحقق الضرر بهذه المثابة كلف . ولا يضير من بعد أن يكون هناك ضرر محتمل يصيب الشاهدين أو لا يكون .

(١٢٥)

القضية رقم ١٠٦٨ سنة ٣ القضائية

تزوير :

- (أ) استعمال ورقة مزورة . استمرار الجريمة . مبدأ سقوط الدعوى العمومية .  
 (ب) تزوير محرر عرفي . حصول الوصول إلى حق ثابت . متى ينعدم الضرر في هذه الحالة ؟  
 (ج) ادعاء بحق مدني عن تزوير . سقوط الدعوى العمومية بمضي المدة . عدم سقوط الدعوى المدنية . الفصل فيها من جهة ما هو مؤسس على التزوير نفسه .

(المادتان ١٧٢ و ١٨٨ من قانون تحقيق الجنايات)

١ — جريمة استعمال الورقة المزورة هي جريمة مستمرة طوال زمن التمسك بالورقة ، فلا تبدأ المدة المسقطه للدعوى العمومية من تاريخ تقديم الورقة للحكمة المدنية ، بل تبدأ من تاريخ الحكم نهائيا بردها وبطلانها . ولا يؤثر في ذلك أن تكون النيابة في الوصف الذي رفعت به الدعوى العمومية قد اقتضت على قولها " إن فلانا استعمل مخالصة مزورة مع علمه بتزويرها بأن قدمها في القضية المدنية رقم كذا " ، إذ أن عبارة " قدمها في القضية " هي بإجمالها تناول بطبيعة الحال

(١) يلاحظ أن الذي ثبت في وقائع الدعوى وأشارت إليه محكمة القضا في حكمها هو : أولاً أن الشخص الذي صدرت منه المخالصة الأولى قد حصل عليها بعد أن كان سلمها لصاحبتها ، ثم غيرها بالمخالصة الثانية في قفلة منها وسلمها لياها ، فأخذتها على اعتقاد أنها هي الأولى لم يحصل فيها تغيير . وثانياً أن غرض هذا الشخص من فعله أن يطالب بالدين مرة أخرى ، فإذا احتج عليه غريمه بالمخالصة ادعى فيها التزوير وأرهبها ليحصلها على التنازل عن قفلة أرض كان ملّاها فيها . وثالثاً أنه قد فكر هذا السي " بأن طالب بالدين فاحتج بالمخالصة وقدسها فبلغ النيابة بتزويرها ثم رفع دعوى جنحة مباشرة عليها باعتبار أنها زورت عليه هذه المخالصة . وأثناء نظر الدعوى ظهرت الحقيقة فاتهمت النيابة بأنه هو المزور وحكت عليه المحكمة . فملن في الحكم نقضت محكمة القضا برفض طعنه لعله التي بينها .

معنى استمرار التمسك بالورقة المقلّمة إذا كانت هذه الورقة مما تختصّ طبيعتها ضرورة التمسك بها مدة من الوقت . فعدم ذكر مدة هذا التمسك في صيغة التهمة لا يفيد حتماً أنه كان وقتياً .

٢ - إن الاحتجاج بقول بعض علماء القانون بانعدام الضرر في جريمة تزوير المحزر العرفي متى كان هذا المحزر قد زوّر بشية الوصول إلى حق ثابت شرعاً - هذا الاحتجاج لا يحدى إلا إذا كان الحق الذي اصطنع المحزر لإثباته ثابتاً بطريق قاطع يوم أن اصطنع هذا المحزر، ولم يكن ثم نزاع بشأنه .

٣ - إذا استبعدت المحكمة جريمة التزوير لسقوط الدعوى العمومية عنها بمضي المدة فلا ضير أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية من جهة ما هو مؤسس منها على هذا التزوير نفسه، ما دامت الدعوى المدنية لم تسقط بالمدة المقررة قانوناً لسقوطها، إذ حق المحكمة في هذا مقرر بالمادتين ١٧٢ و ١٨٨ من قانون تحقيق الجنابات .

(١٢٦)

القضية رقم ١٦٤٣ سنة ٣ القضائية

تزوير . وسكن الضرر . وقت تقديره .

(المادة ١٨٣ ع)

عند البحث في توافر أركان جريمة معينة يجب أن يقصر النظر على الوقت الذي ارتكبت فيه الجريمة . فإذا رُوي أن الضرر الذي هو ركن في جريمة التزوير مثلاً قد كان وقت مقارفة الجريمة محتمل الوقوع ، ولم يكن مستحيل التصور ، وكانت الأركان الأخرى متوافرة في ذلك الوقت، كان فعل التزوير مستحق العقاب مهما طرأ بعد ذلك من الظروف التي يمكن أن تحول دون وقوع الضرر أو تمنع احتمال وقوعه، لأنها إما أن تكون قد وقعت بأسباب خارجة عن إرادة الجاني فلا يمكن أن يكون لها أثر في محو جرمته ، وإما أن يكون الجاني نفسه هو الذي أراد أن يتلافى الأمر ويحول دون وقوع الضرر أو يصلح ما أفسده بسابق فعله . والمتفق عليه في هذه الصورة أن فعل الجاني اللاحق لا يمكن أن يحو سابق جرمه، وبخاصة

في جريمة التزوير، حيث يكفي فيها أن يكون ركن الضرر وقت ارتكابها محتمل  
الوقوع مجرد احتمال<sup>(١)</sup>.

(١٢٧)

القضية رقم ١٦٤٧ سنة ٣ القضائية

شهادة الزور . العناصر الواجب يانها في الحكم .

الحكم على شاهد الزور يجب أن يبين فيه موضوع الدعوى التي أدت الشهادة  
فيها، وموضوع هذه الشهادة، وما غير الحقيقة منها، وتأثيرها في مركز الخصوم

(١) التهمة الموجهة إلى الطاعة ومن معها هي أنها اشتركا مع مجهول في تزوير عمدي (إيصال  
أجرة منزل) بجلده كذا ماددا من المدعي بالحق المدني وقدماء في دعوى مدنية مرفوعة منه كان يطلب  
فيها الحكم بصورية عقد إيجار محرر بينه وبين الطاعة التي تمسكت بالعقد وتازعت في صورته مستندة على  
الإيصال الذي قدمته بقصد إثبات أن المدعي بالحق المدني واصل اليد فعلا على المنزل ويؤجره لغيره .  
ظن من بالزور في هذا الإيصال . فالمحكمة المدنية حققت هذا الإيصال بواسطة خبير قرره المصطنع ،  
فنازلت عنه مقدمته ونقضت المحكمة برده وبطلانه . ورفع المدعي بالحق المدني الدعوى مباشرة إلى محكمة  
الجنح متبها قيسه ومن معها بهذه التهمة لحكم ابتدائيا عليها بالحبس مع الشغل شهرين وعلى شريكها بالحبس  
سنة شهر مع الشغل وإزامها بأن يدفعا للمدعي بالحق المدني مبلغ تعسفاة قرش موصفا الخ . فطلعا على  
هذا الحكم فاقبلين إن الإيصال موضوع التهمة لم يكن له أي تأثير لأن الدعوى المدنية التي قدم فيها الإيصال  
كانت مرفوعة من المدعي المدني على الطاعة ، وكان يطلب فيها الحكم بصورية العقد ، فكان عليه هو أن  
يقدم الدليل الكتابي على الصورية ، ولم يكن من الجائز أن يقبل منه أي دليل آخر غير الدليل الكتابي ، وهو  
لم يقدم دليلا من هذا القبيل ، ولم تكن الطاعة بحاجة إلى تقديم أي دليل من جانبها على جدية عقد الإيجار  
حتى يثبت المدعي المدني دعواه بصوريته ، وقد عجز هو عن إثباتها فكان على المحكمة الاستثناء من هذا  
الإيصال الذي لم يضر تقيده المدعي في شيء . وإذ فن الركن المتصف والواقعة لا عقاب عليها ، فالمحكمة القضا  
فالت إله على فرض صحة ما يدعيه الطاعان في طعنهما فان هذه الظروف التي ظهرت بعد التزوير لا يمكن أن  
يكون لها أثر في محور ركن الضرر ، إذ ليس من شأنها أن تجعل الضرر أرحم أو أصحاح مستحيل التصور من يادئ الأمر .  
على أن من أظهر وجوه الضرر في مثل هذه الحالة أن الطاعة باطلتها الإيصال الزور أوجدت لنفسها  
بدون وجه حتى مركزا في التعليل على عدم صحة دعوى المدعي ما كانت تحصل عليه عند عدم وجود هذا  
الإيصال . وادعية هذا المركز الذي أوجدهت لنفسها واضحة من حاية المحكمة المدنية بتحقيق أمر صحة  
وبطلانه . ولو أن هذا الإيصال لم يكن في نظرها ذا شأن في الاستدلال في الدعوى الأصلية لا طرحه  
ولم تنبأ به لعدم إنتاجه في الموضوع . وما دام وجه الضرر محتملا يمكن التصور بتل الحالة المذكورة فاعتلاق  
الإيصال الذي هو موضوع الدعوى هو إذن جريمة مستوفاة الأركان ، والظن بعدم استيفائها في غير محله .

في الدعوى، والضرر الذي ترتب عليها أو المحتمل ترتبه عليها وأن الشاهد تعتمد قلب الحقائق أو إخفاؤها عن قصد وسوء نية، فإذا هو لم يبين ذلك كان ناقصا في بيان أركان الجريمة قصبا يمنع معه على محكمة النقض إمكان مراقبة صحة تطبيق القانون، ويتعين إذن قضاؤه.

### (١٢٨)

القضية رقم ١٦٤٩ سنة ٣ القضائية

عقوبة - حكم في سرقة - تشديد العقوبة استنادا إلى واقعة لم تلحظ على المحكمة - عدم جوازها - استناده في التشديد إلى ظرف آخر - جوازها -

استناد الحكم في تشديد العقوبة على متهم بالسرقة إلى ظهور سرقة أشياء أخرى لم تحققها المحكمة ولم يكن أمرها معروضا عليها استناد غير جائز، ولكنه لا يبطل الحكم إذا كان قد استند في التشديد إلى أمر آخر، أو كانت العقوبة التي وقعتها المحكمة تملك هي توقيعها نظرا إلى استئناف النيابة لقلّة العقوبة.

### (١٢٩)

القضية رقم ١٦٥١ سنة ٣ القضائية

تهم - إعلان التهم برقم المادة المطلوب محاكمة بمقتضاها - وجوبه - إعلانه بنصها أو بما أدخل عليها من تعديل - عدم وجوبه - (المادتان ١٣٠ و ١٥٨ تحقيق)

العلم بالقوانين وبكل ما يدخل عليها من تعديل مفروض على كل إنسان عملا بحكم المادة الأولى من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية - وليس على النيابة إذا أرادت رفع الدعوى العمومية على شخص إلا أن تعلنه برقم المادة التي تريد أن تطلب محاكمته بمقتضاها - وليس عليها فوق هذا أن تعلنه لا بنص تلك المادة ولا بما أدخل عليها من تعديل، إذ أن ذلك مما يعده القانون داخلا في علم كافة الناس - كما أن المحكمة التي تسولى محاكمة المتهم ليست مكلفة قانونا بأن تلفت نظره عند

المحاكمة إلى ما أدخل من التعديلات على المادة التي تطلب النيابة تطبيقها عليه ،  
بما دام عليه بذلك مفروضاً بحكم القانون .

(١٣٠)

القضية رقم ١٦٥٣ سنة ٣ القضائية

(١) إلتاف . العبد . استغاثه من سياق الحكم . كفايه . (المادة ٣٢١ ع)

(ب) قرار قاضي الإحالة . قوته . مداه .

١ — إن تعدد الإلتاف وإن كان ركناً أساسياً في جريمة المادة ٣٢١ ع ،  
إلا أن نص المادة لم يرد فيه ذكر لفظ العبد . ولذلك أصبح التعمد متروكاً  
لما يفهم من مجتزئ سياق عبارات الأحكام ، ففى أفاده السياق فالحكم صحيح  
لا شك في صحته .

٢ — ليس لقرار قاضي الإحالة من القوة إلا بالتقدير الوارد في نصه . فانما  
نص فيه على أن لا وجه لإقامة الدعوى على ثلاثة أشخاص فقتبهم النيابة إلى قاضي  
الإحالة مع رابع ، فقوة ذلك القرار متحصرة في أن هؤلاء الثلاثة الأشخاص بأعيانهم  
لم يكونوا هم الذين قارنوا الجريمة باشتراك الرابع معهم ، ولكن ليست له أية قوة  
في إفادة أن هذا الرابع هو وحده الذي قارف الجريمة دون سواء ، فلمحكمة الجنائيات  
مطلق الحزية في تمزى حقيقة الواقعة كيف حصلت ، وما إذا كان مع هذا الرابع  
أشخاص آخرون غير من أخرجهم قاضي الإحالة ، ولو كان هؤلاء الآخرون مجبولين  
لم تعرف ذواتهم ولا أسماءهم . متى تيقنت المحكمة وجود هؤلاء المجهولين فلها  
بالبداهة أن تعتبر وجودهم حاصلًا مترتبًا عليه ما يقتضيه نص القانون الخاص بطرف  
تعدد المجرمين .

(١٣١)

القضية رقم ١٦٥٤ سنة ٣ القضائية

(١) حكم . خطؤه في بيان الباعث . كفاية أداة الإداة الواردة به . لا قاض .

(المادة ٣٢٢ ع)

(ب) جريمة الإلتاف . متى تكون بجاية ؟

- ١ — إذا أخطأت المحكمة في ذكر العلاقة بين متهمين فلا أهمية لذلك مع قيام أدلة الإدانة الميينة في حكمها، لأن ذكر تلك العلاقة في الحكم ليس إلا بياناً للباحث على ارتكاب الجريمة . ومهما يكن من الخطأ في بيان هذا الباحث فان ذلك لا يتقص من قيمة أدلة وقوع الجريمة فعلا من المتهمين .
- ٢ — إن المادة ٣٧٢ تعتبر جريمة الإللاف جنائية إذا وقعت من شخص واحد يحمل سلاحا . فلذا ثبت أن السلاح لم يكن مع الفاعل الأصلي ، بل كان مع الشريك المرافق له وقت ارتكاب الجريمة ، وجب من باب أولى اعتبار الحادثة جنائية لتحقيق غرض الشارع من وجود سلاح في متناول الفاعل الأصلي وقت ارتكاب الجريمة <sup>(١)</sup> .

### (١٣٢)

القضية رقم ١٦٦٢ سنة ٣ القضائية

(١) استدلال . استناد إلى دليل ينقضه الثابت بالأوراق . يجب بطل .

(ب) أقوال المتهم . فهما على غير حقيقتها فسد الحكم .

- ١ — إن خطأ المحكمة في نقطة من أهم قسط الاستدلال ، واستنادها إلى دليل ينقضه ما هو ثابت رسميا بالأوراق مما يعيب حكمها ويوجب بطلانه .
- ٢ — إذا فهمت المحكمة أقوال أحد الخصام الذي قررها في محضر البوليس على غير حقيقتها ، ثم قالت بوجود تناقض بينها وبين عبارة قررها هو أمام النيابة ، وبناء على ذلك قضت برفض دعواه في حين أنه لا تناقض في الواقع بين أقواله ، فهذا الخطأ في تقدير أقواله يفسد حكمها .

(١) رافضة الدعوى ، كما هو ثابت بالحكم المطعون فيه ، أن أحد الطاعين كان يقطع الزرارة بنفسه بينما كان زميله الطاعن الثاني واقفا على الحدة (حدة الغيل) يمزجه ويشجه على تقيم جريمته ويراقب الطريق . ولذا فان محكمة الموضوع احسرت هذا الزيل — الحارس المراقب المشجع — فاعلا أصليا أيضا . ولكن محكمة النقض رأت أنه وإن لم يكن قاعلا أصليا إلا أن حله للسلاح ، الرافقة وحراسة القاعل الأصل وتسيجه على تقيم الجريمة ، يساوى كون القاعل الأصل هو الحامل السلاح ، بل يزيد على هذا المعنى في تحقيق غرض الشارع من تشديد العقاب .

(١٣٣)

القضية رقم ١٦٦٤ سنة ٣ القضائية

دفاع شرعى - موضوع - متى تسهل محكمة القضاة ؟  
(المادة ٢١٠ ع)  
إن مسألة الدفاع الشرعى هى مسألة موضوعية داخل تقديرها - ميدنيا -  
تحت سلطة قاضى الموضوع إن وجودا وإن عدمه . وليس لمحكمة القضاة التدخل  
في هذا التقدير اللهم إلا إذا تبين أن النتيجة التى وصل إليها قاضى الموضوع لا تتفق  
منطقيا وما أنته الحكم من المقدمات والوقائع .

جلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمى باشا وبحضور حضرات زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك  
وأحمد أمين بك وحامد فهمى بك .

(١٣٤)

القضية رقم ١٨٤٥ سنة ٣ القضائية

استجواب المتهم - خطره - حكمة ذلك .  
(للمادة ١٣٧ تحقيق)

إن القانون المصرى يحظر على القاضى استجواب المتهم إلا إذا طلب ذلك .  
وكل ما للقاضى أن يسأله عن تهمة إجمالا ، فإذا اعترف بها واقتنع هو بصحة اعترافه  
أخذ به . أما إن أنكرها فلا يجوز للقاضى أن يستجوبه عن أى أمر آخر بدون  
طلب منه . فإذا ظهر للقاضى فى أثناء المناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم  
إيضاحات عنها من المتهم لاستجلاء الحقيقة فليقت نظره إليها ويرخص له فى تقديم  
تلك الإيضاحات إذا أراد . تلك هى نظرية القانون المصرى فى التحقيق مع المتهم  
فى مرحلة الفصل فى أمره أمام المحكمة . وأسماها أنه لا يجوز أن يطلب من المتهم ،  
وهو فى موقف دفاع ، أن يبدى إجابات ربما أخذ منها ما يفيد إدانته ، مع أن سلطة  
الاثهام هى المكلفة قانونا بإقامة الدليل التفصيل على صحة التهمة . لذلك كان للتمهم  
الحق فى الامتناع عن الإجابة عن الأسئلة التى توجه إليه بلا طلب منه ، دون أن



يؤول ذلك لتغير مصلحته ، أو أن يتخذ أساسا لأية قرينة أو أى دليل لمصلحة الاتهام ، لأنه في امتناعه عن الإجابة إنما يستعمل حقا خوله له القانون . غير أنه نظرا إلى أن تلك القاعدة إنما وضعت لمصلحة المتهم وحده فله أن يتنازل عنها ، إما بطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه مباشرة أو على الطريقة المبينة في القانون ، وإما بعدم اعتراضه على الاستجواب وبالإجابة على الأسئلة التي توجهها إليه ، إذا رأى هو والدفاع عنه أن من مصلحته الإجابة عليها لظهور الحقيقة . على أنه لا يجوز مطلقا أن يستحيل الاستجواب إلى تحقيق مطول على الشكل الذي تجر به النيابة العمومية أو قاضى التحقيق ، ولا أن يكون الفرض منه استدراج المتهم إلى الاعتراف أو تقرير أقوال تؤيد الاتهام . فإذا كان الاستجواب حصل بموافقة الدفاع وبقبول المتهمين بإجاباتهم على الأسئلة التي وجهتها إليهم طائعين مختارين ، ولم يكن الفرض منه استدراجهم إلى إبداء أقوال في غير مصلحتهم ، كما أنه لم يكن له أى تأثير في مركزهم في الدعوى ، فلا عيب فيه .

(١٣٥)

الفضية رقم ١٨٤٦ سنة ٣ القضائية

نهم . سؤاله عن تهمته إجمالا . اعترافه . فلو أنه بذكر تفصيلات الحادثة . مناقشته في اعترافه .  
(المادة ١٣٤ تحقيق) لا يعتبر استجوابا من النوع المخطور .

إذا سألت المحكمة المتهم عما نسب إليه فاعترف بما وقع منه وتطوع لذكر تفصيلات الحادثة فناقشته المحكمة في اعترافه فأجابها على ما وجهت إليه من الأسئلة ولم يعترض الدفاع على ذلك ، فلا مخالفة للقانون فيما فعلت ، بل هي كانت في حدود القانون الذي يفرض عليها سؤال المتهم عن تهمته إجمالا وينقلها الحق في الأخذ باعترافه إذا اقتنعت به ، ولا يتم ذلك إلا باستيضاح المتهم عما غمض في اعترافه .

### جلسة ٥ يونيه سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وبحضور حضرات زكي برزى بك ومحمد فهمي حسين بك  
وأحمد أمين بك وسامد فهمي بك .

(١٣٦)

القضية رقم ١٦٧١ سنة ٣ القضائية

التأديب المباح شرعا . حقه . تجاوز هذا الحد . تكليفه .

(المادة ١/٢٠٠ ع)

التأديب المباح شرعا لا يجوز أن يتعدى الضرب البسيط الذي لا يحدث كسرا  
أو جرحا، ولا يترك أثرا، ولا ينشأ عنه مرض . فإذا ربط والد ابنته بجبل وربطها  
عصا في عضدها أحدث عندها غفريتا سببت وفاتها، فهذا تعذيب شليح يقع  
تحت طائلة المادة ٢٠٠ فقرة أولى من قانون العقوبات .

(١٣٧)

القضية رقم ١٩٨٠ سنة ٣ القضائية

(١) نذف في حق موظف . وقائع القذف لا تتعلق بوظيفته أو بعمله المصلح . اختصاص  
محكمة الجنح بالقفل فيه .

(ب) نذف في حق موظف . وقائع القذف لا تتعلق بوظيفته أو بعمله المصلح . تعللها بجراحة  
الخاصة . إثبات هذه الوقائع غير جائز .

(ج) جريمة نذف . القصد الجنائي فيها . متى يتوافر ؟

(المراد ١٤٨ و ١/٢٦١ و ١/٢٦٢ ع)

١ - متى كانت القذف في حق الموظف ليس متعلقا بوظيفته أو عمله  
المصلحي فيكون حكمه حكم القذف في أفراد الناس ، وتكون محكمة الجنح مختصة  
بالقفل فيه .

٢ - إذا كانت وقائع القذف المستلة إلى الموظف ليست متعلقة بعمله  
المصلحي ، بل كانت متعلقة بحياته الخاصة أى بصفته فردا ، فلا يجوز قانونا إثباتها .

٣ — القصد الجنائي في جريمة القذف يتوافر إذا كان القاذف يعلم بأن الخبر الذي نشره يوجب عقاب المجني عليه أو احتقاره . وهذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القذف شائنة بذاتها ومقذعة .

### جلسة ١٢ يونيو سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وبحضور حضرات ذكركم يرزى بك وعمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك وسامح فهمي بك .

(١٣٨)

القضية رقم ١٨٤٠ سنة ٣ القضائية

قتل . نية القتل . استنتاج توافرها من وقائع كسجها . موضوع .  
إن توافرية القتل أو عدم توافرها في ظرف خاص أمر متعلق بالموضوع .  
ومتى فصلت فيه المحكمة برأى وكان هذا الرأي لا يتجافى مع الوقائع ، فهو نهائي ،  
ولا رقابة لمحكمة النقض عليه . فإذا استخلص الحكم توافرية القتل لدى المتهم  
من استعماله آلة قاتلة ( سكيناً مثلاً ) وطمعته المجني عليه الأول بها عدة طعنات  
في مقتل من جسمه ومحاولته مرتين طعنه بها في بطنه ، ثم من محاولته طعن المجني  
عليه الثاني بها في رأسه ، فليس فيما استنتجه في هذا الشأن شطط ولا مجافاة للوقائع .

(١٣٩)

القضية رقم ١٩٨٨ سنة ٣ القضائية

حكم ابتدائي غيابي . المعارضة فيه ودفع الدعوى بسقوطها . رفض الدفع وتحديد جلسة للوضع .  
استئناف هذا الحكم القرمي . القضاء في المعارضة بالرفض قبل الفصل في الاستئناف القرمي . الطعن في هذا  
الحكم بطريق النقض . لا يجرى .  
( المادة ٢٢٩ تحقيق جنابات )  
رفضت الدعوى العمومية على شخص يجرمي التروير والاستعمال ، فقضت محكمة  
الجنح فيها غيابياً بسقوط الدعوى العمومية فيما يتعلق بجرمي التروير وبثبوت  
جريمة الاستعمال وعقاب المتهم عليها . فعارض في هذا الحكم ، ودفع دعوى الاستعمال

بسقوطها هي أيضا بمضى المدة، فحكمت المحكمة الجزئية برفض هذا الدفع وحددت جلسة لنظر الموضوع . فاستأنف المتهم هذا الحكم الفرعى ، وأجل نظر موضوع المعارضة مرارا لدى المحكمة الجزئية ، وأخيرا قضت فيه تلك المحكمة برفض المعارضة وتأييد الحكم النيابى . فظن المحكوم عليه فى هذا الحكم لدى محكمة النقض ، قائلا إن محكمة الجمع الجزئية أخطأت فى إصداره من قبل أن تبث المحكمة الاستئنافية فى استئنافه الخاص بالحكم الفرعى المتعلق بدفعه بسقوط دعوى الاستعمال بمضى المدة ، وإن تجعل المحكمة الجزئية فى ذلك من نتيجة تضارب الأحكام فى صورة ما إذا قضت المحكمة الاستئنافية بقبول دفعه الفرعى المذكور وبسقوط الدعوى بمضى المدة .

ومحكمة النقض رفضت هذا الطعن . أولا لأنه موجه على حكم ابتدائى صادر من محكمة الدرجة الأولى فهو غير جائز القبول عملا بالمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات التى لا تميز الطعن إلا فى أحكام آخر درجة . وثانيا لأن ما يزعمه الطاعن من أن قضاء محكمة الدرجة الأولى فى المعارضة التى رفعها عن الحكم النيابى السابق صدوره منها عليه قبل أن تفصل المحكمة الاستئنافية فى دفعه الفرعى ، هو قضاء مخالف للقانون ، وأنه يترتب عليه تلك النتيجة التى أشار إليها — ما يزعمه من ذلك لا محل للاستماع إلى قوله فيه . ومهما تكن النتائج فإن القانون لا يميز الطعن فى أحكام أول درجة . على أن الواقع أن التضارب الذى يزعم الطاعن إمكان حصوله لا محل له إلا فى زعمه هو ، فإن الباب مفتوح أمامه فى صورة دعواه هذه للتبادى منه ، إذ ما كان عليه إلا أن يستأنف الحكم الصادر فى موضوع المعارضة بدل أن يرفع عنه طعنه هذا بطريق النقض ، ولدى المحكمة الاستئنافية يطلب ضم استئنافه المتعلق أمامها الخاص بالدفع الفرعى إلى استئنافه الخاص بالموضوع لتظهرهما المحكمة معا . بل كان فى وسعه أن يبيد لدى المحكمة الاستئنافية دفعه بسقوط الدعوى العمومية عند النظر فى استئنافه الخاص بالموضوع ، وما كانت المحكمة الاستئنافية تتأخر فى قبوله لو ثبتت لديها صحته ، فانه من الدفوع المتعلقة بالنظام العام التى تبدى

لدى محكمة الموضوع في أى وقت وبأى وجه . وإذا كان الطاعن لم يستأنف حكم المعارضة الذى يطمح فيه الآن بطريق النقض وكان هذا الحكم أصبح نهائيا بالنسبة له فهو الملوم المقصر في حق نفسه .

### جلسة ١٩ يونيه سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وبحضور حضرات زكي برزى بك ومحمد فهمي حسين بك  
وأحمد أمين بك وحامد فهمي بك .

(١٤٠)

القضية رقم ١٦٦٨ سنة ٣ القضائية

إيقاف التنفيذ . واجب المحكمة عند الحكم به . (المادة ٥٢ ع)

إن المادة ٥٢ عقوبات إذ اشترطت في أمر إيقاف التنفيذ أن تبين المحكمة أسباب أمرها به فقد جعلت من واجبها أن تتحرى وتحقق ما إذا لم تكن العلة المانعة من إيقاف التنفيذ، وهي سبق الحكم بالحبس أكثر من أسبوع، قائمة أو غير قائمة . فلما كانت المحكمة يجوز أن وجدت أن أساس سابقة المتهم الواردة بصحيفته هو حكم غيائي، قد وقفت عند هذا الحد، ولم تعتبر السابقة، وأمرت بإيقاف التنفيذ قائلة إنه لم يتقدم لها ما يفيد أن هذا الحكم أصبح نهائيا ونفذ على المتهم، وكان الواقع أن ذلك الحكم الغيائي الوارد بصحيفة المتهم قد أصبح نهائيا، فإن وقوف المحكمة عند حد كون الحكم غيائيا، وعدم تحريها ما إذا كان أصبح نهائيا مانعا من الأمر بإيقاف التنفيذ أم غير نهائى — ذلك تصرف خاطئ من جانبها ويتعين على محكمة النقض تصحيح الحكم بإيجاب التنفيذ .

(١٤١)

القضية رقم ١٨٣٦ سنة ٣ القضائية

لمن طريق التقض والإبرام . لا مصلحة ، لا قبول . مدى انطباق هذا المبدأ على النيابة العامة .

إن من المبادئ المتفق عليها أن المصلحة أساس الدعوى ، فإذا انصلحت فلا دعوى . وعليه فالنيابة العامة ، والمحكوم عليه ، والمدعي المدني ، لا يقبل من أهم الطعن بطريق التقض والإبرام ، ما لم يكن له مصلحة حقيقية في تقض الحكم المطعون فيه . غير أن هذه القاعدة على إطلاقها لا تسرى على النيابة العامة ، فإن لها مركزا خاصا فيه تختل المصالح العامة ، وتسعى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية . ولذلك كان لها أن تطعن بطريق التقض في الأحكام وإن لم يكن لها — كسلطة اتهام — مصلحة خاصة في الطعن ، بل كانت المصلحة هي للحكوم عليهم من المتهمين . بحيث إذا لم يكن لها سلطة اتهام ولا للحكوم عليهم من المتهمين أية مصلحة في الطعن فطعنها لا يقبل عملا بذلك المبدأ العام .

فإذا كان الحكم المطعون فيه ، بقبوله استئناف المحكوم عليه شكلا وتأييده الحكم المستأنف موضوعا ، لم يؤثر في مصلحة النيابة بوصفها سلطة اتهام لأنه لم يمس موضوع الحكم بل استبقاه كما هو ، وهو ما تريد النيابة أن تصل إليه إذا قبل الطعن .

(١) رافعة هذه الدعوى هي أن النيابة اتهمت امرأة بأنها في يوم ١٦ مايو سنة ١٩٢٩ بكفر النجار ضربت على قوب من القماش فاقد من صاحبه ، غلبت فيه ابتلاكه بطريق القس ، لحكت محكمة أول درجة في ٩ يوليو سنة ١٩٢٩ حضوريا بجبها بلامتشور مع الشغل وأمرت بإيقاف التنفيذ ، ثم استأقت المحكوم عليها الحكم في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ، قضت المحكمة الاستئنافية في ٢٩ مارس سنة ١٩٣٣ حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وتأييد الحكم المستأنف ، فطعت النيابة في هذا الحكم بأنه أخطأ في تطبيق القانون بقبوله الاستئناف شكلا مع أنه وقع بصد المبدأ ، قضت محكمة التقض بعدم قبول لما تبين لها من أنه لا مصلحة لنيابة ولا للحكوم عليها في هذا الطعن ، وأن كل ما تريد النيابة هو تصحيح خطأ قانوني لم يرتب عليه أي ضرر حقيقي ، فلا يجوز أن يكون أساسا للطعن .

المرفوع منها في هذا الحكم، ولم تكن المحكوم عليه من جهة أخرى مصلحة في هذا الطعن، إذ لو كان رده هو لما قبل منه، لأن الخطأ في قبول استئنافه شكلا لا يضره بل هو في مصلحته، كان الطعن في هذا الحكم على غير أساس متعينا عدم قبوله .

### (١٤٢)

القضية رقم ١٨٣٨ سنة ٣ التقضائية

الطعن في الأحكام . حق المعارضة والاستئناف والطعن بطريق النقض . حق أساس . سقوط هذا الحق . مناطه .

إن حق المعارضة والاستئناف والطعن بطريق النقض هو من الحقوق الأساسية لخصوص الدعاوى الجنائية . وسقوط هذا الحق بمضى المواعيد التي قررها القانون للأخذ بها هو سقوط يقوم على أساس العلم بصدور الحكم المراد الطعن فيه علما حقيقيا أو حكيا . فان امتنع هذا العلم الحقيقي أو الحكى كان إسقاط هذا الحق أمرا لا يقضه القانون ولا المدل . وفكرة تحقق هذا العلم لدى من يكونون محبوسين في الدعاوى هي أساس العادة المتبعة لدى النيابة العمومية في استحضار هؤلاء المحبوسين يوم جلسة الحكم عليهم ليسموا هذا الحكم ويعلموه ولتتمكنوا بذلك من الأخذ بحقهم القانوني في الطعن فيه إذا أرادوا . فإذا ثبت أن المتهم كان يوم صدور الحكم الابتدائي عليه محبوسا، ولم تستحضره النيابة من السجن حتى يعلم بهذا الحكم علما مباشرا، كما أنه لم يكن في استطاعته أن يعرف إذا كان قد صدر حكم عليه في ذلك اليوم أو أن الحكم أربى ليوم آخر، وثبت أيضا أن النيابة لم تعلمه أو لم تحضره يوم صدور الحكم بما يفيد صدوره ويدل على مضمونه، فن غير المقبول قانونا أن يحرم مثل هذا المحكوم عليه من حقه في الاستئناف على ما عليه حاله من الجهل بصدور الحكم الابتدائي عليه، ويكون من المتعين التقرير بقبول استئنافه شكلا ولو كان حاصلًا بعد الميعاد .

(١٤٣)

القضية رقم ١٨٥١ سنة ٣ القضائية

استئناف . مواعيد الاستئناف . (المادتان ١٥٤ و ١٧٧ تحقيق)

إن مواعيد الاستئناف لا هودة فيها . ولا يقبل الاعتذار عن تجاوزها بعله المرض ، ما دام التقرير بالاستئناف ليس محتوما فيه أن يباشره المستأنف بشخصه ، وما دام التوكيل فيه جائزا ، وما دام المريض في وسعه هذا التوكيل .

(١٤٤)

القضية رقم ١٨٥٦ سنة ٣ القضائية

تذير . إنادة عبارة جوهرية في صلب عريضة دعوى استئنافية . مطابق طبع .

(المادتان ١٧٩ و ١٨٠ من قانون العقوبات)

إذا أضاف شخص في صلب عريضة دعوى استئنافية اسم شخص آخر بصفته مستأنفا ثانيا في القضية فهذه الإضافة تعتبر تغييرا للحقيقة في محزر رسمي مستوجبا للعقاب بمقتضى المادتين ١٧٩ و ١٨٠ ع ، ولو كان موضوع القضية المستأنفة غير قابل للتجزئة وفيه تضامن جبري بين المستأنف الحقيقي والشخص الذي أضيف اسمه في عريضة الاستئناف .

(١٤٥)

القضية رقم ١٨٦١ سنة ٣ القضائية

تمس وإيham . قاض اشترك في حكم متقوض . لا يجوز له إمادة نظر القضية .

(المادة ٢٣٢ تحقيق)

لا يجوز لأحد القضاة الذين اشتركوا في الحكم المتقوض أن يكون عضوا بالمهيئة التي تعيد نظر القضية .



(١٤٦)

القضية رقم ١٨٦٨ سنة ٣ القضائية

تروير . الضرر . وقت تقديمه .

تقدير توافر الضرر أو احتماله يكون عند مقارنة الجريمة لا بعدها . فانما اتهم شخص بأنه ارتكب ترويرا في ورقة عرفية (مسند دين) بأن غير تاريخ الاستحقاق من سنة ١٩٣١ مثلا إلى سنة ١٩٣٩ ، ثم سدد مبلغ الدين للجني عليه قبل تقديم القضية للجلسة ، فلا أهمية لهذا التسديد بعد ارتكاب جريمة التروير فعلا .

(١٤٧)

القضية رقم ١٩٩٧ سنة ٣ القضائية

(١) كل عدم حارة كل من التبين عملا من الأعمال التي سببت الوفاة . اعتبارا من جميع فاعلين أصليين .

(ب) ترمد سبق إصرار . إثبات الترمد . كفاية .

١ — إذا نقل الحكم عن الكشف الطبي والصفة التشريعية أن بالمجنني عليه عدة جروح نارية أصابته من رش ثلاثة أعيرة ، وأن سبب الوفاة هو هبوط القلب من التريف ، ثم اعتبر المتهم وزميله المجهول فاعلين أصليين ، فما نقله الحكم لا يمكن تخريجه على أنه قرر أن الوفاة كانت نتيجة عيار ناري واحد ، بل المستفاد أن الوفاة كانت نتيجة هبوط القلب الناشئ عن التريف الذي سببته الجروح العديدة الناشئة عن الأعيرة النارية الثلاثة التي أطلقها عليه المتهم وزميله المجهول ، فلا وجه بعد ذلك للاعتراض على ما قرره الحكم من اعتبار الطاعن وزميله فاعلين أصليين ما دام كل منهما قد أتى عملا من الأعمال التي سببت التريف فهبوط القلب وأحدثت الوفاة في النهاية .

٢ — متى أثبت الحكم على الطاعن ظرف الترمد فالكلام في سبق الإصرار

غير مستج .

(١٤٨)

القضية رقم ١٩٩٨ سنة ٣ القضائية

فاعل أصل . جريمة مركبة من جلة أفعال . كل من أتى فعلا من هذه الأفعال فاعل أصل .

(المادة ٢/٣٩ عقوبات)

إن الجرمية إذا كانت تتركب من جلة أفعال (كما هو الشأن في تزوير لإصصال مركب ماديا من العبارة الواردة بصلبه ثم من الإمضاء) فكل من أتى فعلا من هذه الأفعال المادية التي من مجموعها تتكون الجريمة فهو فاعل أصل لهذه الجريمة، وإن لم يكن هو في باقي الأفعال التي صدرت من غيره سوى مجزؤ شريك كما جاء بالمادة ٢/٣٩ ع .

جلسة ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وبحضور حضرات زكي برزى بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك وحامد فهمي بك .

(١٤٩)

القضية رقم ١٨٦٥ سنة ٣ القضائية

(١) قضي وإبرام . قرار قاضي الإحالة بأن لا وجه . اجتهاء القرار على عدم ثبوت التهمة من

جهة الموضوع . سبيل الطعن في هذا القرار أمام غرفة المشورة . الطعن فيه بطريق النقض .

(المادة ١٢ تشكيل)

لا يجوز .

(ب) تزوير . القصد الجنائي . تحديده .

(ح) تزوير . عنصر الضرر . توافره .

١ — إذا كان قرار قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى مبنيا على عدم ثبوت التهمة من جهة الموضوع لا من جهة القانون فقط ، ففي هذه الصورة لا يصح الطعن في هذا القرار لدى محكمة النقض ، بل يكون الطعن فيه لدى غرفة المشورة عملا بالمادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

٢ — القصد الجنائي في جريمة التزوير ينحصر مبدئياً في أمرين : الأول علم الجاني بأنه يرتكب الجريمة بجميع أركانها التي تتكون منها؛ أي إدراكه أنه يغير الحقيقة في محذور بإحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً وأن من شأن هذا التغيير للحقيقة — لو أن المحذور استعمل — أن يترتب عليه ضرر مادي أو أدبي حال أو محتمل الوقوع يلحق بالأفراد أو بالصالح العام . والثاني اقتران هذا العلم بنية استعمال المحذور المزور فيما زور من أجله .

٣ — إن العلم، فيما يتعلق بنصر الضرر على الخصوص، لا يشترط فيه أن يكون علماً واقعياً فعلياً، بل من المتفق عليه أنه يكفي لإمكان القول بتوافر هذا الناصر أن يكون في وسع الجاني أن يعلم أن من شأن تغييره للحقيقة أن يترتب عليه ضرر، سواء علم ذلك فعلاً، وتصور الضرر شخصياً أمام بصيرته أم لا . ولا يقبل من الجاني أن يستند بعدم إدراكه وجه الضرر، بل إن من واجبه عند مقارنته تفسير الحقيقة أن يقلب الأمر على كل وجهه، وأن يترقب ويستبصر فيما قد يمكن أن يحدث من الضرر من أثر فعله، فإن قصر في هذا الواجب فإن قصيره لا يدفع عنه المسؤولية. فالشخص الذي يؤدي شهادته لدى المحكمة الشرعية متحلاً اسم رجل معلوم من بلده يعتبر مزوراً، لأن أقل ما كان يجب عليه أن يتصوره هو أن احتمال هذا الاسم فيه تقويل صاحب الاسم الحقيقي لما لم يقله، وهو ضرر أدبي لا يستهان به . على أنه يقطع النظر عن هذا الضرر فإن ما ارتكبه الجاني من التزوير قد حصل في محضر رسمي . ومثل هذا النوع من التزوير يتوافر فيه الضرر بالصالح العام لما للإجراءات الرسمية من حرمة واجبة مراعاتها . ولا أهمية لما يستند إلى به المتهم مسؤوليته من أنه لم يقصد من تأدية هذه الشهادة الإضرار بأحد، بل كان قصده الوحيد مساعدة رافعة الدعوى الشرعية ضد زوجها، فإن هذه المساعدة هي الباعث على ارتكاب التزوير، والبواش على ارتكاب الجرائم لا اعتداد بها، شريطة كانت أم محمودة، ما دامت الأركان القانونية لتلك الجرائم تكون مستوفاة .

## جلسة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣

برئاسة معادة عبد العزيز رئيس باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى برزى بك  
وأحمد أمين بك وحمد الفتاح السيد بك .

(١٥٠)

القضية رقم ٢٠٧٧ سنة ٣ القضائية

(١) جلسة . ملائمة . طلب الخصوم جعلها سرية . لا إلزام .  
(المادة ٢٣٥ تحقيق جنائيات)

(ب) دفاع . طلب نذب غير . إجابته . لا إلزام .  
(المادتان ١٣٦ و ٨٦ ، تحقيق جنائيات)

(ج) شهود . إخطار المتهم بأسمائهم في الميعاد المحدد قانوناً . ليس من النظام العام . سماعهم مع  
عدم إصرار التهم على المعارضة في ذلك . لا بطلان .

(المواد ١٩ — ٢١ تشكيل محاكم الجنائيات)

(د) دعوى مدنية ، ملائمة بالدعوى الجنائية . طعن المدعى المدنى على الحكم لحظه في وصف  
الدعوى الجنائية . ليس من حقه .  
(المادة ٢٢٩ تحقيق جنائيات)

(١) إن المحكمة ليست ملزمة بإجابة طلب الخصوم جعل الجلسة سرية إذا  
لم ترحلاً لذلك . ولا يترتب على رفضها هذا الطلب حرمان المتهم من تقديم البيانات  
التي يراها ، لأنه لا مانع يمنعه من تقديمها في الجلسة العلنية شفها أو في مذكرة ،  
فإنها هو لم يفعل فلا يلومن إلا نفسه .

(٢) إن المحكمة ليست ملزمة قانوناً بنذب خبير إذا كانت ترى في الأدلة  
المقدمة لديها ما يكفي للفصل في القضية بدون نذب خبير . فإذا أثبتت المحكمة  
في حكمها عدم الحاجة إلى بحث قوى المتهم العقلية ، اكتفاء بما ظهر لها من حالة  
المتهم وقت ارتكاب الجريمة وبسببها ، فليس مما يظن على حكمها أن ترد على طلب  
الدفاع نذب خبير لتقدير قوى المتهم العقلية بأنها لا ترى فائدة من ذلك .

(٣) إن حكم إخطار المتهم بأسماء الشهود قبل الجلسة بثلاثة أيام ليس من  
النظام العام . فإذا كان الدفاع عن المدعى بالحق المدنى استحضر معه شهوداً طلب

سماعهم ، فعارض عاى المتهم لأنه لم يخطر بأسمائهم فى الموعد الذى حدده القانون ، ولم تتخذ المحكمة قرارا فى ذلك ولكنها لم تسمع هؤلاء الشهود فى الجلسة المذكورة ، بل سمعهم فى جلسة أخرى ، ولم يعارض الدفاع عن المتهم فى سماعهم فى هذه الجلسة فلا بطلان فى إجراءات المحكمة .

( ٤ ) إن المدعى بالحق المدنى لا يملك استعمال حقوق الدعوى العمومية ، وإنما يدخل فيها بصفته مضرورا من الجريمة التى وقعت طالبا تعويضا مدنيا عن الضرر الذى لحقه . فدعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا فى تبينها لها . فإذا ما قضى للدعى المدنى فى دعواه المدنية بالتعويض الذى قدرته المحكمة فليس له بعد ذلك أن يطعن بطريق النقض والإبرام بحجة أن المحكمة لم تصف الدعوى الجنائية بالوصف الذى يراه هو أو الذى تراه النيابة ، لأن طعنه مقصور على حقوقه المدنية فقط .

### ( ١٥١ )

القضية رقم ٢٠٨١ سنة ٣ القضائية

دفاع . طلب مناقشة الأطباء فى الخلاف الواقع بينهم . وجوب بحه . إغفاله ميطل للإجراءات .  
(المادتان ١٣٥ و ١٦٥ تحقيق الجنائيات)

إن عدم رد المحكمة على طلب الدفاع بشأن استحضار الأطباء ومناقشتهم فى الخلاف المدعى بمحصله بينهم فيه إخلال بحقوق الدفاع يترتب عليه بطلان الإجراءات وقضى الحكم المطعون فيه .

### ( ١٥٢ )

القضية رقم ٢٠٨٢ سنة ٣ القضائية

( أ ) وصف التهمة . تعديل تعديل لم يضار به المتهم . لا عيب .

(المادتان ٣٧ و ٤٠ تشكيل محاكم الجنائيات)

( ب ) عقوبة . تقدير ما يستحقه كل منهم من العقاب . مرسومى .

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق الجنائيات)

١ — إذا عثلت المحكمة وصف التهمة المستندة إلى المتهم تعديلا لم يضار به لقيامه على نفس الوقائع التي شتمها التحقيق والتي دارت حولها مراعاة الدفاع، ولم يترتب على هذا التعديل إسناد تهمة إلى المتهم أشد عقابا من التهمة المنسوبة إليه في ورقة الاتهام، فليس ذلك مما يظن على حكها، إذ هذا التعديل هو في الواقع إعطاء الوصف الصحيح للأفعال المستندة إلى المتهم. وهذا تملكه المحكمة.

٢ — لا شريب على المحكمة إذا هي لم تبين علة التفرقة في العقوبة بين محكوم عليه وغيره من المحكوم عليهم، لأن تقدير ما يستحقه كل منهم من العقاب مما يرجع إلى سلطة محكمة الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به.

### (١٥٣)

القضية رقم ٢٠٨٨ سنة ٣ القضائية

تبيد . ذكر تاريخ وقوع هذه الجريمة في الحكم جوهري . ذكر تاريخ توقيع الجرم . متى يجب ؟  
(المادتان ١٤٩ و ٢٧٩ تحقيق الجنايات والمادة ٢٨٠ عقوبات)

إذا عني الحكم الذي يعاقب على جريمة التبيد بذكر التاريخ الجوهري في القضية وهو تاريخ وقوع جريمة التبيد فإن خلوه من تاريخ توقيع الجرم واسم المحكمة التي أوقته لا يظن في محضه، وإن كان الأصوب على كل حال أن يعنى الحكم بذكر هذه البيانات استكمالاً لبيان الواقعة عملاً بحكم المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات. إنما يكون لذكر تاريخ توقيع الجرم أهمية خاصة إذا ادعى المتهم الجهل بوجود الجرم أصلاً أو بتاريخ وقوعه.

## جلسة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٣

برئاسة معادة عبد العزيز نعى باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكى برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(١٥٤)

القضية رقم ١٨٦١ سنة ٣ القضائية

تزوير . منسوب العقاب في هذه الجريمة . تزوير منضوح . العبارة المضافة عديدة الجدوى . لا عقاب . (المادة ١٨٣ مقوبات)

من المقترح أن التزوير في المحررات إنما كان ظاهرا بحيث لا يمكن أن يتخذه به أحد، وكان فوق هذا واقعا على جزء من أجزاء المحرر غير الجوهرية فلا عقاب عليه، لانعدام الضرر في هذه الحالة . فإذا اتهم شخص بتزوير في عقد بيع بإضافة عبارة إليه، وكانت العبارة المزیدة ظاهرا تزويرها بحيث لا يمكن أن تجوز على من أراد خدعهم بها، وكانت هذه العبارة المضافة عديدة الجدوى في الواقع إذ لم يكن في الإمكان أن تزيد في قيمة المقد شيئا من حيث جعله صالحا لإثبات الواقعة المزورة، فمثل هذا التزوير المفضوح من جهة والمديم الجدوى من جهة أخرى لا عقاب عليه .

## المحكمة

بعد سماع التقرير الذى تلاه حضرة مصطفى محمد بك المستشار وطلبات النيابة العمومية وبعد الاطلاع على الأوراق والمداولات قانونا .

حيث إن الاستئنافين مقتنعان في المبدأ فهما مقبولان شكلا .

وحيث إن ملخص الواقعة أن المتهم قدم في شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ لمكتب مساحة قضا عقدي بيع طالبا مراجعتها والتأشير عليهما بما يفيد اعتمادهما ثمهيدا لتسجيلهما، فلما طلب منه تقديم ما يثبت تاريخ وفاة موزع البائع الذى تلقى عنه هذا الأخير الأعيان المبيعة بطريق الميراث الشرعى حسب التعليلات قتم بصورة

توغرافية لعقد بيع مسجل بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٧ تحت نمرة ٤٣٠٧ صادر عن نفس البائع في العقدين الجديدين المقدمين للراجعة ومذكور بالبند الخامس منه أن البائع أقر "بأنه تملك العقارات المذكورة عن طريق الإرث الشرعي من والده همام يونس المتوفى سنة ١٩٢٣" ولكن الكاتب المختص بالراجعة لاحظ أن عبارة (المتوفى سنة ١٩٢٣) الواردة بالصورة المذكورة مكتوبة بحبر أسود وأنها تخالف في شكلها العام خط سائر البيانات المدونة بالعقد . ولما وضع يده على هذه العبارة ظهر أثر الخبر في يده فاستدل بذلك على أن هذه العبارة مزبلة على الصورة المطبوعة ومكتوبة بحبر عادى فسأل المتهم في ذلك وبعد تردد اعترف بأنه هو الذى أضاف هذه العبارة تسهلا لاتمام العقدين الجديدين . ثم طلب منه أن يدون هذا الاعتراف بالكتابة ففعل ولكنه عاد فأنكر اعترافه هذا أمام النيابة وأصر على الإنكار أمام المحكمة .

وحيث إنه بالإطلاع على صورة العقد التى أضيفت إليها العبارة المزورة يرى أن هذه العبارة تختلف في خطها وفي شكلها العام عن سائر عبارات العقد، وأن المتهم لم يراع في هذه الإضافة إتقان التزوير حتى يمكن أن يحوز على من أراد خدعهم به لاسيما وهم المختصون بمراجعة أمثال العقد المقدم منه . فكانت النتيجة أن انكشفت حيلته وظهر تزويره بجرد اطلاع كاتب المساحة على العقد . ومثل هذا التزوير المفصوح ليس بالتزوير الذى يمكن أن يترتب عليه ضرر . فضلا عن أن المتهم أراد بهذه الإضافة أن يكسب العقد حجية ليست له ولا يمكن أن تستفاد منه بحال . ذلك بأن التعليمات التى كانت نتيجة في أقلام المساحة وقت مراجعة أصل ذلك العقد (وقد روجع في ١٥ يولييه سنة ١٩٢٦) لم تكن تقم التحقق من تاريخ وفاة مورثى البائعين في العقود التى تكون ملكية الأعيان المبيعة بمقتضاها قد آلت للبائعين قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ (يراجع منشور محكمة الاستئناف المختلطة المؤرخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦ صحيفة ٢٧٦ من مجموعة القوانين والقرارات والمنشورات الخاصة بالتسجيل طبعة سنة ١٩٣٣) ، بل كان يكفى بأن يذكر في العقد أن البائع تملك



المعارات الميعة بطريق الإرث عن فلان المتوفى (نقط) بغير حاجة إلى ذكر تاريخ الوفاة ولا إلى اقتضاء تقديم شهادة رسمية من أية جهة كانت مثبته لذلك التاريخ. فإكان يمكن والحالة هذه أن ينهض العقد المراجع في تلك الظروف حجة بما يمكن أن يرد فيه من تاريخ وفاة المورث على صحة ذلك التاريخ .

ومن حيث إنه قد ثبت من الشهادة الرسمية التي استخرجها المتهم من محفوظات مديرية قنا بعد تقديمه العقد المتضمن للتزوير إلى مكتب مساحة قنا بناء، على طلب ذلك المكتب ، أن همام يونس حسين مورث يونس همام يونس البائع توفي في ١٣ يناير سنة ١٩٠٢ ، فالعقد المتضمن للتزوير هو من العقود التي لا تصلح حجة في إثبات تاريخ وفاة مورث البائع ، والإضافة المزیدة عليه بطريق التزوير كانت في الواقع حديدة الجسدوى ولم يكن في الإمكان أن تزيد في قيمته شيئا من حيث جعله صالحا لإثبات تاريخ وفاة مورث البائع .

ومن حيث إن من المقرر أن التزوير في المحررات لا يكون مستحق العقاب إلا إذا وقع في جزء من أجزاء المحرر الجوهرية ، فإذا وقع في جزء غير جوهرى فلا عقاب عليه لانعدام الضرر في هذه الحالة .

ومن حيث إنه مما تقدم بين أن المتهم وإن كان قد ارتكب تزويرا ماديا في العقد المسجل بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٧ تحت نمرة ٣٠٧٤ إلا أن هذا التزوير غير مستكمل شرائطه القانونية لعدم توفر ركن الضرر فيه فيكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين إلغاؤه وبراءة المتهم مما نسب إليه عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات .

جلسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣

برئاسة سادة عبد العزيز فهمي باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى برزى بك  
وأحمد أمين بك وجد الفتاح السيد بك .

(١٥٥)

القضية رقم ٢٠٥٩ سنة ٢ القضية

(١) بيان الواقعة - استنتاج الواقعة المعاقب عليها من الأدلة المقدمة - موضوع - متى تدخل

محكمة النقض ؟ - (المادة ١٤٩ لتحقيق الجنابات)

(ب) أدلة - تقريرها موضوع - (المادة ٢٢٩ و ٢٣١ لتحقيق الجنابات)

١ - استنتاج الواقعة المعاقب عليها من الأدلة المقدمة أمر موضوعي تحكمه  
محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك ، مادامت الأدلة المقدمة تنتج  
عقلا ما رآه المحكة . فإذا كان الثابت من الوقائع يشهد بالشهود الذين شهدوا ،  
نقلا عن رؤية المجنى عليه ، أن المتهم استدرج المجنى عليه من منزله إلى داره ، ثم دعاه  
إلى العشاء معه ، وأن المجنى عليه بعد نصف ساعة من تناول الطعام مع المتهم ظهرت  
عليه أعراض التسمم فبدأ يتقيأ ، وإذا ظهر من الصفة التشريحية للجنى عليه أن  
سبب الوفاة هو التسمم الحاد بالزونيخ ، وكان الثابت أيضا أنه عثر على زونيخ يجيوب  
جلباب المتهم بكية أكبر نسبيا مما قد يوجد بالملابس نتيجة التلوث العارض بآتربة  
زونيخية ، ثم استنتجت المحكة من ذلك أن المتهم هو الذى دس السم للمجنى عليه ،  
كان استنتاجها مقبولا عقلا ولا محل للاعتراض بأنه لم يشهد أحد بأن المتهم دس  
المادة السامة للمجنى عليه .

٢ - إن تقرير الأدلة بالنسبة لكل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع

وحدها ، فلها الأخذ بأقوال شاهد على متهم دون متهم آخر . وهى حرة فى تكوين  
اعتقادها حسب تقريرها لأقوال الشهود والمتهمين .

(١٥٦)

القضية رقم ٢٤٨١ سنة ٣ القضائية

انتهاك حرمة الآداب . مكتب تحوى روايات عن كيفية اجتماع الجنس الخ . مرضا  
لبيع جارية .  
الكتب التى تحوى روايات لكيفية اجتماع الجنس وما يحدثه ذلك من اللذة ،  
كالأفانصيص الموضوعة لبيان ما فعله العاهرات في التعرّط في أعراضهن ، وكيف  
يعرضن سلعهن ، وكيف يتلذذن بالرجال ويتلذذ الرجال بهنّ ، هذه الكتب يستبر  
نشرها انتهاكا لحرمة الآداب وحسن الأخلاق ، لما فيه من الإغراء بالمهر  
خروجا على عاطفة الحياء ، وهذا لقواعد الآداب العامة المصطلح عليها والتي تقضى  
بأن اجتماع الجنس يجب أن يكون سرا وأنها تكتم أخباره . ولا يحدى في هذا  
الصدد القول بأن الأخلاق تطوّرت في مصر بحيث أصبح عرض مثل تلك الكتب  
لا ينافى الآداب العامة ، استنادا على ما يجرى في المراقص ودور السينما وشواطئ  
الاستحمام ؛ لأنه مهما قلت عاطفة الحياء بين الناس فإنه لا يجوز للقضاء التراجع  
في تثبيت الفضيلة وفي تطبيق القانون .

(١٥٧)

القضية رقم ٢٠٥٨ سنة ٣ القضائية

ضرب أنفى إلى موت . حدوث الورقة من الإساءة مع الضعف الشيخونى وموامل أخرى .  
مبغوية المتهم عن فعله .  
مضى ثبت أن الضرب الذى وقع من المتهم هو السبب الأقل المحرك لموامل  
أخرى متنوعة تعاونت — بطريق مباشر أو غير مباشر — على إحداث وفاة المبنى  
عليه كالضعف الشيخونى أو إهمال العلاج ، فالمتهم مسئول عن كافة النتائج التى  
ترتبت على فعله وما أخذ في ذلك بقصد الاحتمال ولو لم يتوقع هذه النتائج ، لأنه  
كان يجب عليه قانونا أن يتوقعها .

(١٥٨)

القضية رقم ٢٠٦٠ سنة ٢ القضية

(١) تسور - بانه في الحكم . (المادة ٢٧٠/٢٧١ عقوبات)

(ب) تعريض المجني عليه في جريمة التسور في سرقة . لاحاجة لأسباب خاصة . (المادة ١٧٣ تحقيق)

١ - إذا طبقت المحكمة المادة ٢٧٠ عقوبات بعد أن أشارت في حكمها إلى ما أثبتته المعاينة صراحة من أن منزل المتهم مجاور لمنزل المجني عليه ويمكن الاتصال بينهما بسهولة ، فلا يصح الطعن على حكمها بأنه أغفل إثبات ركن التسور الذي هو ركن من أركان الجريمة المنصوص عنها في هذه المادة والذي يجب إثبات توافره لإمكان تطبيقها . إذ أن استناد المحكمة إلى تلك المعاينة يفيد أنها اعتقدت أن اللصوص أتوا من سطح منزل المتهم إلى سطح منزل المجني عليه ثم نزلوا فيه . وهذا العمل بذاته هو من التسور المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة ٢٧٠ عقوبات . وغاية ما يلاحظ على الحكم أنه ترك توفر هذا الركن يفهم من خلال عباراته دون أن ينص عليه في عبارة صريحة مستقلة كما هو الأصوب .

على أنه إذا فرض عدم حصول تسور ، وامتنع بذلك انطباق المادة المذكورة فإن ما بقي من الوقائع الثابتة بالحكم يفيد أن هناك شروعا في سرقة بإكراه وأن هذا الإكراه ترك أثر جروح بالمجني عليه . وهذه الواقعة وحدها تنطبق عليها المادة ٢٧١ عقوبات التي تعاقب في فقرتها الأولى بالأشغال الشاقة المؤقتة ، وتعاقب في فقرتها الثانية بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا كان الإكراه ترك أثر جرح بالمجني عليه . وما دامت العقوبة التي قضى بها الحكم تدخل في نطاق العقوبة التي كان يجوز للمحكمة توقيعها لو أنها طبقت الفقرة الأولى فقط من المادة ٢٧١ عقوبات مع المادة ٤٦ فهي إذن عقوبة مبررة والحكم سليم .

٢ - يكفي أن تثبت المحكمة دخول المتهم مع آخرين لمنزل المجني عليه والتسور في سرقة مواشيه منه بالإكراه ليكون ذلك وحده موجبا لتعويض المجني عليه مدنيا . وهي ليست بعد هذا الإثبات بحاجة إلى النص صراحة على علة الحكم بالتعويض .

(١٥٩)

القضية رقم ٢٠٦١ سنة ٣ القضائية

. نصب واحتيال . القصد الجنائي . التعبير عنه بعبارة غير دقيقة . لاقتض

(المادتان ٢٩٢ ع ٢٢٩ و ٢٢٩ ع ٢٢٩) تحقيقاً

إذا عبر الحكم عن القصد الجنائي في جريمة النصب بعبارة " يقصد النصب " فهذا التعبير وإن كان يصح أن يكون موضع انتقاد، إلا أنه لا يصلح وجهاً للطن على الحكم ، ما دام مراد الحكم ظاهراً وهو أن المتهم ارتكب الجريمة بقصد سلب مال المجني عليه وحرمانه منه .

(١٦٠)

القضية رقم ٢٠٦٣ سنة ٣ القضائية

(أ) نصب . البيع الثاني . ما يشترط فيه لتكون هذه الجريمة .

(المادة ٢٩٣ عقوبات)

(ب) تسجيل . الأحكام الواجب تسجيلها لتكون حجة قبل الغير .

(قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣)

١ — لأجل أن يكون البيع الثاني مكوّنًا لجريمة النصب يجب أن يثبت أن هناك تسجيلًا مانعًا من التصرف مرة أخرى ، إذ بهذا التسجيل وحده ، الحاصل طبق أحكام قانون التسجيل ، تزول أو تنقيد حقوق البائع بحسب طبيعة التصرف موضوع التسجيل .

٢ — إن الأحكام المفترزة لحقوق المينة أو المنشئة لها ، التي أوجب القانون تسجيلها لكي تكون حجة قبل الغير ، هي الأحكام النهائية ، أي التي تكون حائزة لقوة الشيء المقضي به بحسب النص الفرنسي (Jugement passé en force de chose jugée) فتعزّل الحكم المطعون فيه على تسجيل حكم غيبي قابل للطعن (وفي هذه القضية بطعون فيه فعلا بطريق المعارضة) ومصادر باتبات حجة التعاقد الحاصل بين المتعاقدين بمقتضى عقد البيع الابتدائي ، وعدّ ذلك الحكم كافيًا في نقل الملكية

وفي منع البائع من التصرف مرة أخرى هو في غير محله وسابق لأوانه . وعلة ذلك أنه ، كما يجوز أن يقضى في النهاية بتأييده ويكون مفعوله من وقت تسجيله ، يجوز كذلك أن يقضى لمصلحة الطامن ويمنع التصرف الثاني الحاصل منه تصرفاً صحيحاً لا غبار عليه ، وتكون النتيجة والحالة هذه أن الحكم عليه بالعقوبة كان خطأ ، إذ هو لم يقترف ما يستحق عليه العقاب .

فإذا رفضت الدعوى العمومية على شخص لاثامه بالتصرف في مال ثابت ليس ملكاً له ، بأن باعه إلى شخص بعقد عرفي ، ورفع المشتري المذكور ضد البائع دعوى لإثبات صحة التعاقد ، وحكم له غيابياً بذلك ومجمل الحكم ، وبعد حصول التسجيل باع المتهم العين نفسها إلى شخص آخر بعقد مسجل ، فلا يجوز للحكمة أن تعتبر التصرف الأول فيما باناً ناقلاً لللكية بالتسجيل وأن تحكم في الدعوى الجنائية على هذا الأساس ؛ بل الواجب عليها في مثل هذه الصورة أن تحلف الحكم في الدعوى العمومية حتى يتم انفصل نهائياً في الدعوى المدنية التي هي أساس لها والتي هي مرفوعة من قبل أمام المحكمة المدنية ، وعندئذ فقط يكون للحكمة الجنائية حق تقدير ما وقع من المتهم على أساس صحيح ثابت .

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .  
من حيث إن الطعن مقبول شكلاً لتقديمه هو وأسبابه في الميعاد القانوني .  
وحيث إن وقائع هذه المائدة بحسب ما هو وارد بالحكم المطعون فيه تحصل في أن الطامن باع إلى شاكر داود ٩ قرارات و ١٤ سهما في ١٤ أغسطس سنة ١٩٣٠ بعقد عرفي بمن قدره أربعون جنياً . ثم رفع المشتري المذكور ضد البائع دعوى لإثبات صحة التعاقد وحكم له غيابياً بذلك في ٨ فبراير سنة ١٩٣١ وتسجل هذا الحكم في ١١ يولييه سنة ١٩٣١ وبعد ذلك في أول أغسطس سنة ١٩٣١ باع المتهم نفس العين إلى فرج وعلي أبو العلا بعقد مسجل في ١١ أغسطس سنة ١٩٣١ بمن قدره

٥٢ جنيا و ٧١ مليات . وقد أومهما أن هذه الأيطان مرهونة لشاكر داود على مبلغ ٣٠ جنيا ، وافق معهما على أن يستأدا هذا المبلغ للدائن المرتين في مقابل أن يبيع لهما قطعة أرض أخرى بيما وقائيا بهذا المبلغ ولكنهما عدلا عن الصفقة الأخيرة عند ما تبين لهما أن القطعة الأولى كانت مبيعة إلى شاكر داود . وقد رأت المحكمة الاستئنافية في حكمها المعلوم فيه أن تسجيل الحكم النيابي كافٍ لاستتال الملكية للشترى الأول شاكر داود وأن المتهم ما كان يجوز له أن يبيعها مرة ثانية ، وحكت عليه بالعقوبة تطبيقا لسنة ٢٩٣ من قانون العقوبات بعد أن ألغت الحكم الابتدائي الذي كان برا الطاعن تأسيسا على انتفاء سوء نيته واعتقاده وقت البيع الثاني أنه لا زال مالكا مادام لم يتخذ أى إجراء ليحايى من قبله لتمكين المشتري الأول من تسجيل عقده ، وأن إجراءات الحكم النيابي الذي سجل لم يثبت أنه كان طالبا بها ، وأن له معارضة في هذا الحكم لا زالت منظورة .

وحيث إن محصل الطعن هو أن العقد الصادر من الطاعن لشاكر داود بالعين موضوع النزاع إنما هو في الحقيقة عقد رهن لا بيع وأن المحكمة الاستئنافية أخطأت إذ خالفت ما رأته محكمة أول درجة من وجوب ترك الفصل في هذا الدفع للحكمة المدنية ففصلت هي في التهمة مكثفية بتسجيل الحكم النيابي الصادر بإثبات التوقيع وأغفلت دفاع الطاعن كما أغفلت الكلام على سوء النية ولم تبحث فيما تمسك به الطاعن من أنه سدد مبلغ الدين .

وحيث إنه لأجل أن يكون البيع الثاني مكتونا لجرمة النصب يجب أن يثبت أن هناك تسجيلا مانعا من التصرف مرة أخرى إذ بهذا التسجيل وحده الحاصل طبق أحكام قانون التسجيل تزول أو تنقيد حقوق البائع بحسب طبيعة التصرف موضوع التسجيل .

وحيث إن الأحكام المقررة للحقوق العينية أو المنشئة لها التي أوجب القانون تسجيلها لكي تكون حجة قبل الغير (مادتي ١ و ٢ من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣) هي الأحكام النهائية أى التي تكون حائزة لقوة الشيء المقضى فيه بحسب النص الترنسي

(Jugements passé en force de chose jugée). فتحويل الحكم المطعون فيه على تسجيل حكم غياي قابل للطعن بل ومطعون فيه فعلا بطريق المعارضة، وعده كافيًا في نقل الملكية ومنع نفس البائع من التصرف مرة أخرى ، هذا التحويل في غير محله وسابق لأوانه . وعلة ذلك أنه كما يجوز أن يقضى في النهاية بتأييده ويكون مفعوله من وقت تسجيله يجوز كذلك أن يقضى لمصلحة الطاعن ويعبر التصرف الثاني الحاصل منه تصرفًا صحيحًا لا غبار عليه . وتكون النتيجة والحالة هذه أن الحكم عليه بالعقوبة كان خطأ إذ هو لم يقترب ما يستحق عليه العقاب .

وحيث إن ما جاء بالحكم المطعون فيه بصدد اعتبار التصرف الأول بيما والحكم في الدعوى الجنائية على هذا الأساس لا تأثير له على الإطلاق في جوهر التهمة المسندة إلى الطاعن إذ أساسها أن تكون ملكية المشتري الأول قد انتقلت إليه قبل التصرف الثاني بتسجيل صحيح لعقد غير متنازع فيه أو لحكم غير قابل للطعن وهو ما لم يكن قد حصل عند الفصل في موضوع هذه الدعوى . فبيان إذن أن تكون المحكمة الجنائية قد نصت أم لم تنص لوصف العقد المتنازع عليه .

وحيث إنه متى كان تسجيل الحكم النهائي في حد ذاته غير كاف لنقل الملكية ما دام هو مطعونًا عليه بطريق المعارضة التي لم يتضح سبق الفصل فيها فلا محل للبحث الآن في مسألة عدم تعرض الحكم المطعون فيه للقصد الجنائي ولأنه تمسك به الطاعن من أنه قام بسداد ما كان مطلوبًا منه للتعاقد معه وأن هذا السداد قاطع في أن العقد رهن لا بيع .

وحيث إن الواجب في مثل هذه الصورة هو إيقاف الحكم في الدعوى العمومية حتى يتم الفصل نهائيًا في الدعوى المدنية التي هي أساس لها والتي هي مرفوعة من قبل أمام المحكمة المدنية . وعندئذ فقط يكون للحكمة الجنائية حق تخدير ما وقع من التهم على أساس صحيح ثابت .



وحيث إنه لتلك يتبين تحض الحكم المطعون فيه مع إعادة القضية للحكمة الموضوع للفصل فيها بعد أن يكون قد تم الفصل نهائيا من جهة القضاء المدني في النزاع القائم بين الطاعن والمتعاقد معه .

(١٦١)

القضية رقم ٢٠٦٤ سنة ٣ القضائية

(١) حكم - تسييه - توريه على واقعة غير صحيحة . استغاثه مع الأدلة الأخرى التي أوردتها . لا تقض .

(ب) توريض - القضاء به بالتضامن على متهمين عوقب كل منها على ما وقع منه . بجوازه .

(المادة ١٧٣ تحقيق الجنائيات)

١ - ليس مما يظن على الحكم أن يكون قد عول على واقعة غير صحيحة متى كان مشتملا على وقائع وأدلة أخرى يستقيم معها ولو أسقطت منه العبارة غير الصحيحة .

٢ - إذا عاقبت المحكمة كل واحد من المتهمين على ما وقع منه بالذات ، فإن ذلك لا يمنعها قانونا من أن تقضى على المتهمين متضامتين فيما طالبتهم به المجني عليه من التعويض المدني ، ما داموا جميعا قد ضربوه في وقت واحد واتحدت إدانتهم في ذلك الوقت على ضربه .

(١٦٢)

القضية رقم ٤١ سنة ٤ القضائية

سرقة - الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة في سرقة - البيانات الواجب إثباتها في الحكم .

(الواد ٢٧٤/٥ و ٤١ و ٤٠ ع ١٤٩ و ٢٢٩ تحقيق الجنائيات)

يجب على المحكمة - عند الحكم على متهم لاشتراكه بطريق الاتفاق والمساعدة في سرقة - أن تبين واقعة السرقة التي حصل فيها الاشتراك . وبعد بيانها وتأكيد بوبتها تبين أن المتهم اتفق مع غيره على اقرار هذه الجريمة . فهذا البيان وحده تكون

جرمة الاشتراك مرتكزة على أساس قانوني صحيح تستطيع معه محكمة النقض التثبت من أن محكمة الموضوع طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً على ما أثبتته من الوقائع .  
أما إغفال ذلك في الحكم فنقص فيه يبطل له .

### جلسة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣

برئاسة سادة عبد العزيز هي باشا وبحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى برقى بك  
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(١٦٣)

القضية رقم ٢٤٧٤ سنة ٣ القضائية

(١) أدلة . بحثاً موضوعي . (المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)  
(ب) حكم . ابتناؤه على شهادات لم يبين موضوعها ولا محلها مع أدلة أخرى كافية لصحة .  
لا تقض . (المادتان ١٣٤ و ٢٢٩ تحقيق)

١ - إن محكمة النقض لا تملك البحث في قيمة الأدلة ولا فيما أحاط بها  
من الظروف ، بل المرجع في ذلك كله إلى تقدير محكمة الموضوع .

٢ - إذا اعتمدت المحكمة في ثبوت التهمة على اعتراف بعض المتهمين الذي  
تعزز بعثة أدلة ذكرها الحكم ، وكان من بين هذه الأدلة شهادة شهود لم يذكر الحكم  
محصل أقوالهم ، فلا يطلعن على الحكم بمقولة إنه أخذ بشهادة شهود لم يبين موضوع  
شهادتهم ما دام الحكم يبنى سليماً ، حتى مع استبعاد هذه الشهادات ، وتبقى الأدلة  
الأخرى كافية لإدانة الطاعن .

(١٦٤)

القضية رقم ١ سنة ٤ القضائية

(١) تزوير . البيانات الواجب ذكرها في الحكم . (المادة ١٨٣ عقوبات)  
(ب) وصف التهمة . تعديله . حصوله بواسطة النيابة بعد تحقيقات قامت بها المحكمة . لم التهم  
بهذا التعديل ومرافعة عامية على الوصف الجديد . لا إخلال .

١ - يمكن اعتبار واقعة التروير مينة في الحكم بجميع ظروفها بيانا كافيا أن تذكر المحكمة بحكمها في صدد تحديد تاريخ التروير "أن التوقيع على ذلك السند مادام لم يكشف التحقيق تاريخ حصوله يعتبر حاصلًا في يوم كذا وهو تاريخ ظهور السند بعمل بروكستو عنه"، وأن نقول بصدد بيان كيفية حصول المتهم على ختم المجنى عليه الموقع به على السند "وحيث إن ما جاء بحكم محكمة أول درجة من أنه ثبت لها وجود معاملات بين المتهم الثاني والمجنى عليه وصهره ، فإن ذلك مع باقي ظروف الدعوى قد يؤيد التهمة قبل المتهمين ، إذ أنه يتلَب أن تكون هذه المعاملات هي التي هيأت الفرصة لها للحصول على ختم المجنى عليه والتوقيع به على السند المطعون فيه بدون علمه " .

٢ - لا إخلال بحق الدفاع إذا عدلت النيابة التهمة بناء على التحقيقات التي حصلت أمام المحكمة ، مادام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع محاميه في التهمة على الوصف الجديد .

(١٦٥)

#### القضية رقم ٢ سنة ٤ القضائية

مسود . ميم مائد . استئناف النيابة لتسديد العقوبة . وجود صحيفة السوابق بملف القضية وإطلاع القاضي المختص عليها . وجوب الحكم بعدم اختصاص المحكمة الاستئنافية .

(المادتان ٤٨/٢ عقوبات ١٨٩ تحقيق الجنائيات)

إذا كانت للمتهم سوابق تجعله عاثما وفقا لنص المادة ٤٨ فقرة ثانية من قانون العقوبات ، وكانت صحيفة سوابقه موجودة بملف الدعوى عند نظرها أمام المحكمة الاستئنافية ، فيتمتع في هذه الحالة القضاء بعدم الاختصاص ، ولو كانت النيابة اكتفت أمام المحكمة الاستئنافية بطلب تسديد العقوبة . ذلك بأن الحكم بعدم الاختصاص واجب تقضى به المادة ١٨٩ من قانون تحقيق الجنائيات ، وعلى المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ، ولو لم تطلبه النيابة ، مادامت صحيفة السوابق موجودة

يبلغ الدعوى، خصوصا إذا كانت القاضى الملخص قد اطلع عليها ونبه المحكمة إلى ذلك فى تقريره .

### (١٦٦)

القضية رقم ٥ سنة ٤ القضائية

حكم . عدم ذكر أحد أعضاء الهيئة بديانة الحكم . ذكره بمحضر الجلسة . لا بطلان .

(المادة ٢٢٩ قانون تحقيق الجنائيات)

إذا ما الكاتب عن ذكر عضو من أعضاء الهيئة التى تولت الحكم فى ديانة الحكم ، وكان اسم هذا العضو مذكورا فى محضر الجلسة ، ولم يدع الطاعن فى طعنه على هذا الحكم أن الهيئة كانت عند إصداره مكونة من قاضيين فقط ، فلا يسلط هذا الحكم . خصوصا أنه مادام محضر الجلسة أثبت استيفاء الشكل فقد أزال كل شك فى هذا العبد وسدّ الطريق على إمكان الادعاء بالبطلان ، وذلك وفقا لما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات .

### (١٦٧)

القضية رقم ١٢ سنة ٤ القضائية

تفتيش سكن . حصوله باذن النيابة . تفتيش أحد المقيمين فيه لسبب طارئ . جوازه .

(المادتان ٥ و ١٨ تحقيق)

إذا أذنت النيابة فى تفتيش مسكن متهم لضبط ورقة مدعى مرقبها ، وفى أثناء التفتيش أتى أخو هذا المتهم المقيم معه فى هذا المسكن ، بقفّاه وخلسة ، عملا يريب فى أمره ( هو فى هذه القضية أنه ألقى شيئا من يده فى الشارع ) ، ففتشه معاون الإدارة المكلف بتفتيش المسكن فوجد معه « دخان حسن كيف » ، ثم ظهر أن الشيء الذى ألقاه فى الشارع هو مادة مخدرة (حشيش) ، فلا شك فى أن تفتيشه لهذا السبب الطارئ الذى لم يكن يخطر ببال أحد جائز بلا حاجة إلى إذن النيابة ، لأن هذه الحالة تعتبر من حالات التلبس .

(١٦٨)

القضية رقم ١٣ سنة ٤ القضائية

حق الدفاع . عدم تمكن المتهم من الاطلاع على مستند قدم بجلسته المرافعة والرد عليه . إخلال .  
من الإخلال بحق الدفاع ألا تهيئ المحكمة للتهم فرصة الاطلاع على مستند قدم  
بجلسته المرافعة لم يسبق للتهم الاطلاع عليه واعترض على تقديمه في ذلك الظرف  
وطلب التأجيل للرد عليه أو تخسيره على الوجه الذي يراه في مصلحته فلم تجبه المحكمة  
إلى طلبه وقبلت المستند واعتملت عليه في تكوين عقيدتها في موضوع الدعوى .

(١٦٩)

القضية رقم ١٤ سنة ٤ القضائية

عاهة مستديمة . متى ينسب الحكم قد فيها ؟ (المادة ٢٠٤ عقوبات)  
يكفى لاعتبار الواقعة جنائية ضرب عاهة مستديمة أن توضح المحكمة  
في حكمها ما أثبتته الكشف الطبي الذي توقع على المحنى عليه بالمستشفى الذي يعالج  
فيه من أنه عملت له على أثر الإصابة عملية ترينة أزيل فيها العظم في دائرة قطرها  
خمسة عشر سنتيمترا ، وما بينه كذلك تقرير الطبيب الشرعى من أن المذكور شفى  
مع فقد لجزء من عظم القبوة يعرض حياته للخطر حيث يقلل من مقاومته للتشنجات  
الجوفية والإصابات الخارجية ويزمضه لإصابات المنع مستقبلا وأن هذه الحالة تعتبر  
عاهة مستديمة .

(١٧٠)

القضية رقم ١٦ سنة ٤ القضائية

حريق عمد . القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ عقوبات . متى يلحق ؟  
القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ عقوبات يتحقق  
بمجرد وضع الجاني للنار عمدا في المكان المسكون أو المعدة للسكنى أو في أحد ملحقاته  
المتصلة به . متى ثبت للقاضي أن وضع النار كان على هذا الوجه وجب تطبيق

تلك المادة . والعمد هنا معناه مجرد توجيه الإرادة اختيارا إلى وضع النار في المكان، أيا كانت نتيجه أو الباعث عليه، أى سواء أكان القصد الأول من ذلك هو مجرد إحراق المكان ذاته أم كان وضع النار في المكان وسيلة لتحقيق أى قصد آخر .

على أنه إذا صح أن رجلا يريد إعدام متقول له فيحتاط لذلك ويتخذ له من طرق الوقاية ما يقضى به العقل، كأن يحرق خرقة أو متاعا باليا في دكانه أو في منزله غمطا لتلك الاحتياط الواجب — إذا صح أن مثل هذا الفعل قد لا يعاقب عليه مطلقا أو قد يعاقب عليه على اعتبار أنه جنمة إحراق بالإهمال، فإلا لو امتدت نتائج الفعل وأحدث حرقا في بنية الدكان، إلا أنه إذا كان الثابت هو أن الخاطئ وضع النار لإحراق المتقول وهو موقن أن النار لا بد متصلة بباقي البناء، فإيقاعه هذا هو دليل الاختيار الذى يخصص فيه معنى العمد في جناية الحريق، وبه يتحقق القصد الجنائي فيها .

### (١٧١)

#### القضية رقم ٢٠ سنة ٤ القضائية

قاضى الإحالة . سيمان . مدور حكم نهائى بالنسبة لأحدهما باعتراف موقع معجزة . صرورة حكم عدم اختصاص محكمة المنع نهائيا بالقضية لآخر . إحالة الأول مع الثاني على محكمة الجنائيات . خطأ في الإجراءات .

(المادتان ١٨٩ تحقيق و ٢٠ تشكيل)

قدمت النيابة متهمين إلى قاضى الإحالة بتهمة شروعهما في قتل، قاضى الإحالة أصدر قرارا بأن الواقعة جنمة منطبقة على المادة ٢٠٥ عقوبات وإعادة الأوراق للنيابة لإجراء شؤونها فيها . قفلت النيابة الدعوى للمحكمة الجزئية، ولكنها طلبت أمامها الحكم بدم الاختصاص . فقضت هذه المحكمة غاييا بعدم اختصاصها باعتبار الواقعة جنمة شروع في قتل وإحالة الأوراق للنيابة العمومية لإجراء شؤونها فيها، فعارض المتهمان في هذا الحكم، والمحكمة أبدته . فاستأنف أحدهما الحكم، وقضت محكمة المنع الاستئنافية بإلغائه واعتبار الحادثة جنمة منطبقة على المادة ٢٠٥/٢ عقوبات وإعادة الأوراق لمحكمة الدرجة الأولى للفصل فيها على هذا الأساس،

وصار الحكم الابتدائي الصادر بعدم الاختصاص اتهاميا بالنسبة للمتهم الآخر. ولكن النيابة قمت المتهمين بما لقاضي الإحالة، فأرى أنه - إزاء صيرورة الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص نهائيا بالنسبة للمتهم الذي لم يستأفه - لا يسهه إلا إحالة القضية بالنسبة له على محكمة الجنايات بطريق الخيرة، ومعه المتهم الآخر الذي حكم اتهاميا باعتبار الواقعة جنحة بالنسبة له . ومحكمة الجنايات حكمت باعتبار ما وقع من المتهمين جنحة ضرب مع سبق الإصرار منطبقة على المادة ٢٠٦/٢ عقوبات . فلعن المحكوم عليهما بطريق التقض .

ومحكمة التقض لاحظت أن قرار قاضي الإحالة الثاني غير قانوني فيما يتعلق بالمتهم الذي صدر حكم المحكمة الاستئنافية نهائيا باعتبار الحادثة جنحة بالنسبة له وإعادة القضية إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها، إذ مثل هذا المتهم ما كان يصح تقديمه لقاضي الإحالة ما دامت المحكمة الاستئنافية حكمت نهائيا حكما لا مطعن فيه بتكليف محكمة الجنج بنظر دعواه لأنها جنحة . أما بالنسبة للمتهم الأول فالقرار لاشك صحيح ، لأن هذا المتهم قد صار الحكم الصادر بعدم الاختصاص بالنسبة له نهائيا، فالسبيل الوحيدة هي تقديمه لقاضي الإحالة لتحويله حتما على محكمة الجنايات بطريق الخيرة .

وقضت بأنه مهما يكن من خطأ الإجراءات الأولى في هذه الدعوى فإن محكمة الجنايات، ما دامت قد اعتبرت الحادثة بالنسبة للطاعين مما جنحة بالمادة ٢٠٦ عقوبات لا جناية كما تطلب النيابة ، ولا جنحة بالمادة ٢٠٥/٢ كما هـول المحكمة الاستئنافية ، فإنه لا يكون ثمة أساس قانوني لطنن المتهم الأول في حكمها ولا مصلحة للمتهم الثاني في طعنه .

## جلسة ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وبحضور حضرات زكى برزى بك وأحمد أمين بك وحامد فهمى بك  
وعبد الفتاح السيد بك .

(١٧٢)

القضية رقم ٤٣ سنة ٤ القضاية

(١) دفاع . متهم بجمعة من اختصاص محكمة الجنايات . نذب مدافع عنه . لا وجوب .  
(المادة ٢٥ تشكيل)

(ب) قذف . منادى القاب . إسناد أمر شائن إلى القذوف . لا عبة بالأسلوب .

(ج) قذف . قصد الجنائى . توفره .

(المواد ١٤٨ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ١٦٦ مكررة و ١٦٨/٢٣)

١ - إن القانون لا يوجب نذب مدافع عن المتهم أمام محاكم الجنايات ،  
الذى لم يبين لنفسه مدافعا عنه ، إلا إذا كان متهما بجناية . أما إذا كان متهما أمامها  
بجمعة فلا وجوب لذلك .

٢ - لا عبة بالأسلوب الذى تصاغ فيه عبارات القذف . ففى كان المفهوم  
من عبارة الكاتب أنه يريد بها إسناد أمر شائن إلى شخص المقذوف ، بحيث لو مع  
ذلك الأمر لأوجب عقاب من أسند إليه أو احتقاره عند أهل وطنه ، فإن ذلك  
الإسناد يكون مستحق العقاب أيا كان القالب أو الأسلوب الذى صيغ فيه .

٣ - يكفى لإثبات توافر قصد الجنائى لدى القاذف أن تكون الطاعن  
الصادرة منه محشوة بالعبارات الشائنة والألفاظ المقذعة ، فهذه لا تترك مجالا  
لاقتراض حسن النية عند مرسلها .

## المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .  
من حيث إن الطعن قديم وبينت أسبابه فى الميعاد فهو مقبول شكلا .  
ومن حيث إن محصل الوجهين الأول والثالث أن الطاعن لم يمكن من الدفاع  
عن نفسه حيث لم يكن له محام ولم يتنذب له محام للدفاع عنه حسب المعتاد .



ومن حيث إن التهمة التي حوكم من أجلها الطاعن هي جتمة قذف في حق موظفين عموميين . وهي وإن كانت من اختصاص محكمة الجنايات إلا أن القانون لا يوجب نذب مدافع عن المتهم أمام محاكم الجنايات الذي لم يمين لنفسه مدافعا عنه إلا إذا كان متهما بجناية . وبالإطلاع على محضر جلسة محكمة الجنايات يرى أن المحكمة أفسحت للطاعن في الدفاع عن نفسه ، وأنها بعد أن سمعت اعترافه ناقشته فيه وتركته يبدى من الأضرار ما شاء حتى اختتم دفاعه بالإقرار بالخطأ والتماس الرأفة . ومن حيث إن محصل الوجه الثاني أن المقال الذي عوقب عليه الطاعن كان مصوغا في قالب أسئلة لم يقصد بها قذفا وأنه لم يكن يعلم أن الأسئلة بمقاب عليها القانون وأنه كان حسن النية فيما كتب .

ومن حيث إنه لا عبرة بالأسلوب الذي تصاغ فيه عبارات القذف ، فتي كان المفهوم من عبارات الكاتب أنه يريد بها إسناد أمر شائن إلى شخص المقتذوف بحيث لو سمع ذلك الأمر لأوجب عقاب من أسند إليه أو احتقاره عند أهل وطنه فإن ذلك الإسناد يكون مستحق العقاب أيا كان القالب أو الأسلوب الذي صيغ فيه . أما ما يتعلق بحسن نية الطاعن فقد أثبت الحكم المطعون فيه انتفاءه وأن الطاعن كان سيئ النية فيما كتب وأنه لم ييغ من ورائه سوى الحصول على فائدة مادية . على أن مجرد الإطلاع على عبارات القذف الواردة بالحكم المطعون فيه يكفي لإثبات توفر القصد الجنائي لدى الطاعن لأنها محشوة بالعبارات الشائنة والإلفاظ المغذعة التي لا تترك مجالاً لاعتراض حسن النية عند محررها .

(١٧٣)

القضية رقم ٥٩ سنة ٤ القضائية

تهديد بإرتكاب جريمة ضد النفس والمال . ذكر ألقاظ التهديد في الحكم . ورجو به .

(المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات)

الحكم الذي يعاقب على الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٤ عقوبات

فقرة أولى يجب أن يبين به العبارات التي تهدد التهديد ، حتى يتسنى لمحكمة النقض

التحقق من أن ما ورد بتلك العبارات يتوافق معه الأركان التي يستلزمها القانون في الجريمة المذكورة . أما أن يكنى الحكم بسرد وقائع الدعوى المثبتة لصدر خطاب التهديد من المتهم ، أو يحيل إلى وصف التهمة الميين بصدر الحكم من غير ذكر لنصوص عبارات التهديد ، فذلك قصور في بيان الواقعة يطل الحكم ويوجب نقضه .

(١٧٤)

القضية رقم ٦١ سنة ٤ القضائية

إقرار بربا فاحش . تكرر تجديد الست فوائد أمل من التي كان متفقا عليها . كان لصحق  
رئي السادة . (المادة ٢٩٤ المكررة فقرة ثالثة مقربات)

أقرض شخص شخصا آخر مبلغ ثلاثين جنيتها لمدة ستة شهور بفائدة قدرها ثلاثة  
جنيتها . ولما حل موعد السداد وعجز المدين عن الدفع حرر الدائن سندا آخر  
بدل الأول بمبلغ ستة وثلاثين جنيتها لمدة ستة شهور أخرى . ولما حل الموعد  
ولم يدفع جدد له الدين وكتب به سندا آخر بمبلغ ٤٢ جنيتها و ٥٠ مليا لمدة ستة  
شهور أخرى . ولما حل الموعد ولم يدفع أيضا جدد الدين بسندا آخر بمبلغ ٥٤ جنيتها  
و ٥٧٠ مليا لمدة ستة شهور أخرى .

اعتبرت محكمة النقض أن وقائع التجديد هذه قد تغير فيها الاتفاق على قيمة  
الفوائد ، إذ يتضح من مقارنة المبالغ التي كانت تحمربها السندات الأخيرة بمبلغ  
الدين الأصل وفوائده أن قيمة الفوائد قد ارتفعت . ولا معنى لذلك إلا أن الدائن  
كان يقتضى فوائد مركبة ، أى فوائد على الفوائد التي استحققت ولم تدفع ، أو أنه على  
الأقل كان يحاسب فوائد بسيطة أعلى من الفوائد التي كان متفقا عليها في أول الأمر .  
ومفاد هذا أو ذاك أن عنصرا جديدا قد دخل على الاتفاق الأصلي ، فلا يمكن والحالة  
هذه أن يقال إن السندات الأخيرة التي حررت بين الدائن والمدين كانت مجرد تكرار  
للاتفاق الأصلي أريد به مجرد تأجيل موعد حلول الدين مع احتساب فوائد للتأخير .

وهذا القدر من التغير كافٍ لاعتبار الاتفاقات الأخيرة عقود إقراض جديدة يتحقق بمصولها عقب عقد الإقراض الأول، ركن العادة في جريمة الإقراض برأ فاحش، ويكون ما وقع من هذا الدائن معاقبا عليه بالمادة ٢٩٤ ققرة ثالثة مكررة من قانون العقوبات .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .  
من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في المياد فهو مقبول شكلا .  
ومن حيث إن محصل الوجه الأقل من أوجه الطعن أن الواقعة الثابتة في الحكم لا يعاقب عليها القانون وأن محكمة الموضوع أخطأت في تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩٤ مكررة عقوبات على الطاعن لأن ما ثبت بالحكم هو أن الطاعن أقرض المجنى عليه مبلغ ثلاثين جنيا لمدة ستة شهور بفائدة قدرها ثلاثة جنيهات؛ ولما حل موعد السداد وعجز المجنى عليه عن الدفع حرر الطاعن سنداً آخر بدل الأول بمبلغ ستة وثلاثين جنيا أى بفائدة قدرها ثلاثة جنيهات لمدة ستة شهور أخرى؛ ولما حل الموعد ولم يدفع جند له الدين وكتب به سنداً آخر بمبلغ ٤٢ جنيا و ٤٥٠ مليا لمدة ستة شهور أخرى؛ ولما حل الموعد ولم يدفع أيضا جند الدين بسند آخر بمبلغ ٥٤ جنيا و ٥٧٠ مليا لمدة ستة شهور أخرى . ويصر الطاعن لدى محكمة النقض على ما سبق أن دفع به أمام محكمة الموضوع من أن جريمة الاعتداء على الإقراض بالرأ الفاحش تستلزم على الأقل وجود قرضين ريوين، وأن واقعة هى في الحقيقة قرض واحد، وأن ركن العادة غير متوفر لأن المرة في هذه الجريمة إنما تكون بتعدد القروض لا بتكرار الاتفاق على مواعيد حلول الفوائد الربوية . ولا يمكن الأخذ بما ذهب إليه محكمة الموضوع من أن تكرر الاتفاق على تأجيل الدين الواحد مع اشتراط فوائد ربوية في كل دفعة يعتبر تجديدا للإقراض — لا يمكن الأخذ بذلك لأن عقد الإقراض من العقود المبنية التي لا توجد قانونا إلا بتسليم المال المقرض وذلك ما لم يتكرر حصوله في واقعة هذه الماسة . على أن الطاعن إذا

تمشى مع الحكم المطعون فيه ويجاوز عن ركن تكرار تسليم المال المقرض فان ذلك الحكم تبقى فيه ثمرة ، هي أنه اعتبر أن هناك تجديدًا للدين (novation) وأن كل اتفاق من الاتفاقات الثلاثة التالية للقرض قد فسخ الاتفاق السابق عليه مع أن الواقع أن لا تجديد ولا فسخ إذ التجديد الفاسخ للالتزام لا يوجد إلا بتغيير إما في شخصية المتماقدين أو في طبيعة الدين ، وهذا ما لم يقع منه شيء في هذه القضية .

ومن حيث إنه سواء أ كان الحكم المطعون فيه قد أورد بكلمة " التجديد " معنى (novation) أى الاستبدال بمئاته القانوني أو أورد معنى غيره فان مما لا شك فيه أن وقائع التجديد الثابتة بالحكم — والتي ذكرها الطاعن في بيانه المتقدم تقلا عن الحكم نفسه — قد تغير فيها الاتفاق على قيمة الفوائد إذ يتضح من مقارنة المبالغ التي كانت تحجز بها السندات الأخيرة بمبلغ الدين الأصلي وفوائده أن قيمة الفوائد قد ارتفعت ، ولا معنى لذلك إلا أن الدائن كان يقتضى فوائد مركبة — أى فوائد على الفوائد التي استحققت ولم تدفع — أو أنه على الأقل كان يحسب فوائد بسيطة أعلى من الفوائد التي كان متفقاً عليها في أول الأمر . ومفاد هذا أو ذاك أن عنصراً جديداً قد دخل على الاتفاق الأصلي . فلا يمكن والحالة هذه أن يقال إن السندات الأخيرة التي حررت بين الدائن والمدين كانت مجرد تكرار للاتفاق الأصلي أريد به مجرد تأجيل موعد حلول الدين مع احتساب فوائد للتأخير . وهذا القدر من التفسير كاف لاعتبار الاتفاقات الأخيرة عقود إقراض جديدة وأن حصولها عقب عقد الإقراض الأول يتحقق به ركن العادة بلا مرأه .

ومن حيث إن محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه لم يبين تاريخ كل سند وسعر الفائدة المتفق عليها فيه حتى تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون .

ومن حيث إن الحكم ذكر تاريخ أول قرض وهو ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٩ ثم ذكر أن كل سند كان يحجز لمدة ستة شهور فإذا عجز المدين عن الدفع أخذ عليه

الثلاثين سنتا جديدا لمدة ستة شهور أخرى وهكذا . أما سعر الفائدة فوإن كان الحكم لم يذكرها إلا أنه كان يذكّر قيمة كل سند جديد، فإذا قورنت هذه القيمة بقيمة السند السابق عليه كان من السهل استخراج قيمة الفائدة المحتقة عليه ثم معرفة سعرها . فاليان الوارد في الحكم كاف إنش لتحقيق الغرض المطلوب ولا محل للظن عليه من هذه الناحية .

### جلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكي برزنيك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(١٧٥)

القضية رقم ١٧٨ سنة ٤ القضائية

جرح وضرب . حق الزوج في تأديب زوجته . حقه .

(المادة ٢٠٦ عقوبات والمادة ٢٠٩ من قانون الأحكام الشرعية)

إن حق الزوج في تأديب زوجته مبين بالمادة ٢٠٩ من قانون الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية التي نصها " يباح للزوج تأديب المرأة تأديبا خفيفا على كل معصية لم يرد في شأنها حد مقرر . ولا يجوز له أصلا أن يضربها ضربا فاحشا ولو بحق " . وقد قالوا إن حد الضرب الفاحش الذي تشير إليه المادة هو الذي يؤثر في الجسم ويغير لون الجلد . فإذا ضرب زوج زوجته فأحدث بها مصحبين في ظاهرها انحصروا بمصحا آخر في الصدر ، فهذا القدر كاف لاعتبار ما وقع منه خارجا عن حدود حقه المقرر بمقتضى الشريعة ومستوجبا للمقاب عملا بالمادة ٢٠٦ عقوبات .

جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وبحضور حضرات ذكي برزي بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(١٧٦)

القضية رقم ١٨٤٤ سنة ٣ القضائية

تفتيش المنازل . دخولها كما أو بغير إذن السلطة المختصة في غير الأحوال المرخص بها قانونا .  
معاقب عليه . تفتيشها في غير تلك الأحوال بغير إذن . محظور وباطل . الاعتماد على محضر هذا التفتيش وحده في الحكم بجلال له . بطلان هذا المحضر بطلان تام .

(المواد ١٨٥ ١٨٦ تحقيق ١١٢ عقوبات ٨٥ من الدستور)

١ — للمنازل حرمة . ودخولها بغير رضا أصحابها أو بغير إذن من السلطة القضائية المختصة ، أو في غير الأحوال المرخص بها قانونا ، يمتزجه القانون ويعاقب فاعله . فدخل رجال الضبطية القضائية منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير إذن ورضائه الصريح ، أو بغير إذن السلطة القضائية أمر محظور ، والتفتيش الذي يجريه في تلك الحال باطل قانونا ، ولا يصح للحاكم الاعتماد عليه بل ولا على شهادة من أجروه ، لأن مثل هذه الشهادة تتضمن إخبارا منهم عن أمر ارتكبه مخالف للقانون ، فالاعتماد على مثلها في إصدار الحكم اعتماد على أمر تمتعه الآداب ، وهو في حد ذاته جريمة منطبقة على المادة ١١٢ ع . وإذن فيكون باطلا الحكم الذي يؤسس على مثل هذا التفتيش الباطل قانونا وعلى أقوال رجال البوليس الذين أجروه ، ولم يكن له سند في الإدانة غير محضر هذا التفتيش وهذه الشهادة .

٢ — إن بطلان محضر التفتيش الحاصل بغير إذن من السلطة المختصة مما يمس النظام العام . فالتمسك به جائز في أية حالة كانت عليها الدعوى . أما محضر التفتيش الذي يقوم به وكيل النيابة بدون أن يستصحب معه كلبا فبطالته نسبي ، ولا يمس النظام العام في شيء ، ولذلك يسقط حق التمسك به ما لم يطعن عليه أمام محكمة الدرجة الأولى .

## المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولات قانونا .

حيث إن الطعن صحيح شكلا لتقدمه هو وأسبابه في الميعاد القانوني .

وحيث إن حاصل الطعن أن محكمة أول درجة التي تأيد حكمها استثنائيا لأسبابه بالحكم المطعون فيه جعلت عمادها في إدانة الطاعة على التفتيش الذي أجراه ضابط مباحث قسم كرموز مهاجرا متزل الطاعة ومعه بعض رجال البوليس السري . وقول الطاعة إن هذا التفتيش وقع باطلا لعدم استصدار الضابط الذي أجراه إذنا به من السلطة المختصة عملا بالمادة ٥ من قانون تحقيق الجنايات ، وإن العيب الذي اتعور هذا التفتيش لا يقتصر عليه وحده بل يمتد إلى شهادة الضابط الذي أجراه وشهادة من رافقه من رجال البوليس ، وإنها هي قد تمسكت بهذا البطلان لدى المحكمة الاستئنافية فلم تعر دفاعها في هذا الشأن التفاتا .

وحيث إنه مما لا شك فيه أن للنازل حرمة ودخولها بغير رضا أصحابها أو بغير إذن من السلطة القضائية المختصة أو في غير الأحوال المرخص بها قانونا يحظره القانون ويعاقب فاعله . فقد نصت المادة الخامسة من قانون تحقيق الجنايات صراحة على أنه "لا يجوز لأحد بغير أمر من المحكمة أن يدخل في بيت مسكون لم يكن "مفتوحا للعامة ولا مخصصا لصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية " إلا في الأحوال المبينة في القوانين أو في حالة تلبس الجاني بالجناية أو في حالة الاستثناء " أو طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الفرق " . ونصت المادة ١١٢ عقوبات على أنه "إذا دخل أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أي شخص مكلف بخدمة عمومية اعتادا على وظيفته منزل شخص من أفراد الناس بغير رضاه فيما عدا الأحوال المبينة في القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيا " . ثم أتى الدستور بثبت هذه القاعدة بما قرره هو أيضا صراحة في المادة الثامنة من أن "للنازل حرمة فلا يجوز دخولها

إلا في الأحوال المينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه . وإذن فدخل رجال الضبطية القضائية مقل أحد الأفراد وتمتيعه بشهادته ورضائه الصريح أو غير إذن السلطة القضائية أمر محظور والتفتيش الذي يجريه في تلك الحال باطل قانونا ولا يصح للحاكم الاعتماد عليه بل ولا على شهادة من أجروه لأن مثل هذه الشهادة تتضمن إخبارا منهم عن أمر ارتكبه مخالف للقانون ، فالاعتماد على مثلها في إصدار الحكم اعتمادا على أمر تمتعه الآداب (Immoral) ، وهو في حد ذاته جريمة منطبقة على المادة ١١٢ من قانون العقوبات .

وحيث إن الثابت في الدعوى الحالية أن ضابط البوليس علم من مخبرياته أن المتهم حزينه وابنتها فاطمة يتجران في المواد المخدرة . ونظرا إلى أن فاطمة تتمتع بالامتيازات الأجنبية اصطحاب الضابط مندوبا من القنصلية المختصة وقصد إلى منزل حزينه المتهم لعله أن ابنتها تقيم معها وكسر باب حجره المتهم ودخلها بالقوة فوجدها بها ولم يجد ابنتها ، ثم قش الحجره على الرغم من المتهمه مع عدم حصوله على إذن من السلطة القضائية المختصة بتفتيش منزلها . وقد تطلبت الطاعة لدى المحكمة الاستئنافية من هذا التصرف المخالف للقانون وتمسكت ببطالان هذه الإجراءات ولكن المحكمة أغفلت هذا الدفاع بالمرّة ولم تعره أى التفات مكتفية بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه . ومن مراجعة هذا الحكم الأخير يعلم أن المحكمة لم تعتمد في الواقع في إدانة الطاعة إلا على محضر التفتيش المتقدم ذكره وشهادة من أجروا هذا التفتيش .

وحيث إنه لا شك في أن الحكم المطعون فيه إذ جاء مؤسسا على هذا المحضر الباطل قانونا وعلى أقوال رجال البوليس الذين أجروه ولم يكن له سند في إدانة الطاعة غير هذا المحضر وهذه الشهادة يعتبر حكما باطلا ، وتعتبر الطاعة إذن بريئة مما أسند إليها إذ لا دليل عليها في الحكم خلاف ما توضح . وعليه يتعين قبول الطعن الحالي موضوعا وقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعة مما نسب إليها .

ومن حيث إن القول بأن التفتيش وقع صحيحا لحصوله في حضرة مندوب القنصلية لا قيمة له لأن حضور المندوب لا يصحح الإجراءات بالنبة للتمهه الحالية



التي ثبت أن المسكن لها وأنها تقيم به . ولا يغير من ذلك افتراض أن التهمة الأخرى الأجنبية تقيم معها .

ومن حيث إنه لا محل كذلك للقول بأن دخول المساكن بغير إذن السلطة المختصة قد يقع محييا إذا لم يترض عليه صاحب المسكن لأن الواقع في الدعوى الحالية أن رجال الضبطية القضائية اتضحوا متزلزلة التهمة بالقوة بأن كسروا الباب ودخلوه عنوة، وهذا يتنافى مع الادعاء بحصول الرضا بدخول المنزل وتفتيشه .

ومن حيث إن ما ذهبت إليه النيابة العامة في مذكرة من سقوط حق التهمة في التمسك بطلان محضر التفتيش لعدم الطعن عليه أمام محكمة أول درجة طبقا للمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات مستندة في ذلك على حكم هذه المحكمة بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ في القضية رقم ٧٨٧ سنة ٤٧ — ما ذهبت إليه النيابة من ذلك غير وجه لأن بطلان محضر التفتيش لعدم الإذن به من السلطة المختصة يمس النظام العام فيجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى بخلاف الحالة التي فصل فيها حكم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ وهي بطلان محضر تفتيش قام به وكيل النيابة بدون أن يستصحب معه كاتبا فهو بطلان نسبي ولا يمس النظام العام في شيء .

### (١٧٧)

القضية رقم ١٩٩٩ سنة ٣ القضائية

(١) تحقيق - حضور المتهم أدواره أمام المحكمة . وجوبه في أعلا الأحوال الجائز إعادته فيها قانونا .

غاية القانون في ذلك . التمسك بهذه الخاتمة مع عدم لحوق ضرر منها بالتمسك . لا بطلان .

(المواد ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ تحقيق جنايات و ١٤ تشكيل محاكم الجنايات)

(ب) تحقيق - جريمة عرضية ارتكبت أثناء نظر القضية الأصلية لدى المحكمة . جواز تحقيقها بواسطة البوليس القضائي أو النيابة .

(ج) مراقبة - فتح بابا من حق المحكمة .

(د) عمام - استناد الحكم إلى معلوماته عن مرافق إليه به موكله وكان الفرض من ارتكاب

ما يجزئه القانون . لا خطأ . (المادة ٢٠٥ مرافعات)

- (هـ) حكم . سيوه عن ذكر المادة المطلوب تطبيقها . بيانه الواقعة المسترجعة للقوية . القوية  
الحقوقيها تدخل في نطاق المادة المطلوبة . لأبطالان .  
(و) تزوير . الشهادة على ورقة مزورة مع العلم بتزويرها . الشاهد شريك في التزوير .

(المادة . ٤قرة ثالثة عقوبات)

١ - إن المواد ١٣٤ و ١٣٥ من قانون تحقيق الجنايات و ٤١ من قانون  
تشكيل محاكم الجنايات تقضى بوجوب حضور المتهم في جميع أدوار التحقيق أمام  
المحكمة وبعدم جواز إعادته عنها إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون، وذلك  
ليتمكن المتهم من مراقبة سير التحقيق وأقوال المتهمين الآخرين والشهود وليوجه  
إلى هؤلاء الأسئلة ويحضر دفاعه على موجب ذلك كله . فإذا أبدت المحكمة متهمًا،  
وسألت المدعى بالحق المدني في غيبته، ولم يكن إعادته لحصول تنوير جسم منه،  
طبقا للمادة ٤١ (تشكيل)، أو خشية تأثيره على غيره من المتهمين أو على المدعى  
بالحق المدني، طبقا للمادة ١٣٦ (تحقيق)، فإنها تكون قد خالفت القانون في ذلك .  
ولكن ما دام لم يترتب على تلك المخالفة ساس بمصلحة المتهم ، وكانت الواقعة التي  
سئل عنها المدعى بالحق المدني في غيبة المتهم لا علاقة لها بالتهمة الموجهة إلى هذا  
الأخير، فلا مصلحة له في التمسك بهذه المخالفة .

٢ - إذا قدم متهم في قضية منظورة أمام المحكمة بلاغا إلى البوليس يتم  
فيه بعض شهود الإثبات في القضية بالسعى في تليفق شهادات ضده، وحقق  
البوليس هذا البلاغ، ثم أصدرت المحكمة قرارا باستبعاد تحقيقات البوليس ، بملأ  
أنه ليس لأية سلطة أن تبشر أى إجراء في الدعوى بشر إذن خاص من المحكمة  
مادامت القضية مطروحة أمامها ، فإن المحكمة تكون مخطئة في ذلك . لأن التحقيقات  
التي استبعدتها خاصة بجرمة الاتفاق على تليفق شهادة في القضية . وهذا الاتفاق  
ليس تحقيقه من إجراءات القضية التي لا يجوز لأحد التدخل فيها مادامت منظورة  
أمام المحكمة، وإنما هو خاص بجرمة عرضية ارتكبت أثناء وجود القضية الأصلية  
لدى المحكمة، فللنيابة والبوليس القضائي حق تحقيق مثل هذه الجريمة . وللنيابة

ولكل ذى شأن أن يعتمد على هذا التحقيق ويتخذى به لدى المحكمة . والمحكمة حرة في تقديره والأخذ به أو اطراحه . ولكن إذا كان هذا الاستبعاد لم يضر المتهم في شيء ما ، لأن المحكمة تولت بنفسها إعادة التحقيق ، وظهر لها منه صحة الواقعة الواردة في المحضر الذى استبعدته ، وبناء على ذلك نبذت شهادة هؤلاء الشهود ، فلا مصلحة للتهم في إثارة هذا المطن .

٣ — إن فتح باب المرافعة هو من حق المحكمة تأخذ به ، إما من تلقاء نفسها لتتين بعض أمور غامضة تحتاج إلى جلائها ، وإما بطلب بعض الخصام لتحقيق أمور متعلقة بالدعوى متى رأت أن في إجابة هذا الطلب ما يحقق العدالة بحسب ما تراه هي .

٤ — إذا استطاع أحد المتهمين رأى محاميه في ارتكاب جريمة ، وهي الاتفاق مع أحد الشهود على أن يشهد زورا فهذا الأمر — ولو أنه سرّ علم به المحامى بسبب مهته — إلا أن من حقه ، بل من واجبه ، أن يشبه لمنع وقوع الجريمة وفقا للمادة ٢٠٥ مرافعات . فإذا أخذت المحكمة بمعلومات المحامى عن تلك الواقعة واستندت إليها في التدليل على أن المتهم موكله كان يسعى في تفتيق شهادة فلا يمكن إستاند الخطأ إليها في ذلك .

٥ — إذا سها الحكم عن ذكر المادة التى طلبت المدعية تطبيقها ، فهذا السهولا يرتب عليه بطلانه ، ما دامت الواقعة المستوجبة للعقوبة مينة بيانا كافيا والعقوبة المحكوم بها لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها .

٦ — من شهد على ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها فهو شريك بالمساعدة في الأعمال المتممة لجريمة التزوير ، وهي إعطاء الورقة المزورة شكل الورقة الصحيحة وإظهارها كأنها صادرة من المحنى عليه فيها . وهذا العمل نوع من الاشتراك الجنائى المين في المادة ٤٠ فقرة ثالثة من قانون العقوبات لما فيه من إغانة على إحكام التزوير .

(١٧٨)

القضية رقم ٢٠٨٦ سنة ٢ القضية

(١) وصف التهمة - تفصيل الواقعة الخاصة بالحكمة عنها فيه - جوازه - توجيه واقعة جديدة -  
علم جوازه .

(ب) ربا قاحش - عدم بيان تاريخ وقاعته تحديدا - لا قاض .

١ - إن الذي يتمتع على محكمة الاستئناف فعله هو توجيه واقعة جديدة بدل أخرى ، أو إضافة واقعة على الوقائع التي دار عليها التحقيق وحوكم المتهم من أجلها أمام المحكمة الابتدائية ، لأن ذلك يترتب عليه حرمان المتهم من درجة من درجات التقاضي . أما تفصيل الواقعة أمام محكمة الاستئناف تفصيلا يزيل ما بها من غموض ويحدد مبدأها ومنتهاها فلا مأخذ عليه من الوجهة القانونية .

٢ - إذا لم نتوصل بحكمة الموضوع إلى معرفة اليوم والشهر اللذين وقعت فيهما كل واقعة من وقائع الإقراض بالربا القاحش ، فاكثفت فيما يتعلق بالواقعتين اللتين اتخذتهما أساسا للإدانة بذكر السنة في كل منهما ، ولكنها في إحدى الواقعتين قد ثبت لها أنها وقعت في أواخر سنة ١٩٢٦ (مثلا) ، وكان التحقيق لم يبدأ إلا في ٦ فبراير سنة ١٩٢٩ ، فهاتان الواقعتان بانضمام إحداهما إلى الأخرى تصلحان لتكوين ركن الاعتقاد من جهة ، إذا كان لم يمض بينهما ثلاث سنين ، وتكفيان لإقامة الدعوى العمومية على المقرض من جهة أخرى ، لأن إحداهما لم يمض عليها إلى يوم التحقيق ثلاث سنين .

## جلسة ٢ يناير سنة ١٩٣٤

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وبحضور حضرات تركي برمزي بك وأحمد أمين بك ومحمد الفتاح السيد بك ومحمد نور بك .

(١٧٩)

الفضية رقم ٢٣ سنة ٤ القضائية

(أ) دفاع شرعي . أساس الاعتراف بالمعصية ثم بيان الظروف الملجئة إلى ارتكابها .

(ب) دفاع شرعي . تقديره موضوعي . متى تدخل محكمة التقض ؟ (المادة ٢١٠ ع)

١ - يجب على من يتمسك بحالة الدفاع الشرعي أن يكون معترفا بما وقع منه ، وأن يبين الظروف التي أوجبت له هذا الذي وقع منه ، إذ مما لا شك فيه أن إنكار المتهم ما أسند إليه وتمسكه في آن واحد بحالة الدفاع الشرعي أمران متناقضان ينفي أحدهما الآخر قويا صريحا .

٢ - حالة الدفاع الشرعي هي مسألة موضوعية بخلاف لغاضي الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم لديه من الأدلة والظروف إثباتا أو نفيًا . ولا رقابة لمحكمة التقض عليه في ذلك ، اللهم إلا إذا كانت هذه الأدلة والظروف لا حقيقة لها بالمرّة أو أنها في حد ذاتها لا توصل عقلا إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم إليها .

## جلسة ٨ يناير سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحد باشا وبحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى برزى بك  
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(١٨٠)

القضية رقم ١٠ سنة ٤ القضائية

اتفاق على ارتكاب جريمة . وقوع جريمة هي نتيجة محتملة لجريمة المتفق عليها . مسؤولة كل متفق .  
(المادة ٤٣ ع)

الاتفاق على ارتكاب جريمة ما كلف وحده ، بحسب المادة ٤٣ من قانون  
العقوبات ، لتحميل كل من المتفقين نتيجة ذلك الاتفاق ، ولو كانت الجريمة التي  
وقعت بالفعل غير تلك التي اتفق على ارتكابها ، متى كانت الجريمة التي وقعت نتيجة  
محتملة لذلك الاتفاق الذي تم على ارتكاب الجريمة الأخرى . ذلك بأن الشريك  
مفروض عليه قانوناً أن يتوقع كافة النتائج التي يحتمل عقلاً وبمحكم المجرى العادى  
للأمر أن تنج عن الجريمة التي اتفق مع شركائه على ارتكابها . فإذا اتفق شخص  
مع آخرين على سرقة منزل شخص معين ، فإن القانون يفرض ، بحكم المادة ٤٣  
عقوبات ، على هذا الشخص وعلى غيره من الشركاء أن يتوقعوا أن يستيقظ المجنى عليه  
عند دخولهم منزله فيقاوم دفاعاً عن ماله فيحاول اللصوص إسكاته خشية الاقتضاح ،  
فإذا عجزوا عن إسكاته قضاوا على حياته ليأمنوا شره . تلك حلقات متسلسلة تتصل  
انراها بأولها اتصال العلة بالمعلول ، فكل من كانت له يد في أولى الحوادث —  
وهي حادثة السرقة — يجعله القانون مسؤولاً بصفته شريكاً عن الحادثة الأخيرة  
وهي حادثة القتل ، باعتبارها نتيجة محتملة للأولى . وإذا لم يكن في الاستطاعة  
مؤاخذة ذلك الشخص على اعتبار أنه شريك في القتل بنية مباشرة ، لصدى قيام  
الدليل على ذلك ، فإن وجوده في مكان جريمة السرقة كاف وحده لمؤاخذته قانوناً  
بقصد الاحتمال فيما يتعلق بجريمة القتل ، على اعتبار أنه كان يجب عليه أن يتوقع

كل ما حصل إن لم يكن وقوعه فعلا . ومسئوليته في القتل بنية احتمالية تتحقق ولو ثبت أنه لم يكن يحمل سكيناً أو ساطورا أو أية أداة أخرى .

(١٨١) ✓

القضية رقم ١٩١ سنة ٤ القضائية

عقوبة . ظروف مخففة . العناصر التي يصح أن تستند منها تلك الظروف . عبارة "أحوال الجريمة" المستمدة في المادة ١٧ ع . تخفيفها . حداثة سن المتهم في الأحوال التي لا تدخل في حدود العذر القانوني . إمكان اعتبارها ظرفا مخففا . استعمال الرأفة . تسببها . لا يوجب . (المادة ١٧ ع)

١ - إن عبارة أحوال الجريمة (Circonstances du fait pour suivi) التي تقتض رافة القضاة والتي ورد ذكرها في المادة ١٧ ع ، لا تنصب فقط على مجزئ وقائع الدعوى ، وإنما تتناول بلا شك كل ما يتعلق بمادية العمل الإجرامي من حيث هو وما يتعلق بشخص المجرم الذي ارتكب هذا العمل وشخص من وقعت عليه الجريمة وكذا كل ما أحاط بذلك العمل وممتلكته والمجنى عليه من الملبسات والظروف بلا استثناء وهو ما اصطلاح على تسميته (Circonstances objectives et Circonstances subjectives) أي الظروف المادية والظروف الشخصية . وهذه المجموعة المكونة من تلك الملبسات والظروف والتي ليس في الاستطاعة بيانها ولا حصرها (indéfinissables et illimitées) هي التي ترك لمطلق تقدير القاضي أن يأخذ منها ما يراه هو موجبا للرأفة .

٢ - يصح للقاضي أن يتخذ من صغر سن المتهم ظرفا قضائيا مخففا ولو كانت تلك السن قد جاوزت الحد الذي يعتبر القانون فيه صغر السن عذرا قانونيا .

٣ - إذا أراد القاضي استعمال الرأفة والتزول عن درجة العقوبة المنصوص عليها قانونا إلى درجة أخف فهو لا يكون ملزما ببيان موجب ذلك ، بل كل ما يطلب منه عندئذ هو مجرد القول بأن هناك ظروف مخففة ، والإشارة إلى النص الذي يستند إليه في تقدير العقوبة . ذلك بأن الرأفة شعور باطنى تثيره في نفس

القاضي علل مخففة لا يستطيع أحيانا أن يمتدحها حتى يصورها بالقلم أو باللسان .  
ولمذا لم يكف القانون القاضي — وما كان لـ يستطيع تكليفه — بينها بل هو يقبل  
منه مجرد قوله بقيام هذا الشعور في نفسه ولا يسأله عليه دليلا .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية سالم سلطان درويش شحات العربي ومحمد سليمان داود  
وأحمد محمد ندا بأنهم في ليلة ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٣ الموافق ٣ جماد آخر سنة ١٣٥٢  
بمصر الجديدة محافظة مصر : (أولا) الأول قتل عمدا المسترجون آدم هوارد بأن  
أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا بذلك قتله فأصابه بجروح نارية في ذراعه الأيسر  
وصدره وبطنه بالمعدة والأمعاء والطحال نسا عنها نزيف ترتب عليه وفاته . وهذا  
الفعل تقدمته جناية سرقة بالإكراه منطبقة على المادة ٢٧١ فقرة ثانية عقوبات  
ارتكبها المتهمون الثلاثة وهي أنهم سرقوا من المحني عليه مخففة تقوده التي كان بها  
جنينه مصري وورقة مالية إنجليزية من فئة العشرة شللات ومشط وأوراق أخرى  
مينة بالحضر . وذلك بطريق الإكراه الذي ترك بوجه المحني عليه الآثار المينة  
بالكشف الطبي بأن تماسكوا به واترعوا المخففة من جيبه ، وكان بعض المتهمين  
يحملون أسلحة نارية (بندقية ومسدسا) أثناء ارتكابهم جريمة السرقة . (ثانيا) وبأن  
الثاني والثالث في الزمن والمكان سألوا الذكر اشتركا مع المتهم الأول في جريمة القتل  
العمد المتقدم وصفها بأن ارتكبا معه كفاعلين أصليين جريمة السرقة بالإكراه مع  
حمل السلاح فوقمت جريمة القتل العمد على المحني عليه من المتهم الأول وكانت  
هذه الجريمة الأخيرة نتيجة عملة لانفاق المتهمين الثلاثة على ارتكاب جريمة السرقة  
ومقارفتهم فلما تلك الجريمة . (ثالثا) وبأن الأول والثاني في ليلة ٢٠ سبتمبر  
سنة ١٩٣٣ الموافق ٣٠ جماد أول سنة ١٣٥٢ ببلدة قسم مصر الجديدة سرقا  
بالإكراه مبلغ ثمانية قروش تهريسا من السيد جنت بيولت روالد فنفست ولزلى  
الطيار بالجيش البريطاني . وذلك بأن أسسك المتهم الأول بستره المحني عليه ومهددة



التهمة بأسلحة نارية (بندقية ومسدس) كانت معهما وتمكنا من سرقة ما معه من النقود الصغيرة ومقدارها نحو ثمانية قروش . وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة جنات مصر لمحاكمة الأول بالمادتين ١٩٨ فقرة ثانية و ٣٧١ فقرة أولى من قانون العقوبات والثاني بهما وبالمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٣ منه . والثالث بالمواد ١٩٨ فقرة ثانية و ٤٠ و ٤١ و ٤٣ من القانون المذكور . فقرر خضري بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٣ إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمواد السالفة الذكر . ومحكمة جنات مصر سمعت هذه الدعوى وقضت حضوريا بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ عملا بالمادتين ١٩٨ فقرة ثانية و ١٧ من قانون العقوبات للطاعن الأول وبهما وبالمواد ٤٠ و ٤١ و ٤٣ و ١٩٩ من القانون المذكور للثاني والثالث وذلك عن تهمة قتل المسترجون آدم هوارد وبالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنات بالنسبة للأول والثاني عن التهمة الثانية : أولا بمعاوية الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة ومعاوية كل من الثاني والثالث بها لمدة خمس عشرة سنة . (ثانيا) ببراءة الأول والثاني من تهمة سرقة السيرجنت بيولت رونالد ولزلي . فطن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣ وقدم الثالث تقريرا بأسباب طعنه في ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ولم يقدم الأول والثاني أسبابا لطنعهما وطعن فيه حضرة صاحب العزة النائب العمومي في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٣ وقدم عزته تقريرا بالأسباب في ٣٧ منه .

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .  
حيث إن سالم سلطان ومحمد سليمان داود المتهمين الأول والثاني لم يقدموا أسبابا لطنعهما فيكون طعنهما غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعنين الحاصلين من النيابة العامة ومن أحمد نيا المهتم الثالث صحيحان شكلا لتعديتهما هما وأسبابهما في الميعاد القانوني .

## فصل مطنن النيابة العامة

حيث إن مطنن النيابة العامة يتلخص في أن محكمة الجنايات بعد أن سردت وقائع الدعوى وظروفها بما فيها الباعث الذي دفع بالمتهم الأول سالم سلطان إلى إقراره بجرمه جاءت عند تقديرها للعقوبة برأى لا يتسق وما تهتم من ذنبه فقالت إنها ترى — نظرا لحدافة سنه وهو في العشرين من عمره — أن تعامله بما تقتضيه المادة ١٧ من قانون العقوبات وأن توقع عليه عقوبة الأشغال الشاقة لمدة. وهي بهذا الذي انتهت إليه قد أخطأت في تأويل القانون وتطبيقه إذ من المتهم وحدها وبذاتها ليست ظرفا مخففا مما عتته المادة ١٧ ساقفة الذكر يبرر عدم توقيع عقوبة الإعدام التي نصت عليها المادة ١٩٨ فقرة ثانية المطبقة على جريمة ذلك المتهم . فالمشرع المصري لا يقر من الظروف المخففة إلا ما تعلق بأحوال الجريمة ولا يحيز ما أجازته بعض القوانين الأجنبية التي خولت للقاضي حق تخفيف العقوبة إما لصرامة ذات النص في نظره وإما لرعايته لظروف الدعوى . ولا شك أيضا في أن المشرع المصري لم يقصد قط أن سن المتهم تمنع من توقيع عقوبة الإعدام أو تنصع أن تكون عذرا قانونيا لتفادى توقيعها إلا في الأحوال التي عني بإيضاحها . فهو لا يعرف صغر السن إلا في الحدود والقيود التي ذكرها في باب المجرمين الأحداث، فتي كانت سن المتهم لا تدخل تحت حكم من أحكام هذا الباب فهي لا تصلح قانونا لأن تتخذ عذرا أو ظرفا يخفف العقاب . ولقد ثبت من الحكم المطعون فيه أن عمر المتهم الأول عشرون سنة أي أنه قد فات بكثير السن الواردة في باب المجرمين الأحداث من قانون العقوبات (المواد من ٥٩ إلى ٦٦) . وإذ إن مع أن يكون لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير ظروف الرأفة بغير أن تلتزم بذكرها في الحكم — وهو رأى ترجو النيابة من محكمة النقض أن تميد النظر فيه على إطلاقه إذ ليس سائنا أن تستثنى ظروف الرأفة ودواعي تلطيف العقوبة من واجب تسييب الأحكام لا سيما في القانون المصري الذي حصر أسباب الرأفة في الأمور المستفادة من الوقائع خصوصا مع قيام نص المادة الأولى من القانون الصادر في ١٩ أكتوبر

سنة ١٩٢٥ بشأن تمنع بعض الجنائيات الذي أوجب صراحة أن يشتمل أمر الإحالة على بيان الأعذار أو الظروف المخففة التي يخفى عليها ، ومع قيام المادة ٥٢ عقوبات التي أوجبت هي أيضا على القاضي بيان أسباب إيقاف التعذيب عند ما يأمر به - إن مع ذلك فانه مما لا شبهة فيه أن محكمة الموضوع إذا ذكرت أو استندت صراحة أو ضمنا إلى ظرف باعتباره مخففا وكان هذا الظرف في نظر الكافة مثندا كان لمحكمة التقض مراقبتها في ذلك الشذوذ ورتبها عنه . ومن باب أولى يكون لمحكمة التقض هذا الحق إذا اعتبرت محكمة الموضوع أمرا ما مخففا للعقوبة وكان القانون لا يقتر هذا الوصف . وإنه لما ينبغ الخطأ أن السياق المنطقي للرأى الذى ذهبت إليه محكمة الجنائيات في الحكم المطعون فيه الآن يؤدى حتما لتبعية مدهشة في تناقضها مع القانون وهى أن من تكون سنة عشرين سنة لا يحكم عليه بالإعدام . هنا وفيما يتعلق بالمتهمين الثانى والثالث تقول النيابة العامة إن المحكمة قد أخطأت أيضا في تأويل القانون وتطبيقه بأن ذكرت في حكمها "أنها ترى معاملة ذينك المتهمين بالمادة ١٧ عقوبات لطيفة ما نسب إليهما حسب تصوير الحادثة" في حين أن القانون يحمل طبيعة ما نسب إليهما حسب تصوير الحادثة أو الأشغال الشاقة المؤبدة . وإن ما ذكرته المحكمة في هذا الصدد صريح في الدلالة على أنها تريد التخلص من تطبيق نص القانون وأنها تنازع في تناسب العقوبة التي يفرضها مع طبيعة الجريمة التي وضعت لها هذه العقوبة . على أن تقدير طبيعة الجريمة وماهيتها مسألة من خصائص المشرع ، وقد فرغ القانون من أمرها ووضع عقوبتها ، فذكر المحكمة طبيعة الجريمة مرادف لذكرها نص القانون . وحيث إن الملحق الذى قدمته النيابة العامة بعد ذلك تأييدا لوجهة نظرها المبينة في الطعن المتقدم ذكره حاصله أن قانون العقوبات الفرنسى عند وضعه في سنة ١٨١٠ لم يكن يعتبر ظروف الزأفة إلا في مواد الجنح فقط دون الجنائيات والمخالفات ، وكانت مع ذلك العقوبات التي تقررها للجنائيات على جانب عظيم من الشدة والصرامة اضطره إلى إدخال نظام الظروف المخففة في مواد الجنائيات

في سنة ١٨٢٤ ولكنه قصر هذا النظام على جنائيات معينة . ثم فكر القوم بعد ذلك في تخفيف العقاب عن المجرمين فأخذوا في مراجعة قانون العقوبات برمته ولكنهم انتهوا في آخر الأمر إلى تعديل نظام الظروف المخففة سنة ١٨٣٢ . تمديلا من شأنه أن يسمح للقاضي أو المحلفين بتلافى ما في ذلك القانون من شدة وصرامة . وتقول النيابة العامة إن المادة ٤٦٣ من قانون العقوبات الفرنسي وهي مادة الرأفة التي تقابلها في قانون العقوبات المصري المادة ١٧ لم تبين ماهية أسباب هذه الرأفة واقتصرت على ذكر أن العقوبات تنقص " إذا وجدت ظروف مخففة " (كذا) ، وأما نص المادة ١٧ من قانون العقوبات المصري فقد جاء مخالفا في صيغته لنص القانون الفرنسي ، وإن هذه المخالفة لا بد وأن تكون مقصودة ، وينبغي عليها عدم الأخذ بالقانون الفرنسي في هذا الصدد ، إذ نص المادة ١٧ سالفه الذكر صريح في أن ظروف الرأفة متاعها وقائع الدعوى ليس إلا ، ولا تسمح عبارة هذا النص مجال للقول بما قيل به في القانون الفرنسي من أن القاضي يملك أن يعتمد على صرامة النص - في رأيه - لتخفيف العقاب . خصوصا إذا لوحظ أن المشرع الفرنسي عند ما رغب في تدارك ما ظهر في قانونه من شدة قاسية لم يكن في وسعه وقتئذ تلافيا بتعديل القانون كله فتوصل بنظام الظروف المخففة . أما المشرع المصري فلم تكن به حاجة إلى التوصل بهذه الطريقة وهو يضع ويصوغ قانونه برمته . وتضيف النيابة العامة إلى ما تقدم وفيما يتعلق بإيجاب تسبب دواعي الرأفة في القانون المصري (أولا) أن نظام المحلفين الموجود في فرنسا لا وجود له في مصر وأن في هذا النظام ضمانا وطمأينة للجمهور ، (ثانيا) أن مثل هذا التسبب أوجب القانون البلجيكي والنمساوي والقانون الإسباني وكذلك القانون الإيطالي الجديد ، وأن من بين هذه القوانين ما حدد أسباب الرأفة على سبيل الحصر ، وهذا يستدعي بداهة بيانها في الحكم .

وحيث إن المسائل التي يثيرها مطعن النيابة العامة ويتعين الفصل فيها تقتصر فيما يأتي :

(أولاً) ما هو نطاق ومدى الظروف المخففة التي قصد إليها الشارع المصرى فى المادة ١٧ من قانون العقوبات؟ وما هى العناصر التى يصح أن تستمد منها تلك الظروف وهل حداثة سن المتهم بنوع خاص حتى فى الأحوال التى لا تبدل فى حدود العذر القانونى يصح اعتبارها من تلك الظروف أم لا ؟

(ثانياً) هل من واجب محكمة الموضوع، إذا ما رأت الأخذ بهذه الظروف، أن تنفى بيلانها فى حكمها بياناً صريحاً، وبعبارة أخرى هل من واجب قاضى الموضوع تسبب الرأفة التى يرى أخذ المتهم بها ؟

#### فمن المسألة الأولى

حيث إنه من الثابت أن المادة ١٧ من قانون العقوبات المصرى قد نقلت واستمدت من المادة ٤٦٣ من قانون العقوبات الفرنسى .

وحيث إن المادة ٤٦٣ المذكورة نصت على أنه "إذا قرر المحلفون أن هناك ظروفاً مخففة تنقص الخ... " وأما المادة ١٧ من القانون المصرى فنصها كالآتى :  
" يجوز فى مواد الجنائيات إذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رأفة القضاة تبديل ... " .

وحيث إنه لا شك فى أن عبارة أحوال الجريمة التى تقتضى رأفة القضاة المستعملة فى المادة ١٧ المتقدم ذكرها هى نفسها وبذاتها الظروف المخففة التى أشير إليها فى نص المادة ٤٦٣ فرنساوية . لا بل عبارة القانون المصرى ربما كانت أوفى فى هذا الصدد من عبارة القانون الفرنساوى إذ أحوال الجريمة (Circumstances du fait poursuivi) لا تنصب فقط على مجرد وقائع الدعوى كما فسرتها النيابة العامة فى مطنها الحالى وإنما هى تتناول بلا شك كل ما يتعلق بمادية العمل الإجرامى فى حد ذاته وبشخص المجرم الذى ارتكب هذا العمل وبين وقت طلبة الجريمة، وكذا كل ما أحاط ذلك العمل ومرتكبه والمنجنى عليه من الملابسات والظروف بلا استثناء — وهو ما اصطلاح على تسميته

(Circonstances objectives, circonstances subjectives) أى الظروف المادية والظروف الشخصية. وهذه المجموعة المكونة من تلك الملبسات والظروف والتي ليس فى الاستطاعة بيانها ولا حصرها (Indéfinissables et illimitées) هى التى ترك لمطلق تـهـدـير القاضى أن يأخذ منها ما يراه هو موجبا للرفقة .

وحيث إن المعنى الضيق الذى تذهب إليه النيابة قد كان يصح أن يكون لها شبهة وجه فى القبول به لو أن النص الفرنسى لمبارة "أحوال الجريمة" كان هكذا (Les circonstances de fait) . إذْا لا يمكن أن يقبل منها القول بأن المراد هو أحوال الواقعة المادية فى ذاتها دون غير . أما والنص هو (Les circonstances du fait poursuivi) أى أحوال الجريمة الجارية المحاكمة عنها فالفسير الضيق الذى تذهب إليه لا يمكن التسليم به ، بل مراد القانون هو ذلك المعنى الواسع السابق بيانه .

وحيث إن النيابة العامة تنهى على محكمة الجنايات اعتبارها حداثة سن المتهم الأول سالم سلطان درويش ظرفا مخففا قاتلة إن الشارع لا يعرف صغر السن إلا فى الحدود والقيود التى ذكرها فى باب المجرمين الأحداث ، وإنه متى كانت سن المتهم لا تدخل تحت حكم من أحكام هذا الباب فلا تصلح قانونا لأن تتخذ عذرا أو ظرفا مخففا . وتستند النيابة فى نظريتها هذه إلى نص المادة "٦٦" من قانون العقوبات وإلى تطبيقات وزارة الحفائية عليها .

وحيث إنه لا محل لما تستند إليه النيابة العامة فى هذا الصدد إذ ينبغى التمييز بين الأعدار القانونية البحتة وبين الظروف المخففة القضائية وعدم الخلط بينهما . فالأولى قد تولى الشارع أمرها بنفسه ونص بشأنها على ما رآه ، وهى فيما يختص بالسن قد جعلها الشارع عذرا مطلقا لقاية الخامسة عشرة ، وجعلها عذرا مقيدا من الخامسة عشرة إلى السابعة عشرة . وأما الثانية وهى الظروف المخففة التى يصح استبعادها من حداثة السن اتى لا تدخل فى هذه الحدود أى السن التى لا تتجاوز

السابعة عشرة فما فوق فانها تركت لمطلق تقدير القضاة . وما تحسن الإشارة إليه في هذه المناسبة أن الفقه والقضاء الفرنسيين عند ما أوردوا الظروف المخففة الأكثر شيوعاً ذكرها صراحةً وبمنوع خاص حداثة سن المتهم، وهذه السن التي اعتبرت من الظروف المخففة الأكثر شيوعاً هي بلا شك السن التي لا تدخل تحت حكم من أحكام باب المجرمين الأحداث وإنما هي السن التي تجاوزت ما تولى الشارع نفسه النص بشأنها . وما يجب لفت النظر إليه في هذه المناسبة أيضاً أن الشارع المصري نفسه سار بنفس هذه الروح فإن المذكرة التي أصدرتها وزارة الحفانية أيضاً وتضميراً لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخالص بتجنيح بعض الجنايات ( من جهة الاختصاص ) والذي ساقى الكلام عنه فيما بعد، أرادت أن تبين هي أيضاً الظروف المخففة الأكثر شيوعاً والتي يصح لقاضي الإحالة الاستناد إليها لإجراء هذا التجنيح فذكرت من ضمنها صراحةً حداثة سن المتهم التي نحن في صددنا الآن . ونعني هنا إيراد ما سطر في تلك المذكرة حرفياً : ” قد بحثت وزارة الحفانية أيضاً فيما ”  
 ” إذا كان من المناسب أن تبين بطريقة الحصر في القانون الظروف المخففة التي ”  
 ” تبرر اعتبار بعض الجنايات جنحاً بدلاً من تركها محض تقدير قاضي الإحالة فنترع ”  
 ” منه بذلك حق التوصل بغيرها . ولكنها رأت من الأمور المتعذر تحقيقها عملياً ”  
 ” أن تدرج في القانون كشفاً ببيان تلك الظروف بالحصر ورأت أنه ما دام باب ”  
 ” المعارضة في قرار اعتبار الجنابة جنحة مفتوحاً فلا داعي للخوف من سوء استعمال ”  
 ” السلطة الممنوحة إذ أنه يكون في وسع غرفة المشورة أن تتلافى دائماً مضارها . ”  
 ” فمن الظروف المخففة الواضحة التي يمكن ذكرها على سبيل التمثيل قلة الضرر الحقيقي ”  
 ” الواقع على شخص المحنى عليه أو على أمواله وحدثة سن الجاني حتى في الأحوال ”  
 ” التي لا تدخل في حدود العذر القانوني ... الخ ... الخ ... الخ ” .

فالذا كان الشارع المصري قد دل بقوله في تلك المذكرة على أن من مبادئه أن حداثة السن ولو في غير أحوال العذر القانوني التي نص عليها في باب المجرمين الأحداث — ومنها بالبداهة العذر المقيد الوارد بالمادة ٦٦ عقوبات — أن هذه الحدائ

تعتبر من أهم الظروف المخففة فلا يمكن إنفاذ الافتئات عليه بتفسير ماورد في تطبيقات الحاقانية على المادة ٦٦ عقوبات تفسيراً مغايراً لهذا المراد الصريح، بل يجب حصر تلك التليقات في حدود ما وضعت له وهى مجرد بيان العذر المقيد المنصوص عليه بتلك المادة، وأن هذا العذر المقيد لا يتنافى مطلقاً مع أصل المجمع عليه من أن صغر السن في ذاته ولو تجاوز الحد الذى يكون فيه عذراً هو ظرف يصح للقاضى أن يعتبره من الظروف القضائية المخففة .

وحيث إنه لا محل لذلك لما خشيت النيابة العامة وصرحت به في مطعنها من أن السياق المنطوق للرأى الذى ذهب إليه الحكم المطعون فيه يؤدى حتماً لتجبة مدهشة في تعارضها مع القانون وهى أن من تكون سنه عشرين سنة لا يحكم عليه بالإعدام — لا محل لهذا الخوف وهذا الانزعاج إذ أنه وإن كان لحكمة الموضوع كامل الحزية في اعتبار سن المتهم من الظروف المخففة للمقاب فانه مما لا شك فيه أن للقاضى الذى اعتبر السن قضية معينة ظروفاً مخففاً لمتهم بعينه ألا يعد تلك السن كذلك في حق متهم آخر إذ لا ريب في أن لكل جريمة أحوالها الخاصة ولكل مجرم أحواله الشخصية الخاصة، وليس من قال أو يقول إن كل من كانت سنهم واحدة وجبت معاملتهم جميعاً على السواء .

وحيث إن الواقع أن الذى يؤدى إلى النتيجة المزعجة هو الأخذ بنظرية النيابة؛ إذ ماذا يكون الرأى في شاب تجاوز السابعة عشرة من عمره بيوم واحد وارنكب جنابة ومثله كان بالأمس فقط لا يجوز للقاضى أن يحكم عليه بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وفي يومه التالى الذى بدأ به الثامنة عشرة يجب على القاضى حتماً أن يحكم عليه بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة؟ ليس أن هذا منتهى ما يعطى في حكمة كل شارع ويدل على فساد رأيه وعلى أن تشريعه تشريع ميكانيكى صرف لا مدخل فيه للعقل ولا للمواطف الإنسانية ... على أنه مما تحسن الإشارة إليه استيفاء لهذه النقطة بالذات أن حكمة الجنايات قبل التكلم في الدعوى



الحالية عن سنّ المتهم الأول سالم سلطان درويش قد وصفت هذا المتهم بأنه شاب بلوى طائش . وواضح من ذلك جليا أن المحكمة إذا كانت ذكرت في آخر حكمها ما يدل على اعتبارها حداثة سنّ المتهم موجبة للرأفة فإن عبارتها هذه يكملها ما سبق لها أن قرره من أنه شاب طائش ، ويكون سبب الرأفة في نظرها حداثة السنّ المصحوبة بالبطش . ولا شك أن لكل محكمة أن تعزّر أن حداثة السنّ المصحوبة بالبطش هي من الظروف التي توجب رأفتها ، ولا يجوز أن يكون لها معقب في ذلك .

وحيث إنه ظاهر مما توضح أن محكمة الجنايات باعتبارها حداثة سنّ المتهم الأول سالم سلطان درويش ظروفا مخففا لم تخطئ في تأويل القانون وتطبيقه كما تقول النيابة ، وإنما هي أخذت بما عليه الإجماع وما دل عليه الشارع نفسه في المذكرة الإيضاحية لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخالص بتجنيح الجنايات المتقدم ذكره .

وحيث إنه في شأن المتهمين الثاني والثالث تقول النيابة العامة إن محكمة الجنايات أخطأت أيضا في تأويل القانون وتطبيقه حيث ذكرت في حكمها أنها ترى معاملة ذينك المتهمين بالمادة ١٧ من قانون العقوبات "لطبيعة مانسب إليهما بحسب تصوير الحادثة" .

وحيث إن الظاهر أن محكمة الجنايات لم تسوّل فيما رأيته من استعمال الرأفة بالمتهمين الثاني والثالث إلا على ما ظهر لها من الوقائع والظروف الخاصة بهما فلا محل إذن للقول بأن المحكمة قد أخطأت هنا أيضا في تأويل القانون وتطبيقه .

### هذا

وحيث إن ما أوضحته النيابة العامة أخيرا في ملحق تقريرها من أن المشرع الفرنسي عند ما أراد تدارك ما ظهر له في قانونه من شدة قاسية لم يكن في وسعه وقتئذ تلافيا بتعديل القانون كله فتوصل بنظام الظروف المخففة التي يملك القاضي هناك بموجبها أن يستمد حتى على صرامة النص — في رأيه — لتخفيف العقاب ، وأن المشرع المصري لم تكن به حاجة إلى التوصل بهذه الطريقة وهو يضع ويصوغ قانونه

برمته ، وتستتبع النيابة العامة من ذلك أنه لا يصح الأخذ في هذا الموضوع بما هو متبع في فرنسا — إن ما أوضحته النيابة العامة مما سبق ذكره مرهود بأن المشرع المصرى — وهو يضع ويصوغ قانونه برمته — إذا كان على مجهر الظروف المخففة في دائرة أحوال الجريمة القائمة من أجلها الدعوى ، فإن تلك الظروف هي — كما سلف الإيضاح — متعبة على وقائع الدعوى وظروفها المادية والشخصية بالكيفية التي سلف بيانها .

### ومن المسألة الثانية

حيث إن ما تقوله النيابة العامة من أنه ليس بسائق أن تستثنى ظروف الرأفة ودواعي تطفيف العقوبة من واجب تسيب الأحكام لا سيما في القانون المصرى الذى حصر أسباب الرأفة في الأمور المستفادة من الوقائع خصوصا مع قيام نص المادة ٥٢ من قانون العقوبات التي أوجبت على القاضى بيان أسباب إيقاف التنفيذ عند ما يأمر به ومع قيام نص المادة الأولى من القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بشأن تجنيح بعض الجنايات إذ قد ورد فيه ما يأتى : ” ويجب أن يشمل أمر الإحالة على بيان الأعذار أو الظروف المخففة التي بنى عليها “ — إن ما نتمسك به النيابة في هذا الموضع هو مما يؤيد بالعكس نظرية عدم وجوب تسيب الظروف المخففة عموما التي نصت عليها المادة ١٧ من قانون العقوبات . ذلك بأن أحكام المادة ٥٢ عقوبات وأحكام قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ هي أحكام استثنائية وردت مخالفة لأصول القانون العامة إذ الأصل في الأحكام وجوب تنفيذها والأصل في الجنايات أن تختص بالنظر فيها عاكم الجنايات . فإيقاف التنفيذ أو تحويل بعض الجنايات إلى محكمة الجحج ورد مخالفا لأصول القانون فكان الشارع مضطرا لضمان حسن سير العدالة أن يكلف القاضى بيان موجب إيقافه للتنفيذ أو بيان موجب مخالفته لقاعدة الاختصاص . فهذا البيان إذن واجب له في نظر الشارع ما يقتضيه حتى لا يكون الأمر فوضى يتصرف فيه القضاء بأهوائهم .

ومن ذلك يرى أن الشارع عند ما رأى ضرورة التسيب عند تطبيق المادة ٥٢ عقوبات وعند الأخذ بالأعذار والظروف المخففة عملاً بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ سالف الذكر قد عني بالنص على ذلك نصاً خاصاً . لما المادة ١٧ من قانون العقوبات التي وضعت بصفة عامة لما قد يكون هناك من الظروف المخففة في أية جناية كانت فلم يأت بها نص بهذا المعنى ولا يصح إذن إخضاعها إلى نصوص أخرى خاصة وردت متعلقة بأمور خاصة . وهذا هو المتفق عليه وهو الذي جرت عليه أحكام محكمة النقض دائماً، إذ هي قضت بإطراد بأن القاضي إذا أراد استعمال الرأفة والتزول عن درجة العقوبة المنصوص عليها قانوناً إلى درجة أخف فهو ليس ملزماً ببيان موجب هذا العدول بل كل المطلوب منه هو مجرد القول بأن هناك ظروفاً مخففة والاكتفاء بالإشارة إلى النص المبيح لذلك العدول . ولا عجب من ذلك إذ الرأفة شعور باطنى شبره في نفس القاضي على غنطة لا يستطيع أحياناً أن يحددها حتى يصورها بالقلم أو اللسان . ولها لم يكلف القانون القاضي — وما كان يستطيع تكليفه — بيانها بل هو يقبل منه مجرد قوله بقيام هذا الشعور في نفسه ولا يسأله عليه دليلاً . على أنه مما تجب ملاحظته في الدعوى الحالية أن الحكم المطعون فيه قد جاء — كما سلف البيان — مسبباً تسيباً كافياً بالنسبة للظروف المخففة التي رأت المحكمة من نفس ظروف الدعوى ووقائعها مراعاتها في حق المتهمين الثلاثة جميعاً .

وحيث إنه لمناسبة ما ذكرته النيابة العامة أخيراً في ملحق تقريرها خاصاً بوجود تسيب الرأفة في بعض القوانين الأجنبية يلاحظ أنه بقطع النظر عما رآه أو يراه كل متزعم من هؤلاء المشتريين صالحاً في هذا الموضوع بلاده وعمماً قد يكون من اختلاف وجهة النظر بينهم في طريقة الوصول إلى غرضهم الأساسى ، وهو عند الكل السعى إلى تخفيف العقاب عن المتهمين ، مما لا محل لبيانها تفصيلاً في هذا المقام — بقطع النظر عن ذلك كله فانه مما لا نزاع فيه أن ما سار عليه قضاء هذه

المحكمة من عدم وجوب بيان دواعي الرأفة هو الذي يمتشى في الحقيقة مع شعور الرأفة ومقتضياتها ويوحى به المنطق الصحيح في مثل هذه المادة ولا يأباه القانون. وحيث إنه مما توضح جميعه يرى أن مطعن النيابة العامة في غير محله ويتعين رفضه موضوعاً .

ومن مطعن أحمد محمد ندا المتهم الثالث

حيث إن هذا المطعن يتلخص في أن الدفاع عن المتهم المذكور طلب من محكمة الجنايات التصريح باعلان الطيب الشرعى بصفة شاهد قى لسماع أقواله بالنسبة للإصابات التي وجدت في جسم المحنى عليه إذ لو تم ذلك لكان ثبت للحكمة أن المحنى عليه المذكور توفى بجزء إصابته وأنه لم يكن هناك عراك بينه وبين المتهمين وعلى ذلك لا يكون هناك اشتراك من الطاعن الحالى في الجريمة المسندة إليه ، وأن المحكمة إذ رفضت إجابة هذا الطلب قد أخلت بحق الدفاع ، وهذا وجه من الأوجه المهمة لبطلان الإجراءات طبقاً للمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات .

وحيث إن ما يشكونه الطاعن هنا غير جدير بالاعتبار إذ بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يعلم أن المحكمة عرضت لطلب الدفاع سالف الذكر ، وبعد أن بحثته بحثاً مستفيضاً قضت صراحة برفضه ورفضاً مسبباً وأما مقتضا .

### جلسة ١١ يناير سنة ١٩٣٤

برئاسة سادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وحضور حضرات مراد وعبدة بك ومحمد فهمي حسين بك وحامد فهمي بك ومحمد نور بك .

(١٨٢)

القضية رقم ٣٣١ سنة ٤ القضائية

تقدم . مبدأ تقدم الجريمة . إجراءات التحقيق التي قطع المدة . (المادة ٢٨٠ تحقيق جنابات)

١ - الجريمة تعتبر في باب التقدم وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة لا في حكم تحديد مبدأ التقدم ولا في حكم ما يقطع هذا التقدم من إجراءات .

ولهذا كان مبدأ تقادم الجريمة هو ذلك اليوم الذى يقوم فيه فاعلها بالأصل بعمله الختائى المحقق لوجودها فى حق جميع مرتكبها ، فاعلين ومشاركين . وكذلك كان أى إجراء يوقف الدعوى العمومية بعد نومها يعتبر قاطعا لمدة التقادم، ولو كان هذا الإجراء خاصا ببعض المتهمين ولو يجهول منهم . وهذا هو المعنى الذى تصرح به المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات فى نصها على أن إجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص، من دخل منهم فى هذه الإجراءات ومن لم يدخل فيها .

وإذن فالحكم الذى يعتبر الحكم النجائى الذى صدر على متهم هارب هو آخر إجراء من إجراءات التحقيق بالنسبة له ، ولا يعتبر ما حصل بعد ذلك من الإجراءات من زميل له متهم معه فى القضية عينها من رفع استئناف عن الحكم الصادر ضده هو ورفع تقضى عن الحكم الاستئنافى ، ولا يعتبر كذلك إجراءات تسليم ذلك المتهم الهارب من الإجراءات التى يترتب عليها انقطاع تقادم الدعوى العمومية بالنسبة له — ذلك الحكم يعتبر محطنا ومتعينا قضاه ، لأن الصحيح قانونا هو وجوب اعتبار ما رفعه المتهم الذى لم يهرب من طعون، وما صدر ضده من أحكام، قاطعا لمضى المدة بالنسبة لاتهم الهارب أيضا، واعتبار إجراءات تسليم المتهم الهارب قاطعة للتقادم أيضا، لأن هذه الإجراءات ليست فى الواقع إلا أوامر صادرة بضبط هذا المتهم وإحضاره، مما لا يدع شبهة فى كونها من إجراءات الضبط التى تتولاها سلطة التحقيق .

#### وقائع الدعوى وأسباب الحكم

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

حيث إن الطعن قدّم وبينت أسبابه فى الميعاد فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن مادة هذا الطعن تتحصل فى أن النيابة العمومية اتهمت محمد

محمود مليس وآخرينهما يوم ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠ جلبا إلى القطر المصرى جوهرًا

مخترا بغير رخصة ، وطلبت معاقيتهما بالمواد ٣ و ٣٥ و ٤٥ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٨ فقضت محكمة دمايط الجزئية غيابيا بالنسبة لهذا المتهم وحضوريا بالنسبة لزميله مجيس كل منهما خمس سنوات مع الشغل وغرامة ألف جنيه . فاستأنف المتهم الحاضر هذا الحكم فحكم برفضه في ١١ يونيو سنة ١٩٣٠ ورفع من هذا الحكم قضا في ١٢ يونيو سنة ١٩٣٠ قضى بعدم قبوله في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ، أما محمد محمود مليس فقد كان هاربا خارج القطر المصرى بالشام وتركيا فطلب تسليمه سنة ١٩٣٢ وتم هذا التسليم وأعلن المتهم بالحكم الغيابي في ٦ يوليو سنة ١٩٣٣ فعارض فيه وتمسك عند نظر المعارضة بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية قبله بمضى المدة محسوبة من تاريخ الحكم الغيابي ليوم القبض عليه . فقضى برفض هذا الدفع وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف وأعاد احتجاجه بهذا الدفع أمام محكمة المنصورة الاستئنافية فقضت تلك المحكمة بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣ بقبول الدفع وإلغاء الحكم المستأنف وسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة وبإراءة المتهم .

طلعت النيابة في هذا الحكم ومحصل الطعن أن محكمة المنصورة الاستئنافية اعتبرت الحكم الغيابي الصادر على محمد محمود مليس في ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٠ أنه آخر ما أجرى معه من إجراءات التحقيق ثم جعلت هذا التاريخ مبدأ احتساب المدة القانونية المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية . ولما رأت أنه قد قبض على هذا المتهم في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٣ وأن مدة السقوط قد انقضت حكمت بسقوط الحق في إقامة الدعوى وبالإبراء . وتقول النيابة في بحثها التيمم الذي أوردته بتقرير أسباب الطعن إن تلك المحكمة قد اطرحت ما تمسكت به من أن مدة السقوط قد قطعها ما كان من محاكمة ذلك المتهم الحاضر أمام محكمة الاستئناف فأمام محكمة النقض حتى صدر حكم هذه المحكمة في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بعدم قبول النقض المرفوع منه وكما قطعها من جهة أخرى ما اتخذ من الإجراءات خاصا بتسليم المتهم الغائب خلال ليلة ١٩٣١ ومدة ١٩٣٢ ومدة ١٩٣٣ ، وإن تلك

الحكمة في سبيل تأييد وجهة نظرها المتقدمة الذكر قد أولت نص المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات فأخطأت التأويل، ثم طبقت ما أولته فأخطأت التطبيق . ذلك بأنها ذهبت إلى أن نص هذه المادة القاضى بأن إجراءات التحقيق يترتب عليها اقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى بالنسبة لجميع الأشخاص ولو لم يدخلوا في الإجراءات المذكورة، لا يتناول إلا الأشخاص الذين كانوا بعيدين عند تحقيق يجرى مع غيرهم ثم يستدعون إليه أو يدخلون فيه بعد فوات المدة المسقطه للحق في إقامة الدعوى العمومية، ولا يسرى على من يكون قد شملهم هذا التحقيق من مبدئه وسارت إجراءاته بالنسبة لهم جميعا . ثم قالت قياس حالة هؤلاء على حالة المتهم الآن في القضية قياس مع الفارق . ثم قالت أما طعن زميله بطريق النقض في الحكم الذى أصدرته عليه محكمة الاستئناف فهو من إجراءات الدفاع التى لا تقطع المدة ، وأما ما اتخذ من إجراءات التسليم نحو المتهم الغائب فليست كذلك من إجراءات التحقيق . وتقول النيابة إن في ذلك من الخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ما يقتضى نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن تقادم الدعاوى الجنائية لا يقوم في النظر على إهمال النيابة ضبط الواقعة وتحقيقها ومحاكمة مرتكبها ، ولا على استقرار من يكون قد أقرتها على ظاهر حاله من البراءة الأصلية المفروضة لكل متهم قبل الضبط والتحقيق والمحاكمة ، كما يقوم التقادم المكسب للحق أو المبرئ للذمة على إهمال صاحب الحق مطابقة خصمه مع تمكنه من هذه المطالبة ، وإنما يقوم ذلك التقادم على ما جرى عليه المشرع من اعتبار المال في جلب المصالح ودرء المفاصد . فإذا اعتبر ارتكاب الجريمة سببا رتب عليه الحكم بتوقيع العقاب على الجاني لحكمة اقتضاها هذا الحكم هي مصلحة المجتمع في الزجر والردع تحقيقا للأمن والسلام والنظام فقد اعتبر كذلك أن مرور الزمن المناسب على ارتكاب الجريمة ينسبها لجعله مانعا من العقاب لحكمة اقتضاها هذا المانع الطارئ هي انتفاء المصلحة من العقاب على الجريمة المنسية . ولهذا المعنى اعتبر الدفع بهذا التقادم من قواعد النظام العام يجوز لهم إبداءه، بل للنيابة،

في أية حال كانت عليها الدعوى ولولا أول مرة أمام محكمة التقض، ولهذا المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها . واعتبر كذلك قاطعا للمدة أى إجراء من الإجراءات يقصد به إلى التثبت من وقوع الجريمة أو من نفي وقوعها وإلى نسبتها عند ثبوت وقوعها إلى من تصح نسبتها إليه إحصالا وتفصيلا معينا من تنسب هي إليه أم مجهولا، سواء أصدرت هذه الإجراءات من هيئة الاتهام أو من المدعى بالحق المدني تحريكا للدعوى العمومية أم من سلطة التحقيق أو من سلطة الحكم، وسواء أكانت هذه الإجراءات موجهة إلى جميع المتهمين أو إلى بعضهم معلومين أم مجهولين . ذلك لأن الجريمة تعتبر في باب التقادم وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة لا في حكم تحديد مبدأ التقادم ولا في حكم ما يقطعه من الإجراءات . ولذا كان مبدأ تقادم الجريمة هو ذلك اليوم الذي يقوم فيه فاعلها الأصلي بعمله الخاطئ المحقق لوجودها في حق جميع مرتكبيها فاعلين ومشاركين ولو كانت أفعال اشتركا بهم مما تتحقق بالجريمة بعد تمامها . وكذلك كان أى إجراء يوقف الدعوى العمومية بعد نومها يعتبر قاطعا للمدة التقادم ولو كان هذا الإجراء خاصا ببعض المتهمين ولو يجهول منهم إذ الجريمة لا تكون في آن واحد من دقات النيب ومخبات الصدر وملء الأسماع وعلى الأنف . وقد أشير إلى هذا في المادة ٦٣٧ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي وفي المادتين ٢٧٩ و ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات الأهل . فقد نص في المادة ٢٧٩ على أن الحق في إقامة الدعوى العمومية يسقط في المواد الجنائية بمضى عشرين من يوم ارتكاب الجريمة أو من تاريخ أى عمل متعلق بالتحقيق، وبمضى ثلاث سنين في مواد الجنح وستة أشهر في المخالفات . ونص في المادة ٢٨٠ على أن إجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص ولو لم يدخلوا في الإجراءات المذكورة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تأويل المادة ٢٨٠ بتقييد مدولها وقصره على الأشخاص الذين كانوا بيدين عن التحقيق ثم يستدعون إليه أو يدخلون فيه بعد فوات المدة لأن نصها صريح في ترتيب حكم الانقطاع على أى إجراء من



إجراءات التحقيق بالنسبة لجميع الأشخاص ولو لم يدخلوا في الإجراءات المذكورة .  
وليس حرف (لو) من أدوات القصر والتخصيص بل هو بمعنى (حتى) النائية التي  
تفيد دخول ما بعدها في حكم ما قبلها ملحوظا أو ملفوظا به أو هو يدل — كما تقول  
النباة — على استغراق الحكم لما يشته أنه غير داخل فيه . وهذا التفسير هو الذي  
أعطى لنص المادة ٣٧٦ من القانون الفرنسي المقابلة لنص المادة ٢٨٠ المتقدمة  
الذكر . وهو الذي يتسق مع ماسبق تقريره في هذا الحكم من أن الجريمة تعتبر  
وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة في تقرير الأحكام المتعلقة بالتقادم .

وحيث إن ما جاء بالحكم المطعون فيه من أن الطعن بالنقض المرفوع من المتهم  
الآخر محمد حسن العباسي لا يقطع المدة لأنه من إجراءات الدفاع فهو غير متيج لأن  
ما ذكره الحكم من خلاف قام بين الفقه والقضاء الفرنسيين قائما يتعلق بذات التقرير  
بالطعن هل يعتبر مع صدوره من المتهم من إجراءات التحقيق قاطعا للثة أم غير  
قاطع لأنه من إجراءات الدفاع . أما ما يجري بعد تقرير الطعن من تكليف النباة  
الطاعن بالحضور أمام المحكمة إلى إجراءات تحقيق الطعن بالجلسة ثم إلى الحكم فيه  
فلم يمتد الخلاف إليها بل بقيت معتبرة من الإجراءات القاطعة للثة . فكان ينبغي  
للمحكمة الاستئنافية حتى إذا أطرحت تقرير الطعن بالنقض فلم تعتبره قاطعا للثة  
لا في حق الطاعن ولا في حق زميله الممارب أن تنظر فيما تم بعده من إجراءات  
المحاكمة لتبدي رأيها فيه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ أيضا في عدم اعتبار إجراءات تسليم  
المتهم الممارب والقبض عليه من إجراءات التحقيق القاطعة للثة بالنسبة له مع أنها  
ليست في الحقيقة إلا إجراءات صدرت من النباة وبناء على أمر القبض الصادر  
من القاضي المختص فهي من قبيل إجراءات الضبط التي تتولاها سلطة التحقيق  
بشرط .

(١٨٣)

القضية رقم ٣٣٢ سنة ٤ القضائية

تترد . ترويض القردة . وسيلة تعيش مشروعة .

(المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

ترويض القردة يعتبر وسيلة تعيش مشروعة، وهو ليس استجداء ستورا،

ولا هو من قبيل الشعوذة . فصاحب هذه الصناعة ليس ممن ينطبق عليهم نص

المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

جلسة ١٥ يناير سنة ١٩٣٤

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وبحضور حضرات زكي برزى بك ومحمد فهمى حسين بك

وأحمد أمين بك ومجد الفتاح السيد بك .

(١٨٤)

القضية رقم ٣٣٦ سنة ٤ القضائية

مرافعة . إقلاها وتأجيل القضية للنظر بالحكم . تقديم طلبات بعد ذلك . عدم الفئات المحكمة إليها .

لا إخلال .

متى انتهت المرافعة في الدعوى وأجلت القضية للنظر بالحكم دون الترخيص

بتقديم مذكرات أو أوراق أخرى، فإن المحكمة لا تكون ملزمة بأن تلفت إلى ما يقدمه

المتهم بعد ذلك من طلبات كان في وسعه إبدائها والتسك بها أثناء المرافعة .

(١٨٥)

القضية رقم ٣٣٧ سنة ٤ القضائية

(١) إعلان . ورقة تكليف بالحضور صادرة من المدعى المدنى . ما يجب ذكره فيها .

دعوى قذف . عبارات القذف والسب الواردة بإعلان الاتهام . إنفاذ المدعى المدنى

عبارات أخرى مأخوذة من الأوراق التي هي أساس الاتهام . العبارات المضادة لا تعتبرها

جديدة وأجبا ذكرها ب ورقة التكليف بالحضور . (المادة ١٥٨ تحقيق)

(ب) محام . مسؤوليته عما يصدره في حق خصم موكله من الأقوال الخادشة للكرام . مسئولية

موكله منه . متى تكون ؟ (المادة ١٩ من قانون المحاماة رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢)

١ — إن المادة ١٥٨ من قانون تحقيق الجنائيات الأهل لا تستلزم في إعلان متهم بالحضور لدى محكمة الجلس، لحاكمته على ما هو مسند إليه، سوى ذكر التهمة ومواد القانون المطلوب تطبيقها . وليس في المواد الخاصة بتحريك الدعوى العمومية من المدعى المدني (٤٩ الى ٥٦) ما يشير إلى أن الشارع أراد أن يكون في الإعلان الصادر إلى المتهم بيانات خاصة متعلقة بالجريمة ، فيكتفى إذن في هذه الحالة أن تكون ورقة التكليف بالحضور الصادرة من المدعى المدني مشتملة كذلك على التهمة ومواد القانون ، كما هي الحال في الإعلان الصادر من النيابة .

فإذا رفع شخص دعوى جنحة مباشرة على آخرتهما إياه بتهمة القذف والسب في حقه بالعبارات الواردة في إعلان دعوى مدنية كانت أقامها ضده وفي المذكرة المقدمة منه فيها ، وعند المرافعة لدى المحكمة أضاف المدعى بالحق المدني إلى عبارات القذف والسب الواردة بإعلان الاتهام عبارات قذف أخرى مأخوذة من إعلان الدعوى المدنية والمذكرة المقدمة فيها — وهما أساس الاتهام — فمن الخطأ في الرأي أن يعد ذكر هذه العبارات لأول مرة أمام محكمة الموضوع تهمة جديدة لم تشملها ورقة التكليف بالحضور، إذ أن التهمة المسندة إلى الطاعن هي القذف والسب بما اشتملت عليه عريضة إعلان الدعوى المدنية والمذكرة المقدمة فيها من مختلف الأقوال ما أشير إليه منها في إعلان دعوى اللجنة المباشرة وما استبقى ذكره للمرافعة .

٢ — إن محل تطبيق المادة ١٩ من قانون المحاماة رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ هو أن يكون المحامي — فيما صدر منه من الأقوال الخادشة للشرف والسمعة — قد تصرف مستقلا ، على أساس أن حالة الدعوى أو مصلحة الدفاع عن موكله تستلزم أو تبرر الإدلاء بها ، بحيث إنه إذا نبا تقديره عن الصواب فصدر منه في حق الخصم ما يستوجب اللوم أو المؤاخظة ، كان هو وحده المسئول عما بدر منه من العبارات المسيئة . أما إذا ثبت أن الأوراق المتضمنة لمطاعن مستوجة للعقاب ، ولو أنها محررة بواسطة المحامي ، فإن موكله هو الذي أراد تحريرها على الصورة التي حررت

بها ، فإن الموكل يكون مسئولاً أيضاً عما ورد بها ، وليس له أن يتصل منها ويلق  
تبعتها على محاميه وحده .

(١٨٦)

القضية رقم ٣٨ سنة ٤ القضائية

(١) تحقيق . إجراءاته . الدفع بطلانها . متى يجوز ؟

(ب) مواد مخدرة . إثبات . إدانة المتهم . جسم الجريمة . ليس وجوده شرطاً في الإدانة . اتجار  
بالمواد المخدرة . استنتاج ثبوته من رسائل أرسلت من شخص وماتت وردت إليه . جوارزه .

١ — لا يجوز الدفع بطلان إجراءات التحقيق إلا إذا كان الحكم المطعون  
فيه بني على تلك الإجراءات المقول ببطلانها ، أو كان لها أثر في ترتيب عليه ضرر يمس  
حقوق الطاعن أو دفاعه . أما إذا كانت الإجراءات المدعى ببطلانها ليس لها أية  
علاقة أو أي أثر بالحكم ، ولم يترتب عليها ضرر للطاعن في دفاعه أمام المحكمة ، فلا محل  
لرفعها أمام محكمة النقض ، لانتفاء المصلحة من البحث فيها .

٢ — إن وجود جسم الجريمة ليس شرطاً أساسياً لإدانة المتهم ، لأن القاضي  
الجنائي حرق في تكوين اعتقاده من جميع الأدلة والقرائن التي تعرض عليه . فإذا أدان  
القاضي متهما لثبوت اتجاره بالمواد المخدرة من رسائل أرسلت منه وإليه تفيد ذلك ،  
فهذا وحده يكفي قانوناً لتكوين اعتقاد المحكمة .

(١٨٧)

القضية رقم ١٨٩ سنة ٤ القضائية

مزدور . متى يعتبر المحرز مزوراً ؟ وضع شخص صورة شمسية على رخصة رسمية محل صورة صاحب  
الرخصة الحقيقي . لا يعتبر تدبيراً جنائياً . (المادة ١٧٩ و ١٨٠ ع)

يجب لاعتبار المحرز مزوراً أن يقع التغيير في نفس المحرز مباشرة وبأحدى الطرق  
المبينة على سبيل الحصر في قانون العقوبات . فإذا وضع شخص صورته الشمسية  
على رخصة رسمية ليست له ، محل صورة صاحب الرخصة الحقيقي ، فهذا الفعل —

وإن كان يترتب عليه تغيير ضمنى فى معنى الرخصة — إلا أنه تغيير غير مباشر لم يقع على نفس المسطور ولم يحصل بأحدى الطرق المبينة فى القانون للترور المادى ، إذ أن المتهم لم يس كتابة الرخصة ولم يدخل عليها أى تغيير مادى ، فهو إذن تغيير من نوع خاص بيد عما رسمه القانون فى باب الترور، ولذلك لا يمكن اعتباره تزويراً جنائياً، لعدم جواز التوسع فى تأويل أحكام قانون العقوبات. ولا يصح أن يقاس التغيير الذى يحصل بوضع صورة شمسية مكان أخرى بالتغيير الذى يحصل فى علامة واردة بالمحزور أو فى رقم أو ترقيم فيه، إذ العلامات والأرقام والترقيم ليست إلا أجزاء من المحزور، فالتغيير فيها تغيير فى ذات المحزور، أما الصورة الشمسية فلا يمكن اعتبارها جزءاً من المحزور لأنها ليست من نوع الكتابة المعروفة ، ولا يمكن إدخالها تحت نص من نصوص الترور .

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .

من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه فى الميعاد القانونى فهو مقبول شكلاً .

ومن حيث إن ملخص الطعن أن النيابة العامة قدّمت المتهم لقاضى الإحالة متهمه إياه بأنه زور فى رخصة رسمية ليست له بأن وضع عليها صورته الفتوغرافية وصار يستعملها كأنه هو صاحبها ويقدمها للبوليس لمشابهة اسمه لاسم صاحبها فأصدر قاضى الإحالة بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٣ قراراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية لعدم وجود جنائية، وأسس قراره هذا على أن الترور المعاقب عليه يجب أن يقع فى محزور وفى نفس كتابة المحزور المؤكدة لوقائع جمل المحزور لإثباتها ، وأن مجرد وضع المتهم صورته على صورة حامل الرخصة الحقيقى ليس تغييراً فى محزور لأن الصورة ليست بمحزور، كما أن التغيير الذى حدث فيها لم يقع بأحدى طرق الترور المنصوص عليها قانوناً لأن المتهم لم يمس شيئاً من الكتابة الأصلية ولم يضيف إليها شيئاً . فطعنن النيابة العامة فى هذا القرار وبنت طعنهما على أن الصورة الفتوغرافية

جزء من الرخصة والتغيير فيها تغيير للرخصة ، وأنه لا يشترط أن يكون التغيير واقعا في المحزور نفسه بل يكفي أن يقع في علامة فيه أو رقم أو ترقيم ما دام أنه يترتب عليه تغيير معنى المحزور .

ومن حيث إنه يجب لاعتبار المحزور منقورا أن يقع التغيير في نفس المحزور مباشرة وبإحدى الطرق المبينة على سبيل الحصر في قانون العقوبات .

ومن حيث إن الفعل الذي أحدثته المتهم وهو وضع صورته الشمسية محل صورة صاحب الرخصة الحقيقي وإن كان يترتب عليه تغيير ضمني في معنى الرخصة إلا أنه تغيير غير مباشر لم يقع على نفس المسطور ولم يحصل بإحدى الطرق المبينة في القانون للتزوير المادي إذ أن المتهم لم يمس كتابة الرخصة ولم يدخل عليها أى تغيير مادي . فهو إذن تغيير من نوع خاص يعيد عمار رسم القانون في باب التزوير ، ولذلك لا يمكن اعتباره تزويرا جنائيا لعدم جواز التوسع في تأويل أحكام قانون العقوبات .

ومن حيث إن ما ذهبت إليه النيابة من أنه لا يشترط أن يكون التغيير واقعا في المحزور نفسه بل يكفي أن يقع في علامة فيه أو رقم أو ترقيم ما دام أنه يترتب عليه تغيير معنى المحزور — ما ذهبت إليه النيابة من ذلك لا أساس له من القانون إذ لا نزاع في أن التغيير الجنائي يجب أن يقع في نفس المحزور وليست الأرقام وعلامات الترقيم إلا جزءا من المحزور ، فالتغيير فيها تغيير في المحزور نفسه . أما الصورة الشمسية فلا يمكن اعتبارها جزءا من المحزور لأنها ليست من نوع الكتابة المعروفة ولا يمكن إدخالها تحت نص من نصوص التزوير .

## جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٣٤

برئاسة حضرة معطى محمد بك وحضور حضرات مراد وعية بك وزكى برزى بك وأحمد أمين بك  
وبعد الافتتاح للسيد بك .

(١٨٨)

## القضية رقم ٣٥٠ سنة ٤ القضائية

تتد المتهمين . إصابة واحدة . التحزى عن أحدث هذه الإصابة . موضوعى .

مضى كانت الإصابة واحدة ، وكان المتهمون بإحداثها متعدين ، فلمحكمة  
الموضوع حتى التحزى عن أحدث هذه الإصابة من بين هؤلاء المتهمين . فإذا  
ما تبينته ، جعلته هو وحده مسئولاً عن الإصابة وأخذته بحكم القانون ، وكان ما تجزئ به  
في هذا الصدد بعيداً عن مراجعة محكمة التقص ، لتعلقه بالموضوع وارتباطه  
بوقائع الدعوى .

(١٨٩)

## القضية رقم ٣٥٥ سنة ٤ القضائية

قتل عمد . ثبوت نية القتل . نوع الآلة المستعملة في القتل . لا أهمية له .

مضى استبانة محكمة الموضوع من أدلة الدعوى وظروفها أن المتهم كان متوياً  
فما صدر منه من الاعتداء قتل المعتدى عليه بفعل مادي موصل لذلك ، فلا يبرم  
إذن نوع الآلة المستعملة — مطواة كانت أم غير ذلك — ما دام الفعل من شأنه  
تحقيق النتيجة المبتغاة .

(١٩٠)

## القضية رقم ٣٥٩ سنة ٤ القضائية

هتك العرض . تعريضه . المرجع في اعتبار ما يعدّ عورة وما لا يعدّ هو العرف الجارى وأحوال البيئة  
الاجتماعية . خاة رقيقة . تخيلها في وجتها . قل فاضح غل بالحياء .  
(المادة ٢٤٠ فصولات)

كل مساس بجزء من جسم الإنسان داخل فيما يعبر عنه بالعورات يجب أن  
يعدّ من قبيل هتك العرض . والمرجع في اعتبار ما يعدّ عورة وما لا يعدّ كذلك

إنما يكون إلى العرف الجارى وأحوال اليناث الاجتماعية . فالفتاة الريفية التي تمشى سافرة الوجه بين الرجال لا يخطر ببالها أن في ثقييلها في وجنتها إخلالا بجنتها العرضى واستطالة على موضع من جسمها تعذ هي ومثلاتها من العورات التي تحرص على سترها ، ثقييلها في وجنتها لا يخرج عن أن يكون فضلا فاضحا مغللا بالحياء منطبقا على المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات <sup>(١)</sup> .

### (١٩١)

#### القضية رقم ٣٦٣ سنة ٤ القضائية

تزوير . التدليل عليه بمجرد اختلاف بصمات الختم الموقع به على الورقة المطعون فيها بالتزوير مع بصمة الختم المعترف به . لا يكفي . قض الحكم بالتزوير لقصوره .

إذا كانت أسباب الحكم لا تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها المحكمة في حكمها فهي أسباب مشوبة بالقصور ، والحكم المبني عليها باطل واجب نقضه . فإذا دللت المحكمة على وقوع التزوير باختلاف بصمات الختم الموقع به على الأوراق المطعون فيها بالتزوير مع بصمة ختم المجنى عليه المعترف به ، ولم تتعرض للكلام في صحة نسبة فعل التزوير إلى المتهمين ، فإن التدليل بهذا الاختلاف لا يؤدي وحده إلى الحكم بإدانة المتهمين ، بل الواجب على المحكمة أن تتضمن ما إذا كانت هذه المغايرة بين البصمات سببا أن المتهمين هم الذين اقرقروا التزوير لتعرض من الأغراض أرادوا تحقيقه بارتكاب التزوير ، أم هم أجانب عنه لا يدرون عنه شيئا .

(١) لحضرة الدكتور محمد مصطفى القلى أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق تعليق قيم على هذا الحكم منشور بالعدد السابع من السنة الرابعة لمجلة القانون والاقتصاد بالصفحات من ٨٨١ إلى ٨٩٤ عرض فيه لما استقر عليه الفقه والقضاء في فرنسا في هذا الصدد ولما ذهب إليه أحكام المحاكم في مصر . وحضرته يرى أن حكم محكمة النقض هذا يتخالف في الواقع وجهة النظر الحقيقية لحكمها الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ كما يرى أن نراى القى جوت عليه الأحكام الأخيرة من تحديد تلك العرض بملامسة جسم المجنى عليه في عورة هو أيضا رأى مستند لقصوره وعدم ارتكازه على سند في القانون .



## جلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وحضور حضرات مراد ودية بك ومحمد فهمي حسين بك  
ومحمد فهمي بك ومحمد نور بك .

(١٩٢)

القضية رقم ٣٣٦ سنة ٤ التفضائية

رشوة موظف - الرعد بالرشوة كاف لتوقيع العقاب .

(المادتان ٨٩ و ٩٦ عقوبات)

إنه وإن كان ظاهر نص المادة ٩٦ من قانون العقوبات يوهم أن الركن  
المأذى في جريمة الشروع في الرشوة لا يتحقق إلا بتقديم الشيء المرشوب به فعلا  
وعدم قبوله ، فإنه بالرجوع إلى المادة ٨٩ من قانون العقوبات (ومدلولها أن  
الارتشاء كما يكون بأخذ المعروض يكون بقبول الوعد) يبين أن غرض الشارع  
من المادة ٩٦ إنما هو شمول عبارتها لكل ما تم به جريمة الارتشاء من وعد  
أو عطية .

### جلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٣٤

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وبحضور حضرات زكي برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمد توبوك .

(١٩٣)

القضية رقم ٣٦٥ سنة ٤ القضائية

دفاع . طلب التأجيل لضم أوراق . الغرض من الطلب تعطيل الدعوى . رفضه لا إخلال .

إن لمحكمة الموضوع رفض طلب التأجيل لضم أوراق ، إذا ما تبين لها أن الغرض هو تعطيل نظر الدعوى . فإذا رأت أن تجيب المتهم إلى ما طلب من تأجيل لضم أوراق ، يرشد هو عنها لكي يستخلص منها الدفاع الذي يريده ، كان على هذا المتهم أن ينتفع بالمهلة التي منحها بناء على طلبه . فإذا هو لم يكثرث للأمر ولم يقيم بتنفيذ القرار أو يعاون على تنفيذه ، كان للمحكمة كل الحق في أن تضرب صفحا عن طلبه وألا تلتفت كذلك إلى طلب فتح باب المرافعة المقدم للغرض نفسه ، دون أن تكون في سلكها هذا قد أدخلت بما للثمة من حق الدفاع .

(١٩٤)

القضية رقم ٣٧٠ سنة ٤ القضائية

اختصاص . الحكم نهائيا من محكمة الجنح بعدم الاختصاص . قاضي الإحالة لا يملك إعادة القضية إليها على أساس أنها جنحة . (المادة ١٤٨ تحقيق)

إن الواضح جليا من نص المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنائيات هو أن قاضي الإحالة لا يملك ، بعد الحكم نهائيا من محكمة الجنح بعدم الاختصاص ، أن يعيد لها القضية ثانيا للحكم فيها على أساس أنها جنحة بعد أن تخلت عن ولاية الحكم فيها بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه . وإنما أجاز له الشارع — إذا بدا له هذا الرأي — أن يشته في قراره ويحيل الدعوى إلى محكمة الجنائيات المختصة للحكم فيها بطريق الخيرة .

## جلسة ٥ فبراير سنة ١٩٣٤

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات مراد وعية بك وزكى برزى بك وأحمد أمين بك  
وعبد الفتاح السيد بك .

(١٩٥)

## القضية رقم ٥٥ سنة ٤ القضائية

إيقاف التنفيذ . جواز الحكم به في الاستئناف ولو بعد تنفيذ العقوبة على المحكوم عليه . آثار الحكم  
بإيقاف التنفيذ . (المادة ٥٢ و ٥٣ من قانون العقوبات)

١ - لا مانع قانوناً من الحكم في الاستئناف بإيقاف تنفيذ عقوبة قضت بها  
محكمة الدرجة الأولى بشرط إيقاف ونفذت فعلاً على المحكوم عليه . ذلك بأن الحكم  
بإيقاف التنفيذ لا يقتصر فائدته على تلك الثمرة العاجلة التي يستفيد منها المحكوم عليه .  
عقب صدور الحكم مباشرة ، وهي تطبيق تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها عليه ،  
وإنما يمتد أثر الحكم إلى أبعد من ذلك . فقد نصت المادة ٥٣ عقوبات على  
أنه إذا مضى على المحكوم عليه خمس سنين من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً ،  
ولم يرتكب جناية أو جنحة حكم عليه من أجلها حكماً نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية ،  
فإن الحكم الموقوف تنفيذه يعتبر كأن لم يكن . والمتفق عليه أن هذا يعتبر بمثابة  
رد اعتبار بقوة القانون ، لا يحتاج الشخص بعده إلى طلب رد اعتباره إليه من  
السلطة القضائية عملاً بأحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ ، بل يجزئ مضي  
الخمس السنين ، على الوجه المشروط في المادة ٥٣ سالفة الذكر ، تسقط العقوبة  
التي كان تنفيذها ملغاً ، ويؤول كل ما ترتب عليها من وجوه انعدام الأهلية  
والحرمان من الحقوق ، سواء في ذلك ما كان مقرراً في قانون العقوبات كعقوبة  
تبعية وما نص عليه في قوانين خاصة كقانون الانتخاب . فن حكم عليه بعقوبة  
مما نص عليه في المادة الرابعة من قانون الانتخاب وكان الحكم مأموراً فيه بإيقاف  
التنفيذ طبقاً للمادة ٥٢ عقوبات ، ثم وفي المحكوم عليه بالشروط المنصوص عليها  
في المادة ٥٣ ع ، فانه يصبح بقوة القانون في حل من أن يتمتع بحق الانتخاب ،

شأنه في ذلك شأن من لم يحكم عليه أصلا . وكذلك لا يعتبر الحكم المذكور سابقة في العود، ولا يذكر في الشهادات التي تصدر من قلم السوابق .

٢ - إن القانون، وإن نص في المادة ٥٣ عقوبات على أن الحكم الموقوف تنفيذه يعتبر كأن لم يكن متى وقى المحكوم عليه بالشروط المنصوص عنها في تلك المادة، فإنه جعل لذلك الحكم أثرا باقيا على مر الزمن، إذ قال في آخر المادة المذكورة "ومع ذلك فإنه يكون مانعا من الأمر بإيقاف تنفيذ أى حكم آخر يصدر بعد ذلك على المحكوم عليه" . وقد يرى أن هذا النص ما يتعارض مع صدر المادة ولا يتفق مع اعتبار الحكم كأن لم يكن . على أن الواقع أن الذى يعتبر كأن لم يكن إنما هو ما تعلق من الحكم بعقوبة الحبس فقط . وذلك ظاهر من النص الفرنسى للأداة؛ إذ هو يعبر عن الحكم بلفظ (La condamnation) والمتفق عليه أن الحكم يبقى أثره فيما عدا ذلك . فإذا كان الحكم قد قضى بالغرامة علاوة على الحبس فإن هذه الغرامة تنفذ وتبقى نافذة . وكذلك لا يؤثر مضي الخمس السنين فيما ترتبه للغير من الحقوق بمقتضى الحكم، كالتعويضات والرد والمصاريف وغيرها .

(١٩٦)

القضية رقم ١٧٧ سنة ٤ القضائية

دفاع شرعى - التمسك به - شرط الاعتراف بالفعل المرتكب . اتمسك به مع إنكار الفعل . رفضه .  
لا وجوب ذكر أسباب الرفض . (المادة ٢١٠ ع)

إن محكمة الموضوع ليست ملزمة بأن تبين في حكمها الأسباب التي حلت بها إلى رفض ما يتمسك به المتهم من حالة الدفاع الشرعى، إلا إذا كان قد دفع بهذه الحالة تبريرا لفعل يعترف بأنه صدر منه ولكن في سبيل الدفاع عن النفس أو المال . أما إذا أنكر المتهم صدور هذا الفعل منه أصلا، وتمسك في آن واحد بحالة الدفاع الشرعى من باب الافتراض والاحتياط، فإن هذا التعارض بين الموقفين

يخبر لمحكمة الموضوع أن تفصل في الدعوى على أساس ما قسيتته هي من وقائعها وظروفها، مع استبعاد فكرة الدفاع عن النفس، ولا تكون عندئذ ملزمة بالرد عليها.

(١٩٧)

القضية رقم ٥٣٨ سنة ٤ القضائية

(أ) اعتراف . تقديره موضوعي . مدى سلطة قاضي الموضوع في هذا التقدير .

(ب) تحقيق . حضور محام عن المتهم وقت استجوابه . منه رعاية لمصلحة التحقيق . جوازه .

(المادة ٣٤ تحقيق)

١ - تقدير وقائع الاعتراف من شأن قاضي الموضوع وحده، ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك، بل هي تأخذ تقديره قضية مسابقة، ما دام هذا التقدير لا يتنافر عقلا مع الوقائع الموضوعية التي أثبتتها في حكمه .

٢ - حق النيابة العامة في منع وكيل المتهم عن الحضور وقت استجوابها إياه رعاية لمصلحة التحقيق أمر سائق قانونا ولا يصح نقدها عليه .

جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٣٤

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات زكي برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح

السيد بك ومحمد نور بك .

(١٩٨)

القضية رقم ٥٥٤ سنة ٤ القضائية

رأية . طلبا . إجابة هذا الطلب أو رفضه من شأن قاضي الموضوع .

إن طلب الرأفة لا يصلح أن يكون أساسا للعلمن بطريق النقض، إذ هذا الطلب متعلق بوقائع الدعوى وظروفها، ومحكمة الموضوع وحدها حق إجابته إذا رأت له محلا .

(١٩٩)

القضية رقم ٥٥٨ سنة ٤ القضائية

( أ ) تكليف بالحضور . حضور المتهم جلسة المحاكمة ومرافعته في موضوع التهمة . الدفع ببطلان

إعلان التكليف بالحضور لدى محكمة النقض لأول مرة . لا يجوز .

( المادة ٢٣٦ تحقيق )

( ب ) إعلان ورقة لمسجون . تسليم صورتها لأموال السجن . كفاية ذلك لصحة الإعلان .

( المادة الأولى من دكرينو ٢٤ مايو سنة ١٩٠١ مجون )

( ح ) حكم . ذكر المواد التي طلبت النيابة تطبيقها في ديباجته . اكتشافه في منطوقه بقوله إنه اطلع عليها . لا تقض .

١ - إذا حضر المتهم جلسة المحاكمة وترافع في موضوع التهمة ولم يدفع ببطلان إعلان تكليفه بالحضور، فلا يجوز له أن يعرض هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - إعلان الأوراق إلى المسجونين يتم قانوناً بتسليم صورتها إلى أموال السجن .

٣ - متى أثبتت المحكمة في حكمها أنها اطلعت على المواد التي طلبت النيابة تطبيقها، ثم قضت بفسد ذلك في الدعوى، فلا يصح أن يطنن في حكمها بمقولة إنه خلا من ذكر المواد التي أخذ بها .

(٢٠٠)

القضية رقم ٥٥٩ سنة ٤ القضائية

حياة أمانة . استبدال الأمانة . متى يكون مانعاً من العقاب ؟

( المادة ٢٩٦ عقوبات )

استبدال الأمانة لا يكون مانعاً من تطبيق حكم المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات، إلا إذا كان قد انقضى عليه قبل وقوع الجريمة . أما إذا لم يلجأ الأمين إلى الاستبدال إلا بعد وقوع التبديد منه وبقصد الحرب من المسؤولية الجنائية، أو كان المائن لم يقبل الاستبدال إلا بطريقة لإثبات حقه أو على أمل تمويض ما ضاع عليه بسبب التبديد، فإن الاستبدال لا يمنع عندئذ من المسؤولية الجنائية .

(٢٠١)

القضية رقم ٥٦١ سنة ٤ القضائية

- (١) سبق الإصرار - تقديره موضوع - مدى سلطة محكمة الموضوع في ذلك .  
(ب) ترصد - إثبات توافره يعني عن إثبات توافر ظرف سبق الإصرار -

١ - سبق الإصرار ظرف من الظروف المشددة التي لقاضي الموضوع سلطة تقديرها بحسب ما يقوم لديه من الدلائل . ومتى قرر أن هذا الظرف متوافر للأسباب التي بينها في حكمه ، فلا رقابة لمحكمة النقض عليه إلا إذا كانت المقتضات التي أثبتتها الحكم لا تؤدي منطقيا إلى النتيجة التي وصل إليها . وللمحكمة أن تستنتج سبق الإصرار من اختفاء المتهمين في الجهتين المجاورتين لجاني الطريق الذي كان المجرى عليه سائرا فيه عند عودته من عمل عمله ومفاجأته باطلاق الأرملة عليه عند اقترابه من مكنهم ، ومن وجود الباعث على الانتقام وهو كيت وكيت .

٢ - حكم ظرف الترصد في تشديد العقوبة حكم ظرف سبق الإصرار ،  
فإثبات توافر أولها يعني عن إثبات توافر الظرف الثاني .

جلسة ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وزي بك  
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٠٢)

القضية رقم ٢٠٧١ سنة ٣ القضائية

حكم - تقديم التهم دفعا فرعا - تحرير المحكمة ضم هذا الدفع إلى الموضوع - انساب التهم عند ذلك - مضي المحكمة في نظر الدعوى رغم انسابه - الحكم الصادر في الموضوع يتبرحكا غاييا .

إذا حضر المتهم جلسة المحاكمة الابتدائية وتمسك بحامييه بعدم قبول الدعوى المدنية ، ورد حامي المدعى المدني على هذا الدفع ، ثم قررت المحكمة ضم الدفع الفرعي

إلى الموضوع للفصل فيهما معا في وقت واحد، فانسحب المتهم، وانسحب محاميه مصرحا برغبته في حفظ حق موكله في الاستئناف في الدفع، ثم مضت المحكمة في غيبتهما في سماع أقوال الشهود ودفاع محامي باقي المتهمين، وقضت في الدعوى بإدانة المتهمين جميعا، فهذا الحكم لا يمكن أن يعتبر حضوريا بالنسبة للتهم الذي انسحب قبل أن يدافع عن نفسه في موضوع التهمة. ومن الخطأ البين اعتباره حاضرا المحاكمة بعد انسحابه، إذ أن هذا الحضور الاعتباري غير مقرر في إجراءات المحاكمة الجنائية.

## (٢٠٣)

## القضية رقم ٢٠٧٦ سنة ٣ القضائية

- (١) بيان الواقعة. الحكم ببراءة متهم ورفض دعوى التويض المقامة ضده. بيان الواقعة غير ضروري.
- (ب) سب وقذف. سلطة قاضي الموضوع في تقدير ألقاظ السب والقذف، وفي الموازنة بين ما يتبادله الخصمان من السباب.

١ — القاضي الجنائي ليس ملزما قانونا ببيان الواقعة الجنائية التي قضى فيها بالبراءة، عملا بمفهوم المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنائيات، كما أنه غير ملزم ببيانها إذا هو قضى بالبراءة ورفض دعوى التويض المقامة من المدعى المدني معا، لأن واجبه في مثل هذه الحالة هو عين واجب القاضي المدني حين يقضى برفض دعوى مدنية مقامة أمامه. وهذا الواجب ينحصر في أن يكون حكم الرفض مسببا تسببيا كافيا ومقننا.

٢ — لقاضي الموضوع كامل السلطة في الموازنة بين ما يتبادله الخصمان من ألقاظ السب وعبارات القذف وتقرير ما إذا كانت هناك خطأ مشترك وتكاثر في السيئات يقتضي رفض ما يدعيه أحدهما قبل الآخر من التويض المدني أم لا.



(٢٠٤)

القضية رقم ٤٠ سنة ٤ القضاية

(١) شهادة - البرة فى اقتناع المحكمة ليست بمد الشهود .

(ب) إبات - حرية قاضى الموضوع فى تكوين عقيدة - حقا .

(ح) إبات - سلطة قاضى الموضوع فى تقدير حالة المتهم العقلية .

١ - البرة فى اقتناع المحكمة ليست بمد الشهود الذين سمعهم ، وإنما هى باطمئنانها إلى ما يبل به الشهود قل عندهم أو كثر، ورأيا فى ذلك نأى .

٢ - للقاضى الجأى أن يكون عقيدته من أى عنصر من عناصر الدعوى إلا إذا كان هذا العنصر مستمدا من إجراء باطل قانونا .

٣ - لقاضى الموضوع كامل السلطة فى تقدير حالة المتهم العقلية بما يستمده فى هذا الشأن من نفس أقواله وإجاباته أمامه وأثناء التحقيق وبما يراه من وقائع الدعوى وظروفها . ولا شىء فى القانون يحتم عليه الكشف طيا على متهم ادعى الحامى عنه أنه مختل الشعور وطلب الكشف عليه بمعرفة طبيب إخصائى، ما دام القاضى قد وجد فى عناصر الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدته بشأن عقلية ذلك المتهم ولم ير حلا لإجراء تحقيق آخر فى هذا الصدد .

(٢٠٥)

القضية رقم ٣٦١ سنة ٤ القضاية

مواد مخدرة - الفرق بين الحياة والإحراز . (المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة)

إن الحياة فى الشطر الثانى من الفقرة السادسة من المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة معناها وضع اليد على الجوهر المخدر ، على سبيل الملك والاختصاص (possession) . ولا يشترط فيها الاستيلاء المادى ، بل يعتبر الشخص حائزا ولو كان المخزى للجوهر شخصا آخر تابيا عنه . وأما الإحراز (détention) فعناه مجرد الاستيلاء ماديا على الجوهر المخدر لأى باعث كان ، كحفظه على نعمة صاحبه أو نقله

لجهة التي يريد بها أو تسليمه لمن أراد أو إخفائه عن عين الرقباء أو السعي في إنلافه حتى لا يضبط، إلى غير ذلك من البواعث .

(٢٠٦)

القضية رقم ٥٤٧ سنة ٤ القضاية

هبة الشيء المحكوم فيه . وحدة السبب . متى تنوافر ؟

إذا كانت الواقعتان التاليتان أسندتا إلى متهم بعينه في قضيتين قد وصفتا في الحاليتين بوصف قانوني واحد ووقعتا لفرض واحد وفي ظروف متماثلة ، فذلك لا يكفي وحده لإمكان الاحتجاج بالحكم الصادر في إحدى هاتين الواقعتين عند نظر الواقعة الأخرى . ذلك بأنه وإن تنوافرت في الواقعتين وحدة الموضوع ، إذ القضايا الجنائية متحد كلها في موضوعها ، وهو طلب توقيع العقوبة على المتهم ، وتنوافرت وحدة الأخصام ، إذ المتهم واحد في القضيتين ، كما أن النيابة هي صاحبة الدعوى العمومية فيهما ، بل النيابة تعتبر هي الطرف الآخر في الخصومة حتى ولو كان المدعى المدني هو الذي حرك الدعوى العمومية ، إلا أن وحدة السبب في الواقعتين ، وهي الشرط الثالث اللازم لصحة التمسك بقوة الشيء المحكوم فيه ، لا تنافي بحسب الأصل إلا إذا كانت الواقعة المسندة إلى المتهم واحدة في الحاليتين . ولا يكفي للقول بوحدة السبب أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى ، أو أن تتحد معها في الوصف القانوني ، أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متماثلة ارتكبتها المتهم لفرض واحد ، إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يتمتع معها إمكان القول بوحدة السبب في كل منهما ، كأن تكون كل منهما مستقلة بزمانها وبمكانها وبشخص الجاني عليه فيها ، وليس بينها وبين الواقعة الأخرى من الارتباط المعنوي ما يقتضي النظر إليهما على اعتبار أن كلا منهما جزء من عمل جنائي واحد ، كالسرقة التي ترتكب على عدة دفعات

ويقع تنفيذها بعدة أفعال متتالية داخلية كلها تحت الغرض الجنائي الواحد الذي قام في ذهن الجاني .

(٢٠٧)

القضية رقم ٥٦٣ سنة ٤ القضائية

قاضى الإحالة . قراره بإيقاف الدعوى الجنائية والدعوى المدنية المرتبطة بها حتى يفصل في دعوى النسب المرفوعة أمام المحكمة الشرعية . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز . (المادة ١٣ تشكيل)

إن المادة ١٣ من قانون تشكيل عاكم الجنايات لا تميز للنائب العمومي الطعن بطريق النقض والإبرام في الأوامر الصادرة من قاضى الإحالة إلا في حالتين : (أولاهما) حالة ما إذا كان الأمر صادرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى، (وثانيتهما) حالة ما إذا كان الأمر صادرا بإعادة القضية إلى النيابة، لأن الأفعال المستندة إلى المتهم لا تخرج من كونها جنحة أو مخالفة . ويشترط أن يكون الطعن في الحالتين مبنيًا على حصول خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله . وإذن فلا يجوز الطعن بطريق النقض في قرار قاضى الإحالة القاضي بإيقاف الدعوى الجنائية والدعوى المدنية المرتبطة بها حتى يفصل في دعوى النسب المرفوعة أمام المحكمة الشرعية .

(٢٠٨)

القضية رقم ٥٦٥ سنة ٤ القضائية

مفرقات . متى تنطبق المادة ٣١٧ ع ؟

إن المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات ، المتعلقة بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ ، تعاقب على إحراز المقرقات في كافة صورته وألوانه ، مهما كان الباعث لهذا الإحراز ، إلا ما كان منه برخصة أو بمسوغ قانوني . والقصد الجنائي لا شأن له بالباعث على الإحراز . وهذا القصد يتحقق بمجرد علم المحرر أن المادة مفرقة أو مما يدخل في تركيب المقرقات .

(٢٠٩)

القضية رقم ٥٧١ سنة ٤ القضائية

• موافق العقاب • اجترام حتى يشملها حكم المادة ٢٦٩ ع • جريمة التزوير • لا تدخل في متناول هذه المادة •

إنه إذا جاز أن يشمل حكم المادة ٢٦٩ عقوبات بعض الجرائم غير المنصوص عليها فيه، كالنصب وخيانة الأمانة، لما تلتهما الجريمة السرقة من حيث إنه يجمعها كلها كونها جرائم تقع على المال، فلا وجه لقياس جريمة التزوير عليها، لأنها من قبيل آخر، وشتان ما بينها وبين جريمة السرقة والجرائم الأخرى المقيسة بها •

(٢١٠)

القضية رقم ٥٧٤ سنة ٤ القضائية

• تعريض • مناط اختصاص المحكمة الجنائية بالحكم فيه •

إنه وإن أجاز القانون في المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات لمحاكم الجنيح عند الحكم بالبراءة أن تفصل في التعويضات التي يطلبها بعض الأخصام من بعض، إلا أنه يجب لذلك أن يكون طلب التعويض مبنيًا على الذل المطروح أمام المحكمة والمطلوب العقاب عليه • أما إذا كان طلب التعويض مبنيًا على وقائع أخرى غير المعروضة كأساس للجريمة المطروحة، فيتمتع على المحكمة أن تقضي بعدم اختصاصها بتنظر الدعوى المدنية •

(٢١١)

القضية رقم ٥٧٧ سنة ٤ القضائية

• اتفاق على ارتكاب جريمة • ثبوت نية الاتحاق • وجوب توافره • (المادة ٤٣ ع)

إن الاشتراك بالاتفاق يقتضي أن تتحد نية الشركاء على ارتكاب الفعل المتفق عليه • وهذه النية إما أن يقوم عليها الدليل المباشر، وإما أن تستخلص من وقائع الدعوى إذا كان في تلك الوقائع ما يساغذ على الاعتقاد بوجودها • فإذا اكتفى

الحكم بإثبات أن شخصا ذهب مع اثنين لمقابلة المحنى عليه يوم الحادثة واجتمعوا به وتناولوا مسكرا بمنزل هذا الشخص ثم خرجوا جميعا فى عربة إلى حيث نزل ذلك الاثنان وذهبا مع المحنى عليه وارتكبا جريمة فى حارة كانا أفهماه أن بها منزلا للدعرة توافقوا على الذهاب إليه ، فهذا لا يكفى وحده فى إثبات اشتراك ذلك الشخص فى الجريمة المرتكبة ، بل لا بد من إثبات أن هذا الشخص لم يصاحب زميله إلا لأنه متفق معهما على ارتكاب الجريمة وأن نيته كانت موافقة لنيتهما فى ارتكابها .

### جلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحد باشا وبحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكى بى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢١٢)

القضية رقم ٥٥٥ سنة ٤ القضائية

شهادة - تقديرها موضوع .

لقاضى الموضوع كامل السلطة فى الأخذ بما قرره شاهد بعينه فى التحقيقات الأولى ونبذ ما يشهد به أمامه نفس ذلك الشاهد ، كما أن له تمام الحرية فى أن يعتمد من أقوال الشاهد الواحد ما تضمن إليه نفسه بالنسبة لمتهم معين ، وأن يطرح ظهريا ما لا يرتاح إليه ضميره من هذه الأقوال بالنسبة لمتهم آخر .

(٢١٣)

القضية رقم ٣٩٦ سنة ٤ القضائية

كل خطأ . أساس المسؤولية الجنائية فى هذه الجريمة . (المادة ٢٠٢ ع)

أساس المسؤولية الجنائية ، طبقا للمادة ٢٠٢ من قانون العقوبات ، هو الإهمال أو ما جرى مجراه ، فبين ذلك فى الحكم أمر لا مناص منه . فإذا طبقت المحكمة هذه المادة على شخص ، لأنه قام بإجراء عملية ختان لعلام ، وبأمره المباشر الجرح بنفسه حيناً وبواسطة صبيه حيناً آخر ، ولكن هذا اللام توفى عقب ذلك

ولم تعرض المحكمة في حكمها لبيان ماهية الإهمال الذي وقع من ذلك الشخص فكان سببا فيما أصاب الجنى عليه وأودى بحياته، بل ولم تذكر في الحكم أنه أهمل فعلا، ولم تلتفت لما تمسك به هذا الشخص من أن له الحق في إجراء عملية الختان بموجب ترخيص رسمي بيده، كان بهذا الحكم قصور في بيان الوقائع مبطل له وموجب لنقضه .

(٢١٤)

القضية رقم ٥٨٢ سنة ٤ القضائية

إقرار برأ فاضل - تجديد سند الدين - متى يتبركل تجديد قرضا ريويا ؟  
(المادة ٢٩٤ المكررة فقرة ٣ ع)  
إذا تكرر تجديد سند الدين بإضافة فوائد فاحشة إلى أصل المبلغ ، وكان كل تجديد يختلف عن سابقه أصلا وفائدة ، فكل تجديد يتبر قرضا ريويا مستقلا عن الآخر ، ويصح أن يتكون من تسعة ركن المادة المطلوب في الفقرة الثالثة من المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات .

جلسة ٥ مارس سنة ١٩٣٤

برئاسة سماعة عبد الرحمن سيد أحمد إيشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكي برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢١٥)

القضية رقم ٣٧٨ سنة ٤ القضائية

سب ومثلث :

( أ ) مصافة : رئيس التحرير . مناط مسئوليته .

( ب ) سب وإهانة - عدم جواز إثباتهما بتعديل المادة ٢٦٥ ع .

(المادتان ١٥٩ و ٢٦٥ فقرة أول وثالثة عقوبات)

( ح ) القصد الجنائي في جرائم السب والإهانة - متى يتوافر ؟ (المادة ٢٦٥ عقوبات)

١ - رئيس التحرير المسئول جنائيا طبقا لأحكام قانون العقوبات والمسئول إداريا طبقا لأحكام قانون المطبوعات ، يجب أصلا أن يكون رئيسا فعليا ،

أى أنه يجب أن يباشر التحرير بنفسه أو يشرف عليه أو يكون فى استطاعته هذا الإشراف ؛ واتفاقه مع شخص آخر على القيام بوظيفة رئيس التحرير لا يدرأ عنه هذه المسؤولية بعد أن أخذها على نفسه رسميا بقيامه بالإجراءات التى يقتضها قانون المطبوعات ، وإلا لأصبح فى استطاعة كل رئيس تحرير أن يتخلى عن هذه المسؤولية بإرادته .

ومسئولية رئيس التحرير الجنائية مبينة على اقتراس قانونى بأنه اطلع على كل ما نشر فى الجريدة ، وأنه قدر المسؤولية التى قد تتجيم عن النشر ، ولو لم يطع فعلا . وهو لا يستطيع دفع تلك المسؤولية بإثبات أنه كان وقت النشر غائبا عن مكان الإدارة ، أو أنه وكل إلى غيره القيام بأعمال التحرير ، أو أنه لم يطع على أصل المقالة المنشورة ، أو أنه لم يكن لديه الوقت الكافى لمراجعتها . ويظهر من ذلك أن المسؤولية الجنائية فى جرائم النشر أتت على خلاف المبادئ العامة التى تقضى بأن الإنسان لا يكون مسئولا إلا عن العمل الذى ثبت بالدليل المباشر أنه قام به فعلا ، فهى إذن مسئولية استثنائية رتبها القانون لتسهيل الإثبات فى جرائم النشر ، وهى كان الأمر كذلك فلا يجوز التوسع فى هذا الاستثناء أو التماس عليه ، ويجب قصر تلك المسؤولية الفرضية على من نص القانون عليهم بشأنها . ففى وجد رئيس التحرير بحسب ما تقدم بيانه ، أصبح هو وحده المسئول جنائيا بهذا الوصف عن كل ما ينشر فى الجريدة التى يرأس تحريرها ولا يجوز أن تتعدى هذه المسؤولية الفرضية إلى غيره ممن يقومون بالتحرير أو يتولون رياسته فعلا . على أن هؤلاء المحررين لا يكونون بمنجاة من العقاب على ما تسطره أيديهم ، بل هم مسئولون أيضا ، غير أن مسئوليتهم خاضعة للقواعد العامة فى المسؤولية الجنائية ، فيجب لإدانتهم أن يثبت من الوقائع أنهم حرروا فعلا المقال موضوع الاتهام أو أنهم اشتركوا فى تحريره اشتراكا يقع تحت نصوص قانون العقوبات .

٢ — إن الإثبات فى جرائم البسب أصبح غير جائز بعد تعديل المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات طبقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ الصادر فى ١٠ يوليه

سنة ١٩٣٢ بحذف العبارة الأخيرة من الفقرة الثالثة منها ، أى عبارة " وذلك مع عدم الإخلال فى هذه الحالة بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ عقوبات " .  
وتلك الأحكام التى تفسر إليها تلك العبارة هى الأحكام الخاصة بالظمن الجائز فى أعمال الموظفين إذا حصل بسلامة نية وبشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند إلى الموظف<sup>(١)</sup> .

٣ — القصد الجنائى فى جرائم السب والإهانة يعتبر متوفرا متى كانت ألفاظ السب وعبارات الإهانة متضمنة لعب معين أو خادشة للثاموس والاعتبار .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذين المتهمين بأنهما فى المدة الواقعة بين أول مارس سنة ١٩٣٣ و ٢٦ مايو سنة ١٩٣٣ بدائرة مدينة القاهرة ، الأول بصفته رئيسا ل تحرير جريدة الصريح ، والثانى بصفته مؤلفا لعبارات الإهانة والتذف الآتى ذكرها والقائم بنشرها مع علمه بما فيها : ( أولا ) أهانا وسبا علنا هيئة مجلس الوزراء بأن نشرنا فى الأعداد الثالث والرابع والخامس والسادس من السنة الثانية من الجريدة المذكورة الصادرة فى ٢ و ٩ و ١٦ و ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ ، والتى طبعت وعرضت للبيع على الجمهور مقالات وصورة تحت عنوانات " واجب الأمة " و " أحلام وآمال " و " لو " و " سياسة الإشاعة " و " السيريسى لورين ومشاكله " نسبا فيها إلى الوزارة أنها تستمد وجودها من الإنجليز وأنها بغيضة من الأمة وتعمل على الجبر على الجزايات وإيذاء أغلبية الشعب بشتى ضروب القهر والإعنات وجورها جق مظلم حالك لا تسود

(١) صدر مرسوم بقانون رقم ٢٨ سنة ١٩٣٥ وبمقتضاه أُلغيت المواد ١٥١ و ١٦٠ و ١٦٠ مكررة و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ قالة و ١٦٧ مكررة و ١٦٨ من قانون العقوبات واستبدلت بها مواد آخر . كما ألغيت الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ المعدلة . وقد نقل إلى مكان المادة ١٦٠ المقابلة للفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ التى تصاقب على السب الموجه إلى موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بمهمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة ووسط بمقتضاها حق إقامة الدليل إلى مادة السب حيث تكون جريمة السب مرتبطة بجريمة تذف أو نكها ذات التهم من ومن وقعت عليه جريمة السب .



فيه الطمأنينة ولا تستقر النفوس وأقامت في الحكم ثلاثة أعوام كتم المصريون فيها الدم على الصنيد وصبروا صبر أيوب الحكيم . وقد تمكن السيربى لوزين من الحصول منها على فوائد ومزايا لا يمكن الحصول عليها من سواها إلى غير ذلك مما ورد في المقالات والصورة من ألفاظ السب والإهانة . ( ثانيا ) قذفا علنا حضرة صاحب السعادة عبد الفتاح صبرى باشا وكيل وزارة المعارف بسبب أداء وظيفته بأن أسندا إليه كذبا أمورا لو كانت صادقة لأوجب احتقاره عند أهل وطنه نشرها في العدد الخامس عشر من السنة الثانية من الجريدة المذكورة الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩٣٣ الذى طبع وعرض للبيع على الجمهور وذلك بأن نشرنا في الصفحة الثانية والعشرين من العدد المشار إليه مقالا تحت عنوان "الميردى ديو" أسندا فيه لسعادة عبد الفتاح صبرى باشا الجهل بعلم التربية إذ أقر ونفذ نظرية لا تنفق مع ما قرره علماء هذا العلم وهى أن المذاكرة وحفظ الدروس غير ضروريين في تعليم البنات . ( ثالثا ) قذفا علنا حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا وحضرة صاحب العزة الدكتور محمد بك حسين هيكل وحضرة صاحب السعادة حمد باشا الباسل بأن أسندا إليهم أمورا لو كانت صادقة لأوجب احتقارهم عند أهل وطنهم نشرها في العددين الخامس والثالث عشر من الجريدة المذكورة الصادرين في ١٦ مارس سنة ١٩٣٣ و ١١ مايو سنة ١٩٣٣ والذين وزعا وعرضا للبيع على الجمهور ، وذلك بأن نشرنا على غلاف العدد انخلاص صورة تمثل شخص حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا والدكتور محمد حسين هيكل بك ؛ ونشرنا في الصفحة الخامسة من العدد الثالث عشر صورة تمثل شخص حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا وصاحب السعادة حمد باشا الباسل ، وكتبنا أسفل هاتين الصورتين تحت عنوان "على دار المنسوب السامى" وعنوان "مزاد" عبارات أسندا فيها وفى الصورتين إليهم أنهم مترامنون على أعتاب دار المنسوب السامى يعرضون على الإنجليز خدمتهم ومنهاتون على تأليف الوزارة والكون لذلك طريقة مساومة الإنجليز وممالأتهم والاتفاق معهم . وطلبت من محكمة جنايات مصر عا كتهما بالمواد ١٥٩ و ٢٦١

فقرة أولى وثانية وثالثة و ٢٦٢ فقرة أولى وثالثة و ١٤٨ فقرة أولى وخامسة و ١٦٦/١ مكررة و ١٦٨ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات مصر بعد أن سمعت هذه الدعوى حكمت حضوراً بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٣ عملاً بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات براءة المتهمين مما أسند إليهما . فظن حضرة رئيس نيابة مصر في هذا الحكم بطريق النقض في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ وقدم حضرته تقريراً في ١٤ منه بأن الحكم لم ينجح في الميعاد ودعمه بشهادة من قلم الكتاب ، ثم قدم تقريراً بالأسباب في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٣ .

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولات قانوناً .  
من حيث إن الطعن قدم وبيئت أسبابه في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلاً .  
ومن حيث إن محصل الطعن فيما يختص بالتهمة الأولى أن الحكم المظنون فيه قسم المطاعن الواردة بالمقالات والصورة موضوع تلك التهمة إلى قسمين قسم خاص بتصرفات الوزارة الإدارية وقسم خاص بالتصرفات السياسية ، وصرفت المحكمة المطاعن الواردة بالقسم الأول إلى تصرفات معينة لبعض الموظفين فائتله إن الكتب قد قصدتها بكتابتها ، وأباح له تقديمها بالصورة التي وردت في المقالات . وقالت عن القسم الثاني إن المطاعن الواردة به خالية مما يחדش شرف وكرامة أشخاص الوزراء . أما ما فيها من المساس باعتبار الوزارة السياسي فلا عقاب عليه لأن التناطح السياسي يجره . وقد أخطأت المحكمة فيما ذهبت إليه خاصة بالمطاعن الواردة بالقسمين ؛ وقد تكلفت محكمة النقض بإظهار هذا الخطأ في الحكم الصادر منها بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ في القضية رقم ٦٦ سنة ثانية قضائية . فضلاً عن أن النظرية التي ذهبت إليها المحكمة في تبرير المطاعن الواردة في القسم الثاني لا تتفق مع رغبة المشرع الظاهرة في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٧ سنة ١٩٣١ فالمشرع قد تعمد القضاء على النظرية التي أخذت بها المحكمة ؛ ومتى كانت رغبة المشرع ظاهرة فيجب على القاضي أن يتقيد بها وليس له أن يحمي عنها . أما فيما يختص

بالتهمة الثانية فقد حكمت المحكمة ببراءة المتهمين بدعوى أن الخبر موضوع هذه التهمة خال من التلف إذ أن الذى يدل على الجهل بقواعد علم التربية منسوب صدوره ابتداء إلى كريمة المحنى عليه لا إلى المحنى عليه ذاته، وهذا التخرج خاطئ إذ ظاهر من الاطلاع على الخبر أن الكاتب له قصد نسبة الجهل إلى المحنى عليه وبكل وزارة المعارف باقراره نظرية لا تتفق مع ما قرره علماء علم التربية وهى أن استذكار الدروس غير ضرورى في تعليم البنات وتنفيذ هذه النظرية في كريمة ، فأخبار كريمة المحنى عليه لا تمنى أحدا ولا مصلحة لأحد في نشرها وإنما اتخذها الكاتب وسيلة للنيل من والدها وقذفه كما هو مدلول العبارة وسياق الكلام .

وفيا يختص بالتهمة الثالثة قد حكمت المحكمة ببراءة المتهمين منها بحجة أن الأمور المستندة إلى المحنى عليهم فيها هى مجرد ترجيح لم في رأى سياسى ارتأوه على اعتبار أنهم من الرجال السياسيين الذين يحل انتقادهم في آرائهم السياسية بمثل هذا التخرج للاعتبارات التى سبق ذكرها عند الكلام على المطاعن السياسية التى وجهت إلى الوزارة في المقالات السابقة . وتقول النيابة إن هذا خطأ انسأقت إليه المحكمة بالنظرية الخاطئة التى أخذت بها وبأن خطأها في الشرط الثانى من التهمة الأولى . ثم اختتمت النيابة مطعنها هذا بأن القضاء قد استقر على أن لمحكمة النقض حق تقدير مرامى العبارات في جرائم النشر لأنه وإن عد ذلك في الجرائم الأخرى تدخل في الموضوع إلا أنه في جرائم النشر وما شابهها يأتى تدخل محكمة النقض من ناحية أن لما بمقتضى القانون تعديل الخطأ في التطبيق على الواقعة كما هى مثبته في الحكم، وما دامت العبارات المنشورة هى بينها الواقعة الثابتة في الحكم مع لمحكمة النقض تقدير علاقتها بالقانون من حيث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها، وإنه بناء على ذلك تحتكم النيابة للمعوية إلى محكمة النقض طالبة منها تطبيق القانون تطبيقا صحيحا . ومن حيث إن المتهمين دفعا بطلان الطعن شكلا بالنسبة للتمتين الأولى والثالثة لعدم بيان أسباب الطعن فيهما ولا كفاءة النيابة بالقول إن محكمة الموضوع أخطأت في تأويل القانون وتطبيقه ، ولم تذكر وجه هذا الخطأ بالنسبة للتمتين المذكورتين .

ومن حيث إن النيابة العامة تبنت في تقريرها أسباب طعننا بأن أحالت على حكم محكمة النقض الصادر في مثل التهمة الحالية ليان وجه خطأ محكمة الموضوع في تطبيق القانون ، ثم احتكت لمحكمة النقض طالبة منها تطبيق القانون على الوقائع الثابتة في الحكم ؛ ولا يطلب من النيابة أن تزيد على هذا لئان خصوصا وإن الخلاف في جرائم النشر محدود وقاصر على تأويل عبارات السب والإهانة والقذف ، وقد احتكت النيابة لمحكمة النقض في هذا التأويل ، ولذلك يكون هذا الدفع على غير أساس .

ومن حيث إن المتهم الثاني دفع بأنه غير مسئول جنائيا عن المقالات والصور موضوع الاتهام لأنه ليس رئيس تحرير مجلة الصريح التي نشرت المقالات والصور المذكورة ولم يكن الكاتب لها وإنما هو مدير للمجلة المذكورة فقط ، وقد أثار هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ولكنها لم تتعرض له في حكمها .

ومن حيث إن النيابة العامة رفعت هذه الدعوى على المتهمين بصفة الأول رئيسا لتحرير جريدة الصريح وبصفة الثاني مؤلفا لعبارات الإهانة والقذف والتاتم بنشرها مع علمه بما فيها . فلما سئل المتهمان أمام المحكمة اعترف أولهما بأنه رئيس التحرير وأنه مسئول عن كل شيء خاص بالجريدة ، وأنكر الثاني أنه رئيس تحرير كما أنكر اطلاعه على المقالات قبل نشرها ، وقرر بأنه مدير الجريدة فقط . وعند ذلك صرحت النيابة بأن المتهم الأول هو رئيس التحرير المسئول ، وأن المتهم الثاني رئيس التحرير الفعلي وليس مؤلفا ، ودلت على أنه رئيس تحرير فعلي بعقد اتفاق بين المتهمين ضبطته عند تفتيش إدارة الجريدة وتقول إنه يفيد ذلك المعنى ، وأنكر المتهم الثاني تنفيذ هذا العقد ، ثم صدر الحكم المطعون فيه خاليا من الإشارة إلى هذا الدفاع ؛ ويظهر أن المحكمة لم ترحا به لبعته مادام أن موضوع التهمة في نظرها لا جريمة فيه .

ومن حيث إن القول من النيابة العامة إن المتهم الأول رئيس تحرير مسئول وإن الثاني رئيس تحرير فعلي قد يشعر بأن رئيس التحرير المسئول يصح أن يكون

غير رئيس التحرير الفعلي مع أن رئيس التحرير المسئول جنائيا طبقا لأحكام قانون العقوبات والمسئول إداريا طبقا لأحكام قانون المطبوعات يجب أصلا أن يكون رئيسا فعليا أى أنه يجب أن يباشر التحرير بنفسه أو يشرف عليه أو يكون في استطاعته هذا الإشراف، وقد اعترف المتهم الأول بأنه رئيس التحرير وأنه المسئول عن كل ما يرد بحريته وأنه قام بما يوجه عليه قانون المطبوعات من الالتزامات أى أنه يعترف صريحا بأنه رئيس التحرير الفعلي. ولا يقلل من قيمة هذا الاعتراف أنه اتفق مع المتهم الثاني على القيام بوظيفة رئيس التحرير لأن هذا الاتفاق مع فرض تنفيذه فعلا لا يبنى أن المتهم الأول يشرف على التحرير وأنه يوجهه كيف يريد.

ومن حيث إنه متى ثبت أن المتهم الأول هو رئيس التحرير المسئول قانونا سواء باشر بنفسه أم بواسطة غيره عمل التحرير يبقى معرفة مركز المتهم الثاني من الوجهة الجنائية بفرض أنه نفذ عقد الاتفاق متقدما الذكر وأنه يقوم بمهمة التحرير فعلا.

ومن حيث إن مسؤولية رئيس التحرير الجنائية مبينة على افتراض قانوني بأنه اطلع على كل ما نشر في الجريدة وأنه قدر المسؤولية التي قد تتجمل عن النشر ولو لم يطلع فعلا، فلا يستطيع دفع تلك المسؤولية باثبات أنه كان وقت النشر غائبا عن مكان الإدارة أو أنه وكل غيره بالقيام بأعمال التحرير أو أنه لم يطلع على أصل المقالة المنشورة أو أنه لم يكن لديه الوقت الكافي لمراجعتها. ويظهر من ذلك أن المسؤولية الجنائية في جرائم النشر أتت على خلاف المبادئ العامة التي تقتضي بأن الإنسان لا يكون مسئولاً إلا عن العمل الذي يثبت بالدليل المباشر أنه قام به فعلا. فهي إذن مسؤولية استثنائية رتبها القانون لتسهيل الإثبات في جرائم النشر، ومتى كان الأمر كذلك فلا يجوز التوسع في هذا الاستثناء أو القياس عليه، ويجب قصر تلك المسؤولية الفرضية على من نص القانون عليهم بشأنها. فمتى وجد رئيس التحرير بحسب ما تقدم بيانه أصبح وحده المسئول جنائيا بهذا الوصف عن كل ما ينشر في الجريدة التي يرأس تحريرها ولا تمتد هذه المسؤولية الفرضية إلى غيره ممن

يتولون فعلا التحرير . على أن هؤلاء المحررين ليسوا بمنجاة من العقاب فيما تسطره أيديهم ، فهم مسئولون أيضا ولكن مسئوليتهم خاضعة للقواعد العامة في المسئولية الجنائية ، ويجب إذن لإدانتهم أن يثبت من الوقائع أنهم حرروا فعلا المقال موضوع الاتهام أو أنهم اشتركوا في تحريره اشتراكا يقع تحت نصوص قانون العقوبات .

ومن حيث إن النيابة العامة لم تثبت من جهة أخرى أن المتهم الثاني حرر المقالات ورسم الصور موضوع الاتهام أو أنه اشترك في وضعها بأية طريقة من طرق الاشتراك .

ومن حيث إنه مما تقدم يخلص أن المتهم الثاني لا يمكن إدانته على أساس أنه رئيس تحرير فعلى كما قول النيابة ولا على أساس أنه حرر أو اشترك في تحرير المقالات والصور موضوع الاتهام ، ولذلك يكون الحكم الصادر ببراءته في محله ويتعين رفض الطعن بالنسبة له .

### عن التهمة الأولى

ومن حيث إن المتهم الأول بصفته رئيس تحرير جريدة الصريح نشر في العدد الثالث من الجريدة المذكورة الصادر في ٢ مارس سنة ١٩٣٣ مقالا بعنوان (واجب الأمة - استقالت وزارة صدق باشا أو لم تستقل ) جاء فيه "إن الأمة تملكها" "رغبات تجيش بنفوس أبنائها أن لو تستقيل وزارة صدق باشا ينتهى هذا الجؤ" "المظلم الحالك وتسود الطمأنينة وتستقر النفوس والواقع أنه ليس أحب إلى هذه" "الأمة من أن تسقط هذه الوزارة وأن لا ترى وجهها إلى الأبد ولا وجه أية" "وزارة أخرى تشبهها في الجحور على الحزبات وإيذاء أغلبية الشعب بشقى ضروب" "القهر والإعتات" . ونشر في العدد الرابع الصادر في ٩ مارس سنة ١٩٣٣ صورة دولة صدق باشا رئيس الوزارة وقتئذ جالسا على مقعد ويتولى المندوب السامي إدارة آلة للتفخ تتصل برجل صدق باشا وأمامها أثقال حديدية كتب على الأقل منها الدفع بالذهب وعلى الثاني شركات إنكليزية وعلى الثالث المصالح الأجنبية وعلى الرابع خزان تسانا وعلى الخامس جبل الأولياء . وقد علق على هذه الصورة بعبارة

تحت عنوان "أحلام وآمال" نصها: "انفخ - انفخ - وشد حيلك قوى... برده ببركة أنفاسك الطاهرة انتع دول وأجصص من دول ... بس إياك مكدونالد ميقرحش فينا العدا". ونشر في العدد السادس الصادر في ٢٣ مارس ١٩٣٣ متالاً تحت عنوان (سياسة الإشاعات . هل استفادت مصر من وراثتها) جاء فيه أن "شهدت مصر" "من وراء هذه الوزارة فوق ماشهدت من صنوف الكيد والعدوان والقهر والظفان" "وسائل غريبة في العناية لبقائها في الحكم بواسطة صحفها وبواسطة صحف أخرى" "بجمل أسماء مصرية".

ومن حيث إن العبارتين الواردين بالمعنيين الثالث والسادس بالكيفية المتقدمة فيهما إهانة وسب صريح لهيئة الوزارة بأن نسب إليها فيهما أنها تعمل على الحجر على الحريات وإيذاء أغلبية الشعب بشتى ضروب القهر والإعتات وجوها مظلم حالك، وكل ذلك بمس كرامة الوزارة وشرفها ويستند إليها عيوباً معينة، كما أن الصورة المنشورة في العدد الرابع تشمل سيا صريحاً في دولة صدق باشا بأن نسبت إليه أنه يعمل على إرضاء المندوب السامى فى مسائل الدفع بالذهب والشركات الإنكليزية والمصالح الأجنبية والخزانات ليقى فى الحكم. وهذا مما بمس شخصيته وكرامته وشرفه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه برأ المتهم من التهمة الأولى لما تبين للحكمة من أن الكاتب للمفالتين المذكورتين قصد بهما وصف ما فاع خبره عند الكافة من حوادث التعذيب التى وقعت من بعض رجال الإدارة فى أثناء تأدية وظائفهم بمديرى أسبوط والقبوم والتى حصل الخلاف بشأنها بين وزير الحفانية ورئيس الوزراء على الوجه الذى أذى إلى استقالة الوزارة وإعادة تشكيلها من جديد دون أن يدخل فيها وزير الحفانية المذكور ولا من ناصره من زملائه فى وجهة النظر التى ارتأها فى التدابير القانونية والتشريعية التى تكفل عدم تكرار مثل هذه الحوادث، كما تبين أن الكاتب قصد وصف ما فاع خبره عند الكافة أيضاً مما كانت تتخذه الحكومة من الإجراءات القهرية فى صد رجال الوفد عن عقد الاجتماعات التى

كانوا يقدّمونها للدعايات السياسية. ثم أردف الحكم هذه العبارة بأن وصف الكاتب لهذه الإجراءات بأنها مجرد على الحزبات وضرب من ضروب الإغاثات، لا إثم فيه لأن صيغة النقد التي جرى عليها المتهم هي وصف الفعل بنتيجته التي يتظلم منها على اعتبار أن هذا الفعل كان بحسب ما تقدّر في عقيدته ماسا بالكفالة التي كفل بها الدستور حرية الرأي والاجتماع. ثم بين الحكم بعد ذلك أن المطاعن التي بالقسم الثاني ليس فيها سب ولا إهانة لأنها انتقاد على المسلك السياسي الذي تسلكه الوزارة مع الإنجليز. وقد نبه التراح إلى أن هذا الاعتبار السياسي يكتسب في البلاد الدستورية منحة من جمهور الأمة فأجازوا للأقلام أن تتناوله بالنقد على ما تريده من الصراحة التي يقتضيها المقام حتى يسترشد هذا الجمهور إلى التصرف في هذه المنحة على الوجه المطابق لمصلحته.

ومن حيث إن محصل تلك الأسباب أن المحكمة لم ترى إثم فيما سطره المتهم الأول من عبارات السب والإهانة التي تقدّم ذكرها لأنها وصف وتقد لأعمال مخالفة للقانون يقول المتهم إن الوزارة أتهمت. والمحكمة إذ سلكت هذا السبيل قد أخطأت في تطبيق القانون لأن إثبات السب والإهانة أصبح غير جائز بعد تعديل المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات طبقا للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩٣٢ بحذف العبارة الأخيرة من الفقرة الثالثة منها أى عبارة (وذلك مع عدم الإخلال في هذه الحالة بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ عقوبات). وتلك الأحكام التي تشير إليها تلك العبارة هي الأحكام الخاصة بالظعن الجائر في أعمال الموظفين إذا حصل بسلامة نية وبشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند إليه. وقد بينت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون سبب هذا الحذف فقالت إنه حيث لا يكون إسناد واقعة لا يمكن أن يتصور إثبات واقعة وإن التعميم الذي هو من أخص طبائع السب لا ينقلب إلى تخصيص بوقائع معينة جائز إثباتها بسبب ما يرد بعد ذلك على لسان المتهم عند التحقيق معه فإن أقواله في الواقع إنما تكون على سبيل ضرب الأمثال وإن المصلحة العامة من حيث الكشف عن سيئات



الموظفين لا تكسب من استعمال ألفاظ السب وإنما تكسب من إيراد وقائع القذف حتى يمكن إثبات صحتها وبالعكس فإن في إباحة إثبات ألفاظ السب العامة بوقائع خاصة لا تذكر إلا في التحقيق تشجيعا على النفض من كرامة الموظفين والوظائف - أخطاء المحكمة إذن في السماح لثبهم بإثبات عبارات السب وفي الاستناد على وقائع لم يرد لها ذكر في تلك العبارات، كما أخطأت في قبول الإثبات في عبارات الإهانة وفي الاستناد على وقائع لم ترد في العبارات المذكورة لأن القانون حرم هذا الإثبات في جرائم السب كما هو محزم من قبل في جرائم الإهانة. فإذا تقرر هذا سقط تدليل المحكمة من نفسه على صحة عبارات الإهانة والسب وعلى أنها قد مباح سواء أ كان ذلك خاصا بالظعن على الوزارة في مسلكها الإداري أو في مسلكها السياسي لأن النقد لا يرد إلا على وقائع معينة، والعبارات والصورة المنسوبة لثبهم خالية من ذكر أية واقعة معينة، فهي ألفاظ عامة من السب والإهانة لا أكثر ولا أقل .

ومن حيث إنه لما تقدمت بتعين تقضى الحكم بالنسبة للقائتين والصورة المتقدم ذكرها وعقاب المتهم عنها بالمادتين ١٥٩ و ٢٦٥ فقرة ثالثة من قانون العقوبات . أما باقى ما نسب إلى المتهم من عبارات السب والإهانة في التهمة الأولى الواردة في العدد الخامس في المقالة التي عنوانها (ولو) التي جاء فيها أنه كفى الوزارة أنها أقامت في الحكم ثلاثة أعوام كتم المصريون فيها الدم على الصديد وصبروا صبر أيوب، وفي المقالة الواردة في العدد السادس تحت عنوان السير برسى لورين ومشاكله التي ورد فيها على لسانه في باب الدفاع عن نفسه أنه يمكن من الحصول من صدق باشا على مزايا وفوائد لا يمكن الحصول عليها من سواء فلا ترى المحكمة ما يستوجب إدانة المتهم لعدم ظهور عبارات السب والإهانة فيها .

### عن التهمة الثانية

ومن حيث إن المتهم نشر بالعدد الخامس عشر من جريدة الصريح الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩٣٢ مقالا تحت عنوان (الميردى ديو) يقول فيه الكاتب إن كريمة

مساعدة عبد الفتاح باشا صبرى وكيل وزارة المعارف ارتأت أن يحصل العلم لا تلزم فيه المذاكرة ولا الحفظ، وأن مساعدا والنبا واقفها على هذا رأى ووافق على نقلها من مدرستها وهى كلية قصر الدوبارة إلى مدرسة الميردى ديوى، وأنه بعد دخولها فى هذه المدرسة بشهرين لقيتها إحدى زميلاتها وسألتها عن حالتها فى المدرسة الجديدة فأجابتها بأن وزنها قصص اثنين كيلو من المذاكرة، وأنه زاد عليها حفظ الإنجيل . وقد استنتجت النياية من هذا المقال أن الكاتب ينسب لمساعدة عبد الفتاح باشا الجهل بعلم التربية، ولم ترع حكمة الموضوع فى هذا المقال المعنى الذى فهمته النياية ، ولا ترى أيضا حكمة التقص فيه ما يفيد المعنى المذكور، خصوصا وأن هذا المعنى أى الجهل بعلم التربية لا يستقيم مع ما ذكره الكاتب من أن المنجى عليه قل كرمته إلى مدرسة أخرى فيها استذكار الدروس وفيها حفظ الإنجيل . ولذلك يكون الطعن بالنسبة لهذه التهمة على غير أساس ويتعين رفضه .

### عن التهمة الثالثة

ومن حيث إن المتهم نشر بالعدد الخامس من جريدة الصريح الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٩٣٣ صورة الدكتور حسين هيكل وصورة دولة محمد محمود باشا وهو يضع يده على مسن ووقف أمامهما خادم وكتب تحت هذه الصورة تحت عنوان "على باب دار المنسوب السامى" عبارتين الأولى منسوبة للدكتور حسين هيكل يقول فيها لخادم "قل لسيدك إحنا هنا فى الخدمة ما ينساناش" والثانية منسوبة لدولة محمد محمود باشا يقول فيها لخادم "وادى بن اليد الحديدية وبحضرها لوقت الطلب"، كما نشر بالعدد الثالث عشر الصادر فى ١١ مايو سنة ١٩٣٣ صورة لدولة محمد محمود باشا ومساعدا حمد باشا الباسل واقفين أمام صورة جون بول وفى يده ناقوس يدق به ويعرض بجانبه ملابس رسمية مطرزة وكتب تحت هذه الصورة بعنوان "مزاد - بمناسبة ما يشاع عن قرب استقالة الوزارة وتأليف وزارة جديدة وتهاقت الوزراء على مقاعد الحكم" عبارتين الأولى منسوبة للاحرار

الدستوريين والمنشقين يناطون "جون بول" بقولهم "عوده كان اتفاقا برده ياخواجه إحنا مش قدمنا العطا وأنت قلت . يعني عايز تخلبها كده على واللى ما يشتري يتفزع" والعبارة الثانية منسوبة لجون بول يقول فيها "وده بيع وشرا يا حبيبي . واللى يرمى عليه العطا يتفضل يستلم . حنينع . مين له غرض . بدلة رئيس وزارة وبلد وزرا . ألا أوتا ألا دوا" . فرفضت النيابة الدعوى العمومية على المتهم باعتبار أنه قذف دولة محمد محمود باشا والدكتور محمد بك حسين هيكل . وسعادة حمد باشا الباسل بأن أسند إليهم أمورا لو كانت صادقة لأوجبت احتقارهم عند أهل وطنهم . فبرأته المحكمة من هذه التهمة على أساس أن الأمور المستندة إلى المخني عليهم لم تكن من الأمور الواقعية ، على الوجه الظاهر في الرسم والكتابة المذكورتين ، بل هي عبارة عن أمور تخيلية قصد بها المتهم انتقاد المخني عليهم فيما تداولته الألسنة الحزبية في ذلك الحين من اعتراهم قبول كراسى الوزارة خلافا لميثاقهم مع رجال الوفد ، وليس في هذا شيء مما يحط من كرامتهم أو يبخس شرفهم واعتبارهم على الوجه المشترط في القانون إذ هو عبارة عن مجزؤ تجريح لم في ذلك الرأى السياسى الذى ارتأوه على اعتبار أنهم من الرجال السياسيين الذين يحل انتقادهم في آرائهم السياسية بمثل هذا التجريح .

ومن حيث إن الصورتين المذكورتين والعبارات المنشورة تحتها تسملان سبا صريحا للجنى عليهم نسب فيه الكذب إليهم أنهم مترامون على أعتاب دار المندوب السامى يعرضون على الإنجليز خدمتهم متبعين في ذلك طرق المساومة مع الإنجليز ومعالأتهم والاتفاق معهم على حساب وطنهم ، وكل ذلك لتشكيل الوزارة منهم ، وهذا طعن صارخ في ذمة وشرف المخني عليهم يستوجب عقاب فاعله . أما ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن هذا السب لا يحط من كرامة المخني عليهم ولا يبخس شرفهم لأنه تجريح لم في رأى سياسى — ما ذهب إليه الحكم في ذلك لا قيمة له لأن هذ الآراء السياسية مهما حصل التسامح فيه لا يعر السب بأفدع الألفاظ وأغش المثالب .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم عن هذه التهمة وعقاب المتهم الأول عنها بالمادة ٢٦٥ فقرة أولى من قانون العقوبات على أساس أنها سب لا قذف كما رأيت النيابة لأن العبارات التي صدرت من الكاتب عبارات عامة لا تخصيص فيها .

ومن حيث إن المتهم الأول يدفع بحسن نيته فيما كتب وفيما صوّر، وهو قول هراء لأن القصص الجنائي في جرائم السب والإهانة يعتبر متوفراً متى كانت ألفاظ السب وعبارات الإهانة متضمنة لميـم معين أو خادشة للناموس أو الاعتبار . ولا شك في أن الصور وعبارات السب والإهانة التي وجهها المتهم إلى المجني عليهم والتي تقدم ببيانها مقدّمة بلباتها خادشة للشرف والكرامة .

#### فلهذه الأسباب

وبعد الاطلاع على المواد المذكورة .

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع أولاً برفض الطعن بالنسبة للمتهم الثاني عبد الحليم محمود على أفندي ثانياً بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للمتهم الأول عبد الوهاب فهمى أفندي فيما يتعلق بالتهمتين الأولى والثالثة وتفريره عن كل منهما عشرين جنيتها ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

(٢١٦)

القضية رقم ٧٧٥ سنة ٤ القضائية

اعتراف متهم . بمجه . موضوعي . (المادة ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق جنائيات)

لقاضي الموضوع — متى تحقق أن الاعتراف سليم بما يشوبه واطمأنت إليه نفسه — أن يأخذه في إدانة المتهم، سواء أكان هذا الاعتراف قد صدر لديه لأوّل مرة أم كان قد صدر أثناء التحقيق مع المتهم . ولا يمتنع القاضي في ذلك لرقابة محكمة النقض . وللقاضي أيضاً السلطة المطلقة في أن يأخذ باعتراف منسوب إلى متهم، ولا يقول على اعتراف آخر منسوب إلى متهم آخر، تبعاً لما يقتضيه من ظروف الواقعة وقرائن الأحوال .

## جلسة ١٢ مارس سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وكيل المحكمة وحضور حضرات مصطفى محمد بك  
وزكي برزي بك وأحمد أمين بك وبعد افتتاح السيد بك المستشارين .

(٢١٧)

للقضية رقم ٥٥٣ سنة ٤ التقضائية

قتل خطأ . قائد سيارة . مسرعة من الإجابة للناشئة من فله . ماطها .

(المادتان ٢٠٢ و ٢٠٨ عقوبات ولائحة السيارات، المادة ١٦ يولى سنة ١٩١٣)

إذا جاز لسائق عربية خلفية أن ينحرف إلى اليسار ورغبة منه في أن يتقدم عربية  
أمامه ، فإن هذا الجواز مشروط فيه طبعاً أن يحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر  
العواقب كيلا يحدث من ورائه تصادم يودي بحياة شخص آخر . فإذا لم يأخذ السائق  
حذره كان تصرفه مشوباً بخطأ من نوع ما يؤاخذ عليه القانون، ولو أنه في الأصل  
مرخص له بمقتضى اللوائح في الانحراف إلى اليسار ورغبة في أن يتقدم ما أمامه من  
العربات، لأن هذا الترخيص المنصوص عليه في اللوائح مشروط فيه - بنفس تلك  
اللوائح - ألا يترتب عليه ضرر للغير .

(٢١٨)

للقضية رقم ٥٦٢ سنة ٤ التقضائية

وصى . حقه في طلب التعويض بصفته وصياً على قاصريدون إذن المجلس الحسبي .

(المادة ٢١ من قانون المجالس الحسبية الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥)

يجوز للوصى أن يرفع بصفته وصياً على القاصر دعوى التعويض الناشئة عن  
مقتل والد هذا القاصر وأن يمثل في الدعوى المذكورة بدون إذن خاص بذلك من  
المجلس الحسبي، لأن قانون المجالس الحسبية لا يشترط هذا الإذن في مثل الدعوى  
المذكورة .

(٢١٩)

القضية رقم ٥٦٩ سنة ٤ القضائية

(١) تفتيش رجال الضبطية منزل أحد الأفراد بغير إذنت النيابة . بطلانه وبطلان الحكم المؤسس عليه .

(ب) محضر التفتيش . الدفع ببطلانه من النظام العام . (المادتان ٥ و ١٨ تحقيق)

١ - دخول رجال الضبطية القضائية منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير إذنه ورضائه الصريح أو بغير إذن السلطة القضائية أمر محظور . والتفتيش الذي يجريه في تلك الحال باطل قانوناً ولا يصح للحاكم الاعتماد عليه ، بل ولا على شهادة من أجروه ولا على ما يثبتونه في محضرهم أثناء هذا التفتيش من أقوال واعترافات مقول بمصولها أمامهم من المتهمين ، لأن مثل هذه الشهادة تتضمن في الواقع إخباراً منهم عن أمر ارتكبه مخالف للقانون ، فالاعتماد على مثلها في إصدار الحكم اعتماداً على أمر تمتعه الآداب ، وهو في حد ذاته جريمة منطبقة على المادة (١١٢) من قانون العقوبات . وإذن فالحكم الذي يؤسس على مثل هذا المحضر وعلى أقوال رجل البوليس الذي أجرى التفتيش وعلى ما نسب إلى المتهم من الاعتراف أمام نفس هذا المحقق ولم يكن له سند في إدانة المتهم غير هذه العناصر يعتبر حكماً باطلاً<sup>(١)</sup> .

٢ - بطلان محضر التفتيش لعدم الإذن به من السلطة المختصة مما يمس النظام العام ، فيجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى<sup>(٢)</sup> .

(٢٢٠)

القضية رقم ٥٧٢ سنة ٤ القضائية

تسؤل العقاب عليه ظاهراً كان أو سترًا . النوص في البر لا لقاط الغود . تبرة التهم مع عدم بيان أن هذا العمل لم يمتد ستاراً لتسؤل . بطلان . (القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣)

إن المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بشأن منع التسؤل تنص على عقاب كل شخص صحيح البنية تبلغ سنه خمس عشرة سنة فأكثر يوجد مسؤولاً

(١ و ٢) تروث المحكمة هاتين القاعدتين في حكمها الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ في القضية رقم ١٨٤٤ سنة ٣

في الطريق العام أو المحال العمومية، ولو ادعى أو تظاهر بأداء خدمة للغير أو عرض ألعاب أو بيع أى شيء . ويظهر من صراحة هذا النص أن القانون يعاقب على التسؤل في الطرق والمحال العمومية سواء أكان هذا التسؤل ظاهرا أو مستترا . فلا يحول دون اعتبار الشخص متسوِّلا ما قد يتنزع به من الأعمال لكسب عطف الجمهور . ومتى ثبت أن غرض المتهم الأثرل هو التسؤل والاستجداء وأن الأعمال الأخرى التي يأتيها إنما هي ستار لإخفاء التسؤل وجب توقيع العقاب . لذلك يتعين على قاضي الموضوع أن يبين في حكمه أن هذه الأعمال غير مقصودة لذاتها وأنها تخفى وراءها غرضا آخر هو التسؤل ، أو أنها أعمال صادقة مقصودة لذاتها وليست ستارا للاستجداء، كما يتعين عليه بيان الواقعة المعروضة عليه بيانا كاملا حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون على وجهه الصحيح .

فإذا اقتصر الحكم في معرض بيان الواقعة على قوله إن بعض ركاب إحدى المراكب كانوا يقعون قودا في البحر إلى المتهمين مقابل أن يفرض الأخيرون في المياه ويتشلوها لأنفسهم ، ولم يبين سبب وجود المتهمين في البحر ولا حقيقة موقفهم من الركاب ولا طبيعة العمل الذي قاموا به وهل قصدوا به إلى إخفاء التسؤل أم لم يقصدوا ، ولم يرد على ما جاء بالحكم الابتدائي من اعتبارهم في معرض الواقعة بالتسؤل وما شهد به الشهود من ضبطهم يتسؤلون ، فهذا النص في بيان الوقائع ييبس الحكم . ولا يمدى مع هذا النص أن يذكر الحكم أن المحكمة ترى أن النوص في البحر لا تقاط النغود هو من قيل المهارة ونوع من الرياضة وليس تسولا ، لأن هذا القول لا ينفى إمكان اتخاذ هذا العمل ستارا للتسؤل .

(٢٢١)

القضية رقم ٧٨٩ سنة ٤ القضائية

قتل عمد . بيات نية القتل . لانق بين أن تكون الوفاة حصلت من جرح في مقتل أو من جرح في غير مقتل .  
(المادة ١٩٨ فقرة أول عقوبات)  
مضى ثبت لمحكمة الموضوع أن المتهم ضرب المني عليه بسكين عدة ضربات قاصدا متعمدا قتله وأن الوفاة حصلت من آثار بعض هذه الضربات وتسببت عنها، فهذا المتهم يكون قاتلا وعقابه ينطبق حقا على المادة ١٩٨ فقرة أولى من قانون العقوبات، التي لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المني عليه يؤدي بطبيعته إلى وفاته بنية قتله ، سواء أكانت الوفاة حصلت من جرح وقع في مقتل أم من جرح وقع في غير مقتل ما دامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة . ومضى بين الحكم جريمة القتل من ثبوت نية القتل والطمع بألة قاتلة وحدوث الوفاة من الطعنات ، فلا يعبه عدم بيان الجروح الواقعة في مقتل والجروح الواقعة في غير مقتل ما دام أنه بينها جميعها ونسب حدوثها إلى المتهم .

(٢٢٢)

القضية رقم ٧٩٦ سنة ٤ القضائية

(١) دفاع شرعي . شروط التمسك به .  
(ب) نية القتل . مسألة موضوعية . متى تدخل محكمة القضاة ؟  
(المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

١ - لا نزاع في أنه يجب على من يتمسك بحالة الدفاع الشرعي أن يكون معترفا صراحة بما وقع منه ، وأن يبين الظروف التي أبلغته إلى هذا الذي وقع منه ونوع الاعتداء الذي وقع عليه ، وهل كان على شخصه أو على ماله ، وهل هو من نوع ما يميز ذلك الدفاع الشرعي . فإذا كان المتهم نفسه قد أنكر بتاتا ما أسند إليه ودار دفاع عاميه على هذا الإنكار ، فإن ما جاء على لسان المحامي — عرضا وعلى سبيل الفرض والاحتياط — من أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي لا يعتبر دفاعا



جديا تكون المحكمة ملزمة بالرد عليه . ولا يقبل من المتهم في مثل هذه الحالة الطعن على الحكم الصادر عليه بقوله إنه أغفل الرد على هذا الدعوى<sup>(١)</sup> .

٢ - نية القتل مسألة موضوعية بحتة ، لقاضى الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم لديه من الدلائل . ونفى قررها بأنها حاصلة للأسباب التى بينها فى حكمه فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ، إلا إذا كان العقل لا يتصور إمكان دلالة هذه الأسباب عليها . أو إذا كان فيما استنتجته المحكمة فى هذا الشأن من وقائع الدعوى أو ظروفها شطط أو مجافاة لتلك الوقائع .

### جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٣٤

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات ذكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك  
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٢٣)

القضية رقم ٢٠٦٢ سنة ٣ القضائية

اختصاص . ولاية المحاكم الأهلية ولاية عامة أصيلة . الاستثناء من هذه القاعدة يجب أن لا يتعدى حدوده الضيقة . جرائم الفلاس فى أحوال الإفلاس المخطط من اختصاص المحاكم المخططة . ارتكاب القتل جرم يعنى نصب واختلاس . اختصاص المحاكم الأهلية بها .

(المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية)

والمادة ٦ من الكتاب الثانى من لائحة ترتيب المحاكم المخططة)

إن ولاية المحاكم الأهلية للحكم فى الجرائم التى تقع من المصريين والأجانب غير المتمتعين بالامتيازات الأجنبية هى ولاية عامة أصيلة ، وكل ما يحد من سلطاتها فى هذا الشأن جاء على سبيل الاستثناء ، والاستثناء يجب أن يبقى فى حدوده الضيقة ولا يصح التوسع فيه أو القياس عليه . فتى رفعت للمحاكم الأهلية قضية بوصف جنائى يدخل فى اختصاصها العام ، وجب عليها النظر فيها وعدم التخل عن ولايتها .

(١) قررت المحكمة هذه القاعدة فى حكمها الصادر فى ٥ فبراير سنة ١٩٣٤ فى القضية رقم ١٧٧

سنة قضائية .

ولا يغير من ذلك ما قد يكون من الارتباط بين الجريمة المرفوعة إليها وبين جريمة أخرى مرفوعة أمام قضاء آخر، لأن النظر في ذلك الارتباط والحكم على نتائجه لا يكون إلا إذا كانت الجرائم المرتبطة ببعضها معروضة أو يمكن عرضها على قضاء واحد .

وعلى ذلك فلا يجوز للمحاكم الأهلية أن تحكم بعدم اختصاصها إلا إذا كان الوصف الجنائي الذي رفع إليها يخرج عن ولايتها بموجب نص صريح خاص . والمحاكم الأهلية ممنوعة طبقاً للمادة ١٥ من لائحة ترتيبها والمادة ٦ من الكتاب الثاني من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة من نظر جرائم التفالس بالتدليس والتفالس بالتقصير في أحوال الإفلاس المختلط ، فإذا قدمت لها جريمة بهذا الوصف فيجب عليها أن تقر بعدم اختصاصها بنظرها . أما ما يرتكبه المفلس من الجرائم الأخرى فالنظر فيه من اختصاصها ويجب عليها الفصل فيه . وإذا قدمت النيابة متهما بوصف أنه اختلس مال الشركة التي هو وكيلها ، وبوصف أنه ارتكب جريمة النصب على بعض البنوك ، وكان لهذا المتهم تهمة منظورة أمام المحاكم المختلطة وهي التفالس بالتدليس والتقصير ، فإن ما يكون من الارتباط بين هذه التهمة الأخيرة وبين تهمة الاختلاس والنصب لا يبرر أن تتخلل المحاكم الأهلية عن الفصل في هاتين التهمتين لقضاء آخر ليست له ولاية الحكم فيهما .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه في المدة بين أول يولييه سنة ١٩٢٩ و٨ أكتوبر سنة ١٩٣١ بدائرة بندر طنطا : (أولا) بصفته وكيلًا عن الشركة التجارية الصناعية المختلطة اختلس مبلغ ٨٣٦٧ جنينًا و ٧١٧ مليًا من أموال الشركة المذكورة المسجلة إليه بصفته المذكورة لإدارتها . (ثانيًا) توصل إلى الاستيلاء على مبلغ ٢٩٢٥٧ جنينًا و ٦٢٧ مليًا من البنك الأهلي والبنك الإيطالي وبنك مصر وبنك درسدنر باستعماله طرقًا احتيالية من شأنها إيهام البنوك المذكورة بوجود واقعة مزورة في صورة

واقعة صحيحة بأن أرسل إليها شهادات بوجود كيات من الأقطان والغلل بمخازن الشركة حالة أنها لا وجود لها وتوصل بذلك إلى الاستيلاء على المبلغ المذكور . وطلبت من محكمة جنتع بندر طنطا الجزئية عقابه بالمادتين ٢٩٣ و ٢٩٦ من قانون العقوبات . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الجنتع المذكورة دفع الحاضرمع الطاعن بعدم اختصاص المحكمة الأهلية بنظر الدعوى لأن المتهم حكم بإشهار إفلاسه من المحكمة المختلطة وحكم أيضا بإشهار إفلاس الشركة التجارية الصناعية المختلطة . وطلبت النيابة رفض هذا الدفع . وبعد أن سمعت المحكمة أقوال المحامي عن الطاعن وطلبات النيابة العامة في هذا الدفع حكمت حضوريا في ٢٩ مارس سنة ١٩٣٣ برفضه وباختصاص المحكمة بنظر الدعوى وحددت لنظر الموضوع جلسة أخرى . فاستأنف المتهم هذا الحكم في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٣ ومحكمة طنطا الابتدائية الأهلية هيئة استئنافية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضوريا بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٣٣ بقبوله شكلا وبرفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف . فظعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ١٨ مايو سنة ١٩٣٣ وقدم حضرة الأستاذ مرقس فهمي أفندى المحامي عنه تقريرا بالأسباب في ٣١ مايو سنة ١٩٣٣

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا . من حيث إن الطعن قلم وبينت أسبابه في اليماد القانوني فهو مقبول شكلا . ومن حيث إن محصل الطعن أن الطاعن أشهر إفلاسه من المحكمة المختلطة بمحكم مؤرخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ وانتهته النيابة المختلطة بالتفالس بالتدليس والتقصير . وقبل أن يتم التحقيق القائم معه بشأن ذلك رفعت النيابة العامة الأهلية عليه الدعوى الحالية أمام محكمة بندر طنطا الأهلية في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣١ تهمه بأنه بصفته وكيلًا من الشركة التجارية الصناعية المختلطة اختلس مبلغ ٨٣٦٧ جنيا و ٧٧١ مليا من أموال الشركة المذكورة المسلمة إليه بصفته المذكورة لإدارتها وبأنه توصل إلى

الاستيلاء على مبلغ ٢٩٢٥٧ جنيتها و ٦٢٧ مليا من البنك الأهلي والبنك الإيطالي وبنك مصر وبنك دوسدنيو باستعماله طرقا احتيالية من شأنها إيهام البنوك المذكورة بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن أرسل إليها شهادات بوجود كيانات من الأقطان والغلال بخازن الشركة حالة أنها لا وجود لها . فدفع الطاعن بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر هاتين التهمتين لأنهما تتخلان في التهمة المنظورة أمام المحاكم المختلطة وهي التفالس بالتدليس وبالتقصير ، ولأن المحاكم الأهلية ممنوعة من نظركل جناية أو جناية صدرت من مفلس وتكون من اختصاص المحاكم المختلطة . فحكمت محكمة بندر طنطا برفض الدفع وباختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، وتأيد حكمها استئنافا . فظن في المتهم بطريق النقض للأسباب المتقدمة ولأنه لا يجوز أن يحاكم مرتين عن فعل واحد .

ومن حيث إن ولاية المحاكم الأهلية للحكم في الجرائم التي تقع من المصريين والأجانب غير المتمتعين بالامتيازات الأجنبية هي ولاية عامة أصيلة . وكل ما يحد من سلطتها في هذا الشأن جاء على سبيل الاستثناء ، والاستثناء يجب أن يبقى في حدوده الضيقة ، ولا يصح التوسع فيه أو القياس عليه . فتمت رفضت للمحاكم الأهلية قضية بوصف جنائي يدخل في اختصاصها العام وجب عليها النظر فيها وعدم التخل عن ولايتها . ولا يغير من ذلك ما قد يكون من الارتباط بين الجريمة المرفوعة إليها وبين جريمة أخرى مرفوعة أمام قضاء آخر لأن النظر في ذلك الارتباط والحكم على نتائجها لا يكون إلا إذا كانت الجرائم المرتبطة ببعضها معروضة أو يمكن عرضها على قضاء واحد . وعلى ذلك فلا يجوز للمحاكم الأهلية أن تحكم بعدم اختصاصها إلا إذا كان الوصف الجنائي الذي رفع إليها يخرج عن ولايتها بموجب نص صريح خاص .

ومن حيث إن المحاكم الأهلية ممنوعة طبقا للمادة ١٥ من لائحة ترتيبها والمادة ٦ من الكتلب الثاني من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة من نظركرائم التفالس بالتدليس والتفالس بالتقصير في أحوال الإفلاس المختلط فيجب على المحاكم الأهلية

أن تقرر بعدم اختصاصها كلما تهتمت لها جريمة بهذا الوصف فقط، أما ما يرتكبه المفس من الجرائم الأخرى فيبقى النظر فيه من اختصاصها ويجب عليها الفصل فيه .

ومن حيث إن النيابة قمت الطاعن بالحكمة الأهلية بوصف أنه اختلس مال الشركة التي هو ويكلها و بوصف أنه ارتكب جريمة النصب على بعض البنوك، وهاتان الجريمتان تدخلان في اختصاص المحاكم الأهلية وتختلفان كل الاختلاف مع جرائم التفالس في الأركان التي ينشئ عليها كل منها وفي الأشخاص الذين تقع عليهم . ولا عبرة بما يكون من الارتباط بين هذه الجرائم لأن هذا الارتباط لا يبرر أن تخلى المحاكم الأهلية عن الفصل فيما هو داخل في ولايتها لقضاء آنر ليس له ولاية الحكم في جريمة الاختلاس والنصب المذكورتين .

### جلسة ١٩ مارس سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وكيل المحكمة وحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك المستشارين

(٢٢٤)

القضية رقم ٣٧٩ سنة ٤ القضائية

(١) قذف الموظفين - حسن النية - معناه . (المادتان ٢٦١ و ٢٦٢ عقوبات)

(ب) صحة وقائع القذف - مسألة موضوعية .

١ - إن كنه حسن النية في جريمة قذف الموظفين هو أن يعتقد موجه النقد صحته وأن يقصده إلى المصلحة العامة، لا إلى شفاء الضمائم والأحقاد الشخصية .

٢ - ليس لمحكمة التقض حق مراقبة محكمة الموضوع فيما تثبته من صحة وقائع القذف، ما دامت الأدلة التي تستند إليها في هذا الإثبات تنجح عقلا ما أوثقته في هذا الشأن .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .  
 من حيث إن الطعن قُدم وبينت أسبابه في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلا .  
 ومن حيث إن النيابة العامة اتهمت المطعون ضدهما بأنهما ( أولا ) قذفا علنا  
 دولة إسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء بسبب أداء وظيفته بأن أسندا إليه  
 كذبا أمرا لو كان صادقا لأوجب احتقاره عند أهل وطنه بأن رسم الثاني صورة تمثل  
 شخص دوته في زى جندي واقف خلف عامل مصري من عمال شركة توريكروفت  
 وقابض بإحدى يديه على كفه واليد الأخرى مر ترة على رأسه وفيها هراوة وأمام  
 العامل شخص أوروبي قد أعمد خنجرا في قلبه والدم يتدفق منه ، وسلم هذه الصورة  
 للتم الأول بصفته رئيسا لتحرير جريدة المشهور الأسبوعية لنشرها فنشرها بعد أن  
 كتب أسفلها ما يفيد أن العامل المذكور استنجد بذلك الجندي فبدلا من أن ينجده  
 سبه وساقه للقسم بدعوى أن دمه لوث ملابس الأوروبي . فأسندا لدولته بهذه  
 الصورة والتعليق عليها أنه مهمل أمر الهالك المضرين إرضاء للأجانب ولشركة  
 توريكروفت . ( ثانيا ) أهانا علنا هيئة نظامية هي مجلس الوزراء بأن رسم المتهم  
 الثاني صورة تمثل أشخاص الوزراء وقد ربطت أعناقهم بحبل مربوط بآخره حجب  
 ثقيل والعام الجديد يركلهم بقدمه ويخذف بهم في الهاوية ، وسلم هذه الصورة للتم  
 الأول بصفته رئيسا لتحرير الجريدة المذكورة لنشرها فنشرها تحت عنوان الوزراء  
 بين عامين وكتب أسفلها على لسان العام الجديد " ابد عني بئى بفمك خلينى أفوق  
 ما أقتل دمك " محكمة جنائيات مصر حكمت براءة المتهمين مما نسب إليهما فرفضت  
 النيابة الطعن الحالى للأسباب الآتية :

### عن التهمة الأولى

ومن حيث إن عصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه  
 ذهب إلى أن الواقعة التي تمثلها الصورة موضوع التهمة الأولى مسندة إلى الحكومة  
 وليست إلى شخص دولة صدق باشا . واستبدلت على ذلك بأن التحقيقات خالية

مما يشير إلى نسبة أى لوم لشخصه في شكايات العمال ، ولكن وجود دولته على رأس الحكومة لا يثبت أن الوقائع الواردة بالصورة أسندت لدولته فوقع القذف عليه . ولو أراد المصور أن يمثل الحكومة لكان يوسعه أن يرمز لها بجندى أيا كان إلا أنه تعمد أن يحمل هذا الجندى ملاح صدق باشا واسمه مذكور صراحة في التعليق . ومتى كان مدلول الصورة ظاهرا لا يحتمل اللبس فليس للتم أن يتصل منه بدعوى أنه لم يكن يقصده . أما خلوشكاوى العمال من توجيه أى لوم لدولة صدق باشا فسبب من أسباب مسئولية المتهمين إذ أنه قاطع في أن إسناد هذه الوقائع لدولته لا يستند إلى سبب صحيح لا سيما وأنه غير مختص بالنظر في شكايات العمال .

ومن حيث إن هذه المحكمة ترى ، كما رأت محكمة الموضوع ، أن ما جاء بالصورة موضوع التهمة الأولى يقصد منه المصور تمثيل حكومة صدق باشا لا شخص صدق باشا وهي من قبيل الرمز للجسم بأهم عضويه . يؤيد ذلك اللباس العسكري الذى يحمله صدق باشا في الصورة والمراوة التى يرفعها مما يدل على أن المصور إنما يقصد تمثيل السلطة التنفيذية التى رأسها صدق باشا . أما ما تقوله النيابة من أنه لو أراد أن يمثل الحكومة لكان في وسعه أن يرمز لها بجندى أيا كان ولكنه تعمد أن يحمل هذا الجندى ملاح صدق باشا وذكر اسمه في التعليق على الصورة — ما تقوله النيابة بشأن ذلك غير وجيه لأن الرمز بجندى أيا كان لا يبرز تماما الفكرة التى يقصدها المصور من تمثيل الحكومة وتوجيه النقد إليها .

ومن حيث إن محصل الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن الإهمال الذى قصد المتهم الأول تصويره هو من الأفعال السلبية التى لا يتيسر إظهار معناها بطريق الرسم إلا بأفعال إيجابية كالأفعال التى ظهرت في الصورة موضوع التهمة الأولى ، وسلمت المحكمة بأن هذه الأفعال تفيد أن الحكومة تتعاون الشركة على التفكك بما لها إلا أنها أباحت ذلك بدعوى أنه تصوير ما كان لإهمال الحكومة من الأثر الضار بمصلحة العمال على الوجه الذى اعتقد هذا المتهم بصحته في ضميره . وقد أخطأت المحكمة في القول بأن الأفعال السلبية يتعذر إظهار معناها بطريق الرسم إلا بأفعال

إيجابية فقد كان يوسع المصنوع أن يصور الجندى المهمل في صورة مليية كأن يرسمه مستغرقا في النوم مثلا . فضلا عن أن المحكمة أخطأت في مجازاة المتهم في أنه قتر الفكرة التي أراد إبرازها تقديرا كافيا مع أن مطالب العمال التي رفعت للشركة في ١٤ أبريل سنة ١٩٣٣ ووصلت إليه بعد ذلك تحتاج لتحقيق لا يتسع له الوقت الذي انقضى بين رفع هذه المطالب للشركة وبين ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣ تاريخ نشر الصورة . فضلا عن أن المصلحة العامة لا تتحتم بنشر هذه الصورة في الوقت الذي طرحت فيه المطالب تحت نظر الجهة المختصة إن اذاع أنها وصلت إليها فعلا .

ومن حيث إن الصورة موضوع التهمة لا يفيد أن الحكومة تساعد الشركة على الفتنك بعمالها . وكل ما يؤخذ منها أن الحكومة لا تريد أن تتدخل بين الشركة وعمالها ، وأنها بدلا من إجابة صوت الاستغاثة الصادر من العمال تسوقهم إلى قسم البوليس الأمر الذي يصور تماما ما أثبتته المحكمة من وقائع النزاع بين الشركة والعمال إذ ذكرت في حكمها أنه ثبت لديها أن لفيفا من العمال قصدوا إلى وزارة الداخلية لرفع شكاياتهم لوزيرها فلم يظفروا بمقابله لتعنيه عن الديوان بسبب مرضه . فذهبوا إلى مكتب العمل المختص بالتوفيق بين أرباب الشركات وعمالهم في المنازعات التي تحصل بينهم ، وبعد أن بسطوا لهم شكاوهم صرفهم من عنده واعدوا إياهم بالسمى لدى الشركة في تحقيق مطالبهم ثم ذهبوا إلى وزارة الأشغال المختصة ، بمقتضى عقد الالتزام ، بالإشراف على أعمال الشركة ، وطلبوا مقابلة وزيرها فأرجأهم بلسان سكريره إلى ما بعد ثلاثة أيام ، وقد رجعوا إليه في هذا الميعاد فلم يظفروا بمقابله أيضا ، وقد كانوا ذهبوا قبل ذلك مرتين اثنتين بعد المرة الأولى إلى مكتب العمل المشار إليه لمعرفة نتيجة المسمى الذي وعدهم به مديره فأجابهم في المرة الأخيرة إجابة فهموا منها أنه تحلى عن معاونتهم إذ صرح لهم أنه لم ينبج في هذا السعى وأنه لذلك بكل إليهم معالجة نزاعهم مع الشركة بأنفسهم . وقد حصل أنهم في المرة الأخيرة التي كانوا عاكفين فيها من وزارة الأشغال إلى محل تقابهم أن اعترضهم رجال البوليس وقرقوا جموعهم بالقوة والضرب الذي ترك



ببعضهم أثر جروح ، وقد حصلت هذه الوقائع جميعها قبل التاريخ الذى نشرت فيه الصورة موضوع التهمة ، وليس فى تلك الصورة ما يزيد على الوقائع المذكورة ، ولا عمل بعد ذلك لاقتراح النيابة تصوير الجندى مسترقا فى النوم لأن هذا الوضع لا يؤدى المعنى الذى قصد إليه المصور والذى ثبت من الوقائع . أما ما تنهيه النيابة العامة على المحكمة من أنها أخطأت فى مجازاة المتهم فى أنه قتل الفكرة التى أراد إبرازها تهديدا كافيا مع أن مطالب العمال التى رفعت للشركة فى ١٤ أبريل سنة ١٩٣٣ ووصلت إليه بعد ذلك تحتاج لتحقيق لا يتسع له الوقت الذى اتفق بين رفع هذه المطالب للشركة وبين ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٣ تاريخ نشر الصورة ، فضلا عن أن المصلحة العامة لا تتقدم بنشر هذه الصورة فى الوقت الذى طرحت فيه المطالب تحت نظر الجهة المختصة — ما تنهيه النيابة فى هذا الشأن لا عمل له لأن حسن النية فى جريمة قتل الموظفين ليس إلا أن يستند موجه النقد بحجة وأن يقصد منه إلى المصلحة العامة لا شفاء الضحايا والأحقاد الشخصية . وقد أثبت الحكم المظنون فيه أن الفعل الذى ارتكبه المتهمان إن هو إلا نقد مباح لما تبين من أن توجيهه للحكومة كان عن ذلك الفعل الذى اعتقدا فى ضميرهما صحته ، وأنهما قدرا هذه الصحة تهديدا كافيا لإثبات أن هذا النقد كان يباعث حسن النية وإرادة خدمة المصلحة العامة لا يباعث التشهير . وترى هذه المحكمة أن ما استنتجته محكمة الموضوع فى هذا الشأن لا يتنافى مع الثابت فى الصورة وفى الوقائع التى بينت فى الحكم .

ومن حيث إن محصل الوجه الثالث أن محكمة الموضوع أخطأت فى القول بأن الصورة موضوع التهمة الأولى ليست إلا نقدا مباحا وجه إلى الحكومة من المتهمين بعد أن اعتقدا فى ضميرهما صحته وقدّراه تهديدا كافيا ولم يقصدوا منه إلا خدمة المصلحة العامة ، ولحكمة النقض طبقا لما استقر عليه الرأى فقها وقضاء الرقابة على محكمة الموضوع فى جرائم النشر ، فلها أن تعطى الألفاظ والعبارات موضوع التهمة المعنى الحقيقى حسبما ترى ولو كان ذلك على خلاف ما رآته محكمة الموضوع ، كما أن

لها أيضا أن تستخلص حقيقة ما يرى إليه المتهم وقصده مما نشر. ولذلك تحكم النيابة لمحكمة البقض لتضع الأمور في نصابها وتكيف الواقعة التكيف السليم باعتبارها قذفا موجها لدولة إسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء بسبب أداء وظيفته ، أسند فيه لدولته أمر غير صحيح وخارج عن عمل وظيفته ، ولم يكن الدافع لهذا الإسناد هو خدمة المصلحة العامة وإنما إرضاء شهوة حزبية .

ومن حيث إنه لا نزاع في أن الصورة موضوع التهمة الأولى تتضمن قذفا ولكنه غير موجه لشخص صدق باشا بل للحكومة صدق باشا ، كما تقدم القول ، أسند إليها المصور أنها تهمل أمر المال ولا تقوم بالواجب عليها إزاء شركة نورنيكوفت التي يشكو المال إرهابها إياهم ، وهذا الطعن لا عقاب عليه لأن المتهمين أثبتنا حسن نيتهما في توجيهه للحكومة ، كما أثبتنا لمحكمة الموضوع صحة الوقائع التي تضمنها تقدمهما ، وليس لمحكمة البقض حق مراقبة محكمة الموضوع فيما تنبته من صحة وقائع القذف ما دام أن الأدلة التي تستند عليها في هذا الإثبات تنتج عقلا ما اراتاه في هذا الشأن .

### التهمة الثانية

ومن حيث إن محصل الوجه الرابع أن المحكمة حكمت ببراءة المتهمين من التهمة الثانية بدعوى أن الصورة موضوع هذه التهمة ما هي إلا إظهار البفض الذي يخالف صدور المتهمين ورجال الوفد نحو الوزارة . وهذا لا عقاب عليه قانونا لأن إظهار مثل هذا البفض لا يعتبر بذاته إهانة إلا إذا حصل بكيفية تؤدي إلى الزيادة بالكرامة والشرف ، وهذا ما لا يؤدي إليه فعل المتهمين إذ هو عبارة عن إظهار هذه التية بصورة من الصور الداخلة في المدلولات المادية بكلمة السقوط التي جرى المرف على استعمالها في التعبير عن تنحي الوزارة عن كراسي الحكم . وقد أخطأت المحكمة في القول بأن تصوير أعضاء مجلس الوزراء ، وقد ربطت أعناقهم بحبل مربوط بآخره حجر ثقيل ، والعالم الجديد يركلهم بقدمه ، ويقذف بهم في الهاوية ، تصوير غير مزهد بالشرف والكرامة . كما أخطأت في إباحة التعبير بلفظة السقوط

في تمنى تقبى الوزراء عن كرسى الحكم خلافا لما حكمت به محكمة النقض في ٦ مايو

سنة ١٩١١

وحيث إن الصورة موضوع التهمة الثانية تظهر الوزراء وهم يريدون بلوغ قمة شاحقة فلم يلتفتوا لأن من على القمة لا يريدهم ، وليست تلك القمة إلا العام المهجرى الجديد . ومعنى ذلك أن المصوّرا لا يريد أن يحل العام الجديد والوزراء في الحكم ، وليس في ذلك إهانة للوزراء ولا مساس بأشخاصهم ولا خدش لشرفهم وكرامتهم . أما السلسلة التى تنظمهم فليست الحبل الذى يشد وثاقهم كما فهمت النيابة وإنما هى الرابطة تجمعهم عند تحليهم جملة عن الحكم .

(٢٢٥)

القضية رقم ٥٧٦ سنة ٤ القضائية

طعن . التزبيرة من حمام بيده توكيل عام . عدم النص صراحة على حق الطعن بطريق النقض .  
(المادة ٢٢٩ تحقيق)

إذا تولى التقرير بالطعن حمام وكان التوكيل الذى بيده مبدوعا بصيغة التعميم فى التفاضى (ad litem) ، ولكنه بعد ذلك خصص بنص صريح أمورا معينة أجاز للوكيل القيام بها بالنيابة عن الموكل ، ولم يذكّر بين هذه الأمور الطعن بطريق النقض ، فإن مفهوم هذا أن ما سكت التوكيل عن ذكره فى معرض التخصيص يكون خارجا عن حدود الوكالة ، ويكون من المتعين عدم قبول مثل هذا الطعن شكلا .

(٢٢٦)

القضية رقم ٧٨٦ سنة ٤ القضائية

( أ ) حكم . عدم استيفاء الشروط التى تقوم عليها الجريمة . تصور بطلان . جريمة النصب القائمة على التصرف فى مال ثابت ليس ملكا للتصرف . متى تحقق ؟  
( ب ) نصب . تنبيه الملكية . تسجيل هذا التنبيه . تصرف المدين فى العقار المراد نزع ملكيته .  
(المادة ٢٩٣ عقوبات)

تعليل مدنى . لا نصب . لا عقاب .

١ - إن عدم النص في وصف التهمة على استيفاء الشروط التي تقوم عليها الجريمة كاف بذاته لهدم تلك الجريمة . بخيرية النصب بطريق الاحتيال القائمة على التصرف في مال ثابت ليس ملكا للتصرف ولا له حق التصرف فيه لا تحقق إلا باجتماع شرطين : (الأول) أن يكون العقار المتصرف فيه غير مملوك للتصرف ، (والثاني) ألا يكون للتصرف حق التصرف في ذلك العقار . وإذن فالاعتصار في وصف التهمة على القول بأن زيدا ارتكب نصبا بأن تصرف في عقار ليس له حق التصرف فيه لا يجعل من التهمة جريمة معاقبا عليها قانونا .

٢ - إن قانون المرافعات الأهل لم ينص ( كما نص قانون المرافعات المختلط في المادة ٦٠٨ منه ) على أن تسجيل تنبيه نزع الملكية يمنع المدين من التصرف في العقار المراد نزع ملكيته . فخرية المدين في التصرف في العقار المتروعة ملكيته باقية له حتى بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية . وعلى ذلك فن باع لآخر أطيانا محجوزا عليها وتحت إجراءات نزع الملكية لا يمكن أن يؤاخذ على ذلك جتائبا . وكل ما يمكن أن ينسب إليه هو أنه ارتكب تدليسا مدنيا ، لا يعاقب عليه إلا إذا أمكن أن تتوفر في فعله أركان جريمة أخرى من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات .

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن قتم وبيئت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن محصل الوجه الثاني من أوجه الطعن أن الواقعة غير معاقب عليها لأن الذي نسب إلى الطاعن هو أنه باع أرضا ليس من حقه التصرف فيها ، ولكنه دفع التهمة بأن التصرف لم يكن بيما وإنما كان عقد مبادلة وقد حكم أخيرا بفسخه . وقدم الطاعن لمحكمة الموضوع ما يثبت ذلك غير أنها لم تشر إليه في الحكم .

ومن حيث إنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه يرى أن التهمة التي أسندت إلى الطاعن هي أنه في يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٧ توصل بطريق الاحتيال

إلى الاستيلاء على مبلغ ٦٥٠ جنيا من مرمى على إسماعيل وذلك بأن باع له ١٣ فدانا ليس من حقه التصرف فيها بأى نوع من التصرفات لأنها كانت شحوزا عليها وتحت إجراءات نزع الملكية من ١٥ مايو سنة ١٩٢٧ وقدم هذا التصرف إضرارا بالمشتري .

ومن حيث إن هذه الصيغة تُشف عن أن التهمة المستندة إلى الطاعن هى النصب بطريق الاحتيال القائم على التصرف فى مال ثابت ليس ملكا للتصرف ولا له حق التصرف فيه . وبجسب ما نصت عليه المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات لانتحقق جريمة النصب بهذا الوصف إلا باجتماع شرطين : (الأول) أن يكون العقار المتصرف فيه غير مملوك للتصرف . (والثانى) ألا يكون للتصرف حق التصرف فى ذلك العقار . وبالرجوع إلى وصف التهمة المسطور بدياجة الحكم المطعون فيه يرى أنه لم يرد فيه ذكر للشرط الأول مطلقا ، بل اكتفى بالقول بأن الطاعن لم يكن من حقه التصرف فى العقار بأى نوع من التصرفات .

ومن حيث إن عدم النص فى وصف التهمة على استيفاء الشروط التى تقوم عليها الجريمة كاف بذاته لهدم تلك الجريمة . كما أن إغفال الحكم القاضى بالإدانة النص على ثبوت استكمال هذه الشروط يعمد نقصا فى بيان الواقعة يعيب الحكم ويوجب بطلانه . غير أن هذه المحكمة ترى مع ذلك أن تبحث فيما إذا كان الشرط انشاق متوفرا أو غير متوفر .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه آخذ الطاعن بأنه تصرف فى العقار وهو يعلم أنه قد شرع فى نزع ملكيته لمديونية مالكة الأصل لطلخان حميدة ، وقال إنه لم يكن له حق التصرف فى تلك الظروف . وهذا القول لا يستند إلى نص فى القانون ، ولا صحة له فى الواقع . ذلك بأن قانون المرافعات الأهلى لم ينص — كما نص قانون المرافعات المخطط فى المادة ٦٠٨ منه — على أن تسجيل تنبيه نزع الملكية يمنع المدين من التصرف فى العقار المراد نزع ملكيته ، فحزوة المدين فى التصرف فى العقار المتروك ملكيته باقية له حتى بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية . على أن البطلان المترتب

على منع التصرف في القانون المختلط بطلان نسي ولا يستفيد منه إلا الأشخاص الذين ذكرهم القانون في المادة ٦٠٨ من قانون المرافعات . وهذا البطلان يزول إذا قام من اشترى من المدين بايداع مبلغ يكفى لوفاء الدين وملحقاته قبل اليوم المعين للبيع . ومن حيث إنه مما تهتم به لا يمكن أن ينسب إلى الطاعن أنه تصرف في عقار ليس له حق التصرف فيه ، وذلك حتى يفرض أنه هو الذى اتخذت ضده شخصيا إجراءات نزع الملكية مع أن عبارة الحكم المطعون فيه تفيد غير ذلك . وكل ما يمكن أن ينسب إليه هو أنه ارتكب تدليسا مدنيا لا يتناول قانون العقوبات بمقابله إلا إذا أمكن أن ينسب إليه من طريق آخر أنه ارتكب نصبا ، لا بطريق التصرف في عقار غير مملوك له ولا له حق التصرف فيه ، بل باستعمال طرق احتيالية . ولكن هذا الوصف لم ترفع به الدعوى الحالية فليس من شأن هذه المحكمة التعرض له . ومن حيث إنه مما تهتم به يرى أن الجريمة المرفوعة بها الدعوى الحالية مهدومة الأساس من كل وجه ، وأنه لذلك يتعين نقض الحكم وبراءة الطاعن مما أسند إليه مع حفظ حق المدعى المدني في مقاضاة الطاعن مدنيا بشأن ما عساه يكون قد ارتكبه ضده من التدليس المدني .

### جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وكيل المحكمة وبحضور حضرات مصطفى محمد بك  
مؤيد برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك المستشارين .

(٢٢٧)

القضية رقم ٥٨١ سنة ٤ القضائية

ضرب أوجح . ذكر المرض أو البز . ويوجب بيان أن مقته تزيد على العشرين يوما عند تطبيق المادة ٢٠٥ ع . عدم وجوبه عند الحكم بقوة تدخل في نطاق المادة ٢٠٦ (المادتان ٢٠٥ و ٢٠٦ عقوبات)  
عجز المصاب أو مرضه مقته تزيد على العشرين يوما شرط لازم لتطبيق المادة ٢٠٥ ع ، فبيان ذلك في الحكم واجب . ولا يكفى أن يستند الحكم في إثبات

العجز أو المرض إلى أن علاج المصاب استغرق مدة تزيد على العشرين يوما ، فإن هذا لا يقطع في عجز المصاب عن أداء أعماله مدة العلاج . ولكن إذا كان الحكم مع هذا الإجماع قد أوقع على المحكوم عليه عقوبة مما يدخل في نطاق المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات فلا يبقى لهذا المحكوم عليه وجه للطعن على الحكم لإبهامه في هذا الصدد .

### (٢٢٨)

#### القضية رقم ٨٩٥ سنة ٤ القضائية

اختلاس أشياء . محبوسة . وجوب توافر سوء النية . الامتناع عن تقديم الشيء المحجوز للحضر يوم البيع بدون إبداء عذر . كفاية في إفادة سوء النية . (المادة ٢٩٧ عقوبات)

لا يشترط لصحة الحكم أن يذكر فيه صراحة سوء نية مختلس الأشياء المحجوز عليها ، بل يكفي أن يكون في عبارته ما يدل على هذا المعنى . فإذا اقتصر الحكم في هذا الصدد على قوله "إن المتهم امتنع عن تقديم الشيء المحجوز عليه للحضر يوم البيع دون إبداء أى عذر" فهذا كاف في إثبات توافر القصد الجنائي ، لأن الامتناع على هذه الصورة يحمل في ثناياه سوء النية ، ويدل على رغبة المحجوز عليه في عرقلة التنفيذ والحيلولة بين الحاجز والحصول على حقه .

### (٢٢٩)

#### القضية رقم ٩٠٣ سنة ٤ القضائية

عامة مستدبة . حدوثها من إحدى الإصابات . عدم كشف الحكم عن الحدث لهذه الإجابة . اعتبار المتهمين بالضرب جميعا مسؤولين عن العادة . لا يصح . (المادتان ٢٠٤ و ٢٠٧ عقوبات)

إذا كان النابت من الكشف الطبي أن العادة المستدبة نشأت عن إحدى الإصابات التي وجدت بالجنى عليه ، وكان لا يوجد بالوقائع الناتجة بالحكم ما يدل على الحدث لهذه الإصابة التي نشأت عنها العادة ، فإستناد العادة إلى المتهمين جميعا

لا يصح، لأنه يجب في جرائم المشاجرات — ما خلا حالة التجمهر المنصوص عليها في المادة ٢٠٧ وحالة سبق الإصرار — مراعاة أن تكون مسئولية كل ضارب من الوجهة الجنائية مقصورة على فعله الشخصي بحيث لا يحمل وزر غيره من باقي الضارين . وعدم تخفى الحكم مسئولية كل ضارب في إحداث العاهة المستديرة عليه ويوجب تقضه .

### جلسة ١٦ أبريل سنة ١٩٣٤

برئاسة سادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحد باشا وكيل المحكمة وحضور حضرات مطفى محمد بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك وعبدة الفتاح السيد بك المستشارين .

(٢٣٠)

القضية رقم ٧٧٧ سنة ٤ القضائية

اختلاس أشياء محبوزة . القصد الجنائي . متى يعتبر متوافرا؟ (المادة ٢٩٦ عقوبات)  
إن ركن القصد الجنائي في جريمة اختلاس الأشياء المحبوز عليها يعتبر متوافرا متى نقل الشيء المحبوز عليه من مكانه بنية إخفائه عن تعلق حقهم به من الدائنين .

(٢٣١)

القضية رقم ٩٩٥ سنة ٤ القضائية

تجمهر . وجوب إثبات توافر الأركان التي تقتضيها المادة ٢٠٧ ع عند تطبيقها . مطابقة أربعة متهمين بمقتضى هذه المادة . طم إيراد دليل على حصول ضرب من أحد الم . قصور معيب . تقض الحكم بالنسبة لمتهمين جميعا لمرابط الواقعة . (المادة ٢٠٧ عقوبات)

إن المادة ٢٠٧ عقوبات تعاقب كل من اشترك في التجمهر المنصوص عليه فيها ولو لم يحصل منه شخصيا أى اعتداء على أحد من المني عليهم . فمن الواجب إذن أن يدلل الحكم على توفر جميع أركان هذه المادة ، كما تستطيع محكمة التقض أن تظلمن إلى أن القانون قد طبق تطبيقا صحيحا . وإذن فإنا كان كل ما ثبت بالحكم هو أن الذين اشتركوا في التجمهر والاعتداء كانوا أربعة فقط ، وأن ثلاثة



منهم اشتركوا فعلا في الضرب، ولم يرد بالحكم دليل على حصول الضرب من الزاح، بحيث لم يكن في الاستطاعة أن يناله الحكم بمقتضى المادة ٢٠٧ ع، فان هذا البيان الذي لا يكتفى وحده لتطبيق المادة ٢٠٧ عقوبات يحمل الحكم مستوجب التقض بالنسبة لجميع المحكوم عليهم، وليس فقط بالنسبة لذلك الطاعن الذي لم يرد بالحكم دليل على اشتراكه فعلا في الضرب وكان هو وحده صاحب المصلحة الظاهرة في الطعن. ذلك لأن ترابط الوقائع المكونة للمادة، واتصال بعضها ببعض مما يستوجب عدم تجزئة الحكم، وخصوصا أن المادة المطبقة هي المادة ٢٠٧ ع التي تقتضى - لإمكان الحكم بها - توافر شروط خاصة من حيث عدد المتهمين الخ.

(٢٣٢)

القضية رقم ٩٩٩ سنة ٤ القضائية

(١) قتل عمد. إثبات نية القتل. سلطة قاضي الموضوع في تحييز ذلك.

(ب) قتل عمد. إحداث جروح بالحنى عليه بقصد قتله. إلقاءه بالعلاج. الجريمة شروع في قتل.

(المادة ٤٥ عقوبات)

(ج) إحراق. متى توافر أركان هذه الجريمة؟ وش يترتب على مفروشات منزل وإشعال النار. إلقاء الحريق بواسطة الجيران. اعتبار الجريمة تامة.

(المادة ٢١٧ عقوبات)

١ - القول بتوفر نية القتل في جريمة الشروع في قتل عمد هو مسألة موضوعية تتحرزا محكمة الموضوع من أدلة الدعوى وظروفها. ويكتفى لإثبات نية القتل أن تقول المحكمة في حكمها "إن نية القتل العمد واضحة بجله لدى المتهم، من استعمله آلة قاتلة وهي شاطور حاد قاطع وضربه به الحنى عليهما في الرأس ومواقع أخرى من جسميهما بقصد قتلها، فأصابهما بتلك الإصابات الموصوفة آنفا (في الحكم). وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسعاف الحنى عليهما بالعلاج الخ".

٢ — إذا تحقق لمحنة الموضوع أن المبادرة بعلاج المحنى عليه مما أصابه من جروح قصد بها إلحاق قتله قد أقدمته من غلب الموت فتلك نتيجة خارجة عن إرادة الجاني مخيبة أملة فيما أراد إقترافه . ولا ريب في أن ما ارتكبه يكون شروعا في قتل .

٣ — يكفى لتوافر أركان جريمة الإحراق المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون العقوبات أن يكون الجاني قد وضع النار عمدا في محل مسكون أو معد للسكنى ، بصرف النظر عن مقدار ما تلتهمه النار من المكان الذى علق به أو من محتوياته ، وبصرف النظر عن علم أصحاب المكان أو عدم علمهم بخطور الحريق الذى أشعل عمدا بمجملهم ، فإن هذا كله من الملابسات المحيطة بالفعل المقترف ، ولا تأثير له في توافر أركان جريمة الحريق وفق ما نص عليه القانون . فإذا رش شخص بترينا على مفروشات متزل ، وأشعل فيها النار فأطفأها الجيران الذين بادروا بالحضور على الاستغاثة ، فهو إذن قد وضع النار عمدا في مكان مسكون ، ويكون تطبيق المادة ٢١٧ ع على فعلته سليما لا عيب فيه .

### جلسة ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبدالرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وكيل المحكمة وحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى بمنى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بل المستشارين .

(٢٣٣)

القضية رقم ٧٩٩ سنة ٤ القضائية

نصب . مدى انطباق المادة ٢٩٣ ع . انحال صفة غير صحيحة بقصد حل البائع على تمسيط من التى المبيع . دفع بعض الأقطاع التوقف من دفع بانها . لا يتم نصبا .

إن المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات تعاقب من توصل إلى سلب مال الغير باتخاذ صفة غير صحيحة . فهى لا تطبق على من يتحمل صفة ليست له بقصد حل بائع على قبول تمسيط شئ من شئ مبيع ، دفع بعضه معجلا ثم قام بسداد بعض

الأنساق، ولكنه عجزي النهاية عن دفع باقيا، لأن اتخاذ الصفة الكاذبة لم يقصد به في هذه الحالة سلب مال المجنى عليه وإنما قصد به أخذ رضا البائع بالبيع بمن بعضه مقسط وبعضه حال . وتكون الصلاقة بين البائع والمشتري في هذه الحالة علاقة مدنية محضة، وليس فيها عمل جنائي .

## (٢٣٤)

القضية رقم ١٠٠٠ سنة ٤ القضائية

شهود . إعلانهم بالحضور أمام المحكمة . متى تكون النيابة مكلفة بذلك ؟

(المادة ١٧ و ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات)

النيابة غير مكلفة بإعلان شهود النفي الذين يريد المتهم الاستعانة بهم، إلا في الحالة المنصوص عليها في المادة ١٧ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات، وهي حالة ما إذا قدم المتهم إلى قاضي الإحالة قائمة بأسماء الشهود الذين يطلب أن تسمع شهادتهم أمام محكمة الجنائيات حتى إذا قرر القاضي في هذه الحالة أن الطلب جذي كلف النيابة بإعلانهم بالحضور أمام تلك المحكمة . أما إذا كان المتهم لم يعرض أسماء شهوده على قاضي الإحالة بل قام بنفسه بإعلانهم، عملاً بمحكم المادة ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات، للحضور أمام المحكمة، ثم أجلت القضية في الجلسة التي أعلن الشهود لها لدور مقبل، وغفل المتهم عن إعادة إعلان الشهود إلى جلسات ذلك الدور، وجاء الدفاع عنه يوم الجلسة يطلب التأجيل لعدم تمكنه من إعلان شهوده ولم يبد عذراً مقبولاً، فرفضت المحكمة طلب التأجيل، فإن المحكمة لا تعتبر قد تجاوزت حذ سلطتها القانونية فيما فعلت، ولا يمكن أن ينسب إليها الإخلال بحق الدفاع . كما أنه لا يمكن أن يتصل المتهم مما وقع فيه من تقصير في إعلان الشهود بمقولة إن ذلك كان واجبا على النيابة .

(٢٣٥)

القضية رقم ١٠٠٥ سنة ٤ القضائية

- (١) سبق الإصرار . ملحة قاضي الموضوع في استخلاصه .  
(المادة ١٩٥ ع)  
(ب) منهم . استجوابه . متى يكون مبطلاً للحكم ؟  
(المادة ١٣٧ تحقيق)  
(ج) حقوة الإعدام . لا يشترط القانون أدلة خاصة للحكم بها . عدم تقييد القاضي بفتوى المفتي  
عنه الحكم .  
(المادة ٤٩ تشكيل)

١ — استنتاج ظرف سبق الإصرار من الوقائع المعروضة أحر موضوعي من شأن محكمة الموضوع وحدها، ولا رقابة عليها في ذلك لمحكمة التفتض ما دامت الأدلة والقرائن التي استندت هي إليها تنجح عقلاً ما استخلصته منها .

٢ — لا نزاع في أنه لا يجوز للحاكم استجواب المتهم إلا إذا طلب هو هذا الاستجواب . فكل ما لما هو أن توجه إليه التهمة، فإن اعترف بها وصرح اعترافه لهما تحكم عليه طبقاً للقانون، وإن أنكر فليس لها إلا أن تلقته إلى الوقائع التي ترى لزوم استجوابها لظهور الحقيقة، وترخص له في تقديم ما يريد من الإيضاحات . غير أن تحريم الاستجواب لم يقرر إلا لمصلحة المتهم، فله أن يتنازل عنه ويطلب استجوابه إذا رأى هو أن في استجوابه مصلحة له، وإذا أجاب المتهم على أسئلة المحكمة راضياً مختاراً، ولم يعترض الدفاع على ذلك، عدّ متنازلاً عن التمسك بما ينهى عنه القانون في هذا الشأن، ولا يستطيع بعد ذلك أن يدفع ببطالان الإجراءات .

٣ — لا يشترط قانوناً لتوقيع عقوبة الإعدام توافر أدلة خاصة، بل إن شأنها في ذلك شأن باقي العقوبات، يوقعها القاضي متى اطمان إلى صحة الأدلة أو القرائن المقدمة له، إذ هو حر في تكوين اعتقاده، وليس مقيداً بدليل خاص، كما أنه غير مقيد بفتوى المفتي في القضايا التي يحكم فيها بالإعدام .

## جلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٤

برئاسة سادة عبد العزيز نهي باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات ذك برزي بك ومحمد نهي حسين بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك المستشارين .

(٢٣٦)

القضية رقم ١٤٤٩ سنة ٣ القضائية

(١) إامة مل القرار من وجه القضاء . الإخفاء المنصوص عليه بالمادة ١٢٦ ع المكررة .  
الصورة التي ينصب عليها .

(ب) مخدوات . القصد الجنائي في إحرازها . مناط توفره .

( القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ والشرط الثاني من الفقرة السادسة من المادة ٣٥ هـ ) .

١ - إن المادة ١٢٦ المكررة من قانون العقوبات قد وضعت للعقاب على حالات الإخفاء التي لم يكن معاقبا عليها، فتطبيقها إذن لا محل له فيما يكون العقاب مقظرا له بنص صريح خاص . والإخفاء الوارد بآخر هذه المادة لا ينصب إلا على إخفاء أهلة الجريمة، ما دامت وسيلة الإخفاء ليست في ذاتها جريمة معاقبا عليها . فالزوجة التي تحمض غنمها مملوكا لزوجها لتخفيه كدليل عليه لا ينفعها التمسك بهذا الإخفاء ، لأن إحراز المختر في حد ذاته جريمة معاقب عليها بنص خاص وارد في قانون المخدرات ( المادة ٣٥ ققرة ٦ ) بصرف النظر عن الباعث عليه وأيا كان الغرض منه ، ما دام هو حاصل في غير الحالات الاستثنائية الواردة في القانون ذاته <sup>(١)</sup> .

٢ - إن كل ما يتطلبه القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ في إحراز المختر، من جهة القصد الجنائي، هو علم المحمض بأن المادة مختر دون نظر إلى الباعث له على هذا الإحراز . وهذا هو المعنى المستفاد من عبارة الشرط الثاني من الفقرة السادسة من المادة ٣٥ من هذا القانون، وهي تكلمت في حالات الاستيلاء على المختر بلاى قيد، وذكرت من هذه الحالات مجرود الإحراز (Détention)، أى الاستيلاء المادى، أيا كان الغرض منه أو العاقب إليه .

(١) يراجع أيضا الحكم الصادر بجملة ٢٦ ديسمبر ١٩٣٢ في القضية رقم ٥٤٩ سنة ٣ القضائية قائم قد أفاض في البيان والتليل على سداد هذا النظر .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .  
 من حيث إن الطعن مقبول شكلاً لتقديمه هو وأسبابه في الميعاد القانوني .  
 وحيث إن وقائع هذه المادة تلتخص في أن البوليس استصدر أمراً من النيابة  
 بتفتيش منزل زوج المتهمه لشهرته بالاتجار في المخدرات، وفي أثناء التفتيش لاحظ  
 الضابط على المتهمه ارتباكاً فأراد تفتيشها فأخرجت له من جيبها ورقة بها قطع حشيش  
 وسيجارة مغطاة بداخلها حشيش أيضاً قالت إنها وجدت بها على السلم فالتقطتها . وقد  
 قدمت النيابة المتهمه مع زوجها إلى محكمة كرموز الجزئية بتهمة إحراز مواد مخدرة  
 فحكمت ببراءة الزوج وحبس المتهمه ستة شهور . ولكن المحكمة الاستئنافية قضت  
 بإلغاء هذا الحكم وبحبس الزوج سنة وبراءة المتهمه مستندة في ذلك إلى أن وجود  
 المخدر معها لم يكن إحرازاً بالمعنى المقصود قانوناً، وإنما كان مجرد إخفاء له أرادت  
 به إعانة زوجها على الفرار من وجه القضاء وهو فعل لا عقاب عليه في حالة وقوعه  
 من الزوجة كما تقتضى بذلك المادة ١٣٦ من قانون العقوبات المكررة .

وحيث إن النيابة طعنت في هذا الحكم على أساس أن محكمة الجناح أخطأت  
 في تطبيق القانون بأن خلطت بين الباعث والقصد الجنائي مع أن الباعث لا تأثير  
 له في جريمة إحراز المخدرات، وأن القصد الجنائي لا يقتضى سوى علم المحرز بأن  
 المادة مخدرة بصرف النظر عما يتفيه من وراء هذا الإحراز .

وحيث إن هذه المحكمة لا تفرع محكمة الموضوع فيما ذهبت إليه من تطبيق المادة  
 ١٣٦ من قانون العقوبات المكررة على ما وقع من المتهمه من إحرازها مخدراً مملوكاً  
 لزوجها لتخفيفه كدليل عليه . ذلك لأن هذا الإحراز في حد ذاته جريمة معاقب عليها  
 بنص خاص وارد في قانون المخدرات ( مادة ٣٥ فقرة ٦ ) بصرف النظر عن الباعث  
 عليه وأياً كان الغرض منه مادام هو حاصل في غير الحالات الاستثنائية الواردة  
 في القانون ذاته . أما المادة ١٣٦ آتية الذكر فقد جاءت للعقاب على حالات

الإخفاء التي لم تكن معاقبا عليها، فتطبيقها إذن لا محل له في العقاب مقرر له بنص صريح خاص، وهو ما قد سبق لهذه المحكمة أن بحثته بما ترى فيه الكفاية في حكمها الصادر بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ في الطعن رقم ٥٤٩ سنة ٣ قضائية . ولذا فهي تكفي بالإحالة إليه فيما اشتمل عليه من بيان وتعليل .

وحيث إن محامى المتهمة تمسك بأنه يجب في جريمة إحراز المواد المخدرة أن يكون الباعث على الإحراز سوء النية ومخالفة ما قصد إليه الشارع من محاربة الاتجار في المواد المخدرة أو تعاطيها . فاذا لم يتوفر لدى المحرز أحد هذين الغرضين بأن كان الدافع له إلى الاستيلاء على المخدر الحيلولة دون ضبطه لدى صاحبه أو محرمه الحقيقي فلا إثم عليه فيما فعل . وقد دلل على وجهة نظره هذه بأمرين : ( أولا ) حالة الموظفين الذين تحصل إلى أيديهم بحكم وظائفهم مواد مخدرة إذ هم لا حرج عليهم في هذا الإحراز بسبب الباعث لهم عليه . ( ثانيا ) ما استخلصه من التفاوت الجسيم بين العقوبتين المنصوص عليهما في المادتين ٣٥ و ٣٦ من قانون المخدرات قائلا إن الشارع لم يقصد بما أورده في المادة ٣٥ سوى حالات الاتجار والترويج وجعل عقوبتها أقسى من عقوبة التعاطي التي أفرد لها المادة ٣٦ ذلك لما رآه بحق من أن الاتجار أشد ضرا وأعظم خطرا من مجرد التعاطي . وأضاف إلى هذا القول أن معاقبة الإحراز إطلاقا أى بصرف النظر عن غرض المحرز يؤدي إلى نتيجة غير مقبولة، وهي اعتبار الزوجة التي لا تبني من وراء الإحراز سوى إخفاء الدليل المادي المئبث لما أقترف زوجها من جرم - اعتبار هذه الزوجة محرزة بمقتضى الفقرة السادسة من المادة ٣٥ ويكون أقل ما تعاقب به الحبس مدة ستة مع مائتي جنيه غرامة في حين أن في إمكان المحكمة الحكم على زوجها إذا كان المختر لاستيلائه الشخصي بالحبس ستة شهور مع أنه هو المحرز الحقيقي لهذا المختر .

وحيث إن هذا الدفاع واهى الأساس . فأما عن الشطر الأول منه فأن الموظفين المنوط بهم تنفيذ القانون إنما يقومون بأعمال مفروضة عليهم فلا جريمة

إذن فـيا يأتون من إحراز مشروع اقتضته ضرورات العمل ( مفهوم الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من قانون العقوبات ) . ولا محل لاتخاذ هذه الحالة الاستثنائية قياسا لغيرها ودليلا على وجوب توفر غرض معين في الإحراز . وبما لا شك فيه أن هؤلاء الموظفين أنفسهم لو أحرزوا مواد مخدرة في ظروف لا علاقة لها بأعمالهم فعملهم هذا يكون جنائيا ويكون عقابهم عليه أمرا لا مبرية فيه . وأما عن الشطر الثاني من الدفاع فإن هذه المحكمة تكرر عين ما قرره في قضائها السابق من أن كل ما يتطلبه القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ في إحراز المخدر من جهة القصد الجنائي هو علم المحرز بأن المادة مخدرة دون نظر إلى البسائط له على هذا الإحراز . وتقول مرة أخرى بأن هذا المعنى هو المستفاد من عبارة الشطر الثاني من الفقرة السادسة من المادة ٣٥ من هذا القانون وهي التي تكلمت عن حالات الاستيلاء على المخدر بلا أى قيد وذكرت من هذه الحالات مجزء الإحراز (détention) أى الاستيلاء المادى أيا كان الغرض منه أو الدافع إليه . ولا ترى المحكمة حاجة إلى تكرار ما سبق أن قالته بيانا لهذا الرأى الذى استقرت عليه ( انظر بالأخص حكمى ٥ فبراير سنة ١٩٣١ و ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ ) أما كون التدقيق السليم لا يستتبع النتيجة التى قد يؤدى إليها عدم تقييد الإحراز بالاتجار أو التعاطى فهو اعتراض متعلق بأحكام النصوص ولا تأثير له على أى حال في تفسيرها على وجهها الصحيح المقصود من وضعها . ومهمة القضاء كما هو معلوم ، ليست إلا التطبيق بصرف النظر عن مثل هذه النتائج التى من شأن الشارع تلافيها بإصلاح ما فى النصوص من علة أو قص إذا صح أن فيها شيئا من هذا . على أن النتيجة التى يستنكرها الدفاع وهى أن تعاقب الزوجة بسنة بينما زوجها قد يحكم عليه بسنة أشهر فقط لكونه متعاطيا لا محززا إحرازيا مطلقا — هذه النتيجة ليس فيها ما يوجب الاستنكار . ذلك بأن علة تخفيف عقوبة التعاطى أنه إنما يؤذى نفسه لا غيره ، أما المحرز سواء أكانت الزوجة أو غيرها فإدام إحرازها ليس لتعاطيها الشخصى فانه إحراز لمادة سامة معتة لتسميم الغير — كما هى القرينة المستفادة من نص القانون على مجزء الإحراز المادى (détention) — وكل



إحراز من هذا القبيل فهو أبلغ في الإجماع من إحراز التعاطى . فلا جرم إذن أن كانت العقوبة عليه أشد من العقوبة على إحراز التعاطى .  
وحيث إنه من بكل ما تقدم تكون المحكمة الاستئنافية قد أخطأت في تفسير القانون وتطبيقه ويكون لهذه المحكمة أن تطبق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة الثابتة بالحكم وهي إحراز المتهم للخبز المضبوط معها ، وعقابها على ذلك ينطبق على المادة ٣٥ فقرة ٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

### (٢٣٧)

#### الفضية رقم ١١ سنة ٤ القضائية

- (١) تمويض . تدخل شخص في دعوى مقامة الطالبة بتعويض ما أصابه من الضرر .  
شرطه . حائلست محمداً باسم زوجته . الطالبة بتعويض ما أصابه من الضرر بسرقه هذا السد . جوازها .  
(المادة ٤٤ تحقيق)  
(ب) سند دين . تسليم الدين ليؤثر عليه بما يؤدیه من مقدار الدين . عدم رده إلى صله . سرقة .  
(المادة ٢٧٥ ع)  
(ج) سند دين . تسليم الدين ليؤثر عليه بما يؤدیه من مقدار الدين . احتفاظ الدين به . تسليمه ذلك بحجة حمل الدائن على أن يخصم له مبلغا يدعى أنه غبن في البيع الذى كان من نتيجة تحرير السد . لا يبنى ثبوت ركنية الاختلاس .  
(د) سرقة . دائن . اختلاس مال مدين ليكون تأمينا على دينه الثابت . اختلاس في اختباره سارقاً أولاً . المختص لا دين له . مجرد ادعائه أن له ديناً . سرقة .

١ — إن المادة ٥٤ من قانون تحقيق الجنايات تعطى الحق لكل من يدعى حصول ضرره من جريمة أن يقيم نفسه مدعياً بمحقوق مدنية في أية حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تم المرافعة . فإذا تدخل شخص ليطالب بتعويض الضرر الذى أصابه شخصياً ، والذى نشأ مباشرة عن سرقة سند تحت حيازته هو ، وإن كان محمراً باسم زوجته ، فليس في قبوله لهذه الصفة أية مخالفة لتلك المادة ولا أهمية لأن يكون السند موضوع الجريمة ملكاً له أم لغيره .

٢ - إذا سلم دائن إلى مدينه سند الدين المحرر عليه ليدفع جانباً من الدين ويؤثر به على ظهر السند ، فإن هذا التسليم ليس من نوع التسليم الناقل للحيازة ، بل هو تسليم اقتضته ضرورة اطلاع المدين على السند المأخوذ طيه والتأشير على ظهره بالمبلغ الذى دفع من الدين على أن يرده عقب ذلك إلى الدائن . فهو تسليم ماذى بحث ليس فيه أى معنى من معانى التخلي عن السند ، فلا ينقل حيازة ولا ينفى وقوع الاختلاس المعبر قانوناً فى السرقة إذا ما احتفظ المدين بالسند على رغم إرادة الدائن . ولا يعتبر هذا العمل خيانة أمانة ، لأن الدائن حين سلم السند للدين لم يكن قد تخلى عن حيازته القانونية ، بل إن تسليمه إياه كان تحت مراقبته .

٣ - إذا علل المدين احتفاظه بالسند على رغم إرادة الدائن بأنه لم يقصد تملك السند بل يقصد بالاستيلاء عليه تهديد الدائن لحمله على أن يخصم له كذا جنبها ، بعوى أنه غش فى البيع الذى كان من نتيجته تحرير ذلك السند ، فإن هذا التعليل لا يخلجه من المسؤولية الجنائية . لأن طلبه الخصم هو تحكم منه فى الدائن لا يستند إلى أى أساس ، واستيقاؤه السند ومساومته على الحصول على هذا المبلغ الذى لا حق له فيه يعدّ اختلاساً بنية سلب المال المختلس ، وهى النية الواجب توافرها قانوناً فى جريمة السرقة .

٤ - إنه وإن كان الخلاف واقعاً بين المحاكم والشرح فيما إذا كان الدائن الذى يختلس متاع مدينه ليكون أميناً على دينه التابت يعدّ سارقاً أم لا يعدّ فلا خلاف إذا كان المختلس لا دين له وإنما يدعى هذا الدين للحصول على فائدة غير شرعية مقابل رده الشئ المختلس .

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .  
من حيث إن الطعن قديم وبينت أمبابه فى المعاد القانونى فهو مقبول شكلاً .  
ومن حيث إن محصل الوجه الأقل من أوجه الطعن أن محكمة الموضوع إذ قبلت فهم حسن نصار مدعياً مدنيا أخطأت فى تطبيق المادة ٥٤ من قانون

تحقيق الجنائيات لأنه ليس صاحب السند المقول باختلاسه ولم ترفع النيابة العامة الدعوى عن الضرر أو الأذى المقول في الحكم المطعون فيه إنه حاق به بل اعتبرت مدعياته لنوا ولأن المجني عليها الحقيقة التي وقع عليها الضرر مباشرة هي هائم عبد السميع صاحبة السند .

ومن حيث إنه جاء في الحكم الابتدائي الذي تأيد لأسبابه أن المدعى المدني فهم نصار هو الذي كان حائزاً للسند المقول بسرقة وإن كان محرراً باسم زوجته ، وأنه لو سمحت واقعة السرقة لصحت أساساً لأن يطالب بتعويض ما لحقه مادياً وأدياً بسببها ، إذ هو الحائز للسند وهو الذي وقعت عليه الجريمة مباشرة دون زوجته وتمرض بسببها للإيذاء وأنفق مالا وجهداً وقتاً في سبيل استرداد المسروق فتكون دعواه بطلب تعويض ما لحقه شخصياً من الضرر مقبولة طالما أن أساسها ما أصابه من الضرر الشخصي وليست المطالبة بقيمة السند المقول بسرقة .

ومن حيث إنه بين مما تقدم أن المدعى المدني إنما تدخل في الدعوى ليطالب بتعويض الضرر الذي أصابه شخصياً والذي نشأ مباشرة عن الجريمة المنسوبة إلى الطاعن وليس في قبوله لهذه الصيغة أية مخالفة للعادة ٤٥ من قانون تحقيق الجنائيات التي تعطى الحق لكل من يدعى حصول ضرر له من جريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية في أية حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة ، ولا أهمية بعد ذلك لأن يكون السند موضوع الجريمة ملكاً للمدعى المدني أم لا .

ومن حيث إن محصل الوجه الثاني أن الواقعة الثابتة في الحكم على فرض صحته تكون جريمة خيانة الأمانة لا جريمة السرقة كما ذهب إليه الحكم لأن المدعى المدني أودع السند لدى المتهم وأتمنه عليه وسمح له بالخروج به وبذلك انتقل السند إلى حوزة المتهم وبقي معه مدة من الزمن ، ولما كانت قيمة هذا السند تزيد على العشرة جنيهات فلا يصح إثبات إيداعه لدى المتهم إلا بالكتابة ، ويكون التعويل على البيئة في هذه الحادثة مخالفاً لنصوص القانون .

ومن حيث إن ملخص الواقعة حسب التثبت في الحكم أن المدعى المدنى باع للطاعن خمسة قرارات من ملك زوجته وتحريريات ثمنها سند بمبلغ ٢٢ جنيا و٤٦٥ مليا مؤرخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ خصم على ظهره عتة دفع بخط المتهم نفسه . وحصل أنه في يوم الحادثة توجه المدعى المدنى ومعه شاهدان لمقر المتهم وطلب منه دفع جنيه واحد فوجده المتهم بأنه سيحضره له من شخص بنفس البلدة باع له جاموسة ولم يدفع له كل ثمنها ، فسلمه المدعى المدنى السند ليؤشر بخمسة جنيه على ظهره ونرجع المتهم ومعه السند لإحضار المبلغ والتأشير به ، وجلس المدعى المدنى والشاهدان بمقر المتهم في انتظار عودته وانتظروه طويلا حتى ساعة متأخرة من الليل ولكنه لم يحضر . ولما مل الشاهدان الانتظار عادا أدراجهما لميت غمر ، أما المدعى المدنى فأخذ يبحث عن المتهم بمساعدة أخيه بدون جدوى فاضطر للانتظار للصباح ثم توجه إليه بجمل عمله وطالبه برد السند فزاوغ المتهم بحجة أنه غبن في البيع ، فاضطر المدعى لاستعمال الحيلة وسأيره ظاهرا على يوفق لاسترداد السند فتوجهها لميت غمر لمكتب أحد المحامين لتسوية المسألة فلم يجدها ، ولم يقلع المدعى في إقناع المتهم برد السند ولكنه لم يأل جهدا في التأثير عليه كي يقنعه برده ، ووسط لهذا الغرض جملة أشخاص ، ولكن المتهم أصر على أن يخضع من مبلغ السند خمسة جنيهات بحجة أنه غبن في البيع وأن يكون التأشير بالخصم بخط المدعى المدنى . فتظاهر المدعى بقبول ذلك ، فأحضر المتهم السند وتاوله لأحد الشهود الذى سلمه لادعى المدنى فأخفاه داخل حذائه وواجه المتهم بالحقيقة فنارت ثأثرته وحاول استرداد السند بالقوة ، وكان أحد الشهود قد ذهب إلى ملاحظ البوليس وبلغه بالحادثة فحضر الملاحظ ووجد المدعى المدنى بحالة غير منتظمة وملابسه ملوثة بغير الحائط فأخذ في التحقيق . ومن حيث إنه يظهر مما تقدم أن تسليم المدعى المدنى السند للمتهم كان تسليما ماذيا اضطرابا اقتضته ضرورة إطلاع المدين على السند والتأشير على ظهره بدفع مبلغ الجنيه على أن يرده عقب ذلك فهو تسليم غير ناقل للحيازة ولا ينشئ وقوع الاختلاس المعبر قانونا في جريمة السرقة . ولا قيمة للقول بأن المدعى المدنى اتخى التسليم على

السند أى أنه سلمه له على سبيل الأمانة لأن المدعى المدنى لم يتخل عن حيازة السند القانونية، وتسليمه للمتهم كان تحت مراقبته بدليل بقاءه مع شاعديه فى منزل المتهم نفسه إلى ساعة متأخرة من الليل فى انتظار قدومه . ولذلك يكون ما وقع من ألتهم من اختلاس السند والحرب به رغم إرادة المدعى المدنى سرقة وليست خيانة أمانة، ويكون هذا الوجه على غير أساس .

ومن حيث إن مبنى الوجه الثالث أن الواقعة الثابتة فى الحكم لا يعاقب عليها القانون لأن المتهم لم تكن لديه نية تملك الشيء المسروق بدليل أنه أمر على أن لا يسلمه إلا بعد أن يخضع منه خمسة جنيهات بحجة أنه غش فى البيع وبعد حسم النزاع المدنى بشأن تسليم قيراط أرض اشتراه من المدعى محدودا مع أنه لا يملك إلا شائما . وقد سلم الحكم بذلك إذ أثبت أن المدعى المدنى والمتهم توجها معا لاستفتاء أحد حضرات المحامين فى تسوية مسألة النزاع المدنى . وبين من ذلك أن المتهم لم يكن يريد السرقة وإنما كان يريد تهديد المجنى عليه وفض النزاع بينهما، ولو كان يريد تملك السند لمزقه ولم يبق معه أربعة أيام .

ومن حيث إنه فضلا عن أن هذا الوجه يخالف دفاع الطاعن فى التحقيق من أنه استردّ السند بعد دفع قيمة الباقي منه، الأمر الذى يشف عن أنه قصد تملك السند نهائيا — فضلا عن ذلك فإن ما يمتك به الطاعن الآن من أنه لم يقصد تملك السند بل كان يقصد بالاستيلاء عليه تهديد المجنى عليه وحمله على أن يخضع له منه خمسة جنيهات بحجة أنه غش فى البيع الذى كان من نتيجته تحرير السند موضوع النزاع — ما يمتك به الطاعن فى هذا الشأن لا يخليه من المسؤولية الختائية لأن طلبه خصم خمسة جنيهات هو تحكم منه فى المجنى عليه لا يستند إلى أى أساس، واستيقاؤه السند ومساومته على الحصول على هذا المبلغ الذى لا حق له فيه يعدّ اختلاسا بنية سلب المال المختلس وهى النية الواجب توفرها قانونا فى جريمة السرقة. وما تجب ملاحظته أنه وإن كان وقع اختلاف بين المحاكم والشراح فيما إذا كان

الدائن الذى يختلس متاع مدينه ليكون تأمينا على دينه الثابت بعد سارقا أم لا فلا محل للخلاف إذا كان المختلس لا دين له وإنما يدعى هذا الدين للحصول على فائدة غير شرعية مقابل ردّه الشيء المختلس . ومن كل ذلك يكون هذا الوجه على غير أساس أيضا .

### (٢٣٨)

القضية رقم ٢١ سنة ٤ القضائية

(١) نصب - الاستيلاء بطريق الاحتيال على مبلغ - ردّ المبلغ لا بحر الجرمية وإنما يصح أن يكون

سببا لتخفيف العقاب . (المادة ٢٩٣ ع)

(ب) سابقة - سابقة جناية حكم فيها بقوة الجناية - ذكر تاريخها في الحكم - لا أهمية له .

(المادة ٤٨ ع)

١ - ردّ المبلغ الذى استولى عليه المتهم بطريق الاحتيال لا بحر جرمية النصب بعد تمامها، وإنما يصح أن يكون سببا لتخفيف العقاب فقط . وهذا أمر يرجع إلى تقدير محكمة الموضوع ، ولا يصح بحال أن يكون وجها للطعن في الحكم بطريق النقض .

٢ - إذا كانت السابقة التى أُوخذ بها الطاعن هى جناية وحكم عليه فيها بقوة الجناية، فمثل هذه السابقة لا تسقط بمضى المدة، ولا يهم إذن ذكر تاريخها في الحكم، لأن مرتكبها يعتبر عائدا طبقا للفقرة الأولى من المادة ٤٨ من قانون العقوبات مهما تراخى الزمن بين الحكم الصادر بها والجرمية الجديدة .

### (٢٣٩)

القضية رقم ٢٤ سنة ٤ القضائية

تبيد أشياء، محرقة - القصد المتأني في هذه الجريمة - متى يتحقق ؟ رغبة التهم في مرة التنفيذ . استظهارها - سلطة محكمة الموضوع في ذلك . (المادة ٢٩٦ و ٢٨٠ ع)

إن من المتفق عليه أنه يكفي لاعتبار الشخص مبدعا أو مختلسا في حكم المادة ٢٩٦ أو المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات أن يكون قد أخفى الشيء

المحجوز عليه أو قسله من مكانه بقصد منع التنفيذ عليه أو إقامة العوائق في سبيل ذلك التنفيذ . واستظهار رغبة المتهم في خرقلة التنفيذ بما يدخل في سلطان محكمة الموضوع ، إذ ما دامت هي للمطالبة بالحكم في البعوى على أساس الوقائع المكونة لها والأدلة القائمة فيها ، فإن لها ولا شك أن تستظهر ما بطن من خوفها بحسب ما يؤدي إليه تهديدها ، وتستنتج الرأي الذي تراه أقرب إلى الحقيقة بحسب اعتقادها .

(٢٤٠)

القضية رقم ٢٨ سنة ٤ القضائية

إخفاء أشياء مسروقة . مبدأ تقادم هذه الجريمة .  
(المادة ٢٧٩ ع ٢٧٩ ر تحقيق)  
إن جريمة إخفاء الشيء المسروق مع العلم بسرقة هي جريمة مستمرة لا تنقطع إلا بخروج الشيء المسروق من حيازة مخفيه . فإذا أثبت الحكم أن السرقة وقعت في ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٩ ، وأن المتهم باع الشيء المسروق في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ، وأن التبليغ بضبطه حصل في ٢ فبراير سنة ١٩٣٣ ، فإن الجريمة تعتبر ما زالت قائمة ، لأن مدة سقوطها لا تبدأ إلا من تاريخ البيع .

(٢٤١)

القضية رقم ٣١ سنة ٤ القضائية

إيقاف التنفيذ . سهم له سابقة قضى ابتدائياً بحسبه مع إيقاف التنفيذ . طلب النيابة تأييد الحكم لدى المحكمة الاستئنافية . عدم ثبوت وجود صحيفة السوابق بطلب القضية . عدم ادعاء النيابة مرض هذه السابقة على المحكمة . طعن النيابة في الحكم بذلك . عدم جوازه .  
(المادة ٥٢ ع)  
إذا قضى الحكم الابتدائي بإيقاف التنفيذ ، وقرر أن المتهم لا سوابق له ، ولدى المحكمة الاستئنافية طلبت النيابة تأييد الحكم ، فأيد ، ثم طعنت النيابة بطريق النقض في الحكم لقضائه بإيقاف التنفيذ مع أن التهم سابقة ، ولم تدع النيابة في تقرير

أسباب الطعن المقدم منها لمحكمة النقض أن صحيفة سوابق التهم كانت موجودة فعلا بملف الدعوى تحت نظر المحكمة الاستئنافية، وأنها عرضتها عليها وأتت نظرها إليها، فهما يكن التهم من سوابق فإن محكمة النقض لا تستطيع المساس بالحكم المطعون فيه ولا إسناد أى خطأ فيه المحكمة الاستئنافية .

(٢٤٢)

القضية رقم ٣٢ سنة ٤ القضائية

(أ) شهود . تقدير أقوالهم . سلطة قاضي الموضوع في ذلك . (المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ بتحقيق)  
(ب) بيان الواقعة . بيان طريقة القتل . اعتماد الحكم على ما ورد في هذا الصدد بقرار الطبيب الكشاف والصيغة التشريحية . كفاية ذلك . (المادة ١٤٩ بتحقيق)

١ — إن وزن أقوال الشهود، وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم، وتحويل القضاء على أقوالهم، مهما وجه إليهم من المطاعن وحام حولهم من الشبهات، أو عدم تعويله عليها، كل ذلك متروك لمحكمة الموضوع تنزله المتزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه، دون رقابة لمحكمة النقض عليها في تقديرها، اللهم إلا إذا كان في هذا التقدير ما لا يسلم به العقل .

٢ — يكفي أن يسؤل الحكم في اقتناعه بمحصل القتل خفقا على ما ورد بالكشف الطبي المتوقع على جثة المحنى عليه وعمل الصيغة التشريحية عليها . وإن في إثبات الحكم لما قرره الطبيب الكشاف والمشرح للبحث ما يكفي لاستيفاء الواقع من جهة تبيان الطريقة التي حصل بها القتل، لا سيما أن الأمر في هذه الحالة هو من وظيفة الطبيب نفسه يقرره بحسب ما يعيده إليه العلم والمعاينة .



(٢٤٣)

برئاسة سادة عبد الرحمن سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكي بزي بك  
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

القضية رقم ٨٩٦ سنة ٤ القضائية

(١) شهود . تقدير أقوالهم . تميزة اعترافات المتهمين وأقوال الشهود . سلطة قاضي  
الموضوع في ذلك . (المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

(ب) تفتيش المزارع غير المتصلة بالمساكن بدون إذن النيابة وفي غيبة المتهم . لا بطلان .

(المادتان ٥ و ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات)

١ - تقدير أقوال المتهمين والشهود هو أمر موضوعي يبحث من اختصاص  
محكمة الموضوع التي لها في سبيل تكوين اعتقادها حق تميزة اعتراف المتهمين  
وأقوال الشهود دون أن يكون لمحكمة النقض رقابة عليها في ذلك .

٢ - إن إصجاب إذن النيابة في التفتيش قاصر على حالة تفتيش مساكن  
المتهمين وما يقيمها من الملحقات . ولكن هذا الإذن ليس ضروريا لتفتيش  
مزارعهم غير المتصلة بالمساكن ، لأن القانون إنما يريد حماية حرم السكن فقط .  
فقد نصت المادة (٥) من قانون تحقيق الجنايات على أنه لا يجوز لأحد بغير أمر  
من المحكمة أن يدخل في بيت مسكون لم يكن مفتوحا للعامة ولا مخصصا لصناعة  
أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية ، إلا في الأحوال المبينة في القوانين  
أو في حالة غلبس الجاني بالجناية أو في حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة من الداخل  
أو في حالة الحريق أو الفرق . ونصت المادة (٣٠) من قانون تحقيق الجنايات  
على أن للنيابة العمومية الحق في تفتيش منازل المتهمين بجناية أو جمعة أو انتداب  
أحد مأموري الضبطية القضائية لذلك . وظاهر من هذه المادة أن التدب  
لا يكون إلا عند تفتيش منازل المتهمين . ولذلك فلا يكون هناك بطلان إذا قام  
البوليس بدون إذن من النيابة بتفتيش مزارع متهم غير متصلة بمسكنه ، كما أنه  
لا بطلان إذا حصل التفتيش في غيبة المتهم ، لعدم وجود نص على هذا البطلان .

(٢٤٤)

القضية رقم ١٠١٠ سنة ٤ القضائية

استعمال ورقة مزورة. اعتداد المحكمة الجنائية في الإدانة على حكم المحكمة المدنية برد الورقة وطلابها .  
إخفال الحكم بمحت الموضوع من وجهته الجنائية . قض .  
(المادة ١٨٣ ع والمادة ١٤٩ بتحقيق)

إذا استند الحكم في إدانة المتهم باستعمال ورقة مزورة مع علمه بقرورها إلى قضاء المحكمة المدنية برد وطلاب الورقة المطعون فيها بالتزوير، ولم يمن بحث الموضوع من وجهته الجنائية ولا بيان ما إذا كانت أركان جريمة التزوير متوافرة أو غير متوافرة حتى يتسنى له الاستقال من ذلك إلى بحث أركان جريمة الاستعمال التي أدب فيها المتهم — إذ لا يصح القول بثبوت جريمة الاستعمال إلا بعد التدليل على ثبوت جريمة التزوير وتوافر أركانها — فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان متيناً وقضه .

(٢٤٥)

القضية رقم ١٠١٥ سنة ٤ القضائية

قرعة عسكرية . مخالفات قانون القرعة . الجرائم المبينة بالمادتين ١٢٨ و ١٢٩ من ذلك القانون .  
مبدأ التقادم فيها . (المواد ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣١ من قانون القرعة)

إن نص المادة ١٣١ من قانون القرعة صريح في أن حق الحكومة في محاكمة المتهم الذي يرتكب إحدى الجرائم المبينة بالمادتين ١٢٨ و ١٢٩ من ذلك القانون أمام المحاكم الأهلية باق إلى أن يبلغ المتهم سن الأربعين . والدعوى العمومية في هذه الجرائم لا تسقط بمضى ثلاث سنوات على ارتكابها أو على آخر تحقيق حصل فيها، بل ابتداء سقوطها متوقف على بلوغ المتهم سن الأربعين .

(٢٤٦)

القضية رقم ١٠١٧ سنة ٤ القضائية

إحراز مفرقات . القصد الجنائي في هذه الجريمة .

(المادة ٣١٧ المكررة ع)

إن المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات، والتي تمذلت بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢، تماثل على إحراز المفرقات في كافة صورته وألوانه، مهما كان الباعث على هذا الإحراز، اللهم إلا ما كان منه برخصة أو بمسوق قانوني . وإذا كانت هذه الجريمة من الجرائم العمدية، فإن القصد الجنائي فيها يقوم على قصد الفاعل مخالفة ما ينهى عنه القانون، بصرف النظر عن البواعث التي تكون دفعته إلى ارتكاب ما ارتكبه منها، إذ الباعث لا يؤثر في بقاءها، وإنما قد يصح أن يكون له دخل في تقدير العقوبة ليس غير .

جلسة ٧ مايو سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكي برزي بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٤٧)

القضية رقم ١١٨٣ سنة ٤ القضائية

مواد مخدرة . ركن الإحراز . القصد الجنائي فيه . بيان توافره في الحكم . ما يكفي في هذا الشأن .

(المرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)

يكفي في بيان توافر القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة أن تستدل المحكمة عليه بجسامة الكمية المضبوطة، ويقول شاهد رأى المتهم ينهش في الأرض حتى ظهرت له الصرة المحتوية على المخدر فأخذها ووضعها مكاناً آخر، وباستنتاجها من هذه الشهادة أن المتهم كان يعلم حقيقة الصرة، وأن بحشه عنها وعشوره عليها ونقلها من مكانها إلى مكان آخر إنما كان ليأخذها من ذلك المكان فيما بعد .

### جلسة ١٤ مايو سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٤٨)

القضية رقم ١١٨٧ سنة ٤ القضائية

مرفعة - وقوعها في الليل من متعدين - حمل أحدهم سلاحا - ظرف مشدد عيني - علم الآخرين به - عدم لزومه .  
(المادة ٢٧٣ ع)

إن المادة ٢٧٣ من قانون العقوبات لم تشترط لاستحقاق العقاب علم رفاق حامل السلاح بوجوده معه ، لأن حمل السلاح في جريمة السرقة المذكورة هو من الظروف المشددة العينية (objectives) التي تقضى بتشديد العقوبة على باقي الفاعلين للجريمة ولو لم يعملوا بوجود السلاح مع رفيقهم ، وليس من الظروف الشخصية التي لا يتعدى أثرها إلى غير صاحبها .

(٢٤٩)

القضية رقم ١١٩١ سنة ٤ القضائية

( أ ) سنّ المتهم - تقديرها بما هو ثابت بمحضر الجلسة - الظن في هذا التقدير أمام محكمة النقض - عدم جوازها .  
(المادة ٦٧ ع)

( ب ) استدلال - حرية المحكمة في تكوين اقتناعها -

( ج ) عقوبة - تقديرها - موضوعي .  
(المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

١ - ما دام المتهم قد ارتضى تقدير مسنّه المثبت بمحضر الجلسة ولم يعترض عليه ولم يحاول أمام محكمة الموضوع إقامة الدليل على عدم صحته ، سواء بتقديم شهادة ميلاد أو مستخرج رسمي أو غير ذلك ، فإن هذا التقدير يصبح نهائيا لتعلقه بمسألة موضوعية فصلت فيها محكمة الموضوع نهائيا ، باعتبارها السنّ التي ذكرها المتهم نفسه أو بتقديرها إياها عملا بمحكم المادة ٦٧ من قانون العقوبات . وليس للتهم بعد ذلك أن يظن في ذلك التقدير لأوّل مرة أمام محكمة النقض .

٢ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها من أى مصدر في الدعوى تراه جديرا بالتصديق . ولما في سبيل ذلك أن تأخذ بقول متهم على متهم آخر ما دامت مقتنعة بصحته .

٣ - تقدير العقوبة راجع إلى سلطة محكمة الموضوع بغير منازعة ، وليس عليها قانونا أن تبين الأسباب التي دعته إلى التشديد أو التخفيف .

(٢٥٠)

#### القضية رقم ١١٩٥ سنة ٤ القضائية

تزوير - تغيير المتهم لاسمه في محضر رسمي . متى لا يمتد تزويرا معا قبل عليه ؟ تسمى شخص في وثيقة الزواج أو إيهاد الطلاق باسم غير اسمه الحقيقي وتوقيعه عليها بالاسم المتحلل . تزوير في محضر رسمي . (المادة ١٧٩ و ١٨٠ ع)

تغيير المتهم لاسمه في محضر تحقيق جنائي لا يمتد وحده تزويرا ، سواء أكان مصحوبا بامضاء أم غير مصحوب ، لأن هذا المحضر لم يعد لإثبات حقيقة اسم المتهم ، ولأن هذا التغيير يمتد من ضروب الدفاع المباح . إنما يشترط ألا يترتب على فعل المتهم إضرار بالغير وإلا كان تزويرا مستوجبا للعقاب على كل حال .

أما في غير ذلك من المحزرات الرسمية فالأصل أن كل تغيير للحقيقة ينتج عنه حتما حصول الضرر أو احتمال حصوله . ذلك بأنه يترتب عليه ، على أقل الفروض ، العبث بما لهذه الأوراق من القيمة في نظر الجمهور والتقليل من ثقة الناس بها . وإذن فإنا تسمى شخص في وثيقة زواج باسم غير اسمه الحقيقي ، ثم وقع على إيهاد الطلاق بالاسم المتحلل ، فقد ارتكب جريمة التزوير في محضر رسمي .

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا . من حيث إن الطعن قديم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا . ومن حيث إن محصل الطعن أن القرار المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ ذهب إلى أن الفعل المنسوب إلى المتهم لا عقاب عليه لأنه لم يحصل منه ضرر

لشخص معين مع أن وثائق الزواج والطلاق يترتب عليها ثبوت الأنساب شرعا وصياتها من الاختلاط، فتفتر أحد الزوجين لاسمه فيه ضرر أو احتماله للزوج الآخر وللنسل . هنا فضلا عن أن لائحة المأذونين توجب توقيع الزوجين على الوثائق مع ذكر اسم الأب والجد مما يدل على حرص المشرع على ذكر الأسماء الحقيقية . على أن القصد الجنائي يتحقق بمجرد الظهور عمدا باسم غير الاسم الحقيقي مهما كان الباعث على هذا الظهور بالاسم المتصل .

ومن حيث إن واقعة هذه المادة بحسب ما جاء في القرار المطعون فيه أن المتهم تزوج من صبيحة بنت علي نعمان في ٢٣ مايو سنة ١٩٣١ ثم طلقها في أول أغسطس سنة ١٩٣٣ وتسمى في كل من وثيقة الزواج وإشهاد الطلاق باسم أحمد محمد السيد، ووقع على إشهاد الطلاق بامضاء أحمد محمد السيد، وقد ثبت أن اسمه الحقيقي عبد القادر قطب موسقة، وتبين من التحريات التي حصلت أنه لا يوجد شخص باسم أحمد محمد السيد لا يبلده ولا بالبلدة التي وقع الطلاق فيها . وقد رأى قاضي الإحالة أن الواقعة لا عقاب عليها بناء على قاعدة أن مجرد تغيير المتهم لاسمه في محضر رسمي لا يعد وحده تزويرا سواء أكان مصحوبا بامضاء أم غير مصحوب وإنما يكون التزوير فيما لو غير اسمه باسم شخص معين وأصاب ذلك الشخص ضرر من هذا التغيير .

ومن حيث إن القاعدة التي يشير إليها القرار المطعون فيه إنما تصدق على حالة ما إذا غير المتهم اسمه في محضر تحقيق جنائي . فقد قالوا إن المتهم الذي ينير اسمه في محضر تحقيق من هذا القبيل لا يعاقب لأن محضر التحقيق لم يعد لإثبات حقيقة اسم المتهم ، ولأن مثل هذا التغيير يصبح أن يعد من ضروب الدفاع المباح . وكل ذلك بشرط ألا يترتب على فصل المتهم لإضرار بالغير وإلا كان التزوير مستوجب العقاب على كل حال . أما في غير ذلك من المحزرات الرسمية فلا محل لتطبيق هذه القاعدة إذ الأصل على العموم أن كل تغيير للحقيقة في محضر رسمي ينتج عنه حتما

حصول الضرر أو احتمال حصوله . ذلك بأنه يترتب عليه على أقل الفروض العبث بما لهذه الأوراق من القيمة في نظر الجمهور، ويقلل من ثقة الناس بها فضلا عما يمكن أن يترتب في مثل الحالة المرفوع بها الدعوى الحالية من ضياع النسب وما قد ينشأ عن هذا النسب من حقوق إلى غير ذلك مما لا ترى هذه المحكمة الخوض فيه لارتباطه بالتقدير الموضوعي .

ومن حيث إنه لما تقدم ترى المحكمة أن القرار المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون، إذ قرر أن لا وجه لإقامة الدعوى على المتهم لعدم الجناية فيتعين نقضه وإعادة الدعوى إلى قاضي الإحالة للتصرف فيها على اعتبار أن ما نسب إلى المتهم هو جناية يصح أن يعاقب عليها القانون عند ثبوت توافر أركانها .

(٢٥١)

القضية رقم ١١٩٨ سنة ٤ القضائية

مراد مخترة . القصد الجنائي في إرزاها . مناط تحققه . وجوب بيان ذلك في الحكم .

(القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨)

إن القصد الجنائي في جرائم إحراز المختبرات لا يتحقق إلا بعلم المحرز بوجود المختبر . ويجب أن يظهر من الحكم القاضي بالإدانة في تلك الجرائم ما يفيد توافر هذا العلم . فإذا اعترف المتهم بأنه صنع المتروك المضبوط عنده، ولكنه مع اعترافه هذا قرر أنه خال من المختبرات، فمن المتعين على محكمة الموضوع أن تبين سبب اقتناعها بعلمه بوجود حشيش في المادة المضبوطة، خصوصا إذا كان بعض التحليلات التي أجريت على هذه المادة لا يؤيد وجود الحشيش . وإغفال هذا البيان يعيب الحكم ويوجب نقضه .

## جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٣٤

بإدارة معادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٥٢)

القضية رقم ١١٨٢ سنة ٤ القضائية

عقوبة . عقوبة تبعية . طلب توقيها لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية مع عدم لفت الدفاع . لا إخلال بحق الدفاع .

إن العقوبة المنصوص عليها بالمادة (٤٢) من قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ إن هي إلا عقوبة تبعية تطبق حتما مع العقوبة الأصلية عند قيام مقتضياتها . فإذا طلبت النيابة لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية تطبيق هذه المادة وطبقها المحكمة دون لفت نظر الدفاع إلى هذا الطلب الجديد ، فإن هذا لا يعتبر إخلالا بحق الدفاع . ذلك بأن هذا الطلب لم يتضمن في الواقع تهمة جديدة ولا وصفا جديدا للتهمة الأصلية ، وقد كان من واجب محكمة الدرجة الأولى أن تفضي من تلقاء نفسها بتلك العقوبة التبعية ولو لم تطلبها النيابة . ولا شك في أن هذا الحق ينتقل إلى المحكمة الاستئنافية بمجرد استئناف النيابة للحكم الابتدائي .

(٢٥٣)

القضية رقم ١٢٠٩ سنة ٤ القضائية

مقد (Location-vente) . ملحة قاضي الموضوع في تفسيره . مداها .

١ - لا نزاع في أن لمحكمة التقض سلطة مراقبة قاضي الموضوع في تفسيره للقرود وفي تكيفه لها ، حتى إذا رأت في الحكم الصادر منه انحرافا أو زيفا عن نصوص المقدم موضوع الدوى كان لها أن تصحح ما وقع من الخطأ وأن ترد الأمر إلى التفسير أو التكيف القانوني الصحيح .

٢ - إن التكيف القانوني للمقود المصطلح على تسميتها في فرنسا باسم (Location-vente) لا يزال موضع خلاف بين المحاكم والفقهاء . فإذا اعتبر



قاضى الموضوع عقدا من هذا القليل عقد بيع، مستهديا في ذلك بنصوص المقيد ومستظهرا منها حقيقة قصد المتعاقدين وقت التعاقد، بحيث لم يقع منه تحييف لأى نص من نصوصه ولا مسخ لحكم من أحكامه، بل كان كل ما فعل إنما هو تغليب لمعنى من المعاني الواردة به على معنى آخر، فإن محكمة النقض لا تستطيع سوى إقرار ما ذهب إليه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة فريد عبده عمل وآخر بأتهما في أسبوعين سابقين على تاريخ المحضر المؤرخ في ٢٢ مارس سنة ١٩٣٢ بدائرة مركز شربين بتدأ بعض أدوات سيارة سلمت إليهما من شركة شقروليه على سبيل الإجارة، وذلك إضرارا بالشركة المذكورة . وطلبت عقابهما بالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات . ودخل الخواجه باقى دميان مدعيا مدنيا بمبلغ ٣٠ جنيها ضد المتهمين متضامتين . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة ججع شربين الجزئية دفع الحاضر عن المتهمين فرعيا (أولا) بعدم قبول الدعوى المدنية لرفضها من غير ذى صفة بناء على أن المجنى عليه في جريمة التبديد هى الشركة نفسها، (وثانيا) بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظرها لأن الشركة أجنبية ولأنه نص في عقد الاتفاق الذى بينهما وبين المتهمين على أن كل نزاع ينشأ عنه يكون من اختصاص المحاكم المختلطة . وقد ضمت المحكمة الدفيعين إلى الموضوع . وبعد أن سمعت المحكمة المذكورة هذه الدعوى قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنائيات (أولا) برفض الدفيعين الفرعيين المقتضين من وكيل المتهمين (ثانيا) براءة المتهمين مما نسب إليهما ورفض الدعوى المدنية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢ واستأنفه المدعى المدنى في ٣١ منه . ومحكمة المنصورة الابتدائية الأهلية نظرت هذه الدعوى بيئة استئنافية وقضت فيها غاييا بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٣ عملا بمادة الاتهام بالنسبة لفريد عبده عمل وبالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنائيات بالنسبة للآخر بإلناه الحكم المستأنف لفريد عبده عمل وحجسه ثلاثة

أشهر مع الشغل وتأيد البراءة للأحر وإلزامهما متضامتين بتعويض ٣٠ جنيا للدعي المدني . فعارض فريد عبده عسل في هذا الحكم ونظرت المعارضة وقضى فيها بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٣٤ بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءة فريد عبده عسل ورفض الدعوى المدنية قبله عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات .

فطن صاحب العزة النائب العمومي في هذا الحكم الصادر بطريق النقض في ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٤ وقدم عزته تقريرا بالأوجه في اليوم نفسه .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن قديم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن محصل الطعن أن شروط العقد المحرر بين الطاعن والمجنى عليه تدل على أنه عقد إيجار لا عقد بيع كما ذهبت إليه محكمة الموضوع من أن مجموع العقد يدل على أن نية المتعاقدين كانت منصرفة وقت التعاقد إلى أنهما يقصدان البيع لا الإيجار . وما دام من المقرر أن محكمة النقض مراقبة قاضي الموضوع في تفسيره للعقود كلما بدنا منه مسخ لهذه العقود وتحيف على نصوصها فالنيابة تحكم إلى محكمة النقض في تفسير العقد الذي قامت عليه الدعوى الحالية . ولا تشك النيابة في أنه بمراجعة شروط هذا العقد وباستقراء تصرف الشركة اللاحق له يتضح أن هذا العقد هو عقد إيجار لا عقد بيع . ولقد اختلفت المحاكم والقضاة في فرنسا في تفسير مثل هذا العقد، ولكل من الفريقين حججه وأسانيده . ولا تشك النيابة في وجوب ترجيح الرأي القائل بأن المتعاقدين إن كانا قد قصدا البيع فقد قصدا معه الإيجار أيضا لتنظيم ما بينهما من العلاقات في المرحلة الأولى التي تسبق البيع الذي هو المرحلة الأخيرة في التعاقد . أما القول بأن العقد بيع من أول الأمر ففيه تجوز لا يميزه القانون . على أن الحكم المطعون فيه قد اطرأ عبارات العقد واستظهر

ما يخالفها من غير دليل يمكن استنتاجه من وقائع الدعوى أو ملاحظاتنا . ولن يخرج إقرار رآى محكمة الموضوع إلا عرقلة لمعاملات تجارية هامة أصبحت من الشروع والفائدة بما لا يستطيع أحد أن ينكره .

ومن حيث إنه لا نزاع في أن لمحكمة النقض سلطة مراقبة قاضى الموضوع في تفسيره للعقود وفي تكيفه لها حتى إذا رأت في الحكم الصادر منه انحرافا أو زينا عن نصوص العقد موضوع الدعوى كان لها أن تصحح ما وقع من الخطأ وأن ترد الأمر إلى التفسير أو التكيف القانونى الصحيح .

ومن حيث إن الدعوى الحالية قوامها التكيف القانونى للعقد الذى تم بين المتهم والشركة المجنى عليها ، وهل كان في مبدئه عقد إيجار ولا يتقلب بيما إلا إذا وفي المتهم بالشروط المنصوص عليها في العقد ، بحيث يصح أن يعتبر تصرفه في الأشياء المسلمة إليه قبل توفية الشروط تبديدا معايقا عليه بالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات ، أم كان العقد من أول الأمر بيما مستترا تحت ستار عقد إيجار .

ومن حيث إن التكيف القانونى للعقود التى هى من قبيل العقد موضوع البحث وهى المصطلح على تسميتها في فرنسا باسم (Locations-ventes) لا يزال موضع خلاف بين المحاكم والفقهاء .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إنما أخذ بأحد هذه الآراء مستهديا في ذلك بنصوص العقد موضوع الدعوى ومستظهرا منها حقيقة قصد المتعاقدين وقت التعاقد . وانتهى بعد ذلك إلى القول بعدم إمكان تطبيق المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات ما دام قصد المتعاقدين كان متجها من أول الأمر — بحسب ما رآه — إلى البيع لا إلى الإيجار .

ومن حيث إن هذه المحكمة لا ترى فيما ذهب إليه الحكم المطعون فيه تحيفا لنص من نصوص العقد ولا مسخا لحكم من أحكامه وإنما هو تطلب لمضى من الماتى الواردة به كل معنى آخر وعملية ترجيح اقتضتها ضرورة الوصول إلى تعرف حقيقة

قصد المتعاقدين وقت التعاقد كما يستطاع في النهاية إعطاء العقد الوصف القانوني الذي تراه محكمة الموضوع أكثر انطباقا . وقد استرشد الحكم المطعون فيه فيما فعل بأراء الفقهاء وأحكام المحاكم التي ذكرها في الحكم .

ومن حيث إن هذه المحكمة لا تستطيع تلقاء ما تقدم سوى إقرار ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه ورفض الطعن الموجه إليه من النيابة .

### جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وحضور حضرات معطى محمد بك وذكى برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٥٤)

القضية رقم ١٢٠٨ سنة ٤ القضائية

تروير . ذكى الضرر . ملقة قاضي الموضوع في تقديره . حلها .

إن مسألة إمكان حصول الضرر من التروير أو عدم إمكان ذلك هي في كل الأحوال مسألة متعلقة بالوقائع ، وتهددها موكول إلى محكمة الموضوع ، سواء أكان التروير واقعا في محرر رسمي أم في محرر عرفي ، وبقطع النظر عن المادة المطلوب تطبيقها ، إذ الحكم واحد في كل الأحوال التي يشملها باب التروير . ولا سلطان لمحكمة النقض على ما ترتبه محكمة الموضوع في ذلك ما دامت هي لم تخالف فيما ذهبت إليه حكما من أحكام القانون .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية متصرف محمد بأنه في يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠ الموافق ١٥ رجب سنة ١٣٤٩ بلبانة قسم المشية (أولا) قلده بواسطة غيره إمضاء أحد موظفي الحكومة وهو القائمقام روبرت إدوار رشان بك قومندان نقطة الشفخانة التابعة لمصلحة خفر السواحل على عقد إيجار أراض مقدارها عشرة أفدنة نسب صدوره زورا من هذا الموظف بصفته السابقة الذكر أى بصفته ممثلا للحكومة

لمصلحة المتهم المذكور إضرارا بها . (ثانيا) ولأنه في المدة بين ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠ وأوّل أبريل سنة ١٩٣١ بدائرة قسم المنشية أيضا استعمل هذا العقد الذي عليه إمضاء الموظف المذكور المقلدة بأن قدّمه وتمسك به أمام محكمة اسكندرية الكلية الأهلية كمتند له ضد الحكومة في القضية رقم ٩٦ سنة ٣٠ مدنى كلى الإسكندرية . وطلبت من حضرة قاضى الإحالة أن يحيل هذه القضية على محكمة جنايات اسكندرية للحكم فيها طبقا للمادة ١٧٤ من قانون العقوبات . فقرر حضرته بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٣ إحالتها على محكمة الجنح للفصل فيها بالمادة والوصف السابقين عملا بالمادة الأولى من المرسوم الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، ومحكمة جنح المنشية الجزئية بعد أن نظرت الدعوى قضت فيها غايبا بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٣ عملا بالمادتين ١٧٤ و ١٧ من قانون العقوبات و ١٦٢ من قانون تحقيق الجنايات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ألف قرش لإيقاف التنفيذ وأعفته من المصاريف . فعارض فى هذا الحكم بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٣٣ قبل إعلانه به وقضى فى المعارضة بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٣ بقبولها شكلا وفى الموضوع (أولا) باعتبار الحادثة جنحة تنطبق على المادة ١٨٣ من قانون العقوبات (ثانيا) بتعديل الحكم المعارض فيه وحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ عن التهمة الثانية مع براءته من التهمة الأولى على اعتبار أن الإمضاء المزورة هى لموظف غير مختص بتحرير العقد المذكور . فاستأنفت النيابة هذا الحكم يوم صدوره واستأنفه المحكوم عليه فى اليوم التالى . ومحكمة اسكندرية الابتدائية الأهلية نظرت الدعوى بهيئة استئنافية وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٣٤ عملا بالمادتين ١٧٢ و ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات بقبول الاستئنافين شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم من التهمتين المنسوبتين إليه . فقرر حضرة صاحب العزة النائب العموى بالطن فى هذا الحكم بطريق النقض والإبرام بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٣٤ وقدم عزمه فى ذات التاريخ تقريرا بالأسباب .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .  
 من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلاً .  
 ومن حيث إن محصل الطعن أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه لا يتج  
 البراءة إذ التزوير يقع ولو لم يعتمد المزور التقليد، ففي وقع المزور على محرر بإمضاء  
 غير إمضائه عد مرتكباً لجريمة التزوير بغض النظر عما إذا كان قد تعمد محاكاة إمضاء  
 الغير أم لا . هذا إلى أن المنسوب للتهم هو تزوير إمضاء موظف حكومي واستعمال  
 هذا الإمضاء المزور في شأن من شئون الحكومة . فلا يفهم بعد هذا ما ذهب إليه  
 الحكم من القول بانتفاء الضرر من التزوير مع أن المقرر قانوناً أن تزوير الأشياء  
 المنصوص عليها في المادة ١٧٤ من قانون العقوبات يترتب عليه حتماً احتمال ضرر  
 اجتماعي . وما تقدم يرى أن الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون فأصبح نقضه متعيناً .  
 ومن حيث إنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه يرى أن العبارة التي ورد بها  
 ذكر التقليد لم يقصد منها القول بأن التقليد شرط في إمكان معاقبة من يزور إمضاء  
 غيره وإنما ذكرت كلمة التقليد في الحكم في معرض تبيان أن التزوير المنسوب للتهم  
 مفضوح لدرجة أنه لا يمكن أن يخدع فيه أحد . وقد ذكر الحكم للتدليل على ذلك  
 (أولاً) أن مزور الإمضاء لم يراع كاتبها على صحة بل أخطأ في مجائها خطأ فاحشاً .  
 (وثانياً) أنه كتبها بخط عادي كالستعمل في صلب العقد ولم يتميز فيها تقليداً  
 ولا وضعاً خاصاً يسمح بتسميتها إمضاء . وبعد أن عدّ الحكم ما في التزوير المنسوب  
 إلى المتهم من مخفف وصبت بمعلانه أبعد ما يكون عن أن يصح اعتباره تزويراً  
 جدياً اختتم عبارته بقوله (وحيث إن التزوير والتقليد في هذه الدعوى كما سلف كان  
 بشكل واضح لا يخدع أحداً ولا يحتمل معه إطلاقاً الاعتقاد أو مجوز الشك بأن  
 المحرر صادر ممن قلبت إمضاؤه، وبذلك يستحيل الإضرار بأحد من جرائمه فتعتمد  
 الجريمة ، وبالتالي لا يكون هناك جريمة استعمال المحرر المزور) . وبذلك قطع  
 الحكم باستحالة وقوع الضرر من جراء التزوير أو التقليد المنسوب للتهم . وما دام

لمحكمة الموضوع سلطة الفصل نهائيا في مثل هذه المسألة الموضوعية فلا سلطان لمحكمة النقض عليها فيما ارتأته ما دامت لم تخالف فيما ذهب إليه حكام من أحكام القانون إذ من المسلم به أن مسألة إمكان حصول الضرر من التروير أو عدم إمكان ذلك هي في كل الأحوال مسألة متعلقة بالوقائع ، وتمسديها موكل إلى محكمة الموضوع سواء أكان التروير واقعا في محضر رسمي أم في محضر عرقى، وبقطع النظر عن المادة المطلوب تطبيقها إذ الحكم واحد في كل الأحوال التي يشملها باب التروير.

### (٢٥٥)

القضية رقم ١٣٦٨ سنة ٤ القضائية

(١) تعويض . صلح المحني عليه قبل وفاته مع ضاربه . لا يؤثر على حق الورثة في المطالبة بتعويض ما نالهم من الضرر بوفاة موفهم .

(ب) تعويض . التضامن فيه . معناه . (المادة ١٥١ مدنى)

١ - إن صلح المحني عليه قبل وفاته مع ضاربه لا يؤثر في حقوق الورثة في المطالبة بتعويض ما نالهم من الضرر بعد وفاة والدهم من جراء الاعتداء عليه ، لأن الأساس القانونى لطلب الورثة ذلك التعويض هو الضرر الذى لحقهم من عمل من اعتدى على والدهم ، وفقا للمادة ١٥١ من القانون المدنى ، وليس أساسه وراثتهم للحق الذى ثبت لوالدهم قبل وفاته . فإذا تنازل الوالد عما ثبت له قانونا من الحق في تعويض الضرر الذى ناله ممن اعتدى عليه ، فإن هذا التنازل لا يؤثر في حق الورثة المستمد مباشرة من القانون والذى لا يملك الوالد أن يتنازل عنه قبل وجوده ، إذ حقهم لا يولد إلا من تاريخ موته هو .

٢ - التضامن في التعويض ليس معناه مساواة المتهمين في المسؤولية فيما بينهما ، وإنما معناه مساواتهما في أن للقضى له بالتعويض أن يتغذى على أيهما يجيع المحكوم به . فلا مخالفة للقانون في أن تحكم المحكمة بالزام المتهمين بالتعويض متضامين ، ولو كان أحدهما لم يشترك في تهمة الضرب الذى أفضى إلى الموت ، بل كان ما أسند إليه هو إحداث جرح عصى لا علاقة له بالوفاة ، ما دام هذان المتهمان

قد اتحدت فكرتهما في الاعتداء على المجنى عليه ، وما دام بين الجئنة المنسوبة لأحدهما (وهى إحداث الجرح العضى) والجنابة المنسوبة للآخر (الضرب المفضى إلى الموت) ارتباطا وثيقا لحصولهما في زمن واحد وفى مكان واحد وفكرة واحدة .

### (٢٥٦)

القضية رقم ١٣٧٣ سنة ٤ القضائية

نصب . وضع التهم لوحة على باب ، وارتداء ملابس بيضاء ، وشره إعلانات عن قبه سنة من الطرق الاحتيالية .  
يعتد من الطرق الاحتيالية أدتاه المتهم أن فى استطاعته شفاء الناس من الأمراض ، واستعانت به فى تأييد زعمه بنشر إعلانات عن نفسه ووضع لوحة على بابهِ وارتداء ملابس بيضاء ، فان هذه المظاهر هى مما يؤثر فى عقلية الجمهور ، ولذلك فلا يمكن اعتبارها مجرد كذب عادى .

### (٢٥٧)

القضية رقم ١٣٧٨ سنة ٤ القضائية

سرقة . سرقة مصحوبة بطرؤف مشددة . إتيان الجاني شطرا من الأعمال المكتوبة لطرؤف المشددة . كفاية ذلك لاعتباره شارعا فى جريمة السرقة . استخلاص نية السرقة من تنفيذ هذه الأعمال . موضوع .  
يكفى لاعتبار الجاني شارعا فى جريمة السرقة المصحوبة بطرؤف مشددة إتيانه شطرا من الأعمال المكتوبة للطرؤف المشددة . ولحكمة الموضوع أن تستخلص نية السرقة من تنفيذ هذه الأعمال دون أن تكون خاضعة فى ذلك لرقابة محكمة التقص .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذين الطاعين بأنهما فى يوم السبت ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٣ الموافق ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٥٢ بدائرة قسم باب الشجرية محافظة مصر مع آخر مجهول شرعوا فى السرقة من منزل ميساك ديسيزمان بواسطة استعمال



مفاتيح مصطنعة ، ولم تم الجريمة لسبب خارج عن إرادتهم وهو استغاثة المجني عليه .  
وذلك حالة كون الأول عائدا إذ سبق الحكم عليه بنجس عقوبات مقيدة للعزبة  
في سرقات ، الأخيرة منها بجبسه سنة في ٧ ذى الحجة سنة ١٣٤٩ الموافق ٢٥ أبريل  
سنة ١٩٣١ ، وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إحالتها إلى محكمة جنابات مصر  
لمحاكمة الأول بالمواد ٢٧٤ فقرة أولى وثانية وخامسة و ٢٧٨ و ٤٥ و ٤٨ فقرة  
ثانية وثالثة و ٥٠ من قانون العقوبات والمادة الأولى من دكرتو الإجرام ، والثاني  
بالمواد ٢٧٤ فقرة أولى وثانية وخامسة و ٢٧٨ و ٤٨ فقرة ثالثة و ٤٩ من قانون  
العقوبات . قرر حضرته في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ إحالتها إليها لمحاكمتها  
بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٧١ فقرة ثانية من قانون العقوبات لأنها في الزمن والمكان  
الساكني الذكر وآخر مجهول شرعوا في السرقة من منزل ميساك ديسيزيان بطريق  
الإكراه الذي وقع على المجني عليه وترك به جروحا ، وذلك بأن دخلوا منزله على غرة  
منه وفاجأوه لما كان يفتائه يريد الخروج إلى الشارع وأمسكوه وألقوا به على الأرض  
وحاولوا كتم نفسه حتى لا يستغيث ، وقد خاب أثر الجريمة لأمر ولا دخل لإرادتهم  
فيها وهي استغاثة المجني عليه وهو جرم خفية القبض عليهم . ومحكمة جنابات مصر  
بعد أن سمعت هذه الدعوى قضت حضوريا في ١٤ أبريل سنة ١٩٣٤ عملا بالمواد  
السابقة بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات . فطن المحكوم  
عليهما في هذا الحكم بطريق التقض يوم صدوره وقدم حضرة الأستاذ بنيامين  
روفاثيل أفندي المحامي عن الأول تقريرا بأسباب طعنه في ١٩ أبريل سنة ١٩٣٤  
ولم يقدم الثاني أسبابا لطلعه .

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .  
من حيث إن الطاعن الأول قرر بالظن ثم قدم تقريرا بأسباب طعنه في الميعاد  
القانوني فطلعه إذن صحيح شكلا . أما الطاعن الثاني فقد قرر بالظن إلا أنه لم  
يردف تقريره هذا بتقديم الأسباب فطلعه إذن غير مقبول شكلا .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن المحكمة قد أخطأت في تطبيق القانون على الوقائع  
التابئة في الحكم إذ هي بسد أن دلت في حيثيات حكمها على دخول الطاعن منزل  
المجنى عليه واعتدائه على المجنى عليه ذكرت أن قصده كان السرقة في حين أن القصد  
الجنائي في جريمة السرقة لا يؤخذ من باب الاستنتاج، بل يجب أن يقوم على فعل  
مادى . هذا فضلا عن أنه لم يثبت من الأوراق أن الطاعن كان يقصد السرقة فكل  
ما يمكن تطبيقه هو أنه دخل منزلا لارتكاب جريمة فيه مما هو معاقب عليه بالمادة  
٣٢٤ من قانون العقوبات .

وحيث إن هذا الوجه مردود إذ السرقة المصحوبة بظروف مشددة كما هو  
الحال في هذه الدعوى يكفى فيها إثبات الجنائي شطرا من الأعمال المكونة للظروف  
المشددة لاعتباره شارعا في ارتكاب جريمة السرقة التي أراد ارتكابها ، وللمحكمة  
الموضوع أن تستخلص نية السرقة من تنفيذ هذه الأعمال دون أن تكون خاضعة  
في ذلك لرقابة محكمة النقض .

وحيث إن محكمة الموضوع قد استظهرت وقائع الشروع في السرقة المسندة إلى  
الطاعن من أفعال مادية وظروف مختلفة لابتست الجريمة التي اقترفها ، وأفاضت  
في تبيان دخول الطاعن مع اثنين آخرين منزل المجنى عليه بمفتاح مصطنع ثم هجوم  
الثلاثة على المجنى عليه يريدون سلبه ما معه من مفاتيح يستطيعون بها سرقة ما تصل  
إليه أيديهم من نقود اشتهر هو باقتنائها ولكنهم فشلوا فيما حاولوا لما أن صرخ  
المجنى عليه وجاء الناس على استفاضة . ومع هذا الذى ذكرته محكمة الموضوع من  
الوقائع المادية واستخلصت منه بما لها من حق التقدير المطلق أن قصد الطاعن  
كان السرقة أصبح ما يقوله الطاعن من أن الفعل المسند إليه هو دخول منزل  
بقصد ارتكاب جريمة مما لا يمكن قبوله بحال .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أنه مع القرض الجليل بأثر الطاعن كان  
يقصد السرقة فإن الواقعة التابئة بالحكم لا تعتبر شروعا في سرقة بل هي عمل  
مختصى لا يعاقب عليه القانون .

وحيث إن هذا الوجه مردود أيضا بما سبق الرد به على الوجه الأول ، وقد وضع منه أن ما أناه الطاعن من الأفعال المادية تجاوز دائرة التفكير والتحضير ومن حق محكمة الموضوع أن تستخلص منه أنه شروع في سرقة ومكون لبعض ما يستلزمه اقراراف الجريمة من الأعمال .

### جلسة ٤ يونيه سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى بنى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٥٨)

القضية رقم ٢٠٦٨ سنة ٣ القضائية

تروير . عريضة دعوى قدر الرسم عليها ودفع . تغيير الحقيقة فيها بعد ذلك . تروير في ورقة رسمية .

تغيير الحقيقة بالزيادة في عدد الأشياء المطلوب استردادها في عريضة دعوى استرداد ، بعد تقدير الرسم عليها و بعد التأشير بذلك على هامش العريضة من الموظف المختص ودفع هذا الرسم فعلا ، هو تروير في ورقة رسمية لا عرفية . ذلك بأن عريضة الدعوى إذا كانت ملكا لصاحبها إلى حين إعلانها ، وله أن يحو ويثبت فيها في هذه الفترة ما يشاء ، فإن إيراد هذه الحقيقة إنما يكون في معرض الكلام على العلاقة بين المعلن والمعلن إليه . لأن الورقة قبل الإعلان لم يتعلق بها حق ما للمعلن إليه ، فهي من هذه الوجهة ملك لصاحبها يغير فيها ما يشاء ، ولا وجه للمعلن إليه في الاعتراض لأنه لا شأن له إلا فيما يحصل من التغيير في ورقة تكون صوتها سلمت له من قبل وأصبحت رسمية بعد إعلانها ؛ أما إذا كان قد تعلق بذلك الورقة — ولو قبل إعلانها — حق لتغير المعلن إليه كالحق الذي يثبت للحكومة فيما يتعلق بمقدار الرسم المستحق على الأشياء المطلوب استردادها ، فلا شك في أن كل عبث بالعريضة بزيادة الأشياء الواردة بها عن أصلها ، وجعل التقدير الذى سبق التأشير به كأنه منسحب على هذه الزيادة . مثل هذا العبث بالبيان الوارد

في صلب العريضة يكون بذاته عبثا بالتأشير الرسمي المؤشر به من الموظف المختص على هامش العريضة، ويكون بغير شك تزويرا في محرد رسمي .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولات قانونا .

حيث إن الطعن صحيح شكلا لتقدمه هو وأسبابه في المجال القانوني .

وحيث إن ما أوضحه الطاعن في ما عدا الوجه السادس بمضه غير صحيح والبعض

الأخر موضوعي بحث فلا يلتفت إليه .

وحيث إن حاصل الوجه السادس أن الطاعن دفع لدى المحكمة بأن التزوير

المدعى به حاصل في عريضة دعوى لم تعلن بعد فهي ورقة عرفية لا قيمة لها

قبل الإعلان بل هي من حقه وفي ملكه يغير فيها ما يشاء، ولا يعد مثل هذا التغير

تزويرا . ويقول الطاعن من جهة أخرى إن المحكمة إذ اعتبرتها ورقة رسمية لم تبين

السبب في إعطائها هذه الصفة، وإن ردها على هذا الدفع جاء مقتضيا .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم الاستثنائي المطعون فيه يعلم أن المحكمة الاستثنائية

اعتبرت أن في الورقة تزويرا، ثم ردت على ما دفع به الطاعن لديها بشأن صفة تلك

الورقة بما فيه الكفاية . ومحكمة النقض تقرر ما رآته تلك المحكمة من اعتبار ما أسند

إلى الطاعن تزويرا وأنه تزوير في ورقة رسمية لا عرفية . ذلك بأن عريضة الدعوى

إذا كانت ملكا لصاحبها وله أن يحو ويثبت فيها في هذه الفترة ما يشاء فإن إيراد

هذه الحقيقة إنما يكون في معرض الكلام على العلاقة بين المعلن والمعلن إليه، لأن

الورقة قبل الإعلان لم يتعلق بها حق ما أعلن إليه فهي من هذه الوجهة ملك لصاحبها

يغير فيها ما يشاء ولا وجه للمعلن إليه في الاعتراض لأنه لا شأن له إلا فيما يحصل

من التغير في ورقة تكون صورتها سلمت له من قبل وأصبحت رسمية بعد إعلانها .

كذا إنما كان قد تعلق بتلك الورقة قبل إعلانها حق للمعلن إليه فلا شك أن كل

عبث بها مؤثر في هذا الحق ويكون من قبيل التزوير في الأوراق الرسمية إذا توفرت

عناصر تلك الرسمية .

وحيث إن الثابت في الدعوى الحالية أنه عند ما قُدمت ورقة هذه العريضة — وهي عريضة دعوى استرداد — بقلم الكاتب لتقدير الرسم عليها أحالها الكاتب بإشارة منه على هامشها إلى قلم المحضرين لتقدير الأشياء المطلوب استردادها فتقرر عامل قلم المحضرين هذه الأشياء . وبناء على هذا التقدير فتقرر كاتب المحكمة مقدار الرسم الواجب على الطالب دفعه فدفعه فعلا؛ وكل ذلك ثابت بإشارات على هامش تلك الورقة من أولئك الموظفين . وإذن فالرسم الذي أخذه المحكمة تقرر بحسب قيمة ذات الأشياء المينة بالورقة، وكان الكاتب في تأشيرته بتقدير الرسم قال إن الأشياء الموصفة بهذه العريضة وهي كيت وكيت قد تمحيزت عن قيمتها وقدرت رسم دعوى استردادها بمبلغ كذا فهذه الأشياء المعنية المنصب عليها التقدير هي قوام هذا التقدير وأساسه وهي وحدها التي أخضت الحكومة الرسم على الدعوى بها ، وقد تعلق حق الحكومة بذمة صاحب الورقة بعد التقدير أن لا يزيد بها شيئا على الأشياء التي قدر الكاتب الرسم عليها . وكل عيب بالعريضة يزيد الأشياء الواردة بها عن أصلها ويعمل التقدير كأنه منسحب على هذه الزيادة فهو إضرار بالحكومة وهو تزوير تام، ثم هو تزوير في ورقة رسمية ما دام أن تأشير الكاتب بالتقدير مرتبط ببيان الأشياء الواردة بالعريضة ارتباطا تاما ولا يفهم قطعا بدون هذا البيان ، بحيث إن كل عيب بهذا البيان يكون بذاته عيبا بذلك التأشير الرسمي .

(٢٥٩)

القضية رقم ٢٤٨٣ سنة ٣ القضائية

حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . استئناف . قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الموضوعي . عدم طعن النيابة في هذا القضاء . طعن المتهم فيه . قض الحكم بإعادة الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية . وجوب نظر الاستئناف الحاصل من المتهم موضوعا . (البادئان ١٣٣ و ١٧٧ تحقيق)

إذا رفع المتهم استئنافا عن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن وقضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الصادر في الموضوع غاييا، ولم تطعن النيابة

في قضائها هذا، وطن فيه المتهم لإيhamه، فقضته محكمة النقض نخلوه من بيان الواقعة، ثم أعيدت القضية إلى المحكمة الحكم فيها ثانية فقضت بتأييد الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن ولم تتعرض لموضوع الدعوى، فإن حكمها هذا يكون مقبوضاً، إذ هي به تكون قد أخلت بحق اكتسبه المتهم بطريقة حاسمة (irrévocable)، ذلك الحق هو نظر الاستئناف الحاصل منه موضوعاً . وقض الحكم الأول بناء على الطعن المرفوع من الطاعن لئيب في البيان الموضوعي ليس من شأنه حرمان هذا الطاعن من حق اكتسبه ولم يحسمه حكم النقض بشيء، فما كان المحكمة الاستئنافية بعد ذلك أن توجه استئنافه وجهة غير التي تهررت له من قبل في ذات الدعوى .

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .  
من حيث إن الطعن صحيح شكلاً لتقديمه هو وما بني عليه من الأسباب في الميعاد القانوني .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من أوجه الطعن هو أن المحكمة الاستئنافية سبق أن حكمت بقبول الاستئناف الحاصل من الطاعن شكلاً وأيدت الحكم الابتدائي في الموضوع ، وكان ذلك بالحكم الذي قضت محكمة النقض بنقضه لعدم كفاية الأسباب . وما كان لمحكمة الموضوع بعد أن أعيدت إليها القضية لنظرها من جديد أن تقضى بقصر الاستئناف على الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن . ويقول الطاعن بعد هذا إن الحكم المطعون فيه الصادر على الوجه المتقدم قد جاء باطلاً لمخالفته للقانون .

وحيث إن محصل أدوار هذه الدعوى هو أن النيابة رفعت الدعوى العمومية على الطاعن في التهمة المستندة إليه فقضت عليه محكمة المحلة الجزئية بتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٢ غايباً بالحبس شهراً مع الشغل . فعارض في هذا الحكم وحكم في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٢ باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فاستأنف الحكم . وقضت محكمة طعناً الابتدائية في ١٦ يناير سنة ١٩٣٣ في الموضوع بتأييد الحكم

المستأنف. فظن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض، وقضت هذه المحكمة في ٢٠ مارس سنة ١٩٣٣ بنقض الحكم الاستثنائي وهو الصادر في الموضوع مستندة في قضيه إلى خلوه من بيان الواقعة . ولما أعيدت القضية إلى محكمة طنطا الابتدائية للحكم فيها ثانية أصدرت في ١٥ يونيه سنة ١٩٣٣ الحكم المظنون فيه . وقد قضى تأييدا للحكم ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٣ باعتبار المعارضة كأن لم تكن مستندا إلى أن القضاء قد استقر على أن استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يطرح أمام المحكمة عند نظر الاستئناف سوى هذا الحكم فقط فلاس لها أن تتعرض لموضوع الدعوى .

وحيث إنه واضح من هذا البيان أن المحكمة الاستئنافية سبق لها في حكمها المتقوض بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٣٣ أن قبلت الاستئناف شكلا ثم نظرت في الموضوع وقضت فيه . ولا مزية في أنها كانت في مسلكها هذا معتبرة استئناف الطاعن منصرفا إلى الحكم الابتدائي الصادر في الموضوع . ولم تظن التباينة في الحكم بطريق النقض حتى كان يتسنى لها التمسك بذلك المبدأ الذي أشار إليه الحكم المظنون فيه وتطلب القضاء على مقتضاه . وبذا يكون الطاعن قد اكتسب بطريقة حاسمة (Irrevocable) حقا هو نظر الاستئناف الحاصل منه موضوعا . وما كان للمحكمة الاستئنافية بعد ذلك أن توجه استئنافه وجهة غير التي قررت له من قبل في ذات الدعوى ونقض الحكم بناء على الظن المرفوع من الطاعن ليعيب في البيان الموضوعي ليس من شأنه حرمان هذا الطاعن من حق اكتسبه ولم يمه حكم النقض بشيء .

وحيث إن الحكم المظنون فيه إذ أخل بحق الطاعن في نظر استئنافه موضوعا أصبح نقضه واجبا دون حاجة للكلام على باقي الأوجه .

وحيث إن هذا الظن بطريق النقض حاصل للمرة الثانية في القضية عينها فيتعين مع قبوله أن تنظر هذه المحكمة أصل الدعوى وتحكم فيه .

(٢٦٠)

القضية رقم ١١٧٤ سنة ٤ القضائية

تبيد : امتناع الحارس من نقل الأشياء المحجوزة من عليها إلى محل آخر . لا تبديد .  
(المادة ٢٩٦ و ٢٩٧ ع)  
إن الحارس على الأشياء المحجوزة غير مكلف قانوناً بنقل هذه الأشياء من عليها إلى السوق أو إلى محل أصلي ليعمل فيه ، بل كل ما عليه هو تقديم الأشياء للحضر بحل حمزها في اليوم المحدد ليعملها . فإذا قرر الحارس أن الأشياء المحجوزة موجودة ، ولكنه امتنع عن نقلها من عليها إلى محل آخر إجابة لطلب المحضر ، فهذا الامتناع لا يمكن اعتباره تبديداً ، إذ لا اختلاس فيه ما دامت الأشياء موجودة ، ولا عرقلة للتنفيذ لأن امتناعه عن نقل تلك الأشياء من حقه .

(٢٦١)

القضية رقم ١١٩٩ سنة ٤ القضائية

إيقاف التنفيذ . موضوعي .  
(المادة ٥٢ ع)  
الحكم بإيقاف التنفيذ أمر موضوعي يمتد داخل تحت سلطان قاضي الموضوع وتقديره ، يفرضه لمن يراه مستحقاً له من المتهمين بحسب ظروف الدعوى وحالة كل متهم شخصياً وعلى حدة .

(٢٦٢)

القضية رقم ١٣٨٥ سنة ٤ القضائية

تزوير . إدانة شخص في تزوير ما دون بوثيقة زواج . توفر القصد الجنائي عنده .  
(المادة ١٨٠ ع)  
ووجب بياحه .  
إذا أدانت المحكمة شخصاً في تزوير ما دون بوثيقة زواج خاصة بتجلبو الزوجة من الحمل وغيره من الموانع الشرعية ، فلا بد لها من أن تبين في حكمها بياناً صريحاً وجه اقتناعها بتوفر القصد الجنائي في فعله هذه . ذلك بأن الحمل أمر متعلق بذات



الزوجة ومن الجائز أن يجعله الزوج وقت تحرير الوثيقة . فعدم اشتغال الحكم على الدليل المنبث لتوفر هذا العلم لدى الزوج عيب جوهري يوجب نقض الحكم .

### (٢٦٣)

القضية رقم ١٥١٧ سنة ٤ القضائية

(١) بلاغ كاذب . الاشتراك فيه . مناط تحققه . (المراد ٤٠ و ٤١ و ٢٦٤ ع)

(ب) إثبات . حرية محكمة الموضوع في استنباط معتقدها في الدعوى بما يبرئ لها من الأدلة .

اعتراف مست إلى منهم في غير مجلس القضاء . تقديره موضوعي .

١ — سواء أكان المتهم شريكا بالتحريض في تقديم البلاغ الكاذب أو فيه وفي الأقوال التي وردت على لسان المبلغ في التحقيق الذي حصل بعد التبليغ ، فإن العبرة هي بالبلاغ الذي ثبت كذبه . وإذن يكفي لتكوين جريمة الاشتراك أن يكون التحريض مقصورا عليه دون سواء مما تلاه من الأقوال في التحقيق .

٢ — لمحكمة الموضوع الحزمية المطلقة ، في استنباط معتقدها في الدعوى من مختلف الأدلة التي تقدم لها والأقوال التي تبدي أمامها . فلها أن تقدر الاعتراف المسند إلى منهم في غير مجلس القضاء التقدير الذي يستحقه ، دون أن تكون مقيدة في تقديرها هذا بالقواعد المدنية الخاصة بالإثبات .

### جلسة ١١ يونيو سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وحضور حضرات زكي برزي بك وأحمد أمين بك  
مرحمة ضحى بك .

### (٢٦٤)

القضية رقم ١٠٠٩ سنة ٤ القضائية

منهم . تفرقة . من هو المتهم المنفي في المادة ١١٠ ع ؟ (المادة ١١٠ ع)

إن القانون لم يعرف المتهم في أى نص من نصوصه . فيعتبر منهما كل من وجهت إليه تهمة من أية جهة كانت ، ولو كان هذا التوجيه حاصلًا من المدعى

المدنى وبغير تدخل النيابة . وإذن فلا مانع قانونا من أن يستبر الشخص متهما أثناء قيام رجال الضبطية القضائية بمهمة جمع الاستدلالات التى يحورها طبقا لادة العاشرة من قانون تحقيق الجنابات، مادامت قد حامت حوله شبهة أن له ضلعا فى ارتكاب الجريمة التى يقوم أولئك الرجال بجمع الاستدلالات فيها . ولا مانع قانونا من وقوع أحد أولئك الرجال تحت طائلة المادة ١١٠ من قانون العقوبات إذا حدثت نفسه بتعذيب ذلك المتهم لحمله على الاعتراف، أيا كان الباعث له على ذلك . أما التفرقة فى قيمة الحجية بين الاعتراف الذى يدل به المتهم فى محضر تحقيق يجرى على يد السلطة المختصة والاعتراف الذى يدل به فى محضر البوليس، فلا عبرة به فى هذا المقام مادام القاضى الجنائى غير مقيد— بحسب الأصل— بالأخذ بنوع معين من الدليل، وما دامت له الحرية المطلقة فى استمداد الدليل من أى مصدر فى الدعوى يكون مقتنعا بصحته . ولا يمكن القول بأن الشارع إذ وضع نص المادة ١١٠ من قانون العقوبات إنما أراد بها حماية نوع معين من الاعترافات، لأن ذلك يكون تخصيصا بغير تخصص ولا يتماشى مع عموم نص المادة المذكورة .

### (٢٦٥)

القضية رقم ١١٧٩ سنة ٤ القضائية

(١) اختصاص . محكمة الجنج . حكمها بعدم الاختصاص بجنابة الواقعة . إحالة الدعوى إليها من جديد طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . وجوب نظرها . متى يصح لمحكمة الجنج أن تتج عن نظرها ؟

(ب) قاضى الإحالة . قراره بإحالة دعوى الجنابة للمحكمة الجنج . طريق الطعن فيه . عدم الطعن فيه بوجه نهائى . لا يجوز قاضى الإحالة الرجوع فيه . لا يجوز للمحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها . قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ والمراد ١٤٨

١٧٤ و ١٨٩ و تحقيق ١٢ و "ج" ١٣ و تشكيل

١ — إن قضاء محكمة الجنج لأول مرة بعدم الاختصاص بجنابة الواقعة لا يمنعها

من نظر الدعوى فيما بعد إذا أحيلت إليها من جديد لتفضل فيها على أساس أنها

جناية اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة، لعدم تعارض ذلك مع قضائها الأول بعدم الاختصاص . وهذا هو ما قصد إليه الشارع بتحريمه في الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ على عاكم الجنع الحكم بعدم الاختصاص في الدعاوى التي تحال عليها طبقا للقانون المذكور . وقد أتى أمر التحريم بصيغة عامة ، فهو يشمل الدعاوى التي تعرض على عاكم الجنع لأول مرة والتي سبق لها الحكم فيها بعدم الاختصاص لجنائية الواقعة . وعمل كل ذلك إذا لم تستجد وقائع لم يتناولها التحقيق ويكون من شأنها تغيير التهمة إلى جناية أشد، فإذا استجد شيء من ذلك فلا ينطبق عليها هذا التحريم .

٢ — إن قراى قاضى الإحالة بإحالة نظر الجناية إلى القاضى الجزئى متى رأى أن الفعل الماقيب عليه قد اقترن بأحد الأعذار المنصوص عليها في المادتين ٢١.٥ و ٢١.٦ من قانون العقوبات أو بظروف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الجنحة طبقا للمادة الأولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ — هذا القرار له قوة الشيء المحكوم فيه، لأنه يكسب المتهم حقا بإحالاته إلى محكمة الجنع لتطبيق عقوبة الجنحة عليه . وقد رسم القانون طريقة الطعن فيه، فأجاز للنائب العمومى وحده الطعن فيه بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بيئة غرفة مشورة، بتقرير يعمل فى قلم كتاب المحكمة فى ظرف عشرة أيام كاملة من تاريخ القرار . فإذا لم يطعن فيه النائب العمومى فى المدة المذكورة يصبح نهائيا، ولا يجوز لتقاضى الإحالة الرجوع فيه لأنه أستغند سلطته بشأنه . كما لا يجوز للحكمة التي أحيلت إليها الدعوى بموجب هذا القرار أن تقضى بعدم اختصاصها .

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولات قانونا .  
من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه فى الميعاد القانونى فهو مقبول شكلا .  
ومن حيث إن إجراءات هذه المادة تتلخص فى أن النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعنين وآخرين أمام محكمة دكرنس الجزئية على اعتبار أنها جنحة

ضرب بالمواد ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون العقوبات . وفي أثناء نظرها ظهر أن أحد المحققين عليهم وهو حسن حسن الحنّاد أصيب بمأهة مستديمة فقضت المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . فقلّمتها النيابة لقاضى الإحالة فأصدر قراره بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٩ بإحالتها على المحكمة الجزئية للفصل فيها على أساس عقوبة الجنتمة طبقا للقانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ففصلت فيها تلك المحكمة فعلا بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٩ غايبا بالنسبة لثلاثة متهمين آخرين وحضوريا للباقيين براءة البعض وإدانة الباقيين . فاستأنفته النيابة بالنسبة للأربعة الأول من الطاعين فقط ، واستأنفه جميع المحكوم عليهم حضوريا ، قضت المحكمة الاستئنافية بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٣٠ بإلغاء الحكم وعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بحكم نهائى بعدم اختصاصها استنادا على حكم بهذا المعنى صدر من محكمة النقض بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ ، أما المحكوم عليهم غايبا من المحكمة الجزئية ففرضوا فى الحكم وترتب على معارضتهم أن قضت المحكمة بإلغاء الحكم الماراض فيه وبعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة الجنتح . فاستأنفت النيابة هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم وإعادة القضية بالنسبة للاستأنف ضدهم للفصل فيها . فقلّمت النيابة القضية لمحكمة الجنتح بالنسبة لجميع المتهمين فقضت بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للمتهمين السابق الحكم فى مواجهتهم ، ثم برأت اثنين ممن كانوا حوكموا غايبا وأدانت الثالث . وأخيرا قلّمت النيابة القضية لقاضى الإحالة بالنسبة للمتهمين المحكوم بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لم قدفعوا أمامه بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لم قضى برفض دفعهم هذا وبإحالتهم على محكمة الجنائيات ، وذلك بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٢ ، وعند نظر الدعوى أمام محكمة الجنائيات دفع الطاعون بعدم قبول الدعوى العمومية أمام محكمة الجنائيات لأن إحالتها على المحكمة من حضرة قاضى الإحالة جاء مخالفا للقانون ، وقضت محكمة الجنائيات برفض الدفع القرعى وباختصاصها بنظر الدعوى وفصلت فى الموضوع بإدانة الطاعين فطعنوا فى هذا الحكم بطريق النقض والإبرام لسببين : أولهما حصول خطأ فى تطبيق القانون وبطلان جوهرى فيه . وثانيهما عدم تسيب الحكم .

ومن حيث إن محصل الوجه الأول أن قاضى الإحالة إذ أصدر قراره الأول  
الرقم ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٩ بإحالة القضية على محكمة الجنح على أساس عقوبة  
الجنحة قد استنفذ سلطته فلا يجوز له بعد ذلك أن يصدر قرارا آخر فى القضية نفسها  
بإحالة المتهمين على محكمة الجنائيات لأنهم اكتسبوا حقا مستمدا من القرار الأول  
بما حكمهم أمام محكمة الجنح على أساس عقوبة الجنحة ، والمدلول عن القرار الأول  
فيه إخلال بالحق المكتسب . أما ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن الأخذ بهذا  
الدفع يقتضى إفلات المتهمين من العقوبة فلا ينهض حجة لمخالفة القانون لأن النيابة  
أخطأت فى عدم دفعها قضا عن الحكم الصادر من محكمة الجنح المستأنفة بعدم  
جواز نظر الدعوى أمام محكمة الجنح ، وهذا الخطأ من النيابة لا يسوغ تلافيه  
بالوقوع فى خطأ قانونى ظاهر . خصوصا وأن النيابة لم تكن استأنفت أول حكم  
صدر بالإدانة فى الدعوى الحالية من المحكمة الجزئية إلا بالنسبة للأربعة الأول من  
الطاعين فقط ، فما كان يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تقضى بعدم جواز نظر الدعوى  
لمن لم تستأنف ضدهم النيابة لأنها بذلك قد سوات مركزهم ، ولا يجوز أن يكون  
استئناف المتهم سببا لتسوية حالته . وترتب على ذلك أن قدم الطاعنون لمحكمة الجنائيات  
وحكم بادأتهم بالحبس فى حين أن زميلهم الذى كان متهما معهم فى نفس القضية  
وحوكم أمام محكمة الجنح قضى عليه بالفرامة فقط .

ومن حيث إنه ظهر من بيان الإجراءات التى تمت فى الدعوى الحالية أن  
محكمة الجنح حكمت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأول مرة لأن الواقعة جنائية .  
فلما أحيلت إليها من قاضى الإحالة على أساس أنها جنائية اقترنت بظروف مخففة  
طبقا للمادة الأولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ حكمت فيها المحكمة الجزئية على  
هذا الأساس ، ولكن المحكمة الاستئنافية ألغت هذا الحكم وقضت فى ٢ فبراير  
سنة ١٩٣٠ بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بعدم الاختصاص وأصبح  
هذا الحكم نهائيا لعدم طعن النيابة العامة فيه بطريق النقض مع أنه صدر مخالفا  
للقانون ، إذ أن قضاء محكمة الجنح الأول بعدم الاختصاص بجنائية الواقعة لا يمنعها

من نظر الدعوى فيما بعد إذا أحيلت إليها من جديد لفصل فيها على أساس أنها جناية اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة لعدم تمارض ذلك مع قضائها الأول بعدم الاختصاص . وهذا ما قصد إليه الشارع بتحريره على محاكم الجنج الحكم بعدم الاختصاص في الدعاوى التي تحال عليها طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . وقد أتى أمر التحريم بصفة عامة فهو شامل للدعاوى التي تعرض على محاكم الجنج لأول مرة والتي سبق لها الحكم فيها بعدم الاختصاص لجنائية الواقعة . وعمل كل ذلك إذا لم تستجد وقائع لم يتناولها التحقيق تغير التهمة إلى جناية أشد . فإذا استجد شيء من ذلك فلا ينطبق عليها هذا التحريم ( انظر الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ) يحمل بعض الجنايات جنحا إذا اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة . وقد وضعت محكمة النقض الأمور في نصابها باقرار هذا المبدأ في حكمها الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ في القضية رقم ٤٩ سنة ٤٧ قضائية الذي عدلت به عن الحكم الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ بمعنى آخر .

ومن حيث إن قرار قاضى الإحالة بإحالة نظر الجناية للقاضى الجزئى إذا رأى أن الفعل المعاقب عليه قد اقترن بأحد الأعذار المنصوص عليها بالمادتين ٢١٥ و ٢١٥ من قانون العقوبات أو بظروف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الجنحة طبقا للسادة الأولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ — هذا القرار له قوة الشيء المحكوم فيه لأنه يكسب المتهم حقا بإحالة إلى محكمة الجنج لتطبيق عقوبة الجنحة عليه .

وقد رسم القانون طريقة الطعن فيه فأجاز للنائب العموم وحده الطعن فيه بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة ببيئة غرفة مشورة بتقرير يعمل في قلم كتاب المحكمة في ظرف عشرة أيام كاملة من تاريخ القرار . فإذا لم يطعن النائب العموم في المدة المذكورة يصبح القرار نهائيا ولا يجوز لقاضى الإحالة الرجوع فيه لأنه استفد سلطته بشأنه ، كما لا يجوز للمحكمة التي أحيلت عليها الدعوى بموجب هذا القرار أن تقضى بعدم اختصاصها إلا إذا استجدت وقائع لم يتناولها التحقيق تغير التهمة إلى جناية أشد . وكل ذلك حرصا على حق المتهم المكتسب أن يعس .

ولا محل لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من جواز الرجوع في القرار المذكور في حالة ما إذا حكمت محكمة الجنح بعدم اختصاصها في القضية التي أحيلت عليها طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قياسا على الصورة الميئة بالفقرة الأخيرة من المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات . لأجل ذلك لأن محكمة الجنح التي أحيلت عليها الدعوى طبقا للقانون المذكور لا تملك الحكم بعدم الاختصاص فإذا فعلت وجب إصلاح حكمها بالظن فيه أمام محكمة النقض ، ولأنه لا وجه للقياس بين هذه الحالة وحالة الفقرة الأخيرة من المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات لأن تلك الفقرة تقرض قيام الخلاف بين محكمة الجنح وقاضي الإحالة على وصف الواقعة تقرى محكمة الجنح أنها جناية وتحكم بعدم اختصاصها ويرى قاضي الإحالة أنها جتمة ، لذلك رخص له القانون بإحالتها على محكمة الجنايات بطريق الخبرة بين الجناية والجتمة . أما الحالة المروضة فلا خلاف فيها على أن الواقعة جنائية وأنها اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة وإنما الخلاف على الجهة التي تنظرها هي محكمة الجنح أو محكمة الجنايات . ولا خيرة في ذلك خصوصا وقد فصل القانون نفسه في هذا الخلاف بأن حرم على محكمة الجنح الحكم بعدم الاختصاص في الدعاوى التي تحال عليها طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ فإذا فعلت وجب الطعن في حكمها بطريق النقض لإصلاح الخطأ كما تهدم القول . وإذا لم تطعن النيابة فيه فتكون قد سدّت طريق المحاكمة وهو ما يستفيد منه المتهم حتما . ولا عبرة بما تطل به الحكم المطعون فيه من أن القول بعدم جواز إحالة المتهمين على محكمة الجنايات بعد أن تقررت إحالتهم على محكمة الجنح طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ يترتب عليه إفلات مجرم من العقاب دون مبرر أو سبب قانوني . لا عبرة بذلك لأن مثل هذه الاعتبارات العملية لا يقام لها وزن عند تطبيق القانون تطبيقا سليما لا سيما وأن تلك النتيجة التي ينكرها الحكم المطعون فيه لم تنشأ عن عيب في القانون نفسه بل نشأت عن خطأ في تطبيقه وتأويله .

ومن حيث إنه مهما يكن السبب الذى حدا بالنياية العامة إلى عدم الطعن بطريق التقضى فى حكم محكمة الجنح المستأنفة الرقم ٢ فبراير سنة ١٩٣١ الذى قضى خطأ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بعدم الاختصاص فإن حق المتهمين فى محاكمتهم أمام محكمة الجنح على أساس عقوبة الجمعية قد ثبت لم يقرر قاضى الإحالة الرقم ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٩ الذى أصبح نهائيا بعدم الطعن فيه من النائب العمومى طبقا للقانون . ولذلك يكون قرار قاضى الإحالة الثانى الصادر فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٢ باحالتهم على محكمة الجنايات باطلا قانونا ويكون الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى باطلا أيضا ويتمين نقضه برمته والحكم بعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات . ولا محل بعد ذلك لبحث باقى أوجه الطعن .

### (٢٦٦)

#### القضية رقم ١٢١٠ سنة ٤ القضائية

- ( أ ) حرمة المنازل . دخولها يجب أن يكون برضا أصحابها . كيف يتحقق هذا الرضا ؟  
 ( ب ) حرمة المنازل . تفتيش منزل متهم بجناية أو جناية . نذب النياية أحد مأمورى الضبطية القضائية . الشروط الواجب توافرها فى هذا التدب .

(المراد : تحقيق و ٨ من الدستور و ١١٢ ع)

١ — إن حرمة المنازل وما أحاطها به الشارع من عناية تقتضى أن يكون دخولها برضا أصحابها ، وأن يكون هذا الرضا صريحا لا ليس فيه وحاصلا قبل الدخول ، فلا يصح أن يؤخذ بطريق الاستنتاج من مجرد سكوت أصحاب الشأن ، إذ من الجائز أن يكون هذا السكوت متبعثا عن الخوف والاستسلام . فاستناد محكمة الموضوع إلى هذا الرضا الضمنى لا يصح .

٢ — إن نذب النياية أحد مأمورى الضبطية القضائية لتفتيش منزل متهم بجناية أو جناية يجب أن يكون ثابتا بالكافة ، فلا يكفى إذن أن يشير رجل الضبطية القضائية فى محضره إلى أنه باشر التفتيش باذن النياية دون أن يقدم الدليل



على ذلك . وكل تفتيش يجريه رجل الضبطية القضائية بدون إذن من النيابة حيث  
يوجب القانون هذا الإذن يستبر باطلا ولا يصح الاعتماد عليه وعلى شهادة من أجروه  
ولا على ما أجمعوه في محضرهم أثناء هذا التفتيش ، لأن ذلك كله مبناه الإخبار عن أمر  
جاء مخالفا للقانون بل هو في حد ذاته معاقب عليه قانونا بمقتضى المادة ١١٢ ع .

### (٢٦٧)

القضية رقم ١٣٨٨ سنة ٤ القضائية

إحراز سلاح . قانون إحراز وحمل السلاح . عدم سريانه على رجال القوة العمومية ولو كان السلاح  
المحرز واحدا أو أكثر .  
(القانون رقم ٨ سنة ١٩١٧ ونشور وزارة الداخلية رقم ٢٠ سنة ١٩٢٣)

إن القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ لا يسرى على رجال القوة العمومية — الذين منهم  
مشايخ البلاد — وذلك بناء على الفقرة الثانية من المادة الأولى من ذلك القانون .  
فسواء أكان السلاح الموجود عند أحد أفراد القوة العمومية واحدا أو أكثر، فإن  
القانون المذكور لا يسرى عليهم ، ومخالفته لا تؤدي إلى عقابهم بمقتضاه . ولا  
يمارض ذلك منشور الداخلية رقم ٢٠ سنة ١٩٢٣ ، إذ لا نص فيه على عقوبة من  
حمل منهم زيادة على سلاح واحد بلا رخصة ، بل هو يحظر عليهم أكثر من سلاح  
واحد فمن خالفه لا يعاقب جنائيا بل يعاقب إداريا إن كانت هناك عقوبة إدارية  
مفروضة على المخالفة .

### (٢٦٨)

القضية رقم ١٣٩٣ سنة ٤ القضائية

بلاغ كاذب . التصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتوافر ؟ تقدير توافر هذا الركن  
بموضوعي .  
(المادة ٢٦٤ ع)

يجب لتوافر التصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد أقدم  
على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي بلغ عنها مكتوبة وأن الشخص المبلغ في حقه

يرى، مما نسب إليه، وأن يكون ذلك بنية الإضرار بالمبلغ ضده . وتقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التي لها الحق المطلق في استظهاره من الوقائع المعروضة عليها .

(٢٦٩)

القضية رقم ١٣٩٤ سنة ٤ القضائية

سود . متى تنطبق المادة ٥٠ ع ؟  
(المادتان ٥٠ ع والأول من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الإجرام)

إن نص المادة (٥٠) من قانون العقوبات صريح في أن المائد في الجرائم الميينة بها لا يستحق عقوبة الأشغال الشاقة المنصوص عليها إلا إذا كانت الجريمة الأخيرة التي ارتكبها جريمة تامة لا يجوز شروع . فان كانت الجريمة الأخيرة شروعا في إحدى الجرائم الميينة بتلك المادة امتنع تطبيقها ، وأمكن عندئذ تطبيق المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الإجرام إذا توفرت شروطها .

(٢٧٠)

القضية رقم ١٥١٩ سنة ٤ القضائية

(١) قذف . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يفتق ؟

(ب) حسن النية . محله . (المراد ١٤٨ و ٢٦١ و ٢٦٢ ع)

١ - إن القصد الجنائي في جرائم القذف ليس إلا علم القاذف بأن ما أسنده للقذوف من شأنه لو صح أن يلحق بهذا الأخير ضررا ماذيا أو أدبيا . وهذا الركن وإن كان يجب على النيابة طبقا للقواعد العامة أن تثبت توافره لدى القاذف ، إلا أن عبارات القذف ذاتها قد تكون من الصراحة والوضوح بحيث يكون من المفروض علم القاذف بمدلولها وبأنها تمس المحنى عليه في سمته أو تستلزم عقابه . وعندئذ يكون مبنى هذه العبارات حاملا بنفسه الدليل الكافي على القصد الجنائي،

فلا تكون النيابة حينئذ بحاجة إلى أن تقدم دليلا خاصا على توفر هذا الركن. ولكن يبقى لأتلمح حق إدحاض هذه القرينة المستخلصة من وضوح ألفاظ المقال وإثبات عدم توافر القصد الجنائي لديه فيما كتب .

٢ — حسن النية الذي اشترط القانون المصرى توفره لدى القاذف تبريرا لطمعه في أعمال الموظفين لا يكفي وحده للإعفاء من العقاب، وإنما يجب أن يقترن بإثبات صحة الواقعة المستندة إلى الموظف العمومى . فإذا عجز القاذف عن إثبات الواقعة فلا يفيد الاحتجاج بحسن نيته .

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .  
من حيث إن الطعن صحيح شكلا لتقديمه هو وما بنى عليه من الأسباب في الميعاد القانونى .

#### عن الوجه الأول

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن عكة الموضوع رأيت في مقال ثانى الطاعنين المنشور بمجريدة السياسة اليومية الصادرة في ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٣ ما يفيد أنه أسند إلى الوزير واقعة معينة هي أنه يستتر على إدارة الأمن الأوربية تشبها منه بالأجر الذى يقد عليه مع أن إسناد هذه الواقعة — حتى لو فرض أن المقال يفيد — لا يندرج تحت واقعة القذف المبينة بالتحديد في وصف التهمة وهي إسناد الكذب للوزير فيما أدلى به من تصريح لدى مجلس النواب في ١٤ يونيو سنة ١٩٣٣ والتحقيقات نفسها تحيد ذلك إذ ثابت فيها أن الطاعن الثانى طلب من النيابة تحقيق بعض وقائع متعلقة بمقال ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٣ فلم تلب طلبه هذا . وإذن فما كان للمحكمة أن تنظر في تلك الواقعة مادامت الدعوى العمومية لم ترفع بشأنها، وما كان لها تبعاً لذلك أن تعاقب الطاعن عليها حتى لو كانت ترى فيها قذفا . وحيث إن الواقع هو أن النيابة العامة رفضت الدعوى الحالية ضد الطاعنين متهمة إياهما بأنهما قذفا علنا محمود فهمى القيسى باشا وزير الداخلية بسبب أمور

تعلق بوظيفته بأن أسندا إليه أمورا لو كانت صادقة لأوجبت احتقاره عند أهل وطنه ومعنى أنه وزير غير تزيه وأنه كذب عمدا في بيان ألقاه في مجلس النواب بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٣٣ بشأن أعمال المبشرين في مصر والوسائل التي أعدتها الحكومة لإيواء اليتامى وأبناء المعوزين من عدوان المبشرين . وطريقة هذا الإسناد هي أنهما ألقا مقالين تضمنتا هذه الأمور ونشراهما في جريدة السياسة اليومية التي يرأس الأول منهما تحريرها . وقد نشر المقال الأول في عدد ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٣ تحت عنوان "التصریحات الوزارية وما يجب فيها من نزاهة"، والمقال الثاني في عدد ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٣ تحت عنوان "كآزمة التبشير الخطيرة والحديث عنها في مجلس النواب الحاضر" . وواضح من هذا الوصف أن النيابة تهم الطاعنين بأنهما نسبا لوزير الداخلية عدم النزاهة والكذب . ومظهر ذلك هو أنه ألقى تصريحاً غير صحيح في مجلس النواب بشأن أعمال المبشرين في مصر . وتلك هي الواقعة التي أرادت النيابة أن ترفعه إلى المحكمة باعتبار أنها قذف في حق وزير الداخلية . وبين من الرجوع إلى المقالين المذكورين أن أولهما وهو مقال ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٣ متصل حقيقة اتصالاً تاماً بهذا الوصف فإن ما جاء فيه كان خاصاً : (أولاً) بما ذكره الوزير في تصريحه أمام مجلس النواب عن تخصيص الحكومة مبلغ سبعين ألف جنيه لإقامة ملاجئ ومدارس لإيواء اليتامى وأبناء الفقراء . (ثانياً) بما زعمه الكاتب من أن هذا غير الواقع على الإطلاق وأن الحقيقة هي أن هذا المبلغ مخصص بموجب مشروع قانون منع التسول لإقامة ملاجئ لإيواء المتسولين . (ثالثاً) بما أسنده الكاتب للوزير بناء على هذا الفهم من عدم النزاهة والصدق في القول . أما مقال ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٣ فيدور حول موقف مجلس النواب ووزير الداخلية إزاء أعمال المبشرين والأخطار التي تتعرض لها البلاد بسبب ما يأتونه من الأعمال غير المشروعة نحو أبناء البلاد . وقد نعى الكاتب في مقاله هذا على المجلس ووزير الداخلية مما عدم مجتهداً في هذا الأمر الخطير، ثم تسائل عما عساه يكون سبباً لهذا الموقف، وانهى به التساؤل إلى أن رجح أن السبب هو أن الحكومة لا قبل لها بالمبشرين مهما

اجتروا لأنهم في حماية إدارة الأمن العام الأوربية . وقال إنه كان أجدر بالوزير أن يظاهر بهذه الحقيقة وأن لا يرى واجبا عليه أن يستر على إدارة الأمن الأوربية في أمر يرى هو فيه خطرا على بلاده ولكنه لا يستطيع دفعه . ثم خلس من ذلك إلى القول بأن هذا الموقف أى التصريح بالحقيقة قد يؤدى بالوزارة إلى الاستقالة وهو أمر لا يتفنيه . كما قال إن الوزير الذى لا يوطن نفسه على الاستقالة إذا رأى نفسه عاجزا عن الدفاع عن مصلحة وطنه وعن دين وطنه وكرامة وطنه ليس وزيرا إنما هو أجير يندق عليه في الأجر فيستمرى المرعى ويخشى إن هو تركه أصحابه الشر والأذى . هذا هو ما تضمنته المقال الثانى . وظاهر منه أنه لا يتصل بواقعة التهمة التى رفعتها النيابة وقوامها تصريح الوزير أمام مجلس النواب في ١٤ يونيه سنة ١٩٣٣ ، بل إنه يشتمل على واقعة أخرى هى تستر الوزير على إدارة الأمن الأوربية في حمايتها المبشرين ، ولم تشأ النيابة أن ترفع الدعوى بهذه الواقعة ولو أنها أشارت في وصف التهمة إلى مقال ٢٢ يونيه . ولقد يؤكد هذا الفهم ما ورد بمحضر جلسة المحاكمة الرقم ٧ أبريل سنة ١٩٣٤ إذ سأل الدفاع النيابة عما إذا كانت تسلم بما قيل عن إدارة الأمن العام فأجاب ممثل النيابة بأن النيابة لا تسلم بأمر لم تحققه . ولا ريب في أن هذه الإجابة تقطع في أن النيابة لم تحقق واقعة التزلف التى أسندتها الكاتب لوزير الداخلية في مقال ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٣ وفي أنها لم ترفع الدعوى بها . هذا وقد ترافع الدفاع عن الطاعين على هذا الأساس ، وما كان للحكمة ، والحال على ما توضح ، أن نتناول الوقائع الواردة في مقال ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٣ وتستخلص منها تهمة تسندها إلى الطاعين بقولها إن كاتب المقال قصده أن يستدل لوزير الداخلية أنه مع علمه بخطورة مسائل التهشير وعجزه عن أى عمل لدفع شرها فانه يستتر على إدارة الأمن الأوربية في أمر يرى هو فيه خطرا على بلاده وهو حماية مستركين بويد للبشرين وتدخله في التحقيقات الخاصة بهم ، وأن تستره بهذه الكيفية مرجعه تشبه بالأجر الذى يندق عليه والذي يخشى إن هو تركه أن يعصيه الشر والأذى . ثم عقت المحكمة على ذلك بأنه قد ظهر لما عدم صحة

هذه الواقعة فأدانت الطاعين على هذا الأساس . ولا جدال في أن مثل هذا الحكم باطل بطلانا جوهريا لأنه فصل في واقعة لم ترفع بشأنها الدعوى ، وما كان للحكمة أن تتجاوز الواقعة المطروحة لديها عملا بالمبادئ الأولى العامة، خصوصا وقد بان لها من المرافعة أن النيابة لم تحقق دفاع الطاعين بشأن الواقعة الواردة في مقال ٢٢ يونيه . وكل ما يمكن أن يقال بشأن إدماج هذا المقال في وصف التهمة أن النيابة أتت به ليكون مؤيدا للواقعة المرفوعة بشأنها الدعوى وهي المستمدة من مقال ٢٠ يونيه الخاصة بتصريح الوزير في مجلس النواب . وواضح مما تقدم أن لا علاقة للمقال الثاني بهذا التصريح .

وحيث إنه مما تقدم يكون الحكم الصادر بإدانة الطاعين عن التهمة المستمدة من مقال ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٣ قد جاء على غير أساس . ولذا يتعين قبول الوجه الأول من الطعن وبرائة الطاعين من التهمة المذكورة .

#### عن الوجه الثاني الخاص بالطاعن الأول

وحيث إن محصل هذا الوجه هو أن جريمة القذف لم تكن متوفرة الأركان لها يأتي : ( أولا ) لأن ما جاء في مقال ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٣ من إسناد واقعة عدم الصديق للوزير في بيانه الذي ألقاه في مجلس النواب لا يعد قذفا بالمعنى القانوني ؛ وإنه إن عد كذلك فلا عقاب عليه لما جرى عليه العرف من اعتبار كذب رجال السياسة أمرا غير شائن لم . ( ثانيا ) لأن الطاعن لم يكن لديه قصد جنائي في هذا الإسناد بل كان سليم النية . ( ثالثا ) لأن الطاعن دلى على أن الوزير لم يكن صادقا حين قال في بيانه إن السبعين ألفا من الجنهات مستخصص لإنشاء معاهد وملاجئ .

#### عن الشطر الأول

وحيث إن العبارات الواردة في المقال صريحة في أن وزير الداخلية محمود فهمي القيسي باشا كان غير صادق فيما أدلى به من قول لدى مجلس النواب في ١٤ يونيه سنة ١٩٣٣ بشأن تخصيص مبلغ السبعين ألف جنيه لمقاومة أعمال التبشير وأنه تنفل

الجمهور يتصرحه غير الصحيح وأراد كسب عطفه ، وأن هذا العمل لا يتفق مع النزاهة السياسية مما كان يجب أن يتجنبه الوزير . وهذا لا شك قذف واضح في حق الوزير لا يعنى من العقاب عليه إلا أن يكون القذف حسن النية وأن يكون ما قذف به صحيحا ( مادة ٢٦١ من قانون العقوبات ) .

وحيث إن ما يدعيه الطاعن الأول من أن واقعة عدم الصديق المستند للوزير في بيانه الذى ألقاه في مجلس النواب لا تمتد قنفا إذ لا يترتب على عدم صحتها احتقار الوزير لدى مواطنيه لأن كذب رجال السياسة لا يشينهم — هذا القول لا يستند إلى أساس صحيح ، ولا تشاطر المحكمة الدفاع في هذا الرأي وترى أنه إذا ثبت أن ما صرح به الوزير لدى مجلس النواب كان غير صحيح فإن في ذلك مساسا بمكانته وتحقيرا له لدى الناس .

#### عن الشطر الثاني

وحيث إن ما دفع به الطاعن من أنه لم يكن لديه قصد جنائي عند ما نشر مقال ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٣ وأنه كان من المتعين مع ذلك على النيابة أن تقيم الدليل على أن ما صدر عنه كان إرضاء لشهوة مرذولة ورغبة في تحقير الوزير، وهي إذ لم تقدم دليلا على ذلك فقد كان واجبا على المحكمة أن تقضى ببراءة الطاعن لأن جريمة القذف المستندة إليه تكون قد فقدت أحد أركانها وهو القصد الجنائي .

وحيث إن القصد الجنائي في جرائم القذف ليس إلا علم القاذف بأن ما أسنده للقذوف من شأنه لو صح أن يلحق بهذا الأخير ضررا ماديا أو أدبيا . وهذا الركن وإن كان يجب على النيابة طبقا للقواعد العامة إثبات توفره لدى القاذف إلا أن العبارات ذاتها قد تكون من الصراحة والوضوح بحيث يكون من المفروض علم الطاعن بمدلولها وبأنها تمس المجنى عليه في سمته أو تستلزم عقابه . وعندئذ يكون معنى هذه العبارات حاملا بنفسه الدليل الكافي على القصد الجنائي، فلا تكون النيابة عندئذ بحاجة إلى أن تهتم دليلا خاصا على توفّر هذا الركن ، ولكن يبقى لهم حق إدخاض هذه القرينة المستخلصة من وضوح ألفاظ المقال وإثبات عدم توفّر القصد

الجناي فما كتب . والواقع في هذه الدعوى أن الحكم المطعون فيه قد استظهر على أساس وضوح ألفاظ المقال ركن القصد الجنائي فقال بشأنه "إن المقال في مبناه ومعناه يدل صراحة على أن الكاتب له قصد أن يرى وزير الداخلية محمود فهمي القيسي بأشأ بالكذب وعدم التزاهة وتنقل الجمهور لكسب عطفه أى لتحقيق مصلحة شخصية . وذلك باسناد واقعة معينة إليه وهى عدم صدقه في التصريح الذى ألقاه في مجلس النواب بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٣٣ ذلك التصريح المتوه عنه في المقال المذكور" . وواضح من هذا أن محكمة الجنايات استظهرت القصد الجنائي من نفس ألفاظ المقال ، وهذا من حقها الذى لا جدال فيه .

وحيث إن ما قاله الطاعن عن سلامة نيته إن هو إلا خلط بين القصد الجنائي الذى هو ركن من أركان جريمة القذف — وبين حسن النية الذى اشترط القانون المصرى توفره لدى الكاتب تبريرا لطعنه الصادق في أعمال الموظفين . فضلا عن أن الطاعن لا مصلحة له في الاحتجاج بحسن النية بعد أن رخصت له المحكمة باثبات صحة الواقعة المسندة للوزير فسيجزء ، بل قد تبينت صحة التصريح للحكمة كما هوأت . وظاهر أن حسن النية لا يفيى من العقاب إلا إذا اقترن باثبات صحة الواقعة المسندة إلى المجنى عليه ، فليس للطاعن إذن سبيل إليه .

#### عن الشطر الثالث

وحيث إنه فيما يتعلق بما يزعمه الطاعن من أنه أثبت صحة الوقائع التى أسندها للوزير وهى أنه كان غير صادق في تصريحه لدى مجلس النواب بشأن تخصيص مبلغ السبعين ألف جنيه لمقاومة أعمال المثيرين فإن كل ما قاله الطاعن بهذا الشأن ليس إلا مناقشة في تقدير الأثلة مما محل الكلام عليه لدى محكمة الموضوع ، وهى قد فصلت في هذا الخلاف وقطعت بعدم صحة ما نسبته الطاعن للوزير ، واستندت فيما رأت إلى المذكرات المتبادلة بين وزارتي الداخلية والمالية ومضبطة مجلس النواب التى استخلصت منها جميعا أن اعتماد السبعين ألف جنيه خصص حقيقة لإنشاء ملاجئ للعوزين وأبناء السبيل لمقاومة أعمال التبشير ، وأن هناك اعتادات



وإجراءات أخرى بذلت لإنشاء ملاجئ للمعزة تنفيذاً لقانون منع التسؤل . وفي هذا الذي استندت إليه محكمة الجنايات في حكمها المطعون فيه ما يؤدي إلى ما وصلت إليه من نتيجة هي صدق الوزير فيما أدلى به من تصريح أمام مجلس النواب . أما ما ينهض الطاعن على سكوت الحكم عن الرد على ما تمسك به من تخصيص مبلغ آتني جنيه من السبعين ألفاً للحجاء حديثي الولادة بالجيزة مريداً به الاستدلال على أن تصريح الوزير لم يكن صادقا في تفاصيله — ما ينهض الطاعن هذا في غير محله لأن محكمة الموضوع قد عولت في حكمها على الأدلة المبررة لوجهة نظرها ، وليس سكوتها عن هذا الدليل إلا أنها لم ترفيه ما يستحق الرد .

وحيث إنه مما تقدم يكون الطعن بالنسبة للتهمة المستمدة من مقال ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٣ في غير محله . ولكن نظراً لأن الحكم الصادر على الطاعن الأول بالمعقوبة كان في آن واحد عن هذه التهمة والتهمة الأخرى التي ظهرت براءته منها ، وكان تقدير العقاب ملحوظاً فيه بطبيعة الحال أن يكون جزاء عن التهمتين معا فإن المحكمة تجدد هذا الظرف مستلزماً بنقض الحكم فيما قضى به من عقوبة بالغرامة وبالعقوبات كما يتسنى لها بعد توقيع العقوبة بالقدر المناسب حسباً لتبينه من تقدير محكمة الموضوع ، وترى بناء على هذا الاعتبار أن القدر المستحق من الغرامة المقضى بها هو أدناها المنصوص عليه في المادة ٢٦٢ من قانون العقوبات . ولا يبقى بعد ذلك محل للحكم بشاق الجريدة .

### فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه برئته وبرائة الطاعين من تهمة القذف المستمدة من مقال ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٣ وتقسيم حفي بك محمود ٥٠ جنياً مصرياً عن تهمة القذف المستمدة من مقال ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٣

(٢٧١)

القضية رقم ١٥٢٥ سنة ٤ القضائية

محام . موقفه من المتهم الذى يوكله . (المادة ١٢٠ مدنى)

إن موقف المحامى عن المتهم لا يعلو أن يكون موقف وكيل من موكله . ولا مشاحة في أن الوكيل لا يملك من الأمر أكثر مما يملك الأصيل فليس له إذن أن يمارض في تنازل حاصل من موكله . أما أن يتخذ المحامى لنفسه صفة القيامة على موكله في المسائل الجنائية فتلك دعوى لا تستند إلى أصل من الواقع ولا من القانون ، لأن قيامه شخص على آخر لا تثبت إلا بحكم يصدر بذلك ممن يملكه . وإذن فإذا طلب محامى المتهم إحالته إلى الكشف الطبي لاختبار قواه العقلية ثم تنازل المتهم نفسه عن هذا الطلب ولم يرد الحكم عليه ، فلا يصح الطعن في هذا الحكم بقوله إنه قد أخطأ في تمويله على تنازل المتهم في حين أنه كان يجب التمويل على طلب المحامى . وغاية ما في الأمر أنه يكون على محكمة الموضوع أن ترقب حالة المتهم المتنازل ترى ما إذا كان تنازله هذا صادرا عن عقلية غير مترنة فلا تحفل به وتهقر برغمه إحالته إلى الطبيب الشرعى ، أم أن المتهم ليس به ما يدل على خبل عقله فتقبل تنازله .

جلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٧٢)

القضية رقم ١٥١٨ سنة ٤ القضائية

حك عرض . ساطع الحق الجرمية . قتل غلام في وجهه في غرفة مقفلة وضعه في موضع القتل . لاجرمية . (المادة ٢٣١ مقربات)

لا يعتبر هتك عرض إلا الماسس يميزه من جسم المجنى عليه يدخل عرفا في حكم الموراث ، وكذلك الأفعال الأخرى التي تصيب جسمه فتخدش حياته المرضى للمنج ما يصاحبها من غش .

فلذا قاد المجنى عليه شخصان إلى غرفة مقفلة الأبواب والنوافذ، وقبله أحدهما في وجهه ، وقبله الثاني على غرفة منه في قفاه وعضه في موضع الثقيل ، فهذا الفعل لا يعتبر إذن هتك عرض ولا شروعا فيه ، كما أنه لا يدخل تحت حكم أية جريمة أخرى من جرائم إفساد الأخلاق .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولات قانونا .  
من حيث إن الطعن قديم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .  
ومن حيث إن محصل الطعن أن قرار الإحالة المطعون فيه اعتمد على حكم محكمة النقض الصادر أولها في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٨ وثانيهما في ٢٢ يناير سنة ١٩٣٤ مع أن المبدأ الذي تفرزه هذان الحكمان لا يتناول جريمة هتك العرض إلا من ناحية ما يقع على عورات المجنى عليه فقطع بأن كل مساس بهذه العورات هو هتك عرض ولكنه لم يقل إن هتك العرض لا يكون إلا بهذا المساس . ولا شبهة في أن هناك أفعالا تستد من قبيل هتك العرض وهي مع ذلك لا تصيب من جسم المجنى عليه موزعا بعد عورة . ولقد قصد الشارع بالمقاب على جرميتي هتك العرض والوقاع كرها حماية العرض الذي هو تلك المناعة الأدبية التي يصون بها الرجل أو المرأة بضعه من اتصال جنسي غير مشروع . والمساس بالعورات لا يهتك العرض إلا لما يهتف به من خطر الوطء الحاصل ، ذلك الخطر الذي يثير الوجدان فتندفع الجوارح لردّه والقرار منه . وهذا هو المعنى الذي ينبغي التوصل به في التمييز ما يعتبر هتكاً للعرض وما لا يعتبر كذلك . وهذا المقياس تنطبق عليه ظروف هذه الدعوى لأن العض والتقييل هما من مقدمات الوطء كما لا يخفى ، خصوصا وقد تكرر التقييل .

ومن حيث إنه لا مزية في أن المبدأ الذي تفرزه هذه المحكمة في حكمها الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٨ في القضية رقم ١٧٣٧ سنة ٤ قضائية والذي رددته في حكمها الصادر بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٣٤ في القضية رقم ٥٣٦ سنة ٤ قضائية

لم يرد به حصر الحالات التي يصبح أن تندرج تحت جريمة هتك العرض والقول بأن ما عداها خارج حتما عن الجريمة المذكورة، وإنما هو مبدأ جدي تناولت فيه المحكمة جريمة هتك العرض من ناحيتها الأكثر وقوعا، تلك الناحية التي يقع فيها المساس بجزء من جسم المجني عليه يدخل عرفا في حكم الموراثات . وقطعت المحكمة بأن مثل هذا المساس يجب حتما وفي كل الأحوال أن يعد من قبيل هتك العرض لما فيه من الإخلال بحياء المجني عليه العرضي . وظاهر أن هذا لا يفيد أن أفعال هتك العرض محصورة في هذه الناحية أو أن الجريمة لا يتصور وقوعها إلا على هذا النحو بل قد يتصور القتل — في أحوال قد تكون في ذاتها نادرة أو قليلة الوقوع — إمكان الإخلال بحياء المجني عليه العرضي بأفعال لا تصيب من جسمه موصفا يعد صورة ، ولا يحوز مع ذلك التردد في اعتبارها من قبيل هتك العرض نظرا للمبلغ ما يصاحبها من فحش ، ولأنها من ناحية أخرى أصابت جسم المجني عليه فغدت حياته العرضي وإن لم يقع المساس فيها بشيء من عوراتها كما لو وضع الجاني عضوه التناسلي في يد المجني عليه أو في فمه أو في جزء آخر من جسمه لا يعد عورة . فهذه الأفعال ونظائرها لا يمكن أن يشك في أنها من قبيل هتك العرض . وكل ذلك مما ينبغي أن يبقى خاضعا لتقدير المحكمة إذ من المتعذر — إن لم يكن من المستحيل — حصره في نطاق واحد وإخضاعه لقاعدة واحدة . ولا تقتضي القاعدة التي تقررها النيابة في طعنها الحسالي في التمييز بين هتك العرض وغيره لأنها ترتكز في أساسها على إحساس المجني عليه ومبلغ فهمه لمعنى الأفعال الواقعة على جسمه . وظاهر أن هذا وحده لا يصلح معيارا للتمييز بين فعل وآخر .

ومن حيث إن واقعة هذه المسألة بحسب ما جاء بالقرار المطعون فيه أن محمد عبد النبي مرسي أحد زملاء المجني عليه قاد المجني عليه إلى منزل المتهم الأول بمحبة مشاهدة ذراجة يرغب المتهم المذكور في بيعها وذلك بقصد شرائها شركة بينهما . فلما هم المجني عليه بالدخول من باب الشقة قابله المتهم الأول وقبله في خده مباغطة ثم قاده هو وزميله إلى حجرة أجلسهما فيها ، وبعد بركة دخل عليهم المتهم الثاني وابتدر

المجنى عليه بأن عضه في رقبته، ثم قبله فيها، ولما رأى المجنى عليه ذلك غادر المكان في الحال رغم معارضة المتهمين له وإلحاحهما عليه بالبقاء، ورأت النيابة أن الواقعة هناك عرض وقدمت المتهمين إلى قاضى الإحالة فقزر أن الفعل المسند إلى المتهمين لا يكون جريمة هناك العرض ولا الشروع فيها كما أنه لا يمكن أن يعدّ فعلاً فاضحاً لأنه وقع في غير علانية .

ومن حيث إن القرار المطعون فيه أصاب فيما رآه لأن الفعل — على ما فيه من إخلال بالحياء ومخالفة للآداب المتواضع عليها بين الناس — لا يصل في نظر هذه المحكمة بمحسب الأقيسة السابق الإشارة إليها إلى الحد الذى يصح معه أن يعدّ جريمة هناك عرض ولا شروعا فيها، كما أنه لا يخل تحت حكم أية جريمة أخرى من الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات .

### (٢٧٣)

القضية رقم ١٥٩٥ سنة ٤ القضائية

(المادة ١٧٨ تحقيق)

استئناف . كسبغة رضى .

يحصل الاستئناف ويستمر قائماً بتقرير كتابي يحجز في قلم كتاب المحكمة المختصة بتلقيه، وفقاً للمادة ١٧٨ من قانون تحقيق الجنائيات . وهذا التقرير يحصل من رافع الاستئناف . وليس في نص المادة ١٧٨ المذكورة ما يمكن أن يفهم منه أنه يكفي لحصول الاستئناف التقرير به شفها في الجلسة أو تقريره كتابة بنبر الصورة التي نصت عليها المادة . لهذا يكون تأشير عضو النيابة على الرول أو على ملف القضية عبارة "يستأنف" غير كاف لاعتبار الاستئناف قائماً، لأن ذلك يخالف الشكل الذى حدّدته المادة ١٧٨ المذكورة من وجوب حصوله بورقة رسمية أمام الكاتب المختص .

(٢٧٤)

القضية رقم ١٥٩٦ سنة ٤ القضائية

استئناف . كفية رفضه . (المادة ١٧٨ تحقيق)

إن الدليل القانوني على حصول الاستئناف هو التقرير الذي يحضره موظف قلم الكاتب مينا فيه حضور صاحب الشأن أمامه وطلبه إثبات رفع الاستئناف عن الحكم الذي يتظلم منه . فاذا لم يتبع الكاتب هذا الوضع الذي رسمه القانون في المادة ١٧٨ من قانون تحقيق الجنايات يكون الإجراء معلوما ولا أثر له ، ولا يفتى عن ذلك ما يكون قد أثبتته من البيانات الأخرى التي تدل على نية رفع الاستئناف . فالتأشير من النيابة على الرول أو على ملف القضية أو في الكشف المرسل للرياسة برغبة استئناف حكم معين غير كاف لاعتبار هذا الاستئناف قائما .

(٢٧٥)

القضية رقم ١٥٩٧ سنة ٤ القضائية

ضرب أفضى إلى موت . راحة السبية . تقديرها . سلطة محكمة الموضوع في ذلك .

(المادة ٢٠٠ عقوبات)

إن السببية في القانون الجنائي مسألة موضوعية بحتة ، لقاضي الموضوع تقديرها بما يقوم لديه من الدلائل ، ومتى فصل في شأنها إثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه إلا من حيث الفصل في أن أمرا معينا يصلح قانونا لأن يكون سببا لنتيجة معينة أو لا يصلح . فاذا قرر قاضي الإحالة — إستنادا إلى ما أوضحه الطبيب الشرعي في تقريره عن الحادثة — أن الضرب الذي وقع من المتهم على الجاني عليه ليس له علاقة بالوفاة إطلاقا ، فليس لمحكمة النقض أن تتعرض لقرارها هذا .

## جلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكي برزى بك  
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٧٦)

القضية رقم ٢٠٥٦ سنة ٣ القضائية  
مداوعة . الحكم باعتبارها كان لم تكن . متى يصح ؟  
(المادة ١٢٣ تحقيق)  
إن الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ( أى بدون تعرض للوضوح ) عملا  
بالمادة ١٢٣ من قانون تحقيق الجنايات هو جزاء يجب ألا يصيب إلا المعارض  
المتخلف عن الجلسة الأولى للمعارضة ، لا المعارض الذى يحضر مرة أو أكثر  
ثم يتخلف بعد ذلك .

(٢٧٧)

القضية رقم ١٢١١ سنة ٤ القضائية  
اختلاس أموال أميرية . موظف . من هو ؟  
(المادة ١٠٣ عقوبات)  
إن لفظة موظف الواردة بالمادة ١٠٣ عقوبات ليست مقيدة بأية صفة  
أخرى ، كما هو الحال فى المواد السابقة على المادة المذكورة ، بل هى تشمل جميع  
فئات موظفى الحكومة ، لا فرق بين الدائمين منهم وغير الدائمين ولا بين ذوى الحق  
فى المعاش ومن لا حق لهم فيه<sup>(١)</sup> . والقصد من هذا التعميم هو بلا ريب حماية مال  
الدولة من أن يعيث به أحد من التابعين لها ، سواء بأخذ نفسه أو بتسهيل سلبه  
على الغير .

(١) كان بعض اللامعين كناسين وكان أحدهم جنائيا وكان آخر سمكيا وقد اتهمتهم النيابة العمومية  
بأنهم يصفهم موظفين بصلصة الجمارك سلبا لابق التهمين أن يدخلوا فى ذمتهم مبلغ ... من أموال  
الحكومة بصفة دوريك بدون وجه حق ، بأن سلبوا لم استبدال بعض صناديق سيجار بغيرها لحافضة عليها  
أثناء نقلها من جرك السويس إلى جرك بود توفيق بأخرى تشمل على ورق سيجار .

## (٢٧٨)

القضية رقم ١٦٠١ سنة ٤ القضائية

تبيد - حارس - استصدار أمرا ببيع الشيء المحجوز وإيداع ثمنه بالتقسيط - يجوز عدم الإيداع - لا يكفي لإثبات التبيد - (المادة ٢٩٦ عقوبات)

إذا استصدر الحارس أمرا من القاضي ببيع الشيء المحجوز وإيداع ثمنه بتقسيط المحكمة فإن يجوز مخالفة هذا الأمر من جهة إيداع الثمن بالتقسيط لا يفيد بذاته ارتكابه جريمة التبيد ، بل لا بد أن يثبت أن هذه المخالفة قد أملاها عليه سوء القصد ونجم عنها الضرر بمستحق المبلغ - فإذا تمسك الحارس بأنه صرف المبلغ في وجوه لا مفترضا منها ، فن الواجب على المحكمة أن تحقق دفاعه لكي تستثنى من توفر سوء القصد عنده ، فإذا هي لم تفعل كان حكمها قاصر الأسباب وتعين نقضه .

## (٢٧٩)

القضية رقم ١٦١٠ سنة ٤ القضائية

(١) كل عمل سبق الإصرار - إساءة الجاني شخصا الذي صمم على قتله - توافر ظرف سبق الإصرار -

(ب) سبق الإصرار - تقديره - ملحة محكمة الموضوع في ذلك -

(ج) شهادة - تقديرها موضوعي -

(د) شهادة - شهادة زور - متى تعتبر كذلك ؟ (المادة ٢٥٤ عقوبات)

(هـ) جللة - جنحة أو مخالفة في الجلسة - ونوعها - إجراءات المحاكمة عنها -

(المادة ٢٣٧ تحقيق)

١ - إن المتحقق عليه أن القتل يعتبر مقترنا بسبق الإصرار ولو أصاب القاتل شخصا غير الذي صمم على قتله ، لأن ظرف سبق الإصرار حالة قائمة بنفس الجاني وملازمة له سواء أصاب الشخص الذي أصر على قتله أم أخطأ وأصاب الجاني غيره<sup>(١)</sup> .

(١) محكمة النقض حكم سابق في قضية أخرى رقم ٢٨١ سنة ٤ قضائية صدر بجلية ٣ يناير سنة ١٩٢٩ وتقر بالجزء الأول من مجموعة القواعد القانونية رقم ٩٨ قرأته " إذا ذهب رجل ليقول زيدا فوجد معه بركا فظن أنه جاء مع خصمه لمساعدته فقتل بركا هذا ، فإن سبق إصراره على قتل زيد لا ينسب على قتل بركا ، وتكون تهمته بقتل بركا عمدا بدون سبق إصرار " - ونظاهم أن الواقعة في هذه القصص تختلف الواقعة الصادر فيها الحكم المشورة فاعدهم هنا .



٢ - ما دامت محكمة الموضوع قد اقتضت بتوافر سبق الإصرار وأثبتت ذلك في حكمها بعبارة جلية ومعقولة فإنها تكون قد فصلت بذلك في مسألة موضوعية ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيها .

٣ - إن تقدير شهادة الشاهد وتمييز طبيها من خيئنا أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به . فتن قررت محكمة الموضوع أن أقوال الشاهد في التحقيق هي الأقرب للعقل ، وأن أقواله أمامها كانت مكتوبة ، فلا وجه للاعتراض عليها في شيء من ذلك .

٤ - لا يلزم لاعتبار الشهادة شهادة زور أن تكون مكتوبة من أولها إلى آخرها ، بل يكفى لاعتبارها كذلك أن يعتمد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة ، وبهذا التغيير الجزئي تتحقق عباياته للتمهم ، وهذه المجابة هي أمانة سوء القصد .

٥ - إن المادة ٢٣٧ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في قولها : "إذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة يحكم فيها في نفس تلك الجلسة بعد مسماع أقوال النيابة العمومية" وليس في هذا النص ما يوجب على النيابة أو المحكمة ذكر المادة المطلوب تطبيقها على تلك الجنحة أو المخالفة . وما دام النص خلوا من إيجاب ذكر المادة فلا محل للقول بالبطلان عند السكوت عنها ، خصوصا إذا كانت النيابة قد ذكرت الوصف القانوني للتهمة التي طالت توجيهها إلى المتهم ، فإن ذلك يكفى في هذا المقام لتتوفر الموقف وتحديد الاتهام وتعريف المتهم بنوع الجريمة الموجهة إليه والمطلوب معاقبته عليها .

(٢٨٠)

القضية رقم ١٦١٢ سنة ٤ القضائية

هتك عرض . الزكن المأدى في هذه الجريمة . مناط تحققه . (المادة ٢٣١ غزوات)  
إن الزكن المأدى في جريمة هتك العرض لا يستلزم الكشف عن عودة الجنني عليه ، بل يكفى في توفر هذا الزكن أن يكون الفعل الواقع على جسم المعتدى على

عرضه قد بلغ من الفحش والإخلال بالحياء العرضى درجة تسوغ اعتباره هناك عرض، سواء أكان بلوغ هذه الدرجة قد تحقق من طريق الكشف عن عورة من عورات المجنى عليه أم من غير هذا الطريق . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم احتضن مملوته كرها عنها ثم طرحها أرضا واستلقى فوقها، فذلك يكفى لتحقيق جريمة هناك العرض؟ ولو لم يقع من الجاني أن كشف ملابسه أو ملابس المجنى عليها .

### جلسة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٤

برئاسة سادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٨١)

القضية رقم ٨٩٤ سنة ٤ القضائية

قوة الشيء المحكوم فيه . الدفع بذلك . شروطه .

يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه فى المسائل الجنائية :

(أولاً) أن يكون هناك حكم جنائى نهائى سبق صدوره فى محاكمة جنائية معينة . (ثانياً) أن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية التى يراد التمسك فيها بهذا الدفع اتحاد فى الموضوع واتحاد فى السبب واتحاد فى أشخاص رافعى الدعوى والمتهم أو المتهمين المرفوعة عليهم الدعوى . ووحدة الموضوع تتوافر فى كل القضايا الجنائية ، لأن الموضوع فى كل قضية جنائية هو طلب عقاب المتهم أو المتهمين المتقدمين للمحاكمة . أما اتحاد السبب فيكفى فيه أن يكون بين القضيتين ارتباط لا يقبل التجزئة (Indivisibilité) برغم اختلاف الواقعة فى كل منهما، كأن تكون القضية المنظورة هى دعوى ارتكاب تزوير بخالصة وتكون القضية الصادرة فيها الحكم المقول بأنه حازل لقوة الشيء المحكوم فيه هى دعوى الشهادة زوراً على صحة هذه الخالصة ويكون هذا الحكم المراد الاحتجاج به قد برأ الشاهد تأسيساً على اقتناع المحكمة بأن الخالصة صحيحة لا تزوير فيها مما يجعل القول بعد ذلك بتزوير الخالصة متناقضاً مع

حكم البراءة الاتهامى السابق . وأما وحدة الأشخاص فتكون موفورة فيما يتعلق بالمتهمين متى ثبت أن أحدهم — سواء أكان فاعلا أصليا أم شريكا — كان مائلا في القضية التي صدر فيها الحكم النهائي بالبراءة مثلا وأن براءته لم تكن مبنية على أسباب شخصية خاصة به . ففى هذه الصورة يمنع أن يحاكم من جديد هذا الذى كان مائلا في القضية السابقة — وذلك بدعى — كما تمتنع محاكمة زملائه ، سواء أكانوا فاعلين أصليين أم شركاء من أجل الواقعة بينها أو من أجل أية واقعة أخرى تكون مرتبطة بالأولى ارتباطا لا يقبل التجزئة .

### (٢٨٢)

القضية رقم ١٦١١ سنة ٤ القضائية

- ( أ ) شروع في جريمة . معناه . تلاق المتهمين جدار منزل ملاصق لمنزل كاتوايون سرقة ومعدوم إلى سطحه . مداهمتهم قبل السرقة . عملهم شروع في جريمة السرقة . (المادة ٤ عقوبات)
- ( ب ) شريك . حل السلاح ظرف ماضى مشدد العقوبة . وجوب موازنة الشركاء . بهذا الظرف ولو ثبت عدم علمهم بالسلاح . (المادة ٤٣ عقوبات)
- ( ح ) إثبات في المواد الجنائية . أقوال أبدأها المهم في التحقيقات . الأخذ بها مع عدوله عنها أمام المحكمة . جوازه .

١ — إن الشروع في عرف المادة ٤٥ من قانون العقوبات الأهلى هو " البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنسية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها " . فلا يشترط — بحسب هذا التعريف — لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة ، بل يكفي لاعتبار أنه شرع في ارتكاب جريمة أن يبدأ بتنفيذ فعل تما سابق مباشرة على تنفيذ الركن المادى لها ومؤد إليه حتما . وبعبارة أخرى يكفي أن يكون الفعل الذى يشرع به الجاني هو الخطوة الأولى في سبيل ارتكاب الجريمة وأن يكون بذاته مؤديا حالا ومن طريق مباشر إلى ارتكابها ، مادام قصد الجاني من مباشرة هذا الفعل معلوما وثابتا .

فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهمين تسلفوا جدار المنزل الملاصق للنزل الذى أثبت ذلك الحكم أنهم كانوا ينون سرقة وصعدوا إلى سطحه ، فلا تفسير لذلك إلا أنهم دخلوا فعلا فى دور التنفيذ وأنهم قطعوا أول خطوة من الخطوات المؤدية حالا ومن طريق مباشر إلى ارتكاب السرقة التى اتفقوا على ارتكابها من المنزل للملاصق ، بحيث أصبح مدولم بعد ذلك باختيارهم عن مقارفة الجريمة المقصودة بالذات أمرا غير محتمل . وإذن فيجب اعتبار الفعل الذى ارتكبه إلى حين مداهمتهم شروطا فى جريمة السرقة .

٢ — إن ظرف حمل السلاح ظرف ماضى يؤخذ به جميع الشركاء وتشدد عليهم العقوبة بسببه ، ولو لم يثبت أنهم كانوا يعلمون به أو أنهم اتفقوا على حمله . وإذا استعمل حامل السلاح سلاحه فى جرح أو قتل وجبت مؤاخذه جميع الشركاء بهذا الفعل على اعتبار أنه نتيجة محتملة للجريمة الأصلية المتفق على ارتكابها ، وذلك عملا بأحكام المادة ٤٣ من قانون العقوبات .

٣ — إن من حق محكمة الموضوع أن تمول على أقوال فالما متهم فى التحقيقات ولو عدل عنها بعد ذلك أمام المحكمة ، متى اعتقدت أن أقواله الأولى هى الأجدر بالصدق .

(٢٨٣)

القضية رقم ١٦١٦ سنة ٤ القضائية

دفاع شرعى . المفع به . متى يجب الرد عليه ؟ (المادة ٢١٠ عقوبات)

التمسك بحق الدفاع الشرعى ، الذى يستوجب من قبل القضاء الموضوعى ردنا خاصا ، يقتضى أن يكون الجانى معترفا بالجريمة الواقعة منه اعترافا صريحا لا لبس فيه ، ومتسكا فى الوقت ذاته بأن غريزة الدفاع عن النفس أو المال هى التى دفعته إلى اقرار ما صدر منه . أما إذا كان المتهم لم يتمسك بمجالة الدفاع إلا من باب الفرض الجدل ، فإن المحكمة تكون فى حل من أن لا ترد على هذا الدفع استقلالا

اكفاء باستعراض الوقائع البالغة على ما ثبت لديها واستخلاص ما تراه منها لمعاملة المتهم بمقتضاه .

(٢٨٤)

القضية رقم ١٦٢٦ سنة ٤ القضائية

قل عمد . متى تنطبق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات ؟ عقوبة الإعدام . بيان طريقته بالحكم . لا وجوب . (المادة ١٣ عقوبات)

١ - لا يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات أن يكون قد مضى بين جناية القتل عمدا والجناية الأخرى التي تهدمتها أو اقترنت بها أو تلتها قدر معين من الزمن ، بدليل أن من الصور التي ذكرها القانون صورة ما إذا اقترنت جناية القتل بجناية أخرى ، فظاهر أن معنى الاقتران هو المصاحبة الزمنية وهي لا تتطلب أن يكون بين الجنايتين أى فارق زمني على الإطلاق .

٢ - ليس في قانون العقوبات المصري سوى طريقة واحدة للإعدام وهي الإعدام شفا . فيكفي أن ينص في الحكم على نوع العقوبة التي أرادت المحكمة تطبيقها ، أما طريقة تنفيذ تلك العقوبة فأمر زائد على الحكم ، والمرجع فيه إلى النصوص الخاصة ببيان المعنى القانوني لكل عقوبة من العقوبات وطريقة تنفيذ كل منها .

(٢٨٥)

القضية رقم ١٦٢٧ سنة ٤ القضائية

(١) إثبات في المواد الجنائية . طلب استدعاء طبيب لمناقشته . رفضه . لا بطلان .

(ب) أسباب الإباحة وموانع العقاب . نحر . تعاطيه اختيارا . لا أثر لتلك في قيام المسؤولية الجنائية . (المادة ٥٧ عقوبات)

١ - ليس في القانون ما يحتم على المحكمة إجابة طلب استدعاء الطبيب لمناقشته ، بل إن لها أن ترفض هذا الطلب إذا ما رأت أنها في غنى عن رأيه بما استخلصته هي من الوقائع التي ثبتت لديها .

٢ - متى تحققت محكمة الموضوع أن الجاني قد تهاوى الخمر بمحض اختياره فليس لسكره في هذه الحالة تأثيراً في مسئولته الجنائية .

(٢٨٦)

القضية رقم ١٦٢٨ سنة ٤ القضائية

مسئولية جنائية . تحديد . توزيع العقوبات على كل من المتهمين . موضوع .  
إن تحديد المسؤولية الجنائية لكل من المتهمين في جريمة واحدة وتوزيع  
العقوبات عليهم بنسبة ذلك أمر موكل لتقدير محكمة الموضوع ، لا تسأل عنه  
حساباً ولا شأن لمحكمة النقض به .<sup>(١)</sup>

(٢٨٧)

القضية رقم ١٦٠٢ سنة ٤ القضائية

مفرقات . ساط العقاب في جريمة إحرارها . بارود الصيد . متى يعتبر من المفرقات العقاب عليها  
المادة ٣١٧ المكررة ؟

لتطبيق المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات يجب التمييز بين حالة صانع  
أو استيراد أو إحرار القنابل أو البنيات أو المفرقات بصفة عامة ، وبين حالة  
صنع أو استيراد أو إحرار المواد الممنوعة لأن تدخل في تركيب تلك المفرقات ، وكذلك  
الأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو انفجارها . ففي  
الحالة الأولى يبقى العقاب متى ضبط المفرق ولم يكن عند صانعه أو مستورده  
أو محرزه رخصة به ، ولم يكن لديه مسوق شرعي لصنعه أو استيراده أو إحراره ، بل  
ولا يشترط توقيع العقاب لإثبات نية المتهم في استعمال المفرق في الإجرام ، بل

(١) كان يحصل وجه العن المرغوض أن الحكم إذ عاقب الطاعن بالإعدام أسس ذلك على أنه هو  
صاحب الغور الأكبر في الجنائية ، وذلك على حين أنه نسب لغيره ما لا يعود الطاعن بل راشته  
من إسقاطات في الجنائية ، ومع ذلك فقد اكتفى بما فيه بالأشغال الشاقة المؤبدة . وهذا التفرق في المعاملة  
يعد خطأ في تطبيق القانون .

يكنى مجرد وجود المفرق ماديا مع ثبوت علم المتهم بأنه مفرق . والمقصود من عبارة "مسوخ شرعي" هو أن يكون لدى المتهم أسباب مقبولة غير محزنة تميزه إحراز المفرق أو صنعه أو استيراده .

أما في الحالة الثانية ( حالة صنع أو استيراد أو إحراز المواد المصنعة لأن تدخل في تركيب المفرقات والأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو اقتبارها فإن هذه المواد والأجهزة والآلات والأدوات إنما تعتبر في حكم المفرقات ، ويعاقب صانعها أو محرزها أو مستوردها وفقا للمادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات إذا ظهر من وقائع الدعوى وظروفها أن هذه الأشياء أعدت لأن تدخل في تركيب المفرقات . وهذا أمر متروك لتقدير قاضي الموضوع .

وبناء على ذلك يمكن أن يعتبر " بارود الصيد " مفرقا مما يدخل في حكم تلك المادة . ولكن إذا كان المضبوط من هذه المادة كمية صغيرة مما يستعمل عادة في الصيد فلا يمكن مبدئيا أن يصدر من قبيل المفرقات ، لأن هذه الكمية الصغيرة لا تحدث الفرقعة إذا ما أشعلت وحدها ، ولا يترتب على إشعالها ضرر التخريب والتصيب والإتلاف الذي هو مناطق العقاب في المادة المذكورة إلا أنه نظرا إلى أن القليل من البارود يمكن أن يدخل في تركيب المفرقات فيجب لتوقيع العقاب على حائزه طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣١٧ المكررة عقوبات أن يثبت من الوقائع أن هذا البارود القليل قد أعد لأن يدخل في تركيب مفرق ما .

فالذا كان الثابت بالحكم أن كمية البارود المضبوطة لدى المتهم صغيرة ، وأنها مما تستعمل في ملء الخراطيش فلا يمكن اعتبارها مفرقا في حكم الفقرة الأولى من المادة ٣١٧ المكررة كما لا يمكن اعتبار المتهم محرزا لمادة تدخل في تركيب المفرقات ما دامت ظروف الدعوى المينة بالحكم لا تدل على أنها قد أعدت لذلك .<sup>(١)</sup>

(١) ملحوظة : قررت هذه القاعدة بالحكمين الصادرين في هذه الجلسة في التفتين رقم ٩٩٦

سنة ١٦٠٨ و رقم ١٦٠٨ سنة ١٦٠٨ .

## المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .  
من حيث إن الطعن حاز شكله القانوني .

ومن حيث إن محصل الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعن طبقاً  
للمادة ٣١٧ من قانون العقوبات المتعلقة بقانون نمرة ٣٩ سنة ١٩٣٣ لأنه أحرز  
باروداً قد أخطأ في تطبيق القانون لأن إحرار البارود إذا لم يكن بقصد التدمير  
أو التخريب لا يتسع له مدلول تلك المادة بل يخرج من حكمها، خصوصاً وأن  
الظروف التي لا بدت تعديل تلك المادة مرجعها إلى الحالة النفسية التي سادت  
مصر في العهد الأخير فادت إلى توالي الأعمال الإرهابية من إلقاء القنابل وإشعال  
الديناميت مما جعل المشرع يعمل على معالجة هذه الحالة فوضع أحكاماً رادعة  
لها . وهذا يقطع عن أن قصد المشرع من تعديل المادة المذكورة إنما هو الضرب  
على أيدي المراهين وزجرهم .

ومن حيث إن الواقعة الثابتة في الحكم أنه ضبط بمقتل الطاعن كمية من البارود،  
فانتهت النيابة بأنه أحرز مفرقات من غير مسقوغ شرعي، وطلبت عقابه بالمادة ٣١٧  
مكررة من قانون العقوبات، فبرأته محكمة أول درجة استناداً على أنه ضبط مع البارود  
نحرطوش مما يدل على أن البارود إنما وجد بقصد استعماله في النحرطوش، ولا عقاب  
على ذلك . ولكن المحكمة الاستئنافية أدانتها وجاء في حكمها المطعون فيه أن القانون  
رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٢ اعتبر البارود من المفرقات لأنه جاء به في تعديل المادة ٧٩  
عقوبات أنه يعتبر في حكم المفرقات كل مادة معدة لأن تدخل في تركيبها ولا شك  
في أن البارود من المواد الأساسية لصنع المفرقات، ولا محل للبحث عن قصد  
التهمة في كيفية استعمال البارود المضبوط، بل يكفي ضبطه عنده لمعاقبته طبقاً  
للمادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات .

ومن حيث إنه لتطبيق المادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات يجب التمييز  
بين حالة صنع أو استيراد أو إحرار القنابل أو الديناميت أو المفرقات بصفة عامة



وبين حالة صنع أو استيراد أو إحراز المواد المعلقة لأن تدخل في تركيب تلك المفرقات، وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو انجبارها .  
ففي الحالة الأولى يحق العقاب متى ضبط المفرق ولم يكن عند صانعه أو مستورده أو محرزه رخصة به أو لم يكن لديه مسوغ شرعي لإحرازه أو صنعه أو استيراده .  
ولا يشترط لتوقيع العقاب في هذه الحالة إثبات نية المتهم في استهلاك المفرق في الإجرام، بل يكفي لذلك مجرد وجود المفرق ماديا وثبت علم المتهم بأنه مفرق .  
وهذا ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة دائما . ومما يجب ملاحظته في هذا الشأن أن العقوبة واجبة عند ضبط المفرق في حالتين : الأولى عدم وجود رخصة به ،  
والثانية عدم وجود مسوغ شرعي لإحرازه أو صنعه أو استيراده . والمقصود من عبارة مسوغ شرعي أن يكون لدى المتهم أسباب مقبولة وغير محزنة تميزه لإحراز المفرق أو صنعه أو استيراده ، فإذا لم يوجد لديه هذا المسوغ الشرعي وجب العقاب ولو كان حاصلًا على رخصة .

هذا . أما فيما يخص بمحالة صنع أو استيراد أو إحراز المواد المعلقة لأن تدخل في تركيب المفرقات والأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو انجبارها فتعتبر هذه المواد والأجهزة والآلات والأدوات في حكم المفرقات، ويعاقب صانعها أو محرزا أو مستوردها طبقا للمادة ٣١٧ فقرة ثانية مكررة من قانون العقوبات إذا ظهر من الوقائع وظروف الدعوى أن هذه الأشياء أعدت لأن تدخل في تركيب المفرقات، وهو أمر متروك لتقدير قاضي الموضوع .

ومن حيث إنه إذا تقرر ذلك وجب البحث فيما إذا كانت المادة المضبوطة في هذه القضية (وهي بارود صيد) تعتبر مفرقا في حكم الفقرة الأولى من المادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات أم هي مما يمكن أن يدخل في تركيب المفرقات طبقا للفقرة الثانية من تلك المادة .

ومن حيث إن عبارة "مفرقات أخرى" الواردة في المادة المذكورة عامة فتشمل جميع أنواع المفرقات ومنها البارود بصنوفه المختلفة فهي تقع إذن لبارود

الصيد إلا أنه مما تجب ملاحظته أن بارود الصيد هذا لا يحدث الفرقعة إلا إذا أشعلت منه كمية كبيرة في مكان مغفل لا يتسع للغازات التي يتحول إليها البارود عقب الإشعال . فإذا ضبطت عند شخص كمية كبيرة من هذا البارود تخوف كثيرا ما يستعمل عادة في الصيد أمكن القول بأن هذه الكمية تعتبر مفرقا في حكم الفقرة الأولى من المادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات ويعاقب محرزا إذا لم يكن لديه رخصة أو إذا كانت لديه رخصة ولكن لم يتوفر لديه المسوغ الشرعي . فإذا كان المضبوط كمية صغيرة مما يستعمل عادة في الصيد فلا يمكن أن تعد من قبيل المفرعات لأنها لا تحدث الفرقعة إذا ما أشعلت وحدها، ولا يترتب على إشعالها ضرر التخريب والتعيب والإتلاف وهو المقصود بالعقاب في المادة المذكورة . ويخلص من ذلك أنه إذا كان الكثير من بارود الصيد يمكن أن يعتبر مفرقا فليس قبله كذلك إلا أنه نظرا إلى أن هذا القليل من البارود يمكن أن يدخل في تركيب المفرعات فيجب لتوقيع العقاب على حائزه طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣١٧ مكررة عقوبات أن يثبت من الوقائع أنه أعد لأن يدخل في تركيب مفرق ما .

ومن حيث إنه ظاهر من الوقائع الثابتة في الحكم أن كمية البارود المضبوطة لدى المتهم صغيرة وأنها مما يستعمل في ملء الخراطيش فلا يمكن اعتبارها مفرقا في حكم الفقرة الأولى من المادة ٣١٧ مكررة، كما لا يمكن اعتبار الطاعن محرزا لمادة تدخل في تركيب المفرعات ما دامت ظروف الدعوى الميينة في الحكم المطعون فيه لا تدل على أنها قد أعدت لذلك .

ومن حيث إنه مما تقتضيه يظهر أن الحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعن على أساس أنه أحرز مفرقا طبقا للمادة ٣١٧ مكررة من قانون العقوبات قد أخطأ في تطبيق القانون فيعين قضية وبراءة الطاعن مما نسب إليه .

## جلية ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكى برزى بك  
وأحد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٨٨)

القضية رقم ٢٠٥٢ سنة ٤ القضائية

دعوى منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . المادة ٣٢٤ عقوبات . مدى انطباقها .

إن المادة ٣٢٤ من قانون العقوبات أنت بنص عام يعاقب إطلافاً كل من  
سوّلت له نفسه دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . فلا معنى لتضييق دائرة  
التطبيق يجعله يتناول حالات دون أخرى ، لاسيما أن هذا التضييق يتناقض مع روح  
النص ، إذ القول بأن حكم هذه المادة لا يتناول سوى الحالات التي لا تتعين فيها  
الجريمة يؤدى إلى نتيجة غير مقبولة ، وهى تمييز الجاني الذى يشرع فى ارتكاب جريمة  
معينة لا يعاقب على الشروع فيها على الذى لم يكن قد بدأ فى تنفيذ هذه الجريمة بالذات  
مع أن كليهما دخل البيت لغرض إجرامى وكان أولهما أكثر إمعاناً فى تنفيذ ما اتفق  
من شر وأولى بمجزاء القانون على فعلته . وإذن فالمادة ٣٢٤ عقوبات تطبق حتى  
فى حالة ما إذا وقعت فعلاً الجريمة التى كان الدخول فى البيت سبباً لارتكابها ،  
أو كانت قد شرع فيها سواء أكان ذلك الشروع معاقباً عليه أم لا .

## الوقائع

اهتمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه فى ليلة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٣ بندر  
إدفع دخل منزلاً مسكوناً ليونس عوض الله جاد بقصد ارتكاب جريمة فيه ، أولاً  
فى الزمان والمكان سألنى الذكر ارتكب مع فزده حامد زيدان أمراً علناً بالحياة  
فى غير علانية . وذلك بأن أسكها بها من كف يدها وطلب منها أن يترى بها .  
وطلبت من محكمة جنح إدفو الجزئية معاقبته بالمادتين ٣٢٤ و ٣٢٦ أو بالمادة  
٢٤١ من قانون العقوبات . وادعى المحنى عليه مدنياً وطلب الحكم له بمبلغ خمسة  
وعشرين جنيهاً تمويضاً . سمعت المحكمة هذه الدعوى وقضت فيها بحضورها

بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٣٤ عملاً بالمواد المذكورة مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بجسّ المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش لإيقاف التنفيذ وإلزامه بتعويض قدره خمسة عشر جنيتها للدعي المدني والمصاريف المناسبة بلا مصاريف جنائية على اعتبار أن الواقعة المنسوبة للتهم تكون كلتا الجزعتين المبيتين بوصف التهمة . استأنف المتهم هذا الحكم في يوم صدوره . وعكساً قنا الابتدائية الأهلية ببيئة استئنافية نظرت الدعوى وقضت فيها حضورياً بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٣٤ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييداً للحكم بلا مصاريف جنائية وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية .

فطمع الأستاذ ميشيل رزق أفندي المحامي بالتوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٣٤ وقدم حضرة الأستاذ مكرم عبيد تقريراً بالأسباب في ٦ يونيه سنة ١٩٣٤

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .  
من حيث إن الطعن حاز شكله القانوني .

وحيث إن الطعن مبناه أن الحكم المطعون فيه إذ جمع بين مهمة دخول الطاعن ليلاً متراً مسكوناً بقصد ارتكاب جريمة فيه وتهمة ارتكابه فعلاً فاضحاً مع امرأة في غير علانية وطبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات فقصى بعقوبة الجريمة الأولى على اعتبار أنها هي أشد العقوبتين ، إذ جمع الحكم بين هاتين التهمتين فقد أخطأ لأن الجريمة الأولى إنما تتوافر أركانها ويتمين العقاب عليها طالما أن الجريمة التي أراد المتهم اقترافها لم تتعين . أما إذا تبين فقد أصبح من الواجب محاكمة الجاني على هذه الجريمة وحدها ، وانتهى عندئذ تطبيق المادة ٣٢٤ من قانون العقوبات . ويقول الطاعن بأن معاملته على هذا الاعتبار المتقدم تستلزم النظر في الجريمة الثانية التي استظهرها الحكم المطعون فيه وهي الفعل الفاضح مع امرأة غير علانية ؛ ولما كانت الوقائع المستندة إلى الطاعن وهي دخوله متراً يونس عوض الله ومراودته وزوجه

عن نفسها وإسماكه يدها لا تكون جريمة الفاضح الذي يتناوله نص المادة ٢٤١ من قانون العقوبات بل هي مجزوء شروع فيه لا عقاب عليه لعدم النص .

وحيث إن المادة ٣٢٤ من قانون العقوبات أتت بنص عام يعاقب إطلاقا كل من سؤلت له نفسه دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه فلا معنى لتضييق دائرة التطبيق وجعله يتناول حالات دون أخرى ، لا سيما أن هذا التضييق يتنافى مع روح النص . ذلك لأن القول بأن حكم المادة لا يتناول سوى الحالات التي لا تتعين فيها الجريمة يؤدي إلى نتيجة غير مقبولة وهي تمييز الجاني الذي يشترع في ارتكاب جريمة معينة لا عقاب على الشروع فيها على الذي لم يكن قد بدأ في تنفيذ هذه الجريمة بالذات مع أن كليهما دخل البيت لغرض إجرامي واضح وكان أولهما أكثر إيمانا في تنفيذ ما اتفقوا من شر وأولى بجزاء القانون على فعلته .

وحيث إن استناد الطاعن إلى تعليقات وزارة الحفانية الواردة في الباب المشترك على المادة ٣٢٤ لا يؤيد التأويل الذي يذهب إليه ، بل واضح من هذه التعليقات أنها لا ترمي بما ضرتته من أمثال إلا إلى تبيان مزايا النصوص المستعملة بتناولها العقاب على أفعال كان ارتكابها بمنجاة منه فيما سلف . وليس معنى هذا عدم إمكان تطبيق هذه النصوص في حالة ما إذا تبعت نية المتهم من الدخول في المنزل ، إذ في هذه الحالة يجب أن يرجع إلى القواعد العامة المبينة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

وحيث إنه واضح مما تقدم أن المادة ٣٢٤ من قانون العقوبات تطبق حتى في حالة ما إذا وقعت الجريمة التي كان الدخول في البيت سبيلا لارتكابها أو شرع فيها سواء كان ذلك الشروع ماثقا عليه أولا . ولذا يكن الحكم المطعون فيه قد أصاب وأوفى القانون حقه إذ طبق على الأفعال المستندة إلى الطاعن المادتين ٣٢٤ و ٣٢٦ عقوبات ولو أن الجريمة التي أراد الطاعن دخول المنزل من أجلها قد تبينت وعرض لها الحكم المطعون فيه .

وحيث إنه لا يبق بعد ما ذكر عمل للبحث في تكييف الأفعال التي بدت من الطاعن بعد دخول المنزل للوقوف على ما إذا كانت كافية لأن تعدّ فعلا فاضحا منطبقا على المادة ٣٤١ من قانون العقوبات أم لا ما دام الحكم قد أثبت أن الطاعن دخل المنزل لارتكاب جريمة فيه سواء تمت تلك الجريمة أو شرع فيها، وسواء كان الشروع فيها معاقبا عليه أولا . ولا مصلحة على كل حال للطاعن في التمسك بهذا المطن ما دام الحكم قد طبق عليه عقوبة الجريمة الأشد ، وهي العقوبة المنصوص عليها في المادتين ٣٢٤ و٣٢٦ من قانون العقوبات .

### (٢٨٩)

القضية رقم ٥٦ سنة ٥ القضائية

دفاع . متهم بالقتل . متهم باخفاء أدلة الجريمة . اختلاف التهمين في تقرير الباعث على القتل . إقامة محام واحد عنهما . إخلال بحق الدفاع .

إذا اتهم شخص بالقتل واتهم آخر بأنه مع علمه بوقوع هذه الجريمة أعان الجاني على الفرار من وجه القضاء باخفاء أدلة الجريمة بأن ساعده في حمل جثة القتيل بقصد إلقائها في البحر، واعترف الجاني بأنه هو الذي قتل المجني عليه ولكن اختلف هو والمتهم الآخر في تقرير الباعث الحقيقي على اقتراف القتل، ثم عوّلت محكمة الجنايات فيما يتعلق بسبب القتل على ما أوضحوه هذا المتهم الآخر، فإن هذا الاختلاف فيما يتعلق بالباعث على ارتكاب الجريمة يحلل المتهم الآخر في الواقع شاهد إثبات ضد القاتل مما يستلزم حتما فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما، لأن انتداب محام واحد عنهما لا يجي لهذا المحامي الحزبية في تنفيذ ما يقترره أيهما ضد الآخر، وبما لا نزاع فيه أن للباعث على ارتكاب الجريمة في نظر قاضي الموضوع أثرا فعالا في تقدير العقوبة . وإذن فانتداب محام واحد لكلا التهمين في هذه الصورة يكون فيه إخلال واضح بحق الدفاع مبطل للإجراءات وموجب لنقض الحكم .

## جلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وكيل المحكمة وحضور حضرات مصطفى محمد بك  
وزكي برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٩٠)

القضية رقم ١٣٨٦ سنة ٤ القضائية

- (١) مسئولة مدنية . مطالها . مسئولة الوالد عن حادث وقع من ابنه في المدرسة التي يتعلم فيها .  
(ب) تعويض . رفضه بناء على تقديرات موضوعية . لا عيب .  
(ج) وقوع حادث مفاجأة . تقدير الحاجات موضوعي .  
(د) المسئولة عن فعل الغير . وجوب اضرار وقوع الخطأ ابتدا .  
(هـ) خادم . انتفاء المسئولية عنه يستوجب تعيها عن المخدوم . (المادة ١٥١ مدني)

١ - المسئولية المدنية عن أفعال الغير ليست أمراً اجتهادياً ، بل يجب أن  
تتحدد في الأحوال التي نص عليها القانون ، وأن ترتكز على الأساس الذي عدّه القانون  
مبعثاً لها . وذلك لورودها على خلاف الأصل الذي يقضي بأن الإنسان لا يسأل  
إلا عن أعماله الشخصية ؛ وما دام هذا شأنها فلا يجوز التوسع فيها . وإذن فلا خطأ  
إذا تفي الحكم بتفسير الوالد في ملاحظة ابنه بناء على أن الحادثة التي وقعت من هذا  
الابن قد حصلت أثناء وجوده في المدرسة بمنأى عن والده الذي يقيم في بلد آخر ،  
وفي رعاية غيره من القائمين بشئون المدرسة ، لأن القانون المدني لا يحمل الوالد  
المسئولية في هذه الحالة إلا إذا ثبت وقوع قصير من ناحية الأب في ملاحظة  
الابن (المادة ١٥١ مدني) .

٢ - إذا بنى رفض التعويض على تقديرات موضوعية فلا شأن لمحكمة  
التقاضي بذلك .

٣ - إذا قدرّت محكمة الموضوع ظروف الحادث الذي وقع من تلميذ داخل  
المدرسة وقررت أن لا مسئولية على ناظر المدرسة فيه لأنه وقع مفاجأة ، فأنها بذلك  
تكون قد فصلت في نقطة موضوعية لارقابة لمحكمة التقاضي عليها ، لأن من التفتق

عليه أن القول بوجود المفاجأة أو بعدم وجودها أمر متعلق بالموضوع مما لا يدخل تحت رقابة محكمة النقض . أما الزعم بأن المفاجأة لا يمكن اعتبارها في القانون المصري سببا معنيا من المسؤولية المدنية مادام لم ينص عليها فيه ، فذلك لا يعبأ به إذ الأمر ليس بحاجة إلى نص خاص بل يكفي فيه تطبيق مبادئ القانون العامة التي منها وجوب قيام علاقة السببية بين الخطأ والحادث الذي أتيح الضرر ، وبغير ذلك لا يمكن الحكم بالتعويض على مرتكب الخطأ . وقول المحكمة بمحصول الحادث مفاجأة معناه أن الفعل كان يقع ولو كانت الرقابة شديدة إذ ما كان يمكن تلافيه بحال . ومفهوم هذا القول بداهة أن قص الرقابة لم يكن هو السبب الذي أتيح الحادث بل كان وقوعه محتملا ولو مع الرقابة الشديدة .

٤ — في كافة الحوادث التي يسأل فيها الشخص عن فعل الغير يجب افتراض الخطأ ابتداء ، لأن وقوع الحادث يعتبر في ذاته قرينة على الإخلال بواجب الرقابة والملاحظة .

٥ — انتفاء المسؤولية المدنية عن الخادم ينفيها أيضا عن المخدم بطريق التبعية .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية بسيوني يوسف بسيوني بأنه في يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٣٣ الموافق ١٩ شوال سنة ١٣٥١ بدائرة قسم الدرب الأحمر تبع محافظة مصر قتل محمد جمال الدين وصفي بأن طعنه بمعدية في ظهره قاصدا قتله طعنة نشت عنها وفاته . وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة جنائيات مصر لمحاكمته بالمادة ١٩٨ فقرة أولى من قانون العقوبات . فقرر حضرته في ١٩ يونيو سنة ١٩٣٣ إحالته إليها لمحاكمته بالمادة ٢٠٠ فقرة أولى من قانون العقوبات على اعتبار أن المتهم المذكور في الزمان والمكان المذكورين آثما ضرب عمدا محمد جمال الدين وصفي ضربا لم يقصد منه قتله ولكنه أفضى إلى موته بأن طعنه بمطواة في ظهره فأحدث به الإصابة الميئنة بالكشف الطبي والتي سببت وفاته . وأدعى أحمد



وصفى أفندى والد المجنى عليه عن نفسه ووصفتوليا شرعا على أولاده سيادة وقوت القلوب ووفيقه ومحمد عبد الفتاح مدنيا وطلب الحكم له بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه قبل المتهم ووالده يوسف أفندى بسيوني ووزارة المعارف ومحمود أفندى فهمي لميطه ناظر مدرسة التجارة المتوسطة بالتضامن . وبعد أن سمعت محكمة الجنايات هذه الدعوى قضت حضوريا في ١٦ أبريل سنة ١٩٣٤ عملا بالمادة المذكورة بمحاسبة المتهم بالسجن لمدة أربع سنوات وإلزامه في مواجهة وليه يوسف أفندى بسيوني بأن يدفع لأحمد أفندى وصفي والد المجنى عليه بصفته الشخصية مبلغ خمسمائة جنيه مصري على سبيل التعويض مع المصاريف المدنية ورفضت ما خالف ذلك من طلبات المدعى المدني . فظعن المتهم في هذا الحكم في ١٨ أبريل سنة ١٩٣٤ بطريق النقض، كما ظعن فيه أيضا المدعى بالحق المدني عن نفسه وبصفته الموصضة آنفا بهذا الطريق في ٣ مايو سنة ١٩٣٤ وقمت حضرة عباس فضلي أفندى المحامي عن هذا الأخير تقريرا بالأوجه في ذات التاريخ . أما الطاعن الأول (المتهم) فلم يقدم أسبابا لطلعه .

## المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .  
من حيث إن الطاعن الأول بسبب يوسف بسبب قور بالطعن ولكنه  
لم يقدم أسباباً له فطعته غير مقبولة شكلاً . أما الطاعن الثاني وهو أ. م. م. بسبب  
وصفى فقد قور بالطعن وقدم أسبابه في الميعاد فطعته مقبولة شكلاً .  
ومن حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن المقدمة من أحد أفندي  
وصفى أن الحكم المطعون فيه خلا من الأسباب فيما يتعلق بالدعوى المدنية . ذلك  
بأن المدعى بالحق المدني ( وجه أحد أفندي وصفى الطاعن الثاني ) أقام دعواه  
في مطالبة والد الطاعن الأول بالتعويض على ثلاثة أسس : ( أولها ) أن الولد  
تحت رعاية أبيه وأن هذه الرعاية تفرض على الأب واجبين : واجب الرقابة وواجب  
حسن التربية . ( وثانيها ) كتمان الأب لولده بمقتضى المادة ٦٥ من قانون نظام

المدارس والتمهيد المأخوذ عليه بتوقيعه الاستمارة رقم ٣٤ بملاحظة سلوك ولده .  
 (وثائها) نظرية النعم بالنعم . ولكن الحكم قصر البحث على واجب الرقابة وقال  
 بسقوط هذا الواجب عن الأب ما دام الحادث قد وقع في حظيرة المدرسة  
 أى في الوقت الذى كان فيه الابن تحت رعاية المدرسة لا تحت رعاية أبيه . على أنه  
 إن قيل بإعفاء الأب من واجب الرقابة مدة وجود ولده داخل المدرسة فهذا لا يقتضى  
 إعفاءه من واجب تربية ابنه . ومع ذلك فإن الحكم لم يعرض لهذا البحث بل  
 أغفله كما أغفل الكلام على الأسس الأخرى التى بنى عليها الطاعن مسؤولية الأب .  
 ومن حيث إنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه يرى أنه قصر البحث فيما يتعلق  
 بمسئولية الأب على السبب الذى جعله القانون في المادة ١٥١ فقرة ثانية من  
 القانون المدنى أساسا لمسئولية الوالد ومن في حكمه عن أعمال من هم تحت رعايته .  
 وهذا السبب هو ما عبر عنه القانون في المادة المذكورة بعدم الملاحظة (défaut de surveillance)  
 وقد رأى الحكم أنه لا يمكن أن ينسب إلى الوالد أى تقصير  
 في ملاحظة ابنه ما دامت الحادثة قد وقعت أثناء وجود الابن في المدرسة بتمناى  
 عن والده الذى يقيم في بلد آخر وفي رعاية غيره من القائمين بشئون المدرسة . وما دام  
 الحكم قد تبنى مسؤولية الوالد على هذا الأساس الذى لا يعرف القانون سواء بتقد  
 وفي البحث ، وليس عليه بعد ذلك أن يرد على ما يتصيده المدعى المدنى من أسس  
 أخرى للمسئولية لا أصل لها في القانون إذ المتفق عليه أن المسؤولية المدنية عن أفعال  
 الغير ليست أمرا اجتهاديا ، بل يجب أن تنحصر في الأحوال التى نص عليها القانون  
 وأن ترتكز على الأساس الذى عدّه القانون مبعثا لها ، وذلك لورودها على خلاف  
 الأصل الذى يقضى بأن الإنسان لا يسأل إلا عن أعماله الشخصية ، وما دام هذا  
 شأنها فلا يجوز التوسع فيها .

ومن حيث إن محصل الوجه الثانى أن الحكم أخطأ في تفسير القانون وتطبيقه  
 في عدة مواضع : (أولها) أنه تنى حق إخوة المنيخ عليه في المطالبة بالتعويض مع أن  
 حقهم في ذلك مقرر في الفقه وفي أحكام المحاكم . (وثانيها) أنه تنى المسؤولية عن ناظر

المدرسة بحجة أن الحادثة وقعت مفاجأة مع أن القانون المصرى لم يأخذ بما أخذ به القانون الفرنسى من اعتبار المفاجأة (Imprévisibilité) سببا معفيا من المسؤولية المدنية فضلا عن أن للمفاجأة شروطا لا يمكن القول بتوفرها في القضية الحالية . (وثالثها) أنه قال بكفاية الرقابة الحكيمة (surveillance fictive) مع مخالفة ذلك لما أجمع عليه الفقه والقضاء فضلا عن مخالفته لقانون نظام المدارس . (ورابعا) أن الحكم قال بوجود إثبات خطأ الشخص المكلف بالملاحظة ووجوب إثبات الارتباط بين ذلك الخطأ والحادث مع أن المجمع عليه أن وقوع الحادث في ذاته يجعل ذلك الشخص مسئولاً عن وقوعه لأن الخطأ مفترض في هذه الحالة كما هو مفترض في حالة مسئولية السيد عن أعمال خادمه ، وإلا فإن القول بغير ذلك معناه إلزام المضرور بإثبات الخطأ ، وهذا تنسـه إنكار للقرينة القانونية التي افترضها المشرع في المواد الخاصة بمسئولية الشخص عن أفعال الغير . (وخامسا) أن الحكم نـفى مسئولية وزارة المعارف مع وجود العناصر الثبوتية لهذه المسئولية . وهذا كله خـمنا في تفسير القانون يجعل الحكم معييا وواجب النقض .

ومن حيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يرى أنه ذكر عن حق الإضرار في التعويض ما أتى : "وحيث إنه بالنسبة لإخوة المحنى عليه القصر ثبأت أن أطفال صغار والمحنى عليه أيضا تلميذ في المدرسة ولم يكن هو الذى يعلمهم ولم يلحق بهم أى ضرر مادى بوفاته ولا هم في سن يمكن أن يكون قد تألم ضرر أدبى من وفاته ، ولذلك ترى المحكمة أن لا حق لهم في المطالبة بأى تعويض عن وفاة أخيه المحنى عليه . أما القول بأنه هو الذى كان سيتولى أمرهم بعد والدهم فهو مجرد احتمال لا يصلح لأن يكون أساسا للتعويض ، والاحتمالات يمكن تصورها على جميع الوجوه والفروض فلا وزن لمثل هذه التخمينات " . ومن هذا يرى أن الحكم نـفى رفض التعويض على تقديرات موضوعية ولم ينفى حق الإخوة في التعويض إطلافا . وما دام الأمر كذلك فليس لهذه المحكمة أن تعرض لتقدير هو من اختصاص محكمة الموضوع وقد فصلت فيه نهائيا .

ومن حيث إنه عن النقطه الثانية فقد قال الحكم المطعون فيه اعتيادا على ماقرره شهود الحادثة من أن إدارة المدرسة ما كانت تعلم أن المتهم كان يحمل مطوية كشفاته وأنه اعتدى بها في مرة سابقة على زميل له لم يشأ تبليغ هذا الاعتداء إلى المدرسة لتفاهته ، وكذلك اعتيادا على ما قرره الشهود وما ثبت للحكمة من الاطلاع على أوراق توزيع العمل بالمدرسة من كفاية الرقابة الموضوعة على التلاميذ أثناء أوقات الفسحة — قال الحكم : ”وحيث إنه فيما يختص بناظر المدرسة فإن من المقرر أن مسؤولية الإنسان عن تعويض الضرر الناشئ عن أعمال من هم تحت رعايته أساسها الخطأ من جانب ذلك الإنسان (Faute) أي لا مسؤولية إلا إذا كان هناك إهمال أو تقصير في الرقابة ، وأن يكون هناك ارتباط مباشر بين الخطأ والحادث الذي يطلب عنه التعويض .

وحيث إنه قد ثبت للحكمة من وقائع هذه الدعوى بالكيفية التي سبق مردها ومن الاطلاع على ملف التلميذين والأوراق المقدمة أن ناظر المدرسة قام بما تقتضيه وظيفته من واجب رقابة التلاميذ سواء بنفسه أو بواسطة مساعديه من ضباط ومدربين وأن الحادث الذي وقع للجنى عليه ما كان يمكن تلافيه مهما كانت الرقابة شديدة لأن الثابت كما تقدم أن الحادث حصل مفاجأة وفي وسط رهط من تلاميذ كبار لم يستطيعوا ملافاة الحادث ومنع المتهم من ارتكاب جريمته بسرعة غير متوقعة ... وإذن فلا ترى المحكمة محلا لمسؤولية الناظر مدنيا“ .

ومن هذا يرى أن محكمة الموضوع قدترت ظروف الحادث وقررت أن لا مسؤولية على الناظر فيه لأنه وقع مفاجأة ، وبذلك تكون قد فصلت في نقطة موضوعية لا رقابة لمحكمة التقص عليها لأن من المتفق عليه أن القول بوجود المفاجأة أو بعدم وجودها أمر متعلق بالموضوع ومن اختصاص محكمة الموضوع أن تفصل فيه نهائيا ، أما ما زعمه المدعى المدني من أن المفاجأة لا يمكن اعتبارها في القانون المصري سببا معفيا من المسؤولية المدنية مادام القانون لم ينص عليها فقول لايعم به ، إذ ليس الأمر بحاجة إلى نص خاص بل يكفي فيه تطبيق مبادئ القانون العامة

التي منها وجوب قيام علاقة السببية بين الخطأ والحادث الذي أُنْتِج الضرر، وبغير ذلك لا يمكن الحكم بالتعويض على مرتكب الخطأ. وظاهر أن القول بمحصول الحادث مفاجأة معناه أن الفعل كان يقع ولو كانت الرقابة شديدة إذ ما كان يمكن تلافيه بحال كما يقول الحكم بنفسه. ومفهوم ذلك بداهة أن قصر الرقابة لم يكن هو السبب الذي أُنْتِج الحادث بل كان وقوعه محتملا ولو مع الرقابة الشديدة.

ومن حيث إنه عن النقطة الثالثة الخاصة بالرقابة الحكيمة فليس في عبارة الحكم ما يفيد أنه أخذ بهذا الرأي بل إن الذي يستفاد من عبارة الحكم السابق اقتباسها "أن الناظر قام بما تقتضيه وظيفته من واجب رقابة التلاميذ سواء بنفسه أو بواسطة مساعديه من ضباط ومدربين". والكلام هنا على الرقابة الفعلية طبعاً كما يفهم من سياق العبارة، أما الرقابة الحكيمة فلم يرد لها ذكر أصلاً.

ومن حيث إنه فيما يتعلق بالنقطة الرابعة الخاصة بما نسبته المدعى المدني للحكم من أنه قال بوجوب إثبات خطأ الشخص المكلف بالملاحظة وبوجوب إثبات الارتباط بين ذلك الخطأ والحادث فكل ما جاء بالحكم في هذا الشأن هي تلك العبارة التي سبق ذكرها وهي: "إن من المقرر أن مسئولية الإنسان عن تعويض الضرر الناشئ عن أعمال من هم تحت رعايته أساسها الخطأ من جانب ذلك الإنسان أي أنه لا مسئولية إلا إذا كان هناك إهمال أو تقصير في الرقابة، وأن يكون هناك ارتباط مباشر بين الخطأ والحادث الذي يطلب عنه التعويض". وهذه العبارة سليمة في ذاتها إذ هي تسلّم بأن أساس المسئولية الخطأ، وبأنه يجب أن يكون بين الخطأ والحادث رابطة السببية. ولا خلاف في شيء من ذلك. وليس في عبارة الحكم هذه ما يشير إلى وجوب إثبات خطأ الشخص المكلف بالملاحظة ولا إلى وجوب افتراض الخطأ من جهته ابتداءً بمجرد ثبوت وقوع الحادث المسبب للضرر. والواقع أنه وإن كان رأي الطاعن في هذه المسألة هو الصحيح — وهو وجوب افتراض الخطأ ابتداءً في كافة الحوادث التي يسأل فيها الشخص عن فعل التفسير لأن وقوع الحادث يعتبر في ذاته قرينة على الإخلال بواجب الرقابة والملاحظة —

إلا أنه سواء أكان الحكم قد أخذ بهذا الرأي أو بعكسه فإن النتيجة لا تتغير ما دام الذى استنتجه الحكم من وقائع القضية ومما قام لدى محكمة الموضوع من الأدلة هو أن الحادث وقع مفاجأة وأنه لم يكن فى الاستطاعة منعه، وهذا وحده كاف لقطع رابطة السببية كما تقدم القول، فلا يبقى بعد هذا محل للرجوع بالتعويض على على متولى الرقابة .

ومن حيث إنه فيما يتعلق بالنقطة الخامسة وهى تى الحكم مسئولية وزارة المعارف مع وجود العناصر المثبتة لهذه المسئولية فقد قال الحكم عن مسئولية وزارة المعارف ما يأتى : "وحيث إن وزارة المعارف وهى فى مركز السيد من الناظر لا مسئولية عليها طالما أن مسئولية الناظر قد انتفت على الوجه المتقدم . أما القول من جانب المدعى بأن هناك قصفاً فى أنظمة المدارس فى ذاتها يوجب مسئولية الوزارة على كل حال ، وبصرف النظر عن مسئولية الناظر، فهو قول قد ألقى على عواهنه وليس له أى سند من الصحة ولذا يتعين رفض الدعوى المدنية قبل الوزارة أيضاً" . وعبارة الحكم فى هذا الصدد يمكن شطرها إلى شطرين ؛ فأما الشرط الأول فقد قرر فيه الحكم مبدأ قانونياً صحيحاً وهو أن انتفاء المسئولية عن الخادم ينفيها أيضاً عن المخدوم، وليس فى ذلك خطأ فى تفسير القانون ولا فى تطبيقه . وأما الشرط الثانى فقد فصل فيه الحكم فى مسألة موضوعية خارجة عن رقابة محكمة النقض .

ومن حيث إن محصل الوجه الثالث أن تقدير التعويض أمر وثيق الارتباط بالأساس الذى يقوم عليه طلب التعويض وأنه ما دام الحكم غير مسبب بالنسبة لبعض الأسس التى يقوم عليها طلب التعويض فإن قصصه يستلزم حتماً رجوع قيمة التعويض إلى أصلها .

ومن حيث إنه قد ظهر مما تقدم أن لا قصص فى الحكم من جهة التسبب وأن كل الأسس التى بنى عليها رفض التعويض فى المواطن التى قضى فيها بعدم وجود مبرر للحكم به كانت سليمة من الوجهة القانونية فلم يبق محل لهذا الوجه ، ويكون من التمتين رفضه هو وما تعلقه من الوجوه .

جاسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤

رئاسة سعادة السيد وزير العدل . حضره : حضرة السيد محمد بك وزير العدل .  
وأحد أمين بك وعبد الفتاح السيد بن .

(٢٩١)

القضية رقم ٢٠٤٤ سنة ٤ القضائية

(١) تدوير . مضادة . الأوراق التي تصح المضادة عليها . طلب ضم قضية لإجراء المضادة على ورقة فيها . تقرير الضم . عدول المحكمة عن الضم لعدم صلاحية الورقة لإجراء المضادة عليها . إخلال بحق الدفاع . (المادة ٢٦١ مرافعات)

(ب) دعوى عمومية . موقوفها بمضى المدة . ذكر تاريخ الجريمة وعدم ذكر تاريخ البسند . في تحقيقها مع لزومه في ظروف القضية لبيان اقتناع المدة . قصص بطلان حكم .

١ - إن القاعدة التي قررتها المادة ٢٦١ من قانون المرافعات بشأن بيان الأوراق التي تصح المضادة عليها هي قاعدة أساسية عامة يجب مراعاتها في التحقيقات الجنائية كما يجب مراعاتها في التحقيقات المدنية ، ولا يصح التوسع فيها ولا القياس عليها . على أنه إذا كانت المحكمة لا تملك إجراء المضادة على ورقة غير مستوفاة للشروط المنصوص عليها في تلك المادة ، فإن لها - بمقتضى حقها المطلق في تكوين اعتقادها من أية ورقة تهدم في الدعوى - أن تعتمد في تقديرها الموضوعي على مثل تلك الورقة . وإذن فإذا طلب المتهم ضم قضية لإجراء المضادة على ورقة موجودة فيها ومدعى باعتراف المجني عليه بها ، وتقررت المحكمة بتمهاتها ، ثم عدلت من ذلك بحجة أن هذه الورقة ليست صالحة للمضادة ولم تبين أسباب عدولها عن هذا الضم ، من جهة ما عساه يكون للورقة المطلوب ضم القضية للاطلاع عليها من أثر تقدير المحكمة لموضوع التهمة المروضة عليها ، فإن ذلك يعتبر إخلالا بحق الدفاع موجبا لنقض حكمها .

٢ - إذا أثبت الحكم أن جرمي التدوير والاستعمال وقعتا في سنة ١٩٢٧ ، وأن الدعوى العمومية رفعت بشأنهما في سنة ١٩٣٢ ، ولم يسين تاريخ البسند

في التحقيق الجنائي لمعرفة ما إذا كانت المدة المسقطه لرفع الدعوى قد مضت أم لا، فهذا نقص في البيان يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(٢٩٢)

القضية رقم ٢٠٤٧ سنة ٤ القضائية

إفساد الأخلاق والمساعدة على الفسق والجور . منط المسؤولية في هذه الجريمة .

(المادة ٢٣٣ عقوبات)

إن منط المسؤولية الجنائية في جريمة تحريض الشبان الذين لم يبلغوا سن الثماني عشرة سنة كاملة على الفجور والفسق الخ هو السن الحقيقية للجنى عليه . فحتى كانت هذه السن معروفة لدى الجنائي أو كان علمه بها مبسورا اعتبر القصد الجنائي متوفرا لديه . ولا يسوغ له في هذه الحالة أن يستند في تقدير تلك السن إلى عناصر أخرى، إذ أن علمه بالسن الحقيقية للجنى عليه مفترض، ولا يستط هذا الاقتراض إلا ببيوت قيام ظروف استثنائية منته من إمكان معرفة السن الحقيقية . وإذن فلا يجوز لامرأة أن تقبل في منزلها المدة للدعارة فتاة لم تبلغ السن المنصوص عليها في المادة ٢٣٣ ع، اعتادا على أن شكلها يدل على أنها تبلغ من العمر أزيد من تلك السن، ما دامت الفتاة المذكورة لها شهادة ميلاد ثابت وجودها وكان في الاستطاعة الاطلاع عليها للتثبت من سنها الحقيقية . كذلك لا يميز لها أن تتخذ بتقدير الطبيب الشرعي لسن الفتاة المخني عليها بعشرين سنة ، لأن هذا التقدير ليس سوى وسيلة احتياطية لا يلجأ إليها إلا عند انعدام الدليل القاطع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة محمد إسماعيل إسماعيل وحيدة محمد علي وإبراهيم إبراهيم البنان وزكي محمد سعيد وإبراهيم فوزي حسين وعززة سليمان صبرى (الطاعنة) وخديجة سيد أحمد، بأنهم في خلال المدة من أول سبتمبر سنة ١٩٣٣ إلى آخريناير سنة ١٩٣٣ الموافق ٣٠ ربيع الثاني إلى ٤ شوال سنة ١٣٥١ بدائرة قسم الأزيكية



تبع محافظة مصر، تعرضوا لإفساد أخلاق فاطمة يس عبد العال التي لم تبلغ الثماني عشرة سنة كاملة بأن حرّضوها وساعدها على الفسق والفجور بأن كانوا يجمعون لها الزبائن ويقدمونها لهم في منازل التهمات الثانية والرابعة والسابعة والثامنة المأذنة للذعارة السرية حالة كون المتهم الأول ممن لهم سلطة عليها . وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة جنائيات مصر لمحاكمة الأول بالمواد ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ فقرة أولى من قانون العقوبات، والباقيين بالمادة ٢٣٣ من القانون نفسه . فقرر حضرته في ٧ أغسطس سنة ١٩٣٣ إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمواد السالفة الذكر . وبعد أن أنهت المحكمة المشار إليها سماع الدعوى قضت في ٥ يونيه سنة ١٩٣٤ غائيا للثانية والرابعة من المتهمين وحضوريا للباقيين عملا بالمادة ٢٣٣ من قانون العقوبات بالنسبة للطاعة وبالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات بالنسبة للباقيين بمعاينة عزيزة سليمان صبرى الشجرة الوطنية (الطاعة) بالحبس مع الشغل لمدة سنة . وبراعة باق المتهمين مما أسند إليهم على اعتبار أن الطاعة في الزمن والمكان المذكورين تعرضت لإفساد أخلاق فاطمة يس عبد العال التي لم تبلغ الثماني عشرة سنة كاملة بأن ساعدتها على الفسق والفجور وسهلت لها بلإيوائها بمتزلها وتقديمها للرجال لارتكاب الفحشاء مرارا . قطعت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق التخص في ٦ يونيه سنة ١٩٣٤ وقدم حضرة الأستاذ أحمد الديواني بك الحامى عنها تخيرا بالأسباب في ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٤

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن حاز شكله القانوني .

وحيث إن مبنى الوجه الأول هو أن الطاعة لم تكن تعلم أن سق المحنى عليها أقل من ثمانى عشرة سنة لما تدل عليه هيئتها من أن لها من العمر أكثر من هذا ولم ترد المحكمة على ذلك إلا بإنها اتزعت أن الطاعة تحوزت من المحنى عليها مع أن

الطبيب الشرعى نفسه قرر أن سن المجنى عليها عشرون سنة، ولم ترد المحكمة على هذا الذى قوره الطبيب الشرعى .

وحيث إن مناط المسؤولية الجنائية فى مثل هذه الجريمة هو السن الحقيقية للمجنى عليه ، ففى كانت هذه السن معروفة لدى الجانى أو كان علمه بها ميسورا أصبح القصد الجنائى متوفرا لديه . ولا يسوغ له فى هذه الحالة أن يستند فى تقدير تلك السن إلى عناصر أخرى إذ يفترض علم الجانى بالسن الحقيقية للمجنى عليه ، ولا يسقط هذا الافتراض إلا بثبوت قيام ظروف استثنائية تمتع من إمكان معرفة السن الحقيقية . ومن ثم فما كان من الجائز للطاعة فى هذه الدعوى الركون إلى شكل المجنى عليها وقبولها فى منزلها المعدة للدعارة اعتادا على هذا الشكل مادام للمجنى عليها شهادة ميلاد أثبت وجودها الحكم المطعون فيه وكان فى استطاعة الطاعة الاطلاع عليها للتثبت من السن الحقيقية للمجنى عليها .

وحيث إنه ليس للطاعة أيضا أن تستند إلى ما تدعيه من جهة تقدير الطبيب الشرعى لسن المجنى عليها بعشرين سنة، إذ هذا التقدير ليس سوى وسيلة احتياطية يصح الانتجاع إليها عند انعدام الدليل القاطع وهو شهادة الميلاد . ولقد أنصف إذن الحكم المطعون فيه إذ لم يلتفت إلى هذا التقدير الخاطئ وضرب صفحا عن الإشارة إليه .

وحيث إن الوجهين الثانى والثالث خاصان بمناقشة ما قورته المجنى عليها بالنسبة للمخاضة وحضورها إلى منزلها وقت أن كانت مسجونة وإلى ما كان من محكمة الموضوع فى تمويلها على شهادة المجنى عليها بالنسبة للطاعة وعدم تمويلها عليها بالنسبة لغيرها ممن كانوا متهمين معها .

وحيث إن هذا كله متعلق بالوقائع ولا سلطان لمحكمة النقض عليه ، وما دام قد ثبت لقاضى الموضوع أن الطاعة حرضت المجنى عليها فى منزلها على الفسق والتجور فسواء أوجدت معها طيلة إقامتها فى منزلها أم حيست بعض هذا الزمن دون البعض الآخر فليس لذلك تأثيرا فيا اقتنعت به محكمة الموضوع من وقوع

التحريض، طالبت مدته أو قصرت، ودلت عليه بأقوال الطاعة نفسها . أما من جهة تجزئة شهادة الجنى عليها فهو من حق محكمة الموضوع التي لها أن تستحسن ما تراه حقا من أقوال شاهد وتضرب صفحا عما لا تطعن إليه .

### جلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٩٣)

#### القضية رقم ١٦١٤ سنة ٤ القضائية

(١) حرية المنازل . تفتيش ضابط منزل متهم . شروط صحة . (المادتان ٣٠ و ٣١ تحقيق)  
(ب) حكم . بنائه على غير أساس في أوراق التحقيق . قفزه .

١ - تفتيش ضابط البوليس منزل المتهم (غير رضاء) لا يكون صحيحا إلا إذا كان الضابط مأذونا من النيابة بإجراء هذا التفتيش وعالميا بهذا الإذن قبل إجراء التفتيش فعلا . على أن يجوز سهو الضابط عن الإشارة في محضر التفتيش إلى الإذن الصادر به من النيابة لا يكفي للقول بأنه لم يكن عالميا بهذا الإذن قبل إجراء التفتيش .

٢ - إذا ثبتت محكمة الموضوع حكمها ببطلان محضر التفتيش الحاصل من ضابط البوليس على أنه لم يكن عالميا بصدور الإذن له من النيابة بإجراء التفتيش، واستندت في ذلك إلى قول نسبت إليه صدوره أمامها بالجلسة ، وتبين لمحكمة النقض أن هذا القول لا وجود له في محضر الجلسة ، حق لها أن تنقض الحكم لقيامه على غير أساس .

(٢٩٤)

#### القضية رقم ١٠ سنة ٥ القضائية

تفتيش وإرغام . محكوم عليه لم يظن في الحكم بطريق النقض . طعن النيابة فيه . استنفاد التهم . (الواد ٢٢٩ و ٢٣١ و ٢٣٢ تحقيق)

للمحكوم عليه الذى لم يظن بطريق النقض في الحكم الصادر ضده أن يستفيد قانونا من الطعن المرفوع من النيابة العامة . فإذا طعنات النيابة في الحكم الصادر

على المتهم بمقوبة الحبس فقط وطلبت إضافة الحكم عليه بالفرامة تطبيقاً للقانون ورأت محكمة النقض أن الواقعة لا عقاب عليها أصلاً تبين عليها أن تنقض الحكم برمه وتحكم ببراءة المتهم .

### جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات ذكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٩٥)

القضية رقم ١٦٢٩ سنة ٤ القضائية

نقض وإبرام . نقض الحكم لعيب جوهري فيه . إعادة الدعوى إلى حالتها الأولى .

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣٢ تحقيق)

نقض الحكم لعيب جوهري فيه يعيد الدعوى إلى حالتها الأولى . فإذا كانت المحكمة الاستئنافية التي أعيدت إليها القضية للحكم فيها من جديد تنفيذاً للحكم محكمة النقض قد قصرت بنحها على المسألة التي كانت أثبتت لدى محكمة النقض ضد الحكم المطعون فيه — وكانت سبباً في نقضه — وقضت في موضوع التهمة بالإدانة ولم تسبب قضاءها هذا ، فإن حكماً يقع باطلاً نخلوه من الأسباب <sup>(١)</sup> .

(٢٩٦)

القضية رقم ١٩ سنة ٥ القضائية

(المادة ١٧١ تحقيق)

(١) حكم . تأجيل التعلل به . لا بطلان .

(ب) دفاع . كيف الوقائع المروضة تكييفاً قانونياً بدون تمت الدفاع . متى لا يكون فيه بخلاف بحق الدفاع ؟

(ج) اشتراك في الجريمة . استنتاج من ظروف متجة له . جوازه . (المادة ٤٠٤)

١ — إنه وإن كانت المادة ١٧١ من قانون تحقيق الجنايات تنص على أنه "يصدر الحكم فوراً إذا كان المتهم مسجوناً فإذا لم يكن مسجوناً يجوز تأخير الحكم

(١) كانت المسألة التي بنى عليها النقض الأول هي عدم بيان توافر أركان المادة ٤٨ الخاصة بالورد في الحكم التي قضت ، وكانت التهمة ضرباً .

إلى الجلسة التالية ولا يسوغ تأخيره بعد ذلك "فإن هذه المادة لم تنص على بطلان الحكم إذا تأخر صدوره عن الجلسة التالية ، بل إن المفروض في هذا التأخير هو أن الضرورة تقتضيه . ومن مصلحة المتهم نفسه ألا تقول المحكمة كلمتها في الدعوى المقامة ضده إلا بعد أن تكون قد كوّنت لها رأيا صحيحا فيها تطمين إليه ولو اقتضاها ذلك أكثر من تأجيل .

٢ — ليس من الإخلال بحق الدفاع أن تكيف المحكمة الوقائع المعروضة عليها والتي تناولتها المرافعة التكييف القانوني الذي ترتبه دون لفت الدفاع إلى ذلك ، إذا كان التكييف القانوني الذي كيفت به هذه الوقائع لا يسوّئ حالة المتهمين .

٣ — ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاشتراك في ارتكاب الجريمة بطريق الاتفاق بأدلة مادية محسوسة ، بل يكفينا للقول بحصول الاشتراك أن تستخلص حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون في وقائع الدعوى نفسها ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه .

(٢٩٧)

#### الفضية رقم ٢٩ سنة ٥ القضائية

اختصاص . الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص . متى يمكن الطعن عليها استئنافيا ؟  
من محكمة المنح بعدم اختصاص لكون الواقعة جذية . الطعن فيه قبل صدور الحكم النهائي في الموضوع .  
لا يجوز : ( المادة ٣٥ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ )

إن الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص التي يجوز الطعن فيها استئنافيا بطريق النقض هي الأحكام الصادرة نهائيا في الدعاوى التي يكون القول فيها بعدم الاختصاص مؤسسا على عدم ولاية المحاكم الأهلية فقط . أما ما عدا ذلك من الأحكام التي تفصل في مسائل الاختصاص فلا يجوز الطعن فيها مستقلة بطريق النقض ، بل الواجب وقع مثل هذا الطعن مقترنا بالطعن على الحكم الصادر في الموضوع .

وإذن فالحكم الصادر من محكمة الجنج بعدم الاختصاص لأن الواتمة جنائية لا يجوز الطعن فيه قبل صدور الحكم النهائي في الموضوع .

(٢٩٨)

القضية رقم ٣٢ سنة ٥ القضائية

(١) موظف - تمت عليه بسبب أداء وظيفته . منط العقاب في هذه الجريمة .

(المادة ٢٦٥ بقرة أول وثالث من قانون العقوبات)

(ب) عقوبة - تخفيف العقوبة رغم دخولها في حدود المادة الواجبة التطبيق . متى يجوز ذلك لمحكمة التقص ؟

١ - إن الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات (المعلقة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١) إنما تعاقب من يعتدى بالسب على موظف عام بالعقوبة الخاصة المنصوص عليها فيها إذا كان السب موجهاً إلى الموظف بسبب أداء الوظيفة .

فإذا كان التائب بالحكم أن الموظف الذي وقع عليه السب أثناء وجوده بمكتبه لم يكن يؤدي عملاً ما بل كان يتناول طعام الفطور ، وأنه تدخل من تلقاء نفسه في مناقشة كانت دائرة بين المتهم وكاتب آخر موجود معه في مكتبه بسبب عمل غير متعلق به هو ولم يكن هو المخاطب بشأنه ، فشرط انطباق الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ ع لا تكون متوافرة ، وتكون الفقرة الأولى من هذه المادة هي الواجبة التطبيق .

٢ - إذا رأت محكمة التقص في قضية سب أن الواقعة مما تعاقب عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٦٥ ، دون الفقرة الثالثة منها ، جاز لها - متى قضت بالحكم - أن تخفف العقوبة المحكوم بها ، وإن كانت تدخل في حدود العقوبة المقررة في الفقرة الواجبة التطبيق .

## جلسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وبحضور حضرات زكي يرزي بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك  
وعبد الفتاح السيد بك .

(٢٩٩)

القضية رقم ١٦١٧ سنة ٤ القضائية

تبدد . ترك الحارس أخاه يعصرف في الأشياء المحبوزة . أخذه بقوة الشريك .

(المادتان ٢٩٦ و ٢٩٧ عقوبات)

إذا استنتجت المحكمة من سكوت المالك المدين حارسا على الأشياء المحبوزة ومن عدم معاوضته لأخيه في التصرف في تلك الأشياء أن هناك اتفاقا بين الأخوين على تبديدها ، فهذا الاستنتاج ، فضلا عن كونه مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ، فإنه لا غبار عليه ، لأن الاتفاق لا يستلزم حتما عملا إيجابيا من جانب الشريك ، بل يكفي لتحقيقه أن يلتزم الحارس موقفا سلبيا كما هو الحاصل في مثل هذه الصورة .

(٣٠٠)

القضية رقم ٢٠٤٥ سنة ٤ القضائية

( أ ) تغير وصف التهمة بدون لفت نظر المتهم . متى يجوز؟ ( انظر : ٣٧٠ و ٤٠٠ تشكيك )

( ب ) قتل عمد . التزانه بجريمة أخرى . توقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة . لا يجوز تخمين

عقوبة كل من الجريمتين . (المادتان ١٩٨ و ١٩٩ عقوبات)

١ — للمحكمة أن تعطى الوقائع المطروحة عليها وصفتها التي يراها الصحيحة ،

وليس عليها أن تلتفت الدفاع إلى الوصف الذي أعطته مادام هذا الوصف لم يؤسس

على غير الوقائع التي شملها التحقيق وتناولها الدفاع .

٢ — متى اقتنعت محكمة الموضوع بأن ما وقع من المتهم كان اشتراكا في قتل

اقتربت به جناية أخرى ، وطبقت المادتين ١٩٨ فقرة ثانية و ١٩٩ عقوبات وأوقعت

بالمتهمين جميعا عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بوصف أنهم شركاء ، نجهول من بينهم

في جناية القتل المقرن بالجناية الأخرى ، فليس عليها بعد ذلك أن تعرض لعقوبة كل

من الجريمتين ، إذ لا دخل لأيهما في العقوبة الواجب تطبيقها في هذه الحالة .

(٣٠١)

القضية رقم ٢٠٤٧ سنة ٤ القضائية

نهم . سنة . بفعل ذكرها بالحكم . متى لا يكون مضافاً ؟

(المواد ١٩٩ تحقيق و ٢ : تشكيك و ٥٩ و ٦٠ ع)

لا تأثير لإغفال الحكم ذكر سنّ المتهم ، مادامت الجريمة التي يحاكم من أجلها هي جنحة تزوير مما لا نشأ عن عقوبتها وجوباً بصفر سنّ المتهم ، وما دام المتهم لم يدع أن سنه الحقيقية تجعله غير مسئول قانوناً عما يرتكبه من الجرائم .

(٣٠٢)

القضية رقم ٣٤ سنة ٥ القضائية

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . تعيين هذه الجريمة أو عدم تعيينها . وجوب العقاب .

(المادة ٣٢٤ عقوبات)

سواء أكانت نية المتهم الإجرامية من الدخول في منزل غيره قد تعينت بما ظهر من رغبته في ارتكاب الزنا أم كانت لم تتعين ، فالعقاب واجب في الحالتين ، لأن نص المادة ٣٢٤ عام يشملهما معاً .<sup>(١)</sup>

(٣٠٣)

القضية رقم ٤٧ سنة ٥ القضائية

قضى وإبرام . محكوم عليه لم يظن على الحكم بطريق النقض . الطعن فيه من النيابة . استناد المحكوم عليه من نقض الحكم . تبرئة التهم من إحدى التهمين . العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق عقوبة التهمة الثانية قبله . بجواز تخفيف العقوبة . (المواد ٢٢٩ و ٢٣١ و ٢٣٢ تحقيق)

١ — المحكوم عليه الذي لم يظن بطريق النقض في الحكم الصادر ضده أن يستفيد قانوناً من الطعن المرفوع من النيابة العامة .

(١) تارة هذا الحكم بحكم سابق أصدرته محكمة النقض في ٦ مارس سنة ١٩٣٣ في الطعن رقم ١٠٦٦ سنة ٣ القضائية قالت فيه إنه إذا امتنع رفع دعوى الزنا بسبب وقوع الطلاق بين الزوجين فلا يجوز معاقبة الشريك على جريمة الدخول في منزل الغير ، مادام أن القصد من ذلك الدخول قد تعين بفعل صار غير منقلب عليه .



فاذا قضت محكمة الموضوع بالإدانة في تهمة إحراز مفرقات وإحراز سلاح ناري بدون رخصة ، وأوقعت عقوبة واحدة على الجريمتين ، ثم طعنت النيابة العمومية في الحكم طالبة تشديد العقوبة تطبيقاً للقانون ، ورأت محكمة النقض عدم توافر أركان جريمة إحراز المفرقات ، كان على هذه المحكمة أن تنقض الحكم وتقضى بالبراءة ، ويجاز لها أن تعزل العقوبة المقضى بها إلى ما يناسب في تقديرها جريمة إحراز السلاح ، ولو كانت العقوبة التي أوقعتها محكمة الموضوع في التهمتين مما يدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة إحراز السلاح .

#### جلسة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٤

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكي بزي بك  
وعبد الفتاح السيد بك ومحمد نور بك .

(٣٠٤)

القضية رقم ٥٥ سنة ٥ القضائية

استئناف حكم غياي . المعارضة فيه من المتهم . استئناف النيابة تحكم النيابة . متى يعتبر أنه ظل قائماً ؟ .  
إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن استئناف النيابة للحكم النيابة يظل قائماً إذا تأيد هذا الحكم بعد المعارضة فيه . أما إذا عدل الحكم أو قضى بالبراءة ،  
وجب تجديد الاستئناف إذا رأت النيابة لزوماً لذلك .

(٣٠٥)

القضية رقم ٦٨ سنة ٥ القضائية

حياة أمانة . إرسال مبلغ إلى متهمة بصفته وكيلاً عن فرع البنك لتوصيله إلى البنك العام . خروجه من خدمة البنك وقت الإرسال . اختلاس المبلغ . حياة أمانة . (المادة ٢٩٦ عقوبات)  
إذا كان التائب بالحكم أن المبلغ المختلس إنما أرسله صاحبه إلى المتهمة بصفته  
وكيلاً لبنك كذا فرع كذا بقصد توصيله إلى البنك العام بمصر ، وكان المتهمة وقت  
هذا الإرسال قد خرج من خدمة البنك ، فهنا الخروج لا يمنع من أن صاحب المبلغ

أرسله إليه على اعتقاد منه أنه لا زال في خدمة البنك وأنه طلب إليه فعلاً أن يستعمل المبلغ في أمر معين هو إرساله للبنك بمصر، وانتهى في ذلك الوقت كان في هذا الصدد ويكلا للجنى عليه بلا أجر، كما كان في اعتقاد هذا الجنى عليه ويكلا للبنك . ولا شك أن اختلاسه للمبلغ سواء اعتبر ويكلا عن المرسل أو عن البنك فيه خيانة أمانة مما يعاقب عليه بالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات .

### جلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك وبعد افتتاح السيد بك .

(٣٠٦)

#### القضية رقم ١٦١٣ سنة ٤ القضائية

(أ) حمة المنازل . تفتيش منزل متهم . الإذن به . وجوب إثبات هذا الإذن كتابة . الدفع بطلان التفتيش الحاصل على غير حكم القانون . تعلقه بالبنك العام . جواز التمسك به بعد سماع الشهود . (المواد ١٨ و ٣٠ و ٢٣٦ تحقيق و ١١٢ عقوبات)

(ب) محضر تفتيش . بناء الحكم عليه وعلى أدلة أخرى . صحة الحكم رغم بطلان المحضر .

(ج) دفع . الدفاع بعدم وجود ارتباط بين بعض المتهمين وبين البعض الآخر . متعلق بالموضوع . عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة التفتيش .

(المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

١ - إن دخول رجال الحفظ منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير إذنه ورضائه الصريح أو بغير إذن السلطة القضائية المختصة أمر محظور، بل معاقب عليه قانوناً . وهذا الإذن يجب أن يكون ثابتاً بالكتابة ولا يكفي فيه الترخيص الشفوي، لأن من القواعد العامة أن إجراءات التحقيق والأوامر الصادرة بشأنه يجب إثباتها بالكتابة ، لكي تبقى حجة يعامل الموظفون - الآخرون - منهم والمؤتمرون - بمقتضاها ، ولتكون أساساً صالحاً لما ينشأ عليه من النتائج . فإذا أقر وكيل النيابة بالجلسة بأنه أذن رجال البوليس شفوياً بتفتيش منزل متهم واعتبرت المحكمة هذا

التفتيش حاصلًا وفق القانون، كانت مخطئة في رأيها . والدفع ببطان التفتيش الحاصل على هذه الصورة هو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام ، فلا يسقط بعدم إبدائه قبل سماع أول شاهد عملاً بالمادة ٣٣٦ من قانون تحقيق الجنايات ، بل يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى .

٢ — لا فائدة للطعن في إثارة بطان محاضر التفتيش ، إذا كان الحكم لم يقف في إيداعه عند ما أتيحت هذه المحاضر الباطلة ، بل كان قد عدّد ضده أدلة أخرى استخلصها من جملة وقائع ثبتت لدى المحكمة .

٣ — الدفع بعدم وجود ارتباط بين بعض المتهمين وبين البعض الآخر في ارتكاب فعل واحد بيته ليس دفعا قانونيا بل هو دفع موضوعي يجب على من يتسكك به أن يبيّنه أمام محكمة الموضوع ، فأذا فاته إبدائه أمامها فلا يحق له أن يثيره أمام محكمة التقص .

### (٣٠٧)

#### القضية رقم ٣١ سنة ٥ القضائية

تزوير - التوقيع على عريضة الدعوى . متى يكون تزويرا في ورقة عريضة ؟ متى ينقلب تزويرا (المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٣ عقوبات)

التوقيع بامضاء مزورة على عريضة دعوى قبل إعلانها هو من قبيل التزوير في الأوراق العرفية . لكن هذا التزوير العرفي ينقلب تزويرا رسميا بعد قيام الممضئ بإعلان العريضة ؛ لأن العبرة هي بما تؤول إليه هذه العريضة وقد اكتسبت صفة المحررات الرسمية بفعل مرتكب التزوير وسعيه لدى قلم المحضرين لإعلانها وحصول ذلك الإعلان فلا بناء على طلبه . فأذا كان الثابت بالحكم أن المتهم هو الذي قدم العريضة المزورة للإعلان وهو الذي استرّدها بعد إعلانها ، فهو إذن الذي سعى لإعطائها الصفة الرسمية ، وهو الذي أراد أن يتم الإعلان بناء على طلب ذلك الشخص الوهمي الذي زوّج إمضاءه وأن يجرى على لسانه كذبا كل ما ورد في العريضة ، ويكون ما أتاه تزويرا في ورقة رسمية معاقبا عليه بمقتضى المادتين ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات .

(٣٠٨)

القضية رقم ٧٣ سنة ٥ القضائية

نقض وإبرام . قص في الإجراءات . متى يعتبر أمام محكمة النقض ؟

لا عبة بما يقع من قص في الإجراءات التي تمت أمام المحكمة الابتدائية إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد استوفت ما قص منها ، إذ الموزل عليه أمام محكمة النقض إنما هو الحكم الاستئنافي النهائي وما قام عليه ذلك الحكم من إجراءات <sup>(١)</sup> .

(٣٠٩)

القضية رقم ٧٧ سنة ٥ القضائية

نقض وإبرام . التقرير بالظن في المياد . تقدم الأسباب في المياد إلى السجن الموجود به المحكوم عليه . وصوله إلى قلم الكلاب متأثراً من المياد . متى يعتبر التقرير مقبولاً شكلاً ؟  
(المادة الثالثة من الأمر العالي الصادر في ٢٤ ماي سنة ١٩٠١)

إن مأمور السجن يعتبر بحسب المادة الثالثة من الأمر العالي الصادر في ٢٤ ماي سنة ١٩٠١ قائماً مقام قلم كلاب المحكمة في تلقى التقارير الجنائية التي يرفعها المحكوم عليهم . فإذا قور المحكوم عليه بالظن في الحكم يوم صدوره ولم يرد تقرير الأسباب إلى قلم الكلاب المختص إلا بعد الميعاد القانوني ، ولكن ثبت أن هذا التقرير أرسل من والد المحكوم عليه إلى مأمور السجن ليوقع عليه من المحكوم عليه فوصل التقرير إليه في آخر يوم من ميعاد الظن ، فهذا التقرير يعتبر مقدماً في الميعاد ، إذ كان في وسع مأمور السجن بل من واجبه أن يحصل على توقيع الطاعن يوم ورود تقرير الأسباب .

(١) كان ما ظن به أن محكمة الدرجة الأولى حكمت في القضية في غير علانية ودون أن تمكن الطاعن من الدفاع من نفسه ، وأنها لم تسمع شاهدة الغر القين استشهد بها .

(٣١٠)

القضية رقم ٧٨ سنة هـ القضائية

تبيد . مالك الأشياء المحجوزة . معاقبة لاشتراكه مع الحارس في التبيد . طلع على محنة قيام  
الحراسة . لا يقبل منه . (المواد ٢٨٠ و ٢٩٦ و ٤٠ و ٤١ و عقوبات)

إذا عوقب مالك الأشياء المحجوزة بتهمة اشتراكه مع الحارس في تبيد هذه  
الأشياء وكان ثمة مطعن على صحة قيام الحراسة ، فلا مصلحة للمالك في إثارة هذا  
المطعن ، لأن الذي له مصلحة في إثارتها هو الحارس وحده . على أنه حتى مع  
الافتراض الجدلي بأن هناك محلا للشك في مسئولية المالك طبقا للمواد ٢٩٦ و ٤٠ و  
٤١ و عقوبات فهو مسئول على كل حال وفقا للمادة ٢٨٠ عقوبات ، ولا مصلحة  
له في الطعن .

(٣١١)

القضية رقم ٨٦ سنة هـ القضائية

حرمة المنازل . دخول رجال البوليس بالحيلة إلى منزل المتهم . تقديم الشادة المخدرة إليهم بنفسه  
ومحض إرادته . احتجاجه ببطان إجراء التفتيش . عدم جوازه .

إذا كان النائب بالحكم أن رجال البوليس قد دخلوا منزل المتهم بالحيلة ولكن  
المتهم هو الذي قدّم المادة المخدرة إليهم بنفسه ومحض إرادته فلا يسوغ له بعد  
ذلك أن يطعن ببطان الإجراءات ارتكباناً على دخول رجال الضبطية القضائية  
مسكنه في غير الأحوال التي نص عليها القانون .

جلسة ١٤ يناير سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وبحضور حضرات زكي بزي بك ومحمد فهمي حسين بك  
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣١٢)

القضية رقم ٢٠٣٩ سنة ٤ القضائية  
قضى وإبرام - حسن التبة أو سوما - مسألة موضوعية - (المادتان ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)  
إن مسألة حسن التبة أو سوما مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع  
فصلا نهائيا . فتمت قالت هذه المحكمة إن التهمة ثابتة على المتهم ، فمضى ذلك أنها  
ربحت جانب سوء القصد عنده ، وليس لمحكمة النقض بعد ذلك حق مراقبتها فيما  
قرره بهذا الشأن .

(٣١٣)

القضية رقم ٢٠٤٩ سنة ٤ القضائية  
مفرقات - إحرازها - القصد الجنائي في هذه الجريمة - متى يحقق ؟ يورود الصيد - متى يعتبر  
مفرقا مجزئا ؟ (المادة ٣١٧ المكررة)  
١ - التعمد الجنائي في جريمة إحراز المفرقات بدون رخصة أو مسوغ  
شرعى يتحقق دائما متى ثبت علم المحرز بأن ما يحزره مفرق . ولا ضرورة بعد ذلك  
لإثبات نيته في استعمال المفرق في التخريب والإتلاف .  
٢ - بارود الصيد لا يعتبر مفرقا في حكم المادة ٣١٧ المكررة من قانون  
العقوبات ، إلا إذا كان القدر المضبوط منه كمية كبيرة تفوق كثيرا ما يستعمل عادة  
في الصيد بحيث إذا أشعل هذا القدر وحده في مكان مقفل لا يتسع للغازات التي  
يتحوّل إليها عقب الإشعال فإنه يحدث الفرقة . أما إذا كان القدر المضبوط ضئيلا  
لا يحدث فرقة إذا ما أشعل وحده ، ولا يترتب على إشعاله ضرر التخريب والتعيب  
والإتلاف - وهو مناط العقاب في المادة ٣١٧ المكررة المذكورة - فلا يعتبر  
محزره ممن يتناولهم حكم هذه المادة .

(٣١٤)

القضية رقم ١٠١ سنة ٥ القضائية

دفاع . تمسك المتهم بدفع هام . عدم تحقيق هذا الدفع وإغفال الرد عليه . يعيب الحكم .

سكوت الحكم عن الرد على الدفاع الهام الذي يتمسك به المتهم وعن تحقيقه يعيب الحكم ويبطله . فإذا كان الثابت أن المتهم دفع التهمة عن نفسه بأنه كان مراقبا ولا يخرج من بلدته ليلا، وقدم دفعا رسميا يثبت أنه لم يخرج منها قط في ليلة الحادثة، ولكن الحكم لم يشر إلى هذا الدفاع الهام بأية إشارة، ولم يبين ما إذا كان في إمكان المتهم مع ثبوت صحة ما أثبت في الدفتر أن يرتكب الجريمة التي وقعت في بلدة أخرى خلاف بلدته، فإن ذلك يعيب الحكم ويبطله .

(٣١٥)

القضية رقم ١٠٣ سنة ٥ القضائية

مخدرات . الإيماز . معناه . (المادة ٣٥ من قانون المخدرات رقم ٢١ سنة ١٩٢٨)

الإيماز المنصوص عليه في المادة ٣٥ من قانون المخدرات هو وضع اليد (Possession) على المخدر على سبيل التملك . ولا يشترط فيه الاستيلاء المادي، بل يكفي أن الشخص محمزا ولو كان الجوهر موجودا ماديا في حيازة شخص نائب عنه . فإذا كانت الوقائع التي اقتضت بها محكمة الموضوع هي أن المتهم تأمر مع ثالث على الإيقاع بشخص رابع بينهما وبينه نزاع متعاقبة بشأنه دعوى جنحة ادعى هو فيها بحق مدني، فاتهز المتهمان فرصة وجوده في المحكمة وكلفا التأمر الثالث بأن يدس في بردعة حمارة مادة مخدرة ثم يبلغ عنه رجال الحفظ لضبطه، ففعل ذلك وضبطت المادة ، فهذه الوقائع يتوافر بها قبل التأمرين ركن الإيماز بمعناه القانوني .

(٣١٦)

القضية رقم ١٠٥ سنة ٥ القضائية

دفع لم تحققة محكمة الدرجة الأولى . عدم التمسك به أمام محكمة الدرجة الثانية . ثارته من جديد أمام محكمة النقض . لا تجوز .  
(الواد ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ تحقيق)  
الدفاع الذي لا تعباً محكمة الدرجة الأولى بتحقيقه ثم لا يصح عليه المتهم أمام محكمة الدرجة الثانية لا يجوز رفع أمره إلى محكمة النقض والإبرام لسقوط الحق في التمسك به بالسكوت عنه أمام المحكمة الاستئنافية<sup>(١)</sup> .

(٣١٧)

القضية رقم ١٠٩ سنة ٥ القضائية

(١) ارتباط قضية بأخرى . طلب التهم ضم قضية مخالفة إلى قضية جنحة . سلطة محكمة الموضوع في إجابة هذا الطلب أو رفضه .

(ب) تطبيق . مجرد الخطأ المادي في ذكر المادة المطبقة على الواقعة . متى لا يصح سبب العفن (المادة ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

(ج) دافع التهمة . الدفع بإبهاامه . متى يصح اعتكافه ؟ (المادة ٢٣٦ تحقيق)

١ - إذا طلب المتهم ضم قضية مخالفة إلى قضية جنحة على اعتبار أن الجريمتين اللتين هما موضوع القضيتين ناشئتان عن فعل واحد، وبمقتضى المحكمة هذا الطلب ولم تجبه ، ولم يكن فيما قرره بشأنه أية مخالفة للمانون ، فلا دخل لمحكمة النقض فيه .

٢ - مجرد الخطأ المادي في ذكر المادة المنطبقة على الواقعة لا ينهض سبباً للنقض الحكم متى كان هذا الخطأ لم يؤد إلى أقل ليس في المحاكمة . ففي دعوى إقراض برّا فالحش أسس الاتهام فيها على المادة ٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات ،

(١) كان الطاعن متبهاً بتبديد مقولات محجوزة ، ودفع لدى محكمة الدرجة الأولى بوقوع التزوير والتلاعب في محضر الجزوفى محاضر تحقيقات البوليس ، ولم يسلك سبيل دعوى التزوير ، وطلب كذلك ضم قضية سبية ، ولكنه لم يجهّد دفعه ولا طلبة أمام المحكمة الاستئنافية .



رافع الدفاع على أن هذه المادة هي المادة المطلوب تطبيقها ولكن ذكر الحكم المادة المنطبقة هي المادة ٢٩٤ وسها عن ذكر كلمة (المكررة) ، لا يقبل لمن في هذا الحكم بمقولة إنه أخطأ في تطبيق القانون .

٣ — الدفع بإبهام وصف التهمة وغموضه هو من الدفع الواجب إبدؤها  
ي محكمة الموضوع قبل سماع أول شاهد، عملا بالمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق  
للمنايات .

### جلسة ٢١ يناير سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات زكي برزي بك ومحمد فهمي حبيب بك  
أحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣١٨)

#### القضية رقم ٩ سنة ٥ القضائية

جربى عمد . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتحقق العمد ؟ معناه . (المادة ٢١٧ ع)

إن القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون العقوبات  
تتحقق بمجرد وضع الجاني النار عمدا في المكان المسكون أو المعد للسكنى أو في أحد  
المخلفاته المتصلة به . فتمت ثبت للقاضي أن الجاني عمد وضع النار على هذا الوجه  
يجب تطبيق تلك المادة . والعمد هنا معناه توجه الإرادة اختيارا إلى وضع النار،  
يا كان الباعث عليه، أى سواء أكان الغرض من ذلك هو مجرد إحراق المكان ذاته  
أم كان وضع النار وسيلة لتحقيق غرض آخر، كالحصول على قيمة الأشياء المؤمن  
عليها . عل أنه مهما يكن قصد الجاني الأول من وضع النار في المكان المسكون فهو  
ماخوذ أيضا في هذه الجريمة بقصده الاحتمالي ومسئول عن كافة النتائج الاحتمالية  
الناشئة عن فعله ، لأنه كان يجب أن يتوقع حصولها .

(٣١٩)

القضية رقم ٣٨٠ سنة ٥ القضائية

شاهد . عدم إعلان المتهم باسمه . عدم معارضة المتهم في سماع شهادته بالجلسة . الضمن على شهادته  
بعد ذلك . لا يجوز . (المادة ٥٤ تشكيل)

إذا لم يعلن المتهم باسم أحد شهود الإثبات عليه ضمن قائمة الشهود ، كان له  
الحق في أن يعارض في سماع شهادته بالجلسة وفقا للمادة ٥٤ من قانون تشكيل  
محاكم الجنائيات ، فإذا هو لم يفعل فلا يكون له بعد ذلك الحق في أن يشتر هذا الطعن  
لأول مرة أمام محكمة التقض .

(٣٢٠)

الطعن رقم ٣٨٥ سنة ٥ القضائية

ارتباط تهمة بأخرى . الحكم على المتهم من محكمة الدرجة الأولى بمقوبة مستقلة عن كل تهمة .  
تطبيق محكمة الدرجة الثانية للمادة ٣٢ ع . وجوب القضاء بأحدى العقوبتين فقط .  
(المادة ٣٢ ع)

إذا قضت محكمة الدرجة الأولى على منهم بالحبس ثلاثة شهور مع الشغل عن  
كل تهمة من التهمتين المستنديتين إليه فاستأنف المتهم وحده هذا الحكم فرأت  
المحكمة الاستئنافية أن هاتين التهمتين مرتبطتان إحداهما بالأخرى وطبقت  
المادة ٣٢ ع ، فانه يتعين عليها ألا تقضى عليه إلا بأحدى العقوبتين المقضى بهما  
ابتدائيا . أما أن تضم هاتين العقوبتين وتجهل من مجموعهما عقوبة واحدة توقعهما  
على المتهم فهذا خطأ في تطبيق القانون .

(٣٢١)

القضية رقم ٣٩٢ سنة ٥ القضائية

موانع العقاب . صر الس . لا يمكن وحده لتحقيق متى الإكراه . (المادة ٥٦ ع)  
للإعفاء من العقوبة المؤسس على الإكراه شروط خاصة منصوص عليها  
في المادة ٥٦ ع ، لا يقوم صر الس وحده مقامها ، فلا يجوز لمتهم قاصر أن يعتذر  
عن جريمة ارتكبها بأنه كان مكروها على ارتكابها بأمر والده .

## جلسة ٢٨ يناير سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات زكي برزي بك ومحمد فهمي حسين بك  
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣٢٢)

القضية رقم ١٦٢٥ سنة ٤ القضائية

توة النىء المحكوم فيه . وحدة الموضوع . مناط توفرها .

إذا رفعت الدعوى عن واقعة معينة بوصف معين وحكم فيها بالبراءة، فلا يجوز  
بعد ذلك إعادة رفع الدعوى عن تلك الواقعة ذاتها بوصف جديد . ولكن إذا كانت  
قد اقترنت بتلك الواقعة الأصلية واقعة أخرى تكون جريمة مستقلة مخالفة للجريمة  
الأصلية، فإن الحكم الأول لا يمنع من رفع الدعوى عن الواقعة الأخرى .

فإذا رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه سارقا وحكم ببراءته من السرقة،  
فانه يجوز أن ترفع عليه الدعوى من جديد بوصف كونه مخفيا للأشياء المسروقة ،  
ولو كانت الواقعة المكونة للجريمة الإخفاء قد ذكرت في النيابة في مرافعتها في قضية  
السرقة على سبيل مجزء الاستدلال بها على صحة تهمة السرقة وكانت المحكمة كذلك  
قد عرضت لذكرها في دعوى السرقة باعتبارها دليلا قدمت النيابة لها على التهمة  
المذكورة .

(٣٢٣)

القضية رقم ٢٠٦١ سنة ٤ القضائية

مفرقات - لب الأطفال - ليست من المفرقات المحزومة . (المادة ٣١٧ ع المكرة)

المفرقات المحزومة التي تشير إليها المادة ٣١٧ المكرة من قانون العقوبات هي  
التي من شأنها أن تستعمل لتدمير الأموال الثابتة أو المنقولة . قلعب الأطفال  
(السواريج) لا تدخل في عداد المفرقات التي يتناولها حكم المادة المذكورة .

(٣٢٤)

القضية رقم ٢٠٦٦ سنة ٤ القضائية

تقول - المادة بوفاء النيل وتقبل المادى ما يقدمه الأهالى له . لا يعتبر تسولا .

(المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣)

المادة بوفاء النيل وتقبل المادى ما يقدمه له الأهالى بسبب هذه المادة

لا يعتبر تسولا .

(٣٢٥)

القضية رقم ٤٠٥ سنة ٥ القضائية

تهديد بارتكاب جريمة - منط الغياب في هذه الجريمة . (المادة ٢٨٤ فقرة ثالثة)

لا يشترط قانونا لتطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات أن يكلف المتهم الوسيط صراحة تبليغ عبارات التهديد إلى الشخص المقصود تهديده، بل يكفي لذلك أن يثبت أن المتهم كان يقصد إيصال التهديد إلى من أراد تهديده بطريق هذا الوسيط .

(٣٢٦)

القضية رقم ٤١٤ سنة ٥ القضائية

تزوير أوراق عرقية - ورقة ممضاة على بياض - خطفها وملؤها بسند دين - تزوير .

(المواد ١٧٩ و ١٨٣ و ٢٩٥ ع)

اختطاف ورقة ممضاة على بياض وملؤها بسند دين أو مخالصة أو غير ذلك من الالتزامات التي يترتب عليها ضرر لصاحب الإمضاء متى يحكم المادة ٢٩٥ ع تزويرا مما يعاقب عليه بالمادة ١٨٣ من قانون العقوبات .

## جلسة ٤ فبراير سنة ١٩٣٥

برئاسة سعادة عبد العزيز فهمي باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى يرزى بك  
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣٢٧)

## الطعن رقم ٥٥ سنة ٥ القضائية

تقضى وإبرام . الطعن بطريق التقضى . وجوب رفضه من المحكوم عليه شخصيا أو ممن يوكله لهذا  
الغرض . ولى القاصر . حقه فى رفع الطعن عن القاصر . (المادة ٢٢٩ تحقيق)

الطعن فى الأحكام الجنائية يجب أن يرفع من المحكوم عليه شخصيا أو ممن يوكله  
توكيلا خاصا لهذا الغرض . ولكن لما كان ولى القاصر هو وكيل جبرى عنه بمحكم  
القانون (Mandataire Légal Obligatoire) ينظر فى القابل والجليل من شئونه  
الخاصة بالنفس أو بالمال ، فله أن يرفع بهذه الصفة الطعن بطريق التقضى وغيره  
فى الأحكام التى تصدر على قاصره .

(٣٢٨)

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وعضوية ذكى يرزى بك ومحمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك  
وعبد الفتاح السيد بك .

## التقضية رقم ٢٠٤٣ سنة ٤ القضائية

(١) تزوير . التزوير فى الدفاتر التجارية . تزوير فى محرر عرفى . (المادة ١٨٣ و ١٠٦ ع)

(ب) التزوير بطريق الترك . مثالا : عقاب عليه .

١ - إن الشارع إذا كان رأى أن ينص نصا خاصا فى المادة ١٨٦ من  
قانون العقوبات على عقاب من يقيمون فى دفاترهم من أصحاب اللوكاندات  
وما يشابهها الأشخاص الساكنين عندهم بأسماء مزورة وهم يعلمون ذلك ، فليس معنى  
هكذا أنه أراد إعفاء أصحاب الدفاتر التجارية الأخرى - وهى أهم بكثير من دفاتر  
اللوكاندات - من العقاب على ما يرتكبونه فى دفاترهم من التزوير ، بل إن هذا التزوير  
يدخل تحت أحكام المادة ١٨٣ من قانون العقوبات التى نصت على عقاب التزوير

الحاصل في المحزرات العرفية إطلاقاً . وما لا شك فيه أن المحزرات العرفية تشمل الدفاتر التجارية .

٢ — إن الرأي القائل بأن التروير بطريق الترك لا عقاب عليه لأن الترك لا يعدّ تغييراً للحقيقة، إذ التغيير يقتضى عملاً إيجابياً من جانب مرتكبه، والذي يترك شيئاً كان يجب إثباته لا يأتي عملاً إيجابياً — هذا الرأي على إطلاقه غير سليم، إذ يجب ألا يقصر النظر على الجزء الذي حصل تركه، بل ينظر إلى ما كان يجب أن يتضمنه المحزور في مجموعه، فإذا ترتب على الترك تغيير في مؤدى هذا المجموع اعتبر الترك تغييراً للحقيقة وبالتالي ترويراً معاقباً عليه .

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .  
حيث إن الطعن صحيح شكلاً .

وحيث إن الوجهين الأولين يحصلان في أن بالحكم المطعون فيه تناقضا فيما يختص بوقت وقوع التروير هل هو كان أثناء المجز التحفظى على الدقتر أم بعد رفع هذا المجز . ويقول الطاعن إنه إذا كان التروير حصل بعد رفع المجز وفي وقت كان الدقتر فيه تحت يد صاحبه كما أثبت الحكم ذلك في بعض مواطنه فإن التروير يكون متفياً لأن صاحب الدقتر حر في أن يكتب فيه ما يشاء، ولأن التغيير في دقتر خاص ولو كان تجارياً لا عقوبة عليه في القانون المصرى لأن هذا القانون لم ينقل النصوص الفرنسية التي تعاقب على التروير في الدفاتر التجارية ولم ينص إلا على دفاتر اللوكاندات فقط . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أنه ما دام القانون لم ينص إلا على عقاب التروير الحاصل في دفاتر اللوكاندات (كنا)، ولم يذكر شيئاً عن الدفاتر التجارية الأخرى فلا يصح للقاضي مع هذا التخصيص تعميم حكم القانون على الدفاتر الأخرى .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أن المحكمة أثبتت فيه صراحة أن ما سطر أسفل الصحيفة نمرة ١٤٢ من الدقتر — وهو المدعى بترويره — قد

أنشئ بعد تاريخ المحرز ، وليس فيما أوردته الحكم خاصا بهذه النقطة أى تناقض كما يدعى الطاعنان . وأما فيما يختص بما نص عليه القانون من عقوبة التزوير الحاصل فى دفاتر اللوكاندات وعدم ذكره أى شئ خاص بالدفاتر التجارية الأخرى يلاحظ بأنه إذا كان الشارع رأى أن ينص نصا خاصا فى المادة (١٨٦) من قانون العقوبات على عقاب من يقبضون فى دفاترهم من أصحاب اللوكاندات وما يشابهها الأشخاص الساكنين عندهم بأسماء مزورة وهو يعلم ذلك ، فليس معنى هذا مطلقا أن الشارع أراد إعفاء أصحاب الدفاتر التجارية الأخرى — وهى أهم بكثير من دفاتر اللوكاندات — من العقاب على ما يكون وقع فى دفاترهم من التزوير ، بل إن هذا التزوير يدخل تحت أحكام المادة ١٨٣ من قانون العقوبات التى نصت على عقاب التزوير الحاصل فى المحزرات العرفية إطلاقا . وبما لا شك فيه أن المحزرات العرفية تشمل الدفاتر التجارية ، وهذا على خلاف حكم القانون الفرنسى فإنه شبه المحزرات التجارية ومحزرات البنوك بالمحزرات الرسمية فى باب التزوير ووضعها معا فى مادة واحدة (المادة ١٤٧) وجعل عقاب التزوير فيها واحدا . أما القانون المصرى فلم ينص عليها خصيصا فى مادة من مواد التزوير فهى داخله حتما — كما سلف القول — فى المادة ١٨٣ الخاصة بالتزوير فى المحزرات العرفية لأنها ليست من قبيل المحزرات الرسمية . هذا وواضح من سياق النصوص الخاصة بالتزوير أن الشارع ، بعد أن نص فى المادة ١٨٣ على عقوبة التزوير الحاصل فى المحزرات العرفية والتى من ضمنها الدفاتر التجارية بالحبس مع الشغل ، رأى أن هناك أحوالا خطر التزوير فيها أقل منه فى أحوال التزوير الأخرى على وجه العموم فاستثناهما من حكم المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٣ من قانون العقوبات ، وقرر لها عقوبات أخف من عقوبات التزوير المنصوص عليها فى تلك المواد .

وحيث إنه لذلك يكون ما تمسك به الطاعنان فى الوجهين الأولين فى غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إن الوجه الثالث حاصله أن خلق الدفاتر التجارية من تسديد المبالغ لا يجعلها دفاتر مزورة كما ذهب إليه الحكم المطعون فيه .

وحيث إنه يلوح من عبارة الطاعن أنه يقصد التمسك برأى من يقول إن التزوير بطريق الترك لا عقاب عليه لأن الترك لا يعد تغييرا للحقيقة، إذ التغير يقتضى عملا إيجابيا من جانب مرتكبه ، والذي يترك شيئا كان يجب إثباته لا يأتي عملا من هذا القبيل .

وحيث إن هذا الرأي على إطلاعه غير سديد إذ يجب ألا يقصر النظر على الجزء الذي حصل تركه وإنما ينظر إلى ما كان يجب أن يتضمنه المحرر في مجموعه، فإذا ترتب على الترك تغير في مؤدى هذا المجموع اعتبر ذلك تغييرا للحقيقة، وبالتالي تزويرا معاقبا عليه .

وحيث إن هذه النظرية تظهر صحتها بأبلى وضوح إذا ما علمت وقائع المادة التي نحن بصدها .

وحيث إن واقع الأمر الثابت في الحكم المطعون فيه أن الشيخ أحمد أبو شناف المدعى بالحق المدني الأول استلم مبلغ مائتي جنيه من المدعو حنا متى بمقتضى إيصال أمانة مؤرخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لتوصيله إلى يوسف على الطاعن الأول، ثم سلمه فعلا إلى هذا الأخير، وقد خصم يوسف على المذكور هذا المبلغ من حساب حنا متى في الصحيفة نمرة ١٣٢ من دفتره التجارى . وبعد إتمام هذه العملية أنشأ الطاعنان في أسفل الصحيفة نمرة ١٤٢ من الدفتر المذكور حسابا آخر للدعى المدني المذكور، لم يكن موجودا بالدفتر من الأصل، وتمت حساب شخص آخر أثبتا فيه واقعة استلام أحمد أبو شناف مبلغ الـ ٢٠٠ جنيه من حنا متى على سبيل الأمانة ولم يذكر شيئا خاصا بتوصيل نفس هذا المبلغ إلى يوسف على .

وحيث إنه وإن كان ما أوضحه الطاعنان في الصحيفة نمرة ١٤٢ من أن يوسف على دائن للشيخ أحمد أبو شناف المدعى المدني الأول في مبلغ ٢٠٠ جنيه صحيحا في حد ذاته، إذ الواقع أن أحمد أبو شناف هذا استلم من حنا متى ذلك المبلغ



لتوصيله إلى يوسف علي، إلا أنه متى لوحظ أن هناك واقعتين متصلتين ببعضهما اتصالاً كلياً لا يصح فصل إحداهما عن الأخرى، إذ هما تكونان مجموعاً واحداً لا يتجزأ، أي أن هناك واقعة استلام مبلغ ٢٠٠ جنيه من حنا متى وواقعة تسليم هذا المبلغ عنه إلى يوسف علي — متى لوحظ ذلك يعلم جلياً أن الطاعتين إذا اكتفيا بذكر الواقعة الأولى في الصحيفة نمرة ١٤٢ سالفه الذكر وتعمداً عدم ذكر الواقعة الثانية قد عملا على فصل هاتين الواقعتين من بعضهما مع وجوب اتصالهما ببعضهما اتصالاً كلياً — كما سلف القول — واقتضبا حقيقة الواقع بحيث يشعر كل من اطلع على الصحيفة نمرة ١٤٢ سالفه الذكر أن مبلغ الـ ٢٠٠ جنيه لا زال بذمة المدعى المدني الشيخ أحمد أبو شناف . وهذا مغاير للحقيقة كل المغايرة ويعد بلا شك من قبيل جمل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع العلم بتزويرها .

وحيث إنه لذلك يكون هذا الوجه متعين الرفض أيضاً .

### (٣٢٩)

القضية رقم ٣٨٤ سنة ٥ القضائية

تدوير في محزورسى . مناطق رسمية المحزور . شهادة إدارية ب وفاة شخص . تدوير توقيع العمدة عليها .  
(المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ ع)

إن مناطق رسمية الورقة هو أن يكون محزورها موظفاً عمومياً مكلفاً بتزويرها بحكم وظيفته وعلى موجب ما تقتضى به القوانين واللوائح . فالشهادة الإدارية التي يمحزورها الممد للإثبات وفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ لتقديمها إلى أعلام التسجيل هي ورقة رسمية . ومن يصطنع مثل هذه الشهادة وينسبها زوراً إلى العمدة ويصدق عليها من المركز ثم يقدمها لقلم التسجيل يعتبر مزوراً ينطبق عقابه على المادة ١٧٩ من قانون العقوبات .

(٣٣٠)

القضية رقم ٤١٧ سنة ٥ القضائية

سرقة . سرقة بأكراه . دكر التهديد . متى يثبت ؟  
 (المادة ٢٧١ ع)  
 إن المادة ٢٧١ ع ، ولو لم تذكر التهديد باستعمال السلاح في ارتكاب السرقة صراحة وتعمده بمثلة الإكراه ، قد أشارت إلى الإكراه إطلاقاً . وفي إشارتها هذه ما يكفي لأن يندرج في الإكراه كل وسيلة قسرية تستعمل لنيل يد المجني عليه عن المقاومة والحيلولة بينه وبين منع الجاني عن مقارفة جريمته .

(٣٣١)

القضية رقم ٤١٨ سنة ٥ القضائية

اتفاق جنائي . منوط توفره . مضي وقت معين . لا يشترط .  
 (المادة ٤٧ المكررة ع)  
 الاتفاق على ارتكاب جريمة لا يقتضي في الواقع أكثر من تقابل إرادة كل من المشتركين فيه ، ولا يشترط لتوفره مضي وقت معين . فمن الجائز عقلاً وقانوناً أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة .

جلسة ١١ فبراير سنة ١٩٣٥

رئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات زكي برزي بك ومحمد نهس حسين بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣٣٢)

القضية رقم ٣٩٩ سنة ٥ القضائية

هتك عرض . شروع فيه . وجوب العقاب ولو كانت أفعال الشروع غير متافية في ذاتها للأدب .  
 (المادتان ٤٥ و ٢٣١ ع)

١ - إذا صار شخص إنساناً بنهته في هتك عرضه وهتكه وضربه وأمسك به بالقوة رغم مقاومته إياه وألقاه على الأرض ليعبت بعرضه ولم ينل منه عرضه بسبب استغاثته ، فهذه الأفعال تكون جريمة الشروع في هتك عرض المجني عليه بالقوة .

٢ - إذا كانت الأفعال التي وقعت على جسم المجنى عليه تعتبر شروعا في جريمة  
هتك العرض وفقا لأحكام الشروع العامة وجب العقاب ولو كانت تلك الأفعال  
في ذاتها غير متنافية للأداب .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .  
من حيث إن الطعن حاز شكله القانوني .

ومن حيث إن محصل الطعن أن الواقعة المنسوبة للطاعن يفرض حصولها كما  
يروىها المجنى عليه ليست إلا مشاجرة منطبعة على المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات ،  
وأن الطاعن أبدى هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ولكنها لم ترد عليه . وفي هذا  
إخلال بحق الدفاع وخطأ في التطبيق مما يستوجب نقض الحكم .

ومن حيث إن الواقعة الثابتة في الحكم هي أن المتهمين عرضا على المجنى عليه  
أن يرافقهما إلى ناحية المدايح لاصطياد ثعلب بالقنص في أراضي حديقة أسبوط  
فوافقهما ، وساروا معا في طريق المدايح . فلما وصلوا لم يجد المجنى عليه القنص ، فسأل  
المتهمين عنه ، فقالا له إنهما حضرا للفسق به ، فاقهرهما ولكنهما هتداه وضرباه  
بالكفوف على وجهه وأمسكا به لينالا منه غرضهما ، فصار يتأوهما حتى مزقت  
ملابسه وقد تمكنا من إلقائه على الأرض ، ثم حضر على استغاثة شخص فتركه المتهمان  
وجريا . أما المجنى عليه فغرى هو أيضا عائدا إلى منزله حيث تأبلته أخته ولحظت  
حالة الفزع التي كان عليها فسألته عن الخبر فحدثها بما حصل .

ومن حيث إن الأفعال التي أتاها الطاعنان بحسب البيان المتقدم تؤدي إلى  
ما استخلصه الحكم المطعون فيه من شروع الطاعنين في هتك عرض المجنى عليه  
بالقوة إذ ليس بعد مصارحتهما له ببيتها في هتك عرضه وتهديدهما وضربهما  
ولمساكهما إياء بالقوة رغم مقاومته وتوصلهما إلى إلقائه على الأرض للعبث بتزائه -  
ليس بعد ذلك كله إلا أن يتما فعلتهما لولا أنهما رأيا ماذا حضر على استغاثة المجنى  
عليه فوليا الأدبار . ويرى من ذلك أن تلك الأفعال توفر فيها الشرطان الأساسيان

لكل شروع وهما : أولاً أنها تؤدي مباشرة وفي الحال إلى إتمام الجريمة ، ثانياً أنها وقعت بنية ارتكاب تلك الجريمة .

ومن حيث إنه يظهر أن الطاعن يستند في طعنه على الرأي القائل بأن ليس لجريمة هتك العرض حالة شروع تميزه عن الفعل التام ، وأنه يجب على كل حال العقاب على الأفعال التي ترتكب أن تكون في ذاتها متافية للأدب .

ومن حيث إن هذا الرأي لا سند له في القانون المصري بل هو يخالف قواعد العامة بشأن العقاب على الشروع في سائر الجنايات ومنها جنائية هتك العرض . ولا يمكن أن يستتج هذا الرأي من مجرد التسوية في العقوبة بين الفعل التام والشروع فيه طبقاً للمادة ٢٣١ من قانون العقوبات ، لأن هذه التسوية في العقوبة لا تنفي قيام حالة الشروع مستقلة عن الفعل التام . ويترب على ذلك أنه إذا كانت الأفعال التي وقعت على جسم المجنى عليه تعتبر شروعا في جريمة هتك العرض طبقاً لأحكام الشروع العامة وجب العقاب ولو كانت تلك الأفعال غير متافية للأدب في ذاتها . ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

(٣٣٣)

القضية رقم ٤٢٠ سنة ٥ القضائية

إقراض براب فاحش . جريمة مستمرة . ارتهاج الدائن أرض المدين نظير الدين . قبض فوائد ربوية فاحشة تحت ستار الإيجار . تصفية الحساب بواسطة المحكمة المدنية لا تأثير له على الجريمة .

(المادة ٢٩٤ المكررة ع)

١ - إذا صدر على شخص حكم في جريمة إقراض بالربا الفاحش ، فهذا الحكم لا يمنع من معاقبة هذا الشخص نفسه مرة أخرى بتهمة استمراره على تقاضى فوائد ربوية عن نفس القرض بعد صدور الحكم الأول . ولا يمنع على هذا بأن واقعة الإقراض واحدة وبأنه قد عوقب من أجلها مرة فلا يصح أن يعاقب عليها مرة أخرى . ذلك بأنه ما دامت وقائع قبض الفوائد الربوية متجددة فلا مانع قانوناً من تكرار العقاب على ما استجد منها بعد الحكم الأول .

٢ - إذا ارتهن الدائن أرض مدنية نظير مبلغ الدين ولم يضع يده على العين المرهونة بل جرى على اقتضاء فوائد ربوية عن دينه تزيد على الحصة الأقصى المباح قانوناً، تحت ستار الإيجار، ثم طرح أمر هذا القرض على المحكمة المدنية وصفت هذه المحكمة الحساب على أساس تقدير ما تقفه الأرض من ريع واستزال ذلك التقدر من الفوائد الربوية التي كان يتقاضاها الدائن وخصم ما زاد على ذلك من أصل الدين، فخصفية الحساب على هذا الوجه بواسطة المحكمة المدنية لا تأثير له على جريمة الإقراض بالربا الفاحش التي ارتكبها الدائن بالاتفاق عليها وبتقاضى الفوائد الربوية فعلاً .

### (٣٣٤)

القضية رقم ٤٢١ سنة ٥ القضائية

وصف التهمة . استبدال المحكمة تهمة بأخرى . بطلان الحكم . هذا البطلان متعلق بالنظام العام .  
إن المحكمة لا تملك استبدال تهمة بأخرى . فإذا اتهمت النيابة شخصاً بأنه زور إيصالا وأدعى صدوره من شخص معين، فأغفلت المحكمة هذه التهمة وعاقبت المتهم على تهمة تزوير أخرى لم ترفع بها الدعوى، ففوضها على هذه العمسورة بإطل لإخلاله بحق الدفاع . ولتتهم أن يمسك بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .

### (٣٣٥)

الطعن رقم ٤٢٤ سنة ٥ القضائية

(١) تفتيش . الإذن الصادر بتفتيش منزل بهم . شروط صحة .

(المادتان ٥ تحقيق ١١٢٢ع)

(ب) تلبس بالجريمة . معناه . مجرّد وجود مادة مخدرة بمنزل أحد الأفراد . لا بصير تلبس .

(المادة ٨ تحقيق)

١ - إن المادة ٥ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في عدم جواز دخول

بيت مسكون بدون أمر من السلطة القضائية إلا في أحوال نصت عليها تلك

المادة، فدخل المنزل بدون هذا الأمر في غير تلك الأحوال جرمية منطبقه على المادة ١١٢ ع . وهذا الضمان الذي أرادته الشارع لحرمة المساكن لا يتحقق إلا إذا كان الإذن صادرا بشأن تفتيش منزل متهم معين . وما لم يتحقق هذا الشرط فلا يمكن اعتبار الإذن إذا جديا يتسنى معه إجراء التفتيش بوجه قانوني . فإذا قدم لوكيل النيابة طلب إذن بتفتيش منازل أشخاص (مذكورة أسماءهم بكشف مرافق للطلب) فأشرك وكيل النيابة على هذا الطلب بالترخيص في إجراء التفتيش ولم يكن بالطلب أية إشارة تحدد عدد هؤلاء الأشخاص أو تبين أنهم هم المقصودون بالإذن فلا يعتبر هذا الإذن جديا يليح التفتيش .

٢ — التلبس لا يقوم قانونا إلا بمشاهدة الجاني حال ارتكابه الجريمة أو عقب ارتكابه يرهة يسيرة إلى آخر ما جاء بالمادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات . فمجرد وجود مادة مخدرة بمنزل أحد الأفراد لا يدخل تحت هذا التعريف .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .  
حيث إن الطعن صحيح شكلا .

وحيث إن الأوجه الثلاثة الأولى في مجموعها تلتخص في أن التفتيش الذي أدى إلى العثور على المادة المخدرة كان تفتيشا باطلا . وبضيف الطاعن إلى ذلك أن لا محل لما فترته المحكمة من أن مجرد إحراز المواد المخدرة يعتبر من أحوال التلبس التي يجوز معها للتضابط القضائي تفتيش المنزل الموجودة به تلك المواد إذ هذه النظرية تؤدي إلى تعطيل النصوص القانونية الخاصة بالتفتيش باذن النيابة .

وحيث إن الواقعة التي أثبتها الحكم الاستثنائي المطعون فيه هي أنه بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٣٤ تقدم لأمور قسم مينا البصل طلب من حروفش أفندي ضابط المباحث يقول فيه إنه علم من التحريات السرية أن الأشخاص المدقونة أسماءهم بالمذكرة المرفقة بالطلب لهم شهرة في تجارة وتهريب المواد المخدرة، وإنه يرغب تفتيش مساكنهم بعد أخذ ترخيص بذلك من النيابة العامة، وإن هؤلاء الأشخاص

كان عددهم ثلاثين من ضمنهم مجيى محمد إسماعيل الطاعن الحال . فعند ذلك طلب المأمور من النيابة الترخيص له بإجراء التفتيش المطلوب فترخص له بذلك على الطلب دون الكشف المرافق له الذى كان خاليا من كل تأشير من جانب النيابة العمومية . هذا ما أثبتته الحكم المطعون فيه . وبالرجوع إلى محضر جلسة ٢٣ يولييه سنة ١٩٣٢ التى حصلت فيها المرافعة وأعقبها صدور الحكم الاستثنائى المطعون فيه يبين أن المحكمة أرادت الاستيضاح من نفس وكيل النيابة الذى أصدر ذلك الترخيص عما يعلمه بشأن الكشف الذى كان مشتملا على أسماء الثلاثين شخصا سالتى الذكر فقزر أن كل ما يذكره أن أحد رجال القسم حضر ومعه مظروف بداخله خطاب يطلب فيه القسم صدور الأمر بتفتيش منازل لأشخاص مذكورة أسمائهم بكشف مرافق بالخطاب المذكور لأن ضابط المباحث علم من التحريات المبرية أن الأشخاص المذكورين لهم شهرة بالاتجار فى المختبرات فرخص بالتفتيش ولكنه لا يمكنه أن يذكر أسماء هؤلاء الأشخاص ولا شكل الكشف الذى كان مرافقا بالخطاب، خصوصا وأن مثل هذه الأوراق تأتى أثناء العمل بالنيابة وقد تصل أحيانا أثناء التحقيق فى إحدى القضايا (كذا) .

وحيث إن محكمة النقض والإبرام قضت بصورة ثابتة ومستمرة بأن المادة (٥) من قانون تحقيق الجنايات صريحة فى عدم جواز دخول بيت مسكون بدون أمر من السلطة القضائية إلا فى أحوال نصت عليها تلك المادة . كما قضت بأن دخول المنازل بدون هذا الأمر جريمة منطبقة على المادة (١١٢) من قانون العقوبات .

وحيث إن الضمان الذى أراده الشارع لحزمة المساكن لا يتحقق إلا إذا كان الإذن صادرا بشأن تفتيش منزل متهم معين ، فإذا لم يتحقق هذا الشرط فلا يمكن اعتبار الإذن إذنا جديا يقتضى معه إجراء التفتيش بوجه قانونى .

وحيث إنه واضح من الوقائع التى أثبتتها محضر جلسة ٢٣ يولييه سنة ١٩٣٢ سالف الذكر ودونها الحكم المطعون فيه أن الإذن الذى أصدرته النيابة العامة والتذى

تم بمقتضاه تفتيش منزل الطاعن لم يتحقق فيه الشرط المتقدم ذكره إذ الكشف الذى كان مرافقا لطلب الإذن والمقول باشتاله على أسماء ثلاثين شخصا من ضمنهم الطاعن الحالى كان منفصلا عن ذلك الطلب انفصالا تاما ولم تكن به أية إشارة لتحديد عدد هؤلاء الأشخاص أو تبين أنهم هم المقصودون بالإذن؛ خصوصا إذا لوحظ أن وكيل النيابة الذى أصدر ذلك الإذن قرر في صراحة أنه لا يذكر شيئا عن هذا الكشف وأنه لم يتحقق من الأسماء التى كانت مدونة به .

وحيث إن الأساس الذى قام عليه تفتيش منزل الطاعن ليس كما يرى بالأساس الصحيح الذى يفرضه القانون ، وبانهياره ينهار معه حتما كل ما بني وترتب عليه من ضبط مواد مخدرة أو بينات أو غير ذلك من إجراءات أخرى .

وحيث إن ما ذهب إليه أخيرا الحكم المطعون فيه من أن مجزوء وجود المادة المخدرة بمنزل أحد الأفراد يعتبر من أحوال التلبس التى يجوز معها للضابط التقضائى دخول ذلك المنزل وتفتيشه — إن ما ذهب إليه الحكم من ذلك واضح الخطأ لأن التلبس لا يقوم قانونا إلا بمشاهدة الجانى حال ارتكابه الجريمة أو عقب ارتكابها بيرة يسيرة إلى آخر ما جاء في المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات . وظاهر من هذا أن مجزوء وجود مادة مخدرة بمنزل أحد الأفراد لا يدخل تحت هذا التعريف .

وحيث إنه ببطلاق التفتيش من جهة وبانتفاء حالة التلبس من جهة أخرى تصبح الدعوى خالية من كل دليل ويتعين بناء على ذلك نقض الحكم وبراءة الطاعن مما أسند إليه .

وحيث إنه مما ينبغى التنبيه إليه أن المحافظة على حرمة المساكن يجب أن تقدم على أى اعتبار آخر، وأن هذه المحافظة واجبة الاحترام والمراعاة ولو ترتب عليها في بعض الأحيان إفلات مجرم حقيقى من العقاب .



(٣٣٦)

القضية رقم ٤٣٠ سنة ٥ القضائية

سرقه . سرقه منزل مسكون . منزل مسكن للسكنى .  
(المادة ٢٧٠ و ٢٧٤ ج ١)  
إن القانون لم يشترط لتشديد العقاب على السرقات التي تقع في المنازل أن يكون المنزل مسكونا فعلا، بل يكفي أن يكون مسكونا للسكنى فقط .

جلسة ١٨ فبراير سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك  
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣٣٧)

القضية رقم ٤١ سنة ٥ القضائية

قرار الحفظ . متى يجوز قوة الشيء المحكوم به ؟  
(المادة ٤٢ تحقيق)  
إن نص المادة ٤٢ من قانون تحقيق أبحاث الجنايات جاء عاما غير مفرق فيه بين قرار حفظ وآخر، ولم يجعل فيه للأسباب التي يبنى عليها القرار أثر في تحديد قيمته القانونية . وكل ما اقتضاه القانون في قرار الحفظ كى يكون له ذلك الأثر الذي نصت عليه الفقرة (ب) من المادة ٤٢ من حيث أن يكون القرار مسبوقا بتحقيق (Instruction) استبانته منه النيابة أن لا وجه لإقامة الدعوى . فإذا صدر قرار الحفظ على هذا الأساس فإنه - بفض النظر عن الأسباب الخاصة التي يبنى عليها - يجوز قوة الشيء المحكوم فيه، بحيث لا يجوز بعده العود إلى إقامة الدعوى العمومية إلا في الحالتين المذكورتين في الفقرة (ب) من المادة المذكورة . فالقرار الذي تصدره النيابة بحفظ الأوراق "لعدم الأهمية" يكتسب كفيه من القرارات قوة الشيء المحكوم فيه متى كان صادرا بعد تحقيق .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية كلا من محمد الجوهري ومحمد رمضان المنسى ورمضان سيد أحمد ومحمد البسيوني على بأنهم في ليلة ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٣ بميت محمود ضربوا

كلان من مسعودة محم ومحمد العزب وإبراهيم العزب فأحدثوا بهم الإصابات الموضحة بالكشف الطبي والتي تحتاج لعلاج مدة أقل من عشرين يوما . وطلبت من محكمة جنح بندر المنصورة الجزئية معاقبتهم بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .

ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنح بندر المنصورة الجزئية دفع الحاضر مع المتهمين الثانى والأخير بعدم قبول نظر الدعوى لسابقة صدور أمر من النيابة بحفظها ، وطلبت النيابة رفض هذا الدفع للأسباب الواردة بمحضر الجلسة . وبعد أن أتمت المحكمة سماع الدعوى قضت فيها بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٣٤ بحضوريا للتهمين الثانى والأخير وغايبا للباقيين بقبول الدفع وعدم قبول الدعوى لصدور قرار من النيابة بحفظها . استأنفت النيابة هذا الحكم بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٤ طالبة إلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة لنظرها . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية منعقدة بهيئة استئنافية طلب الحاضر مع المتهمين التأيد . وبعد أن أتمت المحكمة سماع الدعوى قضت فيها بتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٣٤ غايبا للأخير وحضوريا للباقيين بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاري ف . فطن فى هذا الحكم حضرة رئيس نيابة المنصورة بطريق التقض فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٤ وقدم حضرته تقريراً بالأسباب بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٤ .

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .  
من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه فى الميعاد فهو مقبول شكلا .  
ومن حيث إن مبنى الطعن أن القرار الصادر من النيابة العامة يحفظ الدعوى قطعيا لعدم الأهمية لا يمتنعها من العدول عن الحفظ ورفع الدعوى من جديد طالما أنها لم تسقط بمضى المدة لأنه قرار لا يستند إلى نص فى القانون وإنما يلاحظ فى إصداره أن الواقعة ولو أن القانون يعاقب عليها إلا أنها بحسب ظروفها غائبة ولا تستحق أن ترفع الدعوى العمومية بشأنها . ومثل هذا الحفظ إنما يكون من قبيل

التنازل عن الدعوى وهو أمر لا تملك النيابة لأن القانون يفرض العقاب على كل جريمة ثبتت واقعتها بغير استثناء . وعدم أهمية الواقعة لا يقتضى عدم العقاب عليها ولكنه قد يبعث سلطة الحكم على تخفيف العقوبة فقط . أما سلطة التحقيق والالتزام فانها لا تملك من الأمر سوى أن تقدم الواقعة إلى المحكمة بالحالة التي هي عليها .

يضاف إلى ما تقدم أن قرار الحفظ لعدم الأهمية لا يمكن صدوره عن النيابة بصفتها سلطة تحقيق وإنما قد تصدره وهي تعمل كسلطة اتهام ؛ وإذن فلا يكون لقرارها قوة الشيء المحكوم به ، ولا تحتاج النيابة في التحلل منه إلى استصدار أمر من النائب العام بالغائه بل يكون لها حق الرجوع فيه في أى وقت شاعت بلا شرط ولا قيد . وبما أن الحكم المطعون فيه قد جعل لهذا القرار قوة الشيء المحكوم به ، وعده بهذه المثابة حائلا دون العود إلى رفع الدعوى العمومية فيكون بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون وأصبح مستحق النقض .

ومن حيث إن قانون تحقيق الجنايات ، بعد أن أسبغ على النيابة العامة السلطة التي كانت من قبل من اختصاص قاضي التحقيق وحده وهي تولى أعمال التحقيق (Instruction) في القضايا الجنائية ، ولم يبق لذلك القاضي سوى ما ترى النيابة أن تتطلب إليه تحقيقه من الجرائم التي عينتها المادة ٤٧ ، من قانون تحقيق الجنايات ، نص على طريقة تصرف النيابة في القضايا بعد توقيفها ، وبين في المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات حكم الأحوال التي يستغنى فيها التحقيق عن أن الأمر لا يستدعى محاكمة جنائية فقال :

- ( ١ ) " إذا رأى النيابة العمومية بعد التحقيق أن لا وجه لإقامة الدعوى "
- " تصدر أمرا يحفظ الأوراق ويكون صدور هذا الأمر في مواد الجنايات من "
- " رئيس النيابة العمومية أو من يقوم مقامه . ( ٢ ) الأمر الذي يصدر بحفظ "
- " الأوراق يمنع من العود إلى إقامة الدعوى العمومية إلا إذا أثنى النائب العمومي "
- " هذا الأمر في مدة الثلاثة الشهور التالية لصدوره أو إذا ظهرت قبل انقضاء "

”المواعيد المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى أدلة جديدة على حسب ما هو مقرر“  
”في الفقرة الثانية من المادة ١٣٧“ .

ومن حيث إن نص هذه المادة جاء عاما لم يفرق فيه بين قرار حفظ وآخر، ولم يجعل فيه للأسباب التي يبنى عليها القرار أثر في تحديد قيمته القانونية . وكل ما اقتضاه في قرار الحفظ كما يكون له ذلك الأثر الذي نصت عليه الفقرة (ب) من المادة ٤٢ هو أن يكون القرار مسبقا بتحقيق (Instruction) استبانته النيابة أن لا وجه لإقامة الدعوى . فإذا صدر قرار الحفظ على هذا الأساس ، بنض النظر عن الأسباب الخاصة التي بنى عليها ، فإنه يجوز قوة الشيء المحكوم به بحث لا يجوز بعده العود إلى إقامة الدعوى العمومية إلا في الحالتين المذكورتين في الفقرة (ب) من المادة ٤٢ سالفه الذكر .

ومن حيث إنه بمقارنة المادة ٤٢ المذكورة بالمادة ١١٦ من نفس القانون الواردة في الكتاب الثاني منه الخاص بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق يبين أن القانون قد أفسح للنيابة حرية التصرف في القضايا الجنائية التي تراها غير جديرة بأن تقدم للحاكم ، فلم يقيد في هذه الحالة حقها في حفظ الدعوى بضرورة أن تكون الواقعة التي دار عليها التحقيق غير منظوبة على جناية أو جنحة أو مخالفة كما شرط ذلك في المادة ١١٦ على قاضي التحقيق عند إصداره أمرا بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، بل أطلق لها الحزيرة في حفظ الأوراق كلما رأت لها بعد التحقيق أن لا وجه لإقامة الدعوى لأية علة كانت . وورود النص بهذا الإطلاق يسمح للنيابة بالحفظ ولو ظهر لها من التحقيق ما يدل على وجود جريمة مستحقة للعقاب قانونا . ولم تقتصر النيابة في الاستفادة من هذه الرخصة القانونية ، بل قد جرى العمل عندها — حتى قبل وضع المادة المذكورة — على حفظ بعض القضايا لعدم الأهمية برغم انطوائها على جرائم ساقب عليها قانونا متى رأت في ذلك تحقيقا لمصلحة اجتماعية أو أخلاقية أو غير ذلك . ولعل الشارع لحظ في هذه التفرقة بين النيابة وقاضي التحقيق أن النيابة برغم قيامها الآن بعمل هذا القاضي لا تزال تجمع بين طرف من السلطة القضائية

وآخر من السلطة الإدارية ، وأنها بهذه الصفة قد تحتاج في تصرفها إلى قسط من المرونة لا يرى قاضى التحقيق نفسه بحاجة إلى مثله لأن مهمته قضائية بحتة .

ومن حيث إن ما تثيره النيابة في أسباب طعنها من التشكيك في قوة القرار الصادر بالحفظ لعدم الأهمية بحجة أن مثله لا يمكن أن يصدر عن قاضى التحقيق لا محل له ، إذ لا يجوز بعد الذى تقدم من البيان اتخاذ سلطة قاضى التحقيق معيارا لمبلغ ما يمكن أن يصدر عن النيابة من تصرفات .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن التفرقة التي تريد النيابة أن تقيمها بين قرار الحفظ لعدم الأهمية وقرارات الحفظ الأخرى لا سند لها من القانون بل هي تنتفى مع عموم نص المادة ٤٣ من قانون تحقيق الجنايات . ولا جدال في أنه حتى إذا كانت النيابة قد أخطأت في تحجير الأسباب التي اتخذتها أساسا لقرارها فإن ذلك لا يسلب القرار قوته وأثره القانوني من حيث إنه يجوز صدوره قد تعلقت به حقوق الأفراد الذين يعنهم صدوره ، ويكون شأنه في ذلك شأن القرار الصادر من قاضى التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى بناء على أسباب خاطئة فإنه يكتسب بجورده قوتاً مواعيد الطعن بقوة الشيء المحكوم به على كل حال .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الدعوى لصدر قرار من النيابة بحفظها . وقد تبين من الاطلاع على مفردات القضية التي أمرت هذه المحكمة بضمها أن النيابة قررت حفظ الأوراق لعدم الأهمية ، وأن هذا القرار صدر بعد تحقيق من النيابة ولم يصدر من النائب العام في الميعاد القانوني أمر بالغائه فيكون قد خاز قوة الشيء المحكوم به . وإذن يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب الحقيقة فيما قضى به ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

(٣٣٨)

القضية رقم ٩١ سنة ٥ التفضائية

قض وإبرام • تقرير الطعن • تقديمه إلى مأمور السجن • متى يعتبر مقبولا شكلا ؟  
(المادة ٢٣١ تحقيق)

تقرير أميئاب الطعن الذي يقتضيه مأمور السجن قبل فوات المواعيد القانونية المقررة للطعن في الأحكام ، ليقع عليه من محكوم عليه ثم يرسله إلى قلم كاتب المحكمة أو يرده إلى مكتبه ليتخذ بشأنه الإجراءات اللازمة ، يعتبر أنه مقدم في الميعاد القانوني ، ولو طرأ بعد ذلك ما نسب عنه تأخير توقيع المسجون على التقرير أو تأخير إرساله من السجن إلى قلم الكاتب حتى فانت المواعيد القانونية <sup>(١)</sup> .

(٣٣٩)

القضية رقم ٤٤٢ سنة ٥ التفضائية

(١) حكم • إثبات أسماء القضاة الذين أصدره • إغفال ذكران هؤلاء القضاة هم الذين أمضوا على مسودته وتداولوا فيه • لا يغلان •

(ب) الاعتناء على الإفراض بقراءة فحشة • الركن الملقى في هذه الجريمة • متى يعتبر متحققا ؟  
(المادة ٢٩٤ المكررة ع)

١ - متى أثبت الحكم أسماء القضاة الذين أصدره وسموا المرافعة في الندوى فلا تأثيرا ذكر في آخره من أنه تلى في هيئة أخرى ، ولا ضرورة لبيان أن القضاة الذين أصدره الحكم هم الذين تناولوا فيه وأنهم أمضوا على مسودته ، ما دام ذلك مفهوما مما أثبتته الحكم في صدره ، ولم يدع أنهم لم يتداولوا قبلا ولم يأمضوا مسودة الحكم •

٢ - الركن الملقى في جريمة الاعتناء على الإفراض بقوائد زائدة على الحد الأقصى المكن قانونا يتحقق بمجرد الإفراض مقابل تلك الفائدة الربوية • ولا يشترط

(١) سبق تقرير هذه القاعدة بالحكم الصادر من محكمة النقض في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ في القضية

رقم ٧٧ سنة ٥

لتوفر هذا الركن أن يستولى المقرض فعلا على الفائدة المذكورة . فلذا أغفل الحكم بيان حصول الاستيلاء فلا بطلان .

### جلسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٥

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وبحضور حضرات أصحاب العزة مصطفى محمد بك وزكي برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك المستشارين .

(٣٤٠)

الطعن رقم ٦٥٠ سنة ٥ القضائية

شريك . نشاط مسؤوله . استخراج جواز سفر لشخص بجنسية ليست له . مجرّد الاتفاق على ذلك . لاجرمية . (المادة ٤٣ ع)

إن مسؤولية الشريك عن النتيجة المحتملة المنصوص عليها في المادة ٤٣ ع لا تنشأ إلا إذا كان الفعل الأصلي المتفق على ارتكابه يكون في حد ذاته جريمة قاتلة . فإذا اتفق زيد مع بكر على أن يستخرج الثاني للأول جواز سفر بجنسية غير جنسيته نظير جعل معين ، فعمل بكر على تحقيق هذا الأمر بطريق التزوير ، ولم يثبت أن ارتكاب هذا التزوير كانت من ضمن ما وقع عليه الاتفاق بين زيد وبكر صراحة أو ضمنا ، فلا يصح أن يؤاخذ زيد على جريمة التزوير طبقا للمادة ٤٣ ع باعتبار أن هذه الجريمة كانت نتيجة محتملة للاتفاق الذي تم بينهما ، ما دام الاتفاق الذي تم بينهما لم ينطو على جرم كانت جريمة التزوير إحدى نتائجه الاحتمالية ، وما دام استخراج جواز سفر لشخص بجنسية ليست له لا يستدعي الحصول عليه ضرورة ارتكاب التزوير .

## جلسة ٤ مارس سنة ١٩٣٥

برئاسة سعادة عبد الرحمن سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك و زكي برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣٤١)

القضية رقم ١٩٩٠ سنة ٣ القضائية

(١) حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن . استثناءه والظن فيه بطريق التقص . يشمل أيهما الحكم النهائي الأول .

(ب) مشتبه فيه . إنذار الاشتباه . عدم قابلية لسقوط .

(المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

١ - إن استثناء حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن والظن فيه بطريق التقص يشمل كل منهما الحكم النهائي الأول<sup>(١)</sup> .

٢ - إن المادة التاسعة من قانون المتشدين والأشخاص المشتبه فيهم لم تحدّد مدة معينة لسقوط إنذار الاشتباه ، بل جاء نصها عاما دالا بنفسه على عدم قابلية هذا الإنذار لسقوط بمضى المدة .

### الوقائع

اتهمت النيابة المصرية حسن مرسي محمد بأنه في يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ بدائرة مصر الجديدة عاد الجملة الاشتباه بأن حكم عليه في جريمة سرقة مع سابقة الحكم عليه في اشتباه بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ . وطلبت من محكمة جنح "أول الجزئية" عقابه بالمواد ٢ و ٩ و ١١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . سمعت المحكمة هذه .

(١) وجهت المحكمة بتقرير هذه القاعدة عن القاعدة التي قررتها من قبل في أحكام متعددة ، وهي أن الظن في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن وحده لا يشمل الظن في الحكم النهائي الأول .

راجع في هذا الصدد مقالا نشره المستشار عبد الفتاح السيد بك في الظن في الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجمع والمخالفات منشورا بمجلة القانون والاقتصاد في العدد الثالث من السنة الخامسة بالصفحات من ٢٧٠ إلى ٣٠٠ ومقالا استشاريا على ذكر المراءى بك منشورا بالعدد الرابع من السنة الخامسة لمجلة

المجلة بالصفحات من ٤٣١ إلى ٤٤٨



الدعوى ثم حكمت غيابيا في ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٣ عملا بالمواد المذكورة بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة سنة واحدة وأمرت بالفاذ من تاريخ التنفيذ عليه فعلا .  
فعارض في الحكم وقضى بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٣٣ باعتبار المعارضة كأن لم تكن .  
فاستأنف هذا الحكم في ١٨ مارس سنة ١٩٣٣ ؛ وبحكمة مصر الابتدائية الأهلية نظرت القضية بهيئة استئنافية وقضت غيابيا في ٦ مايو سنة ١٩٣٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع براءة المتهم عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنائيات .  
فطعن حضرة رئيس نيابة مصر في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٣ مايو سنة ١٩٣٣ وقدم حضرته تقريراً بالأسباب في التاريخ المذكور .

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .  
من حيث إن الطعن حاز شكاه القانوني .

ومن حيث إن محصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم النيابي الابتدائي قد أخطأ في تطبيق القانون لأن المتهم لم يستأنف ذلك الحكم النيابي بل كان استئنافه قاصرا على حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن ، ولا يمكن القول بأن استئناف هذا الحكم الأخير ينسحب إلى الحكم النيابي الأول .

ومن حيث إن مسألة انسحاب الطعن في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن بطريق الاستئناف أو بطريق النقض إلى الحكم النيابي الأول مسألة قام عليها الخلاف قديما . فقال فريق من الشراح إن حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن مستقل عن الحكم النيابي ويختلف معه تمام الاختلاف ، إذ الحكم الأول شكلي نتيجته زوال المعارضة وأمرها بدون أي بحث في الموضوع ، وإذ الثاني "أي الحكم النيابي" موضوعي نتيجته ثبوت التهمة على المتهم واستحقاقه لما حكم به عليه ، فلا يمكن أن يندمج أحدهما في الآخر . وقال الفريق الثاني إن حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن غير منفصل في الواقع عن الحكم النيابي إذ هو يضيف إليه معنى جديدا هو صيرورته

قابلاً للتنفيذ، وإن أثر الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن هو نفس الأثر الذي يترتب على الحكم برفض المعارضة موضوعاً. لذلك كانت جميع الأحكام النيابية والأحكام الصادرة في المعارضة فيها سواء أحضر المعارض ليقدم أدلة براءته أو لم يحضر كماها متداخلة ومتدرجة بعضها في البعض الآخر مما يترتب عليه أن استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن يطرح أمام محكمة الاستئناف كل الموضوع كما يطرح الطعن بطريق التقض في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن. الحكم النيابي الصادر في الموضوع. وعلى هذا المبدأ سار كل من القضاة الفرنسي والبلجيكي باطراد واستقرار، كما سارت عليه محكمة التقض المصرية إلى عهد قريب، ولكنها رأت أخيراً المدلول عن هذا الرأي والأخذ بالرأي القائل بعدم الإدماج، وقضت فعلاً بأن الطعن في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن وحده لا يشمل الطعن في الحكم النيابي الأول. فاعترض على هذا القضاء الأخير في حالة الطعن بالاستئناف بأن قسراً مدى الطعن في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن على هذا الحكم وحده وعدم شموله بطريق اللزوم للطعن في الحكم النيابي ربما فوتت على المستأنف مواعيد الطعن في الحكم النيابي المذكور لأن مياد استئناف الحكم النيابي يجوز أن يكون قد مضى قبل الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن. فرفض هذا الاعتراض بالقول إن الواقع أن مياد استئناف الحكم النيابي لا يبدأ إلا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة عملاً بالمادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات، فهو إذن يتحدد في مبدئه ونهايته مع مياد استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن لأن تاريخ هذا الحكم هو تاريخ تصبح فيه المعارضة غير مقبولة، وإن فاعلى المستأنف إن كان يريد الاحتياط لنفسه سوى أن يذكر في تقرير الاستئناف أنه يستأنف الحكم النيابي الصادر في الموضوع أو أنه يستأنف الحكمين النيابي والصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن معاً. ذلك كان الرد على الاعتراض السابق ولكن هذا الرد لا يستند إلى تفسير صحيح للمادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات سائلة الذكر إذ المفهوم من قول هذه المادة "من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة" أن المحكوم عليه

لم يعارض أصلاً وأنه قوت على نفسه ميعاد المعارضة فأصبحت معارضته بعد هذا الميعاد غير مقبولة، فمن هذا الوقت أى من اليوم الرابع لإعلان الحكم النهائي يبدأ ميعاد الاستئناف . أما إذا حصلت المعارضة فصلاً وفصل فيها فلا يمكن أن يقال بأن هذا الفصل هو الذى جعل المعارضة غير مقبولة حالة أنها رفضت فى الواقع وكانت محل نظر المحكمة . وما هو جدير بالذكر فى هذه المناسبة أنه لا يمكن فى هذه الحالة الأخيرة أن يستأنف المحكوم عليه الحكم النهائي إلا إذا تنازل صراحة عن المعارضة وكان استئنافه حاصلًا فى الميعاد أى فى بحر الثلاثة عشر يوماً التالية لإعلان الحكم النهائي، فإذا سار فى المعارضة ولم يرفع الاستئناف إلا بعد مضى الثلاثة عشر يوماً المذكورة كان استئنافه لا محالة غير مقبول لحصوله بعد الميعاد . ويظهر من ذلك أن الاعتراض بأن القول بعدم إدماج الحكم النهائي فى حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن قد يفوت على المستأنف ميعاد استئنافه اعتراض صحيح قائم إذ أنه يقتضى حرمان المتهم الذى لم يحضر فى المعارضة أمام محكمة أول درجة من رفع موضوع اتهامه إلى محكمة الاستئناف التى يقتصر بحثها تبعاً لهذا رأى على الأسباب المباشرة لحكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن أى على أسباب عدم حضور المعارض فقط أمام محكمة المعارضة . أما الحكم النهائي الأول الصادر فى الموضوع فلا يمكن رفضه لمحكمة الاستئناف لأن ميعاد الاستئناف يكون فى أغلب الأحوال قد انقضى قبل الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن، وهى نتيجة غير مقبولة ولم يقصدها المشرع بأية حال . ومن حيث إنه لا محل من جهة أخرى للقول بأن المحكوم عليه يستطيع أن يتفادى الحرج السابق بيانه بأن يقرن معارضته باستئناف احتياطى للحكم النهائي المعارض فيه إذ القانون الجنائى لا يعرف مثل هذا الطعن الاحتياطى ولا يبيح الجمع بين طريقى الطعن بالمعارضة وبالاستئناف فى آن واحد .

ومن حيث إنه إزاء هذا الحرج الذى يستتبعه العمل بمبدأ عدم الإدماج وإزاء جواز تعرض بعض المتهمين للحكم عليهم بدون محاكمة إذا أخذ بظاهر طعنهم بطريق الاستئناف أو النقض فى حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن دون الرجوع إلى حقيقة

غرضهم من الطعن، وقد يكون هذا الغرض صريحا لا شك فيه في حالة الطعن بطريق النقض في حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن عند قصر أسباب الطعن على الحكم الغيابي، ولزاء الأسباب الوجيمة التي يستند إليها أصحاب الرأي الثاني القائل بالإدماج والتي سبق بيانها — إزاء كل تلك الاعتبارات المؤسدة على القانون وعلى العدالة لا يسع هذه المحكمة إلا الرجوع في قضائها الأخير إلى قضائها الأول والتقرير بأن استئناف حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن والطعن فيه بطريق النقض يشمل كل منهما الحكم الغيابي، ولذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ جعل استئناف المحكوم عليه لحكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن شاملا للحكم الغيابي الأول أصاب الحقيقة ويكون وجه الطعن في ذلك متعين الرفض .

ومن حيث إن محصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه استند في براءة المتهم إلى أن إنذار الاشتباه قد سقط بمضي المدة إذ مضى أكثر من ثلاث سنوات على آخر حكم صدر على المتهم قبل ارتكابه الجريمة الأخيرة مع أن إنذار الاشتباه مستديم الأثر، لا يسقط بأي مدة كانت، ولذلك تكون المحكمة الاستئنافية قد أخضعت في تطبيق القانون .

ومن حيث إن المادة التاسعة من قانون المنشردين والأشخاص المشتبه فيهم لم تحدد مدة معينة لسقوط إنذار الاشتباه، بل جاء نصها عاما دالا بنفسه على عدم قابلية هذا الإنذار للسقوط بمضي المدة، وقد استقر قضاء هذه المحكمة (محكمة النقض) على ذلك . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط إنذار الاشتباه المعطى للمتهم بمضي أكثر من ثلاث سنين قد أخطأ في تطبيق القانون فيعين نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه صدر غيابيا ولأسباب قانونية بدون التعرض للوضوح فيعين إحالة القضية إلى محكمة مصر الأهلية للحكم فيها مجتمدا من دائرة أخرى .

(٣٤٢)

الطنن رقم ٢٠٣٦ سنة ٤ القضائية

(١) تقرير القاضي المنص - الفرض من تلوته - قراءة القاضي المتدب التقرير الذى أعده القاضي المنسحب - لا ثانية فى ذلك . (المادة ١٨٥ تحقيق)

(ب) إثبات فى المواد الجنائية - تكوين قاضى الموضوع عقيدته - حرية فى ذلك - صور شمسية - اتخاذ الخبير لها أساسا للمضاهاة - أعاد المحكمة ذلك - لا عيب -

(ح) حكم - عدم تلوته أسبابه مع منطوقه - عدم وجوده بأسبابه فى ملف الدعوى - لا يصلح أيما سببا لبطالان .

١ - إن غرض الشارع من تلوته تقرير التلخيص هو أن تلم الهيئة قبل سماع المرافعة فى القضية وقبل المداولة فيها بحمل وقائع الدعوى وما جرت بها من واقع التقرير الذى يكون قد أعده أحد القضاة قبل الجلسة - ولم يشترط القانون أن يتلى التقرير حتما بواسطة القاضي الذى أعده، لتعذر ذلك فى بعض الأحوال - فإذا طلب رد أحد القضاة ونذبت المحكمة قاضيا آخر ليكمل الهيئة؛ فقرأ القاضي المتدب الملخص الذى كان أعده القاضي المنسحب فلا ثانية فى ذلك .

٢ - إن العبرة فى المسائل الجنائية إنما تكون باقتناع قاضى الموضوع بأن إجراء من الإجراءات يصح أولا يصح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة . وما دام هذا الأساس الذى اعتمد عليه القاضي لا يتناقى حكما من أحكام القانون فهو فى حل من الاعتماد عليه، خصوصا إذا كانت الظروف قد حالت بين القاضي وبين المسائل الأخرى التى كان يصح الاعتماد عليها فى الأحوال العادية . فإذا اتخذ خبير من الصور الشمسية لستندات المفقودة أساسا للمضاهاة، ورأت المحكمة أن هذه الصور تصلح أساسا لها، وأن تلك المضاهاة تنتج حقا النتيجة التى انتهى إليها الخبير والتى تجعل المحكمة تثق ثقة تامة بما قرره فلا حرج على المحكمة فى ذلك .

٣ - إن عدم تلوته أسباب الحكم مع منطوقه أو عدم وجود الحكم بأسبابه فى ملف الدعوى إلى ما بعد فوات مواعيد الطعن فيه لا يصلح سببا لبطالان الحكم، إذ قد تدعو الضرورة فى بعض القضايا إلى زيادة التريث والتدقيق، وهذا لا يصح أن يكون محلا للطعن .

(٣٤٣)

القضية رقم ٧٠ سنة ٥ القضائية

تفتيش - متى يصح أن يتولاه رجال الضبطية القضائية ؟ المواطن الذى يجوز لم القانون التفتيش فيها .  
تجاوز الفرض المعلن المرخص بإجراء التفتيش من أجله . لا يجوز .

(المواد ٥ من لائحة المحلات المخصصة لراحة ٢٢ تحقيق ١١٢ ح)

التفتيش قانونا هو إجراء من إجراءات التحقيق القضائى الذى لا يملك أن يتولاه رجال الضبطية القضائية - وهم فى الأصل ممنوعون من إجرائه - إلا إذا رخص لهم القانون ترخيصا خاصا فى أحوال معينة، أو كان بيدهم إذن به من الجهة القضائية المختصة . وكل موطن لا ترخيص فيه من القانون ولا إذن من السلطة القضائية ، فالتفتيش فيه غير جائز . وإذا رخص القانون لرجال الضبطية بالتفتيش لفرض معين فليس لهم أن يتجاوزوا هذا الفرض إلى التفتيش لفرض آخر . فمعاون البوليس الذى يسندب لتفتيش دكان شخص للتحقق مما إذا كانت أحكام قانون المحلات المضرة بالصحة معمولا بها أولا ، ليس له أن يفتش هذا الدكان للبحث عن مخدراته . فإذا قشقه وعثر فيه على مخدر فيكون تفتيشه باطلا ولا يصح الاعتداد عليه كدليل فى الدعوى .

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن حاز شكله القانونى .

ومن حيث إن وقائع هذه المادة بحسب الثابت بالحكم المطعون فيه أن مأمور مركز طما وصله خبر سرى بأن الطاعن يتجسس فى المخدرات، وأن يدكان البقالة الذى يديره شيئا من هذه المخدرات فكلف المأمور معاون البوليس تفتيش تلك الدكان فقام مع بعض السابكر ودخل الدكان وقشقه فعثر فى صندوق موضوع تحت البنك على طاب من طاب السجائر وجد فيها قطعا من الأفيون والحشيش فضبطلها وحرر محضرا بذلك . وبعد تمام التحقيق رفعت النيابة الدعوى على الطاعن لدى

محكمة جنح طهطا الجزئية طالبة عقابه بمقتضى قانون المخدرات الصادر في سنة ١٩٣٨ وبعد نظر القضية حكمت المحكمة عليه بالعقوبة وبالمصادرة فاستأنف .

ولدى المحكمة الاستئنافية دفع المحامى عن الطاعن بأن الدعوى قائمة في أساسها على إجراء مخالف للقانون . ذلك بأن الدليل الأساسى في الدعوى هو ما أظهره التفتيش الذى قام به البوليس ، وهذا التفتيش لم يكن جائزا لأن البوليس أجراه بدون إذن من السلطة القضائية فهو إجراء باطل بحسب نص المادة الخامسة من قانون تحقيق الجنايات ولا يمكن الركون إليه في معاقبة المتهم ، والمحكمة الاستئنافية أبدت الحكم المستأنف من جهة الإدانة وعثلت العقوبة قائلة في حكمها عن ذلك الدفاع ما أتى :

”ومن حيث إن نص المادة الخامسة من قانون تحقيق الجنايات خاص كما هو ظاهر من عبارته بالبيوت المسكونة التي لم تكن مفتوحة للعامة ... الخ“

”ولا يسرى على دكان المتهم الذى يعتبر من المحلات التي تنطبق عليها لائحة المحلات“

”المعلقة بالراحة والمضرة بالصحة والخطرة ، والتي يجوز لمندوبى الإدارة تفتيشها“

”بدون إذن من النيابة“ . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض قائلا إن دكانه هو دكان بقالة مما يعامل صاحبه بمقتضى لائحة المحلات المعلقة للراحة والخطرة والمضرة بالصحة ، كما قالت المحكمة الاستئنافية . ولكن المحكمة مخطنة في قولها على سبيل الإطلاق إن لمندوبى الإدارة حق تفتيش مثل تلك المحلات ، وذلك لأن النص الذى جاء في المادة الخامسة من تلك اللائحة هو : ”يجوز أن يفحص المحلات المعلقة بالراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة مندوبو الإدارة المكلفون بتحقيق ما إذا كانت أحكام اللوائح والاحتياطات المأمور بها لأجل الراحة والصحة معمولاً بها ، ولا يتناول التفتيش الجزء المخصص من تلك المحلات للسكن أو المكتب“ . والتفتيش المقصود بهذا النص هو التفتيش الذى يجريه عمال الإدارة لمعرفة ما إذا كانت المحلات مستوفية الاحتياطات التي قررتها الإدارة مما رأته لازما للحفاظ على الصحة أو الراحة أو الأمن العام ، ولكن لا يقصد به مطلقا التفتيش الخاص بارتكاب جرائم مثل جريمة إحراز المخدرات المرفوعة بشأنها الدعوى .

ومن حيث إن التفتيش قانونا هو إجراء من إجراءات التحقيق القضائي الذي لا يملك أن يتولاه رجال الضبطية القضائية وهم في الأصل ممنوعون من إجراءاته إلا إذا رخص لهم القانون ترخيصا خاصا في أحوال معينة أو كان بيدهم إذن به من الجهة القضائية المختصة، وكل موطن لاترخيص فيه من القانون ولا إذن من السلطة القضائية فالتفتيش فيه غير جائز . وإذا رخص القانون لرجال الضبطية القضائية بالتفتيش لفرض معين فليس لهم أن يتجاوزوا هذا الغرض للتفتيش لفرض آخر .

ومن حيث إن القانون لم يميز لرجال الضبطية القضائية أن يفتشوا أماكن المتهمين إلا في حالة التلبس بالجناية أو إذا كان المفتش منزله رجلا من الموضوعين تحت مراقبة البوليس أو المنفرين من قبله مع مراعاة القيود المبينة في المادة ٢٣ من قانون تحقيق الجنايات كما أجاز لهم في لوائح خاصة التفتيش لأغراض معينة . فمن ذلك ما جاء في المادة العشرين من لائحة المحلات العمومية من جواز دخول رجال البوليس في المحلات العمومية ما عدا محل السكن الخاص بقصد إثبات ما يقع مخالفا لنصوص اللائحة المذكورة أو لجمع استعلامات أو لضبط أحد الجانين أو أي شخص يبحث عنه البوليس ويكون قد التجأ إلى أحد هذه المحلات وغير ذلك من الأغراض المبينة في المادة المذكورة والمادة التي تليها . وجاء في المادة الخامسة من قانون المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة أنه يجوز أن يفتش المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة مندوبو الإدارة المكلفون بتحقيق ما إذا كانت أحكام اللوائح والاحتياطات المأمور بها لأجل الراحة والصحة والأمن العام معمولا بها ، ولا يتناول التفتيش الجزء المخصص من تلك المحلات للسكن أو للكتب .

ومن حيث إن الطاعن إذ قتش دكانه لم يكن في حالة تلبس بالجريمة يصدق عليه التعريف القانوني للتلبس، كما أنه غير ثابت بالحكم المطعون فيه أنه من الموضوعين تحت المراقبة أو بمن أنذرهم البوليس، ولم يكن معاون البوليس الذي قتش دكان الطاعن مندوبا للتحقق مما إذا كانت أحكام قانون المحلات المضرة



بالصحة معمولاً بها . على أنه إذا فرض وكان مندوباً لهذا الترض فليس له أن يقتش دكان الطاعن للبحث عن مخدرات لأن التفتيش في حالة التلب يجب أن يكون قاصراً على معرفة ما إذا كانت أحكام قانون المخدرات المضرة بالصحة معمولاً بها من عدمه .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن معاون البوليس الذى يقتش دكان الطاعن لم يكن له الحق قانوناً في تفتيشه للبحث عن مخدرات ، ولم تأذنه النيابة بذلك فيكون تفتيشه باطلاً ، ولا يسوغ الاعتداد عليه كدليل في الدعوى ولا على شهادة الشهود الذين أجروه ، ولا على ما تزعم عنه وقام على أساسه من أدلة أخرى . وبسقوط هذا الدليل الأساسى الوحيد في القضية يسقط كل ما تلاه من إجراءات المحاكمة ويكون المتعين نقض الحكم وبراءة الطاعن مما نسب إليه .

### (٣٤٤)

القضية رقم ٨١٢ سنة ٥ القضائية

حرمة المساكن . تفتيش منزل المشتبه فيه . وجوب مراعاة القيود الموضوعة لذلك . مخالفة هذه القيود . الدفع بهذه المخالفة . تطفه بالنظام العام . جواز إيداعه في أية حالة كانت عليها المدعى .  
(المادتان ٢٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٢ و ٢٣ تحقيق)

إنه وإن كان صحيحاً أن المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ نصت على أن أحكام المادة ٢٣ من قانون تحقيق الجنايات تطبق على الأشخاص الذين صدر إليهم إنذار البوليس ، إلا أنه يجب عند تطبيق المادة ٢٣ المذكورة مراعاة كافة القيود المنصوص عليها فيها . وقد أوجبت هذه المادة عند إجراء التفتيش حضور عمدة البلد أو نائبه وأحد المشايخ . وفي إيجاب القانون حضور هذين الشخصين عند قيام مأمورى الضبطية القضائية بالتفتيش في هذه الحالة ما يدل على أن القانون أراد أن يحوط حرمة المساكن بما يمكن من الضمانات . لحكم القانون إذن متعلق بالنظام العام ، ويترتب على مخالفته بطلان الإجراءات حتماً بغير حاجة

إلى تمسك المتهم بهذا البطلان، بل يجب على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .  
ولا يسقط الحق في التمسك به بالسكوت عن إبدائه قبل سماع شهادة الشهود ، بل  
يجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى .

### جلسة ١١ مارس سنة ١٩٣٥

برئاسة سادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وبحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى يزدى بك  
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح الببد بك .

(٣٤٥)

الطعن رقم ٨٢٢ سنة ٥ القضائية

( أ ) جرح أرضرب . توافر سبق الإصرار بالنسبة للتمين جميعا . توقيع الغرامة على أحدهم .  
لا يجوز . ( المادة ٢٠٥ ع )

( ب ) جرح وضرب . مدة العجز . أخذ المحكمة في ذلك بقرار الطبيب المعالج . جوازه .

١ — إذا أثبتت المحكمة في حكمها توافر ظرف سبق الإصرار للتمين ، وطبقت  
في حقهم جميعا الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ ع ، تعين أن تطبق عليهم العقوبة  
المقترزة وهي الحبس لا الغرامة . فإنما هي قضت على أحدهم بالغرامة تعين تقض  
حكمها وتوقيع عقوبة الحبس على هذا المتهم أسوة بباقي المتهمين .

٢ — للمحكمة حق الأخذ بما يقترزه الطبيب المعالج بشأن تحديد مدة العجز  
عن الأعمال الشخصية ، ولو كان المصاب يحتاج خارج المستشفى .

(٣٤٦)

القضية رقم ٨٢٣ سنة ٥ القضائية

حق الدفاع . تعديل وصف التهمة . حصوله في دور المحاكمة الابتدائية . تغير المتهم من ذلك  
لدى محكمة النقض لأول مرة . لا يجوز .

إذا عدلت محكمة الدرجة الأولى وصف التهمة في حكمها دون أن تلتفت إليه  
الدفاع عن المتهم ، فليس له أن يطعن لدى محكمة النقض بحصول هذا التعديل

بدون علمه ، إذ كان في وسعه أن يعلم به ويتراجع أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه .  
فان هو لم يطلع على الحكم الابتدائي قبل المرافعة الاستئنافية ، فهذا إهمال منه  
يجب أن يحمل هو وزره .

(٣٤٧)

القضية رقم ٨٢٩ سنة ٥ القضائية

أسباب الإباحة وموانع العقاب . متى يصح التمسك بالمادة ٥٨ ع ٩

إن المادة ٥٨ من قانون العقوبات تستلزم لتبرير الفعل الواقع من الموظف  
— فوق أن يكون حسن النية — وجوب تحذيره وتثنيته من ضرورة التجاؤ إلى  
ما وقع منه ووجوب اعتقاده مشروعية عمله اعتقادا مبنيا على أسباب معقولة . فإذا  
كان المفهوم مما أثبتته الحكم المطعون فيه أن ما وقع من المتهم كان عن طيش ولم  
يكن منبعا عن أسباب معقولة فلا يحق له التمسك بهذه المادة .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن حاز شكله القانوني .

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن هو أن الطاعن نادى  
الصيادين من البر الشرقي فعرفوا أنه خفيروقد طلب إليهم أن يعودوا إلى البرخونا  
من أن يسرقوا المراكب كما اعتادوا على ذلك ، ولما لم يردوا عليه أطلق عيارين  
في الهواء ليعوقهم عن الفرار . ولهذا فلا عقاب على ما فصله عملا بالمادة ٥٨ من  
قانون العقوبات لأن إطلاق العيارين قد جاء طبقا للتعليمات المغطاة لرجال الخفر .

وحيث إن واقعة هذه المادة — حسبما جاء بالحكم المطعون فيه — هي أن  
بعض الصيادين كانوا يصيدون في مركبين لم في النيل وقد ألقوا شباكهم في الماء  
في ليلة مقمرة إذ خرج عليهم الطاعن شاهرا سلاحه وطالبا منهم الخروج إلى البر ،  
فاستهلوه حتى يجمعوا غزلم فأهلهم عشر دقائق كانوا في خلاهما يعملون على رفع

الشباك من الماء ، ثم أطلق عليهم عيارا ناريا أحدث بخروما بأحدهم . وبعد أن أثبت الحكم هذه الوقائع أورد ما تمسك به الطاعن من أنه قصد لإرهاب الصيادين لمنعهم عن الفرار بعد أن اعتقدم لصوصا ، ورد على هذا الدفاع قائلا إن قليلا من التبصر والتفكير من جانب الطاعن كان يكفي لتبديد هذا الظن إذ نور القمر كانت ساطعا ترى معه الشباك في الماء ، ولأنه كان في وسع الطاعن أن يميل الصيادين حتى يجعوا غزلهم . وأضاف الحكم إلى ذلك أن الصيادين كانوا يضررون الماء بشدة لدفع السمك إلى شباكهم وأن الصوت الذي كان ينبعث من هذه الحركة والذي نبه الطاعن إلى وجودهم ما كان يصدر منهم أو كانوا يريدون السرقة لأن السارق يعتمد عن كل عمل ينم عن وجوده . ثم استخلص الحكم مما تقدم طيش الطاعن في تصرفه وإطلاقه النار على الصيادين بلا مبرر أو داع يلجسه إلى هذه الوسيلة حين رآهم يصيدون ، وانتهى إلى اعتباره الطاعن مرتكبا لجريمة إحداث جرح طبقا للمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .

وحيث إنه يؤخذ مما سلف أن تمسك الطاعن بالمادة ٥٨ من قانون العقوبات لم يكن له محل ، إذ هي تشترط لتبرير الفعل الواقع من الموظف ، فوق أن يكون حسن النية ، وجوب تثبته وتحزيه من ضرورة التجاوزه إلى ما وقع منه وجوب اعتقاده مشروعية عمله وأن اعتقاده كان مبينا على أسباب معقولة . والمفهوم مما أثبتته الحكم الملعون فيه أن ما وقع من الطاعن كان عن طيش ولم يكن منبعا عن أسباب معقولة . أما التعليقات الإدارية التي يستند إليها الطاعن فهي مستمدة من روح القانون ولا تبيح استعمال السلاح ضد المشتبه في أمرهم إلا بعد التيقن من أن للشبهة ملاما وبعد استفاد وسائل الإرهاب والتهديد التي قد تعين على القبض على المشتبه فيهم بغير حاجة إلى استعمال السلاح . وظاهر مما تقدم ذكره أن الطاعن لم ينفذ شيئا من هذه التعليقات .

وحيث إن الوجه الثالث يتحصل في أن محكمة الموضوع لم تبين الأدلة على أن الطاعن أراد إحداث جروح بالمخني عليه ، ولم تأخذ بدفاع الطاعن بأنه قصد مجزؤ

الإرهاب فأصاب العيار خطأ المخني عليه لهياج البحر واضطراب المركب فوفقه  
مما كان يتعين معه تطبيق المادة ٢٠٨ لا المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .  
وحيث إن محكمة الموضوع رأت أن الطاعن صوب العيار متعمدا إلى ساق  
المخني عليه ليحدث به جروحا ليعوقه بها عن القرار، واستخلصت رأيا هذا من  
الوقائع التي أوضحتها في حكمها المطعون فيه، وهي مؤدية إلى ما انتهت إليه المحكمة  
من نتيجة . ولذا يكون تطبيق الحكم المطعون فيه للمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات  
على الواقعة التي أثبتتها قد جاء سليما من شائبة الخطأ .

### جلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٣٥

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سباح باشا وبحضور حضرات : مصطفى محمد بك وزكي بركزي بك  
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك

(٣٤٨)

#### القضية رقم ٧٩٣ سنة ٤ القضائية

تروير - بصفة الإصبع - حرمها - حجبتها - نسبة البصمة الموقع بها على تعهد أو التزام لشخص آخر -  
(المادة ١٧٩ ع)  
تروير -  
لبصمة حرمه، وللحزير المذيل بها حجية فيما سطر من أجله، والعبث به عبث  
بالثقة العامة التي وضعت فيه مستوجب للعقاب - فالحزير الذي يستند فيه للغير أي  
تعهد أو التزام ويذيل ببصمة تنسب كذبا لهذا الغير يكتسب في الظاهر شكل الورقة  
الصغيرة المثبتة لذلك التعهد أو الالتزام ويمكن أن يتدفع من يتعامل به، كما يتدفع  
الورقة المذيلة بإمضاء مزور أو ختم مزور من يتعامل بها . ذلك لأن البصمات  
تمتص به، وهي لا تقرأ إلا بعد تحقيق قتي، فيمكن للزور أن يقدم ذلك المحزور للقضاء  
ويتحصل منه على ما يحصل عليه لو قدم له ورقة عليها ختم أو إمضاء مزور، فهو إذن  
محزور يتسلح مبدئيا أن يكون أساسا للطالبة بحق ويمكن أن ينشأ عنه ضرر للغير .  
ومن يصعب بأصبعه أو إصبع غيره على محزور وينسب كذبا تلك البصمة لشخص  
آخر إنما يتصل شخصية ذلك الشخص الآخر، والاتصال طريقة مستقلة من طرق  
التروير السادي التي نصت عليها المادة ١٧٩ من قانون العقوبات .

وهذا فضلا عن أن من ينشئ عزرا مثبثا لتعهد أو التزام وينسبه إلى غير محوره بأن يصمم عليه ببصمة ينسبها كذبا إلى هذا الغير يصح من جهة أخرى أن يعزى عزرا بطريق الاصطناع، وهو من طرق التزوير المنصوص عليها قانونا<sup>(١)</sup>.

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .  
من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلا .  
ومن حيث إن يحصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن الواقعة التي نسبت إلى الطاعن والتي عوقب عليها لا جريمة فيها ، ولم يخص تلك الواقعة أن الطاعن حرر على أخيه حنفي حسين حسن سنداً بمديونية له في مبلغ ٦٠ جنيها وجعل آخر يدعى محمد فرغلي السيد يصمم بأصبعه على هذا السند ثم تمسك به ضد أخيه زعماء منه بأن البصمة الموجودة على هذا السند هي بصمة ذلك الأخ ، وليس في وضع بصمة بدل أخرى أى تزوير أو تقليد . ولذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعن على تلك الواقعة قد أخطأ في تطبيق القانون .

ومن حيث إن النيابة العامة رفعت على الطاعن الدعوى العمومية متهمه بإياه بأنه زور على حنفي حسن حسين إيصالا بمبلغ ٦٠ جنيها بأن نسب إليه أنه أصدره ووقع عليه ببصمته وبأنه استعمل الإيصال المذكور بأن قدمه في محضر تحقيق البوليس الذي عمل بناء على بلاغ منه ضد حنفي حسين المذكور مطالبا بإياه برّد المبلغ المحرر ، عنه الإيصال المزور ، وقضى على الطاعن ابتدائيا بالحبس ستة شهور وتأيد في الاستئناف . وأثبت الحكم الابتدائي أن الطاعن التقي بشخصين في مفهى وطلب منهما أن يشهدا على ورقة كان أعتلها من قبل على أنها شكوى ضد أقارب زوجته ليساموه ابنته

(١) راجع مع هذا الحكم الصادر في القضية رقم ١٣٤١ سنة ٤٦ القضائية بجلية ٩ مايو سنة ١٩٢٩ المنشور بالجريدة الأولى من هذه المجموعة وما جاء به أن البصمة التي يضعها شخص ما بأصبعه يستحيل عتلا أن تكون مزورة لا في ذاتها ولا في نسبتها لغير باسمها لأنها لو نقلت لما قامت إلا باسم صاحبها لا باسم المراد نسبتها إليه . وراجع أيضا الحكم الصادر في القضية رقم ٥٥٢ سنة ٢ القضائية بجلية ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢

فوقع عليها أحدهما محمد فرغلي السيد بأصبعه تحت تأثير هذا الفهم، ثم تقدم المتهم الورقة لنقطة البوليس فإذا بها إيصال على أخيه يبلغ ستين جنيها وقد أنكر المجنى عليه توقيعه على هذا الإيصال، واعترف محمد فرغلي السيد بتوقيعه عليه ببصمته على أنه شكوى .

ومن حيث إن استعمال بصمة الإصبع في المحررات بدل الختم أو الإمضاء أمر شائع معروف، يتعامل بها الجمهور فيما بينهم كما تتعامل بها مصالح الحكومة مع الأفراد الذين يجهلون الكتابة . وقد أقرت المحاكم المدنية الأهلية والمختلطة هذا العرف إذ هي تأخذ ببصمة الأصبع كدليل على شخصية المتعاقد قياسا على الختم أو الإمضاء، وتناقب من ينكر التوقيع ببصمته أسوة بحالته من ينكر التوقيع بختمه أو إمضائه . كما أقره الشارع نفسه في القانون رقم ٢٠ الصادر في ١٥ مارس سنة ١٩١٣ يجعل بعض عقود عرقية تحت مراقبة محاكم الأخطاط (ولو أن هذا القانون ألغى فيما بعد تبعا لإلغاء نظام محاكم الأخطاط) فقد سوى هذا القانون بصريح اللفظ في عدة مواد منه طابع الإيهام بالإمضاء والختم . فلبصمة حرمة وللختم المذيل بها حجة فيما سطر من أجله، والعبث به عبث بالثقة العامة التي وضعت فيه مستوجب للعقاب ، لأن ما يعاقب عليه قانون العقوبات في جرائم التزوير إنما هو الإخلال بالثقة العامة التي يمكن أن توضع في المحررات .

ومن حيث إن المحرز الذي يستند فيه للغير أى تعهد أو ائتم ويذيل ببصمة تنسب كذبا لهذا الغير يكتسب في الظاهر شكل الورقة الصحيحة المثبتة لذلك التعهد أو الائتم ويمكن أن يخدع من يتعامل به كما تخدع الورقة المذيلة بإمضاء مزور أو ختم مزور من يتعامل بها . ذلك لأن البصمات تتشابه وهي لا تقرأ إلا بعد تحقيق فني ، فيمكن للزور أن يقدم فلك المحرز للقضاء ويحصل منه على ما يحصل عليه لو قدم له ورقة عليها ختم أو إمضاء مزور كاستصدار أمر بالجز أو حكم غياني كما يمكنه التصرف فيه بطريق الحوالة إذا كان سنا تحت الإذن . فهو إذن محرز يصلح مبدئيا أن يكون أساسا للطالبة بحق ويمكن أن ينشأ عنه ضرر للغير .

ومن حيث إن من يصم بأصبه أو إصبع غيره على محذور وينسب كذبا تلك البصمة لشخص آخر إنما يتحمل شخصية ذلك الشخص الآخر، والاتصال طريقة مستقلة من طرق التزوير المأذى التي نصت عليها المادة ١٧٩ من قانون العقوبات.

ومن حيث إنه من جهة أخرى فإن من ينشئ محذورا مثبتا لتعهد أو التزام وينسب إلى غير محذوره بأن يصم عليه ببصمة ينسبها كذبا إلى هذا الغير يصد مزورا بطريق الاصطناع وهو من طرق التزوير المنصوص عليها قانونا . ولا يطن في ذلك أن البصمة في ذاتها لا يمكن أن تكون مزورة لأن التزوير في هذه الحالة ليس تزويرا بوضع بصمة مزورة وإنما هو في نسبة البصمة الصحيحة زورا إلى غير صاحبها كما هو الحال تماما في نسبة الإمضاء الصحيح أو الختم الصحيح زورا إلى غير صاحبهما في حالة توافق الأسماء، ولا نزاع في قيام التزوير في الحالتين الأخيرتين.

عل أن دلالة البصمة على صاحبها الحقيقي لا تكون إلا بعد التحقيق أى بعد ارتكاب الجريمة، والواجب أن ينظر إلى البصمة وقت ارتكاب الجريمة لا بعدها.

فالذا وجد أنها تتخذ الغير وأنها تجري مجرى البصمة الصحيحة حق العقاب .

ولا نزاع في أن المحررات المذيلة ببصمات مسندة لغير أصحابها يمكن أن تتخذ من يتعامل بها قبل اكتشاف أمرها .

ومن حيث إن القول بعدم وجود جريمة في نسبة البصمة لغير صاحبها لأنها لا تنفي في الواقع إلا عن بسم بها دون غيره يستند في الحقيقة إلى استحالة الجريمة نفسها في هذه الحالة لأسباب موضوعية (Objectives) مستمدة من طبيعة البصمة، ولكن القول عليه الآن هو أن ينظر للجريمة من الوجهة الشخصية (Subjective) فالذا ثبت أن المزور عمل كل ما في وسعه أن يعمل ليصل إلى خدع من يتعامل معه حق عليه العقاب بصرف النظر عما إذا كان يمكنه أن يحقق غرضه الجنائي أم لا .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه إذ أدان الطاعن لتزويره إحصالا على آخر بأن نسب إليه أنه أصدره ووقع عليه ببصمته كذبا ولأنه استعمل



هذا الإيصال المزور بأن قدمه في محضر تحقيق البوليس قد أصاب الحقيقة ولذلك يتعين رفض هذا الوجه .

ومن حيث إن محصل الوجه الثاني أن ركن الضرر أو احتمال الضرر من الأركان الأساسية في جريمة التزوير ولا يتصور احتمال حدوث الضرر في حالة التمسك ضد شخص معين بسند مبصوم عليه ببصمة شخص آخر .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أثبت احتمال حصول الضرر من فعل الطاعن إذ جاء فيه "إنه لولا شهادة محمد السيد فرغل بأن البصمة الموضوعة على "الإيصال هي بصمة إصبعه لكان من المحتمل أن يصيب المجنى عليه ضرر ،" "إما اعتباره مبتدأ أو مديتا على الأقل في مبلغ لم يقبضه ولم يستلمه" . وتوفر الضرر أو احتمال الضرر مسألة موضوعية تقدرها محكمة الموضوع لأنها من اختصاصها وحدها . ولذلك يكون هذا الوجه على غير أساس أيضا .

### (٣٤٩)

القضية رقم ٨٤٦ سنة ٥ القضائية

خير . الاعتراض على طريقة تمييز أو عن كفاءته الفنية . يجب إيدائه لدى محكمة الموضوع .

الاعتراض على طريقة تمييز الخير أو على كفاءته الفنية من الاعتراضات الواجب إيدؤها لدى محكمة الموضوع . فإذا فات المتهم إيدؤها لديها فليس له أن يشيره لأقول مرة أمام محكمة النقض .

## جلسة أول أبريل سنة ١٩٣٥

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى بنى بك وأحمد أمين بك وبعد افتتاح السيد بك .

(٣٥٠)

## القضية رقم ٨٤٤ سنة ٥ القضائية

دفاع شرعى . تصوير الحكم الحادثة على وجه يتوافق مع ظرف الدفاع الشرعى . عدم إضاحه عن رأيه فى حالة الدفاع التى استظهرها . موجب لتقضه . (المادتان ٣٢٣ و ٣٢١ عقوبات)

إذا كان الظاهر من الحكم أن ما اقتنعت به محكمة الموضوع فى الحادثة هو أن المتهم إنما أطلق العيار على المجنى عليه فأرداه قتيلا لما أن هم باقتحام منزله وأقسم ميما ليخرجن النساء منه ، ومع ذلك طبقت المحكمة على المتهم المادة ١٩٨ فقرة أولى وعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ، ولم تقل — مع تصويرها الحادثة على هذه الصورة التى لو كانت تمت فى الواقع لكانت انتهاكا لحزمة ملك الغير معاقب عليه قانونا بالمادة ٣٣٣ عقوبات ، وهو من الجرائم التى تجيز استعمال حق الدفاع الشرعى — لم تنقل هل كان لهذا الدفاع أو لم يكن له فى نظرها تأثير فى تقدير الجزاء ، فإن عدم إضاح المحكمة عن رأيها فى حالة الدفاع التى استظهرتها فى الحكم يزعزع الأساس القانونى الذى بنى عليه حكمها ويتعين من أجل ذلك تقضه .

(٣٥١)

## القضية رقم ٨٥٨ سنة ٥ القضائية

نصب . ادعاء موظف صغير أنه موثف كبير . انحال لصفة كاذبة . (المادة ٢٩٣ عقوبات) إن مما يدخل فى دائرة احتمال الصفات الكاذبة المتوه عنها بالمادة ٢٩٣ عقوبات ادعاء شخص أنه موظف كبير بأحد فروع الحكومة على حين أنه موظف صغير ، لأن عبارة "موظف كبير" تحمل فى ثناياها الإيهام بالنفوذ وعلو الكلمة ومضاء رأى إلى غير ذلك من الصفات والمزايا التى لا يتجمع بها الموظف الصغير . فادعاء

كل ذلك بشرط عدم انتصافا بصفات غير صحيحة، والانتصاف بصفة غير صحيحة  
يكنى وحده لتكوين ركن الاحتيال ولو لم يصطحب باستعمال أى طرق احتيالية .

(٣٥٢)

القضية رقم ٨٥٩ سنة ٥ القضائية

خير . طلب عرض حالة مل طيب . ظروف الحالة تشير إلى رأى الواجب الأخذ به . رفض تدب  
الطيب . لارتابة محكمة النقض في ذلك .

إن محكمة الموضوع هي الخبير الأعلى في كل ما يستدعى خبرة فنية، فتي قدرت  
أن حالة معينة لا تقتضى عرضا على الطبيب الإخصائى، لأن ظروف الحادثة تشير  
بذاتها إلى رأى الواجب الأخذ به فانها تكون بذلك قد فصلت في أمر موضوعى  
لا إشراف لمحكمة النقض عليه .

(٣٥٣)

القضية رقم ٨٦٠ سنة ٥ القضائية

( أ ) متهم . تقرير مسؤوليه . موضوعى .

( ب ) متهم بجناية . تدب ، مدافع عنه . حق أميل له . دفاع المحامى المطلوب يجب أن يكون دفاعا  
حقيقيا . سلطة المحامى في توجيه دفاعه . ( المواد ١٩٨ تحقيق ٢٥ و ٢٦ تشكيل )

١ — تقدير حالة المتهم وقت ارتكاب الجريمة ومبلغ مسؤوليته عنها أمر  
موضوعى لا رقابة لمحكمة النقض عليه .<sup>(١)</sup>

٢ — إن ما قرره المادة ١٩٨ من قانون تحقيق الجنايات والمصاداتان ٢٥  
و ٢٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات من ضرورة وجود من يساعد المتهم بجناية

( ١ ) كان من وجوه اللعن في الحكم أن التهم تنمى نيات عصبية تفقده وعيه ، وقد ارتكب  
جريمته وهو تحت تأثير تلك التوبة وأنه آثار هذه المسألة أمام محكمة الموضوع فكان من واجبه أن تبت  
من مسؤوليه عن أفعاله . وقد رأت محكمة النقض أن الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفاع ولم يتزل  
عليه ، ونجرت أن ما أتيه الحكم في هذا الشأن يمتد فضلا في نقطة موضوعية .

في المدافعة عنه هو حق أصيل جوهرى يترتب على إغفاله بطلان جميع الإجراءات .  
والمدافع الذى يندب لهذا الغرض يجب أن يكون دفاعه حقيقيا لا شكليا . ولكن  
لا يصح مع ذلك أن يطلب من المدافع اتخاذ خطة معينة في الدفاع ، بل إن له أن  
يرتب دفاعه طبقا لما يراه هو في مصلحة المتهم ، فإذا وجد أن المتهم معترف اعترافا  
صحيحا يجرمته كان له أن يبنى دفاعه على طلب الرأفة فقط ، دون أن ينسب إليه  
أى تقصير في ذلك .

(٣٥٤)

القضية رقم ٨٦٢ سنة ٥ القضائية

(١) تعديل وصف التهمة - عدم تسوى مركز المتهم بهذا التعديل - لا يصح أنطق بمحصول التعديل  
في غيبة المتهم .

(ب) بثبات في المواد الجنائية - حرية القاضي الجنائي في استمداد عقيدته .

(ج) محرم : اكتضاه بالانضمام إلى زميله . تضارعه المحامي من عدم استيفاء الدفاع عن موكله . لا يصح .

١ - إذا عدلت المحكمة وصف التهمة ، ولم يكن في هذا التعديل تسوى لمركز  
أحد المتهمين بل كان الواقع أنه أدى إلى تحسين مركز بعضهم ، فليس لأى واحد  
منهم أن يتضرر من حصوله دون تنبيهه إليه .

٢ - تمخاض الجنائي حر في استمداد عقيدته من أى مصدر شاء ، فيما علما  
الأحوال الاستثنائية التى قيده القانون فيها بنوع معين من الدليل . فله أن يستنتج  
وقوع التعريض حتى من مجرد الشبهات التى تقوم لديه .

٣ - إذا اكتفى المحامي بأن انضم إلى زميله فلما منه أن المحكمة اقتنعت ببراءة  
موظفهما ، ثم حكمت المحكمة على الموكل بالعقوبة ، فليس لهذا المحامي أن يتضرر  
فيما بعد من عدم استيفاء الدفاع عن المتهم .<sup>(١)</sup>

(١) كان وجه الظن أنهما جاء دور المرافعة عن الطاعن فالت المحكمة لمحامي " : نزيلك وفي الكلام  
على رافعة التمس " . ثم انت كفى المحامي بأن انضم إلى زميله . وقد رجعت محكمة النقض إلى محضر الجلسة  
فلم يجد به ما يفيد أن المحكمة منعت أحدا من المحامين من استيفاء مرافعة . ثم قالت " إنه كان يجب على  
المحامي أن يوقى واجبهم برغم ملاحظة المحكمة إذا كان من رأيه أن مرافعة زميله لم تستوف الدفاع عن  
موكله ، أما الاعتماد على مجرد الظن بأن المحكمة قد اقتنعت بالبراءة فلا يكفي للاستناع عن أداء الواجب " .

## جلسة ٨ أبريل سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات ذك بريزي بك ومحمد فهمي حسين بك  
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣٥٥)

القضية رقم ٤١٦ سنة ٥ القضائية

(أ) اختلاس . طرق إثبات هذه الجريمة . (المادة ٢٩٦ عقوبات)

(ب) قرار حفظ . وجوب إثباته بالكتابة لإمكان التمسك به . (المادة ٤٢ تحقيق)

١ — إن جريمة الاختلاس في حد ذاتها يجوز إثباتها بكافة الطرق القانونية بما في ذلك البيئة والقرائن، فالمحكمة أن تستند في إثباتها إلى ما ظهر لها من التحقيق ومن مناقشة المتهمين بالجلسة ومن ظروف الدعوى ووقائعها<sup>(١)</sup> .

٢ — إن قرار الحفظ الذي تصدره النيابة هو عمل قضائي كالحكم ترتب عليه حقوق . فالواجب أن يكون ثابتا بالكتابة ومؤثرا وموقعا عليه من الموظف المختص بإصداره . وما دام لا يوجد في الدعوى قرار حفظ كتابي بالمعنى المتقدم فلا يقبل الادعاء بأن النيابة قد حفظت الدعوى حفظا ضميا، إذ القانون لا يعرف الحفظ الضمني ولا يقتره .

(١) كان المنسب إلى المتهم أنه تسلم من المدعي بالحق المدنى شيك بمبلغ مائة جنيه لصرف قيمته وإيداعها لحساب المدعي بالحق المدنى « في حساب التلال » ، ولكنه لم يفعل ذلك واغتلس قيمة الشيك لنفسه بعد أن صرفها . وكان وجه الطعن أن المحكمة خالفت القانون حيث قضت بالقرائن والبيئة في تهمة اختلاس قيمتها أكثر من عشرة جنيهات ، خلافا لقواعد الإثبات في القانون المدنى . ومحكمة النقض قالت إن محكمة الموضوع لم تخالف القانون إذ هي عولت في ثبوت تسلم الطاعن للشيك ، لا على شهادة الشهود والقرائن بل على نفس أعراف الطاعن ، والأعراف سيد جميع الأدلة . أما ما استندت فيه إلى البيئة والقرائن فهو الاستيلاء على قيمة الشيك بعد صرفها وتبيدها ، ورائحة الاختلاس هذه يجوز إثباتها بكافة الطرق القانونية .

(٣٥٦)

القضية رقم ٤٢٧ سنة ٥ القضائية

(١) تزوير . تقليد إمضاء المزور عليه . لا يشترط . منوط توفر هذه الجريمة .

(المادتان ١٨٠ و ١٨٣ عقوبات)

(ب) تحقيق . حرية المحكمة الاستئنافية في إبرائه أو عدم إبرائه . (المادة ١٨٦ تحقيق)

١ - لا يشترط في جريمة التزوير أن يعتمد المزور تقليد إمضاء المزور عليه ، بل يكفي لتوفر هذه الجريمة أن يضع المزور اسم المزور عليه على المحزور ولو بطريقة عادية لا تقليد فيها ، ما دام قصده الإيهام بأن ذلك المحرر صادر عن ذلك الشخص المزور عليه .

٢ - إن المحكمة الاستئنافية غير مكلفة بحسب الأصل بإجراء أى تحقيق جديد إلا إذا رأت هى لزوما له . فإذا لم يسبق للدفاع عن المتهم أن طلب من محكمة الدرجة الأولى ضم قضيته إلى القضية المنظورة ، فرفضت تلك المحكمة إجابته إلى طلبه ، فليس له أن يكلف المحكمة الاستئنافية لأول مرة ضم تلك القضية ، إذ أن لها بحسب الأصل أن تكتفى بما هو مسطور في الأوراق التى بين يديها وأن تبنى عليه حكمها .

(٣٥٧)

القضية رقم ٨١٦ سنة ٥ القضائية

(١) تسميم . وضع زئبق في أذن شخص . عمل تنفيذي لجريمة القتل بالسلم .

(المادة ١٩٧ عقوبات)

(ب) ارتباط الجرائم . جريمتان مرتبطتان . الفصل فيما يحكم واحد . الطعن على الحكم في إحدى الجريمتين . قبوله يستلزم قض الحكم في الجريمة الأخرى (المادة ٣٢ عقوبات)

١ - وضع الزئبق في أذن شخص بنية قتله هو من الأعمال التنفيذية لجريمة القتل بالسلم ، ما دامت تلك المادة المستعملة تؤدي في بعض الصور إلى النتيجة المقصودة منها ، كصورة ما إذا كان بالأذن جروح يمكن أن ينفذ منها السلم إلى داخل

الجسم ، فأنما لم تحدث الوفاة عند العمل شروعاً في قتل لم يتم لسبب خارج عن إرادة الفاعل ووجب العقاب على ذلك ، لأن وجود الجروح في الأذن أو عدم وجودها هو ظرف عارض لا دخل له فيه . ولا محل للقول باستحالة الجريمة مادام أن المادة المستعملة تصلح في بعض الحالات لتحقيق الغرض المقصود منها .

٢ — إذا كانت الجريمةتان المستندان إلى المتهم قد ارتكبتا لغرض واحد ، وكانت إحداها مرتبطة بالأخرى ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، وفصلت المحكمة فهما بحكم واحد ، فالظن في هذا الحكم — وإن اقتصر على إحدى الجريمةين — يتناول حتماً ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالجريمة الثانية . وذلك حتى يمكن تنفيذ حكم القانون في هذه الحالة بتوقيع عقوبة واحدة هي عقوبة الجريمة الأشد طبقاً للمادة ٣٢ عقوبات .

#### الوقائع

اتهمت النيابة العامة بنى مارنجاس بأنه في المدة المنحصرة بين ٨ سبتمبر سنة ١٩٣٣ إلى ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٣ بدائرة قسم مخيم بك بمحافظة اسكندرية ، اشترك مع كل من ألكسندر أجروبولو وألكسندر غي التابيين لدوائين أجنبيتين بطريق الاتفاق والمساعدة في الشروع في قتل أرزيا أجروبولو زوجة الأول عمداً ومع سبق الإصرار بالسّم وبوسائل أخرى ، وذلك بإعطائها شراب البليانو مراراً لإتهاك قواها مع تعريضها للهواء عقب ذلك لتقليل قوة مقاومتها ولكي تصيبها مضاعفات صدرية تؤدي لوفاتها ، وبوضع كمية من الزئبق في أذنها ينسد أن تفرق هذه المادة طبلة الأذن وتتفقد إلى المخ فيحدث عن ذلك تسمم زئبقي بقصد قتل المجنى عليها المذكورة . وذلك بأن اتفق المتهم المذكور مع كل من ألكسندر أجروبولو وألكسندر غي السالتي الذكر على ارتكاب الجريمة المتقدم ذكرها وساعدهما على وضع مادة الزئبق في أذن المجنى عليها بأن توجه لها متظاهراً بأنه غريب وتوصل بهذه الطريقة إلى تحقيق هذا القصد فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهمين فيه وهو اكتشاف

الأمر قبل إتمام التصعد منه . ثانيا أنه هو والمتهمين السالتي الذكر في الزمان والمكان المذكورين اشتركوا معا في اتفاق جنائي الفرض منه ارتكاب جناية قتل المجنى عليها وجنحة النصب على شركة الاتحاد الأديتيكي للتأمين على الحياة بأن اتفقوا على التأمين على حياة المجنى عليها بمبلغ ١٠٠٠ جنيه لدى تلك الشركة وعلى قتلها بعد ذلك لكي يحصلوا على مبلغ التأمين . وطلبت من حضرة قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة جنايات إسكندرية لمحاكمته بالمواد ٤٧ و ٤٥ و ٤٦ و ١٩٧ و ٤٠قرة ثانية وثالثة و ٤١ من قانون العقوبات، فقرر حضرته في ٣١ مارس سنة ١٩٣٤ إحالته إليها لمحاكمته بهذه المواد . ومحكمة الجنايات السالفة الذكر بعد أن سمعت هذه الدعوى قضت حضوريا في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٤ عملا بالمادة ٤٧ مكررة من قانون العقوبات والمادة ١٧ منه لظروف الدعوى عن التهمة الثانية وبالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات عن التهمة الأولى : أولا براءة المتهم من تهمة الجناية الأولى، وثانيا بمعاقبته بالحبس ستة بالشغل عن تهمة الاتفاق الجنائي .

فطن حضرة صاحب العزة رئيس نيابة إسكندرية في هذا الحكم بطريق النقض في ٩ من شهر ديسمبر سنة ١٩٣٤ وقدم حضرته تقريرا في ذات التاريخ بأن الحكم لم يهتم في الميعاد ودعمه بشهادة من قلم الآب بذلك . وفي ٢ يناير سنة ١٩٣٥ قدم حضرته تقريرا بالأوجه مصحوبا بشهادة ثانية من قلم الكلاب بأن الحكم ختم في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٤

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن حاز شكله القانوني .

ومن حيث إن محصل الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ برأ المتهم من جريمة الاشتراك في الشروع في قتل المجنى عليها أرزبليا أجروبولو على أساس أن الجريمة مستحيلة قد أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثانية فيه لأنه يؤخذ من تقرير الطبيب الشرعي أن الزئبق قد يحدث التسمم بالموت في بعض الحالات، ومتى كان



هذا هو شأن المادة المستعملة فلا يصح التسليم بما ورد بالحكم من أن ما أُلْهِمَ يعتبر جريمة مستحيلة لا عقاب عليها .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أثبت " أن المحكمة ترى أنه للصدقة التي " بين المتهم وزوج المحبي عليها قد استعان هذا الأخير به واتفق معه على أن يمثل " دور الطبيب كي يتمكن من وضع الزئبق في أذن زوجته وبذلك يقضى على حياتها ، " وقد وافقه المتهم على فعله واشترك معه في هذا الاتفاق الخاطئ الذي كان الفرض " منه أيضا الحصول على مبلغ التأمين لأنه وعده بجزء منه متى تحقق الفرض ، وأنه " فيما يتعلق بتهمة الاشتراك في الشروع في القتل المسندة لهما فقد ثبت من تقرير " الطبيب الشرعي أن وضع الزئبق بشكله المعدني في الأذن لا يحدث تأثيرا على " النساء المبطن للفتاة والطيلة ما دام الفشاء والطيلة خاليين من الجروح التي يمكن " أن يمتص منها الزئبق إذا ما بقي مدة طويلة على هذه الجروح فإنه قد ينشأ عنه " تسمم زئبق ، ووضعوه بالكيفية التي جاءت بأقوال المحبي عليها ليس من شأنه أن " يحدث تمزقا بالطيلة حتى ولو وضع بكية كبيرة " ثم عقب الحكم على ذلك بقوله " إنه متى تبين أن الوسائل التي اتخذت مع المحبي عليها لا تؤدي حتما إلى الوفاة " فتكون الجريمة مستحيلة كما ذهب الدفاع ويتعين تبرئة المتهم منها " .

ومن حيث إن وضع الزئبق في أذن شخص بنية قتله هو من الأعمال التنفيذية للجريمة القتل بالسلم ما دامت تلك المادة المستعملة تؤدي في بعض الصور إلى النتيجة المقصودة منها . فإذا لم تحدث الوفاة عند العمل شروعا في قتل لم يتم بسبب خارج عن إرادة الفاعل ووجب العقاب . ذلك لأن وجود الجروح في الأذنين أو عدم وجودها هو ظرف عارض لا دخل له فيه ولا محل للقول باستحالة الجريمة طالما أن المادة المستعملة تصلح في بعض الحالات لتحقيق الفرض المقصود منها .

ومن حيث إن الحكم أثبت أن الطاعن اشترك في وضع الزئبق في أذن المحبي عليها بنية قتلها وأن الوفاة لم تحدث بسبب عدم الامتناع الناشئ عن عدم وجود جروح في الأذن وهذا الفعل يعد قانونا شروعا في تنال متعين العقاب .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الحكم إذ برأ المتهم من هذه التهمة قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه ومعاينة المتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٧ و ٤٠ فقرة ثانية وثالثة و ٤١ من قانون العقوبات .

ومن حيث إنه ظاهر من الحكم المطعون فيه أن النيابة نسبت التهم تهمتين : الأولى أنه اشترك مع آخرين في اتفاق جنائي القرض منه ارتكاب جريمة قتل المجنى عليها وجنحة نصب على شركة الاتحاد الأدياتيكي للتأمين على الحياة ، والثانية أنه اشترك مع آخرين بطريق الاتفاق والمساعدة في الشروع في قتل المجنى عليها عمدا مع سبق الإصرار بالسلم وبوسائل أخرى ، وقد أدانته المحكمة على التهمة الأولى بحبس سنة وبرأته من الثانية لأسباب قانونية . وكل ذلك يؤدي إلى أن الجريمتين ارتكبتا لقرض واحد وهو قتل المجنى عليها والحصول على مبلغ التأمين ، فهما مرتبطتان كما يفهم من وقائع الحكم نفسه ارتباطا لا يقبل التجزئة .

ومن حيث إنه وإن كان الطعن المرفوع من النيابة قاصرا على جزء من الحكم وهو ما قضى به في جريمة الشروع في القتل إلا أن ارتباط الجريمتين المنسوبتين لهما ارتباطا لا يقبل التجزئة وفصل المحكمة فيهما بحكم واحد يجهلان من المتعين أن يتناول النقض الجزء الثاني من الحكم وهو ما قضى به في تهمة الاتفاق الجنائي ، وذلك حتى يمكن تنفيذ حكم القانون في هذه الحالة وهو توقيع عقوبة واحدة على الجريمة الأشد طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

ومن حيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم فيما قضى به عن التهمتين المنسوبتين لهما وعتابه عنهما طبقا للمواد ٤٧ و ٤٥ و ٤٦ و ١٩٧ و ٤٠ فقرة ثانية وثالثة و ٤١ و ٣٢ من قانون العقوبات مع مراعاة المادة ١٧ عقوبات التي طبقها نفس الحكم المطعون فيه .

(٣٥٨)

القضية رقم ٨٦٨ سنة ٥ القضائية

نصب - ادعاء الوكالة كذبا عن شخص - اتخاذ لصفة كاذبة . (المادة ٢٩٣ عقوبات)

ادعاء الوكالة كذبا عن شخص يعدّ اتخاذا لصفة كاذبة . فاذا توصل الجاني إلى الاستيلاء على مال الغير بواسطة اتخاذه تلك الصفة وجب عقابه ولو لم يستعمل شيئا من الطرق الاحتيالية .

(٣٥٩)

القضية رقم ٨٧٠ سنة ٥ القضائية

دفاع شرعى . متى يصح التمسك بهذا الظرف ؟ (المادة ٢١٠ عقوبات)

إن التمسك بظرف الدفاع الشرعى عن النفس لا يستقيم إلا مع الاعتراف بالحادثة وتبيان الظروف التي دفعت الفاعل إلى إتيان ما أتاه دفاعا عن نفسه أو نفس غيره أو عن ماله أو مال غيره . فاذا ظل المتهم منكرا ما وقع منه لم يبق للدفاع الشرعى أساس يقوم عليه ، إلا في حالة ما إذا كانت ظروف الواقعة نفسها فاطقة بوجود حالة الدفاع عن النفس أو المال ، وعندئذ يجوز للجاني من المتهم أن يلتفت المحكمة إلى هذه الظروف ، بل يكون للمحكمة أن تستظهر هذه الظروف من تلقاء نفسها وتبنى عليها حكما .

(٣٦٠) ✓

القضية رقم ٨٧١ سنة ٥ القضائية

تطبيق - مناط التطبيق القانونى - الواقعة التي يثبت بها الحكم بد وصف النيابة .

إن التطبيق القانونى إنما يقوم على أساس الواقعة التي ثبتت في الحكم ، لا على أساس الوصف الذى وصفته النيابة للتهمة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها . فاذا كانت الواقعة الثابتة في الحكم المظنون فيه هي واقعة ضرب أحدث عاهة مستديمة ، ولم يكن فيما أثبتته الحكم ما يفيد وقوع الجريمة بسبق لإصرار أو ترصد ، فليس ثمة

عمل لأن تطبق المحكمة حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٠٤ الذى طلبته النيابة على أساس أن الجريمة قد وقعت مع سبق الإصرار ، بل الواجب تطبيقه هو حكم الفقرة الأولى من المادة المذكورة ، والعقاب المنصوص عليه فيها هو السجن من ثلاث سنين إلى خمس . فإذا أرادت المحكمة استهلاك الرأفة عندئذ جاز لها أن تنزل بالعقوبة إلى الحبس الذى لا يتقص عن ثلاثة شهور عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ١٧ عقوبات .

### جلسة ١٥ أبريل سنة ١٩٣٥

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وذكى برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣٦١)

#### القضية رقم ٨٥٠ سنة ٥ القضائية

تفتيش . تفتيش متهم بدون مسوغ قانونى . جريمة معاقب عليها . اشتباه ضابط البوليس فى شخص . طلب تفتيشه . قبول المتهم التفتيش . ضبط مادة مخدرة سه . تلبس . ضبط المتهم . بجوازه .

(المواد ١٥ و ٢٥ و تحقيق ٢٤٢ عقوبات)

إذا تراض ضابط البوليس لحزبة شخص بالقبض عليه وتفتيشه بدون مسوغ قانونى فإن عمله هذا يكون معاقبا عليه قانونا .

ولكن إذا اشتبه ضابط البوليس فى شخص فطلب تفتيشه ، فقبل ، فلما قشده وجد معه قطعة حشيش ، فإن هذا التفتيش الحاصل برضاء المتهم لا وجه للاعتراض عليه ؛ ولضابط البوليس فى هذه الصورة — وهى صورة تلبس — أن يضبط المتهم ويمجرى معه التحقيق اللازم .

## جلسة ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٥

برئاسة سعادة عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وحضور حضرات مصطفى محمد بك وزكى برزى بك  
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣٦٢)

القضية رقم ٨٧٩ سنة ٥ القضائية

(أ) دعوى مباشرة . الدفع بعدم قبولها لسبق اختيار المدعى المدنى الطريق المدنى . الدفع بعدم

جواز نظرها لسبق الفصل نهائيا فى الدعوى المدنية . شرائط قبوله .

(المادة ٢٣٩ تحقيق)

(ب) تنصلى . تعرض المحكمة الاستئنافية بحكم فى موضوع الدعوى الذى . تفصل فيه محكمة

الدرجة الأولى . عدم جوازه .

١ — الدفع بعدم قبول الدعوى المباشرة لسبق اختيار المدعى المدنى الطريق

المدنى قبل رفعه الدعوى المباشرة هو كالدفع بعدم جواز نظر الدعوى المباشرة لسبق

الفصل نهائيا فى الدعوى المدنية ، من حيث إنه يشترط لقبول أيهما أن تكون

الدعوى التى سبق رفعها هى عين الدعوى التى رفعت بعد ذلك . ولا تحقق هذه

العينة إلا إذا اتحدت الدعويان من حيث الموضوع والسبب والأخصام . ويشترط

أيضا لقبول الدفع المبني على سبق الفصل فى الدعوى أن تحقق المحكمة من صحة سبق

حكم حائز لقوة الشيء المحكوم فيه .

٢ — ليس للمحكمة الاستئنافية الجناائية أن تنصلى لموضوع الدعوى قبل أن

تتولى محكمة الدرجة الأولى كليتها فيه ، لأن ذلك يحرم المتهم من إحدى درجتي

التقاضي ، وليس فى قانون تحقيق الجنايات نص يبيحه .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعنين حازا شكلهما القانوني .

ومن حيث إن مما دار عليه كلا الطعنين أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قال

باتحاد موضوعي القضية التى فصل فيها القضاء المختلط والقضية الحالية مع أن الدعوى

المختصة كان مطلوباً فيها بطلان التنبيه العقارى، أما دعوى اللجنة المباشرة الحالية فمطلوب فيها التعويض عن ضرر. فضلاً عن أن الحكم أخطأ أيضاً إذ تعرض لموضوع الدعوى وقضى فيه بالبراءة مع أن الاستئناف كانت مقصوداً على الحكم التاضى برفض الدفع الفرعى. أما الموضوع فما زال معلقاً أمام محكمة الدرجة الأولى لم تقل فيه كلمتها ولم يترافع بشأنه الخصوم.

ومن حيث إن وقائع هذه المادة كما يؤخذ من الحكم المطعون فيه تحصل في أن المتهم بقولا السمين شرع في إجراءات نزاع الملكية أمام المحكمة المختصة ضد حسن حسين الهرمبلى (الطاعن اليوم) بناء على عقدى رهن فعارض هذا في تنبيه نزاع الملكية وتمسك بعدم اختصاص المحكمة المختطة، وقال في الموضوع إن طالب نزاع الملكية حصل منه على عقدى الرهن بطريق الغش وإنه لم يدفع له مبلغ القرض وطلب الحكم بطلان التنبيه العقارى واعتبار عقدى الرهن صوريين. فاعتبرت المحكمة المختطة هذا الدفاع دفاعاً كيدياً وقضت باختصاصها. وحكمت على المعارض بما طلبه نازع الملكية من التعويض. فرفع حسن الهرمبلى دعواه الحالية أمام المحاكم الأهلية بطريق اللجنة المباشرة يطلب فيها الحكم له بتعويض على المتهم لأنه استولى منه على عقود رهن بطريق النصب والاحتيال ولأنه اعتاد أن يقرضه نقوداً بفوائد فحشة. فدفع المتهم (بقولا السمين) دعوى المدعى المدنى بدفعين: (أولها) عدم قبول الدعوى لسبق اختيار المدعى المدنى الطريق المدنى قبل رفعه الدعوى المباشرة، (وثانيها) عدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل نهائياً في الدعوى المدنية. فحكمت المحكمة الابتدائية برفض الدفعين ويقبل الدعوى، وحددت جلسة لنظر الموضوع. فاستأنف المتهم، والمحكمة الاستئنافية قضت بقبول الدفع المقدم من المتهم وفي الموضوع بالناء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى المدنية وبراءة المتهم مما نسب إليه. والمطلع على الحكم المطعون فيه لا يفهم منه جلياً ما إذا كانت قد بنى على قبول الدفع الأول أو الدفع الثانى أو على قبولها معاً، وكل ما جاء بالحكم المذكور خاصاً بالدفع هو ما يأتى :

”وحيث إنه مما تقدم يتبين أن موضوع القضية المرفوعة بصفة معارضة“  
 ”فى التنبيه العقارى هو نفس موضوع الدعوى الحالية وأنهما اتحدتا بالنسبة لمحصول“  
 ”والموضوع والسبب ثم ما ختم الحكم به أسبابه إذ يقول وحيث إنه مما تقدم فلا“  
 ”يحوز للحاكم الأهلية أن تنظر هذه الدعوى ويتعين الحكم بإلغاء الحكم الابتدائى“  
 ”وقبول الدفع الفرعى وعدم جواز نظر الدعوى الخ“ .

ومن حيث إن نظرية سطحية إلى الوقائع المتقدم ذكرها تنبئ بأجل بيان بأنه لا أساس لأى من الدفيعين اللذين تقدم بهما المتهم والذين قبل الحكم المطعون فيه أحدهما أو كليهما . فانه يشترط لقبول أى الدفيعين على السواء أن تكون الدعوى التى سبق رفعها هى عين الدعوى التى رفعت بعد ذلك ، ولا تتحقق هذه العينة إلا إذا اتحدت الدعويان من حيث الموضوع والأخصام والسبب . وظاهر من الوقائع المتقدم ذكرها أن ليس بين الدعويين اتحاد لا من حيث الموضوع ولا من حيث السبب ، فدعوى المعارضة فى تنبيه نزاع الملكية التى رفعها الطاعن إلى المحكمة المختلطة كان موضوعها بحسب ما جاء بالحكم المطعون فيه طلب بطلان التنبيه كما أن سببها كان ادعاء صورية عقدى الرهن ، أما الدعوى المباشرة الحالية فموضوعها طلب الحكم بتعويض مدنى وسببها ما يدعيه رافعها من أنه مجنى عليه فى جرمينى نصب وربا فاحش . هذا فضلا عن أنه يشترط لقبول الدفع الثانى المبني على سبق الفصل فى الدعوى أن تتحقق المحكمة من صحة سبق صدور حكم حائز لقوة الشئ . انحرىم فيه ولم يذكر الحكم المطعون فيه أن حكم المحكمة المختلطة أصبح نهائيا مع أن الطاعن يتكرر ذلك ويقول إن الدعوى ما زالت مطلقة أمام الاستئناف وقد سلم الدفاع عن المتهم بذلك أمام هذه المحكمة (محكمة النقض) .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه لم يقف عند حد قبول الدفع — مع ما فى ذلك من خطأ ظاهر — بل جاوز ذلك إلى الفصل فى موضوع الدعوى براءة المتهم مما نسب إليه مع أن موضوع الاستئناف إنما كان مقصورا على النظر فى قبول الدفيعين أو عدم قبولها . أما موضوع الدعوى فكان مطلقا أمام المحكمة الابتدائية إلى

حين الفصل في لدفع من المحكة الاستثنائية . على أن المحكة الاستثنائية نفسها قضت بالبراءة من غير أن تعرض لموضوع الدعوى فحكمتها بالبراءة قائم على غير أساس . وما كان للمحكة الاستثنائية الجنائية على كل حال أن تتصدى لموضوع الدعوى قبل أن تقول بحكمة الدرجة الأولى كلمتها فيه لأن ذلك يحرم المتهم من إحدى درجتي التقاضي وليس في قانون تحقيق الجنايات نص يبيحه .  
ومن حيث إنه مما تقدم بين أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون فتعين نقضه وإحالة الدعوى إلى المحكة الاستثنائية للفصل فيها من جديد .

## (٣٦٣)

القضية رقم ٨٩٢ سنة ٥ القضائية

( أ ) نقض وإبرام . مسجون . تقديم أسباب القبض إلى السجن لتوقيع عليها من المسجون والحصول منه على تقرير بطعه . إغفال السجن أمر التقرير . اعتبار الطعن مقبولا شكلا .

( المادة ٢٣١ بتحقيق )

( ب ) عاهة مستديرة . العجز الضروي على العضو المصاب . تقديره . موضوعي . ( المادة ٢٠٤ عقوبات )

١ - إذا كان الثابت من أوراق الدعوى أن أحد أقارب الطاعن أعد له أسباب الطعن ، واتمس من النيابة إحالتها على السجن للتوقيع عليها من الطاعن مع الحصول منه في آن واحد على تقرير طعنه ، ولكن إدارة السجن أعادت الأسباب موقعا عليها من الطاعن ، وأغفلت أمر التقرير فلم تذكر عنه شيئا ، فهذا الإغفال من قبل إدارة السجن يجب ألا يضار به الطاعن ، بل يتعين اعتبار الطاعن كأنه قرر فعلا بالطعن واعتبار طعنه مقبولا شكلا .

٢ - إن القانون في المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات لم يشترط أن يكون العجز الطارئ على العضو المصاب بنسبة معينة ، بل الأمر في ذلك متروك تقديره لقاضي الموضوع بيت فيه بما يستبينه من - الملة المصاب وما يستخلصه من تقرير الطبيب عنه .<sup>(١)</sup>

(١) كان وجه الطعن أن الكشف الطبي وقصر الطبيب الشرعي لم يثبت مقدار العاهة المتخذة عن الإمابة ، وأن الحكم جاء كذلك خلافا من هذا الشأن .



(٣٦٤)

القضية رقم ٨٩٤ سنة ٥ القضائية

تبيد - تعيين أحد الشركاء في أرض حارسا على محصول المحجوز عليه لعدد الأموال الأميرية . انحصول المحجوز عليه ناتج من جزء من الأرض يقع في نصيب الحارس بموجب عقد قسمة عرفية لم تخطربها الحكومة . انخارس سدد نصيبه في الأموال - تصرفه في المحصول المحجوز - تبيد - ( المادة ٢٨٠ عقوبات )  
إن ما ينتج من الأطنان المشتركة كلها أو بعضها يكون ضامنا لعدد ما يتأخر عليها من الأموال الأميرية . ولا شأن للحكومة بما يقع بين الورثة من اتفاق على قسمة عرفية أو أى اتفاق آخر لا يزيل قانونا ، بالنسبة للحكومة ، حالة الاشتراك والشبوع . فاذا عين أحد الشركاء في أرض حارسا على محصول محجوز عليه لعدد الأموال الأميرية ، وكان المحصول المحجوز عليه ناتجا من جزء من الأرض يقع في نصيب هذا الحارس وحده بموجب عقد قسمة عرفية لم تخطربها الحكومة ، ثم تصرف هذا الحارس في المحصول المحجوز فانه يعتبر مبتدئا ، ولو كان سدد نصيبه في الأموال المتوقع من أجلها المحجز .

(٣٦٥)

القضية رقم ٨٩٥ سنة ٥ القضائية

قتل عمد . نفذته أو اقترنت به أو ملته جناية أخرى . الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ عقوبات .  
منط تطييفا .

- ١ - إن الرابطة التي يجب توفرها طبقا للمادة ١٩٨ من قانون العقوبات في الحالة الواردة بشرطها الأخير تنحصر في أن يكون القتل قد وقع بقصد المساعدة على الحرب بعد ارتكاب جنة أو بقصد التخلص من عقوبتها .
- ٢ - ولو أن ظاهر عبارة الشرط الأخير من المادة ١٩٨ عقوبات قد يفيد أن النص يشير إلى حالة حصول الجريمة من شخصين مختلفين ، إلا أنه لا نزاع في أن النص يتناول أيضا حالة ما إذا وقعت الجناية أو الجنحة من شخص واحد .

## جلسة ٦ مايو سنة ١٩٣٥

بإدارة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات ذكي برزي بك ومحمد فهمي حسين بك  
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣٦٦)

القضية رقم ٨٧٦ سنة ٥ القضائية

دفاع شرعي . ما حجه . تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء . موضوعي .

(المادتان ٢١٠ و ٢١٥ عقوبات)

الدفاع الشرعي هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء . وتقدير تلك القوة أمر  
موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بحسب الوقائع المعروضة عليها ، فلها أن تقدر  
ما إذا كان المتهم أثناء استعمال حق الدفاع الشرعي قد تعدى بنية سليمة حدود  
هذا الدفاع أو أنه كان في حدوده ، فإذا ما ثبت لها أنه تجاوزه بنية سليمة كان  
لها أن تعلقه معذورا وتعامله طبقا للمادة ٢١٥ عقوبات .

(٣٦٧)

القضية رقم ١٠٩٣ سنة ٥ القضائية

سيرة :

(١) قيمة المرووق . عدم بياحه . لا يوجب الحكم .

(٢) سرقة مع حمل السلاح . علم جميع المتهمين بأن السهم يحمل سلاحا . لا يشترط لتطبيق

المادة ٢٧٣ عقوبات .

١ - إن قيمة المرووق ليست عنصرا من عناصر جريمة السرقة ، فعلم

ببأنها في الحكم لا يعبه .

٢ - لا يشترط لتطبيق المادة ٢٧٣ عقوبات أن يثبت علم جميع المتهمين

بأن أسدحم يحمل سلاحا وقت السرقة ، بل يكفي أن يثبت وجود السلاح مع

أسدحم ولو كان الآخرون يحملونه .

(٣٦٨)

القضية رقم ١١٠١ سنة ٥ القضائية

إثبات في المواد الجنائية . الرجوع إلى التحقيقات الابتدائية . مجازة .

لقاضى الموضوع أن يستكمل ، عند الاقتضاء ، تكوين عقيدته بالرجوع إلى التحقيقات الابتدائية وإلى ما يكون متوافرا في الدعوى من العناصر الأخرى .

(٣٦٩)

القضية رقم ١١٠٧ سنة ٥ القضائية

تهم . استجواب . تحريره . حق مقرر لمصلحة المتهم نفسه . تنازله عنه . مجازة .

(المادة ١٣٧ تحقيق)

إن تحرير استجواب المتهم الوارد في المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات حق مقرر لمصلحة المتهم نفسه . فله أن يتنازل عنه بطلب استجوابه أو بإجابته اختيارا عن الأسئلة التي توجهها إليه المحكمة ، كما أن له الحق إذا شاء في أن يتمتع عن الإجابة أو عن الاستمرار فيها ، ولا يعد قانونا هذا الامتناع قرينة ضده . فإذا لم تجرد المحكمة من جانب المتهم امتناعا عن الإجابة ، ولم تجرد من جانب الدفاع عنه اعتراضا على مناقشته ، فاستوضحته عن بعض نقط في الدعوى ، فأجاب عنها راضيا مختارا ، فليس له بعد ذلك أن ينعى على المحكمة استجوابها له .

جلسة ١٣ مايو سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣٧٠)

القضية رقم ١١١٣ سنة ٥ القضائية

استئناف . مجازة . متى يندى ؟

(المادتان ١٦ مرافعات ١٧٧ تحقيق)

لا يحسب يوم صدور الحكم ضمن ميعاد الاستئناف ، فان القواعد العامة تقضى بعدم احتساب هذا اليوم ضمن المواعيد المقررة للإعلان ، سواء أكان ذلك الإعلان

في مواد مدنية أم في مواد جنائية . ولم تفسد المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات عن هذه القاعدة ، لأن ما ورد بها من أن ميعاد الاستئناف يتبدى من يوم صدور الحكم لا يقصد به احتساب هذا اليوم ضمن ميعاد الاستئناف ، بل يقصد منه أن هذا الميعاد لا يتوقف سرهانه على إعلان الحكم . ويستثنى من ذلك حالة صدور الحكم غيابيا ، فإن ميعاد الاستئناف لا يتبدى في هذه الحالة بالنسبة للهم إلا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة ، كما جاء في هذه المادة نفسها .

### (٣٧١)

#### القضية رقم ١١٢٠ سنة ٥ القضائية

نقض وإبرام . الطعن بطريق النقض . الأحكام المخترطة الطعن فيها بهذا الطريق . حكم يجوز الإثبات بالينة على كذب اليمين . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز . (المادة ٢٢٩ تحقيق)

الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا في أحكام آخر درجة التي تفصل نهائيا في الموضوع أو التي تنهى الخصومة بالنسبة للطاعن . أما الأحكام التي تفصل في دفع فرع فرعية بشر أن تنهى النزاع فلا يجوز الطعن فيها مستقلة وقبل الفصل في الموضوع . ولا يستثنى من ذلك إلا ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات التي أضيفت بمقتضى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ ، إذ أجازت أيضا ، الطعن بطريق النقض في أحكام آخر درجة المبادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية بدون انتظار صدور الحكم في الموضوع . وهذا الاستثناء الذي جاء به تشريع خاص يؤيد القاعدة الأصلية المتقدم بيانها . وإذا فالحكم القاضي يجوز قبول الينة على كذب اليمين لا يصح الطعن فيه بطريق النقض .

(٣٧٢)

القضية رقم ١١٢٢ سنة ٥ القضائية

سنّ التهم . تقديرها . موضوع . الاعتراض على تقدير القاضي سنّ التهم . إيدائه لأول مرة لدى محكمة النقض . لا يجوز . (المواد ٦٧ عقوبات و ٢٢٩ و ٢٣١ تحقيق)

تقدير سنّ التهم أمر موضوعي يفصل فيه القاضي بناء على الأوراق الرسمية أو على رأى أرباب الفن أو بحسب تقديره الشخصي . فإذا ترك المتهم أو ولى أمره محكمة الموضوع تقدير السنّ ولم يعترض على هذا التقدير لا في دور المحاكمة الابتدائية ولا في دور المحاكمة الاستئنافية ، ولم يقدم للحكمة ما بيده من أوراق رسمية تثبت خلاف ما قدرته هي ، فليس له أن يعارض في هذا التقدير لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٣٧٣)

القضية رقم ١١٢٥ سنة ٥ القضائية

دفاع . دفاع جرمي . عدم الرد عليه . موجب لنقض الحكم .

إذا كان ما دفع به الطاعن تهمته لدى المحكمة الاستئنافية دفاعاً جوهرياً ينبغي عليه — لو صح — هدم التهمة المستندة إليه وجب على المحكمة أن تعرض في حكمها هذا الدفاع وترد عليه . فإذا أغفلت الرد عليه كان ذلك موجباً لنقض الحكم<sup>(١)</sup> .

(٣٧٤)

القضية رقم ١١٣٠ سنة ٥ القضائية

تقرير . شهادة الوفاة التي يحوزها حلاق الصحة . الخويرة فيها . تزوير في وثيقة رسمية . (المادة ١٨١ عقوبات)

الشهادة التي يحوزها حلاق الصحة ليثبت فيها أنه كشف على الميت وأن هذا الميت توفي بمرض العادة في تاريخ كذا هي ورقة معاينة مما يختص هو بتحريرها

(١) كان الطاعن منها بأنه اعطس بمسحات محجوزة عليها سلبت إليه على سبيل الودعة لحراسه . وقد تمسك الطاعن لدى محكمة الموضوع بأن الحصولات المحجوزة أغرقها مياه الفيضان ، وطلب ضم أوراق التحقيق الإداري الخاص بذلك ، كما طلب سماع شهود يترددون دفاعه ، ومحكمة الموضوع لم تعرض لبحث هذا الدفاع ولا ردت عليه إيجاباً أو نقياً ، لا تصريحاً ولا تليحاً .

بمقتضى المادة السادسة عشرة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ الخاص بالمواليد والوفيات . فكل تزوير يقع فيها منه يعدّ تزويراً في ورقة رسمية معاقباً عليه بمقتضى أحكام قانون العقوبات .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية عبد اللطيف إبراهيم خليل وحسن محمد الصباغ بأنهم في يوم ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الموافق ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٣ بعزب شرباص مركز فارسكور : (الأول) بصفته موظفاً عمومياً " حلاق صحة " ارتكب تزويراً في ورقة أميرية هي شهادة وفاة إسماعيل مهدي أثناء تحريرها المختص بوظيفته يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن حررها وأثبت فيها زوراً أنها صدرت منه بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ، مع أنه حررها وأصدرها بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٤ ، كما أنه أثبت فيها كذباً أن إسماعيل مهدي توفي بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ، والحال أن تاريخ وفاته الحقيقي هو ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، (والثاني) اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع الأول في جريمته السالفة الذكر بأن اتفق معه على ارتكابها وساعده في الأعمال المسهلة والمنتمية لها بأن حررها بخطه فتمت الجريمة فعلاً بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .

ولأنه أيضاً " الثاني " استعمل شهادة الوفاة المزورة مع علمه بتزويرها بأن قدمها لمحمد حسن محمود عمدة عزب شرباص لفصل منه بناءً عليها على شهادة إدارية صادرة من العمدة المذكور وأحد المشايخ بأن إسماعيل مهدي توفي حقيقة في سنة ١٩٢٣ وترك الورثة المذكورة أعماماً في الشهادة الإدارية . وطلبت النيابة من حضرة قاضي الإحالة بحكمة المنصورة الابتدائية الأهلية إحاطتهما على محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ١٨١ و ٤٠ و ٤١ و ١٨٢ من قانون العقوبات . فقرّر حضرته بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٥ بأن لاوجه لإقامة الدعوى العمومية لعدم توفر أركان جريمة التزوير . فطعن حضرة صاحب العزة النائب

العمومي في هذا القرار بطريق النقض في ١٢ مارس سنة ١٩٣٥ وقدم حضرته تقريراً بالأوجه في ذات التاريخ .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .  
من حيث إن الطعن حاز شكله القانوني .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن قاضي الإحالة قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قرر بأن لا وجه لإقامة الدعوى بناء على أن حلاق الصحة غير مختص بتحرير الشهادة المطعون فيها بالتزوير وأن المختص بتحريرها هو العمدة والصراف تطبيقاً للمادتين ٢ و ٥ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ ؛ ذلك لأن ما أراده الشارع في المادة ١٦ من القانون المذكور هو الترخيص لحلاق الصحة بتحرير مثل الشهادة المطعون فيها في البلاد التي لا يوجد بها مكتب للصحة . فإذا ما ارتكب هذا الحلاق تزويراً في تلك الشهادة كان هذا التزوير واقعاً في أوراق رسمية ووجب من ثم تطبيق المادة ١٨١ من قانون العقوبات .

وحيث إن المادة ١٦ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ انحصر بالمواليد والوفيات تنص على أنه لا يسوغ دفن جثة بغير إذن من طبيب الصحة في المدن التي بها مكاتب صحة، ومن مندوب الصحة في القرى . كما تنص على أنه "لا يعطى هذا الإذن إلا بعد تقديم شهادة بالوفاة وسببها صادرة من طبيب مرخص له بتعاطي صناعة الطب في القطر المصري . وفي حالة عدم وجود شهادة طبية يجب على طبيب الصحة في المدن التي بها مكاتب صحة أو مندوب الصحة في القرى عمل المعاينة اللازمة قبل الترخيص بالدفن " . وظاهر جلياً من عبارة النص أن لمندوب الصحة ( أي حلاق الصحة ) في القرى أن يأذن بدفن الميت بعد أن يكون قد قام بمعاينته وتحقق من أن وفاته عادية وهو ما يحزر عنه نموذج خاص معروف بشهادة إثبات الوفاة .

وحيث إن الشهادة المطعون فيها في هذه الدعوى هي من قبيل تلك الشهادة آتية الذكر، إذ ذكر فيها حلاق الصحة أمرا من اختصاصه وهو أنه كشف على الميت وأثبت أنه توفي بمرض العادة في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٣ على حين أن الوفاة والمعاناة كانتا حاصلتا في زمن سابق على هذا التاريخ .

وحيث إنه متى كان الأمر كما ذكر أصبح من الجلي أن الشهادة المطعون فيها ليست كما تصوّره خطأ قرار قاضي الإحالة المطعون فيه صورة مستخرجة من دفتر الوفيات، تلك الصورة التي لا شأن لحلاق الصحة بها والتي يقوم بتحريرها العمدة والصراف بمقتضى المادة الخامسة من قانون المواليذ والوفيات وإنما هي ورقة معانية يختص بتحريرها حلاق الصحة بحسب ما هو منصوص عليه في المادة السادسة عشرة من ذلك القانون . وكل تزوير يقع فيها منه يعدّ تزويرا في أوراق رسمية .

وحيث إنه لما تقدّم يكون القرار المطعون فيه قد جاء خاطئا ولذا يتعين نقضه وإعادة القضية إلى قاضي الإحالة للتصرف فيها على هذا الأساس .

### جلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات زكي يريزي بك ومحمد فهمي حسين بك  
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣٧٥)

القضية رقم ١٢٨٥ سنة ٥ القضائية

(١) وصف التهمة . الظن بوجود نقص في وصف التهمة . متى يجب إثباته ؟  
(المادة ٢٣٦ تحقيق)

(ب) اختلاس . وكين بالأجرة . تصرفا يهبته تصرف المالك في ملكه . تحقيق جريمة الاختلاس .

(ج) تبديد . نية الحياة المؤقتة . تحوّل إلى التملك . تحقيق جريمة التبديد .  
(المادة ٢٩٦ عقوبات)

١ - إن ما يزعمه المتهم من النقص في وصف التهمة الموجهة إليه يجب إبداءه والتمسك به لدى القضاء الموضوعي في الوقت المناسب . فإذا هو لم يفعل ولازم السكوت فلنيس له أن يثير هذا الأمر لأوّل مرة لدى محكمة النقض .



- ٢ - إذا سلم الوكيل بالأجرة الشيء الذى فى عهده للغير ليعمه وشراء شىء آخر بثمنه، فهذا التصرف يعتبر بمثابة تصرف المالك فى ملكه وبه تحقق جريمة الاختلاس .
- ٣ - تعتبر جريمة التبيد تامة بمجرد طرء التغير على نية الحيازة ، وتحولها إلى نية حيازة بقصد التملك ، بعد أن كانت نية حيازة وقتية لحساب الغير .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه فى يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ بأسبوط : (أولاً) بتد كيتين من قح حلى إبراهيم السبع المسلم لبنك التسليف الزراعى على سبيل الرهن ، وكانت هذه الغلال قد سلمت من البنك المذكور لاتهم بصفته وكيلًا عنه بالأجرة فاختلصها إضرارًا بالبنك ، ولأنه فى يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ بتد خمسة أراذب من الفصول المسلم من الأهالى لبنك التسليف الزراعى على سبيل الرهن ، وكانت هذه الغلال قد سلمت من البنك المذكور لاتهم بصفته وكيلًا عنه بالأجرة فاختلصها لاتهم إضرارًا بالبنك المذكور . وطلبت من محكمة جنح أسبوط الجزئية معاقبته بالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات . سمعت المحكمة الدعوى وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٣٤ عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل عن التهمتين وكفالة خمسمائة قرش . استأنف المتهم هذا الحكم فى ٧ يونيه سنة ١٩٣٤ ، ومحكمة أسبوط الابتدائية الأهلية مزمعدة بهيئة استئنافية نظرت القضية وقضت فيها حضوريا بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٣٥ بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الاستئناف بحمد كامل حسن أفندى الحامى وكيل المتهم فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٦ مارس سنة ١٩٣٥ وقدم حضرته تقريراً بأسباب هذا الطعن فى ٩ مارس سنة ١٩٣٥ .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً .  
من حيث إن الطعن حاز شكله القانونى .

وحيث إن مبنى الوجه الأول هو أن التهمتين الموجهتين إلى الطاعن غير مبيتين بياناً كافياً لأن الصيغة فهما قاصرة على الوصف القانونى دون ذكر الوقائع المادية

التي يصح وصفها بأنها تبديد يستحق الطاعن من أجله العقاب ، ويعتبر الطاعن ذلك نقصا في الإجراءات القانونية مبطلا للحكم .

وحيث إنه فضلا عن عدم صحة هذا الوجه لأن ما جاء في وصف التهمتين فيه البيان الكافي الذي يستلزمه القانون ، فإن ما يزعمه الطاعن من النقص في وصف التهمة كان يجب عليه إبداءه والتمسك به لدى القضاء الموضوعي في الوقت المناسب . أما وهو لم يفعل ذلك ولازم السكوت فقد سقط حقه في أن يشيره لدى محكمة النقض لأول مرة عملا بنص المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات .

وحيث إن محصل الوجهين الثاني والثالث هو أن الحكم الجزئي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أخطأ في اعتباره أن الجريمتين المستدتين للطاعن قد تمتا فعلا . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه بالنسبة للتهمة الأولى وهي تبديد كيلتين من القمح ، فإن كل ما نسب إلى الطاعن بشأنها أنه أمر بتسليم هاتين الكيلتين لشخص ليعيهما وشراء زكايبتنهما . وهذا الأمر يفرض وقوعه لا يكتفى وحده في تكوين جريمة التبديد . وفوق ذلك فإن الحكم ليس به ما يفيد أن ذلك الشخص استلم الكيلتين فعلا وباععهما بناء على هذا الأمر . أما بالنسبة للتهمة الثانية وهي تبديد الفول فقد اعتبر الحكم مجزؤ وضع الفول على العربية كافيا لإتمام الجريمة ، ومع أن الحكم لم يأخذ بما أثاره الدفاع من أن الرقعة إن سمحت فلا تمدو أن تكون شروعا في الجريمة فقد فاته أن جريمة التبديد تقع غالبا والمتهم حائرا للشيء وواضع يده عليه ، إذ عندئذ قد يكون تغيير النية كافيا متى برز هذا التغيير في الوجود وتعزز بعمل سلبى أو ماذى . أما في هذه الدعوى فلا يتصور وقوع الجريمة من الطاعن ببناء الفول لم يكن في حيازته وتحت تصرفه بل هو في شئونة البنك تحت تصرف إدارته وتحت تصرف أصحابه . وإذن فتغير كلف تغيير النية وحده ، بل يجب أن تم أركان الجريمة من قبل القول إلى حيازة المتهمة فعلا . أما ما ذكره الحكم من وقائع فلا يخرج عن كونه شروعا في تبديد غير معاقب عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال عن التهمة الأولى وهي تبديد الطاعن ليكتفى القمع "إنما ثابتة من شهادة عطية جوهر الذي قرر بأنه سلم لإبراهيم الواح يكتبن "من القمع المودع بالشونة بناء على أمر المتهم (الطاعن) وذلك ليعبهما وشراء "أشولة بجهتهما"، كما أشار هذا الحكم في معرض سرد الوقائع إلى واقعة التسليم هذه تنفيذاً لأمر الطاعن للفرض آف الذكر . وإذن يكون ما زعمه الطاعن من عدم حصول التسليم فعلاً غير صحيح وتكون جريمة التبديد ليكتفى القمع متوافرة الأركان بعد أن أثبت الحكم واقعة التسليم . ذلك لأن تسليم الطاعن القمع الذي كان في عهده للغير ليعمه على الوجه المتقدم ذكره يعتبر بمثابة تصرف المالك في ملكه وبه تتحقق جريمة الاختلاس . أما عن التهمة الثانية فقد أفاض الحكم في بيان وقائعها وطريقة ارتكابها . ومحصل ذلك كما جاء في الحكم المطعون فيه "أن الطاعن "أمين شونة بنك التسليف يحفظ ما بالشونة وديعة تحت يده وتبقى في عهده "إلى أن يحضر صاحب المحصول ومعه إذن استلام من البنك فيسلم هذا الإذن "للأمين ويتسلم محبولة منه . وقد أراد الطاعن أن يستولى لنفسه على جانب "مما في عهده من الفول فكلف عطية جوهر الخفير بأن ينقل مقادير معينة من "أهراء الفول المودعة بالشونة فقام الخفير بهذا العمل وجعل من مجموع المقادير "المسلوبة هرباً مستقلاً وضعه في زكائب ثم نقله فوق عربة ، وعندئذ فاجأه "وكيل البنك وضبط العربية بما عليها" . ثم عقب الحكم على ذلك بقوله "إن العبرة "في جريمة الاختلاس والتبديد إنما هي في تحول نية الحيازة المؤقتة عند الأمين "إلى نية التملك ، وليس من شرائط هذا التحول أن يتصرف المتهم في الشيء "المختلس بالبيع أو النقل أو غير ذلك" . ولا يسع محكمة النقض سوى أن تقر محكمة الموضوع على ما رأت من اعتبار واقعة التبديد التي ارتكبها الطاعن جريمة تامة يجزئد . وبوت التغيير الطارئ على نية الحيازة ، هذا التغيير الذي ثبت لمحكمة الموضوع من الوقائع التي بيتهما والتي تؤدي إليه . أما ما يدعيه الطاعن من أن الفول والقمع لم يكونا في حيازته وتمت تصرفه بل كانا في حيازة البنك وتمت تصرفه فلا يلتفت

إليه طالما أنه ثابت مما أورده الحكم أنه حائز فعلا للقول والتمتع وقد تسلمنا إليه من البنك بصفته وكيلًا عنه بالأجرة .  
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن متعين الرضى موضوعا .

## (٣٧٦)

## القضية رقم ١٢٨٧ سنة ٥ القضائية

تفتيش . إذن النياية بتفتيش منزل دون كسر الباب . دخول المنزل من إحدى نوافذه .  
لاحرج . (المادة ١٨٥ من قانون تحقيق الجنايات)  
إن الأصل في دخول المنازل أن يكون من أبوابها، ولكن إذا تعذر الدخول من تلك الأبواب لأى سبب كان جاز الدخول من المنافذ إذا لم يكن هناك أمر صريح من الجهة المختصة بمنع ذلك . فإذا أذنت النياية رجل البوليس في تفتيش منزل متهم ورفضت الإذن بكسر الباب، فلا حرج على البوليس إذا تعذر عليه دخول المنزل من بابه فدخله من إحدى نوافذه .

## (٣٧٧)

## القضية رقم ١٢٨٨ سنة ٥ القضائية

نصب . إيهام المتهم الخيى عليه بقتله من استرداد الشيء المسروق منه . تأييد متهم ثان لمتهم الأول في هذا الإيهام . هذا التأييد هو من الأدلة الخارجة التى يتوفر بها ركن الخرق الاحتيالية .  
(المادة ٢٩٣ عقوبات)  
إذا أخذ قرار قاضى الإحالة بالوقائع التى تضمنها وصف التهمة المقدم من النياية فيما يتعلق بجريمة النصب، ومن هذه الوقائع "أن المتهم الثانى أيد المتهم الأول فيما أوهم به الخيى عليه من أنه قادر على استرداد مواشيه المسروقة" فلا يصح بعد هذا أن يصور القرار الواقعة على أنها مجرد وعد كاذب من المتهم الأول باستحضار المواشى لا يكفى وحده لتكوين جريمة النصب ما دام لم يصططح بأى نوع من طرق الاحتيال للحل الخيى عليه على تصديق هذا الادعاء . ذلك بأن هذا الورد

الصادر من المتهم الأول قد صحبه توكيد من المتهم الثاني بصحة مزاعم المتهم الأول وتأيد لما أدعاه من القدرة على رد المواشى المسروقة . ومثل هذا التوكيد يعتبر قانونا من قبيل الأعمال الخارجية التي تساعد على حل الجني عليه على تصديق المتهم فيما يزعمه من الادعاءات، وبهذه الأعمال الخارجية يرقى كذب المتهم إلى مرتبة الطرق الاحتيالية التي تقوم عليها جريمة النصب .

### (٣٧٨)

القضية رقم ١٢٩٨ سنة ٥ القضائية

خيانة أمانة - ودبة - تسليم شخص ماله من النقود إلى شخص آخر له به صلة ليحفظه لديه . جواز ثبات هذه الودبة بالية .  
(المادة ٢٩٦ عقوبات)

إذا سلم شخص إلى شخص آخر له به صلة عمل، عند مبيتها معا في غرفة واحدة بإحدى القرى، ماله من النقود ليحفظه لديه إلى الصباح، فأخذها المستلم وفر، فعلمه هذا بتر خيانة أمانة . ومتى ثبت أن إيداع الجني عليه نقوده لدى الجاني كان إبداعا اضطراريا أبلغاته إليه ظروف طارئة فمن الجائز إثبات حصوله بالبيننة .<sup>(١)</sup>

### (٣٧٩)

القضية رقم ١٣٠٠ سنة ٥ القضائية

عقوبة - تقديرها موضوعي

تقدير العقوبة أمر موضوعي من حق محكمة الموضوع الفصل فيه بما تراه تبعا لظروف الدعوى . ولا مانع من أن تكون وجهة نظر المحكمة الاستثنائية مخالفة

(١) الثابت في الحكم المعلنون فيه أن الجني عليه مدوب عن أحد البتوك وأن الآخر كان يعمل سمارا لذلك البتوك وكان يرافق المدوب في أسفاره، واضطرتها الظروف إلى المبيت في منزل بإحدى القرى، فرأى الجني عليه أن يسلم ماله من النقود إلى زميله خوفا من توجيه الأطماع إليه لما هو معروف عنه من أنه مدوب البتوك ومنه من النقود ما يشير المطامع .

لموجهة نظر محكمة الدرجة الأولى فيما يتعلق بتقدير هذه الظروف . فإذا رأت المحكمة الاستثنائية — خلافا لما ذهبت إليه محكمة الدرجة الأولى — أن المتهم غير جدير بالشفقة، فإن لما ذلك دون أن تكون ملزمة بإبداء الأسباب التي حدثت بها إلى مخالفة محكمة الدرجة الأولى في وجهة نظرها .

(٣٨٠)

التضحية رقم ١٥٩٣ سنة ٥ القضائية

تقضى وإبرام . التقرير بالظمن . عدم تقديم الأسباب في الميعاد . عدم قبول الظمن شكلا .

(المادة ٢٣١ تحقيق)

إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات توجب على الطاعن تقديم أسباب طعنه عند التقرير بالظمن أو عقبه ، وأن يكون ذلك في ميعاد ثمانية عشر يوما كاملة بعد صدور الحكم ، وإلا سقط حقه في الظمن . وحكم هذه المادة واجب الاحترام والتنفيد، حتى لو كان السبب الوحيد الذي يستطيع المحكوم عليه تقديمه هو عدم ختم الحكم في الميعاد . ذلك بأن في تقديم هذا السبب في الميعاد دليلا على أن الطاعن كان حريصا على احترام القانون وأنه مصر على السير في طعنه . أما عدم تقديم المتهم أسبابا للظمن اعتادا على أن النتيجة الحتمية لعدم ختم الحكم في الميعاد هي حصوله على ميعاد جديد لتقديم الأسباب ، فذلك لا يشفع له في إهدار حكم القانون .

## جلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك  
وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

(٣٨١)

القضية رقم ١١٢٤ سنة ٥ القضائية

(أ) تلبس . حالات التلبس . صحرها .

(ب) تلبس : إثباته بشهادة الشهود . عدم جوازه . الحالة المشككة .

(المادتان ٨ و ٢٣ تحقيق)

١ - إن حالات التلبس واردة في المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات على سبيل الحصر، فالقاضي لا يملك خلق حالات تلبس جديدة غير الحالات التي ذكرها القانون بالنص . ولكن يمكن القول بتوفر شرط التلبس الذي يفسح للمأمور الضبطية القضائية في سلطات التحقيق التي فصلها الباب الثاني من الكتاب الأول من قانون تحقيق الجنايات - ومنها دخول منزل المتهم وتفتيشه بغير حاجة إلى استئذان النيابة - يجب أن يكون مأمور الضبطية القضائية قد شاهد بنفسه الجاني وهو في إحدى حالات التلبس التي عرّفها المادة ٨ سابقة الذكر . فإذا لم يكن قد شاهد الجاني أثناء ارتكاب الجريمة فعلا ، فيجب على الأقل أن يكون قد حضر إلى محل الواقعة عقب ارتكاب الجريمة بمرحلة يسيرة وشاهد آثار الجريمة وجرى لاتزال قائمة ومعالها بادية تنفي عن وقوعها . فإذا لم يكن لا هذا ولا ذاك ، فلا أقل من أن يكون شاهد المجنى عليه عقب وقوع الجريمة بزمن قريب وهو يعدو خلف الجاني لملاحقته والقبض عليه ، أو شاهد عامة الناس وهم يشيرون الجاني بصياحهم ، أو رأى الجاني عقب وقوع الجريمة بزمن قريب وهو حامل لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه مرتكب للجريمة أو مشارك في ارتكابها .

وليس يكفي لاعتبار حالة التلبس قائمة تتيح للمأمور الضبطية القضائية الاستماع بتلك السلطات الواسعة السابقة الإشارة إليها ، أن يكون ذلك المأمور قد تلقى نبأ

التلبس من طريق الرواية ممن شاهده ، على حين أن لا يكون هو نفسه قد شاهد صورة من صورته المتقننة الذكر . فإذا كان الثابت أن الذى شاهد المتهم فى حالة التلبس بالجريمة — وهى جريمة بيع المواد المخدرة — هو المرشد الذى أرسله ضابط البوليس لشراء المادة المخدرة ، فلما حضر الضابط إلى المنزل لم يكن به من الآثار الظاهرة لتلك الجريمة ما يستطيع ضابط البوليس مشاهدته والاستدلال به على قيام حالة التلبس ، فلا يمكن ، عند حضور الضابط ، اعتبار هذا المتهم فى حالة تلبس . ولا يمكن اعتبار ورقة المادة المخدرة التى حملها المرشد إلى الضابط عقب البيع أثرا من آثار الجريمة يكفى لحمل حالة التلبس قائمة فعلا وقت انتقال الضابط . لأن الآثار التى يمكن اتخاذها أمانة على قيام حالة التلبس إنما هى الآثار التى تنبئ بنفسها عن أنها من مخلفات الجريمة والتى لا تحتاج فى الإنباء عن ذلك إلى شهادة شاهد .

٢ — إن القانون لا يميز إثبات التلبس بشهادة الشهود إلا فى باب الزنا ، فإن المتفق عليه أنه ليس من الضروري أن يشاهد الشريك متلبسا بالجريمة بواسطة أحد مأمورى الضبطية القضائية ، بل يكفى أن يشهد بعض الشهود برؤيتهم إياه فى حالة تلبس بجريمة الزنا ، وذلك لتعذر اشتراط المشاهدة فى هذه الحالة بواسطة مأمورى الضبطية القضائية .

(٣٨٢)

القضية رقم ١٣١٥ سنة ٥ القضائية

ضرب - انضرب أو الجرح البسيط - الضرب المتقضى إلى الموت - القصد الجنائى فى هذه الجريمة .  
 عدم تعمد الجنائى لإحداث الجرح - حدوث الوفاة - قتل خطأ . (المادتان ٢٠٠ و ٢٠٢ عقوبات)  
 إن القصد الجنائى فى جرائم الضرب أو الجرح البسيط وجرائم الضرب المتقضى إلى الوفاة أو إلى الماهة المستديمة يتحقق متى تعمد الجنائى فعل الضرب أو إحداث الجرح ، وهو يعلم أن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته . ولا عية بعد ذلك بالبواعت على ارتكاب ذلك الفعل ولو كانت شرفه .  
 فإذا ثبت من الوقائع أن الجنائى لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلا لا يترتب عليه عادة



حصول الجرح ، ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محدثا لهذا الجرح عن عمد وإرادة ، وكل ما تصح نسبته إليه في هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه في إحداث هذا الجرح .

وإذن فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المجني عليه شعر بال ألم عند التبول قصد إلى منزل المتهم الذي كانت تمورجيا بعبادة أحد الأطباء ، فتولى هذا المتهم علاج المجني عليه بأن أدخل قبله قسطرة ، ولكن هذا العمل قد أساء إلى المجني عليه وتفاقمت حالته إلى أن توفي ، وظهر من الكشف التشريحي أنه مصاب بجرمين بالمثانة وبمقدّم القبل نتيجة لإيلاج قسطرة معدنية يجرى البول بطريقة غير فنية ، وقد نشأ عن هذه الجروح تسمم دموي غفن أدى إلى الوفاة — فهذه الواقعة لا تكون الجريمة المنصوص عنها بالمادة ٢٠٠ عقوبات ، وهي جريمة إحداث جرح عمد لم يقصد به القتل ولكنه أفضى إلى الموت ، وإنما هي تكون جريمة القتل الخطأ ، وعقابها ينطبق على المادة ٢٠٢ عقوبات .

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولات قانوننا .

من حيث إن الطعن حاز شكله القانوني .

ومن حيث إن محصل الطعن أن النيابة اتهمت سالم مصطفى شكر المقدم ضده الطعن بأنه أحدث عمدا بإحدى محمد عبد الرحمن الجروح الموصوفة بالكشف الطبي والتي لم يقصد منها قتله ولكنها أفضت إلى وفاته ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٠٠ فقرة أولى من قانون العقوبات . قفقت محكمة أول درجة كما قفقت محكمة ثاني درجة بإدانة المتهم على أساس أنه ارتكب جريمة القتل الخطأ ، ولم تفرق المحكمتان بين القصد الجنائي والباعث مع أن القصد الضرر أو قصد الجرح لا أهمية له في ذاته . وكل ما يتطلبه القانون هو توفر القصد الجنائي وهو متوفر لأن المتهم قد ارتكب الفعل المأذى الذي ارتكبه عامدا وهو يعلم حق العلم أن هذا العمل يحترمه عليه القانون لأنه غير مرخص له بتعاطي صناعة الطب . وقد جعل الشارع

أساس العقاب في المواد ٢٠٦ و ٢٠٥ و ٢٠٠ و ٢٠٤ من قانون العقوبات قصد الجاني مضافا إليه الأثر المادى المترتبة عليه جرمته . وهذا القصد هو تعمد المساس بسلامة الجسم المحنى عليه أو صحته بدون أن يراد بذلك القتل ، أى أن الشارع أخذ بنظرية القصد الاحتمالى وحمل الجاني جميع النتائج المترتبة على فعله .

ومن حيث إن الواقعة الثابتة في الحكمين الابتدائى والاستئنافى أن المحنى عليه شعر بالـم عند التبول فقصد إلى متزل المتهم الذى كان تمرجبا بعبادة أحد الأطباء فتولى هذا المتهم علاج المحنى عليه بأن أدخل بقبـله قسطرة ، ولكن هذا العمل قد أساء إلى المحنى عليه وتفاقمت حالته إلى أن توفى . وظهر من الكشف التشريعى أنه مصاب بجرحين بالمثانة ويقدم القبل نتيجة إيلاج قسطرة معدنية يجرى البول بطريقة غير فنية ، وقد نشأ عن هذه الجروح تسمم دموى عفن أدى إلى الوفاة . ولقد طبق الحكم المطعون فيه المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات على هذه الواقعة على أساس أنها قتل خطأ . وذكر أنه يجب لتطبيق المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات التى تطلب النيابة تطبيقها أن يكون الفعل المادى الصادر من المتهم مقصودا به إحداث الجرح الأمر الذى لم يتوفر في هذه القضية ، إذ أن القسطرة التى استعمالها المتهم لم يكن من طبيعتها إحداث جرح بالمثـم ، بل إن الجرح الذى حدث بالمحنى عليه كان نتيجة عدم احتياط المتهم عند استعمالها .

ومن حيث إن القصد الجنائى في جرائم الضرب أو الجرح البسيط وجرائم الضرب المفضى إلى الوفاة أو إلى العاهة المستديمة يتحقق متى تعمد الجاني فعل الضرب أو إحداث الجرح وهو يعلم أن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المحنى عليه أو صحته . ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث على ارتكاب ذلك الفعل ولو كانت شرعية ؛ فإذا ثبت من الوقائع أن الجاني لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلا لا يترتب عليه عادة الجرح ، ثم نشأ عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره محذرا لهذا الجرح عن عمد وإرادة وإنما يكون مسئولا جنائيا عن خطئه في إحداث هذا الجرح .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أثبت أن الفعل المادى الصادر من المتهم وهو إدخال القسطرة في قبل المحنى عليه لم يكن مقصودا به إحداث جرح، ولأن تلك القسطرة لم يكن من طبيعتها إحداث الجرح بل إن الجرح الذى حدث بالمحنى عليه كان نتيجة عدم احتياط المتهم عند استعمالها. وهذا الذى أثبتته الحكم صريح في أن المتهم لم يعتمد الجرح وأن الجرح إنما نشأ عن خطئه فلا يمكن القول بعد ذلك أن القصد الجنائى في جريمة الجرح المحدث للوفاة متوفر لدى المتهم ويكون الحكم المطعون فيه إذ أدانته على أساس جريمة القتل الخطأ قد أصاب الحقيقة ولذلك يتعين رفض الطعن.

### جلسة ٣ يونيه سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وحضور حضرات زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك  
واحد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك .

#### القضية رقم ١٣٣٦ سنة ٥ القضائية

وديمة . اختلاس . إثبات عقد الوديعة بالينة . متى يجوز؟ (المادة ٢٩٦ عقوبات و ٢١٥ مدنى)  
إن المادة ٢١٥ من القانون المدنى تتيح لإثبات عقد الوديعة بالينة في حالة وجود مانع لدى صاحب الحق من الحصول على سند بالكتابة من غيره . والمانع كما يكون ماديا يجوز أن يكون أدبيا . وتقدير وجود المانع أو عدم وجوده، من شأن قاضى الموضوع . فإذا رأى القاضى — لعلاقة الأخوة بين المودع والمودع لديه ولا اعتبارات أخرى أوردناها في حكمه — قيام هذا المانع، وقبل إثبات الوديعة بالينة فلا معقب على رأيه في ذلك .

### (٣٨٤)

#### القضية رقم ١٣٣٦ سنة ٥ القضائية

هتك عرض . إسكاتى امرأة بغير إرادتها . هتك عرض . (المادة ٢٣١ عقوبات)  
إن كل مساس بما في جسم المحنى عليها من عورات يعد هتك عرض، لما يترتب عليه من الإخلال بالحياء العرضى . ونسب المرأة هو من العورات التى تحرس دائما على عدم المساس بها، فمساكه بالرغم منها وبغير إرادتها يعتبر هتك عرض .

(٣٨٥)

القضية رقم ١٣٤٧ سنة ٥ القضائية

هناك عرض . حول ملامسة مخلة بالحياء العرضي بجزمي . مفاجأة المتهم لصبي ومباغتته له .  
(المادة ٢٣١ عقوبات)

إن الشارع قصد بالعقاب على جريمة تلك العرض حماية المناعة الأدبية التي  
يصون بها الرجل أو المرأة عرضة من أية ملامسة مخلة بالحياء العرضي ، لا فرق  
في ذلك بين أن تقع هذه الملامسة والأجسام عارية وبين أن تقع والأجسام مستورة  
بالملابس ، ما دامت هذه الملامسة قد استطلت إلى جزء من جسم المجني عليه بعد  
عورة . فالتصاق المتهم عمدا بجسم المجني عليه من الخلف حتى مس بقضيبه  
عجز الصبي يعتبره تلك عرض معاويا عليه بالمادة ٢٣١ عقوبات . ومفاجأة المتهم  
للصبي المجني عليه ومباغتته له على غير رضاه مكون لركن القوة والإكراه المنصوص  
عنه في تلك المادة .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هذا الطاعن بأنه في يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٤ الموافق  
٢٩ رجب سنة ١٣٥٣ بدائرة قسم الأريكة بمحافظة مصر هناك عرض السلام  
لى تيوايو الذي لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة وذلك بالقوة بأن أخرج  
قضيبه والتصق به من الخلف وضه إليه واحتك به . وطلبت من حضرة قاضي  
الإحالة بمحكمة مصر الابتدائية الأعلى إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة  
٢٣١ فقرة أولى من قانون العقوبات ، فقرر حضرته بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤  
بإحاله إليها لمحاكمته بالمادة السالفة الذكر .

ومحكمة جنايات مصر بعد أن سمعت الدعوى ، حكمت بحضورها بتاريخ  
٢١ مارس سنة ١٩٣٥ عملا بمادة الاتهام بمعاقبته الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة  
ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ٢٣ مارس  
سنة ١٩٣٥ وقدم حضرته الأستاذين عبد الحميد إبراهيم بك وعبد السلام كساب بك  
المحامين عنه تهريرين بالأسباب في ٧ و ٨ أبريل سنة ١٩٣٥

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .  
حيث إن الطعن صحيح شكلا .

وحيث إن ما ذكره الطاعن في الوجه الثالث من تقرير ٧ أبريل سنة ١٩٣٥ مضافا إلى ما أورده في تقريره الثاني رقم ٨ أبريل سنة ١٩٣٥ يتلخص في أن الأفعال المنسوبة إليه بفرض ثبوتها لا تكون جريمة هناك العرض المنصوص عليها في المادة (٢٣١) من قانون العقوبات ، لأن المجنى عليه صبي لا أنثى ، وأنه يجب لتوافر الركن المادي في جريمة هناك العرض أن يقع فعل مادي مباشر على جسم المجنى عليه ، وأن يكون هذا الفعل مخالفا للأداب . أما مجرد التصاق الجسمين المحجوبين بالملابس حجابا تاما فإنه لا يتوافر معه الركن المادي . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن ركن القوة أو التهديد الوارد في المادة ٢٣١ من قانون العقوبات ساقطة الذكر غير متوافر كذلك في الأفعال المنسوبة إليه .

وحيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أن المحكمة أوردت فيه خاصا بما وقع من الطاعن على المجنى عليه العبارة الآتية وهي :  
”وحيث إن الأفعال التي وقعت من المتهم (الطاعن) على المجنى عليه والتي ثبتت للمحكمة صحتها من شهادة هذا الأخير وهي :”تصاق المتهم بمجسم المجنى عليه عمدا“  
”من الخلف حتى ماس عجزه بعد إخراج قضيه من فتحة البنطلون هي بلا شك“  
”من الأفعال المكونة لجريمة هناك العرض لأنها وقعت من المتهم بقصد قضاء“  
”شهوة جنسية وهي بطبيعتها أفعال غيلة بالحياء وبلغت درجة الفحش واستطالته“  
”إلى موضع يعتبر عورة من المجنى عليه وهو عجزه“ .

وحيث إن محكمة النقض تقر محكمة الجنايات فيما تقرر من توفر الركن المادي لجريمة هناك العرض في الدعوى الحالية استنادا إلى ما أثبتته من الوقائع المتقدم ذكرها، إذ لا شك في أن الشارع قصد بالعقاب على هذه الجريمة حماية تلك المناعة

الأدبية التي يصون بها الرجل أو المرأة عرضه من أية ملامسة مخلة بالحياء العرضي، لا فرق في ذلك بين أن تقع هذه الملامسة والأجسام عارية أو محجوبة بالملابس ما دامت هذه الملامسة قد استطلت إلى جزء من جسم المحني عليه بعد عودة . ولا شك أن المساس بسجور المحني عليه — كما هو الحال في الدعوى الحالية — يعدّ مساسا بصورة وبالتالي هناك عرض منطبقا على المادة ٢٣١ من قانون العقوبات . أما قول الطاعن بأنه لم يقع إكراه منه في الدعوى الحالية فينتهي ما أثبتته الحكم المطعون فيه بحق من أن مفاجأة الطاعن للمحني عليه ومباغتته له على غير رضاه بالأفعال المتخذة ذكرها مكوّن لركن القوّة والإكراه المنصوص عنه في تلك المادة . وعليه يكون هذا الوجه متعين الرفض .

وحيث إن ما ورد بعد ذلك في تقرير ٧ أبريل سنة ١٩٣٥ سالف الذكر متعلق كله بالموضوع وبمناقشة الأدلة بما لا شأن لمحكمة النقض به ولا يلتصق إنّا إليه .

(٣٨٦)

القضية رقم ١٣٤٨ سنة ٥ القضائية

قاضى الإحالة . نظر الجنائية لديه . مرحلة جمهورية منقطة بالنظام العام . إحالة جنائية إلى محكمة الجنايات رأسا . لا يجوز حتى مع ارتباط هذه الجنائية بجنائية أخرى لهذا التهم منظورة أمام المحكمة . (المادة ٩ تشكيل)

إن نظر دعوى الجنائية لدى قاضى الإحالة هو مرحلة ذات شأن في المحاكمة الجنائية، والإخلال بها يعتبر إخلالا بإجراء جوهري في الدعوى ماس بالنظام العام . فكل جنائية يجب أن ينظرها قاضى الإحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنايات، حتى ولو كانت هذه الجنائية مرتبطة بجنائية أخرى سبق أن قدمها قاضى الإحالة إلى المحكمة، فلا يجوز للنيابة العمومية أن ترفع الدعوى أمام محكمة الجنايات رأسا بجنائية جديدة على شخص مقدم لتلك المحكمة بجنائية أخرى، اعتادا على أن تلك الجنائية الجديدة مرتبطة بالجنائية الأخرى المنظورة أمام المحكمة فضلا، لأن هذا الارتباط لا يمكن

بحال أن يتخذ شفيما في مخالفة القانون بتخطي مرحلة قاضي الإحالة . فاذا قبلت المحكمة سماع الدعوى برغم هذا الشذوذ في الإجراءات كان حكمها باطلا فيما يتعلق بالتهمة الجديدة .

### جلسة ١٠ يونيه سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وحضور حضرات ذكي برزي بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامي بك .

(٣٨٧)

#### القضية رقم ١٣٥٤ سنة ٥ القضائية

دعوى مدنية أمام المحكمة الجنائية . شرط قبولها . نشوء الضرر المطلوب التعويض عنه من جريمة .  
(المادة ٥٥ تحقيق) . لا يجوز .  
يشترط لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية أن يكون الضرر المشكوك منه ناشئا مباشرة عن جريمة أو جنحة أو مخالفة . فاذا كان مصدر الضرر فعلا لا يعتده القانون جريمة في ذاته فلا يجوز أن يكون أساسا لدعوى مدنية أمام المحاكم الجنائية .  
وإذن فلا يجوز لأحد أن يدعى بحق مدني على شخص تقاضى منه فائدة تزيد على الحد الأقصى الجائز الاتفاق عليه قانونا ، لأن هذا الإضرار وحده لا جريمة فيه ، وإنما الجريمة في الاعتداء عليه ، والاعتداء — وهو مناط العقاب — لا يمكن أن يكون مصدر الضرر للمقترض ، إذ هو وصف معنوي تمت قائم بذات الموصوف ، ولا علاقة له بالثبته بالضرر الذي أصاب المقترض من عملية الإضرار المادية .

(٣٨٨)

#### القضية رقم ١٣٦٧ سنة ٥ القضائية

- (١) تمييز - تغيير أرقام الرسوم المترشحا على هامش صورة شمسية لفقد . تزوير في ورقة رسمية .  
(المادتان ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات)  
(ب) شهود . إعلان شهود للنسب . الإجراءات الواجب مراعاتها . الإخلال بهذه الإجراءات .  
طلب التأجيل لإعلان الشهود . رفضه . لا إخلال . (المادة ١٨ تشكيل)

١ - التغيير في بعض أرقام الرسوم الموجودة بهامش صورة شمسية لعقد بيع مسجل يستبرئوريا في ورقة رسمية .

٢ - يجب إعلان شهود النفي قبل جلسة المحاكمة كما يجب إعلان أسماء هؤلاء الشهود إلى النيابة . فإذا أخل المتهم بهذه الإجراءات ، وطلب التأجيل لإعلان شهود فرفضت المحكمة ، فلا جناح عليها في ذلك .

### جلسة ١٧ يونيه سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصلح محمد بك وكيل المحكمة وحضور حضرات ذكى برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سائى بك المستشارين .

(٣٨٩)

القضية رقم ٨٨٨ سنة ٥ القضائية

شروع في الجريمة . عدم إتمام الجريمة . تقدير أسباب عدم إتمامها . موضوع . (المادة ٤٥ عقوبات)

إن تقدير كون الأسباب التي من أجلها لم تتم الجريمة ، هي إرادة أم خارجة عن إرادة الجاني ، هو أمر متعلق بالوقائع يفصل فيه قاضى الموضوع بنظر رقابة عليه من محكمة التقض .

فإن كان الثابت بالحكم أن الجاني عزم على قتل المجنى عليه وهو قائم ، فوضع كمية من مادة السبرتو على فراشه ثم أشعل ورقة بقصد إلقاءها على الفراش لإشعال النار فيه ، واستيقظ المجنى عليه على أثر ذلك فاطفأ الجاني النار وهرب ، ووقعت محكمة الموضوع أن عدول الجاني عن إتمام جريمته لم يكن إراديا بل كان لسبب خارج عن إرادته وهو استيقاظ المجنى عليه وخشية الجاني من ضبطه متلهسا بجريمته ، فذلك تقدير موضوعي مقبول عقلا ولا معقب عليه لمحكمة التقض .

(١) كان وجه الشك أن التغيير إنما حصل في ورقة عرفية هي الصورة ، لأن الورقة الرسمية إنما هي الأصل المحفوظ بالمحكمة الموقع عليه من جميع أصحاب الشأن . ومحكمة التقض قالت إن التأشير بالرسوم صادر من موظف عمومي مختص ، فكل تغيير في هذا التأشير يعد تبريرا في ورقة رسمية .



(٣٩٠)

القضية رقم ١٠٩١ سنة ٥ القضائية

شهود - إعلان المتهم بأسماء الشهود - إغفاله - لا بطلان .

(المادتان ١٩ و ٢٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات)

إن القانون إذا كان قد أوجب إعلان أسماء الشهود للمتهم قبل الجلسة بثلاثة أيام ، فانه لم يرتب على إغفال هذا الإعلان أى بطلان ، بل كل ما ينبغي في مثل هذه الصورة هو أن تمكن المحكمة المتهم من إحضار شهادة الشهود الذين يسمعون بغير إعلان سابق<sup>(١)</sup> .

جلسة ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات محمد فهمي حسين بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامي بك المستشارين .

(٣٩١)

القضية رقم ١٥٨٧ سنة ٥ القضائية

تروير - استعمال ورقة مزورة - منادى العقاب في هذه الجريمة - (المادة ١٨٣ عقوبات)  
الاستعمال المعاقب عليه قانونا هو استعمال ورقة تكون في ذاتها مزورة ترويرا يعاقب عليه القانون . أما تغيير الحقيقة في ورقة هي من صنع من غير فيها وليس لها من الحجية ما يجعلها سالحة لأن تكون أساسا للطالبة بحق ، واستعمال هذه الورقة بعد ذلك ، فلا عقاب عليه .

فاذا كان الثابت بالحكم أن المتهم كان مستخدما في شركة (كلنا) يكلف بالتخليص على البضائع ، وكان يكتب فواتير (يونات) يبين فيها البضائع التي كان يخلص عليها وقيمة ما صرفه في هذا الشأن ، ثم يقدمها لرئيسه فيمتدحا ، وبهذا

(١) الثابت من وثائق القضية أن النيابة العمومية طلبت في جلسة المرافعة سماع شاعدين وأن الدفاع اعترض على هذا الطلب وقال إن هذا يستدعي من جانبه إحضار شهود حق ، ويد أن أدنى الشاهدان شهدتهما ترافع الدفاع في الدعوى ولم يبد أى طلب خاص بخصم أدلة تنقض ما شهدا به .

الاعتماد كان يصرف المبالغ المدونة بها من خزانة الشركة ، وثبت أن البيانات التي كان يدونها المتهم في هذه الفواتير كلها وهمية لا حقيقة لها ، فهذه الواقعة لا عقاب عليها .

### جلسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة صاحب العزة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات ذكي برزي بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمد سامي بك .

(٣٩٢)

القضية رقم ١٧٧٥ سنة ٥ القضائية

( أ ) تعديل وصف التهمة . عدم اعتراض التهم أو بحايه على التعديل . ترافع المحامي على أساسه .  
الطعن في الحكم بسبب أن المحكمة لم تمنحه أجلا للاستعداد . لا يقبل .

( ب ) تعديل وصف التهمة . الوقائع الناتجة بقرار قاضي الإحالة . انخلاق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عليا . تطبيقها بدلا من المواد الواردة بقرار قاضي الإحالة . لا مخالفة .

( المادتان ٣٧ وتشكيل ١٩٨/ع )

( ج ) تعدد المبررات . جريمتان مستقلتان بينهما وحدة في القصد . وجوب تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ ع .  
( المادتان ٣٢ و ١٩٨/ع )

١ - ما دام الطاعن أو بحايه لم يعترض أيهما على تعديل الوصف الذي طلبته النيابة ، ولم يطلب التأجيل للاستعداد ، وتراجع المحامي في الدعوى على أساس التعديل ، فلا يقبل منهما بعد ذلك الطعن على الحكم بسبب أن المحكمة لم تمنحهما أجلا للاستعداد .

٢ - لا مخالفة للمادة ٣٧ من قانون تشكيل عاكم الجنائيات إذا كان النائب أن قرار قاضي الإحالة نسب للتهم فعلين مستقلين هما القتل والشروع فيه ، ولم يزد الحكم على ذلك شيئا ، بل كان كل الذي فعله هو أنه عدل في التطبيق القانوني ، فطبق المادة ١٩٨ فقرة ثانية من قانون العقوبات على الفعلين المنسوبين للتهم على أساس أن جناية القتل المستندة إليه قد اقتصرت بجمالية الشروع فيه بدلا من المواد ١٩٨ فقرة أولى و ١٩٨ فقرة أولى و ٤٥ و ٤٦ ع ، الواردة بقرار قاضي الإحالة .

٣ — إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم وقف على مطبخ منزل حاملًا بندقية صوبها نحو الجمع الحاشد في الحارة بالجهة التي كان واقفا فيها المجنى عليه ، وأطلق منها عيارين نارين متعاقبين أصاب أحدهما المجنى عليه فأحدث به الإصابات التي تسببت عنها وفاته ، وأصاب الآخر شخصا آخرين فأحدث بهم الإصابات المينة بالكشف الطبي ، فإن هذا المتهم يكون قد ارتكب فعلين مستقلين ، كل فعل منهما يكون جريمة مستقلة . وقد تكون هاتان الجريمتان مرتبطتين إحداها بالأخرى لوحدة القصد مما يدخل تحت حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولكن هذا لا ينفي وجوب تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ على هاتين الجريمتين ، على أساس أن جناية القتل اقترنت بجناية أخرى هي جريمة الشروع فيه ، لأن حكم هذه الفقرة جاء على سبيل الاستثناء ومخالفا للقواعد العامة فتجب مراعاة تطبيقها دون غيرها من النصوص الأخرى .

### (٣٩٣)

القضية رقم ١٧٧٩ سنة ٥ القضائية

(أ) تفتيش . تفتيش شخص بإرادة خفية . حصول التفتيش برضا . لا بطلان .

(ب) شاهد . متهم لم يسبق له طلب سماع شاهد أمام المحكمة الجزئية . طلب سماعه أمام المحكمة الاستئنافية . رفضه . لا يسب الحكم .

١ — ما دام التفتيش باعسلا بطلب المتهم أو برضاه فليس له أن يدفع بعد ذلك ببطلانه . فإذا كان الثابت بالحكم أن تفتيش الخفير لثلاثتهم قد وقع برضاه فليس له بعد ذلك أن يطعن على هذا التفتيش لحصوله من شخص لا يملكه قانونا .

٢ — إن المحكمة الاستئنافية ليست ملزمة بإجراء تحقيق أو سماع شهود إلا إذا رأت ضرورة ذلك . وما دام المتهم لم يسبق له طلب سماع الشاهد أمام المحكمة الجزئية ورفض طلبه ، فليس له أن يطعن أمام محكمة النقض بأن المحكمة الاستئنافية لم تلتفت إلى ما طلبه من إعلان شاهد أو سماعه .

(٣٩٤)

القضية رقم ١٧٨٨ سنة ٥ القضائية

دخول عقار قصد منع حيازته بالقوة . طية العين لا تسمح بأكثر من وضع يد متقطع . اقتران وضع اليد بنية الحيازة . يكفى لتوفر الحيازة بركتها .  
(المادة ٢٢٣ ج)

إذا كانت طبيعة العين أو الظروف المحيطة بطريقة استغلالها لا تسمح بأكثر من وضع يد متقطع ، فإن اقتران وضع اليد على هذه الصورة بنية الحيازة على سبيل الاستمرار كلبا تيمات أسبابها يكفى لتوفر الحيازة بركتها المادى والأدبى . فإذا كانت محكمة الموضوع بعد استعراضها وقائع الدعوى من الجانبين قد قررت — تطبيقا لهذه القاعدة — أن المتهم بدخوله العقار على الصورة التى دخله بها يعتبر معتديا على حيازة المجنى عليه وقاصدا منع حيازته بالقوة فليس فى وسع محكمة النقض أن تتعترض لحكمها بحال .

(٣٩٥)

القضية رقم ١٧٩٥ سنة ٥ القضائية

مخدرات . حيازتها . معنى الحيازة قانونا . إبراز زوجة مخدرا مملوكا لزوجها . اعتبار الزوج أيضا حائزا . صحيح .  
(المادة ٣٥ من قانون المخدرات)

المقصود بالحيازة فى المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة هو وضع اليد على المخدر على سبيل التملك والاختصاص (possession) وليس يشترط فيها الاستيلاء المادى ، بل يعتبر الشخص حائزا ولو كان المحرز للمخدر شخصا آخر نائب عنه . فإذا ضبط مخدر مع زوجة ، وتحققت محكمة الموضوع أن الزوج هو المالك لهذا المخدر، وجب اعتبار الزوج حائزا له أسوة بالزوجة وحق عليهما العقاب .

## جلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات زكي برزى بك وأحمد أمين بك  
وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامي بك .

(٣٩٦)

القضية رقم ١٧٧٢ سنة ٥ القضائية

قض وإبرام :

- (١) تطبيق - اعتراف الجاني جريمة السرقة حالة كون أحدهم يحمل سلاحا . قتل المخني عليه  
على أثر السرقة . جريمة القتل نتيجة محتملة للسرقة . تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨  
بالنسبة للقاتل . السهر عن ذكر المادة ٤٣ الخاصة بالمسؤولية الاحتمالية . لا تقض .
- (ب) اشتراك . متهمان مع ثالث . تبرئة المتهم الثالث . إشارة الحكم إلى متهمين مجهولين مع  
المتهمين المعروفين . لا مخالفة للقانون .

١ - إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم هي أن المتهمين مع آخرين اقترفوا  
جريمة السرقة حالة كون أحدهم يحمل سلاحا قتل به المخني عليه على أثر السرقة ،  
وأن جريمة القتل كانت نتيجة محتملة لتلك السرقة التي تضافر الجانيون على ارتكابها ،  
وطبقت محكمة الجنايات على هذه الوقائع الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ بالنسبة  
للقاتل والمادة المذكورة مع المادتين ٤٠ فقرة ثانية وثالثة و ٤١ بالنسبة للمتهم  
الثاني ، وسعت عن ذكر المادة ٤٣ عقوبات الخاصة بالمسؤولية الجنائية الاحتمالية ،  
فالسهر عن ذكر هذه المادة لا يستلزم قض الحكم ما دامت المادة المقررة للعقوبة  
وهي هنا المادة ١٩٨/٢ ع مذكورة صراحة فيه .

٢ - إذا قدم متهمان للمحاكمة مع ثالث ، فبرأت محكمة الجنايات المتهم  
الثالث لعدم اقتناعها بثبوت التهمة عليه ، ولكنها لا اعتقادها مع ذلك بأن مرتكبي  
الجريمة كانوا أكثر من الاثنين المعروفين أشارت إلى ذلك في حكمها ، فإشارتها إلى  
المتهمين المجهولين ليس فيها مخالفة ما للقانون ، وإنما هي مجرد تفصيل للوقائع  
لا مناس في باركان الجريمة المستندة إلى المتهمين المعروفين ولا يتحققهما في الدفاع

عن تقسيمها على الوجه الذى هو فى مصلحتها، خصوصا إذا كان الاتهام لم يفردهما أصلا بالمسئولية الجنائية، بل أشرك معهما غيرها فيما أسند إليهما .

(٣٩٧)

القضية رقم ١٨١٢ سنة ٥ القضائية

شهادة زور :

( ١ ) شريك فى الجريمة معنى قانونا من العقوبة . أدائه الشهادة . وجوب أدائها على حقيقتها .

تغيير الحقيقة . شهادة زور .

(ب) مناط العقاب على شهادة الزور . (المادة ٢٥٤ ع)

١ — إن الشريك فى الجريمة المعنى قانونا من العقوبة متى دعى للشهادة وحلف إيمان على أدائها يجب عليه أن يؤدبها مطابقة للحقيقة . فإذا هو لم يفعل وجب توقيع عقوبة شهادة الزور عليه متى توفرت أركانها ، لأن إعفائه من العقوبة يجعله فى مركز لا تتعارض فيه مصلحته الشخصية مع ما يجب عليه من أداء الشهادة على حقيقتها .

٢ — من المقرر قانونا لتوقيع عقوبة شهادة الزور أن يبقى الشاهد مصرا على ما أدلى به من أقوال فى شهادته . ومعنى الإصرار هنا أن لا يعدل الشاهد عن أقواله حتى نهاية إجراءات الدعوى وإقفال باب المرافعة فيها . ومتى أقفل باب المرافعة تكون جريمة شهادة الزور قد تمت فعلا . وعدول الشاهد ، بعد إقفال باب المرافعة ، عن أقواله التى قورها لا تأثير له على هذه الجريمة . فإذا كان الثابت بالحكم وبمحضر الجلسة أن المتهم لم يعدل عن أقواله التى قورها بصفته شاهدا أمام المحكمة حتى إقفال باب المرافعة فى القضية ، فعدوله عن شهادته بعد ذلك عند محاكمته على جريمة شهادة الزور لا يبيده نفعاً .

## جلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات ذكى برزى بك وأحمد أمين بك  
وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سائى بك .

(٣٩٨)

القضية رقم ١٣٥٣ سنة ٥ القضائية

تسزوير :

(أ) ختم . تقليد . منطوق هذه الجريمة .

(ب) ركن التقليد . متى يتوفر ؟ (المادة ١٧٤ ع)

١ — إن العبرة فى تقليد الأختام وما ماثلها مما نصت عليه المادة ١٧٤ من قانون العقوبات ليست بالجبهة المأذونة باستعمال الختم وإنما هى بالختم المقلد نفسه . ففى كان هذا الختم صادرا من جهة حكومية لأجل استعماله فى غرض معين سواء بواسطة رجال الحكومة أنفسهم أم بواسطة غيرهم ممن تعهد إليه باستعماله كان تقليد هذا الختم جناية تزوير معايبا عليها بالمادة ١٧٤ المذكورة ، وكان استعماله جناية كذلك طبقا لهذه المادة . فالختم الصادر من القسم البيطرى التابع لوزارة الزراعة لى تستعمله شركة الأسواق فى سلخانة معينة يكون تقليده جناية واقعة تحت حكم المادة ١٧٤ السابقة الذكر .

٢ — فى جريمة تقليد الأختام يكفى لتوفر ركن التقليد إمكان التخداع الجمهور ببصمة الختم المقلد دون اقتضاء أى شرط آخر .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة هؤلاء الطاعنين بأنهم فى يوم أول الحجة سنة ١٣٥٠ الموافق ٧ أبريل سنة ١٩٣٢ بالإبراهيمية مركز هيا بمديرية الشرقية : (أولا) اشتركوا بطريق الاتفاق والتحرىض مع مجهول فى تقليد ختم صادر من جهة حكومية (ختم سلخانة الإبراهيمية) . وذلك بأن اتفقوا معه وحرضوه على عمل الختم المزور فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض . وكان القصد من ذلك

استعمله في الختم على اللوم التي تدبج خارج السلطنة وذلك مع عندهم بتقليده .  
 (ثانيا) استعملوا ذلك الختم المزور بأن ختموا على اللوم المذبوحة التي ضبط  
 بعضها في الحوانيت التي يمرضون فيها اللحم للبيع . وطلبت من حضرة قاضي الإحالة  
 إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٠ و ٤١ و ١٧٤ من قانون العقوبات ،  
 فقرر حضرته بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٣٤ إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمواد سالقة الذكر .  
 ومحكمة جنايات الزقازيق سمعت الدعوى وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٣٣ مارس  
 سنة ١٩٣٥ عملا بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل عاكم الجنايات بالنسبة لتهمة  
 الاشتراك في التقليد وبالمادتين ١٧٤ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة لتهمة  
 الاستعمال بحبس كل من المتهمين عنها بالحبس مع الشغل لمدة ستين . فظن  
 المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ثاني يوم صدوره وقدم الأستاذ  
 سبابا حبشي أفندى المحامي عنهم تقريرا بالأسباب في ٩ أبريل سنة ١٩٣٥

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمدولة قانونا .

من حيث إن الطعن حاز شكله القانوني .

وحيث إن الوجه الأول يحصل في أن بالحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق  
 النصوص على الواقعة الثابتة بالحكم . ذلك لأن سلطنة الإبراهيمية المقول بتقليد  
 ختمها ليست من الجهات الحكومية أو المصالح العامة وإنما هي سلطنة خاصة  
 تابعة لشركة الأسواق، والأختام التي توضع على اللوم إنما توضع لحساب الشركة  
 وبمعرفة موظفيها، وما دامت الشركة هي التي تستعمل الختم فهذا الاستعمال يخرجها  
 عن متناول المادة ١٧٤ من قانون العقوبات .

وحيث إن العبرة في تزوير الأختام وما ماتاها مما نصت عليه المادة ١٧٤ من

قانون العقوبات ليست بالجهة المأذونة باستعمال الختم وإنما هي بالختم المقلد نفسه .

ففي كان هذا الختم صادرا من جهة حكومية لأجل أن يستعمل في أغراض معينة



سواء بمعرفة رجال الحكومة أنفسهم أو غيرهم ممن هم تمهيد إليهم باستعماله كانت جريمة تقليد الختم جنائية تزوير معايبا عليها بالمادة آفة الذكر، وكان استعماله جنائية كذلك طبقا للمادة المذكورة . ويبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه وحكى الاختصاص الصادرين من محكمة الجناح ابتدائيا واستئنافيا في هذه الدعوى على أساس أنها جنائية أن الختم المقلد صادر من جهة حكومية هي القسم البيطرى التابع لوزارة الزراعة لكي تستعمله شركة الأسواق في سلطنة الإبراهيمية، ولهذا الجهة الحكومية استردادها منها في حالة ما إذا تخلفت الشركة عن إدارة السلطانات . وإذن يكون القول بأن التقليد للختم المذكور ليس بجناية مردودا بنص القانون ووجه الطعن في غير محله .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو أن الواقعة الثابتة بالحكم ليست تزويرا أو استعمالا لختم مقلد لأن بصمة الختم المقلد ليست عليها كتابة أصلا بل هي دوائر تقرب من حجم الختم الحقيقى وإن كانت تختلف عنه . فالتقليد إذن متعمد ويكون الفعل المنسوب للطاعين غير منطبق لا على المادة ١٧٤ ولا على المادة ١٧٦ من قانون العقوبات وتكون المحكة قد أخطأت في التطبيق القانونى .

وحيث إن الطاعن تمسك بما احتوى عليه هذا الوجه لدى محكمة الموضوع فردت عليه في حكمها المطعون فيه بما حصله أن القانون لم يشترط أن يكون التقليد بشكل خاص أو بالغا حد الإتيان بحيث يصعب على الشخص العنى تمييزه عن الختم الحقيقى، بل يكفى أن يكون التقليد بحيث إنه يكفل رواج الشيء المقلد في المعاملة والتداول بين الناس . وقالت المحكمة إن هذا هو ما وقع بالنسبة لبصمات الختم المقلد إذ أن أحدا من الأهلى لم يميزها بل إن نفس الطبيب البيطرى لم يدرك أنها مقاداة يجزى رؤيتها ولم يعرفها إلا بعد نقلها إلى نقطة البوليس على أثر شروع مفتش بيطرى المديرية في التحقق من الأختام الميصومة على اللحوم لما أن بلغه وجود ختم مقاداة بجهة الإبراهيمية . ومحكمة النقض لا يسمها سوى أن تقر محكمة الموضوع على ماقررت

من أن اتخداع الجمهور بالنظم المبصوم — وهو ما حققت تلك المحكمة بنفسها في الدعوى الحالية بسلطانها الموضوعية المطلقة كما سلف — كاف لتوفر ركن التقليد في الجناية المقترفة دون اقتضاء أى شرط آخر .

(٣٩٩)

القضية رقم ١٨٠٦ سنة ٥ القضائية

حكم - نسيه - حكم بالبراءة - إلغاؤه بدون تنفيذ أسباب البراءة بإطلافا - بطلان -  
(المادة ١٤٩ تحقيق ١٠٣ مرافعات)  
يجب على المحكمة الاستثنائية إذا رأت إلغاء حكم صادر بالبراءة أن تفند ما استندت إليه محكمة الدرجة الأولى في التبرئة من أسباب وإلا كان حكمها بالإلغاء ناقصا قصبا جوهريا موجبا لنقضه . فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد عرضت لتقرير الخبير الفائق بترور ورقة ما ولم تعزل عليه موصحة الأسباب التي دعته إلى عدم الاطمئنان إليه ، ثم استعرضت وقائع الدعوى وظروفها لتعزف ما إذا كانت هذه الورقة مزورة حقيقة أم لا ، وانتهت من ذلك إلى القول بأن الورقة صحيحة و برأت المتهم ، ثم جاءت المحكمة الاستثنائية فنذبت خيرا آخر فقرر أيضا أن الورقة مزورة فألغت الحكم الابتدائي استنادا إلى تقرير هذا الخبير الأخير الذي جاء رأيه موافقا لرأى الخبير الأول ، ضاربة صفحا عن الأدلة الأخرى التي اعتمدت عليها محكمة الدرجة الأولى وأسست عليها حكمها بالبراءة ، فلم تسر إليها بشيء ما ، لا تصريحًا ولا تلميحًا ، فلا شك أن حكم المحكمة الاستثنائية يكون قائما على غير أساس ويتعين نقضه .

(٤٠٠)

القضية رقم ٢١٢١ سنة ٥ القضائية

دفاع - تقديم مذكرة من أحد الخصوم - عدم اطلاع الخصم الآخر عليها - إخلال بحق الدفاع -  
إن تقديم مذكرة من أحد الخصوم بدفاعه بغير اطلاع خصمه عليها فيه إخلال بحق الدفاع لما يترتب على ذلك من عدم تمكين الخصم الذي لم يعلن بها من مناقشة

الخصم الذى قدمها فيا أدلى به فيما من أليانث . فإذا رخصت المحكمة للدعى بالحق المدنى بتقديم مذكرة فى الفترة التى حجزت فيها القضية للحكم فقدمها فضلا وضمت إلى أوراق الدعوى من غير أن تبلغ للتمم ، ثم أصدرت المحكمة بعد ذلك حكمها كان هذا الحكم معيا باطلا .

### جلسة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة ذك برزى بك المستشار وحضور حضرات محمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامى بك .

(٤٠١)

#### القضية رقم ٢١٣٧ سنة ٥ القضائية

مشتردون ومشتبه بهم . وجود أسباب جلية لدى البوليس كد ظنونه عن ميل المشتبه فيه وأعماله الجنائية . اعتماد المحكمة صحة ما وجد لدى البوليس من ذلك . موضوعى . (القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

إن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاصة بالمشتريين والأشخاص المشتبه فيهم تنص على أنه إذا حدث بعد إنذار البوليس أن حكم مرة أخرى بالإدانة على الشخص المشتبه فيه ، أو قدم ضده بلاغ جديد عن ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الفقرتين أولا وثانيا من المادة الثانية ، أو عن شروعه فى ارتكاب إحدى تلك الجرائم ، أو إذا وجد مرة أخرى فى الأحوال المنصوص عليها فى الفقرة الرابعة من المادة المذكورة ، أو إذا كان لدى البوليس من الأسباب الجدية ما يؤيد ظنونه عن أميال المشتبه فيه وأعماله الجنائية ، فيطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه طبقا لأحكام الباب التالى . فإذا اعتمدت المحكمة صحة ما وجد لدى البوليس من الأسباب الجدية التى أيدت ظنونه عن ميل المتهم وأعماله الجنائية ، وطبقت عليه المواد ٢ و ٩ و ١٠ من القانون المتفق المذكور ، فهذا الاعتماد باعتبار كونه تقديرا موضوعيا داخل فى حدود سلطة قاضى الموضوع ولا مراقبة لمحكمة التقض عليه .

(٤٠٢)

القضية رقم ٢١٤٥ سنة ٥ القضائية

(المادة ٢٢ تحقيق)

قرار حفظ - من ينسب ؟

إذا دفع المتهم بعدم قبول الدعوى العمومية لصدور قرار بحفظها استنادا إلى مادونه وكيل النيابة المحقق بالمداد الأحمر في محضر التحقيق تحت عنوان "قرار حفظ قطعي"، وأجاب الحكم عن هذا الدفع بأن القرار الذي يشير إليه هذا المتهم خاص بتهم توفى وبأنه كان يحوى بضعة أسطر لعلها كانت تمس موقف ذلك المتهم ولكن المحقق طمسها دلالة على عدوله عنها بحيث لم يصبح في الإمكان تمييز ألفاظها، وبأن المتهم لا يمكن أن يكتب حقا لمجرد شروع المحقق في التفكير في إصدار قرار لمصلحته، لأن العبرة هي بما انتهى إليه رأى المحقق وما استقر عليه في قراره، وبأن قرار الحفظ لا يكون محرما ونافذا طبقا للقانون ما لم يذيله المحقق بامضائه، فإذا وضع المحقق مسودة القرار ثم عدل عنها أو شرع في تدبير أسباب لقرار جال بخاطره، ثم امتنع عن إنصافه فان هذا التصرف من جانبه لا يعتبر نهائيا - فهذا الذى أجاب به الحكم صحيح ولا مخالفة فيه للقانون .

### الوقائع

اتهمت النيابة هذا الطاعن بأنه في أول يناير سنة ١٩٣٢ بأورانيا، استعمل مخالصة مزورة بمبلغ مائة جنيه على مسعدة عوض حسان منسوباً بصورها كذا لها والتي أثبت بها كتابة مكان أخرى بحيث، تحتها ختم ابنى عليها والشهود مع علمه بتزويرها، وطلبت من محكمة جنح إيتاي البارود الجزئية معاقبته بالمادة ١٨٣ من قانون العقوبات . ادعت مسعدة عوض حسان المحبى عليها مدنيا وطلبت الحكم لها بمبلغ عشرة جنيهات تعويضا قبل الطاعن وآخر . سمعت المحكمة المذكورة الدعوى وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٤ عملا بالمادة السالفة الذكر بجس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش وإلزامه مع آخر

متضامين بأن يدفعاً للدعوى بالحق المدني مبلغ خمسمائة قرش والمصاريف المدنية المناسبة . استأنف المحكوم عليه هذا الحكم في يوم صدوره . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة إسكندرية الابتدائية الأهلية منعقدة بهيئة استئنافية دفع الحاضر مع الطاعن فرعياً بعدم قبول الدعوى العمومية إذ أصدر فيها المحقق بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٣٣ قراراً قطعياً مسبباً بحفظها ألغاه في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ على خلاف ما تقتضى به المادة ٤٢ فقرة ب من قانون تحقيق الجنائيات ، فقررت المحكمة ضم هذا الدفع إلى الموضوع . وبعد أن أتمت سماعه قضت فيها حضورياً بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف دون أن تشير في أسباب حكمها إلى شيء عن الدفع السابق وذلك عملاً بمادة الاتهام . فطن الأستاذ عبد الحميد السنوسي أفندى المحامى بالتوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ وقدم حضرته تقريراً بالأسباب في ٢٠ منه . ومحكمة النقض نظرت هذا الطعن وقضت فيه بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٣٥ بقبوله شكلاً وفي الموضوع بتنقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى محكمة إسكندرية الابتدائية الأهلية للقضاء فيها ثانية من هيئة استئنافية أخرى . وعند نظر الدعوى ثانية أمام محكمة إسكندرية الابتدائية الأهلية منعقدة بهيئة استئنافية دفع الحاضر مع التهم فرعياً بعدم قبول الدعوى العمومية لسابقة صدور قرار بحفظها ، وبعد أن أنهت المحكمة المذكورة سماع الدعوى قضت فيها بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٣٥ عملاً بمادة الاتهام بقبول الاستئناف شكلاً ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى العمومية وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية وثلثمائة قرش أتعاباً للحاماة وأعفته من المصاريف الجنائية . فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض لثاني مرة بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٣٥ وقدم الأستاذ عبد الحميد السنوسي أفندى المحامى عنه تقريراً بالأسباب في ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٥ .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن محكمة الموضوع إذ قضت برفض الدفع استنادا إلى أن قرار الحفظ لم يوقع عليه بمضاء وكيل النيابة في الوقت الذي سلمت فيه بوجود ذلك القرار ثم طمسه بعد ذلك قد أخطأت في تطبيق القانون لأنه لا يشترط لصحة أى قرار أن يمهـر بمضاء واضعه مادام واضعه لم ينكر صدوره ، وقد كان يتعين عليها أن تعتبره نهائيا .

ومن حيث إنه بالإطلاع على الحكم المطعون فيه يرى أنه ذكر أن المتهم دفع بعدم قبول الدعوى العمومية لصدور قرار يحفظها وأنه استند في ذلك إلى ما دونه وكيل النيابة المحقق بالمداد الأحمر في محضر التحقيق تحت عنوان (قرار حفظ قطعي) . وقد أجاب الحكم عن هذا الدفع بأن القرار الذي يشير إليه الطاعن خاص بمتهم توفى ، وأن ذلك القرار كان يحوى بضعة أسطر لعلها كانت تمس موقف المتهم ولكن المحقق طمسها بالمداد دلالة على عدوله عنها بحيث لم يصبح في الإمكان تمييز ألفاظها . وقد ذكر الحكم بحق أن "المتهم لا يمكن أن يكتسب حقا لمجرد شروع المحقق في التفكير في إصدار قرار لصالحه لأن العبرة بما انتهى إليه الرأى وبما استقر عليه المحقق في قراره . ولن يكون القرار عمرا وناقضا طبقا للقانون ما لم يذيله المحقق بمضائه ، فإذا هو وضع مسودة القرار ثم عدل عنها أو شرع في تدبيج أسباب لقرار جال بمخاطبه ثم امتنع عن إنجازه فإن هذا التصرف من جانبه لا يعد نهائيا" ثم رفض الدفع بهذه الأسباب . وهذه المحكمة تنقر محكمة الموضوع على ما رأته في هذا الشأن .

ومن حيث إن محصل الوجه الثانى أن من بين ما استند إليه الحكم في إدانة الطاعن واقعة لا أثر لها في التحقيقات وهي قوله إن اتفاق ٤ يوليـه سنة ١٩٣١ تنفذ مع أن التحقيقات تنفيـد العكس .

ومن حيث إنه بالاطلاع على الصقيقات التي دارت بشأن هذه المسألة أمام المحكمة الاستئنافية بين أنها كانت موضع خلاف بين الطاعن والمدعية بالحق المدني وأن من بين الشهود من شهد بأن مشاركة ٤ يولييه سنة ١٩٣١ لم تنفذ ولكن المحكمة رجحت من ظروف الدعوى أنها نفذت فعلا اعتمادا على أدلة ذكرتها في الحكم .

فما قرره المحكمة بهذا الشأن إنما هو تقدير موضوعي لا إشراف لمحكمة القضا عليه .

ومن حيث إن حصل الوجه الثالث أن الطاعن دفع بأن اتفاق ٤ يولييه سنة ١٩٣١ لم ينفذ، وأنه أيد ذلك بحيلة أدلة خففتها المحكمة وثبت لها صدق الطاعن فيما دفع به ولكن حكما جاء خالي البيان بخصوصه . وهذا ما يعيب الحكم .

ومن حيث إن هذا الوجه مردود بما سبق ذكره في معرض الرد على الوجه الثاني .

ومن حيث إن حصل الوجه الرابع أن ما استندت إليه محكمة الموضوع قولها إن زوج المدعية بالحق المدني أنكر التوقيع على ورقة أول يناير سنة ١٩٣٢ وهي بذلك قد أخطأت في تطبيق القانون أيضا لأنه لم يكن أمامها دعوى بتروير الورقة المذكورة فما كان يجوز لها أن تقبل القول بحصول إنكار التوقيع ما لم يحصل الادعاء بالتروير وعلى هذا يجب اعتبار الورقة صحيحة إلى أن تتخذ بشأنها الإجراءات القانونية وتكون النتيجة التي وصلت إليها المحكمة مخالفة للبادئ التي استقر عليها الفقه والقضاء .

وحيث إنه فضلا عما في هذا الوجه من الخلط بين الإنكار والادعاء بالتروير فان ورقة أول يناير سنة ١٩٣٢ كانت من المسائل التي يسم المحكمة استجلاء حقيقتها توصلا إلى تكوين اعتقادها فيما يتعلق بصحة التهمة الموجهة إلى الطاعن أو بطلانها .

فلما سمعت أقوال زوج المدعية بالحق المدني بشأن الختم المنسوب إليه على الورقة المذكورة ، واستعرضت سائر الظروف المحيطة بهذه الواقعة قررت في حكمها " أن الزوج أنكر التوقيع على هذه الورقة وأن الدلائل قامت على صحة إنكاره " ولم تكن المحكمة بحاجة إلى أن تلجأ إلى أكثر مما بلغت إليه لتحخيص هذه النقطة الفرعية ولم تكن على الخصوص بحاجة إلى الاتجاء إلى إجراءات دعوى التروير التي

لا يلجأ إليها إلا أمام المحاكم المدنية متى رأت هذه المحاكم الأخيرة لزوما لذلك .  
فما وقع من المحكمة لا مخالفة فيه لشيء من قواعد القانون .  
ومن حيث إن حصل الوجه الخامس أن واقعة الاستعمال غير مينة البيان الكافي .  
ومن حيث إنه لا صحة لهذا الوجه بتاتا إذا الحكم لم يحمل بيان واقعة الاستعمال  
بل قال عنها "وإن المتهم استعملها — أى المخالصة المزورة — وهو عالم بتزويرها  
بأن تدمها في التحقيقات يوم ٢٣ يونيه سنة ١٩٣٣ بتقطعة الكنيسة وتمسك بها  
في جميع أدوار التحقيق وأمام المحكمة واستند عليها في التدليل على تخالصه من الدين  
واستمرت الجريمة باستمرار الاستعمال ... الخ" وفي هذا القول ما يكفي بيانا لواقعة  
الاستعمال .

### جلسة ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مراد وهبة بك وبحضور حضرات زكى برزى بك وأحمد أمين بك  
وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سائى بك .

(٤٠٣)

القضية رقم ٢٠٣٧ سنة ٤ القضائية

(١) دفع فرعى . ضم الدفوع الفرعية أيا كان نوعها إلى الموضوع . الفصل فيها بحكم واحد .  
لا مانع قانونا . الحالة المصوص عليها في المادة ١٣٥ مرافعات . مراد الشاوع منها .  
المائل الفرعية التى تحدث في الجلسة . غرض الشاوع منها .

(المادتان ١٣٥ مرافعات و ٢٤٠ تحقيق)

(ب) تقرير القاضى المختص . تلاوة . يكفى أن تحصل بحضوره . (المادة ١٨٥ تحقيق)

(ح) وصف التهمة . إسناد وثائق إلى المتهم لم تؤسس النيابة الاتهام عليها . عدم مناقشة الدفاع لها .

الحكم يجب . استبعاد هذه الوثائق . الوثائق الباقية كافية لإدانة التهم ولترقيق العقوبة

المتضى بها عليه . لا قس .

١ — لا نص في القانون المصرى يمنع المحكمة من ضم الدفوع الفرعية أيا كان

نوعها إلى الموضوع والفصل فيها بحكم واحد . وما نص عليه في المادة ١٣٥ من



قانون المرافعات من إجازة ضم الدفع الترضى بعدم الاختصاص إلى الموضوع والفصل فيهما بحكم واحد لا يصح الاستدلال به على عدم جواز الضم في باقي الدفع الفرعية ، لأن الشارع المصرى أراد بالنص الوارد في هذه المادة دفع شبهة عدم جواز الضم في حالة الدفع بعدم الاختصاص كما يقضى به القانون الفرنسى الذى منع جواز الضم في هذه الحالة فقط دون غيرها . وكذلك لا يصح الاستدلال في هذا الصدد بما نص عليه في المادة ٢٤٠ من قانون تحقيق الجنايات التى أوجبت على المحكمة أن تحكم في الحال في المسائل الفرعية التى تحت في الجلسة ، فان المسائل المقصودة في هذه المادة هي المسائل التى تحت عرضا في الجلسة عند نظر الدعوى كالمراضة في سماع شهادة شاهد أو طلب جعل الجلسة سرية أو ما يشبههما .

٢ — إن كل ما أوجبه القانون في المادة ١٨٥ من قانون تحقيق الجنايات هو أن يقدم أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريرا عن القضية ، وأن يتلى هذا التقرير عند البدء في نظرها ، ولم يفرض القانون على القاضى المقرر تلاوته بنفسه بل يكفى أن تحصل تلاوته بحضوره .

٣ — إذا أسندت المحكمة من تلقاء نفسها إلى المتهم وقائع لم تجعلها النيابة من عناصر الاتهام ، ولم يتناول الدفاع مناقشتها ، فلا شك أن حكمها يكون معيبا من هذه الناحية . ولكن إذا كانت الوقائع الأخرى المسندة إلى المتهم كافية وحدها للإدانة ، بعد استبعاد تلك الوقائع التى لم تجعلها النيابة من عناصر الاتهام ، وكانت العقوبة المحكوم بها لا تتجاوز الحد المقرر قانونا للجريمة النابتة قبل المتهم ، فلا ينقض الحكم .

#### (٤٠٤)

القضية رقم ٢٠٤٠ سنة ٥ القضائية

- (١) قرار حفظ . منط نهاية . أثرها .  
(ب) جريمة : فراض بغوائد ربويه تريد على الحد الأقصى المباح قانونا . منط العقاب في هذه الجريمة . ادعاء المقرض بحق مطلق . لا يجوز . حقه في استرداد ما دفعه زائما على القاعدة القانونية . سبيل الحصول عليه .  
(المادة ٤٢ تحقيق)  
(المادة ٢٩٤ المكررة ع)

١ - إذا كان قرار الحفظ مبنيًا على أسباب لا علاقة لها بالأدلة القائمة على التهمة، بل كان أساسه الصلح الذي رأى الفريقان المتنازعان حسم النزاع به وفض المشاكل على مقتضاه بحسب ما ارتآه كل منهما في مصلحته، فهو قرار نهائي عملاً بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات. ومن شأن نتائجه هذه أن يحوز قوة الشيء المحكوم فيه، ويقوم حائلا دون تحريك الدعوى العمومية في المادة المحفوظة بأية حال. ولا عبرة في هذا الصدد بما عساه يكون قد ورد بمذكرة رئيس النيابة المصحقة بالتحقيقات والمبلغة للنائب العام لاستصدار موافقته على الحفظ، بل العبرة هي بأسباب الحفظ نفسها المدونة بالتحقيقات. كما أن من شأن هذا القرار النهائي المبني على الصلح أن يقوم حائلا دون الادعاء بحق مدني ناشئ بأية صورة عن موضوع الشكوى المحفوظة.

٢ - إن الأمر المعاقب عليه في جريمة اعتياد الإقراض بالربا الزائد على الحد القانوني إنما هو الاعتياد ذاته، وهو وصف يقوم بذات الشخص المقرض ولا ضرر فيه بالمقترضين. فليس لهؤلاء إذن حق المطالبة بتعويض تآ، بل كل ما لهم هو أن يرفعوا دعوى مدنية لاسترداد ما دفعوه زائداً على الفائدة القانونية باعتبارها مدفوعة بغير حق، وهذه دعوى ليست ناشئة عن جنحة حتى يسوغ رفعها بالتبعية إلى المحكمة الجنائية.

(٤٠٥)

القضية رقم ١٠ سنة ٦ القضائية

(١) هنك عرض - مناط توافره هذه الجريمة.

(ب) هنك عرض - الإكراه - استنطاق محكمة الموضوع وقوعه - سلطة محكمة الموضوع في ذلك -

(ج) جريمة - إمكان وقوعها في الوقت المقول بوقوعها فيه أو عدمه - موضوعي.

(المادة ٢٣١ ع)

١ - إن جريمة هنك العرض تم بوقوع فصل متاف للآداب مباشرة على جسم المجنى عليه ولو لم يحصل لإللاج أو احتكاك يتخلف عنه أي أثر كان.

٢ - إذا استنبطت محكمة الموضوع وقوع الإكراه من التحقيقات الأولى التي حصلت في الحادثة ، ومن التحقيقات التي أجرتها بنفسها في الجلسة ، وبينت في حكمها ظروف هذا الإكراه بيانا كافيا ، فلا يسوغ الجدل بعد ذلك أمام محكمة النقض في وقوع الإكراه أو عدم وقوعه .

٣ - إن مسألة إمكان وقوع الجريمة في الوقت المقول بوقوعها فيه أو عدم إمكان وقوعها أمر متعلق بالموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به .

#### (٤٠٦)

القضية رقم ١٥. سنة ٦ القضائية

غش البضاعة . ساط العقاب في هذه الجريمة . تمام صفقة البيع . ظهور النش قبل إتمام البيع .  
شروع في الجريمة لا عقاب عليه .  
(المادة ٣٠٢ ع)  
إن الصورة الواردة بصدر المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات لا تتحقق ويصبح العقاب المنصوص عليه في هذه المادة واجبا إلا إذا تمت للجني عليه صفة المشتري ، وذلك بتمام صفقة البيع ، لأن القانون لا يعاقب في هذه الصورة إلا " من ينش المشتري " . فإذا ظهر النش أثناء الإجراءات التي يتوقف عليها تمام التعاقد ، واستحال إتمام الصفقة بظهور ذلك النش كان الأمر شروعا فقط في ارتكاب الجريمة ولم يبق محل للعقاب ، لأن الشروع في الجنح لا يعاقب عليه إلا بنص صريح ، ولا نص على العقاب في المادة سالفة الذكر .

#### (٤٠٧)

القضية رقم ١٦. سنة ٦ القضائية

وصف التهمة . تغيير وصف التهمة . جوازه . شرط جوازه . إثبات وقائع جديدة لم تستلهم لا يجوز حتى مع قلة الدلائل إلى ذلك . حق محكمة النقض في هذه الصورة . (المادة ٣٧ تشكيل)  
إذا جاز للمحكمة الاستئنافية أن تغير وصف التهمة مع إبقاء الوقائع على حالها فليس لها أن تعدل التهمة بإضافة وقائع جديدة لم يسبق لاستادها إلى التهم ، حتى

ولو افنت نظر الدفاع إلى هذا التعديل، لأن في ذلك على كل حال حرمانا للمتهم من درجة من درجات التقاضي، خصوصا إذا كانت المحكمة الاستئنافية لم تكف بحرمان المتهم من الدفاع عن نفسه أمام محكمة الدرجة الأولى بخصوص الوقائع الجديدة، بل أدخلت ما أدخلته من التعديل على التهمة بعد إقفال باب المرافعة ومجز القضية للحكم فحرمت المتهم بذلك من الدفاع عن نفسه أمام محكمة الدرجة الثانية أيضا .

والتصرف على هذا الوجه وإن كان يعد إخلالا شديدا بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم وإعادة المحاكمة إلا أن لمحكمة النقض أن تكتفي بنقض الحكم وحذف الوقائع الجديدة التي أسندت إلى المتهم بالكيفية المذكورة وتعديل العقوبة بما يناسب جرمه الثابت عليه .

#### (٤٠٨)

##### القضية رقم ١٧ سنة ٦ القضائية

تدوير . تدوير عريضة دعوى قبل إعلانها . تدوير في ورقة عرقية . إعلان العريضة يجعله ترويرا في ورقة رسمية . عدم سعي المتهم أو غيره في إعلان العريضة . تقديره موضوعي . عدم تقديم القضية للجلسة . لا ينبغي كون التدوير رسميا . ( المادتان ١٨٠ و ١٨٣ ع )

إذا كان التدوير في عريضة دعوى بوضع إغضاء مزور عليها قبل إعلانها يعد ترويرا في ورقة عرقية، فلا نزاع في أن هذا التدوير العرفي ينقلب إلى تدوير رسمي بعد إعلان العريضة بواسطة المحضر بناء على طلب مرتكب التدوير . وإنكار المتهم السعي من جانبه لإكساب العريضة الصفة الرسمية التي اكتسبتها ، أمر موضوعي لا يلتفت إليه بعد أن أثبت الحكم . وليس يفيد المتهم عدم استرداد العريضة من قلم المحضرين ، وعدم تقديم القضية للجلسة ، إذ التدوير يتم بالتوقيع ويكتسب الصفة الرسمية بالإعلان ، وكل ما يجوز أن يتلو ذلك من الإجراءات فهو زائد على التهمة .

(٤٠٩)

القضية رقم ٢١ سنة ٦ القضائية

(المادة ٢٣٨ ع)

زنا . ظرف التلبس . متى يتوافر ؟

لا يستلزم في التلبس الدال على الزنا أن يشاهد الزاني وقت ارتكاب الفعل أو عقب ارتكابه بمرحة يسيرة، بل يكفي لقيام التلبس أن يثبت أن الزانية وشريكها قد شوهدا في ظروف لا تجعل مجالا للشك عقلا في أن الجريمة قد ارتكبت فعلا . فإذا كان الثابت بالحكم أن المحكمة تبنت من شهادة الشهود أن زوج المتهمه — وهو مسلم — حضر لمتزله في منتصف الساعة العاشرة ليلا، ولما قرع الباب فتحتة زوجته وهي مضطربة مرتبكة، وقبل أن يتمكن من الدخول طلبت إليه أن يعود للسوق ليستحضر لها حلوى، فاستمهلها قليلا ولكنها ألحت عليه في هذا الطلب فاعتذر، فعادت وطلبت منه أن يستحضر لها حاجات أخرى، فاشتبه في أمرها، ودخل غرفة النوم فوجد فيها المتهم مخفيا تحت السرير وكان خالعا حذاه وكانت زوجته عند قدميه لا شيء يسترها غير جلابية النوم، فالتفتت المحكمة من هذه الحالة التي ثبتت لديها دليلا على الزنا وحكت على الزوجة وشريكها بالعقاب باعتباره متلبسا بجريمة الزنا، فهي على حق في اعتباره كذلك . على أن وجود المتهم في المحل المخصص للحريم من منزل الزوج المسلم دليل من الأدلة التي نصت المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات على صلاحيتها وحدها حجة على الشريك المتهم بالزنا .

جلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات زكي برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سائى بك .

(٤١٠)

القضية رقم ٢٦ سنة ٦ القضائية

إثبات . جواز الأخذ بأقوال متهم على آخر . الأخذ بأقوال عاى متهم على متهم آخر . لا يجوز . إنه إن جاز قانونا الأخذ بأقوال متهم على آخر فإنه لا يجوز مطلقا الأخذ بأقوال عاى متهم على متهم آخر، ما دامت هذه الأقوال لم تصدر عن المتهم نفسه،

لا في التحقيق ولا أمام المحكمة، وما دام هذا المحامي لم يؤد أقواله هذه بصفته شاهدا . فإذا استندت المحكمة في إدانة متهم إلى عبارة صدرت من محامي متهم آخر بصفته محاميا، لا بصفته شاهدا في الدعوى فإن هذا يعيب حكمها . ولكن إذا كان الحكم قائما على أدلة أخرى ناهضة بالإدانة فإن خطأه في الاستدلال بمثل تلك العبارة لا يعيبه عيبا يبطله .

(٤١١)

القضية رقم ٣٨ سنة ٦ القضائية

حكم . تسية . حكم بالإدانة . إلصاقه . الرد تفصيلا على الحكم الابتدائي . عدم وجوبه .  
(المادة ١٠٣ مرافعات)  
إن المحكمة الاستئنافية لا تلزم بالرد تفصيلا على أسباب الحكم الابتدائي إلا إذا هي رأت الإدانة بعد الحكم ابتدائيا بالبراءة . أما إذا كان الحكم الابتدائي قد قضى بالإدانة ورائت هي أن تقضي بالبراءة، ففي هذه الحالة يكفي أن يشتمل الحكم الاستئنائي، بصورة مما، على ما يدل على عدم اقتناع المحكمة الاستئنافية بالإدانة السابق القضاء بها .

جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات زكي برزى بك وأحمد أمين بك  
وعند افتتاح السيد بك ومحمود سامي بك .

(٤١٢)

القضية رقم ٢١٢٤ سنة ٥ القضائية

(١، ب، ح) . صف . نشر الأفكار الشيوعية الفائرة لمبادئ الدستور الأساسية . متى يجب العقاب عليه ؟

(المادة ١٥١ ع المعلقة بالقانونين رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ و٢٨ لسنة ١٩٣٥)  
(د) عقوبة . انطباع ما وقع من التهم على نصين أحدهما قديم والآخر جديد . وجوب معاملته بالقوة الأخف .  
(المادة ٥ من قانون العقوبات)

١ — إن التعديل الذي أدخل على المادة ١٥١ من قانون العقوبات بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١، ثم بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥، قد غير حكم الفقرة الثانية

منها تغيراً جوهرياً ، إذ فضلاً عن أنه أدمج الفقرة الثانية بالفقرة الثالثة من المادة فانه أدخل على الجريمة التي كانت تعاقب عليها الفقرة الثانية قيوداً حدثت من واسع مداها . فبعد أن كان النص القديم يعاقب على مجرّد "نشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية" أصبح النشر وحده غير كافٍ لإيجاب العقاب إلا : (١) إذا تضمن تحميذاً أو ترويحاً ، (٢) وكان الأمر المحبذ أو المروّج منه (لا مجرّد أفكار كما كان يقول النص القديم) ، (٣) وكان المذهب من المذاهب التي ترى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية (فلا يكفي فيها أن تكون بذاتها مغايرة لتلك المبادئ كما كان يقول النص القديم) ، (٤) وأهم من كل ما تقدّم أن النص الجديد يشترط أن يكون المبدأ الذي يقوم عليه المذهب المدعوه هو حصول التغيير المرغوب فيه بالقوة أو الإرهاب أو بأى وسيلة أخرى غير مشروعة (ولم يكن لهذا الشرط وجود في النص القديم في الفقرة الثانية منه) . وهذه القيود قد تجعل النص الجديد أصلح في التطبيق في بعض الأحوال ، لأنها قد تخرج من حكم الفقرة الثانية أشخاصاً كان ينطبق عليهم النص القديم .

٢ — إن وصف الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٥١ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ، ثم بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ لا يقتصر بحسب صيغة المادة الجديدة على من يحبذ بنفسه استعمال القوة لتغيير نظم الهيئة الاجتماعية الأساسية أو مبادئ الدستور الأساسية ، بل يتناول كذلك من ينشر أو يحبذ المذاهب التي ترى إلى تغيير هذه المبادئ أو هذه النظم بالقوة ولو لم ينصح هو نفسه باستعمالها أو صرح بأنه لا يشير باستعمالها . ولا يكفي لثبوتهم في مثل هذه الحالة القول بأنه لم يشير باستعمال القوة ما دام المذهب الذي يحبذه في منشوره يقوم على أساس التنزّع بالقوة والإرهاب .

٣ — إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم وزملاءه أعتوا منشوراً ، يستفاد من عباراته أنه يتضمن تحميذاً لنظام الحكم السوفيتي ودعاية للذهب الشيوعي وحضاً للعمال على اعتناقه ، ثم طبعوه وعهدوا إلى فريق منهم بعملية نشره ، فنخرج هذا

الفريق بسيارة إلى الشوارع ومعهم نسخ المنشور وزجاجة الفراء ينفون بها إلصاق تلك النسخ على الجدران ، ولكن قطعهم أوقف لأسباب لادخل لإرادتهم فيها ، وهي ضبطهم بواسطة البوليس ومعهم نسخ المنشور وزجاجة الفراء ، فان ما وقع منهم إلى حين الضبط يعتبر ولا شك شروفا في ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من قانون العقوبات .

٤ - إذا كان الفعل الذي وقع من المتهم ينطبق على كلا نصي المادة ١٥١ من قانون العقوبات القديم والجديد فتعين معاملته بالعقوبة الواردة في النص القديم ، لأنها هي الأخف كما يقتضيه مفهوم المادة الخامسة من قانون العقوبات .

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمدادولة قانونا .

من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في الميعاد فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن محصل الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ، وأن ما ذهب إليه من آراء بجى عليها تبرئة المتهم لا يستقيم مع نص الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من قانون العقوبات سواء قبل تعديل هذه المادة أو بعده ، إذ التعديل لم يغير حكم هذه الفقرة كما يقول الحكم وإنما أدمج الفقرة الثانية بالفقرة الثالثة فقط ، ولم يكن من نتيجة ذلك التعديل عدم انطباق الأعمال المسندة إلى المتهم على الفقرة الثانية من المادة المذكورة بنصها المعتدل بل لا زال موقف المتهم كما كان قبل التعديل ، فان المنشور الذي اتفق المتهم مع زملائه الآخرين على كتابته وطبعه ونشره يتضمن قولاً صريحاً في تحييد المذهب المأخوذ به في روسيا السوفيتية ، وهو قول يناير مبادئ الدستور الأساسية بل ويرى إلى تغييرها . على أن ما رآه محكمة الموضوع في تفسير الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من قانون العقوبات من أنه يشترط لتطبيقها أن يكون الناشر قد دأب إلى تنيير مبادئ الدستور بالقوة أو الإكراه أو بوسائل أخرى غير مشروعة - ما رآه المحكمة من ذلك هو



تفسير خاطئ لنص القانون يتعارض مع قصد الشارع من وضع هذه المادة . وقد ظهر قصده هذا بجملاء في المذكرة الإيضاحية للرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ومن حيث إنه بالإطلاع على الحكم المطعون فيه يبين أنه ذكر أنه بعد أن أحيل المتهم على المحكمة بقرار قاضى الإحالة بالفقرة الثانية من المادة ١٥١ المعلقة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ طلبت النيابة بالجلسة تطبيق المادتين ٤٧ و ١٥١ من قانون العقوبات على اعتبار أن المتهم اتفق مع غيره اتفاقاً جنائياً على ارتكاب الجنابات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من قانون العقوبات وذلك لأن ركن النشر غير متوفر فلا يمكن طلب تطبيق المادة ١٥١ وحدها . ثم فصل الحكم وقائع الدعوى التي ثبتت لدى المحكمة من أقوال الشهود ومحصلها أن المتهم اتفق مع آخرين (سبق الحكم عليهم) على طبع منشور ونشره في ليلة أول مايو سنة ١٩٣٠ وأن المتهم هو الذى كتب المنشور باملأه زميل له . وبعد أن تم طبع المنشور في الليلة المذكورة أخذ فريق من المؤتمرين النسخ التي طبعوها وزجاجة من الفراء واستقلوا سيارة بنية الصاق هذه النسخ على الجدران في الشوارع ولكن البوليس كان يتعقب خطواتهم وعند منتصف الليل ضبطهم في السيارة ومعهم المنشورات وزجاجة الفراء قبل أن تتم عملية النشر . وقد تبين من عبارة الحكم ومن الاطلاع على المنشور نفسه أن ذلك المنشور حوى بياناً عن تاريخ الاحتفال بأول مايو باعتباره عيداً للعمال . ثم أخذ يذكر الأغراض التي أراد طابعو المنشور إذاعتها فقال : إنه لا بد لطبقة العمال في مصر أن تحتفل بهذا العيد العالمى مقدّمة فيه مطالبها كسّ تسريح للعمال والاعتراف بتقابهم وتحديد ساعات العمل والضمان ضدّ الشيوخة والأخطار . ومساواة أجور الوطنيين بالأجانب وحرية الاجتماعات والسماح للعمال بدخول المجالس النيابية . وانتقل المنشور بعد ذلك إلى القول بأن الدولة الوحيدة في العالم التي تحتفل بأول مايو هي الحكومة السوفيتية وهي المثل الأعلى لطبقة العمال في العالم . وأن الحكم السوفيتي هو النظام الوحيد الذي يقضى على النظم الرأسمالية والأزمات الاقتصادية والفوضى في الإنتاج ويقضى على العطل الموجود في العالم وكذا الحروب

الاستعمارية وما ترتب عليها من الآثار السيئة وتيتيم الأطفال وتزويج النساء الخ .  
 فيحيى عبد أول مايو العالمى ! وليحى الحكم السوفيتى فى العالم ! ويسقط المجتمع  
 الرأسمالى " وعند التطبيق القانونى قال الحكم إنه لا محل للبحث فى التهمة كما وردت  
 فى أمر الإحالة لأن النشر لم يتم فبتعين قصر البحث على ما إذا كانت جريمة الاتفاق  
 الجنائى متوافرة أم لا وما هى الجناية التى اتوى المتهم وزملائه ارتكابها . ثم استطرد  
 الحكم إلى بيان ما طرأ على المادة ١٥١ من تعديل بعد ارتكاب الجريمة بمقتضى  
 القانون ٩٧ لسنة ١٩٣١ ، ثم بمقتضى القانون ٢٨ لسنة ١٩٣٥ ، ونرج من هذه  
 المقارنة إلى القول - بناء على اعتبارات ذكرت بالحكم - بوجوب معاملة المتهم  
 بالتعديل الذى حصل فى سنة ١٩٣٥ لأن مصلحته محققة فى تطبيق ذلك القانون  
 على العمل المسند إليه . وفى سبيل تليل ذلك ذهب الحكم إلى القول بأن المنشور  
 الذى اتفق المتهم وآخرون على نشره لا يحتوى على أمر معاقب عليه لأن المادة ١٥١  
 من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ تتطلب أن يكون النشر  
 لتغيير مبادئ الدستور بالقوة أو الإرهاب أو الوسائل غير المشروعة ، وأن المحكمة  
 ترى أنه لم يدر بخلد واضع المنشور الحىض على القوة أو استعمال وسائل غير مشروعة  
 لتقسير النظام الذى يرمون إليه " وإن ماضيهم وطريقة تفكيرهم وما أشار إليه  
 المنشور نفسه من وسائل الإصلاح التى يرغبون فيها وما رواه الكيوس ( وهو أحد  
 شهود الإثبات ) عنهم لا يدع مجالاً للشك فى أن ما جاء بالمنشور من تحجيز إنما هو  
 من باب الإشادة بنظام يراه الكتب أملاً يتطلع إليه ، ولعله يرجو تحقيقه تدريجياً  
 بالوسائل التى تضمنها المنشور والتى يستشف منها أنها تؤدى إلى صلاح حال العمال  
 وتسمح لهم بدخول المجالس النيابية والسيطرة عليها " . ثم خلى الحكم من هذا إلى  
 القول بأن الفقرة الثانية من المادة ١٥١ معثلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ غير  
 منطبقة لفقدان ركن من أركانها وأنه لا محل بعد هذا القول بأن المتهم اتفق مع  
 آخرين أخافاً جنائياً على ارتكاب جريمة لأن الفعل المقول بأن الاتفاق تم على ارتكابه  
 لا عقاب عليه .

ومن حيث إن مما يجب التنبيه إليه أولاً هو أن التعديل الذى أدخل على المادة ١٥١ من قانون العقوبات بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١، ثم بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ قد غير حكم الفقرة الثانية منها تغييراً جوهرياً خلافاً لما يقوله النيابة فى ملخصها . إذ فضلاً عن أنه أدمج الفقرة الثانية بالفقرة الثالثة من المادة فإنه أدخل على الجريمة التى كانت تعاقب عليها الفقرة الثانية قيوداً حدثت من واسع مداها ، فبعد أن كان النص القديم يعاقب على مجرّد "نشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية" أصبح النشر وحده غير كاف لإيجاب العقاب إلا إذا : (١) تضمن تحييداً أو ترويحاً ، (٢) وكان الأمر المحبذ أو المروج مذهباً (لا مجرّد أفكار كما كان يقول النص القديم) ، (٣) وكان المذهب من المذاهب التى ترى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية (فلا يكفى فيها أن تكون بنيتها مغايرة لتلك المبادئ كما كان يقول النص القديم) ، (٤) وأهم من كل ما تقدّم أن النص الجديد يشترط أن يكون المبدأ الذى يقوم عليه المذهب المدعوله هو أن يحصل التغيير المرغوب فيه بالقوّة أو الإكراه أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة (ولم يكن لهذا الشرط وجود فى النص القديم فى الفقرة الثانية منه) وظاهر أن هذه القيود قد تجعل النص الجديد أصحّ فى التطبيق فى بعض الأحوال وأنها قد تخرج من حكم الفقرة الثانية أشخاصاً كان ينطبق عليهم النص القديم بلا مرأى . على أن الفعل المسند إلى المتهم ينطبق عليه النص الوارد بالفقرة الثانية من المادة ١٥١ القديمة كما ينطبق عليه النص الوارد بالتعديل الأخير . وإنه لا مصلحة له فى تقديم أيهما على الآخر إذ المستفاد من عبارات المنشور السابق بيانها أنه تضمن تحييداً لنظام الحكم السوفيتى ودعاية للذهب الشيوعى وحضاً للعمال على اعتناقه لأنه "هو النظام الوحيد الذى يقضى على النظم الرأسمالية والإزمات الاقتصادية والقوضى فى الإنتاج ويقضى على العطل الموجود فى العالم وكذا الحروب الاستعمارية وما يقرب عليها من الآثار السيئة وتقيم الأطفال وترىل النساء الخ" كما أنه اختتم بالدعوة بحياة الحكم السوفيتى فى العالم وبسقوط المجتمع الرأسمالى . وهذه العبارات كما تتضمن أفكاراً ثورية مغايرة لمبادئ الدستور

الأساسية بحسب النص القديم للفقرة الثانية من المادة ١٥١ الذى ارتكبت الجريمة تحت سلطانه فانها تتضمن أيضا تحميذا وترويجا لمذهب يرى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية بالقوة أو الإرهاب أو وسائل أخرى غير مشروعة . ذلك بأن النظام السوفيتى أو المذهب الشيوعى، كما هو مطبق فى روسيا يقوم على أساس "استيلاء العمال مباشرة على مقاليد الأحكام فى الدولة، إذ كانت تعتبر كل وسيلة أخرى لبطش النظام الشيوعى غير فعالة" كما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١، أما ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من القول بأنه لم يدر بجدل واضع المنشور الحض على القوة أو على استعمال وسائل غير مشروعة فى سبيل الوصول إلى النظام الذى ينفون تقريره، وأن ذلك هو المستفاد من سيرتهم الماضية وطريقة تفكيرهم وما أشار إليه المنشور نفسه الخ — هذا القول قد تكلفت المذكرة الإيضاحية السالف ذكرها بالرد عليه حيث تقول "إن وصف الجريمة بحسب صيغة المادة الجديدة لا يقتصر على من يجذب بنفسه استعمال القوة لتغيير نظم الهيئة الاجتماعية الأساسية أو مبادئ الدستور الأساسية، بل يتناول كذلك من ينشر أو يجذب المذاهب التى ترمى إلى تغيير هذه المبادئ أو هذه النظم بالقوة ولوم يصنع هو نفسه باستعمالها أو صرح بأنه لا يشير باستعمالها" فلا محل بعد هذا للاعتذار عن المتهم بأنه لم يشير باستعمال القوة ما دام المذهب الذى يجذبه فى منشوره يقوم على أساس التنزيع بالقوة والإرهاب كما تقدم .

ومن حيث إنه لا محل للقول بأن فقدان ركن النشر يمنع من تطبيق المادة ١٥١ من قانون العقوبات لأن المفهوم من الوقائع المتقدم بيانها أن المتهم وزملاءه أعدوا المنشور وطبعوه ثم عهدوا إلى فريق منهم بعملية نشره فخرج هذا الفريق بسيارة إلى الشوارع ومعهم نسخ المنشور وزجاجة الفراء ينفون بها إلصاق تلك النسخ على الجدران ولكن فعلهم قد أوقف لأسباب لا دخل لإرادتهم فيها وهى ضبطهم بمعرفة البوليس ومعهم نسخ المنشور وزجاجة الفراء، فاقع منهم إلى حين الضبط يعتبر ولا شك شروعا فى ارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية.

من المادة ١٥١ من قانون العقوبات . وقد كان للتمم في القضية الحالية نصيبه في هذا الشروع إذ هو أتى عمدا عملا من الأعمال المكونة للجريمة باشتراكه مع الآخرين في كتابة المنشور وطبعه وإعداده للنشر وتسليمه فضلا لبعض زملائه للقيام بالصاقه، وإذا يكون الفعل المنسوب إليه منطبقا على المادة ١٥١ مع المادتين ٤٥ و ٤٦ من قانون العقوبات . ولا حاجة بعد هذا إلى ما بلغت إليه النيابة من تعديل وصف التهمة وطلب تطبيق المادة ٤٧ من قانون العقوبات ما دامت المادة ١٥١ منه ممكنة التطبيق .

ومن حيث إن ما وقع من المتهم — كما سلف القول — ينطبق على كلا نصي المادة ١٥١ من قانون العقوبات القديم والجديد فيتمتع معاملته بالعقوبة الواردة في النص القديم لأنها هي الأخف كما يقتضيه مفهوم المادة الخامسة من قانون العقوبات .

ومن حيث إنه مما تقدم بين أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى ببراءة المتهم بناء على أن المادة ١٥١ من قانون العقوبات لا تنطبق على الواقعة المسندة إليه ويتعين إذن نقضه ومعاقبة المتهم بالمادة المذكورة مع المادتين ٤٥ و ٤٦ من ذلك القانون .

(٤١٣)

القضية رقم ٢١٢٧ سنة ٥ القضائية

تخريب . الترق . تمرغه . قطع سن مثلية المياه . المادة المنطبقة على هذا الفعل .

(المادتان ٣١٤ و ٣١٦ ع)

إن الفرق المقصود في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات هو الفرق الشامل الذي ينمر مساحات واسعة ويعرض سكان البلاد وحياة السكان للخطر . ولئن كانت المادة ٣١٤ المذكورة قد أطلقت في بيان طريقة الإغراق فنصت على حالة الإغراق بكيفية أخرى غير قطع الجسور فإنه يجب على كل حال أن يكون الإغراق

الذى يحصل بنير قطع الجسور مما تلا للإغراق الحاصل من قطعها ، أى إغراقا شاملا . فإذا ثبت من الوقائع أن شخصا تسبب عمدا وبقصد الإساءة فى حصول هذا الفرق فقد وجب عقابه بالمادة ٣١٤ من قانون العقوبات . وإذا كانت الوسائل التى استعملها لإحداث الفرق تؤدى إليه ولكنه أوقف بسبب خارج عن إرادته كسنا لقطع عذ هذا الفعل شروعا منه فى تلك الجريمة . ولكن إذا كان الثابت أن المتهم قطع عمدا وبقصد الإساءة حافة مسقى ضئيلة المياه فإن المادة المنطبقة على فعلته هى المادة ٣١٦ ع دون المادة ٣١٤ ، لأن ضالة مياه تلك المسقى لا يمكن أن ينشأ عنها غرق ولا شروع فيه مما تمنيه المادة ٣١٤ ع .

#### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن ساذ شكله القانونى .

ومن حيث إن محصل الطعن أن الحكم المطعون فيه طبق المادة ٣١٦ من قانون العقوبات على الواقعة المنسوبة للحكوم عليه وهى أنه تسبب عمدا فى حصول غرق بأراضى محمد عطا الله بأن قطع جسر المسقى الواقعة قبلى الأرض المذكورة فانساب بها المياه وأغرقت جزئا منها . وذكر الحكم أن المادة ٣١٤ من قانون العقوبات لا تنطبق إلا إذا حصل الفرق بقطع جسر فقط ، وهذا خطأ لأن المادة ٣١٤ من قانون العقوبات نصت على حصول هذا الفرق بأية طريقة أخرى ، ولا شك أن قطع حافة المسقى الملاشى بالمياه مما يقع تحت نص المادة المذكورة . أما قول الحكم إن الضرر الذى حصل هو إغراق قيراط واحد فهو قول لا يتفق مع الثابت بالتحقيقات والمعاينة إذ قصر الضرر على قيراط واحد كان بسبب خارج عن إرادة المتهم وهو تدارك أحد الملاك الأمر قبل استفحاله وسدده التقطع الذى أحدثه المتهم ، ولولا ذلك لأغرقت المياه الأرض كلها وتبلغ مساحتها نحو الفدانين ، بل وربما أغرقت المياه باقى الأراضى المجاورة بسبب كثرة المياه فى المسقى .

ومن حيث إن الواقعة الثابتة في الحكم هي أن المتهم قطع حافة المسقى بفأس فانسابت المياه منها إلى أرض المجنى عليه فأغرقت قيراطا منها كان قد هيئ لزراعة القطن فتعطلت زراعته بسبب هذا الفرق زمتا، وكان هذا الفعل بقصد الإساءة . وقد طبق الحكم على هذه الواقعة المادة ٣١٦ من قانون العقوبات دون المادة ٣١٤ من هذا القانون التي طلبت النيابة تطبيقها قائلا إنه لا يمكن اعتبار الفعل الذي وقع من المتهم جناية منطبقة على المادة ٣١٤ من قانون العقوبات لأن هذه المادة إنما تنص على حالة قطع الجسور وإحداث الفرق ، والحالة لم تبلغ هذا القدر من الخطورة فلم يقطع جسر بل قطعت حافة مسقى فأغرقت مياهها الضئيلة مساحة صغيرة لا تتجاوز القيراط، وليس هذا ما يسمى غرقا بالمعنى المقصود من تلك المادة، فالفرق هو الذي يشمل مساحات واسعة ويحدث خسارة عظمى .

ومن حيث إن الفرق المقصود في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات هو الفرق الشامل الذي يضرر مساحات واسعة ويعرض كيان البلاد وحياة السكان لخطر . وقد ضرب القانون مثلا بالفرق الذي يحدث عن قطع جسر من الجسور عمدا، ولا يكون الجسر إلا لتسع عظيم من المياه كالنيل أو إحدى الترع . ثم أطلقت بعد ذلك المادة ٣١٤ المذكورة في بيان طريقة الإغراق فنصت على حالة الإغراق بكيفية أخرى ، ولكن يجب على كل حال أن يكون الإغراق الذي يحصل بغير قطع الجسور مائلا للإغراق الحاصل من قطع تلك الجسور أي إغراقا عاما شاملا . فإذا ثبت من الوقائع أن شخصا تسبب عمدا بقصد الإساءة في حصول هذا الفرق وجب عقابه بالمادة ٣١٤ من قانون العقوبات؛ وإذا كانت الوسائل التي استعملها لإحداث الفرق تؤدي إليه ، ولكنه أوقف بسبب خارج عن إرادته كسد القطع عد هذا الفعل شروطا منه في تلك الجريمة .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ أثبت أن المتهم قطع عمدا بقصد الإساءة حافة مسقى ضئيلة المياه فقد كان على حق في تطبيق المادة ٣١٦ من قانون

العقوبات دون المادة ٣١٤ من ذلك القانون، لأن ما أثبتته هذا الحكم من ضلالة كية مياه المسقى التي قطعت حاقها لا يمكن أن ينشأ عنه غرق ولا شروع فيه مما تنبئه المادة ٣١٤ من قانون العقوبات السالفة الذكر . ولذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٤١٤)

القضية رقم ٦٢ سنة ٦ القضائية

- (١) مواد مخدرة . طيب . إساءة استعمال حقه في وصف المواد المخدرة . مسئولية الجنائية . مسئولية الإدارية لا تنفي المسئولية الجنائية .
- (ب) قيد الوارد من الجواهر المخدرة والمنصرف منها . وجوبه على كل مرخص له بمجازاة . القصد الجنائي في جريمة عدم إسك القاتر . متى يتوافر ؟

(المادتان ٢٦ و ٣٥ من قانون المواد المخدرة)

١ - الطيب الذي يسمى استعمال حقه في وصف المخدرات فلا يرمى من وراء وصفها إلى علاج طبي صحيح بل يقصد أن يسهل للدميين تماطى المخدر ينطبق عليه نص قانون المخدرات أسوة بشيء من عامة الأفراد . ولا يحديه أن للأطباء قانونا خاصا هو قانون مزاوله مهنة الطب ، فانه لا مانع يمنع من مؤاخذه الطبيب إداريا أمام جهته الرئيسية المختصة متى أساء استعمال حقه في وصف المواد المخدرة كعلاج ، أو أخطأ فنيا في عمله ، أو ارتكب في سيره شططا يمس بسمعته أو بشرفه سواء أثبت عليه ذلك بحكم قضائي أم لم يثبت ، مع بقاءه خاضعا على الدوام وفي كل الأحوال لتطبيق نصوص القانون السام بصفته قانونا جنائيا لا يملك تطبيقه سوى السلطة القضائية المختصة المنوط بها تطبيق أحكام ذلك القانون على كافة مرتكبي الجرائم سواء أكانوا أطباء أم غير ذلك .

٢ - إن المادة ٢٦ من قانون المخدرات (الخاصة بقيد الوارد من الجواهر المخدرة والمنصرف منها) عامة النص ، فهي تنطبق على الأطباء كما تنطبق على الصيادلة وغيرهم من الأشخاص المرخص لهم بمجازاة الجواهر المخدرة بمقتضى قانون المخدرات .



والقصد الجنائي في جريمة عدم إمساك الدفاتر المشار إليها في هذه المادة مفترض وجوده يجزئ الإخلال بمحكمها . وليس يشفع فيها الاعتذار بسهو أو نسيان أو بأى عذر آخر دون الحادث القهري .

### جلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات ذكى برزى بك وأحمد أمين بك  
وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامى بك .

(٤١٥)

القضية رقم ١٢٨٠ سنة ٥ القضائية

( أ ) ضرب . وفاة المتهم قبل مضى عشرين يوما من وقوع جريمة الضرب . اعتبار الجريمة مخطئة على المادة ٢٠٥ ع . لا ييب الحكم .

( ب ) اشتراك متهمين في ضرب المجنى عليه . وفاة المجنى عليه بسبب إحدى الضربات . عدم معرفة الضارب لها . أخذ المتهمين جميعا بالمادة ٢٠٥ ع . إلزامهم جميعا بالتوىض . لاختلاف المواد ٢٠٥ ع و ١٥٠ و ١٥١ من القانون المدنى .

١ — إذا كان الحكم قد أثبت وفاة المجنى عليه قبل مضى عشرين يوما من تاريخ وقوع جريمة الضرب المستندة إلى المتهم، ومع ذلك اعتبر هذه الجريمة منطبقة على المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات استنادا إلى أن الضربات التى وقعت على المجنى عليه كانت تقتضى علاجه وتعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما كما جاء بالكشف الطبى فلا جناح على المحكمة فى ذلك .

٢ — إذا أقامت النيابة الدعوى العمومية على متهمين بأنهم مع غيرهم ضربوا المجنى عليه ولم يقصدوا قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته، ثم بين الحكم أن الذى ثبت للحكمة هو أن الذين ضربوا المجنى عليه هم هؤلاء المتهمون، وأنهم أحدثوا به الإصابات المصدية التى أثبتها الكشف الطبى ومن بينها الضربة الواحدة التى أفضت إلى موته، وأنه لم يعرف بطريقة قاطعة من هؤلاء المتهمين هو الذى أحدثها فاعقبتهم من مسئولية الضرب الذى سبب الوفاة، وأخضتهم بالتقدير المتيقن

من الضرب الذى وقع منهم فحكمت عليهم بأقصى العقوبة المينة بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات وبإلزامهم بأن يدفعوا لورثة الجنى عليه تعويضا ، فالذى يفهم من ذلك أن المحكمة اعتبرت الضربة التى أحدثت الوفاة شائعة بين المتهمين وأنها لاحظت أن هذه الضربة كانت إحدى نتائج فعل حصل منهم جميعا وهو الإيذاء الذى اتحدت إرادتهم على إيقاعه بالجنى عليه فقفضت عليهم بالتعويض عن الضرر المترتب على الوفاة التى كانت نتيجة لهذا الإيذاء . وهذا الذى فصلته المحكمة صواب فانه إذا كان لم يتيسر مؤاخذة المتهمين بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات فانه لا مانع من اعتبارهم مسئولين مدنيا بطريق التضامن عن الضرر طبقا للمادتين ١٥٠ و ١٥١ من القانون المدنى .

#### (٤١٦)

القضية رقم ١٣٥ سنة ٦ القضائية

سرة . شى . أو حيوان ضائع . العثور عليه . وجوب تسليمه أو التبليغ عنه . تجاوز المدة المقررة لذلك . غشقة . حبه بنية امتلاكه . سرقة . استخلاص نية التملك موضوعى .

(المادة الأولى من ذكر يثو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨)

إن المادة الأولى من ذكر يثو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ قد حددت لمن يعثر على شيء أو حيوان ضائع مدة معينة لتسليمه أو التبليغ عنه وإلا اعتبر مخالفا ، كما أنها نصت فى فقرتها الأخيرة على أنه إذا حبس هذا الشيء بنية امتلاكه بطريق الغش فتقام الدعوى الجنائية المقررة لمثل هذه الحالة ، أى دعوى السرقة . ويجوز رفع هذه الدعوى ولو لم تمض المدة المحددة للتسليم أو التبليغ متى وضحت نية التملك ، واستخلاص تلك النية موكلو سلطة قاضى الموضوع بغير رقابة عليه فى ذلك لمحكمة التقض .

#### (٤١٧)

القضية رقم ١٥٠ سنة ٦ القضائية

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . الوقائع الثابتة توافرها أركان جريمة الزنا . استناع رفع الدعوى على الزوجة بسبب الطلاق . وجوب استعادة الشريك حيا من ذلك . عدم إمكان معاقبة بئمة دخول منزل .

(المواد ٢٣٦ و ٢٣٨ و ٣٢٤ و ٣٢٦ ع)

إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تتوافر فيها أركان جريمة الزنا وامتنع رفع الدعوى العمومية على الزوجة بسبب تطلقها وجب أن يستفيد الشريك من ذلك فلا تصح معاقبته بعدئذ حتى ولا بتهمة أنه دخل منزلاً بقصد ارتكاب جريمة فيه <sup>(١)</sup>.

### جلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٥

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكل المحكمة وبحضور حضرات زكي برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامي بك .

(٤١٨)

#### القضية رقم ٣٥٦ سنة ٦ القضائية

عاهة مستديمة . عبارة "يستحيل برؤها" الواردة بالمادة ٢٠٤ ع . الفرض منها تأكيد معنى الاستدامة .  
لهم ذكر هذه العبارة في الحكم عند تطبيق المادة المذكورة . لا يحل به . (المادة ٢٠٤ ع)  
إن المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات إنما كانت أردفت عبارة "عاهة مستديمة"  
بعبارة "يستحيل برؤها" فذلك ليس إلا تأكيداً لمعنى الاستدامة الظاهر من العبارة الأولى . وإذن فالأحكام اكتفى الحكم عند تطبيق هذه المادة بذكر العبارة الأولى وحدها دون الثانية فذلك لا يحل به أقل إخلال .

(٤١٩)

#### القضية رقم ٣٦٨ سنة ٦ القضائية

بلاغ صكاذب :

(أ) الجهة التي تقدم إليها البلاغ . ذكرها ركن من أركان هذه الجريمة . إغفال ذكرها . يجب الحكم .  
(ب) سوء قصد المبلغ . وجوب التدليل عليه . (المادة ٢٦٤ ع)

١ - ذكر الجهة التي تقدم إليها البلاغ الكاذب ركن من أركان هذه الجريمة يتعين ذكره في الحكم الذي يساقب عليها ، فالأحكام أغفل الحكم ذكره كان معيباً .

(١) تراجع مع هذا الأحكام الصادرة بجملة ٦ مارس سنة ١٩٣٣ في القضية رقم ١٠٦٦ سنة ٣ و بجملة ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ في القضية رقم ٢٠٥٢ سنة ٤ و بجملة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤ في القضية رقم ٣٤٤ سنة ٥ .

٢ - لا يكفي في معرض التدليل على سوء قصد المبلغ أن يذكر الحكم أن سوء القصد ثابت "من الضمائم المعترف بها بين المتهم وبين المبلغ في حقه"، بل يجب أن يبين ماهية تلك الضمائم ودلائلها على توفر سوء القصد لدى المبلغ.

(٤٢٠)

القضية رقم ٣٩٩ سنة ٦ القضائية

دفاع شرعى . الدفع بهذا الطرف . وجوب تحيجه . ما يجب أن يشمل عليه الحكم عند الدفع بهذا الطرف .  
الدفع بحالة الدفاع الشرعى يجب أن تناول محكمة الموضوع بشئ من العناية والتحصيص ، فإن رأت شروط الدفاع الشرعى متوافرة قضت ببراءة المتهم ، وإن رأت غير ذلك حكمت بما يوجب القانون . ثم إنه يجب أن يشتمل الحكم على بيان أن المتهم تملك هذا الدفع وعلى بيان ما انتهى إليه رأى المحكمة فيه وأسباب رفضه إن لم تر له محلا ؛ أما إغفال الدفع جملة واحدة فيعتبر إخلالا بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم .

(٤٢١)

القضية رقم ٣٧٢ سنة ٦ القضائية

(١) . عاهة مستديمة . ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة . تطبيق المادة ٢٠٠/٢ بدلا من المادة ٢٠٤/١ ع . العقوبة الموقفة لا تتجاوز الحد المنصوص عليه في المادة الواجبة التطبيق .  
(المادتان ٢٠٠/١ و ٢٠٤/١ ع) لا تقضى .  
(ب) ضرب . القصد الجنائى . العبرة بالنية لا بشخص المجرى عليه .  
(ح) وصف الآلة المستعملة في الضرب . ليس ركنا جوهريا . إغفاله لا ينقض الحكم .  
١ - إذا أخطأ الحكم فطبق المادة ٢٠٠/٢ من قانون العقوبات بدلا من المادة ٢٠٤/١ على جريمة الضرب الذى نشأت عنه عاهة مستديمة ولكنه مع ذلك قضى بعقوبة لا تتجاوز العقوبة المنصوص عليها في المادة الواجب تطبيقها فذلك الخطأ في التطبيق لا يوجب نقضه بل تكفى محكمة النقض بتصحيح التطبيق .

- ٢ — إذا أراد شخص أن يضرب زيدا فأصاب عمرا فذلك لا ينفى توفر ركن المعد في الجريمة التي وقعت على عمرو، إذ العبرة بالنية لا بشخص المجنى عليه .
- ٣ — إن وصف الآلة المستعملة في ارتكاب الجريمة ليس من الأركان الجوهرية الواجب بيانها في الحكم . فإذا أغفل الحكم بيانها فلا يجب نقضه .

### جلسة ٦ يناير سنة ١٩٣٦

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وحضور حضرات ذكي برزى بك وأحمد أمين بك وبعد افتتاح السيد بك ومحمد سامي بك .

(٤٢٢)

القضية رقم ٤٢ سنة ٦ القضائية

تسرد . إنذار تسرد . لا يكون نافذا إلا بعد صيرورة نهائيا . متى يعتبر الشخص المنذر في حالة تسرد ؟ ( قرار وزير الحفائية الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٤ الممثل في ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٢ والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٢ عن المتشردين والأشخاص المشبه بهم ) إن ما جاء بالمادة الخامسة من قرار وزير الحفائية الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٤ الممثل في ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٢ من أن الإنذار الذي يوجهه البوليس إلى شخص يشبه في أنه من المتشردين هو ، رغم جواز الطعن فيه ، إنذار مشمول بالنفاذ المؤقت — ملجاء بها من ذلك إنما هو من الأحكام الأصلية التي لا يتجزأها ولا يوجبها إلا قانون خاص يصدر بها . أما وزير الحفائية فلا يملك تقريرها ولا إلحائها لخروج ذلك عن حدود السلطة المخولة له بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من قانون التسرد والمادة ٣٤ منه .

وإذن تجرمة التسرد لا تعتبر واقعة إلا إذا لم يغير الشخص المنذر أحوال معيشتة المخالفة للقانون في مدى عشرين يوما من تاريخ صيرورة الإنذار نهائيا . فإذا تسلم شخص إنذار البوليس في ٣١ يناير سنة ١٩٣٥ مثلا ، ثم طعن فيه بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٣٥ ، فأيدته النيابة العامة في ٢٦ فبراير نفسه ، ثم قدمت الشخص المنذر للقضاء لمحاكمته بوصف أنه في ٧ مارس سنة ١٩٣٥ وجد بحالة تسرد رغم إنذاره ،

فهذا الشخص الذى لم يمهل إلا ثمانية أيام من تاريخ تأييد الإنذار خلافا لما يقضى به القانون من تحديد تلك المهلة بعشرين يوما لاتصح إحداثة ، والحكم الذى بإعاقبه على اعتبار أنه متشدد يكون حكما مخالفا للقانون متعينا تقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه فى يوم ٧ مارس سنة ١٩٣٥ بإمبابه وجد بحالة تشدد ولم يتخذ له وسيلة مشروعة للتعميش رغم إنذاره منشردا فى ٣١ مارس سنة ١٩٣٥ ، وطلبت من محكمة جنتح إمبابه الجزئية محاكمته بالمواد ١ و ٣ و ٦ فقرة أولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ . سمعت المحكمة هذه الدعوى وقضت فيها حضوريا بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٣٥ عملا بمواد الاتهام بحبس شهر مع الشغل والتعاذ وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور ابتداء من تاريخ انتهاء العقوبة البدنية . استأنف المتهم هذا الحكم فى يوم صدوره واستأنفته النيابة فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٥ ، ولدى نظر الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية الأهلية منعقدة ببيتة استئنافية طلبت النيابة التشديد . وبعد أن أتمت المحكمة سماع الدعوى قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٥ عملا بمواد الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للعقوبة البدنية المحكوم بها وتعديله فيما يختص بالمراقبة والاكتفاء بوضعه تحت المراقبة شهرين من تاريخ التنفيذ بها عليه وأعفته من المصاريف .

فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق التقضى فى ٥ أغسطس سنة ١٩٣٥ وقدم تهريرا بأسباب طعنه فى ذات التاريخ .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن حاز شكله القانونى .

ومن حيث إن حصل الوجه الرابع من أوجه الطعن أن تهمة التشدد وجهت للطاعن قبل مضى عشرين يوما من تاريخ قرار النيابة الصادر بتأييد قرار الإنذار المسلم إليه من البوليس .

ومن حيث إن المادة الثالثة من قانون التشرد رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ نصت على أنه إذا تبين للبوليس أن شخصا في حالة تشرد استدعاه لكي يسلمه إنذارا صريحا بأن يغير في مدى عشرين يوما أحوال معيشته التي تنافي القانون ويجعله في حالة التشرد وإلا قدم للقضاء لتوقيع العقوبات المنصوص عليها في المادة السادسة ؛ كما نصت على أنه يجوز لمن يفترض فيه التشرد أن يعطى في قرار البوليس أمام النيابة، وعلى النيابة بعد عمل تحقيق عند الاقتضاء أن تؤيد الإنذار الصادر من البوليس أو أن تلغيه .

ومن حيث إنه يبين من هذا النص أن القانون أعطى الشخص المنذر حق الطعن في إنذار البوليس أمام النيابة ولهذا الأخيرة أن تؤيد الإنذار أو تلغيه . ويرتب على ذلك قانونا أن إنذار البوليس لا يكون نافذا إلا إذا أصبح نهائيا ، إما بعدم الطعن فيه في الميعاد القانوني ، وإما بتأييده من الجهة المختصة . وذلك لأنه من المبادئ العامة أن الأحكام والقرارات لا تكون نافذة إلا إذا كانت نهائية ، ولا يستثنى من ذلك إلا ما ينص عليه القانون بصفة خاصة ، ولم يرد في أحكام قانون التشرد ما يخالف تلك المبادئ العامة .

ومن حيث إن المادة الخامسة من قرار وزير الحقانية الرقم ١٦ فبراير سنة ١٩٢٤ المعمول في ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٣ تنص على أن الطعن أمام النيابة لا يوقف سريان مدة العشرين يوما الواردة في المادة الثالثة من قانون التشرد . ومعنى ذلك أن إنذار البوليس واجب النفاذ من يوم صدوره رغم أنه قابل للطعن ، وهو معنى جديد أضافه قرار وزير الحقانية إلى قانون التشرد على خلاف المبادئ العامة ودون أن يكون له أساس في هذا القانون .

ومن حيث إن قانون التشرد فضلا عن أنه لم يستثن إنذارات البوليس من أحكام القواعد العامة الخاصة بالتنفيذ فإنه لم يتحول وزير الحقانية إضافة أحكام جديدة لهذا القانون . وكل ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة منه وفي المادة ٣٤ هو تكليف وزيرى الحقانية والداخلية بإصدار قرارات بما يريانه

ضروريا من الأحكام لتنفيذ القانون وليان الإجراءات الخاصة بالطن في إنذار البوليس . وظاهر أن تقرير شمول إنذار البوليس بالتأخذ المؤقت رغم جواز الطعن فيه لا يدخل ضمن إجراءات الطعن ولا إجراءات تنفيذ القانون ، بل هو حكم أصيل يجب أن يصدر به قانون خاص . ومن ثم يكون ذلك القرار عديم الأثر في هذا الشأن نظريه عن حدود السلطة المخولة لوزير الحفانية .

ومن حيث إن القول بأن إنذار البوليس نافذ من يوم صدوره يؤدي إلى نتائج لا تتفق مع المعقول إذ يترتب عليه أن جريمة مخالفة إنذار البوليس تتم بمضي عشرين يوما على تاريخ الإنذار رغم قيام الطعن فيه فيصبح الأشخاص المنذرون مستحقين للعقاب ولو ألتى الإنذار فيما بعد ، كما يترتب عليه جواز محاكمتهم عن الجرائم الخاصة بالمتشردين والميينة في المادة ٢٧ من القانون واتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم من تفتيش وتحقيق وحبس احتياطي عن تلك الجرائم بالرغم من قيام معارضتهم في إنذار البوليس وجواز إلغائه فيما بعد بناء على تلك المعارضة ، وهي نتيجة غير مقبولة ولا تتفق مع مفهوم نصوص قانون التشرد نفسه والتي يؤخذ منها أنها ميزت بين حالتين مختلفتين : أولاها حالة الشخص الذي يستلم إنذار البوليس وقد وصفه القانون بأنه مفروض فيه التشرد (مادة ٣/٢ من القانون) وحالة من يصبح إنذاره نهائيا وقد وصفه بأنه متشرد (مادة ٢٧ و ٢٩ من القانون) وأجرى عليه بهذا الوصف أحكام المادتين المذكورتين .

ومن حيث إنه يخلص مما تقدم أن جريمة قيام حالة التشرد لا تقع إلا إذا لم يغير الشخص المنذر أحوال معيشته المخالفة للقانون في مدى عشرين يوما من تاريخ صيرورة الإنذار نهائيا .

ومن حيث إن الطاعن تسلم إنذار البوليس في ٣١ يناير سنة ١٩٣٥ فطعن فيه بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٣٥ فأبدته النيابة العامة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٥ ثم قدمت الطاعن للقضاء لمحاكمته بوصف أنه في ٧ مارس سنة ١٩٣٥ وجد بحالة



تشرذم رغم إنذاره منشردا أى أنها لم تمهله إلا ثمانية أيام من تاريخ تأييد الإنذار خلافا لما يقضى به القانون من تحديد تلك المهلة بشهرين يوما . ولذلك يكون الحكم إذ أدان الطاعن على هذا الأساس قد خالف القانون فيتمتع نقضه وبراءة الطاعن مما نسب إليه .

### (٤٢٣)

القضية رقم ٥١ سنة ٦ القضائية

قضى وإبرام . تقرير الأسباب . إعمال التوقيع عليه من الطاعن . اختياره لنوا .

كل ورقة من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها وإلا عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة . فتقرير أسباب الطعن غير الموقع عليه من الطاعن يكون لنوا لا قيمة له ويتعين عدم قبوله شكلا .

### (٤٢٤)

القضية رقم ١٤٢ سنة ٦ القضائية

رشوة . الموظفون في حكم هذه الجريمة . من هم ؟ طاه في ملجأ تابع لمجلس المديرية . الشروع في إرشائه . يستوجب العقاب . (المادة ٩٠ و ٩١ ج)

إن المادة ٩٠ من قانون العقوبات نصت صراحة على أن المأمورين والمستخدمين أيا كانت وظائفهم والخيرين وكل إنسان مكلف بخدمة عمومية يعتبرون بالنسبة لجريمة الرشوة كالموظفين . فمن شرع في إرشاء طاه مستخدم في ملجأ تابع لمجلس المديرية لكيلا يبلغ عن الأغذية الرديئة التي يقدمها له يحق عقابه بمقتضى المادة ٩٦ من قانون العقوبات ولو لم يكن هذا الطاهى عضوا في اللجنة المختصة لتسلم الأغذية لأنه يحكم وظيفته أول من يستين حال تلك المواد من الجودة أو الرذالة وعليه أن ينبه اللجنة إلى حقيقة الأمر كلما اقتضت الحال .

(٤٢٥)

القضية رقم ٣٨٥ سنة ٦ القضائية

حك عرض . ركن القوة . استخلاص من وثائق الدعوى وأقوال الشهود . جوازه .

(المادة ٢٣١ ع)

للمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول

الإكراه المادى والأدبى على المجنى عليها في جريمة تلك الموضع .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن حاز شكله القانونى .

ومن حيث إن محصل الوجه الأول والثانى من أوجه الطعن أن الإكراه كما جاء في وصف التهمة حصل من الطاعن بطريق تخدير المجنى عليها بخور كان يصعد على نار موقدة بمجرة مقللة حتى تختدرت أعصابها ، لكن الطبيب الشرعى قرر باستحالة تصور الإكراه عن هذا الطريق ، ومع ذلك فقد اعتمدت المحكمة في إثبات ركن الإكراه على حصول البخور وعلى أقوال الشهود مع أن هذه المسألة فنية المرجع فيها للطبيب الشرعى ، وأن أقوال المجنى عليها في التحقيقات وتصرفاتها تقطع بانعدام الإكراه . أما اعتماد المحكمة بعد ذلك على رأى الطبيب الشرعى بأن الإكراه قد يكون بالتأثير الشخصى فهو خروج على ما جاء بوصف التهمة الذى اقتصر على فعل البخور ، ومع ذلك فلم تنبه المحكمة الدفاع إلى هذا النوع الجديد من طرق الإكراه . على أنها جاءت في آخر أسباب حكمها وقررت بأن الطاعن ارتكب جريمة تلك الموضع بطريق الإكراه الناجم من وضع البخور في الموقد وهو ما نفاه الطبيب قطعيا . ويقول الطاعن إن في ذلك اضطرابا في أسباب الحكم بيمينه ويطلبه ، وفضلا عن ذلك فإنه لم يتم دليل على أن الإكراه حصل بطريق التأثير الشخصى الذى افترضه الطبيب الشرعى .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن أفهم المجنى عليها وزوجها أنه سيجالهما من القمم بالبخور والصلوات وأنه في يوم الواقعة اختل بها في غرفة

بعد أن كلف من كثر معها بالخروج منها ثم وضع على النار بخورا بكثرة زائدة أثرت على أعصابها فتضرت ثم أخذ يترك عرضها بالكيفية الميئة بالحكم المذكور . وقد اعتبرت المحكمة أن ذلك حصل بطريق الإكراه وأنه مستفاد من شهادة شاهدين شهدتا بأنهما رأتا المحنى عليها وقت ارتكاب الجريمة وقد فقدت مقاومتها من شدة البخور التي سببت لها دوخانا عظيما ، ومن شهادة الطبيب الشرعى بأن رائحة البخور القوية قد تؤثر على بعض الأفراد فلا يتحملونها وقد يشعرون بدوار لا يصل لحد فقد الصواب . وقد أشارت المحكمة بعد ذلك إلى ما قاله الطبيب الشرعى من احتمال تأثير المحنى عليها مما علمته واعتقدته من مركز الطاعن الذى جمع بين الرجل الدينى والروحانى والطبيب والإنسان فقدت قوة مقاومتها لرغائبه وأعماله ، واستخلصت من كل ما تقدم أن هناك المرض الذى وقع من الطاعن كان بغير رضا المحنى عليها . ومن حيث إنه يفهم مما تقدم أن أسباب الحكم المطعون فيه دالة على أن المحكمة استخلصت من وقائع الدعوى وشهادة الطبيب الشرعى أن القوة التى وقعت من الطاعن على المحنى عليها كانت مادية وأدبية وكان من شأنها سلب رضا المحنى عليها فليس فى ذلك تناقض فى الحكم خلافا لما يدعيه الطاعن لأنه لا مانع عقلا من أن تحصل القوة بالطريق المادى والأدبى معا ، وليس فى ذلك مخالفة للقانون . كما أنه ليس بصحيح أن لا دليل فى الحكم على أن الإكراه حصل بطريق التأثير الأدبى لأن الحكم استنتجه من أسئلة الطبيب الشرعى وشهادة الشهود . وليس للطاعن الاعتراض على ما أسندته إليه المحكمة من أنه استعمل القوة الأدبية فى ارتكاب الجريمة بدعى أن هذه القوة لم ترد فى وصف التهمة ولأن المحكمة لم تلتفت للدفاع إلى ذلك لأن الحكم المطعون فيه استنتج هذه القوة الأدبية من وقائع شملها التحقيق وقد كانت موضع الدفاع ومدار بحثه كما تبين من محضر الجلسة .

أما ما يدعيه الطاعن من أن الطبيب الشرعى قرر باستحالة وقوع القوة بواسطة البخور فإن التابت فى الحكم أنه قرر بإمكان حصول دوار للمحنى عليها من البخور الشديد فاستخلصت المحكمة من ذلك وبما شهد به الشهود أن هذا الدوار ولو أنه لم

يصل لحذف الصواب كان من شأنه فقدان قوة مقاومة المحنى عليها وسلب رضاها، وهذا الاستخلاص هو من اختصاص محكمة الموضوع من غير أن يكون عليها رقيب في ذلك، كما أنه لا جناح عليها في الاستدلال بشهادة الشهود على وقوع القوة لأنه حق خوله القانون إياها .

(٤٢٦)

القضية رقم ٣٨٧ سنة ٦ القضائية

تروير . التوقيع بإمضاء مزور لشخص ولو مجهول على عريضة دعوى . متى يشتر تزويرا في ورقة رسمية ؟ إعلان العريضة بدعوى أن هذا الإعلان هو بناء على طلب شخص معين مع عدم وجود هذا الشخص . تروير معنى . (المادتان ١٧٩ و ١٨٠ ع)

١ — التوقيع على عريضة دعوى باسم مزور يعد تزويرا ماديا بوضع إمضاء مزور ولو كان هذا الإمضاء لشخص مجهول . وهذا التروير يعد تزويرا في ورقة رسمية بمجرد إعلان العريضة .

٢ — إثبات واقعة أن إعلان العريضة بما حوتها تم بناء على طلب شخص معين، مع أنه لا وجود لهذا الشخص، يعد تزويرا معنويا في ورقة رسمية بإثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .  
من حيث إن الطعن حاز شكله القانوني .

ومن حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن الواقعة الثابتة في الحكم لا عقاب عليها قانونا لأنه لا يكفي لاعتبار المحرر مزورا أن تكون الحقيقة قد غيرت فيه بطريقة تامة، بل يجب أن يكون التغيير قد حصل بطريقة من الطرق المبينة بالمادتين ١٧٩ و ١٨١ من قانون العقوبات واتفق الشراح على أن طرق التروير التي نص عليها القانون واردة فيه على سبيل الحصر وليست صورة هذه القضية منها . وقد قرر القضاء أن مجرد توصيل شخص إلى إعلان ورقة معارضة في حكم غيابي

باسم المحكوم عليه غايبا غير معاقب عليه لأنه يجب أن يثبت حصول التغير من التهم بحضور الموظف المختص ، وثابت في الحكم أن التهم شخص موهوم أى أن التروير معنى لا عقاب عليه أصلا لعدم النص عليه .

ومن حيث إن الواقعة الثابتة في الحكم هي أن الطاعن رفع دعوى على مطلقة باسم شخص مجهول يدعى أحمد أفندى محمد ووقع على عريضة الدعوى بإمضاء مزور لهذا الشخص ثم أعلنها بهذا الاسم طالبا توقيع المحز التحفظى على مبلغ كان أودعه الطاعن باسم مطلقة في خزانة محكمة الجماية الشرعية لدين لهذا الشخص المجهول وذلك بقصد عرقلة صرف المبلغ المذكور .

ومن حيث إن التوقيع على العريضة باسم مزور يعد تزويرا ماديا بوضع إمضاء مزور ولو كان الإمضاء لشخص مجهول . وهذا التروير وإن وقع قبل الإعلان يعد تزويرا في ورقة رسمية لأن إعلان الورقة بفعل التهم يعطيها الصفة الرسمية وتسحب تلك الصفة على جميع الإجراءات السابقة .

ومن حيث إنه فضلا عن ذلك فإن إثبات واقعة أن إعلان العريضة بما حوتها تم بناء على طلب شخص معين مع أنه لا وجود لهذا الشخص يعد أيضا تزويرا معنويا في ورقة رسمية بإثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة .

ومن حيث إن محصل الوجه الثاني أن بالحكم قصورا في الاستدلال وفي بيان الأسباب التي اعتمد عليها في إدانة الطاعن إذ استبعدت المحكمة الدليل الوحيد وهو القرينة المستفادة من تقرير الخبيرين وقالت إن الطاعن مدين سواء أكان هو الكاتب للعريضة أم غيره ، وهذا استدلال معيب وتسبيب غامض متخاذل ، وقد جاء بالحكم أنه لا يوجد شخص باسم أحمد أفندى محمد دون أن يبين كيف لا يوجد هذا الاسم .

ومن حيث إن هذا الوجه لا يعدو أن يكون مناقشة موضوعية في قيمة أدلة الإثبات التي استند إليها الحكم وفي تقدير المحكمة لتلك الأدلة وهو ما تلتفت عنه محكمة النقض .

ومن حيث إن محصل الوجه الثالث أن الحكم لم يبين أركان التزوير ولا كيفية حصوله وهذا يبطل له .

ومن حيث إن الوقائع التي أثبتتها المحكمة بالكيفية المبينة في الرد على الوجه الأول تتوافر معها جميع أركان جريمة التزوير .

ومن حيث إن محصل الوجه الرابع أن الحكم لم يبين جريمة الاستعمال ولم يشر إلى أية واقعة من وقائعه .

ومن حيث إن محكمة الموضوع أدانت الطاعن على جريمة التزوير فقط فلا مصلحة له في إثارة جريمة الاستعمال .

#### (٤٢٧)

القضية رقم ٣٨٨ سنة ٦ القضائية

سرقه . الشروع في السرقه . شروط تحققه . (المادتان ٢٦٨ و ٢٧٨ ع ٢)

لا يشترط في تحقق جريمة الشروع في السرقه أن يتمكن السارق من نقل الشيء من حيازة صاحبه إلى حيازته الشخصية، بل يتوفر الشروع في السرقه ولو لم تمس يد السارق شيئا مما أراد سرقته .

#### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه في يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٣٥ بنساجية أبي زعل مركز شين القناطر شرع في سرقه سبائك نحاس مبينة بالمحضر مملوكة لمصلحة السكة الحديد وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته وهو ضبطه حال ارتكابه بجريمته، وطلبت من محكمة جنح شين القناطر الجزئية محاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٢٧٥ و ٢٧٨ من قانون العقوبات .

سمعت المحكمة هذه الدعوى وقضت حضوريا بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٣٥ عملا بالمواد السابقة بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل والغاذ . استأنف المتهم هذا الحكم في ثاني يوم صدوره . ومحكمة مصر الابتدائية الأهلية متعقبة بهيئة

استثنائية نظرت الدعوى وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٥ عملا بمواد الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف . فظن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٥ وقدم تقريرا بأسباب هذا الظن في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٥ .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولات قانونا .  
من حيث إن الظن حاز شكله القانوني .

وحيث إن الوجه الأول مبناه أن الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة بيانا كافيا لأن الأقوال بشأنها في التحقيقات وأمام المحكمة جاءت متضاربة متناقضة . وقد جاءت أسباب الحكم عامة غير معينة للواقعة فيكون الحكم معيبا وله أثره أيضا في الإخلال بحق دفاع الطاعن لعدم استطاعته أن يحدد دفاعه تبعا لعدم تحديد الواقعة .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أتى على الواقعة بتفصيل واف ، فقد أشار إلى أقوال الشهود الذين رأوا الطاعن وبجانبه السبائك التي شرع في سرقتها وإلى اعترافه ليمضهم بجرمته هذه . ثم استخلص الحكم من ذلك افتناع المحكمة بصحة الواقعة ، واستطرد إلى ذكر المعاينة المألة على أنه كان في ميسور الطاعن إتمام الجريمة لو لم يضبط أثناء الشروع في ارتكابها ، وإذن يكون ما زعمه الطاعن من عدم بيان الواقعة وتحديدتها غير صحيح . ومن ثم يكون وجه الظن في غير محله .

وحيث إن محصل الوجه الثاني هو أن الاختلاس المسند إلى الطاعن واقع في مكان مسور مع أنه لا بد لتوفر الاختلاس المعاقب عليه قانونا من حصول فعل تتعلم به حيازة مصلحة السكة الحديدية المحبى عليها للسبائك موضوع التهمة وتصيب هذه السبائك في قبضة الطاعن ، وهذا غير حاصل في هذه القضية . أما إذا قيل إن الاختلاس مستتج من الحالة التي وجد عليها الطاعن فإن المحكمة

لم تبن كيفية وقوع الحادثة ، فضلا عن أن نقل السبائك كان من مكان إلى مكان داخل ورش المناير فلا يعتبر نقلًا مكتونًا للاختلاس لأنها لم تخرج من حيازة المبنى عليها . على أن هذا النقل إذا لحقه العدول عن إتمام السرقة فإنه لا يكون شروعًا فيها بل هو مجرد عمل تحضيرى يستلزم أعمالًا أخرى حتى يعتبر شروعًا فى سرقة .

وحيث إن الواقع هو أن ما حصل من الطاعن لم يكن مجرد نقل للسبائك المضبوطة من جهة إلى أخرى داخل الورشة ، بل إن هذا النقل حسبًا أثبتته الحكم المطعون فيه قد صاحبه ملازمات دلت بها محكمة الموضوع على أن غرض الطاعن من نقله هذه السبائك إنما كان بقصد سرقتها ، فقد استمد الحكم توافر أركان الشروع فى السرقة من وجود الطاعن بالورشة بعد نهاية الوقت المحدد للعمل واختفائه عند ما أبصره العسكى الذى أتى القبض عليه ومن ضبط السبائك بجانبه وسهولة إلقائها خلف السور لإتمام اختلاسها . فظاهر أن هذه الواقعة لم تكن مجرد أعمال تحضيرية بل هى أفعال مؤدية مباشرة وفى الحال إلى تنفيذ جريمة السرقة وبها تتوافر أركان الشروع ما دام الثابت فى الحكم المطعون فيه أن نية السرقة كانت متوفرة لدى الطاعن . وفصلا عن هذا فإنه لا يشترط فى تحقق جريمة الشروع أن يتمكن السارق من نقل الشيء من حيازة صاحبه إلى حيازته الشخصية ، بل قد يتوفر الشروع فى السرقة ولو لم تمس يد السارق شيئا مما أراد سرقة . وإذن يكون التطبيق القانونى على الواقعة الثابتة بالحكم المطعون فيه قد جاء صحيحا ووجه الطعن فى غير محله .

(٤٢٨)

القضية رقم ٣٩٣ سنة ٦ القضائية

تفتيش . خور البوليس على سلة فى الطريق العام . تفتيشا لا يمتد تفتيشا بالمعنى القانونى . وجود مختوف هذه السلة . ساقية صاحبها على إحراز الحشيش الموجود بها .

إن بحث البوليس فى محتويات سلة بعد سقوطها فى الطريق العام لا يمتد تفتيشا بالمعنى الذى يريده القانون ، وإنما هو ضرب من ضروب التحزى عن مالهما



عله يتندى إلى معرفته بشئ، من محتوياتها ولا جناح عليه في ذلك . فإذا هو وجد في هذه السلة مخدرا (حشيشا) وأدانت المحكمة صاحب هذه السلة في تهمة إحرار الحشيش الموجود بها كان حكمها في محله .

### (٤٢٩)

القضية رقم ٤٠٠ سنة ٦ القضائية

سواد مخدرة :

( أ ) القصد الجنائي في جريمة إحرارها . متى يتحقق ؟

( ب ) كية المخدر . لائحة بها في توقيع العقوبة . ( المادتان ٢ و ٣ من قانون المواد المخدرة )

١ — إن القصد الجنائي في جريمة إحرار الجواهر المخدرة هو علم الشخص بأن ما يحرزه هو من المواد المخدرة المحظور إحرارها . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم تقدم لمركز البوليس وقدم للضابط قطعة من الحشيش معترفا بأنه أحرزها ، وأنه فعل ذلك رغبة منه في القبض عليه وحسبه لخلاف عائلي بينه وبين أخيه فالقصد الجنائي يكون متوافرا في هذه الحالة . ولا يلتفت إلى الباعث على ارتكاب الجريمة ، وهو غرض الطاعن من الوصول إلى الحشيش .

٢ — العقوبة واجبة على محرز المادة المخدرة مهما كانت الكية التي يحرزها ضئيلة ، إذ القانون لم يبين حدا أدنى للكية المحرزة .

### جـلـة ١٣ يـنـاير سـنة ١٩٣٦

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات ذكى برزى بك وأحمد أمين بك  
وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامى بك .

(٤٣٠)

القضية رقم ٢١٤١ سنة ٥ القضائية

(١) حكم . تسيه . سبب الجريمة . ذكره فى الحكم ليس واجبا .

(المادتان ١٠٣ مرافعات و ١٤٩ تحقيق جنائيات)

(ب) قتل . ظروف الترمص . ظرف سبق الإصرار . ثبوت أى الطرفين . كفايته لتطبيق  
المادة ١٩٤ ع .

١ — إن سبب الجريمة ليس من أركانها ولا من عناصرها الواجب إثباتها  
فى الحكم ، فسواء أضح مافقره الحكم من إرجاع سبب الجريمة المنظورة إلى جريمة  
أخرى سبق وقوعها من زمن أم لم يصح فلا يضير الحكم ألا يكون قد وفق إلى  
ذكر السبب الصحيح مادام قد اشتمل على البيان الكافى للواقعة المستوجبة للعقاب .

٢ — ثبوت ظرف الترمص يكفى وحده لتطبيق حكم المادة ١٩٤ من  
قانون العقوبات . فإذا كان فى الوقائع الثابتة بالحكم مايدل على أن المتهمين ارتكبوا  
الجريمة التى اقترفوها مع الترمص فإن استبعاد الظروف الدالة على سبق الإصرار  
من ذلك الحكم لا يؤثر فى سلامته .

(٤٣١)

القضية رقم ٢١٤٣ سنة ٥ القضائية

تروير . الإثبات فى دعاوى التزوير . سلطة القاضي الجنائى فى هذا الصدد . التحدى بقضاء النفس  
المدنى . لا يجدى .

إن القانون الجنائى لم يحدد طريقة إثبات معينة فى دعاوى التزوير فالقاضي  
الجنائى أن يكون اعتقاده فيها دون التيقيد بدليل معين . ولا يجدى فى هذا الصدد  
التحدى بقضاء النفس المدنى الذى جرى بأن المتعاقد الذى ينكر التوقيع بالختم مع

الاعتراف بصحة بصمته يجب عليه هو — للتصل مما انته عليه الورقة — أن يبين كيف وصل ختمه هذا الصحيح إلى الورقة التي عليها التوقيع .

## (٤٣٢)

القضية رقم ٥٦٨ سنة ٦ القضائية

شهادة الزور . من جرائم الجلسة . وجوب الحكم فيها في نفس الجلسة . حق المحكمة في رفع الدعوى عنها من تلقاء نفسها . (المادة ٢٣٧ تحقيق)

جريمة شهادة الزور هي من الجرائم التي تقع في الجلسة والتي يجب الحكم فيها وفقا للمادة ٢٣٧ من قانون تحقيق الجنايات في نفس الجلسة . فمن حق المحكمة الحكم فيها من تلقاء نفسها ولو لم ترفع الدعوى بها من النيابة العمومية .

## (٤٣٣)

القضية رقم ٦٨٠ سنة ٦ القضائية

- (١) ورقة التكليف بالحضور . البيانات الواجب توافرها فيها . (المادتان ١٣٠ و ١٥٨ تحقيق)  
 (ب) حكم . بيان الرأفة فيه . مصادر هذا البيان . (المادة ١٤٩ تحقيق)  
 (ج) إفراض نقود بغوائد ربوية تزيد على الحصة المقررة قانونا . استيلاء هذه الجريمة من عقود إجبار الأعيان التي رهنها المقرض . موضوع . (المادة ٢٩٤ المكررة ع)

١ — إن كل ما يوجب القضاة في ورقة تكليف المتهم بالحضور هو بيان موضوع التهمة والنص القاضي بالعقوبة . فيكفي في صيغة اتهام شخص بإقراض مبالغ بغوائد تزيد على الحصة المقررة قانونا أن تذكر النيابة في تلك الورقة أنه في مدى زمن كذا تعامل بالربا الفاحش مع الأشخاص الذين تين أسمائهم وأنه بذلك مستحق لأن يعامل بمقتضى المادة ٢٩٤ ع .

٢ — إن من وظيفة محكمة الموضوع أن تبين في حكمها وقائع التهمة المجلدة في الوصف المعلن من النيابة وأن تستقي هذا البيان من التحقيقات وأقوال الشهود .

٣ - إذا تحرت محكمة الموضوع حقيقة عقود إجارة الأعيان التي ارتبتها المقرض إلى المقترضين فاستبانت أن هذه العقود لم تكن إلا ستارا لربا فاحش تقاضاه المقرض من مدينه فذلك مما يدخل في سلطانها ولا معقب لمحكمة التقض على رأيها في ذلك .

### جلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٣٦

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات زكي برزى بك وأحمد أمين بك وبعد الفتح السيد بك ومحمود ساي بك .

(٤٣٤)

القضية رقم ٦١٤ سنة ٦ القضائية

تمريض - التقضاء بالتعويض عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى وعن جريمة أخرى لم ترفع بها الدعوى .  
هذه الجريمة نتيجة لجريمة الأولى - لاختلا . (المادة ١٧٣ تحقيق)  
إذا قضت المحكمة للدعية بالحلق المدني بتعويض عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى وهي شروع المتهم وأخرين في سرقة منزلا وعن تعليمهم عليها عند ضبطها المتهم متلبسا بجريمته فلا خطأ في قضائها بالتعويض عن التعدي، وإن لم ترفع به الدعوى العمومية ، لأنه كان نتيجة للجريمة المرفوعة بها الدعوى .

(٤٣٥)

القضية رقم ٦٢٠ سنة ٦ القضائية

(١) تسميم - نية القتل - وجوب توافرها - عدم إبرازها في الحكم - تقض .  
(ب) طلب جوهرى من الدفاع - طلب استدعاء الطبيب الشرعى - إنغال الحكم له - قصور في الأسباب موجب للتقض .

١ - إن جريمة القتل بالتسميم هي بجريمة القتل بأى وسيلة أخرى يجب أن تثبت فيها محكمة الموضوع من أن الجاني كان في عمله متبوا القضاء على حياة المني عليه ، فإذا سكت الحكم عن إبراز هذه النية كانت مشوبا بقصور يعيبه ويوجب نقضه .

٢ - إغفال الرد على طلب جوهرى يقدم لمحكمة الموضوع يعيب الحكم ويوجب نقضه . فإذا طلب الدفاع استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ابتداء معرفة مبدأ ظهور أعراض التسمم على المجنى عليه ، للتحقق مما إذا كان الطعام الذى تناوله من يد المتهم هو الذى سبب له التسمم أو أن ما تناوله قبل ذلك من الطعام هو الذى سببه ، ولم تقل محكمة الموضوع كلمتها فى هذا الطلب ، فإن حكمها يكون قاصراً للأسباب متعينة نقضه .

### جلسة ٣ فبراير سنة ١٩٣٦

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات زكى برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سائى بك .

(٤٣٦)

القضية رقم ٤٦ سنة ٦ القضائية

( أ ) معارضة . حكم باعتبارها كأن لم تكن . عدم علم المعارض بهذا الحكم نهراً عنه . تقريره بالظن فيه طريق التقض بعد الميعاد القانونى . متى يقبل ؟

( ب ) معارضة . عدم حضور المتهم فى اليوم المحدد لنظر معارضة لسبب خارج عن إرادته . الحكم باعتبارها كأن لم تكن . لا يصح . ( المادتان ١٣٣ و ١٦٣ تحقيق )

١ - متى ثبت أن الطاعن لم يكن فى وسعه أن يعلم بصدر حكم اعتبار المعارضة المقدمة منه كأن لم تكن حتى يوم القبض عليه لتنفيذ الحكم فإنه يكون غير مقيد بالميعاد القانونى للطعن فى هذا الحكم . فإذا هو قرر بالطعن فيه يجتذره عليه بصدره وقدم أسباب الطعن بعد ثلاثة أيام من تقريره بالطعن كان طعنه مقبولا شكلا .

٢ - إذا ثبت أن عدم حضور المتهم فى اليوم الذى كان محمدا لنظر معارضته كان لسبب خارج عن إرادته وهو وجوده فى السجن فالحكم باعتبار معارضة كأن لم تكن فى غير محله ويتعين نقضه .

(٤٣٧)

القضية رقم ٥٢ سنة ٦ القضائية

(١) تحقيق - تقديم الدعوى للحكمة - تحقيق ما يطرأ أثناء سير الدعوى مما ترى فيه النيابة

جرمة ما - حتى النيابة في ذلك - حتى المحكمة في ضم هذه التحقيقات إلى التحقيقات الأولى -

(ب) تغيير وصف التهمة - بناءً بطرود مخففة - إحالتها على القاضي الجزئي - وجوب السير

فيها طبقاً للإجراءات الخاصة بالجنح - حتى القاضي الجزئي في تغيير وصف التهمة في هذه

الجناتية بغير رجوع إلى قاضي الإحالة -

(ج) نصب - أركان هذه الجريمة - متى توافر؟

(د) اشتراك - استنتاج محكمة الموضوع اشتراك المتهم في الجريمة - متى لا تدخل محكمة النقض؟

١ - النيابة بعد تقديم الدعوى للحكمة - بل من واجبها - تحقيق

ما يطرأ أثناء سير الدعوى مما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان منشؤها الدعوى

المذكورة؛ وللحكمة أن تضم تلك التحقيقات إلى التحقيقات الأولى ليستخلص منها

كل ذي شأن ما يراه لمصلحته .

٢ - متى أحيلت الدعوى من قاضي الإحالة إلى القاضي الجزئي وجب على

هذا الأخير أن يسير فيها طبقاً للإجراءات الواردة في قانون تحقيق الجناتيات الخاصة

بالجنح، فيصح له تغيير وصف التهمة المقدمة إليه أو أحد ملحقاتها بغير رجوع

في ذلك إلى قاضي الإحالة .

٣ - يكفي لتكوين جريمة النصب أن يقسى الشخص الذي يريد سلب

مال الغير باسم كاذب يتوصل به إلى تحقيق غرضه دون حاجة إلى الاستعانة على

إتمام جريمته بأساليب احتيالية أخرى .

٤ - إذا استنتجت محكمة الموضوع اشتراك المتهم في التزوير استنتاجاً سليماً

من وقائع مؤدية إليه فلا تدخل لمحكمة النقض في ذلك .

## جلسة ١٠ فبراير سنة ١٩٣٦

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات زكي برزى بك وأحمد أمين بك  
وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامى بك .

(٤٣٨)

القضية رقم ٣٥٨ سنة ٦ القضائية

وصف التهمة . حن قاضى الموضوع فى تقرير وصف التهمة . حقه . (المادة ٤٠٣٧ تشكيل)  
على قاضى الموضوع أن يبحث الوقائع المطروحة أمامه من جميع نواحيها وأن  
يقضى فيما يثبت لديه منها ولو كان هذا الثابت يستلزم وصف التهمة بوصف آخر  
غير ما أعطى لها فى صيغة الاتهام أو تطبيق مادة قانونية أخرى خلاف المادة التى  
طلب الاتهام معاقبة المتهم بموجبها . فليس له إذن أن يقضى بالبراءة فى دعوى  
قدمت له بوصف معين إلا بعد قلب وقائمها على جميع الوجوه القانونية والتحقق  
من أنها لا تقع تحت أى وصف قانونى من أوصاف الجرائم المستوجبة قانوناً  
للعقاب . وذلك مع مراعاة حقوق الدفاع من حيث عدم الخروج عن الوقائع  
المعروضة ومن حيث وجوب لفت نظر الدفاع إلى ما يراه من وصف جديد .  
فاذا رفعت الدعوى على المتهم بوصف أنه ارتكب جريمة التزوير فى محرر عرقى  
وأنة توصل إلى الاستيلاء على مخالصة من المحبى عليه باستعماله طرّاً احتيالية الخ ،  
أورأت المحكمة أن الوقائع المسندة إلى المتهم لا تفيد التزوير ولا النصب ، ولكنها  
على فرض صحتها تفيد الحصول على مخالصة من المحبى عليه بطريق التهديد المعاقب  
عليه قانوناً ، وجب على المحكمة فى هذه الحالة أن تقضى فى الدعوى على هذا الوصف  
الأخير مع عدم الإخلال بحقوق الدفاع .

(٤٣٩)

القضية رقم ٧٢٠ سنة ٦ القضائية

تدوير . زكى الضرر . حتى يتوافر ؟ (المادة ١٨٣ ع)  
ليس من الضروري لتوفر ركن الضرر فى جريمة التزوير أن يقع الضرر مباشرة  
على من أسندت إليه الورقة المزورة ، بل يكفى لتلك وقوع الضرر على أى شخص  
آخر ولو كان غير من وقع التزوير عليه .

## جلسة ١٧ فبراير سنة ١٩٣٦

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات زكي برزى بك وأحمد أمين بك  
وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامى بك .

(٤٤٠)

القضية رقم ٣٩٥ سنة ٦ التقضائية

تم . تقدير حالة العقلة . موضوع . حادثة محكمة الموضوع في ذلك .

تقدير حالة المتهم العقلة من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع  
بالفصل فيها ، غير أنه من الواجب عليها أن تبين في حكمها الأسباب التي تبنى عليها  
قضائها في هذه المسألة بياناً كافياً لإجمال فيه . فإذا طلب الدفاع إلى المحكمة أن  
تحيل المتهم إلى مستشفى الأمراض العقلية لفحص قواه العقلية واستعرض الوقائع  
التي استدلت بها على خيل عقل المتهم فرفضت المحكمة هذا الطلب بمقولة " إنه تبين  
لها من التحقيق ومن مناقشة المتهم أن قواه العقلية سليمة " كان حكمها معيها  
لأنها لم سبه .

(٤٤١)

القضية رقم ٧٨٨ سنة ٦ التقضائية

رد القضاء . بمجرد حضور القاضى إحدى جلسات القضية . لا يعتبر إبداء رأى فيها . لا يتمتع من  
الفصل في دعوى أخرى متفرعة عنها . الدفع بذلك . ليس من النظام العام . (المادة ٣٠٩ مرافعات)  
بمجرد حضور القاضى في إحدى الجلسات التي نظرت فيها الدعوى لا يدل  
قطعا على أنه أبدى رأيا فيها يتمتع من القضاء في دعوى أخرى متفرعة عنها . فإذا  
حضر أحد القضاة إحدى الجلسات التي نظرت فيها دعوى مدنية بالمطالبة بقيمة  
سند ادعى بترويره فذلك لا يتمتع من نظر الدعوى الجنائية الخاصة بالتروير . على  
أنه إذا كان المتهم لم يعترض أمام محكمة الموضوع على اشتراك هذا القاضى في الفصل  
في الدعوى ولم يردّه طبقا للقانون ، إذا كان لديه وجه لذلك ، وكان الثابت فوق هذا  
ن محامى المتهم قرر أنه ليس لديه أى اعتراض على أن ينظر هذا القاضى القضية ،



فليس له بعد ذلك أن يرفع هذا الأمر إلى محكمة التقض مباشرة بدعوى أن هذه المسألة هي من النظام العام ، إذ أن له قانوناً أن يقبل قضاء القاضي مهما كان قد أبدى من رأى في الدعوى ولا علاقة لهذه الحالة بالنظام العام .

### (٤٤٢)

القضية رقم ٧٩٤ سنة ٦ القضائية

تقليد شرب المسكوكات :

(١) الإخفاء المنصوص عنه في المادة ١٧٣ . مناهة .

(ب) الاعتراف في هذا الصدد . المدول عنه . لا أثر له متى أتبع الاعتراف ثمرته .

(المواد ١٧٠ و ١٧٢ و ١٧٣ ع)

١ — إن المادة ١٧٣ عقوبات نصت على أن الأشخاص المرتكبين للجنايات المذكورة في المادتين ١٧٠ و ١٧٢ ع يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم ، أو سهلوا القبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور . والفصل في أمر تسهيل القبض المشار إليه بآخر المادة المتقدمة الذكر هو من خصائص قاضي الموضوع وله في ذلك التقدير المطلق .

٢ — إذا عدل المترف عن اعترافه بعد تسهيل القبض على باقي المجرمين فهذا المدول لا تأثير له ، إذ ليس من مستلزمات الاعتراف في مثل هذه الحالة أن يصير عليه المترف إلى النهاية بل يكفي أن يتبع ثمرته وهي تسهيل القبض على باقي الجناة حتى ولو عدل عنه بعد ذلك .

### (٤٤٣)

القضية رقم ٨٠٢ سنة ٦ القضائية

استئناف . مبادء . القوة القاهرة مانعة من سريان مدته . (المادة ١٧٧ تحقيق)

القوة القاهرة تمتع من سريان مدة الاستئناف المقررة قانوناً . فيقبل شكلاً الاستئناف المرفوع بعد المبادء القانوني متى ثبت أن المستأنف كان مسجوناً وأن قوة

قاهرة خارجة عن إرادته منته من الحضور للحكمة في اليوم الذي حدّد لنظر  
معارضته ومن العلم بصنور حكم فيها فلم يتمكن من استئنافه في الميعاد القانوني .

### جلسة ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٦

برئاسة حضرة مصطفى محمد بك وكلل المحكمة وبحضور حضرات ذكي برزى بك وأحمد أمين بك  
وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سائى بك .

(٤٤٤)

القضية رقم ٢١٤٦ سنة ٥ القضائية

(١) كذب . حق القاذف في إثبات صحة ماكذب به . جواز الإثبات بكل الطرق . قرار إدارى .

الظن عليه . تقدير المظان الموجبة إليه . حق المحكمة في مناقشة هذا القرار توصلا لتثبت

ما ظن به عليه مطلق . (المادة ١٦٠ مع المعلقة بالمرسوم رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٥)

(ب) شهادة . تأسيس الحكم على شهادة منقولة عن شخص مجهول لم يسع . لا يجوز .

١ - إن القانون لم يقيد حق القاذف في إثبات ما كذب به بأى قيد ،  
بل هو يبيح له إثبات وقائع الكذب بكل الطرق القانونية . واتخاذ أى قرار إدارى  
في أمر معين لا يمنع من إثبات أن هذا القرار لم تلاحظ فيه المصلحة العامة وأنه  
قصد به التحايل وخدمة الأشخاص . وليست المحاكم مقيدة عند تقدير هذه القرارات  
في قضايا الكذب بأن تأخذ بالاعتبارات أو التأويلات التى قد تدلى بها الجهة التى  
أصدرت تلك القرارات .

٢ - لا يصح للحكمة أن تؤسس حكمها على شهادة منقولة عن شخص  
مجهول لم تسمع أقواله .

### الوقائع

اتهمت النيابة العمومية حفي محمود بك بأنه في المدة بين ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣

إلى ١٢ أبريل سنة ١٩٣٤ الموافق ٢٣ رجب سنة ١٣٥٢ و ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٢

بمدينة القاهرة ألف مقالات نشرها تباعا في جريدة السياسة اليومية التى هو رئيس

تحريرها والتي طبعت ووزعت على الجمهور، وفي هذه المقالات :

(أولاً) أهان وسب هيئة نظامية وهي مجلس الوزراء الحالي بأن نسب إليه كذبا وبسوء نية وابتغاء التشهير أنه يسترعل تصرفات مخالفة للقانون وقمت من بعض الموظفين، وأنه يحارب من يسى في كشف هذه التصرفات، وأنه فيما يأمر بتأليفه من لجان لتحقيق بعض المسائل لا يقصد إظهار حقيقته، وإنما يبغي إشباع غايات شخصية وسياسية، وأن عهده سى غاية سوء والحريات فيه مقيدة بأغلال تأبأها أبسط مبادئ العدل والقانون .

(ثانياً) لقد علنا أعمال الوزارة وتجاوز في ذلك حد النقد المباح باستعمال عبارات مؤذية وبذيئة كوصفه إياها بأنها لا تقدر كرامة الحكم ولا مصلحة مصر، ونعته الوزراء بالقذارة والاحتقار إلى غير ذلك من العبارات اللاذعة .

(ثالثاً) قذف موظفاً عموماً هو حضرة ... .. وزير الأشغال بسبب أداء وظيفته بأن أسند إليه كذبا وبسوء نية وابتغاء التشهير أمورا لو صحت لأوجبت احتقاره عند أهل وطنه وهي أنه لفرض غير مصلحة الدولة قد خالف الأصول الموضوعة لتناقصات العامة وقرر شراء أدوات وآلات كهربائية بلا مناقصة بمبلغ كبير من مقال معروف محدود، ثم رأى أخيراً تصحيحاً لمركزه أن يستطلع رأى وزارة المالية ولكنها لم توافقه على هذا الإجراء ، وأنه أيضاً أدلى في مجلس النواب ببيانات عن خطوط الكهرباء في محطات الصرف والطلمبات كله مخافة وسفسطة مكشوفة ومغالطات أراد بها خداع الجمهور .

(رابعاً) قذف موظفاً عموماً هو حضرة ... .. وزير الزراعة وذلك بسبب أداء وظيفته بأن أسند إليه كذبا وبسوء نية وابتغاء التشهير أمورا لو كانت صادقة لأوجبت احتقاره عند أهل وطنه ، إذ نسب إليه الاستفادة من منصبه كوزير في عدم دفع الأموال الأميرية المتأخرة قبله منذ ثلاث سنوات وفي الاستئثار بنفسه بمنتجات وزارته بمن ينس وحرمان الجمهور من هذه المنتجات وعما به بعض الأفراد في شراء صفقة قطن من الوزارة وإسنائه على غيره إضراراً بمصلحة الدولة .

(خامساً) قذف وسب : (١) موظفا عموميا هو حضرة ... ..  
 وزير المواصلات حالا والأشغال سابقا بسبب أداء وظيفته . و (٢) حضرة  
 صاحب السعادة محمد أحمد عبود باشا بأن أسند إليهما كذبا وبسوء نية وابتغاء  
 التشهير أمورا تضمنت الخلدش بشرفهما واعتبارهما ، ووقائع لو كانت صادقة  
 لأوجبت عقابهما قانونا واحتقارهما عند أهل وطنهما إذ رماهما بعدم التزاهة ،  
 ونسب إلى أولهما أنه استفاد من منصبه وأسرار وظيفته كوزير للمواصلات في شراء  
 أرض له ولأهله بيجية المعادى المزعم كهربة الخط الحديدى الموصل إليها من  
 القاهرة، وأن بينه وبين الثانى علاقات مريبة وغير نزيهة، وأنه يحكم هذه العلاقات  
 تصرف في مصلحة الثانى تصرفات يابها القانون ولا تتفق مع المصلحة العامة الموكلة  
 إليه المحافظة عليها وتكشف عن هوى ومحاباة وأغراض . وذلك بصدد المعطامات  
 والمقاولات والأعمال التى قدمت إليه والتى من واجبه الإشراف عليها وقت أن كان  
 وزيرا للأشغال بشأن شركة السيارات العمومية المصرية ( نورنيكرافت ) ومحطات  
 الصرف والطلمبات وتعليه خزان أسوان وقناطر نجع حمادى وخزان جبل الأولياء  
 وحفر وتطهير بعض الترع العمومية، كما نسب إلى ثانيهما أنه استغل علاقته وصلته  
 بالأول فى الاستفادة من أموال الدولة بغير حق فى عدة مناسبات . من ذلك أخذه  
 مبلغ خمسة وسبعين ألفا من الجنيئات تعويضا عما أدعاه من خسارة موهومة،  
 وأخذه سمسة فى عملية توريد الحديد اللازمة لقناطر نجع حمادى . كما استفاد  
 فى عقد اتفاقات مع المقاولين المتقاعدين لمشروع تعليه خزان أسوان فائدة بعيدة عن  
 النعمة والتزاهة، وأنه جرى على التأثير فى رجال الأعمال خارج القطر بتلك الصلة  
 ليشركوهم معهم فيما يقومون به فى مصر من مقاولات ومشروعات عامة كمشروع جبل  
 الأولياء وليقاسمهم فيما يسود به ذلك عليهم من أموال . وطلبت محاكمته بالمواد  
 ١٤٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦٦ مكررة ١٦٧/٣-٤ و ١٦٨ و ٢٦١ و ٢٦٢/٣-١  
 و ٢٦٥/٣-١ و ٢٦٦/٢ من قانون العقوبات .

وإن النيابة العمومية اتهمت المتهم المذكور أيضا بأنه في ١١ و ١٣ و ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٤ الموافق ٢٦ و ٢٨ شوال و ١٢ ذى القعدة سنة ١٣٥٢ بمدينة القاهرة :  
( أولا ) أهانت وسب هيئة نظامية هي مجلس الوزراء الحالي وقذف  
وسب موظفين عموميين هم حضرات أصحاب الدولة والسعادة ... ..  
رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية و ... .. وزير المواصلات  
و ... .. وزير الأشغال بسبب أداء وظائفهم . وكان ذلك كله علنيا  
بأن ألف مقالات ونشرها في جريدة السياسة اليومية التي هو رئيس تحريرها . منها  
مقال بالعدد رقم ٣٣٤٣ تحت عنوان " نزاهة الحكم " رعى فيه الوزارة بالضعف  
وقلة الحزم والمحاباة والأغراض وعدم النزاهة ومحاولة التستر على تصرفات مريبة  
نسبت إلى بعض الأشخاص ، ونعت فيه حضرة صاحب الدولة ... ..  
بالضعف والسهولة والترأخي وعدم الجدارة بتولى منصب الوزارة مما يتضمن خدشا  
لشرف والاعتبار ، وأسند كذبا وبسوء نية إليه وإلى حضرة صاحب السعادة  
... .. أمورا لو كانت صادقة لأوجب احتقارهما عند أهل وطنهما وهي  
استغلالهما قوذه منصبهما في شراء أرض وإصلاحها لاستثمارها . كما أسند كذبا  
وبسوء نية إلى حضرة صاحب السعادة ... .. ما لو صح لأوجب احتقاره  
وهو أنه مستضعف في وزارته وكتب ثلاثة قرارات أو يزيد بنقل موظف بسيط  
وكان نصيب هذه القرارات أن أهلهما وكل الوزارة . ومنها مقال بالعدد رقم ٣٣٤٦  
بت عنوان " في وزارة الأشغال " أسند فيه أيضا كذبا وبسوء نية إلى حضرة  
صاحب السعادة ... .. وزير الأشغال أنه تزولا على رغبة الملحق التجاري  
بدار المنشود السامي البريطاني ميلتي مناقصة توريد الحديد المصنوع الآلام  
لمبنى مستشفى فؤاد الأول الجديد وذلك بعد أن تمت إجراءاتها وقضت ظروف  
المطاعنات فيها وأنه سيعيد الإعلان من جديد مع إرجاء الأجل ليتمكن أصحاب  
المصانع في الخارج من الاشتراك في المناقصة .

(ثانياً) قد عملا من أعمال الوزارة وتجاوز في ذلك حد التقيد المباح باستعمال عبارات مؤذية وبذيئة بأن ألف مقالا ونشره بالمند رقم ٣٣٥٧ الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٤ من جريدة السياسة اليومية التي هو رئيس تحريرها تحت عنوان "العهد الحاضر" وصفه بأنه عهد قن وقساد ويجعل في طياته جرائم الفناء إلى غير ذلك من العبارات اللاذعة .

وطلبت محاكمته بالسواد ١٤٨ و ١٥٦ و ١٦٠ و ١٦٦ مكررة و ١٦٨ و ٢٦١ و ٢٦٢/٢ و ٢٦٥/١ و ٢٦٦/٢ من قانون العقوبات .

وآدعى حضرة ... .. بحق مدنى قدره قرش صاع وطلب الحكم به .  
وآدعى حضرة ... .. بحق مدنى قدره خمسة آلاف جنيه ضد المتهم وحضرة محمود عبد الرازق باشا بصفته مسئولا عن حقوق مدنية بالتضامن بينهما كما آدعى حضرة أحمد عبود باشا بحق مدنى قدره عشرة آلاف جنيه ضد المتهم .  
ولدى نظر هاتين الدعويين أمام محكمة جنايات مصر طلب الدفاع ضم ملفات بعض الأوراق المينة تفصيلا بمحضر الجلسة، وطلب أيضا سماع شهود ذكر اسماءهم .  
وبجلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٤ قزرت المحكمة المذكورة بضم الدعويين إلى بعضهما ونظرهما معا .

وبعد أن أخذت المحكمة في نظر الدعوى طلب الدفاع سماع شهادة شهود آخرين ذكرهم عن معلوماتهم في وقائع التفذ الواردة بوصف التهمة وأخذت المحكمة في سماع أقوالهم . وأثناء ذلك طلب الدفاع عن المتهم سماع جميع الشهود الذين طلب سماعهم ، واعتبار السب والتفذ مرتبطين ومتصلين اتصالا وثيقا ، وأن يباح للإنيات بسماع جميع الشهود . فقزرت المحكمة السير في سماع الشهود الذين رأت سماعهم ثم قررت بعد ذلك إيقاف السير في الدعوى حتى يفصل في طلب الرد الذى قرر به المتهم .  
ولما قضى برفض طلب الرد استأنفت المحكمة المذكورة السير في الدعوى .  
وقد تمسك الدفاع أمامها بسماع جميع الشهود الذين أعلنهم بصرف النظر عن

التفريق القانوني بين ما صرح القانون بأثباته أو نفيه لأن المحكمة ليست مقيدة بقرارها السابق القاضي بسماع الشهود عن وقائع القذف الواردة بوصف التهمة . وتمسكت النيابة والحاضرون عن المدعين بالحقوق المدنية بتنفيذ القرار السابق ، فقررت المحكمة المذكورة أن هذا القرار صدر صحيحا من هيئة مختصة وعن الوقائع التي يصح إثباتها فلا يجوز العدول عنه ، غير أنها صرحت بأنه لا مانع من سماع شهود آخرين إذا اتضح لها أن شهادتهم تتناول الوقائع السابق التصريح بجواز إثباتها . وبعد ذلك سارت المحكمة في نظر الدعوى على الوجه المبين بالتفصيل بمحضر الجلسة وقد سمعت المرافعة وأتمت نظرها . وبجلسة ٢١ مايو سنة ١٩٣٥ قضت المحكمة المشار إليها عملا بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات حضوريا براءة حفي محمود بك مما أسند إليه ورفض الدعاوى المدنية الموجهة قبله والدعوى المدنية الموجهة قبل محمود عبد الرزاق باشا المسئول مدنيا وألزمت كل مدع بمصاريف دعواه .

فطعن حضرة رئيس نيابة مصر في هذا الحكم بطريق النقض في ٦ يونيه سنة ١٩٣٥ وطمعن فيه حضرة محمد أحمد عبود باشا في أول يونيه سنة ١٩٣٥ كما طعن فيه بهذا الطريق حضرة علي المتزلاوي بك في ٣ منه وكذلك حضرة الأستاذ أحمد رشدي أفندي المحامي بصفته وكلاء عن حضرة إبراهيم فهمي كريم باشا في ٣ منه . وقدم حضرة الأستاذ مرقس فهمي أفندي المحامي عن حضرة محمد أحمد عبود باشا تقريرا بأوجه الطعن في أول يونيه سنة ١٩٣٥ . وقدم حضرة الأستاذ أحمد رشدي أفندي المحامي عن حضرة إبراهيم فهمي كريم باشا تقريرا بعدم ختم الحكم في الميعاد في ٣ يونيه سنة ١٩٣٥ ودعمه بشهادة من قلم الكلاب بذلك . وقدم حضرة الأستاذ وهيب دوس بك المحامي عن حضرة علي بك المتزلاوي تقريرا بعدم ختم الحكم في الميعاد أيضا في ٤ يونيه سنة ١٩٣٥ ودعمه بشهادة من قلم الكلاب بذلك . وقدم حضرة رئيس نيابة مصر تقريرا بعدم ختم الحكم في الميعاد القانوني في ٦ يونيه سنة ١٩٣٥ ودعمه بشهادة من قلم الكلاب بذلك .

وبجلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٥ قرر محامى الطاعن الثالث "محمد أحمد عبود باشا" بتنازله عن الطعن للأسباب التى ذكرها والمدونة بمحضر الجلسة . فقضت هذه المحكمة فى هذه الجلسة بقبول تنازل محمد أحمد عبود باشا عن طعنه وألزمته بمصاريف دعواه المدنية وقررت بتأجيل القضية لجلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٣٦ ورخصت لباقي الطاعنين بتقديم أسباب طعونهم فى ظرف عشرة أيام من اليوم التالى لتاريخ هذه الجلسة ، فلم تقدم النيابة تقريرا بأسباب طعنها ، وقدم حضرة الأستاذ أحمد رشدى أفندى المحامى عن إبراهيم فهمى كريم باشا تقريرا بالأسباب فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٥ كما تقدم حضرة الأستاذ وهيب دوس بك المحامى عن على بك المتزلاوى تقريرا بالأسباب فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥

وبعد أن أنهت هذه المحكمة سماع الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة أجلت النطق بالحكم لجلسة اليوم (٢٤ فبراير سنة ١٩٣٦) .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمدولة قانونا .  
من حيث إن الطعون المقتمة من النيابة العامة والمدعين بالحق المدنى حازت شكلها القانونى .

### عن طعن النيابة العامة

من حيث إن النيابة اقتصرت فى الطعن على الحكم على القول بأنه لم يتم فى الميعاد القانونى بالرغم من منحها أجلا لتقديم ما يكون لديها من أسباب أخرى . ومن حيث إن عدم ختم الحكم فى الميعاد لا يصلح وحده أن يكون سببا لنقض الحكم كما أستقر عليه قضاء هذه المحكمة فتمتين الحكم برفض الطعن موضوعا .

### عن طعن إبراهيم فهمى كريم باشا

من حيث إن محصل الوجه الثانى — الذى ترى المحكمة البده بالكلام عليه لانصابه على جميع وقائع القذف — أن الحكم ناقض المبررات التى تقدم بها الدفاع عن المدعين بالحق المدنى إسقاطا لجهة القاذف وهى : (أولا) أن الأعمال نوضوع



القذف أعمال إضافية . (ثانياً) أن فيات أعمال المشروعات في العمليات الكبرى تكون كقاعدة عامة أرخص من نظيراتها في العمليات الصغرى . (ثالثاً) أن هذه الأعمال كانت لها صفة الاستعمال . (رابعاً) أن الاعتبارات الفنية لها المرتبة الأولى من الأهمية فيما يختص باقتناء الأجهزة والآلات ، وأنها من صنيع ونسق واحد فقطع التغير يجب أن تكون كذلك . (خامساً) أن لوزير الأشغال الحق في إضافة أعمال جديدة أو تنقيص الأعمال المقررة في العقد الأصلي بنسبة خمسة وعشرين في المائة . (سادساً) اعتماد وزارة المالية ومجلس الوزراء كل عملية منها . ناقش الحكم تلك المبررات من وجهتها الفنية والقانونية وخرج من ذلك إلى القول بأنها مبررات غير صحيحة ، فخرج بمناقشته للناحية الفنية عن ولايته القضائية التي حددتها له القوانين ، ودلل بمناقشته الناحية القانونية على أنه أخطأ فهم هذه القوانين . ذلك لأن وقائع القذف تتعلق بتصرفات وزارة الأشغال في الأعمال الداخلية في اختصاصها وفي اختصاص مجلس الوزراء بحكم القانون . وكلها بلا استثناء لا تدخل في اختصاص المحاكم الأهلية ولا يجوز لها أن تبحث فيها بأية حيلة من الحيل وبأى سبب يمرض ، لأن التصرف في أموال الدولة وإدارة شئوننا المالية والإدارية بجميع أنواعها ومن كافة نواحيها إنما هو من حق واختصاص السلطة الإدارية . وكل أعمالها في دائرة هذا الاختصاص لها صفة محترمة ليس لأى سلطة أخرى أن تقدرها أو تعيد النظر في شأنها أو تناقش في صلاحيتها أو تثير شكاً في نزاهتها . وقد نص الدستور المصرى أسوة بدساتير العالم على أن مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة . وبهذا النص الصريح يدخل في اختصاص مجلس الوزراء كل ما هو مقترر بمقتضى القوانين للسلطات الإدارية بجميع أنواعها من إدارات متصلة إلى محاكم إدارية على اختلاف درجاتها إلى مجلس الدولة . ويخرج كل هذا من حدود السلطة القضائية فلا يجوز لها أن تنتظر فيه . وقد عرضت جميع وقائع القذف على مجلس الوزراء وصدرت قرارات منه في شأنها ، بل إن المجلس هو الذى أمر بإجراء جميع المفاولات التي أستمدها

المتهم إلى وزير الأشغال على خلاف الواقع . وأمام هذه القرارات ، وقد صدرت من السلطة صاحبة الولاية ، أصبحت المحاكم الأهلية ممنوعة من التعرض لتلك الأعمال للنظر في أنها لم تكن لمصلحة الدولة ماليا واقتصاديا أو في أنها أبرمت عبثا بواجب السلطة أو السلطات المختلفة التي أمرت بإبرامها ، بل إن هذه الوقائع بذاتها قد عرضت على مجلس النواب وهو السلطة العليا التي لها وحدها أن تراقب تصرفات مجلس الوزراء بحكم الدستور ، وأبدى عنها الوزير المختص بيانا ، ولم يسترض المجلس على بيانه ، ولم يطلب المجلس مناقشته ولا استجوابه ولا اتهامه ، فلا يجوز لأى فرد بعد ذلك أن يطلب محاسبة الوزير أو محاسبة مجلس الوزراء على هذه التصرفات بذاتها ، ولا يجوز لمحكمة قضائية أن تبحث فيها من طريق أن المتهم بالقذف من حقه أن يقدم الدليل على صحة ما قذف به لأن في ذلك مخالفة للدستور الذى ينص على أن لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم فى تادية وظيفتهم . وقد اعتمد الطاعن فى تقرير نظريته وهى ضرورة الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والإدارية على أقوال الشراح وعلى لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

ومن حيث إنه يلوح من عبارة هذا الوجه أن الطاعن ألحّم نظرية الفصل بين السلطات فى الدعوى الحالية بدون أى مبرر ، لأن محكمة الموضوع لم توقف تنفيذ القرارات الإدارية التى كانت موضوع القذف ولم تؤولها ، بل إن هذه القرارات نفذت بالفعل ولم يكن اختصاص الوزير أو مجلس الوزراء بتنفيذها محل شك ، ولم يعرض شيء من ذلك على المحكمة ، ولكن موضوع الدعوى الحالية يقوم على أساس آخر هو حق كل فرد فى نقد أعمال الموظفين العموميين وقد تأيد هذا الحق الطبيعى بتخصيص القانون لكل ناقد باثبات وقائع القذف التى ينسبها للموظفين . وليس فى ذلك أى معنى للتعدى على سلطة الموظفين أو على اختصاصهم . ومحكمة الموضوع إذ قضت على أساس أن القرارات موضوع القذف لم تلاحظ فيها المصلحة العامة ، وأن المبررات التى استند عليها الطاعن فى اتخاذ قراراته غير صحيحة ،

لم يتجاوز اختصاصها ، بل إنها طبقت القانون وهو يدعي للقاذف إثبات وقائع القذف تطبيقاً سليماً ، فلا يمنع قيام أى قرار إدارى فى أمر معين من إمكان إثبات أن هذا القرار لم تلاحظ فيه المصلحة العامة ، وأنه قصد به المحاباة وخدمة الأشخاص ، وأنه مخالف للقوانين . وليست المحاكم مقيدة عند تقدير هذه القرارات فى قضايا القذف بالأخذ بالاعتبارات أو التأويلات التى تدلى بها الجهة التى أصدرت تلك القرارات لأن القانون لم يقيد حق القاذف فى الإثبات بأى قيد فيجوز له إثبات صحة وقائع القذف بكل الطرق القانونية .

ومن حيث إن الأسباب التى بنى عليها الوجه الأول من أوجه الطعن هى : (أولاً) أن الحكم أثبت وهو يتكلم عن محطة البوصيل أن إبراهيم فهمى كريم باشا عند ما عرض عليه هذا الموضوع أمر بإزالة المحطة بأكملها بما فى ذلك المباني ، كما أمر بكهربتها . وقد ترتب على ذلك أن زادت النفقات وأزيلت المباني بلا مبرر وبشرت الماكينات مع أن المباني لم تهدم والماكينات لم تبتر ، وكالت وجود المباني واستعمال الماكينات القائمة من المبررات التى دعت كريم باشا إلى تغيير محطة البوصيل من ماكينات ديزل إلى ماكينات كهربائية . بل لقد أثبت الحكم نفسه ما يناقض هذه النتيجة إذ جاء فيه أن أعمال كهربية المحطة قدرت بمبلغ ستين ألف جنيه استبعد منها ثلاثة عشر ألف جنيه قيمة آلات حالية كما جاء فيه أن تكاليف المشروع بعد تعديله قدرت بمبلغ ٦٨٧٠٠ جنيه استقر منها سبعة عشر ألف جنيه وأوضح بأن منها ثلاثة عشر ألف جنيه قيمة ماكينات حالية ستختلف وتستهمل فى مشروع مستعمرة طرة وأربعة آلاف جنيه قيمة طلبتين مختلفتين مستعملتان فى مشروع محطة قوه . (ثانياً) أثبت الحكم وهو يتكلم عن قضية المنصورة من الشبكة الكهربية لشمال الدلتا أن ماتم من الإجراءات فى إعطاء هذه الصفقة إلى عبود باشا وشركة سيمينس إخوان يلفت النظر ويثير الشكوك ، وأن التصرفات المتناهية فى الشذوذ وخصوصاً إلحاح وزارة الأشغال المتكرر فى فسح المقعد الذى تم بين بلدية المنصورة ومحل إخوان سولزر وقبولها أن تحمل عمل هذا الأخير على أنه تحصل

كل ما يترتب على ذلك من الخسائر ثم إعطاء العملية لعبود باشا وسمينس إخوان  
بغير مناقصة لا يمكن أن يبررها إلا رغبة كريم باشا الملحة في نفع صديقه المقاتل  
عبود باشا . ولقد أخذ الحكم بوجهة جريدة السياسة فقال إن قصر الشبكة  
الكهربائية على تحسين حالة الري والصرف في الوجه البحري دليله رأى لعنان باشا محرم  
في ١٣ يناير سنة ١٩٣٠ ، ونفى الحكم في جانب هذا أن المعالآت عن الشبكة  
الكهربائية لم ترد إلا في أبريل سنة ١٩٣٠ وقبل عطاء سمينس فيها في يونيه  
سنة ١٩٣٠ . وفي ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٣٠ أصدر كريم باشا باتفاقه مع رئيس الحكومة  
ووزير الداخلية والمالية قرارا بتشكيل لجنة لدراسة مشروع تموين البلاد التي ستمر  
منها الخطوط الكهربائية بالقوى الزائدة عن حاجة الري ، وكان صدور هذا القرار  
تنفيذا لسياسة جديدة بشأن استغلال هذه القوى . وتنفيذا لهذه السياسة أيضا طلبت  
إدارة البلديات تموين كثير من البلديات بالنور من هذه الشبكة الكهربائية فيكون  
من الخطأ استناد الحكم على رأى عنان محرم باشا . ومن الخطأ أيضا قول الحكم  
إن كريم باشا قبل من مقابلى الشبكة الكهربائية أن يجعلها كهربة محطة  
البوصليل معلقا على إعطائهم عملية تنفيذ المنصورة من الشبكة الكهربائية مع علمه  
بأن إعطاء هذه العملية الأخيرة خارج عن اختصاصه لأن الذى تسجله الأوراق  
أن كريم باشا لم يقبل هذا الشرط بغير إجازة دولة صدق باشا ، وقد كان رئيسا  
للحكومة ووزيرا للمالية والداخلية . كذلك أخطأ الحكم في قوله إن محطة المحولات  
للدينة بعد أن كانت تقفاتها في جميع التصميمات والكتب الرسمية وفي الطلب الذى  
أرسل لموافقة المالية لا يزيد عن سبعة آلاف جنيه ارتفعت قيمة الثمن بمجوز إستاند  
العملية إلى عبود باشا وسمينس إخوان إلى أربعة عشر ألف جنيه . أخطأ الحكم  
في ذلك لأن مبلغ السبعة آلاف جنيه لم يرد ذكره إلا في مقايمة لحضرة طراف بك على  
في سنة ١٩٢٩ مع أنه جاء في هذه المقايمة نفسها أن هذا المبلغ هو لتكليف محطة  
تقوتها ١٢٠٠ كيلوات . أما المحطة التي طلبت في سنة ١٩٣٢ فقوتها ٢٢٠٠ كيلوات ،

وكان الاستهلاك فى سنة ۱۹۲۹ مقدرًا بمليون ومائة وسبعين ألف؁ فأصبح فى سنة ۱۹۳۲ مقدرًا بمليونين وسثمائة ألف كلوات .

(ثالثًا) ذكر الحكم عند الكلام على محطة صرف رقم ۷ أن سرعة عظيمة اتبعت فى إعطاء هذه الصفقة إلى عبود باشا؁ ولا يبرر هذه السرعة إلا الرغبة فى التعاقد مع عبود باشا؁ وأن ارتفاع قيمة مصاريف هذه المحطة من أربعة ونمسين ألف جنيه إلى واحد وستين ألف جنيه مع عدم حصول أى تغيير فى المواصفات يدل بغير شك على أن عبود باشا كان لصلته الوثيقة بكرىم باشا يامل بكل سخاء على حساب الخزانة العامة وأن الأعمال كانت تسير فى عهد كرىم باشا على غير قاعدة وكان يسرع فى إعطاء العمليات إلى عبود باشا قبل أن تمحص وقبل أن يتفق نهائى على قيمة تكاليفها . ومن الغريب أن يتعزض الحكم لمحطة صرف رقم ۷ وأن يستندها إلى كرىم باشا مع أنها أسندت فى أبريل سنة ۱۹۳۳ بعد أن ترك كرىم باشا وزارة الأشغال بأربعة أشهر . وقد قدم الدفاع لمحكمة الجنائيات بيانًا لوزارة الأشغال قيل فيه عن محطة صرف رقم ۷ إنها تدخل ضمن برنامج أعمال الصرف المتقررة فى شمال الدلتا وإن الوزارة رأت الاكتفاء بأقامة الآلات اللازمة لصرف الأراضى المتروكة فقط حتى لا تحرم من التمتع بوسائل الصرف الذى عم معظم أراضى شمال الدلتا المتروكة منها والبور على أن تقام فى المستقبل الآلات اللازمة لصرف الأراضى البور من باقى الزمام المقرر لها؁ وذلك بموافقة مجلس الوزراء فى يوليه سنة ۱۹۳۲ . وقد اتخذت الوزارة مثل هذا الإجراء فى محطة الطلبات بالتقرب من أبى قير حيث أسندت عملية إنشاء محطة جديدة إضافية للصرف منها بدون مناقصة إلى شركة إخوان سولزر بمبلغ ٤٥٣٥٤ جنيهًا بموافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ۱۹٣٠ وذلك عند ما عجزت المحطة القديمة عن القيام بمطالب الصرف فى هذه المنطقة . وقد وافقت وزارة المالية على إسناد عمليات البوصلى والمنصورة ورقم ۷ إلى المفاوضين السابقى الذ كر كل منهم فيما يخصه؁ كما أن هذه العمليات أدخلت فى ميزانية وزارة الأشغال التى عرضت على البرلمان ووافق عليها فى حينها .

ومن حيث إن الوقائع التي يشيرها الطاعن في هذا الوجه لم تكن موضوع قذف من قبل حفي بك محمود "المدعى عليه الأول" إذ كل ما أسنده إلى الطاعن في هذا الشأن هو أنه أعطى هذه العمليات وغيرها إلى عبود باشا بدون مناقصة بحماية له . وقد أثبت الحكم هذه الواقعة ودلل عليها بأدلة أخرى تؤدي إلى ما استخلصه منها ، ولم يكن تعرض محكمة الموضوع للوقائع التي يشكو منها الطاعن الآن إلا من قبيل التريد في التبدل بما عثرت عليه في الأوراق الرسمية فلا مصلحة للطاعن في التمسك بما جاء في هذا الوجه . أما ما يدعيه من أن الحكم نسب إليه عملية صرف رقم ٧ مع أنها أسندت في أبريل سنة ١٩٣٣ بعد أن ترك هو وزارة الأشغال بأربعة شهور فلا قيمة له لأن الحكم أثبت أن أول خطاب أرسله كريم باشا إلى المسالية يطلب إسناد هذه العملية إلى مقاليد الخمس عشرة محطة الخاصة بالصرف بشمال الدلتا ( عبود باشا ) كان في ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٢ وأن مدير الميكانيكا والكهرباء تنفيذاً لأمر كريم باشا أخطر المقاليد عبود باشا بإسناد العملية إليه في ١٣ يوليه سنة ١٩٣٣ وذلك السرعة لا يبررها إلا الرغبة في التعاقد مع عبود باشا خصوصاً إذا لوحظ أنه لم يتفق مع هذا الأخير على المدة التي سينهى فيها العمل إلا في ١٠ يونيه سنة ١٩٣٣ حيث حدد له ثمانية عشر شهراً ابتداء من ١٢ يوليه سنة ١٩٣٣ ، وهذا الذي أثبتته الحكم يدل على أن الطاعن أعطى عملية صرف رقم ٧ إلى عبود باشا في ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٣ أي قبل أن يترك وزارة الأشغال خلافاً لما يدعيه .

ومن حيث إن محصل الوجه الثالث أن الحكم أثبت أن نصت البيان الذي تلاه وزير الأشغال بالفسطة والمغالطة تراء المحكة وصفاً صحيحاً لا إسراف فيه مع أن الوقائع التي احتواها هذا البيان صحيحة من الأوراق المقدمة للحكمة .

ومن حيث إنه فضلاً عن أن هذا الوجه خاص بتهمة أخرى وقعت على مجنى عليه آخر لا علاقة للطاعن بها ولا مصلحة له في التكلم عنها فإن ما يشير بشأنها متعلق بتقدير الوقائع وهو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها .

ومن حيث إن محصل الوجه الرابع أن الحكم وهو بحث في التهمة الخاصة بتعليه خزان أسوان لم يحن بحث مسألتين أساسيتين أو أنه لم يلتفت إليهما . أما المسألة الأولى فهي قول الحكم إن كريم باشا شهد لمحلل باركنسون في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٩ فلا يمكن أن يكون استبعاده عن تعليه خزان أسوان الثانية لعدم كفاءة هذا المحل إذ أن الشهادة السالفة الذكر لا تتفق مع رأيه الذي قال به في شأن تعليه خزان أسوان الثانية . على أن الأمر لم يكن أمر شهادة عن كفاءة باركنسون إذ أن اختيار البيوت التي يصح أن يكون لها شأن في تلك التعليه من شأن المهندس الاستشاري فيكون من الخطأ التأكيد بأن استبعاد باركنسون ما كان لعدم الكفاءة وإنما كان لإفساح الطريق لعبود باشا . أما المسألة الثانية فإن الدفاع عن الطاعن تمسك بمحدث لدولة صدق باشا ظهر في جريدة المقطم بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ أوردته النياية العامة في مذكرتها إلى المحكمة فلم تمن المحكمة به ولم تلتفت إليه بتاتا لتقول عنه كلمة يفهم منها أنها تقبله أو ترفضه .

ومن حيث إن الشق الأول من هذا الوجه غير صحيح لأن الحكم لم يعمل بحث دفاع الطاعن في مسألة كفاءة محلل باركنسون وطريقة اختيار البيوت التي يصح أن يعهد إليها تعليه خزان أسوان . فقد أثبت الحكم أن استبعاد محلل باركنسون بحجة عدم الكفاءة لم يكن له ما يبرره لأنه ليس بصحيح أن السير ما كدو نالد أساء الشهادة في حقه ، بل بالعكس ثابت من الكتاب الرقم ٧ أكتوبر سنة ١٩٣٠ أنه أحسن الشهادة في كفاءته ومؤهلاته . أما ما ذكره بعد ذلك من أنه يرى عند المفاوضة الاتصال أولاً بمحلل توبهام جونس فلا يشعر مطلقاً بعدم كفاءة المحل المذكور . وإذا صح لكريم باشا أن يفهم من ذلك ، وهو أمر بعيد الاحتمال ، أن المهندس الاستشاري لا يثق بمحلل باركنسون فلا يصح له أن ينسى ما سطره هو في خطابه المرسل للسالية بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٩ في صدد مشروع جيل الأولاء إذ أنه شهد فيه مع المهندس الاستشاري فون لي وشركائه بكفاءة هذا المحل واستعداده للقيام بالأعمال الجسيمة . أما الشق الثاني من هذا الوجه فغير متبع لأن المحكمة سمحت بشهادة

إسماعيل صدق باشا نفسه وأخذت بشهادته وهي ليست في مصلحة الطاعن كما ذكر الحكم .

ومن حيث إن حصل الوجه الخامس أن الحكم أثبت أن دفع مبلغ خمسة وسبعين ألف جنيه لشركة السيرجون جاكسون كان تمويضا له عن عدم قبوله في عطاآت إلطية الثانية لخزان أسوان . والواقع الصحيح والأوراق وما أثبتته الحكم نفسه في أسبابه يقطع بأن ماراه الحكم في هذا الشأن غير صحيح لأن حادثة قطع السد وقعت قبل انتحار السيرجريفث أي في فبراير سنة ١٩٣٠ بينما سيرجريفث انتحرو في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٠ وقد كتب محل جون جاكسون للمهندس الاستشاري فونلى في ١٣ مايو سنة ١٩٣٠ ثم في ٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ يطالب بالتعويض ولم يكن في محيط تفكير الوزارة أو جون جاكسون أن نورتن جريفث سينتحر. وقد جاء في الحكم أيضا أنه تلقاه هذه الحقائق الواضحة بدأ المقاول في تواضع عند ما تقدم لوزارة الأشغال في طلبه المؤرخ ٤ سبتمبر سنة ١٩٣٠ يستجدي عطفها ووزارة الأشغال جريئة فرفضت طلبه وأشر وكيل الوزارة بحفظ المذكرة التي رفعها إلى كريم باشا في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٠ مما يدل على رفض طلب المقاول . أثبت الحكم ذلك مع أنه أثبت في موضع آخر منه أن وكيل الوزارة رفع مذكرة إلى وزير الأشغال كريم باشا بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٠ بمضمون الكتاب السابق أى كتاب فونلى المهندس الاستشاري، وفي نهايتها ذكر أن الموضوع أحيل إلى الخزانة وقسم القضاء لدرسه . وقد عرضت هذه المذكرة على كريم باشا كما يستفاد من إشارة مدير مكتبه عليها بذلك في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ثم وضعت عليها إشارة أخرى غير مؤرخة بالحفظ بتوقيع وكيل الوزارة؛ وهذا الذي أثبتته الحكم لا ينتج ما ذهب إليه مطلقا من أن هذا الحفظ مناه رفض طلب المقاول، بل إن المنطق السليم لا يميز هذا الاستنتاج لأن المذكرة في آخرها أن أمر ما فيها رفع إلى قسم القضاء لإبداء الرأي فيه ولم تكذب هذه المذكرة وترفع للوزير إلا لإخباره بما يجري، وما دام قد علم بما فيها فقد آتت مأموريتها وتحفظ .



ومن حيث إن كل ما جاء في هذا الوجه متعلق بتقدير الوقائع وهو من شأن محكمة الموضوع وحدها فهي صاحبة الحق في تقدير الدليل واستخلاص ما تطلعن إليه سواء أكان ذلك في قضايا القذف أو غيرها ولا رقابة عليها فيه اللهم إلا إذا كانت الوقائع التي استخلصت منها نتيجة ما وصلت إليه لا تتجه عقلا ولا شيء من ذلك في الدعوى الحالية .

ومن حيث إن محصل الوجه السادس أن الحكم استخلص وهو يبحث مسألة حفر وتطهير بعض الترع أن ما طعنت به السياسة على أعمال كريم باشا في هذه المسألة صحيح مع أن الحكم نفسه أثبت أن الرأي يقي لا يستقر حتى تغيرت الوزارة في ٤ يناير سنة ١٩٣٣ فانتقل كريم باشا إلى وزارة المواصلات وعين محمد شفيق باشا وزيرا للأشغال مكانه فتقدم إليه إذ ذاك محمود شاكر أحمد بك مفتش عام وجهه بحرى بمذكرة ضافية ذكر فيها ما جرى في هذا الموضوع وأبلغ صورتين منها لوكيل الوزارة بكتاب تاريخه ١٢ يناير سنة ١٩٣٣ وعلى هذا الكتاب إشارة من مدير مكتب الوزير بأن هذه المذكرة موجودة تحت نظر معالي الوزير . ثم أثبت الحكم بعد ذلك أن شفيق باشافاوض الشركات الثلاث التي قبلت تخفيض ثمن المتر المكعب من ٣٥ مليا إلى ٣٤ مليا ورفع مذكرة لدولة وزير المالية ورئيس اللجنة المالية في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٣ شبيهة في صيغتها ونتيجة الرأي بمذكرة يونيه سنة ١٩٣٢ ثم جاء الحكم بعد ذلك وأثبت مذكرة أخرى لوزارة الأشغال رفضتها إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٣٣ وقد أقرها مجلس الوزراء في ١١ مايو سنة ١٩٣٣ ، فالذا كانت هذه هي الوقائع التي أثبتها الحكم فكيف جاز لهذا الحكم أن يذكر بعد ذلك أن القول بأن مجلس الوزراء هو الذي بت في الأمر لا ينفي عن كريم باشا أن نصيبا من المسؤولية يقع عليه .

ومن حيث إن الطاعن أغفل وهو يسطر هذا الوجه بجميع الوقائع التي أسندها الحكم إليه في موضوع حفر وتطهير الترع قبل انتقاله إلى وزارة المواصلات . وتلك الوقائع هي التي استخلص منها الحكم مسؤولية الطاعن ، فذكر بعد سرد الوقائع

تفصيلا أن القول بأن مجلس الوزراء هو الذى بت فى الأمر لا يبنى عن كريم باشا أن نصيبا من المسئولية يقع عليه، ويكفى للتدليل على ذلك الإشارة عن مظاهره المتضاربة وسكوته من ١٥ يونيه سنة ١٩٣٠ عند ما تقدم مدير عام رى وجه بحرى لأول مرة بمشروع عقد جديد، وطلب طرح العمل فى المناقصة إلى مارس سنة ١٩٣١ عند ما قابله الوكيلان عن شركتى الكراكات المصرية والجنينة المساهمة فأبدى لما ترده بين المفاوضة أو طرح العمل فى المناقصة، ذلك بعد أن فزت هذا الأجل الطويل بلا جدوى ثم سار فى طريق مد العقود . وتظاهر من ذلك أن محكمة الموضوع استخلصت من الوقائع المعروضة عليها مسئولية الطاعن ، وهذا الاستنتاج من حقا ولا رقابة عليها فيه .

ومن حيث إن محصل الوجه السابع أن قول الحكم إن طعن جريدة السياسة على كريم باشا فى موضوع تدخله فى عمليات بوابات القنحات لقناطر نجح حمادى مما ترتب عليه إعطاء الصفقة لشركة رانس وريير واستحقاق عيود باشا السمسرة التى كان متفقا عليها مع الشركة المذكورة — إن طعن جريدة السياسة فى ذلك صحيح، وإن كريم باشا هو الصديق الذى عناه عيود باشا فى خطابه إلى شركة رانس وريير مع أن كل ذلك غير صحيح ولم تكن صلة كريم باشا بهذه العملية إلا كصلة غيره من أصحاب الشأن فى الوزارة صلة سطحية كما يستفاد من خطاب فون لى . فلا الواقع يؤيد الحكم فيما ذهب إليه ولا الأوراق التى أتيتها فى أسبابه .

وحيث إن هذا الوجه متعلق أيضا بتقدير الدليل وهو أمر موضوعى من اختصاص محكمة الموضوع كما تقدم القول .

ومن حيث إن محصل الوجه الثامن أن الحكم جرى على خطلة جريدة السياسة وهو يبحث فى مسألة شركة ثورنيكروفت فأنكر حق اللجنة المنصوص عليه فى المادة ٢٦ من كتاب الشروط وقال إن تعرضها لهذا الأمر باجازه وزير الأشغال كريم باشا يجعل طعن السياسة صحيحا . ونفى الحكم أن كريم باشا لم يكن الوحيد الذى تصرف

في هذا الأمر، بل إنه فصل فيما قام بين اللجنة وبين الشركة من خلف على بعض التفاصيل وصادقه على تصرفه هذا إسماعيل صدقي باشا باعتباره رئيسا للحكومة ووزيرا للداخلية والالية . وعلى أن هذا الذي أجازته صدقي باشا كان في غير مصلحة الشركة لا تنقص عدد المقاعد عما ورد بكتاب شروط الالتزامات ، وإذن تكون النتيجة التي خلص إليها الحكم، وأساسها فهمه الخاطئ لكتاب الشروط والالتزامات وصرف الأوراق الرسمية من الغاية التي وجدت إليها ، نتيجة غير سليمة وأساسها غير سليم .

ومن حيث إنه فضلا عن أن الطاعن اقتضب الوقائع التي أثبتتها الحكم في هذا الشأن والتي استخلص منها النتيجة التي وصل إليها فإن هذا الوجه متعلق برته بتقدير الأدلة وهو من شأن محكمة الموضوع ولا يجوز رفعه لمحكمة النقض .

ومن حيث إن محصل الوجه التاسع أن الحكم أثبت أن كريم باشا وهو وزير المواصلات تصرف تصرفا غير لائق عند ما تعاقد مع شركة المعادى على شراء أرض منها لأنه ما كان يحفل أن لهذه الشركة التي تعاقد معها مصلحة كبرى في إتمام مشروع خط حلوان ، ذلك المشروع الذي إن لم يكن له الرأي النهائي في تنفيذه فعلى الأقل له رأى له قيمته في ذلك التنفيذ بصفته رئيسا لمجلس السكة الحديد الأعلى وبصفته وزيرا للوزارة المهيمنة على هذا المشروع . وإن هذه الشركة مدفوعة بهذه المصلحة الظاهرة تقدم له كل التسهيلات الممكنة لثم التعاقد معه . وقد ظهر أثر ذلك في الشروط التي اشترطتها الشركة في المقد سواء في قيمة الأرض أو في طريقة دفع الثمن أو في الفائدة التي اتفق عليها ، وهي شروط إذا قورنت بالشروط الواردة في العقدين المتقدمين من عاوى المتهم لظهر أنها في غاية السخاء . والواقع الصحيح في هذه المسألة وما تقدم إلى المحكمة من أوراق لا تؤدي إلى هذه النتيجة التي ذهب إليها الحكم ، لأن شهادة محمود بك شاكر تقطع بأنه لم يكن ثمة نشاط خاص بكهربية خط حلوان والأوراق التي قدمت للحكمة وهي قائمة الأسعار وتاريخ شراء كريم باشا وحلوله محل آخر وهو شوقي باشا بنفس السعر وخطاب الشركة على أنها تعرض

فـي سـنة ١٩٣٤ بـض قـطـع بـأثـان أـقل مـن مـتـوسـط . آثـان سـنة ١٩٣٣ - كـل ذـلـك قـاطـع فـي الدـلـالـة عـلى أـن شـراء كـرـيـم بـاشـا لـهـذـه الأـرض كـان شـأنـه شـأن كـل فـرد اشـترى فـي الـوقـت لـلمـعـاصـر لشـرائـه . كـذلـك قـدـم كـرـيـم بـاشـا إـلى المـحـكـمـة التـقـاـرير السـنـويـة لـلشـركـة وفـيـها مـبـالـغ طـائـفـة تـمـرضـها الشـركـة لـلـمـلاك الأـراضـى فـيـها لـمـعاوئـمـهم . فـلم تـكـن إـذـن مـعـالـمـة كـرـيـم بـاشـا مـعـالـمـة اسـتـثـنايـة كـما ذـهـب إـلـيـه الـحـكـم فـلا الـواقـع يـؤـيدـه وـلا الأـوراق تـؤـيدـه .

ومـن حـيـث إـن الـوقـائـع الـتى يـشـيرـها الطـاعـن الـآن عـرضـت عـلى عـمـكـة المـوضـوع . وـقـلت فـيـها كـلـبـها وقـولـها هـو القـول الفـصل وـلا شـأن لـمـحـكـمـة التـقـض بـه لـتـعـلـقـه بـتـقـديـر الدـليـل .

ومـن حـيـث إـن مـحـصـل الـوجـه العـاشـر أن الـحـكـم عـرض لـمسـألـة سـلامـة النـيـة فـقال إـن الـوقـائـع الـتى وـجـهـت مـن جـريـدة السـياسـة صـحـيـحـة ، وإـن البـاعـث إـلى طـعـنـها عـلى الـوزـارـة اعـتـقـادـها أن ما يـنسـبـه الـمـتـهم صـحـيـح ، وإـن فـي الكـشـف عـن عـيـوبـهم وأـخـطـائـهم خـدـمـة لـلـصـلـحـة العـامـة مـع أن وقـائـع التـقـذـف غـير صـحـيـحـة مـن نـفس الأـوراق الـتى أـراد الـحـكـم أن يـدـلـل بـها عـلى صـحـة الدـفاع أو مـن أـوراق أـخرى فـي مـلف الدـعـوى أـهـمـلـها الـحـكـم تـامـا . واما أن الـمـتـهم اعـتـقـد أن ما يـنسـبـه لـكـرـيـم بـاشـا صـحـيـح فـهو قـول غـير صـحـيـح . لـأنـه عـند ما سـئـل فـي التـحـقـيـق يـوم ٢٨ مـارـس سـنة ١٩٣٤ أجـاب بـأن كـل الـذى نـشـره عـنـده مـسـتـندـات أو وقـائـع يـسـتـطـيع بـها التـدـلـيـل عـلى صـحـتـه . وفـي يـوم ٣٠ مـارـس سـنة ١٩٣٤ نـشـر مـقـالا بـجـريـدة السـياسـة يـقـول فـيـه إـن الـواجـب الـوطـنـي يـقـتـضـي أن كـل إـنـسان لـديـه مـعـلـومـات تـفـيـد التـحـقـيـق أن يـتـقـدم بـها سـواء أكان مـوظـفـا أم غـير مـوظـف . وفـي ٣١ مـارـس سـنة ١٩٣٤ سـئـل فـي التـحـقـيـق عـما إـذا كـان أـحـضـر مـسـتـندـاتـه فـقال إـن الأـوراق الـتى تـخـصـص بـالأـجـزاء المـنـصـبـة عـلى هـذه الـوقـائـع فـي المـلفـات الـتى طـلـب إـحـضـارـها أى أن مـالـيـه لـيس إـلا مـذ كـرات خـاصـة لـه . كـا أنه لـم يـؤـلف تـلك المـقـالـات لـلـصـلـحـة العـامـة لـأنـه كـان يـغـضـب لـعـدم إـسـتـاد عـمـليـة خـزان أسـوان لـعـبـود بـاشـا . فـالـمـا تـغـيـرت نـفـسـيـتـه عـلى عـبـود بـاشـا أـصـبـح يـرى إـسـتـاد هـذه العـمـليـة لـه

تصرفا مربيا من ناحية كريم باشا . كما أنه أسند مسألة الخمسة ومبشرين ألف جنيه لكل شخص يحس بثورة عليه فأسندها إلى توفيق باشا دوس في سنة ١٩٣٢ ، ثم جاء في ٢ أبريل سنة ١٩٣٤ وقال إن دفع هذا المبلغ كان لعبود باشا . وفي ٣ أبريل سنة ١٩٣٤ قال إن المبلغ دفع لشركة جاكسون لأن كريم باشا لم يعط لشركة فرصة الدخول في عطاء تلبية تزان أسوان فهل يمكن للحكم بعد ذلك أن يسمع لنفسه بأن يقول إن الكتابة بهذا الصدد كانت للصحة العامة وإن المتهم قدترها حق قدرها . على أن جريدة السياسة لم تكتب عن المسألة الواحدة مرة واحدة بل كانت تعيد النشر في بعض المسائل بغير سبب ظاهر مما يقطع بسوء القصد وبنية التشهير .

ومن حيث إنه جاء في الحكم المطعون فيه خاصا بسلامة النية أنه ثابت من التحقيق الذي جرى أمام النيابة وبالمجلس أنه لا يوجد بين المتهم وهؤلاء الوزراء أى حقد أو ضغينة تدفعه إلى التشهير بعبود باشا والخط من كرامتهم للانتقام منهم أو لشقاء غل في نفسه ، بل كان الباعث إلى طعنه عليهم اعتقاده أن ما ينسب إليهم صحيح ، وأن في الكشف عن عيوبهم وأخطائهم خدمة للصحة العامة وقد تأيدت لدى المحكمة سلامة نيته كل التأيد بعد أن أثبت لها صحة الوقائع التي أسندها إليهم . وهذا الذى أثبتته المحكمة بعد فصلا في مسألة موضوعية من اختصاص محكمة الموضوع وحدها فلا يجوز بعد ذلك أن يمرض هذا الأمر على محكمة النقض بحجة أن الوقائع غير صحيحة ، وأن المتهم لم يكن يعتقد صحتها وأنه يقصد التشهير لتعلق كل ذلك بتقدير الوقائع التي عرضت على محكمة الموضوع .

ومن حيث إن محصل الوجه الحادى عشر والأخير أن الحكم أخطأ قانونا في اعتبار وجود الارتباط بين عبارات السب التي صدرت من المتهم ووقائع القذف لأن الذى يتصفع المقالات التي صدرت في جريدة السياسة في المدة المحددة في قرار الاتهام يرى أن عباراتها بذينة لا تنصل بالقذف . على أن عبارة الارتباط يجب أن تفسر بدقة وعلى المعنى الضيق دون أى توسع فيها ، كما يجب أن يكون أساس السب

هو صحة واقعة القذف مع توافر حسن النية . فلذا مع عند القاضي أن القاذف كان يرى أولا وبالذات إلى التشنيز وأن نية الخلعة العامة تصاحب الرغبة في التشهير طاعية متغلبة على النية الأخرى زعزع ذلك من تقديره حسن النية ووجب موازنة المتهم على صفات السب التي نسبها للجنى عليه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أورد جميع عبارات السب والإهانة التي صدرت من المتهم في حق الطاعن وفي حق الوزارة وبين أنها أقطعت من مقالات كانت تنشرها جريدة السياسة مع مقالات أخرى عديدة كانت ترى بها إلى الطعن على حكومة عبد الفتاح باشا يحى وبعض أعضائها لما كانت تلاحظه من تصرفات غير سليمة ومخالفة للقوانين فهي كل لا يتجزأ . ثم رد الحكم كل عبارة من عبارات السب إلى المقال الذي احتواها وانتهى إلى القول بأنه يتضح من ذلك أن عبارات السب والإهانة الواردة بالبند السابق ذكره مرتبطة ومتصلة اتصالا وثيقا بوقائع القذف التي سبق إسنادها إلى نفس الأشخاص الذين وجهت إليهم جريمة السب والإهانة . ومن ثم فلا محل لموازنة المتهم عنها طبقا لـ ١٦٠ من قانون العقوبات المعتلة بالمرسوم رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ .

ومن حيث إن ما رآته محكمة الموضوع في هذه الدعوى من الارتباط بين ألفاظ السب وعبارات القذف جاء مؤسسا على أسباب مؤدية له وليس في ذلك أية مخالفة للقانون .

### عن طلب ضم الأوراق

ومن حيث إن الدفاع عن الطاعن طلب من هذه المحكمة ضم مستندات وأوراق لاطلاعها عليها وذلك لتأييد ما ذهب إليه ، ولا ترى المحكمة عللا لإجابة هذا الطلب بعد أن تبين مما تهتم أن تلك الأوراق كانت موضع بحث محكمة الموضوع وتقديرها ، ولم يتقدم من الطاعن ما يبرر إجابة هذا الطلب .

ومن حيث إنه مما تقدم يتبين رفض الطعن ومصادرة الكفالة .

### عن طعن على بك المتزلاوى

ومن حيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن أن حفى محمود بك المتهم قذف الطاعن في مقالين في ٢٠ نوفمبر و ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٣ بجريرة السياسة بأنه وجد لدى وزارة الزراعة كمية من تقاوى البرسيم صدر الأمر بتوزيعها على الطالبين من المزارعين فلما ارتفعت أسعار هذه التقاوى وبلغت سبعة جنيهات مصرية للأردب أضيفت كلها لحساب على بك المتزلاوى وزير الزراعة بسعر الأردب ٢٠٠ قرش ودفع ثمنها وتصدت إلى مزارعه، وظهر من ذلك أن حفى بك محمود يتهم على بك المتزلاوى باختلاس فرق الثمن بين سبعة جنيهات وجنيتين وعن كل ناتج هذه التقاوى . وقد حققت المحكمة الأمر تحقيقاً دقيقاً فظهر لها أن البرسيم محل البحث وزع بمعرفة لجنة نظرت في طلبات الطالبين وقررت توزيع الموجود وقدره ١٦٦ أردباً بينهم ، وأن على بك المتزلاوى ناله منها عشرة أردب من بين واحد وثلاثين طالباً، وأن الثمن الذى تقدر للجميع كان ٢٠٠ قرش عن الأردب، وأن هذا الثمن الطيعى لهذا الصنف وقت التصرف فيه، وأن على بك المتزلاوى عند ما تقدم بطلبه لم يكن له شأن بوزارة الزراعة وما كان يملك أن يأمر بإضافة القدر كله لحسابه لأنه كان وزيراً للأوقاف . وظهر فوق هذا كله أن نفس المتهم حفى بك محمود يعلم بكذب الواقعة التى يكتب عنها فى جوهرها الحسام لأنه تقدم للمحكمة بإبصال من شخص اسمه إبراهيم محفوظ يفيد أنه طلب أردبين ودفع ثمنهما ٤٠٠ قرش . وجوهراً الأمر يقوم على اختلاس فرق الثمن بين ٢٠٠ قرش الذى دفع و ٧٠٠ قرش الذى قال المتهم إنه الثمن الحقيقى للبرسيم . وظهر من ذلك أن الواقعة التى نسبها المتهم للجنى عليه مكتوبة من أساسها ، ولكن المحكمة بالرغم من ذلك قالت إن الواقعة ثبتت فى جوهرها لأنه ثبت لديها أن على بك المتزلاوى اشترى عشرة أردب دفع ثمنها بعد مضى زمن ، فى حين أن كثيرين من الأفراد رفض طلبهم ، كما قالت إنه لا عبرة بما جاء بمقال السياسة بشأن مقدار الثمن وكية البرسيم وصفة على بك المتزلاوى وقت الشراء من أنه كان وزيراً للأوقاف لا لوزارة الزراعة لأنه

من التفاصيل . وظاهر من ذلك أن المحكمة خلقت واقعة لم ترد في مقال السياسة لا تضربها ولا تليحها ، بل وتناقض تلك الواقعة مناقضة صريحة ، وتكون المحكمة بذلك لم تفصل في الواقعة المطروحة عليها بل قذفت هي من جديد بواقعة من عندها لم ترد في المقال بل إن المقال يتعاضد مع مدلولها .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أثبت أن جريدة السياسة نشرت بالعدد ٣٢٧٦ الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ مقالا تحت عنوان "وزير الزراعة وتقاوى البرسيم" جاء فيه "وصل إلى علمنا أنه كان لدى وزارة الزراعة كمية من تقاوى البرسيم صدر الأمر بتوزيعها على الطالبين من المزارعين . فلما ارتفعت أسعار هذه التقاوى وبلغت سبعة جنيئات مصرية للأردب أضيفت كلها لحساب حضرة صاحب العزة على بك المتزلاوى وزير الزراعة بسعر الأردب ٢٠٠ قرش ودفع ثمنها وتصدت إلى مزارعه . ومع أن الذى أبلغنا هذا الخبر سيحدثى كل من يكذبه فالتنا نشره بكل تحفظ لأنه من الغرابة بمكان ، فهو تصرف لا يجوز أن يصدر من وزير ولا من موظف صغير الخ" . ونشرت جريدة السياسة بالعدد ٣٢٧٧ بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٣ مقالا تحت عنوان "المتزلاوى بك ويرسم وزارة الزراعة" كررت فيه ماقالته في العدد السابق وزادت عليه أن الأستاذ إسماعيل إبراهيم مراد عضو مجلس النواب وجه سؤالاً إلى رئيس الوزراء وزير الزراعة بشأن هذا الموضوع للإجابة عليه . وقد حققت المحكمة هذا الموضوع بالاطلاع على البلاغ الرسمى الصادر من وزارة الزراعة بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٣٤ ، وعلى أقوال على بك المتزلاوى . نفسه والمتهم وعلى الملف الخاص بموضوع البرسيم . واستخلصت من كل ذلك أن هذه الواقعة قد ثبتت في جوهرها لأنه تبين أن على بك المتزلاوى اشترى عشرة أرداب دفع ثمنها بعد مضي زمن كما هدم بيانه في حين أن كثيرين من الأفراد رفض طلبهم كما حدث لإبراهيم محفوظ أفندى الذى طلب شراء أردبين فقط ودفع ثمنهما مقدما وقبل طلبه ثم رفض بعد ذلك بحجة تقاد البرسيم . ولا عبرة لما جاء بمقال السياسة بشأن مقدار الثمن وكية البرسيم وصفة على بك المتزلاوى وقت الشراء من



أنه كان وزيرا لوزارة الأوقاف لا لوزارة الزراعة لأنه من التفاصيل التي لا تؤثر في جوهر ما قصده جريدة السياسة من نشر مقالها الذي رمت به إلى الطعن على أعمال وزير أوقاف الجمهور فيما تعرضه الحكومة عليه من متيجاتها لإرشاده وتشجيعه .

ومن حيث إنه ظاهر من المقالين اللذين نشرتهما جريدة السياسة حسب الثابت في الحكم أن المدعى عليه قذف في حق على بك المتزلاوى علنا بأن نسب إليه أنه بصفته وزيرا للزراعة استولى لنفسه على محصول تقاوى الرسم . سعر الأردب جنيين مع أن ثمنه الحقيقي سبعة جنيئات أى أنه اختلس فرق الثمن واستعمل سلطة وظيفته لمصلحته الخاصة . وهذا القذف يستوجب عقاب فاعله إلا إذا أثبت صحة ما قذف به وكان حسن النية ولا يقصد إلا المصلحة العامة .

ومن حيث إن ما استخلصته محكمة الموضوع بعد تحقيق هذه الواقعة يؤدي إلى أن القاذف لم يثبت شيئا مما قذف به . فلم يكن على بك المتزلاوى وزيرا للزراعة وقت شرائه تقاوى الرسم ، ولم يأخذ كل المحصول ، ولم يختلس فرق الثمن ، بل إنه اشترى بئج المثل وعومل كغيره من أفراد الناس . لذلك يكون قول الحكم إن هذه الواقعة ثبتت في جوهرها غير مطابق للواقع الذي أثبتته الحكم نفسه ، ويكون المتهم مسئولاً عن القذف القائم على هذه الواقعة . ولا عبرة بما جاء في الحكم تبريرا لبراءة المتهم من أن على بك المتزلاوى اشترى عشرة أرداب دفع ثمنها بعد مضي زمن في حين أن كثيرين من الأفراد رفض طلبهم ، لأن هذه الواقعة الأخيرة لم ترد في مقال السياسة ولم تكن موضوع القذف .

ومن حيث إن محصل الوجه الثاني أن الحكم عند الفصل فيما نسبته المتهم إلى على بك المتزلاوى من أنه اشترى متجات الوزارة لنفسه لمناسبة واقعة أشجار قسم البساتين لم يرد فيه ما يعتبر إثباتا لصحة هذه الواقعة . فرواية دولة محمد محمود باشا وجمعة المحكمة بها لا تؤدي إلى صحتها . واعتقاد المحكمة صدق الموظف الذي ألقى بهذه

الرواية لدولته لا تخفى صححتها لاحتمال أن تكون معلومات هذا الموظف خاطئة .  
والقانون يستلزم للبراءة أن يتقدم الإثبات الكامل على صحة الواقعة . فإذا خلا الحكم  
من هذا الإثبات كان باطلا لنقص أسبابه .

ومن حيث إنه جاء في الحكم أن جريدة السياسة نشرت بالعدد ٣٣٧٨  
في ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤ مقالا تحت عنوان "وزير الزراعة يشتري ما تتجه وزارة  
الزراعة فيحرم جمهور المزارعين منه" . جاء فيه "يذكر القراء ما نشرنا من أشهر حين أخذ  
حضرة صاحب العزة على بك المتولاى الرسم التقاوى الموجود بوزارة الزراعة بثنى  
قدره جنيهاً حين ارتفع سعر الرسم التقاوى ارتفاعاً كبيراً . ويومئذ أجابنا وزارة  
الزراعة إجابة لم تنف الخبر وإن حققت بعض الشيء منه . واليوم تكثر هذه  
المسألة فأخذ وزير الزراعة ما تتجه الوزارة من أشجار الفاكهة بثنى بسيط جداً . فإذا  
سأل أحد من المزارعين وأصحاب الحدائق وطلب من الوزارة أن تعطيه شتلات  
أشجار الفاكهة هذه أجيب بأن الوزير حجزها لنفسه . وتفصيل ذلك أن وزارة  
الزراعة عرضت بمعرض الربيع منذ أربعة أيام أو خمسة أشجاراً للفاكهة منها  
شتلات برتقال نامية نمواً حسناً . وقد سأل بعض كبار الملاك عن ثمن هذه الشتلات  
ف قيل له إن ثمن الشتلة الواحدة منها ثلاثة قروش فقط . وقد رأى السائل هذا السعر  
حسناً جداً وطلب حجز الشتلات المعروضة ف قيل له إن وزير الزراعة حجزها لنفسه .  
وبذلك كانت وزارة الزراعة تعرض لحساب وزير الزراعة لا لحسابها ولا لحساب  
الجمهور . ولا ريب في أن هذا أمر يدعو إلى المشقة؛ فالمفهوم أن الموظف يجب  
أن يكون آخر من يستفيد من عمل يتم في دائرة وظيفته كما يجب أن يفضل الجمهور  
أولاً . وإذا كان ذلك هو الشأن بالنسبة للموظفين إطلاقاً فأحر به أن يكون الشأن  
بالنسبة للوزراء . فإذا تبين أن الوزير في وزارة ما يشتري ما تتجه الوزارة كان معنى  
ذلك اعتبار هذه الوزارات دوائر خاصة للعمل لمصلحة الوزير لا لمصلحة الجمهور  
ولا للصحة العامة . وكثيراً ما سمعنا من هذا القبيل أن الجمهور يطلب أسمى معية  
أو بندورا معية لفواكه أو لأزهار فلا يستطيع الحصول عليها لسبب من نوع هذا

الذى قدما فهل يقال مع ذلك إن مصلحة الجمهور والمصلحة العامة هي التي تراعى في هذا العهد من عهود الحكم بمصر .

ومن حيث إن الحكم أثبت بعد ذلك أنه تبين من كل ما تقدم أن ما نشرته جريدة السياسة عن أشجار المعرض صحيح بدليل ما شهد به محمد محمود باشا الذى تنق المحكة بشهادته تمام الثقة من أن موظف وزارة الزراعة المتولى عرض متجانتها في المعرض أخبره عند ما أظهر رغبته في شراء بعض الأشجار أنها محجوزة لوزير الزراعة، وترى المحكة أنه كان صادقا في إخباره بذلك لأن طلب محمد محمود باشا كان غائيا ولا يوجد أى باعث يدعو هذا الموظف إلى أن يختلق هذه الواقعة ضد وزيره . ولكنه لما انكشف الأمر أريد إخفاء الحقيقة فجمع ثمن ما تورد من بيع المنتجات في ثلاث قسائم تاريخها ٢٢ مارس سنة ١٩٣٤ أى يوم نشر المقال عن هذه الواقعة رغمًا عن تعدد المشترين واختلاف حال إقامتهم وعدم وجود أى رابطة بينهم، ثم تحورت ثلاثة أذونات تحمیل في يوم واحد بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٣٤ أى بعد انتهاء المعرض، فضلا عما حوته تلك الأذونات من التصحيح في الأرقام دون غيرها من الأذونات الواردة بالدقتر مما يدل على أن في الأمر شيئا أريد ستره . ولذلك لا تلتفت المحكة إلى ما جاء بمذكرة المساعد الفني الرقيمة ٣٠ مايو سنة ١٩٣٤ من أنه لم يتقدم إليه أحد لشراء أشجار ورفض طلبه ، لأنه ليس في وسعه أن يقتر غير ذلك بعد أن وصلت المسألة إلى حد إصدار بلاغ رسمي من الوزارة بتكذيبها . وكذلك لا تقول المحكة على ما جاء بمذكرته الأخرى الرقيمة ٢١ أبريل سنة ١٩٣٥ التي أخذ يبرر فيها تصرفه في توريد الثمن بعد انتهاء المعرض وفي قوله بأن تسليم الأشجار لا يتم إلا في نهاية المعرض وعندئذ يحصل الثمن ويورد الخزنة لأنه إن صح إرجاء التسليم إلى نهاية المعرض فإن الثمن يجب تحصيله فورًا لكي يعتبر أن البيع تم . ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الحكم اعتمد في ثبوت واقعة أشجار المعرض على شهادة محمد محمود باشا وعلى رواية من أخبره وهو شخص مجهول لم تسمعه المحكة كما احتملت على جمع ما تورد من بيع المنتجات في ثلاث قسائم .

ومن حيث إن شهادة محمد محمود باشا غير متجة في الدعوى لأنه ناقل عن شخص مجهول لم تسمعه المحكمة فلا يجوز لها أن تؤسس حكمها على رواية شخص مجهول ولا على أقوال من قل عنه .

ومن حيث إنه لا يبقى بعد ذلك محل للتعميل على ما ارتكبت عليه المحكمة من جمع المبيعات كلها في ثلاث قسائم ووجود بعض التصليحات فيها لأن ذلك وحده لا يفتح عقلا صحة الواقعة .

ومن حيث إنه بناء على ذلك يصبح الحكم فيما يتعلق بهذه الواقعة خلوا من الدليل على صحتها ومن ثم يكون المتهم مسئولاً عن جريمة القذف القائمة على هذه الواقعة أيضا .

ومن حيث إن محصل الوجه الثالث أن المتهم نشر مقالا يجرية السياسة في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ جاء فيه أن وزير الزراعة الحالي ووزير الأوقاف سابقا يمتلك أرضا يستحق عليها نحو ألف جنيه ضرائب عقارية كل سنة والناس يتحدثون بأن عزته لم يدفع هذه الضرائب من ثلاث سنوات . ونشر في مقال ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٣ أن الحكومة فوجئت وهي في عفوان العمل الذي تبذله في سبيل إقناذ التزاهة أن وزيراً ممن يساهمون في عملية هذا الإقناذ ويسعون لتلك الغايات التبيلة لم يدفع الضرائب العقارية المستحقة عليه للحكومة والتي تزيد على ثلاثة آلاف جنيه . وهذه العبارات تدل على أن الكاتب يعتقد أن الضرائب التي يدفعها على بك المتزاولى سنويا تقرب من ألف جنيه وأنه متاخر في سداد أموال ثلاث سنوات كاملة أي أنه لم يدفع شيئا من الضرائب مدة ثلاث سنوات . وقد حققت المحكمة هذه الواقعة فظهر لها أن على بك يدفع سنويا مبلغا يتراوح بين ٦٥٠٠ جنيه و ٧٠٠٠ جنيه ضرائب عقارية وأنه في أبريل سنة ١٩٣٣ كان مطلوبا منه ٣٢٤٤ جنيا وهذا أقل من نصف مال السنة الواحدة أضيف إليه ٦٩٢٣ جنيا مال سنة ١٩٣٣ فأصبح المجموع ١٠١٧٠ جنيا ، دفع منها بين أبريل سنة ١٩٣٣ وأبريل سنة ١٩٣٤ : ٧٥٧٠ جنيا فأصبح الباقي

عليه من ذلك التاريخ ٢٦٠٠ جنيه . وقد أوضح الطاعن للحكمة أن عدم دفع المال عند استحقاق القسط لا يعتبر تأخيرا لأن رجال التحصيل يحتاجون إلى الوقت اللازم لجمعه لحين حلول القسط الثاني . وإن أقل الناس إلصاقا بهذه الشئون يعلم أن قيد مال السنة طلبا على الممول لا يفيد تأخير مطلقا، وأنه حتى يفرض أن على بك المتلاوى كان متأخرا في مبلغ ٣٢٤٤ جنيا في أبريل سنة ١٩٣٣ وهو التاريخ السابق لنوفبر سنة ١٩٣٣ عند ما كتبت السياسة مقالات القذف فهو لم يكن متأخرا في أموال ثلاث سنوات كما أراد الكاتب أن يقول وكما أكد ذلك في مقاله الثاني بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٣ . فالواقعة إذن في جوهرها غير صحيحة .

ومن حيث إن المتهم نشر جملة مقالات مجرّدة السياسة بينها الحكم . قال في الأول منها وهي الرقيمة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٣ إن على بك المتلاوى يمتلك أرضا يستحق عليها نحو ألف جنيه ضرائب عقارية كل سنة والناس يتحدثون بأن عزته لم يدفع هذه الضرائب منذ ثلاث سنوات ويتحدثون أكثر من هذا بأن مجوزات كانت توقعت على زراعته وفاء للبالغ المطلوبة للضرائب العقارية، وأن العزبي باشا ويكل الداخلية كان قد أصر على أن يتخذ إجراءات لاستيفاء هذه المبالغ ثم طلب إليه أن يسكت فسكت . ونشر في مقال ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٣ أن وزيراً ممن يساهمون في عملية هذا الإنقاذ ويسعون لتلك الأنباء النبيلة لم يدفع الضرائب العقارية المستحقة عليه للحكومة والتي تزيد عن ثلاثة آلاف جنيه ، كما نشر جملة مقالات أخرى متتدا بتأخر على بك المتلاوى في دفع الضرائب في حين أنها تنجي من الفلاح بالكرباج ومتساقلا عما تم في المجوزات التي توقعت على زراعته .

ومن حيث إن الحكم أثبت أنه ظاهراً من الكشف المرسل من مصلحة الأموال المقررة بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٥ أن المتأخر على المتلاوى بك كان لغاية أبريل سنة ١٩٣٢ مبلغ ٢٦٩٦ جنيا و ٩٨٣ مليا فصار في آخر أبريل سنة ١٩٣٢ ٣٢٤٤ جنيا و ٢٨٩ مليا ثم صار في آخر أبريل سنة ١٩٣٤ مبلغ ٢٦٠٠ جنيه و ٤٢ مليا .

وظاهر أيضا من كشوف المحجوزات أنه توقع بناحية أبو صير سنة محجوزات بينها محجز توقع في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ نظير مبلغ ٥٤٢ جنيها و ١٩٨ مليا وتحمد للبيع يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ثم رفع المحجز في ٢٤ و ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٣، وآخر توقع في ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ نظير مبلغ ١٥٨١ جنيها و ٥٩٩ مليا، وتحمد للبيع يوم ١٨ يناير سنة ١٩٣٣، ثم رفع المحجز للسداد في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٣ و ١٤ أكتوبر و ١٣ نوفمبر و ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٣، وتوقع بناحية كفر العرب جملة محجوزات بينها ثلاثة ذكر أمام اثنين منها أنهما يتقدما وتحمد بدلها وأمام الثالث أنه يتبدد ثم حصل السداد. كما توقع بناحية سباط جملة محجوزات منها محجز نظير مبلغ ٥٢ جنيها و ١٢٧ مليا توقع بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٢ وحمد للبيع يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ورفع المحجز في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢ للسداد بعد أن تبدد المحجز وتوقع بناحية سمندو محجزان أحدهما بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٣ وحمد للبيع يوم أول نوفمبر سنة ١٩٣٣ ورفع المحجز للسداد في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٤ كما توقع بناحية محلة زياد محجزان أحدهما نظير مبلغ ١٢٨ جنيها و ٢١٤ مليا توقع بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٣ وتحمد للبيع ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ثم رفع المحجز في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٣٤ للسداد.

ومن حيث إن الحكم خلص من ذلك إلى القول بأن على بك المتلاوى وقت أن كتبت جريدة السياسة مقالاتها كان متأخرا في تسديد ما عليه من الأموال، وأنه تبين من كشوف المحجوزات السابق الإشارة إليها أن المتلاوى بك كان يعامل معاملة خاصة فيها كثير من المراعاة بدليل أن المحجوزات التي كانت تتوقع على المحصولات كانت تحمد لها أيام للبيع فافا جاء الأجل لا يحصل البيع بل تقضى فترات طويلة جدا حتى يحصل السداد. وقد وصلت في بعض هذه المحجوزات ثلاثة عشر شهرا، كما حصل في المحجز المتوقع بناحية سمندو حيث تحمد للبيع أول نوفمبر سنة ١٩٣٣ ورفع المحجز للسداد في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٤ وبدليل أن المحجوزات التي تبدد

وتحذر عنها محاضر تبديد لم يتخذ فيها أى إجراء بالنسبة للبتدين . ثم رد الحكم على ما قاله المحاضر عن المتزلاوى بك من أن جريدة السياسة عند ما نشرت عنه أنه لم يدفع الضرائب العقارية المستحقة عليه ثلاث سنوات لم تكن صادقة لأن المتزلاوى بك على فرض أنه لم يدفع شيئا من الأموال من أبريل سنة ١٩٣٣ إلى نوفمبر سنة ١٩٣٣ فإن المتأخر عليه لا يزيد عن أموال سنة واحدة لا ثلاث — رد الحكم على الاعتراض فقال إن المحكمة لا تراه منطبقا على الواقع لأنه ثبت من كشف المتأخرات أن مبلغا يتفاوت بين ٢٦٠٠ جنيه و ٣٢٤٤ جنيه متأخر في ذمة على بك المتزلاوى من سنة ١٩٣٢ إلى سنة ١٩٣٤ أى نحو ثلاث سنين وليس فى مقالات جريدة السياسة ما يدل على أنها أرادت أن تقول إنه متأخر فى كامل أموال الثلاث سنين .

ومن حيث إنه يؤخذ من هذه الوقائع التى أثبتها الحكم أن المتهم أثبت لمحكمة الموضوع أن على بك المتزلاوى متأخر فى دفع الأموال، وأن هذا التأخير استمر ثلاث سنين، وأن على بك المتزلاوى يعامل معاملة خاصة من جهة عدم السير فى إجراءات البيع عند حلول مواعيده وهذا الذى أثبتته المتهم هو جوهر واقعة القذف التى نسبها للطاعن . ولذلك يكون الحكم قد أصاب الحقيقة إذ برأ المتهم من هذه التهمة ويكون هذا الوجه على غير أساس ويتعين رفضه .

ومن حيث إنه يظهر مما تقدم جميعه أن الحكم أخطأ فى تطبيق القانون على الواقعتين التابعتين فيه وهما واقعة تقاوى الرسم وواقعة أشجار المعرض، ولذلك وجب نقضه فيما قضى بشأنهما وإلزام حفى بك محمود الذى حرر ونشر مقالات القذف التى اشتملت على الواقعتين المذكورتين ومحمود عبد الرازق باشا صاحب امتياز جريدة السياسة والمسئول مدنيا عما يرتكبه رئيس التحرير من جرائم النشر بالتعويض الذى يستحقه على بك المتزلاوى بسبب ما تاله من الضرر الناشئ عن فعلهما وتقدر المحكمة هذا التعويض بمبلغ مائة جنيه يحكم به على المدعى عليهما متضامتين .

(٤٤٥)

القضية رقم ٨٦٢ سنة ٦ القضائية

مراقبة - المراقبة الخاصة - متى يجب ؟ الحكم بالمراقبة دون النص على جعلها في مكان خاص .  
استئناف التهم هذا الحكم - عدم استئناف النيابة - واجب المحكمة الاستئنافية .

(المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

إن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ توجب المراقبة الخاصة كلما وجد الشخص المشتبه فيه في إحدى الحالات المبينة بهذه المادة . وكون المراقبة خاصة لا يخرجها عن كونها مراقبة . فالحكم بالمراقبة دون النص على جعلها في مكان خاص لا يعتبر حكما بمقبوضة لم تقرر قانونا . وإذا فاذا حكم ابتدائيا بوضع شخص تحت مراقبة البوليس فقط لمدة كذا وكان القانون يقضى في هذه الحالة بالمراقبة الخاصة أى بالمراقبة في مكان يعينه وزير الداخلية ولم تستأنف النيابة واستأنف المتهم وحده فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تلغى الحكم الابتدائي وتبرئ المتهم بدعى أن ذلك الحكم لم يقض بالمراقبة الخاصة التى نصت عليها المادة التاسعة السابقة الذكر ، وإنما قضى بنوع آخر من المراقبة لم يقرره القانون لهذه الحالة ، بل الواجب أن تؤيد المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي ما دامت النيابة لم تستأنفه ، وإلا كان حكمها واجب النقض .

(٤٤٦)

القضية رقم ٨٦٨ سنة ٦ القضائية

تعويضات - تبرة التهم - الحكم في التعويضات - تصدى محكمة الجلسات - الواجب عليها في هذه الحالة -  
(المادة ١٧٢ تحقيق)

إن المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات أجازت للمحاكم الجنائية أن تحكم في التعويضات التى يطلبها بعض الخصوم من بعض حينما تقضى ببراءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة أو لعدم العقاب عليها أو لسقوط الحق في إقامة الدعوى بها لمضى المدة . ومقتضى هذه الإجازة أن محكمة الموضوع إذا أرادت استعمال هذا الحق



وحجم التراع الملقى أيضا فانه يجب عليها كما يكون حكمها سليما من الوجهة القانونية أن تمرض لما يتمسك به الخصوم من المستندات وتقول فيها كلمتها. أما أن تكفى بالإشارة إلى هذه المستندات من حيث دلالتها على وقوع الجريمة أو عدم دلالتها ثم تقضى في الوقت عينه برفض الطلبات المدنية فهذا قصور في الحكم يبيح عيا جوهريا يبطل له .

### جلسة ٢ مارس سنة ١٩٣٦

تحت رئاسة حضرة صاحب العزة مصطفى محمد بك رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة زكي برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سائى بك المستشارين .

(٤٤٧)

القضية رقم ٦٢١ سنة ٦ القضائية<sup>(١)</sup>

تسزوير :

(أ) تزوير بوضع اسم مزور . متى يتم ؟ تقليد الإمضاء . لا يشترط .

(ب) سكن الضرر . متى يتوافر ؟ (المادة ١٨٣ عقوبات)

١ - التزوير بوضع اسم مزور يتم ولو لم يحصل تقليد إمضاء صاحب ذلك الاسم أو محاولة تقليده .

(١) واقعة هذه الدعوى أن الطاعن وهو مكاتب جرائد اتهم بأنه : (أزلا) زور خطابا على رئيس مباحث المديرية بأن نسب إليه كذبا أنه أصدره . وذلك بأن اصطنع خطابا ووقع عليه بإمضاء مزور لرئيس المباحث وبعث به إلى إدارة جريدة المقطم وطلب فيه اعتماد مكاتب آخر لجريدة غير مكانها الحال لما نشره من الأخبار الكاذبة والمخاطرة للثيقة . (وثانيا) بأنه زور خطابا على أحد أعضاء مجلس النواب وبعض أعضاء مجلس محلى قنا وآخرين نسب إليهم كذبا أنهم أصدروه . وذلك بأن اصطنع خطابا ووقع عليه بإمضاءات مزورة ولم يبعث به إلى إدارة جريدة المقطم وطلب فيه اعتماد مكاتب آخر لجريدة غير مكانها الحال لما نشره من الأخبار الكاذبة المنيعة إلى سمعة المديرية حالة كونه قائدا ويجرم اعتاد الإجماع ، إذ سبق الحكم عليه بخمس عقوبات مقيدة للحرية في اختلاس وتزوير ونصب . وقد حكمت عليه محكمة جنايات قنا بمحاكمة بالجلس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات فظعن في هذا الحكم . ومن وجوه طعنه أن مجرد وضع اسم شخص على محرر نصير تقليد إمضاءه لا يصح تزويرا وأن دكن الضرر غير متوفر في الجريمة المستندة إليه لأن ذلك التزوير لا يمكن أن يمس إلى من زور الخطابات عليهم . فمحكمة التفض وضعت الطعن مقررة فاعتنتها المذكورتين .

٢ — لا يستطع لتوفر ركن الضرر في جريمة التزوير أن يحمل ذلك الضرر  
 بمن زور عليه المحرور ، بل يتوفر هذا الركن ولو كان ضرر التزوير قد حل أو كان  
 محتمل الحلول بأي شخص آخر .

### (٤٤٨)

القضية رقم ٧١٠ سنة ٦ القضائية

مواد مخدرة . محرر لمادة مخدرة . ضبط بواسطة غير . إخراج المخدر من فـه . تلبس .  
 (المادة ٧ تحقيق وه ٦/٣ ب من قانون المواد المخدرة)

إن المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات نصت على أنه يجب على كل  
 شخص — في حالة التلبس بالجريمة وفي جميع الأحوال الماثلة لها — أن يحضر الجاني  
 المتلبس بالجريمة أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يسلمه لأحد مأموري  
 الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بضبطه متى كان  
 ما وقع منه يستوجب القبض عليه احتياطيا . فالمتجر الذي يضبط محررا لجوهر  
 مخدر ، ويخرج المختر من فـه ، يكون قد قام بأمر يوجب القانون . وليس  
 للشخص المضبوط أن يحتج عليه بدعوى أنه قنشه بغير إذن ، فإن تفتيش شخص  
 الجاني ليس كتفتيش المنازل المحترم قانونا حصوله بواسطة آحاد الناس وذلك  
 لما بين الأمرين من فوارق في الأحكام والضوابط .

## جلسة ١٦ مارس سنة ١٩٣٦

برئاسة حضرة مصطفى محمديك وحضور حضرات زكي برزي بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك  
ومحمود سامي بك .

القضية رقم ٤٠ سنة ٦ القضائية

(٤٤٩)

تليس . تفتيش منزل متهم بمراعاة العدة عقب وقوع الجريمة ومشاهدة آثار الجريمة . صفة  
التفتيش قانونا . (المادتان ١١ و ١٢ تحقيق)  
إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تدل على أن عمدة البلد بلغ بمحاذرة القتل عقب  
وقوعها فبادر إلى محل القتل وتحقق من وقوعها قبيل إبلاغه عنها ، فأسرع  
إلى منزل المتهم لتفتيشه ، فإن هذا التفتيش يعتبر حاصلا في حالة تليس ويكون  
صحيفا قانونا . وليس ينفي قيام حالة التليس كون العمدة قد انتقل إلى محل الحادثة  
بعد وقوعها بزمن ، ما دام الثابت أنه بادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة ،  
وما دام قد شاهد آثار الجريمة بادية .

(٤٥٠)

القضية رقم ٦٨٩ سنة ٦ القضائية

إفراض بربا فاش . عقده . جواز إثباته بالينة . (المادة ٢٩٤ المكررة عقوبات)

الجرائم على اختلاف أنواعها ، إلا ما استثنى منها بنص خاص كالحالة الواردة  
في المادة ٢٣٨ عقوبات ، جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة وقرائن  
الأحوال . فواقعة الاختلاس أو التبيد التي تتكون منها الجريمة المعاقب عليها  
بالمادة ٢٩٦ عقوبات يجوز إثباتها دوما بكافة الطرق القانونية . أما إذا كان عقد  
الائتمان الذي تفرغت عنه واقعة الاختلاس أو التبيد غير ثابت مبدئيا فلا يجوز  
بطبيعة الحال إثباته أمام المحكمة الجنائية إلا بنفس الطريقة التي يجوز إثباته بها  
أمام المحكمة المدنية . لأن واقعة الائتمان هي في ذاتها واقعة مدنية صرف فضلا

عن أنها واقعة قائمة بذاتها ومستقلة عن واقعة الاختلاس أو التبيد بل وسابقة عليها في الترتيب الزمني . أما عقد الإقراض بالرأيا الفاحش فإنه يعتبر في حمله واقعة واحدة هي التي يتكوّن منها الفعل الجنائي المماقب عليه بمقتضى المادة ٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات فيجرى عليها مايجرى على نظائرها من المسائل الجنائية من طرق الإثبات، ويمحوز إذن إثباتها وإثبات الاحتياط عليها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة ولو زادت قيمة القرض على ألف قرش .

### جـلـة ٢٣ مـارس سـنة ١٩٣٦

برئاسة حضرة صاحب العزة مصطفى محمد بك رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة زكى برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سائى بك المستشارين .

(٤٥١)

القضية رقم ٤٥ سنة ٦ القضائية

دعوى . الدفع بعدم قبولها . شروطه . (المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات) .  
إن المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات لا تجيز لمن رفع دعواه إلى محكمة مدنية أو تجارية أن يرفع هذه الدعوى إلى محكمة جنائية بصفته مدعيا بحقوق مدنية .  
فإذا رفع شخص دعوى أمام المحكمة المختلطة طالبا إلزام المدعى عليه بتعويض ما لحقه من الضرر بسبب تعمره معه واستعماله الطرق الاحتيالية والتدليس معه فرفضت هذه الدعوى فلا يجوز له أن ينتجى إلى المحكمة الجنائية ليدعى أمامها مدنيا عن هذا التصرف عينه .

(٤٥٢)

القضية رقم ١٠٢٠ سنة ٦ القضائية

مجرمون أحداث . الحكم الصادر على الحدث المجرم . استئناف . حق النيابة في ذلك .  
(المادة ٢٤٣ تحقيق) .  
إن المادة ٢٤٣ من قانون تحقيق الجنايات صريحة في أن المتهم الحديث السن المحكوم عليه بالتأديب الجسماني هو الذى منع وحده من استئناف هذا الحكم . وأما

حق النيابة العامة في استئنافه فهو باق لها بموجب المبادئ العامة من جهة، ولعدم وجود نص يحرمها منه من جهة أخرى .

(٤٥٣)

القضية رقم ١٠٢٢ سنة ٦ القضائية

متشدد . المراقبة الخاصة . الحكم بالمراقبة العادية . عدم استئناف النيابة الحكم . واجب المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة . (المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

المراقبة الخاصة المنصوص عليها في المادة التاسعة من قانون التشدد ليست في الواقع إلا نوعاً من أنواع المراقبة . فإذا قضى الحكم المستأنف بالمراقبة العادية حين كان يجب أن يقضى بالمراقبة الخاصة طبقاً للمادة التاسعة المذكورة ولم تستأنف النيابة فالواجب على المحكمة الاستئنافية، ما دامت ترى أن تهمة مخالفة المتهم لموجب إنذار الاشتباه ثابتة ، أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف لا أن تقضى ببراءته على أساس أن العقوبة التي أوقعها الحكم المستأنف هي عقوبة غير مقررة قانوناً .

جلسة ٣٠ مارس سنة ١٩٣٦

تحت رئاسة حضرة صاحب السادة مصطفى محمد باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة زكي برزي بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامي بك المستشارين .

(٤٥٤)

القضية رقم ١٠٢٢ سنة ٦ القضائية

مراقبة . المراقبة الخاصة . المراد منها . (المواد ٩١ و٩٤ و٢٧ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣) إن المراد من عبارة "المراقبة الخاصة" الواردة في المادة التاسعة من قانون التشدد والمتشبه فيهم هو عين المراد من المراقبة المنصوص عنها في الفقرة الرابعة من المادة السادسة من القانون ذاته أي المراقبة التي يوضع فيها الشخص في جهة يعينها وزير الداخلية لا المراقبة العادية . والنقض من وصف هذه المراقبة بكلمة

«الخاصة» هو تمييزها عن المراقبة العادية التي يترك فيها للحكم عليه اختيار الجهة التي ينوى الإقامة فيها مدة المراقبة . والمراقبة المنصوص عليها في تينك المادتين هي عقوبة أصلية يكفى الحكم بها عند الحكم بالحبس كمعقوبة أصلية ثم الحكم بالمراقبة كمعقوبة تكميلية ، بخلاف المراقبة العادية فانها عقوبة تكميلية لاغناء فيها عن العقوبة الأصلية .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا المتهم بأنه في يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٣٥ ببندر القيوم اتهم في قضية الجناية رقم ٦٤٠ ب سنة ١٩٣٥ رغم سابقة إنذاره مشبوها من مركز القيوم بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٣١ ، وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ٩ و ١٠ و ١١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ، ومحكمة جنح القيوم الجزئية أتمت نظر هذه الدعوى وقضت غيابيا في ١٠ يولييه سنة ١٩٣٥ عملا بالمادة السادسة من القانون السالف الذكر بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس في الجهة التي يمينها وزير الداخلية لمدة سنة تجدد من صيرورة هذا الحكم حضوريا ما لم يكن المتهم محبوسا قتيلا بعد انتهاء حبسه والنفاد بلا مصاريف . فعارض المتهم في هذا الحكم وقضت المحكمة السالفة الذكر في ٨ أكتوبر سنة ١٩٣٥ بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بلا مصاريف . فاستأنف المتهم هذا الحكم في يوم صدوره . واستأنفت النيابة الحكم النهائي في ١٥ يولييه سنة ١٩٣٥ طالبة التشديد . ومحكمة بنى سوف الابتدائية الأهلية هيئة استئنافية قضت حضوريا في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة لمدة المراقبة وإلغائه بالنسبة لتعيين مكانها بمعرفة وزير الداخلية . فظعن حضرة رئيس نيابة بنى سوف في هذا الحكم بطريق النقض في ١٨ يناير سنة ١٩٣٦ وقدم تهريرا بالأسباب في نفس التاريخ .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولات قانوناً .  
 من حيث إن الطعن قدم وبينت أسبابه في المعاد فهو مقبول شكلاً .  
 ومن حيث إن محصل الطعن المقدم من النيابة أن المحكمة الاستئنافية حين ألغت الحكم الابتدائي فيما يتعلق بتعيين مكان المراقبة بمعرفة وزير الداخلية قالت إن الحكم طبقاً للمادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ لا يلزم معه القضاء بالمراقبة في مكان معين تمسحاً مع ما هو منصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة السادسة من القانون المذكور . وفي سبيل التدليل على صحة ما ذهب إليه قالت المحكمة إن المادة التاسعة السالفة الذكر حين أرادت أن توضح المقصود من عبارة "المراقبة الخاصة" أحالت في ختامها إلى "أحكام الباب التالي" مع أنه ليس في أحكام الباب التالي ما يوضح المعنى المراد من عبارة المراقبة الخاصة . كذلك قالت المحكمة إن نص المادة ١٤ من قانون التشردين والمشتبه فيهم يشير إلى أن من يحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس باعتباره مشتبهاً فيه يجب أن يتقدم بنفسه في ظرف ٢٤ ساعة من وقت الحكم عليه إلى مكتب البوليس ليخبره عن الجهة التي ينوي اتخاذها محل إقامته الخ . فلو أن المراقبة الخاصة التي تشير إليها المادة التاسعة هي المراقبة في مكان معين يختاره وزير الداخلية لما كان هناك معنى للنص في المادة ١٤ على أن المشتبه فيه الذي حكم عليه بهذه المراقبة يجب أن يتقدم إلى مركز البوليس عقب الحكم ليخبره بالمكان الذي يختاره هو محل إقامته . وتقول النيابة إن هذا الذي ذهب إليه المحكمة الاستئنافية مخالف لما سبق أن حكمت به محكمة النقض بحكمها الصادرين في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ و ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ، كما أنه لا يتفق مع المبادئ القانونية المقررة ، ويكون حكمها المطعون فيه واجب النقض لما انطوى عليه من خطأ في تطبيق القانون .

ومن حيث إنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه يبين أنه قضى بتأييد الحكم المستأنف فيما حكم به من وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس مدة ستة ولكنه

أفناء بالنسبة لتعيين مكانها بمعرفة وزير الداخلية مستندا في ذلك : (أولا) إلى أن ترك تعيين مكان المراقبة لوزير الداخلية إنما يكون في الحالات المنصوص عليها في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٣ ، وأنه ليس بين هذه الحالات حالة تطبيق على المحكوم عليه في القضية الحالية . (وثانيا) إلى أن عبارة المراقبة الخاصة المنصوص عليها في المادة التاسعة لا يمكن أن تنصرف إلى المراقبة التي يبين مكانها وزير الداخلية لأن القانون أحال في بيان مدلول هذه العبارة إلى أحكام الباب التالي (أى الباب الثالث من القانون) . وقد عتد القانون في هذا الباب طوائف الأشخاص الذين يخضعون لنظام مراقبة البوليس وذكر من بينهم الأشخاص الذين يوضعون تحت المراقبة باعتبارهم مشتبه فيهم ، ولم يفرد لهؤلاء حكما خاصا بل سوى بينهم وبين غيرهم فيما يتعلق بنوع المراقبة التي تجرى عليهم . بل قد يتضح من المقابلة بين مختلف الطوائف التي يمكن أن تخضع لمراقبة البوليس كما عتدتها المادة العاشرة أنه لا يمكن اعتبار الأشخاص المشتبه فيهم أسوأ حالا من طوائف أخرى ينص القانون على وضعهم تحت المراقبة بدون أن يحدد وزير الداخلية لهم مكانا خاصا يقضون فيه مدة هذه المراقبة . (وثالثا) إلى أنه يبين من مواجهة نص المادة الرابعة عشرة وما فيها من إحالة على المادة الثانية عشرة أن القانون يوجب على من يحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس باعتباره مشتبه فيه أن يتقدم إلى سلطة البوليس عتب الحكم عليه ليخبرها عن الجهة التي ينوى اتخاذها محل لإقامته . ولا يمكن أن يكون لهذا الإخبار معنى إذا كان مقضيا عليه بالمراقبة في جهة يبينها له وزير الداخلية .

ومن حيث إن عبارة "المراقبة الخاصة" الواردة في المادة التاسعة من قانون المتشردين والمشتبه فيهم قد أثارت كثيرا من اللبس فيما يتعلق بمدلولها ، وذلك لانفراد المادة التاسعة بذكرها دون سائر مواد ذلك القانون ولما يشوبها من غموض لم يساعد على جلائه الباب الثالث من القانون الذي أحال عليه المادة التاسعة في ختامها بما قد يفيد أن ذلك الباب قد تكفل بتوضيح معنى "المراقبة



الخاصة" وتحديد مدلولها على حين أن أحكام هذا الباب جاءت خلوا من كل ما يمكن أن يساعد على جلاء غامضها . لكن محكمة النقض قد استقر رأيا على تفسير هذه العبارة بأنها يراد بها ما أرادت به المادة السادسة من القانون في فقرتها الرابعة، أى المراقبة التى يوضع فيها الشخص المراقب في جهة يمينها وزير الداخلية ؛ ويكون الغرض من وصف هذه المراقبة بكلمة "الخاصة" هو تمييزها عن المراقبة العادية التى يترك فيها للمحكوم عليه اختيار الجهة التى ينوئ الإقامة فيها مدة المراقبة .

ومن حيث إن مما يؤكد صحة هذا المعنى ويعد شبهة أن عبارة "المراقبة الخاصة" التى جاءت بالمادة التاسعة لا يراد بها سوى المراقبة العادية كما ذهب إليه الحكم المطعون فيه، أن المراقبة مفروضة في هذه المادة كمقوبة أصلية أسوة بالحالة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة السادسة بالنسبة للمتشردين . فاذا لوحظ أن المشرع المصرى في جميع أدوار التشريعات المختلفة الخاصة بالمتشردين والمشتبه فيهم كان كلما اختار أن يقضى بالمراقبة كمقوبة أصلية تخير لذلك المراقبة التى يقضى بها المحكوم عليه في جهة تعينها له الحكومة ، وأنه لم ينص مطلقا على المراقبة العادية كمقوبة أصلية (راجع الفقرة الثانية من المادة الثانية من الأمر العالى الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٨٩١ الممثل بالأمر العالى الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٩٤ وكذا الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من الأمر المذكور) تعين القول بأن المراقبة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ كمقوبة أصلية لا يمكن أن تكون إلا من نوع المراقبة التى تختار الحكومة فيها للمحكوم عليه جهة خاصة يقضى فيها هذه المراقبة، ومن أجل ذلك عبر عنها القانون في المادة المذكورة بالمراقبة الخاصة ، وأن الشك الذى قام حول المعنى المراد من هذه العبارة إنما كان منشأه أن القانون اختار للتعبير عن هذا المعنى بيته في نصوص أخرى منه عبارات أوضح دلالة من العبارة التى تخيرها في المادة التاسعة .

ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن المراقبة الخاصة لا تخرج في معناها عن المراقبة التى يوضع فيها المحكوم عليه في جهة خاصة تعينها له الحكومة .

ومن حيث إن لاختيار المراقبة الخاصة كعقوبة أصلية دون المراقبة العادية حكمة ظاهرة لأنها تؤدي غرضين في آن واحد ففيها معنى اعتقال الشخص وإعادته عن مسكنه وذويه وهو المعنى المستفاد من الحبس، كما أن فيها معنى وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس . ففى الحكم بالمراقبة الخاصة الفناء عن الحكم بالحبس كعقوبة أصلية ثم الحكم بالمراقبة كعقوبة تكميلية . لذلك كان من المعقول أن يقضى بها باعتبارها عقوبة أصلية . أما المراقبة العادية فلا غناء فيها عن العقوبة الأصلية . ومن حيث إن ما أثاره الحكم المطعون فيه من الاعتراضات على جواز تفسير عبارة المراقبة الخاصة بالمعنى المتقدم لا محل له ؛ إذ الاحتجاج بعدم جواز الحكم بالمراقبة التى يعين مكانها وزير الداخلية إلا بنص صريح فى القانون مدفوع بما سبق بيانه مما لا محل بعده للشك فى أن الحالة المنصوص عليها فى المادة التاسعة هى من الأحوال التى يوجب القانون فيها هذا النوع من المراقبة خلافا لما ذهب إليه الحكم . وأما الاحتجاج بأن من بين الطوائف التى أخضعها المادة العاشرة لمراقبة البوليس من هم أسوأ حالا من الأشخاص المشتبه فيهم ومع ذلك فالقانون يقضى بوضعهم تحت المراقبة العادية، فهذا الاحتجاج لا يبدو أن يكون اعتراضا على المشرع فى اختيار العقوبة التى يراها مناسبة للجريمة وهو ما لا يصح أن يعرض له القاضى الذى يجب أن تنتهى مهمته عند تطبيق القانون كما وضع لا كما كان يجب أن يوضع بحسب نظره . وأما الاحتجاج بعموم نص المادة الرابعة عشرة فلا يفتى فى هذا المقام شيئا لجواز الاحتجاج بهذا العموم نفسه فى حالة المتشردين الذين تقضى المادة السادسة على بعضهم بالمراقبة العادية (المادة ٦ فقرة ١ و ٢) وعلى بعضهم بالمراقبة فى مكان تعيينه الحكومة (فقرة ٣ و ٤) . ولو أخذ بعموم نص المادة الرابعة عشرة لوجب أن يترك لجميع من يحكم عليهم بالمراقبة للتشرد حق اختيار الجهة التى ينوون اتخاذها محلا لإقامتهم وهو أمر ظاهر البطلان . والواقع أن ما يبدو فى نص المادة ١٤ من عموم يجب أن يقصر على الحالات التى يقضى فيها بالمراقبة العادية سواء كان المحكوم عليه متشردا أو مشتتيا فى أمره وإلا تمارض نصها مع نص مواد أخرى

من القانون . ويجب أن يلاحظ في هذا المقام أن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ قد نص على حالات يقضى فيها على المشتبه في أمره بالمراقبة العادية كالمتشرد سواء بسواء كالحالة المنصوص عليها في نهاية المادة ٢٧ ولا شك أن تعيين مكان المراقبة في هذه الحالة متروك لاختيار المحكوم عليه . فلا يبقى بعد هذا إلا الرجوع في تعرف ماهية المراقبة ومصاحب الحق في اختيار مكانها إلى نص المادة المنطبقة على كل حالة على حثتها . أما الاحتجاج بظاهر المادة ١٤ فهو احتجاج ظاهر الفساد .

ومن حيث إنه مما تقدم بين أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ حكم بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من أن تعيين محل المراقبة يكون بمعرفة وزير الداخلية وتعيين تقضيه بالنسبة لذلك وإرجاع الحالة إلى ما قضى به الحكم المستأنف .

### جلسة ٦ أبريل سنة ١٩٣٦

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا وحضور حضرات زكي برزي بك وأحمد أمين بك .  
وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامي بك .

(٤٥٥)

القضية رقم ٧١٦ سنة ٦ القضائية

تفتيش . حق رجال الضبطية القضائية في إجراءه بدون إذن في حالة التلبس . (المادة ١٨ بتحقيق).

إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تدل على أن رجل الحفظ رأى المتهم يسرع إلى دكانه ويقف بجوار موقد فيه ويطبق فيه شيئاً فأدرك أن المتهم إنما أراد إخفاء مادة مخدرة فسارع إلى ضبطها وضبطها فصلا فهذه الحالة هي من حالات التلبس التي يبيح القانون فيها لرجل الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش .

(٤٥٦)

القضية رقم ١١٦٩ سنة ٦ القضائية

تنفيذ - وقف التنفيذ - وجوب ذكر الأسباب - إلغاء الحكم بوقف التنفيذ - لا موجب لذكر أسبابه -  
(المادة ٥٢ ج)  
المحكمة ملزمة قانوناً ببيان الأسباب التي تستند إليها في الحكم بوقف التنفيذ  
لكنها غير ملزمة ببيان الأسباب التي تدعوها إلى إلغاء وقف التنفيذ إذا بدا لها ذلك.

(٤٥٧)

القضية رقم ١١٧٥ سنة ٦ القضائية

سرقة - أكفان الموق رحلهم - ملك لورثهم - شروع في الاستيلاء عليه - شروع في سرقة -  
إن الأكفان والملابس والحلى وغيرها من الأشياء التي اعتاد الناس إيداعها  
القبور مع الموق تعتبر مملوكة لورثهم - وقد خصصوها لتبقى مع جثث موتاهم  
لما وقر في نفوسهم من وجوب إكرامهم في أجدانهم على هذا النحو موقنين بأن  
لاحق لأحد في العبث بشيء مما أودع - فهذه الأشياء لا يمكن عدها من قبيل  
المال المباح السائع لكل شخص تملكه بالاستيلاء عليه - فمن يشرع في اختلاس  
شيء من ذلك يعد شارعا في سرقة وعقابه واجب قانوناً -

جلسة ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٦

رئاسة سعادة مصطفى محمد باشا وحضور حضرات زكى برزى بك وأحمد أمين بك  
وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سائى بك -

(٤٥٨)

القضية رقم ٧٢٢ سنة ٦ القضائية

تحقيق - طلب التهم انتقال المحكة إلى محل الحادثة لمعاينة - اعتمادها على ماينة التهم التي تدعى  
لذلك - لا إخلال بحق الدفاع -  
ليست المحكمة ملزمة قانوناً بإجابة الدفاع إلى طلبه الاستئصال لمحل الواقعة إذا  
كانت هي ترى أن هذا الاستئصال لا ضرورة له وأن الفصل في الدعوى لا يقتضيه -

إذا طلب المتهم إلى المحكمة أن تنقل هي قسمها إلى محل الواقعة لمعاينة وإجراء تجربة فيه فاكتفت هي ببندب مهندس التنظيم لعمل رسم كروكي مفصل لمحل الحادثة بحضور النيابة ومعاين المتهم واستدعت أصحاب الدكاكين المجاورة وسمعت أقوالهم واطلعت على الرسم وسمعت أقوال المهندس الذي أجراه ثم فصلت في الدعوى بناء على ماحصلته من ذلك كله فلا تريب عليها في شيء من ذلك .

## (٤٥٩)

القضية رقم ٨٦١ سنة ٦ القضائية

مواد مخدرة . زرع نبات الحشيش . مخالفة . توقيع عقوبة هذه المخالفة من اختصاص اللجنة  
الجزائية . نضج النبات وإنتاجه . إضار الزارع محرضا . عقوبة الجنائية واجبة .

( الأمر العالي الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ المعدل بالأمرين العاليين الصادرين في ٢٨ مايو سنة ١٨٩١ وفي ٨ يولي سنة ١٨٩٤ وبالقانون نمرة ٩ الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٥ والمواد ٣٥ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من قانون المخدرات )

زرع نبات الحشيش مخالفة . والعقوبة على هذه المخالفة عقوبة مالية . والحكم بها من اختصاص اللجنة الجزائية . وهي تستحق بمجرّد زرع هذا النبات سواء نضج وأثمر أم كان لا يزال صغيراً غير مثمر . وتقديم الزارع إلى اللجنة الجزائية ومعاينتها إياه بالفراصة من أجل الزراعة لا يمنع من تقديمه مرة أخرى للحكمة الجنائية لمحاكمته جنائياً باعتباره محرضا لما أنتجه هذا الزرع من الحشيش بعد نضجه .

## (٤٦٠)

القضية رقم ١٢٧٥ سنة ٦ القضائية

مراقبة . الحكم بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس . تحديد مدة المراقبة . وجوبه .

( المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ )

من واجب القاضي أن يحدّد مدة العقوبة التي يقضى بها إلا إذا قضى القانون بخلاف ذلك . فإذا قضى الحكم الابتدائي بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس بعد

انقضاء مدة الحبس في الجهة التي يمينها وزير الداخلية في الديار المصرية، ولم يبين أجلا لهذه المراقبة، فاستأنف المتهم وحده، فما يكون للحكمة الاستثنائية أن تؤيد هذا الحكم خشية أن يكون في تصحيحها إياه بتحديد مدة المراقبة، إساءة لمركز المتهم الذي استأنف الحكم دون النيابة لاحتمال أن وزير الداخلية قد يرى إبقاءه تحت المراقبة مدة أقل من المدة التي تقتدرها هي — لا يكون لها ذلك بل يجب عليها أن تصحح الحكم بتحديد مدة المراقبة لاختصاصها هي دون سواها بذلك .

(٤٦١)

القضية رقم ١٢٨١ سنة ٦ القضائية

سب وقذف . الطعن في الأعراض . سناه . (المادة ٢٦٢ و ٢٦٥ ع)

إن الفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ ع شددت عقاب من يسب غيره إذا تضمنت ألفاظ السب طعنا في الأعراض، كما شددت من قبلها الفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ ع عقاب القاذف إذا كان ما قذف به يتضمن طعنا في الأعراض . وقد عبر بالفرنسية عن الطعن في الأعراض في كلتي الساتين بتعبير واحد (L'honneur de familles) . ولا يكون الطعن كذلك إلا إذا كان ماسا باليكان الباتلي جارحا لشرف الأسرة خادشا لناموسها . أما إذا كانت ألفاظ الطعن منصبة على شخص الرجل وحده ولا تناول المساس بشرف عائلته فيعين تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٢٦٥ ع دون الفقرة الثانية . ومن هذا القليل سب إنسان بالفاظ " يا معزز يا فواحي " فهذه الألفاظ مع عمومها خالية مما يسب شرف العائلة وليس فيها ما يجرح غير المسبوب وحده .

(٤٦٢)

القضية رقم ١٢٨٧ سنة ٦ القضائية

حكم . بمرر أسبابه . التوقيع عليه . عدم حصولها وقت التلق به وقيل إفعال دور الانتقاد . لا يطله .  
(المادة ٥١ تشكيل و ٩١ من قانون المرافعات)  
إن المادتين ٥١ من قانون تشكيل عا كم الجنائيات و ٩١ من قانون المرافعات  
لم تقضيا ببطالان الحكم إذا لم يحصل التوقيع عليه قبل إفعال دور الانتقاد أو إذا  
لم يحضر وقت النطق به ، بل كل ما أراده الشارع من هاتين المادتين هو الحض  
على الإسراع في بمرر أسباب الأحكام وتوقيعها .

جلسة ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٦

تحت رئاسة سادة مصطفى محمد باشا وحضور حضرات زكى برزى بك وأحمد أمين بك  
وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سائى بك .

(٤٦٣)

القضية رقم ٨٦٧ سنة ٦ القضائية

غش البضاعة . الخل . غشه . معاقب عليه .  
(المادة ٣٠٢ ع)  
الخل بحسب الأصل إنما يستخرج بطريقة التخمر من التبيذ ونشاء الحب  
كالأرز والشعير والذرة وغيرها بدون أن يدخل فى استخراجه حمض الخليك .  
لكن هذا الحمض يتكون فى الخل من عملية التخمر ذاتها بنسبة لا تتعد  
عن ٤ ٪ . ولا شك أن الخل المجهز بهذه الطريقة يصبح خلا مغشوشا معاقبا  
على غشه بمقتضى المادة ٣٠٢ عقوبات إذا ما أضيف إليه شئ من الماء .  
أما تحضير الخل صناعيا بإضافة الماء إلى حامض الخليك فهو وإن كان وسيلة  
تقليدية للخل الطبيعى الناتج من التخمر إلا أنه ليس فى قانون العقوبات ما يمنع  
من تحضير الخل بهذه الطريقة وبيعه للعموم على أنه خل صناعى . ولكن يجب  
مع ذلك أن يكون هذا الخل الصناعى مشتملا على نسبة من الحامض المذكور  
كافية لاعتباره خلا يمكن أن يستمد الخل الطبيعى . فان كان الخل المجهز بهذه  
الطريقة لا يحوى إلا نسبة ضئيلة من الحامض المذكور تنفى معها مميزات الخل

المتعارف عليها لدى الجمهور اعتبر خلا مفشوشا تنطبق عليه المادة ٣٠٢ ع المذكورة .  
وتقدير النسبة اللازمة لاعتبار النخل الصناعي خلا صالحا للاستعمال المتعارف عليه  
متروك أمره لتقدير قاضي الموضوع يفصل فيه على الأساس المتقدم . فالحكم  
الذي لم يبين نوع النخل المضبوط هل هو نخل طبيعي أم نخل صناعي ، ولم يبين  
نسبة حامض الخليك فيه مكفيا بقوله إنها أقل من ٤/١ ، ومع ذلك قطع بعدم  
وجود غش في هذا النخل يكون حكما ناقصا لبيان متعينا نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة على حسن علام بأنه في يوم ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٥  
بدائرة قسم ثان بورسعيد عرض للبيع خلا مفشوشا بتقليل حامض الخليك به عن  
الحد الأدنى المصرح به مع علمه بذلك ، وطلبت من محكمة جنح بورسعيد الجزئية  
معاقبته بالمادة ٣٠٢ من قانون العقوبات . سمعت المحكمة المذكورة الدعوى  
وقضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٥ عملا بالمادة ١٧٢ من  
قانون تحقيق الجنايات براءة المتهم . استأنفت النيابة هذا الحكم في ٢١ أكتوبر  
سنة ١٩٣٥ طالبة إلغاء ومعاقبته المتهم بمادة الاتهام على ما هو منسوب إليه .  
ومحكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية نظرت الدعوى بهيئة استئنافية وقضت حضوريا  
في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد  
الحكم المستأنف . فطعن حضرة رئيس نيابة الزقازيق في هذا الحكم بطريق النقض  
في ٤ يناير سنة ١٩٣٦ وقدم تقريرا بالأسباب في ٥ منه .

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن حاز شكله القانوني .

وحيث إن محصل الطعن هو أن النخل المضبوط لدى المتهم يجب أن يعد  
مفشوشا طبقا لتعليقات مصلحة الصحة وذلك لاحتوائه على نسبة من حمض الخليك  
تقل عن ٤/١ .



وحيث إنه يبين من الرجوع إلى الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع بفت حكمها الصادر ببراءة المتهم على " أن هذه النسبة (أى ٤ ٪ من حمض الخليك) إن زادت أو نقصت فليس في ذلك معنى النفس المعاقب عليه بالمادة ٣٠٢ عقوبات، إذ ليس الخل كغيره من المواد التي تباع وتشتري بمائتها الطبيعية كاللبن مثلا لأن هذا بماله الطبيعية يحوى نسباً ثابتة من العناصر التي يتكوّن منها، فإذا طرأ عليه النفس تغيرت تلك النسب . وذلك بعكس الخل الذي يتكوّن من إضافة حمض الخليك إلى الماء بنسبة غير ثابتة . فإذا ما أريد جعلها كذلك وجب أن يكون هذا بطريق التشريع لا بمحض الإرادة " .

وحيث إنه يبين مما تقدّم أن محكمة الموضوع ظنت خطأ أن الخل إنما يحضّر بطريقة وحيدة هي إضافة ماء إلى مادة حمض الخليك لتخفيفها مع أن الخل بحسب الأصل إنما يستخرج بطريقة التخمير من النبيذ ونشأ الحب كالأرز والشعير والذرة وغيرها بدون أن يدخل في استخراجه حمض الخليك ، لكن هذا الحمض يتكوّن في الخل من عملية التخمير ذاتها بنسبة لا تقل عن ٤ ٪ ، ولا شك أن الخل المجهز بهذه الطريقة يصبح خلا مغشوشا طبقا للمادة ٣٠٢ عقوبات إذا ما أضيف إليه شيء من الماء كما هو الحال إذا ما غسّ اللبن بالطريقة عينها . أما تحضير الخل صناعيا بإضافة الماء إلى حامض الخليك فليس سوى وسيلة تقليدية للخل الطبيعي الناتج من التخمير أريد بها تسهيل تحضير الخل . وما دام التشريع المصرى لا يحوى شيئا خاصا بصناعة الخل وتحضيره وبيعه أو عرضه للبيع بهذه الصفة فليس ثمة ما يمنع تجهيز الخل من حامض الخليك وبيعه للجمهور على اعتبار أنه خل صناعي ؛ إلا أنه يجب مع ذلك أن يكون هذا الخل الصناعى مشتملا على نسبة كافية من الحامض المذكور كقيلة لاعتباره خلا يتفع به الناس في شؤونهم العادية، كما لا يترك المحضرون والباثون أحرارا في التلاعب بهذه النسبة فيبيعون الناس خلا ليس فيه من هذه المادة سوى نسبة ضئيلة تقضى معها مميزات الخل المتعارف عليها لدى

الجمهور . أما تقدير النسبة اللازمة لاعتبار الخلل الصناعي خلا صالحا للاستعمال المتعارف عليه فتروك أمره لقاضي الموضوع ينت فيه على الأساس المتقدم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه لم يبين ما إذا كان الخلل المضبوط أو المرفوعة بشأنه الدعوى خلا طبيعيا أم صناعيا إذ لكل نوع حكم خاص كما تقدم ، كما أنه لم يبين نسبة حامض الخليك فيه بل اكتفى بالقول بأنها أقل من ٤ ٪ ، وقطع مع ذلك بعدم وجود غش في هذا الخلل مع أن هذا الخلل لو كان طبيعيا لوجب اعتباره خلا مغشوشا لتزول النسبة فيه عن الحد الأدنى الواجب توفره في الخلل الطبيعي كما سلف البيان ، أما لو كان صناعيا فمن الواجب التثبت من نسبة حامض الخليك فيه لمعرفة ما إذا كان حافظا لميزات الخلل وصالحا للاستعمال عرفا أم فاقدا لهذه الميزات فيكون خلا مغشوشا .

وحيث إنه لما ذكر يكون الحكم المطعون فيه ناقص البيان فيتمتع نقضه مع إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع للحكم فيها مجتدا على الأسس المتقدمة مع التثبت من توفر سائر أركان الجريمة .

( ٤٦٤ )

القضية رقم ١٤٠٣ سنة ٦ القضائية

تعويض - تقديره - العبرة في التقدير هي بالطلبات الختامية . المعول عليه في التقدير . ( المادة ٦ ع )

إن ما يطلبه المدعون بالحق المدني من التعويض عما أصابهم من الضرر بسبب الجرائم الواقعة على ذورهم وما تقضى به المحاكم من ذلك لا ينظر فيه ألبتة إلى ماسبق أن قدره هؤلاء لدى لجنة الإعفاء ، بل العبرة فيه هي بالطلبات الختامية أمام محكمة الموضوع . ولا ينظر في تقدير هذا التعويض إلى أنصبا طاليه في الميراث ، بل المعول عليه في ذلك هو ما أصاب كلا منهم من الضرر المادي والأدبي . ولا معقب على قضاء محكمة الموضوع فيما تقدره من ذلك في حدود الطلبات الختامية التي قدمت لها .

## جلسة ٤ مايو سنة ١٩٣٦

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا وحضور حضرات ذك برزى بك وأحمد أمين بك  
وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سائى بك .

(٤٦٥)

القضية رقم ١٠٤٩ سنة ٦ القضائية

تفتيش . دخول منزل برضا صاحبه . الزوجة أو الخلية . حقهما فى الإذن بدخول المنزل . التفتيش  
الحاصل برضاتهما . صحيح قانونا . (الواد ٥ ١٨٥ تحقيق ١١٢ ع)

الزوجة تعتبر قانونا وكيلة صاحب المنزل والحائزة فعلا للمنزل فى غيبة صاحبه ،  
فلها أن تأذن فى دخوله . وكذلك خلية صاحب المنزل تملك هى الأخرى حق  
الإذن فى دخول المنزل فى غيبة صاحبه . فالتفتيش الذى يحريه رجل البوليس باذن  
من أى الاثنين ( الزوجة أو الخلية ) فى غيبة صاحب المنزل يعتبر قانونا تفتيشا  
صحيا ، وكل ما يترتب عليه من الإجراءات يكون صحيحا أيضا .

(٤٦٦)

القضية رقم ١٤٢٢ سنة ٦ القضائية

متشردون ومشتبه فيهم :

( أ ) إنذار الاشتباه . عدم قابلية السقوط . إنذار التشرد . سقوطه بعد ثلاث سنوات .

( ب ) مراقبة خاصة . القضاء بها . وجوب تحديد أجلها .

(المادتان ٩ و ٦ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣)

١ — إن المادة التاسعة من قانون المتشردين والأشخاص المشتبه فيهم لم تحدد  
مدة معينة لسقوط إنذار الاشتباه بل جاء نصها عاما دالا بنفسه على عدم قابلية هذا  
الإنذار للسقوط بمضى المدة خلافا لإنذار التشرد الذى نصت المادة السادسة من  
القانون المذكور على أنه لا يكون نافذ إلا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدوره .

٢ — المراقبة الخاصة التى يقضى بها تطبيقا للمادة التاسعة من قانون  
المتشردين والمشتبه فيهم وهى المراقبة التى تكون فى مكان يمينه وزير الداخلية يجب

أن يحدد لها أجل معين لا يزيد على ثلاث سنين قياساً على ما تنص به الفقرة الرابعة من المادة السادسة من القانون المذكور .

(٤٦٧)

القضية رقم ١٤٢٩ سنة ٦ القضائية

اختلاس . صوغات سجلة على سبيل الوديعة . تبديدها . سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية عن هذه الجريمة . متى يمتد ؟ (المادة ٢٩٦ ع)  
إن القاعدة العامة في سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية هي أن يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة بالذات دون أن يؤثر في ذلك جهل المجني عليه بوقوعها . وليست جريمة خيانة الأمانة مستثناة من هذه القاعدة . وإذا ساغ القول بأن عجز الأمين عن رد الأمانة يعدّ مبدأ لسقوط الدعوى فذلك لا يرجع إليه إلا إذا لم يتم دليل على حصول التبديد من قبل . فإذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن تبديد الأمانة حصل في تاريخ معين ، وأن الدعوى العمومية عنه قد سقطت ، فيجب عليها أن تحقق هذا الدفع ، ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التي تقتضيها . أما إغفال تحقيق هذا الدفع بحجة أن المجني عليه لم يكن يعلم بوقوع التبديد في ذلك التاريخ فوجب لنقض الحكم .

جلسة ١١ مايو سنة ١٩٣٦

برئاسة سادة مصطفى محمد باشا وبحضور حضرات زكي برزى بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سامي بك .

(٤٦٨)

القضية رقم ١٤٠٧ سنة ٦ القضائية

شركة :

(أ) شركة المحاصة . إثبات قيامها .

(ب) شركة تجارية فعلية . إثبات وجودها بكافة طرق الإثبات . (المادة ٦٣ تجاري)

١ - إنه وإن كان الأصل فيما عدا شركة المحاصة أن الشركات لا تكون صحيحة إلا طبقاً للأوضاع التي نص عليها القانون ، وأن شركة المحاصة تثبت بتقديم

الدفاتر والخطابات ، فإن هذه الأحكام القانونية لا تمنع من إمكان قيام شركة فعلية بين اثنين أو أكثر وترتيب ما يقتضيه ذلك من النتائج سواء في علاقة الشركة بعضهم ببعض أم في معاملتهم مع الغير .

٢ - للشريك في شركة تجارية فعلية (Société de fait) أن يطالب بحقوقه الناتجة من أعمالها وأن يثبت من أجل ذلك وجودها في الماضي بكافة طرق الإثبات القانونية بما في ذلك القرائن والبيئة .

### (٤٦٩)

القضية رقم ١٤٣٧ سنة ٦ القضائية

قتل بالتسميم . مادة سامة بطبيعتها . سلفات النحاس . لا تحدث الوفاة إلا إذا أخذت بكميات كبيرة منها . طعمها اللاذع يمنع من تناول كمية كبيرة منها . وضعها في ماء شربه الخفي عليه . عدم وقاؤه . شروع في قتل متى اقترن بنية القتل . ( المادة ١٩٧ ع )

إن كون الجريمة مستحيلة معناه ألا يكون في الإمكان تحقيق تلك الجريمة مطلقاً ، كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرة لتحقيق الغرض المقصود منها . أما إذا كانت تلك الوسيلة صالحة بطبيعتها لتحقيق الغرض ولكنه لم يحقق لغرض آخر فلا يصح القول باستحالة الجريمة في هذه الحالة .

فاذا وضع متهم في الماء الذي شرب منه الخبيث عليه مادة سامة بطبيعتها من شأنها أن تحدث الوفاة إذا أخذت بكميات كبيرة ( هي في هذه القضية مادة سلفات النحاس ) ولم يمت الخبيث عليه ، فهذا الفعل يعتبر شروعاً في قتل إذا اقترن بنية القتل العمد . ولا يصح اعتبار هذا الفعل من قبيل الجريمة المستحيلة على أساس أن المادة الموضوعة في الماء لا تحدث الوفاة إلا إذا أخذت بكميات كبيرة ، وأن طعمها اللاذع يمنع الشارب من تناول كمية كبيرة منها ، وأن الخبيث الذي تحمضته يطردها ، فإن هذه ظروف خارجية عن إرادة الفاعل حالت دون إتمام الجريمة .

(٤٧٠)

القضية رقم ١٤٤٢ سنة ٦ القضائية

حك مرض . قرض امرأة في ثغفها . حك مرض بالقوة .  
(المادة ٢٢١ ع)  
إذا جاء المتهم من خلف المجنى عليها وقرصها في ثغفها فهذا القتل المخل بالحياة  
إلى حدّ الفحش والذي فيه مساس يميز من جسم المجنى عليها يعتبر عودة من عورتها  
هو هناك عرض بالقوة .

جلسة ١٨ مايو سنة ١٩٣٦

برئاسة حضرة زكي بنزي بك وبحضور حضرات أحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود  
سامي بك وعلى حيدر مجازي بك .

(٤٧١)

القضية رقم ١٠٣٠ سنة ٦ القضائية

إعلان . توقيع شاهدين على الأمل والصورة . حكمه . عدم التوقيع . وصول الإعلان فصلا .  
لا بطلان .  
(المادة ١٣ مرافعات)  
إن النرض الذي رعى إليه الشارع في المادة ١٣ من قانون المرافعات من  
إجباره توقيع شاهدين على أصل الإعلان وصورته مما إنما هو ضمان إيصال  
الإعلان إلى شخص المعلن إليه . فكلما تحقق هذا النرض في الواقع فلا وجه  
للتمسك ببطلان الإعلان لعدم توقيع شاهدين عليه .

(٤٧٢)

القضية رقم ١١٦٥ سنة ٦ القضائية

شاهد . عدم سماه لدى محكمة الدرجة الأولى . الحكم في غية التهم بناء على الأوراق . جوازه .  
عدم تمسك التهم ببيع شاهد الإتيان لدى محكمة الدرجة الثانية . عدم سماه . لا عيب .  
(المادة ١٦٢ و ١٨٦ تحقيق)

لمحكمة الدرجة الأولى بمقتضى المادة ١٦٢ من قانون تحقيق الجنايات في حالة  
غية التهم أن تقضى في الدعوى بناء على ما هو مدّون بأوراقها دون إجراء تحقيق  
جديد فيها . ومحكمة الدرجة الثانية غير مكلفة عند نظرها الدعوى أن تنظر من تلقاء

نفسها سماع البينة، بل على المتهم وهو على بينة من أن شاهد الإيجاب لم يسمع لدى محكمة الدرجة الأولى أن يطلب إليها أن تستدعيه لتأدية الشهادة لديها . فإذا هو قصر في حقه فليس له أن ينعى على محكمة الدرجة الثانية نتيجة قصيره .

### (٤٧٣)

القضية رقم ١٢٧٣ سنة ٦ القضائية

تزوير . سند دين . تأشير المدين عليه . متى يكون تزويراً ؟ ( المادتان ١٨١ و ١٨٣ ع )  
التأشير على سند الدين بخط المدين لا يكون حجة على الدائن، وإنما الذى يكون حجة عليه التأشير الحاصل بخطه هو أو بخط وكيله . فإذا سلم الدائن سند الدين إلى المدين ليؤشر على ظهره بسداد المبلغ الذى دفعه من مقدار الدين فإنه يكون قد وكله في إجراء هذا التأشير نيابة عنه ويكون تأشير المدين في هذه الحالة حجة على الدائن . ومن هنا يتأتى الضرر لأن كل ما يمزجه المدين بطريق الوكالة عن الدائن يلزم به الدائن نفسه باعتباره حاصلًا بإذنه . فإذا هو أشر بأكثر مما أراد الدائن التأشير به، فإن هذا يعدّ تزويراً معنوياً من المدين بتغيير إقرار أولى الشأن منطبقاً على المادتين ١٨١ و ١٨٣ عقوبات .

### (٤٧٤)

القضية رقم ١٢٧٧ سنة ٦ القضائية

مخدرات . إساءة الطبيب دقراً خاصاً لتقيد الوارد والمنصرف من المواد المخدرة . وجوبه . الإخلال بهذا الواجب . جريمة . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتوافر ؟  
(المادة ٢٦ من قانون المخدرات)  
إن إساءة الطبيب دقراً مبصوماً بنجم مصلحة الصحة العمومية لتقيد الوارد والمنصرف من المواد المخدرة واجب عليه لا محيص عنه ، والمعقاب على التفريط في هذا الواجب أمر لا مفر منه . والقصد الجنائي في هذه الجريمة مفترض وجوده بمجرد الإخلال بما يوجب القانون من إساءة الدققر، وليس يشفع في هذه الجريمة سهو أو نسيان أو أى عذر آخر دون الحادث القهري .

جلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٣٦

برئاسة حضرة زكي برزى بك وبحضور حضرات أحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك  
ومحمود سامى بك وعلى حيدر حجازى بك .

(٤٧٥)

القضية رقم ١١٧٠ سنة ٦ القضائية

تمريض . رفع الدعوى على أحد رجال الحكومة وعلى الحكومة بالتضامن . توجيه الحكومة دعوى  
الضمان الفرعية إلى المتهم . الحكم بدم قبولها بحجة أنها سابقة لأوانها . خطأ .  
(المواد ١٠٨ و ١١٥ و ١٥٢ منق)

حكم المدينين المتضامنين في دين واحد أنه يجوز إلزام أى واحد منهم بوفاء  
جميع الدين للدائن على أن يكون لمن قام بالوفاء حق الرجوع على باقى المدينين كل  
بقدر حصته . فمن مصلحة المدين الذى رفعت عليه دعوى تمريض بالتضامن مع  
مدين آخر أن يقاضى في نفس الوقت ذلك المدين الآخر ويطلب إلى المحكمة في حالة  
الحكم عليه بذلك الدين أن تقضى له بحق الرجوع على المدين الآخر بكافة ما يحكم به  
عليه هو إذا كان لديه من الأسباب ما يقتضى عدم ملزوميته هو شخصياً بشئ من  
الدين . ومصلحته في ذلك محققة لا احتمالية فقط . وهذه المصلحة المحققة من أول  
الأمر هى التى تبيح لذلك المدين الرجوع على زميله المدين في نفس الوقت الذى  
رفعت فيه دعوى التمريض الأصلية على المدينين معا والمطالبة بالحكم له على المدين  
الآخر بكل ما يحكم به عليه . وإذن فإذا رفعت دعوى تمريض على متهم عما أحدثه  
من أضرار للدعى بالحق المدنى ، وعلى وزارة الداخلية بالتضامن مع المتهم لأنه من  
رجالها وهى مسئولة عن أعمال رجالها ومتضامنة معهم في تمريض كل ضرر يحدث  
منهم أثناء تأدية وظائفهم ، فللحكومة أن توجه دعوى الضمان الفرعية إلى المتهم  
في حالة الحكم للمدين بالتعويض . فإذا قضت المحكمة بعدم قبول دعوى الضمان الفرعية  
بحجة أنها سابقة لأوانها كان قضاؤها بذلك خاطئاً في تطبيق القانون وتعين نقضه .



(٤٧٦)

القضية رقم ١٢٧٦ سنة ٦ القضائية

وصف التهمة - تخيؤ - متى لا يعتبر إخلالا بحق الدفاع ؟ (المراد ١٩٤١ و ١٩٩٠ ع ٤٠ تشكيل)  
يجوز لمحكمة الموضوع بدون سبق تعديل في التهمة الحكم على المتهم بشأن كل  
جرمة نزلت إليها الجريمة الموجهة إليه في أمر الإحالة إما لعدم ثبوت بعض الأفعال  
المستندة إليه وإما لما يظهر من الأفعال التي يثبتها الدفاع . فإذا قدم المتهم إلى المحكمة  
بصفته فاعلا أصليا على أساس أن الطلقات النارية التي أحدها بالمجنى عليه سببت  
مع الإصابات الرضية الأخرى الوفاة، فتبين لما أن تلك الطلقات النارية لم تحدث  
الوفاة، وأن الوفاة نشأت عن ضربات رضية أحدها متهمون آخرون مجهولون كانوا  
مع المتهم ، فزلت المحكمة به من جريمة القتل العمد إلى جريمة الاشتراك، فانها  
إذ فعل ذلك لا تكون قد غيرت في الوقائع المنسوبة إلى المتهم والتي كانت موضوع  
محاكمته . على أن التعديل الذي أدخلته لم يسوّى مركزه، بل كان في مصلحته، إذ  
العقوبة الواردة في المادة ١٩٩ ع التي طبقها دون العقوبة الواردة في المادة ١٩٤ ع  
التي أحيل الطاعن بموجبها . وفي هذه الحالة لا تكون المحكمة ملازمة بتبني الدفاع  
إلى تغيير وصف التهمة .

(٤٧٧)

القضية رقم ١٢٨٤ سنة ٦ القضائية

(أ) اختلاس أموال أميرية . الصراف . مساعد الصراف . مسؤوله جنائيا كسوفية  
الصراف . (المادة ٩٧ ع)

(ب) اختلاس أموال أميرية . مطالبة الحكومة بالمصاريف التي تكبثها بسبب فعله التهم . الحكم  
برد المبلغ المختلس وبغرامة مساوية له لا يمنع من الحكم بتلك المصاريف .

١ - إن حكم المادة ٩٧ من قانون العقوبات كما يسرى على الصياوف فإنه  
يسرى أيضا على مساعديهم . وإن فلا يصح الاحتجاج لمصلحة مساعد الصراف  
المختلس بأنه لم يصدر له أمر كتابي من المدير أو من المالية بتدليه لتأدية عمل الصراف

ولا بأنه لم يقيم الضمان المالى الذى أوجب القانون المالى تقديمه مما يجعل اعتباره كصراف اعتبارا غير صحيح، بل هو — مادام موظفا معهودا إليه فعلا بحساب التقود — مسئول جنائيا بمقتضى المادة ٩٧ ع عما يكون تحت يده من الأموال إذا هو ارتكب أية جريمة من الجرائم المشار إليها فى تلك المادة .

٢ — إنما تقتضى به المادة ٩٧ ع من وجوب الحكم على المختلس برد ما اختلسه وبدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك لا تمنع الحكومة بصفتها مجبا عليها من الادعاء بحق مدنى للطالبة بالمصاريف التى تكبدتها بسبب فعلة المتهم للحصول على المبلغ المختلس ، ولا يمنع من الحكم لما بهذه الطلبات بعد التثبت من صحتها ، لأن الغرامة التى نصت عليها تلك المادة هى عقوبة جنائية، أما المصاريف المطلوبة فهى من قبيل التعويض المدنى . ومن ثم فلا غبار على الحكم إذا قضى للحكومة على المتهم بقيمة ما تكبدته من المصاريف طبقا للمستندات التى قدمتها .

### جلسة أول يونه سنة ١٩٣٦

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا وبحضور حضرات محمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك وبعد افتتاح السيد بك ومحمود صاى بك .

(٤٧٨)

القضية رقم ١٦٠٢ سنة ٦ القضائية

تلبس . شخص يحاول إخفاء مادة مخدرة . حالة تلبس . التلبس عليه وتفتيشه صحيح قانونا .  
(المادة ٧ تحقيق)

إذا شوهد شخص يحاول إخفاء مادة مخدرة فى حجره، فهذه حالة تلبس توجب على من شاهده حال قيامها أن يحضره أمام أحد أعضاء النيابة أو يسلمه لأحد ماورى الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بذلك . وتفتيش المتهم فى هذه الحالة لضبط المادة المخدرة معه يكون صحيحا قانونا لأن تفتيش الشخص من توابع القبض بل من مستلزماته .

## جلسة ٨ يونيو سنة ١٩٣٦

برئاسة سعادة مصطفى عبد باشا وبحضور حضرات محمد نهي حسين بك وعبد الفتاح السيد بك  
ومحمود سامي بك وعبد جباري بك .

(٤٧٩)

القضية رقم ١٤٠٧ سنة ٦ القضائية

إثبات في المواد الجنائية . اعتراف متهم . حق المحكة في تجزئته . أخذا النظر الخامس بتوافر  
ظرف سبق الإصرار . إهدار شرطه الآخر الخامس باشتراك غير المتهم في القتل معه . لا يجب الحكم .  
لمحكة الموضوع أن تجزئ اعتراف المتهم فتأخذ ببعضه وتهذر بعضه . فإذا  
أخذت متهما باعترافه عن سبق الإصرار ولم تأخذ بما قرره عن اشتراك غيره معه  
في القتل فذلك لا يجب حكمها . خصوصا إذا كان سبق الإصرار مدلول على توافره  
بوقائع أخرى ذكرها الحكم .

(٤٨٠)

القضية رقم ١٤٣٣ سنة ٦ القضائية

تحقيق . ضابط بوليس . إثباته أقوال متهم في محضر . نجمة هذا المحضر من الوجهة القانونية .  
لا مانع قانونيا بمنع ضابط البوليس من أن يثبت ما سمعه من أحد المتهمين  
من أقوال أدلى بها بغاية وعلى غير انتظار في محضر ما دامت الظروف التي حصل  
فيها الإدلاء بتلك الأقوال كانت تقتضي المبادرة إلى إثباتها ، ولم تكن تسمح للضابط  
بأن يتصل بالنيابة ليتلقى رأيها في الأمر . وهذا المحضر يعتبر رسميا لصدوره من  
موظف مختص بتحريره . فإذا وجد ضابط بوليس في مستشفى ، وطلب إليه مقابلة  
أحد المرضى (وهو متهم في جريمة) فأدلى إليه بأقوال عن هذه الجريمة ، وأيده في هذه  
الأقوال متهم آخر كان مريضا بالمستشفى ، فدون الضابط هذه الأقوال في محضر  
حرره خصيصا لذلك ، فاعتبرت المحكة هذا المحضر رسميا ، واعتمدت على ما أثبت  
فيه من الأقوال ، فليس في ذلك مخالفة للقانون في شيء .

(٤٨١)

القضية رقم ١٤٢٨ سنة ٦ القضائية

نصب . حصول التصرف في ملك الغير . متى يعتبر نصبا ؟ رهن مقبول لتبر مقابل مبلغ من المال . نصب .  
(المادة ٢٩٣ع)

إن مجزؤ الاستيلاء على نقود عن طريق التصرف في مال ثابت أو مقبول ليس ملكا للتصرف ولا له حق التصرف فيه يعتبر نصبا معاقبا عليه بمقتضى المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات بغض النظر عما إذا كان الضرر الحاصل عن هذا التصرف قد وقع فعلا على الطرف الآخر في التعاقد أو على صاحب الشيء الواقع فيه التصرف . فمن رهن مقبولا ليس له ولا له حق التصرف فيه مقابل مبلغ من المال استولى عليه من المرتين يحق عليه العقاب بمقتضى المادة المذكورة ولو لم يلحق المرتين ضرر فعلا بسبب اقتضائه قيمة الرهن من صاحب هذا المقتول .

(٤٨٢)

القضية رقم ١٥٩٣ سنة ٦ القضائية

وصف التهمة . تقديم متهم باعتباره شريكا بالاتفاق والمساعدة في جريمة قتل مع سبق الإصرار . استبعاد ظرف سبق الإصرار . اعتبار التهمة فعلا أصليا في جريمة القتل الممد دون تنبيه الدفاع . إخلال بحق الدفاع .  
(المواد ٣٠ و ٣٧ و ٤٠ تشكيل)

إذا قدم متهم إلى المحاكمة باعتباره شريكا بالاتفاق والمساعدة مع آخرين في جريمة قتل مع سبق الإصرار، ثم استبعدت المحكمة ظرف سبق الإصرار، وعُدَّت التهمة المنسوبة إلى هذا المتهم من اشتراك في قتل بطريق الاتفاق والمساعدة إلى قتل عمد بدون سبق إصرار، وعاقبته على ذلك بدون تنبيه الدفاع عنه إلى هذا التعديل في وصف التهمة فنذلك يعتبر إخلالا بحق الدفاع، خصوصا أن استبعاد ظرف سبق الإصرار يجعل هذا المتهم مسئولاً عن فعله وحده، والفعل المنسوب إليه بحسب قرار الاتهام بعد استبعاد ظرف سبق الإصرار لا يمكن اعتباره جريمة قتل تامة . وهذا الإخلال بحق الدفاع يستلزم نقض الحكم .

(٤٨٣)

القضية رقم ١٦٧٨ سنة ٦ القضائية

خير . تقريره . الاعتماد عليه كدليل للإثبات أو العكس . متى يجوز ؟ تقرير خير في دعوى أمام المحكمة المختلطة . طلب ضم هذا التقرير . رفضه . اعتماد المحكمة على هذا التقرير في إدانة المتهم بالتزوير . إخلال بحق الدفاع .

لا يجوز قانوناً الاعتماد على تقرير خير كدليل للإثبات أو العكس إلا بعد أن يتمكن الأخصام من مناقشته والإدلاء بالحكمة بلحوظاتهم عليه . ولا يتيسر ذلك في أحوال المضاهاة إلا إذا كانت أوراقها موجودة في ملف الدعوى ، ومخالفة ذلك تعتبر إخلالاً بحق الدفاع . مبطلاً للحكم . خصوصاً إذا طلب الخصم من المحكمة تمكينه من الاطلاع على تقرير الخير ولم تجبه المحكمة إلى طلبه . فإذا أدانت المحكمة متهماً بجرمة تزوير اعتماداً على ما قرره خير ندمته المحكمة المختلطة في قضية تجارية من أن بصمة السند (موضوع التهمة) منقورة ، ولم تستجب إلى طلب محامى المتهم ضم أوراق المضاهاة التي قام بها ذلك الخير إلى ملف الدعوى الجنائية لتحقيق دفعه بأن الأساس الذي بنى عليه هذا التقرير غير صحيح ، ولم ترد على هذا الطلب بشيء . كان حكمها معيباً معيناً نقضه .

جلسة ١٥ يونيه سنة ١٩٣٦

برئاسة سعادة مصطفى محمد باشا وحضور حضرات محمد فهمى حسين بك وأحمد أمين بك وعبد الفتاح السيد بك ومحمود سائى بك .

(٤٨٤)

القضية رقم ١٤٤٠ سنة ٦ القضائية

نصب . محجور عليه . وهه منزل له عليه اختصاصات . إخفاء أمر المجرع المرتين . تزويره في شهادة الصرافات لإثبات أن المنزل ليست عليه اختصاصات . استيلاءه على مبلغ من المال مقابل الرهن . نصب .

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن زيداً المحجور عليه له منزل عليه أوامر اختصاص مسجلة سابقة على سنة ١٩٢٤ وقد رهن هذا المنزل بعد هذا التاريخ إلى

شخص ما نظير مبلغ من المال قبض بعضه، وأخفى أمر الحجر عن المحنى عليه .  
ولكى ينحى أوامر الاختصاص أيضا عن المحنى عليه استخرج شهادة من محكمة مصر  
الأهلية بخلو هذا المنزل من التصرفات والتسجيلات عن المدة من سنة ١٩٢٤ لغاية  
سنة ١٩٣٢، ثم زور في هذه الشهادة بأن عا رقم (٤) من سنة ١٩٢٤ وكلمة "أربعة"  
وجعلها رقم (١) وكلمة "واحد" فصارت بذلك سنة ١٩٢١، فهذا الذى أئجه  
الحكم كلف لا اعتبار ما وقع منه طرعا احتيالية من شأنها إيهام المحنى عليه بوجود  
واقعة مزورة وهى أنه غير محجور عليه، وأن المنزل خال من التصرفات العقارية،  
وأنه توصل بذلك إلى الاستيلاء على مبلغ من المال مما يجب عليه المقاب بمقتضى  
المادة ٢٩٣ ع .

#### (٤٨٥)

القضية رقم ١٤٨٠ سنة ٦ القضائية

(١) بلاغ كاذب . مناط المقاب في هذه الجريمة .  
(ب) استئناف . بناء النيابة استئنافا على أسباب تا . لا يقيد بها تلك الأسباب .  
(المادة ٢٦٤ ع)

١ — لا يشترط لتوقيع المقاب في جريمة البلاغ الكاذب أن تكون جميع  
الوقائع التى تضمنها البلاغ مكتوبة برمتها ، بل يكفى أن يكون المبلغ قد كذب  
في بعضها أو شوه الحقائق أو أضاف إليها أمورا صيبتها جنائية أو أغفل ذكر بعض  
أمورهم ذكرها . فإذا ادعى المبلغ في بلاغه أن المدعين بالحق المدنى سرقوا منه  
ثمانية جنيهات بالإكراه فى الطريق العام، وأن الإكراه ترك أثرجوح به، ثم ثبت  
أن واقعة السرقة بالإكراه مكتوبة برمتها، وأن الواقعة لم تكن إلا تعديا بالضرب،  
فد البلاغ كاذبا واستحق المقاب .

٢ — إن بناء النيابة استئنافا على أسباب تا لا يقيد بها تلك الأسباب عند  
المرافعة فى الدعوى . فإذا هى استأنفت الحكم لعدم ورود صحيفة سوابق التهم  
لاحتمال أن يتبين منها عند ورودها أن المتهم طائد، فذلك لا يمنعا من أن تطلب  
تسليد العقوبة حتى ولو اتضح من صحيفة السوابق عدم وجود سوابق لاتهم .

(٤٨٦)

القضية رقم ١٤٨٢ سنة ٦ التقضائية

جثة مرتبطة بجناية . إبداءات الحضور والغيبة . ثم بجثة مرتبطة بجناية . اللجنة تجري عليها أحكام الجنايات في السقوط والغيبة . (المادة ٥٣ تشكيل)

إذا حوكم متهم (وهو ضابط بوليس) غائباً عن تهمتين إحداها ارتكاب جناية تعذيب وحبس والأخرى ارتكابه جثة ضرب واستعمال قسوة ، وأثبت الحكم النهائي أن الجريمتين وقتاً من المتهم لغرض واحد، وأنهما مرتبطتان إحداها بالأخرى بحيث لا تقبلان التجزئة ، وقضى على المتهم غائباً بالعقوبة المقررة لجناية الحبس والتعذيب عن الجريمتين عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٣ ع ، فإن جريمة اللجنة المذكورة لا يعود لها استقلال ذاتي ، بل هي تندمج في الجناية وتصبح الجريمتان جريمة واحدة هي جريمة الحبس والتعذيب . وهذه باعتبارها جناية تجرى عليها الأحكام والإجراءات المقررة للجنايات من ناحية سقوط العقوبة بمضي المدة ومن ناحية بطلان الحكم النهائي إذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه . ولا يجوز في هذه الصورة أن يستند المتهم في الدفع بسقوط اللجنة وفي قيام حقه في المعارضة في الحكم الصادر فيها إلى نص المادة ٥٣ المعلقة من قانون تشكيل محاكم الجنايات لأن هذه المادة لا تطبق إلا عند عدم تطبيق المادة ٣٣ فقرة ثانية عقوبات أي عند صدور حكم بعقوبة خاصة عن جثة رفعت مع الجناية لمحاكمة الجنايات .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه في المدة ما بين ٤ إلى ٩ مايو سنة ١٩٢٥ بتاجية إخطاب مركز أجا ذهلية : (أولاً) مع آخرين سبق الحكم عليهم من محكمة جنايات المنصورة قبض على أبو شوشة و... .. و... ..  
 "من إخطاب" ومحمد سليمان و... .. و... .. و... ..  
 "من ميت فضاله" والعوضي المشاوي و... .. و... .. و... ..  
 "من الانشاصية" ونصر محمود و... .. و... .. و... ..





وبجلسة ١٨ مايو سنة ١٩٣٦ منحت المحكمة الطاعن أجلا مداه عشرة أيام  
ليقدم فيه أسباب الطعن فقدمها في ٢٥ مايو سنة ١٩٣٦

### المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

من حيث إن الطعن حاز شكله القانوني .

ومن حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن بنى على أن الطاعن قدم للطاعة  
عن تهمتين : الأولى جناية حبس وتعذيب بالمادة ٢٤٤ عقوبات ، والثانية جنحة  
استعمال القسوة بالمادتين ١١٣ و ٢٠٥ عقوبات . وفي كل تهمة منهما مجنى عليهم  
غيرهم في التهمة الأخرى ، كما أن لكل تهمة ظروفًا زمنية تختلف عن ظروف الأخرى ،  
وكان من بين المجنى عليهم في تهمة جنحة الضرب واستعمال القسوة سيده تدعى  
فاطمة البلتاجى زعمت أن الطاعن ضربها فأجهضها ، وأدعت بحق مدنى عند المحاكمة  
النيابية ، فناقش الحكم النيابى الصادر بمقابلة الطاعن واقعتها وانتهى إلى تكذيبها  
وتبرئته منها ورفض طلب التعويض الخاص بها . فكان بمقتضى هذا ألا تطرح  
واقعة فاطمة بلتاجى هذه عند المحاكمة الحضورية مرة أخرى ، ولكن الحكم المطعون  
فيه أعاد مناقشة هذه الواقعة مرة ثانية على أساس أنها ثابتة على الطاعن فيكون  
الحكم حله ما لا يصح تحميله إياه باضافة هذه الواقعة إلى الوقائع التى أثبتتها في حقه .  
ومن حيث إنه بالإطلاع على الحكم النيابى يرى أن المحكمة لم تفصل في الواقعة  
الخاصة باستعمال القسوة على فاطمة البلتاجى من الوجهة الجنائية براءة الطاعن كما  
يدعى . على أنه لا مصلحة للطاعن في هذا الوجه لأن الحكم المطعون فيه لم يوقع  
عليه إلا عقوبة واحدة وهى عقوبة الجريمة الأشد أى الحبس والتعذيب .

ومن حيث إن الوجه الثانى والثالث يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه أخطأ  
في موضعين : أولهما أنه أعاد محاكمة الطاعن عن التهمتين المنسوبتين إليه وهما  
جناية (الحبس والتعذيب) وجنحة (استعمال القسوة والضرب) معا وأثبتهما في حقه  
وحاسبه عليهما مع أنه لم يقيم معارضة لأن عن جريمة الجنحة بالطريق الذى رسمه

القانون للعارضة في مواد الجرح، وذلك طبقا للمادة ٥٣ من قانون تشكيل عاكم الجنايات المعدلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٤، فأنهما أن جنحة الضرب واستعمال القوة التي حوسب عنها الطاعن في الحكم المطعون فيه سقط الحق في إقامة الدعوى بالنسبة لها .

ومن حيث إن الظاهر من الحكم النهائي والحكم المطعون فيه أن وقائع الدعوى التي قدم الطاعن من أجلها لمحكمة الجنايات تتمصل في أن الطاعن ارتكب جنابة التعذيب والحبس وجنحة الضرب واستعمال القوة مع من ذكروا في الحكم المذكورين لفرض الإساءة إلى أهالي نقطة إخطاب التي عين ضابطا لها . وقد أثبت الحكم النهائي وقوع الجريمتين منه وبين أنهما ارتكبتا لفرض واحد وأنهما مرتبطتان ببعضهما بحيث لا تقبلان التجزئة ، وقضى على الطاعن غاييا بالعقوبة المقررة لجناية الحبس والتعذيب عن الجريمتين عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولما حضر الطاعن قدم مرة ثانية لمحكمة الجنايات لنظر القضية من جديد بوصفها وقائما الأولى فأثبت الحكم المطعون فيه وقوع الجريمتين من الطاعن ، كما أثبت أنه ارتكبهما لفرض واحد وأنهما مرتبطتان ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة، ولهذا اعتبرتهما المحكمة جريمة واحدة، وعاقبت الطاعن عنهما بعقوبة واحدة مراعية في ذلك العقوبة المقررة لأشد الجريمتين وهي جنابة الحبس والتعذيب طبقا للمادة ٣٢ فقرة ثانية عقوبات .

ومن حيث إنه ما دام الحكم النهائي اعتبر الجريمتين المنسوبتين للطاعن جريمة واحدة طبقا للمادة ٣٢ فقرة ثانية عقوبات وعاقبته بعقوبة واحدة عن الجريمة الأشد وهي الجنابة فلا محل للتحثت بعد ذلك عن سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة للجنحة، كما لا محل للتحثت عن قيام الحق في المعارضة فيها . ذلك لأن جريمة الجنحة المذكورة لم يعد لها استقلال ذاتي، إذ أنها اتحدت في الجنابة وأصبحت الجريمتان جريمة واحدة هي جريمة الحبس والتعذيب، وهذه باعتبارها

جناية تجرى عليها الأحكام والإجراءات المقررة للجنايات من ناحية سقوط العقوبة بمضى المدة ومن ناحية بطلان الحكم القيايى إذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه . أما ما يستند إليه الطاعن في قيام حقه في المعارضة وفي الدفع بسقوط جريمة الجناية طبقا للمادة ٥٣ من قانون تشكيل عاكن الجنايات المعلقة فهو في غير محله ، لأن محل تطبيق هذه المادة المعلقة هو عند صدور حكم بعقوبة خاصة عن جنحة رفقت مع الجناية لمحكمة الجنايات أى عند عدم تطبيق المحكمة للمادة ٣٢ فقرة ثانية عقوبات ، الأمر الذى لم يحصل فى الدعوى الحالية .

ومن حيث إن مبنى الوجه الرابع أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن أحمد يوسف التجار وأحمد محمود أبو عزيزة من بين الذين أثبت الحكم المطعون فيه وقوع جريمة الحيس والتعذيب عليهم لغير علة واضحة وأسبابه ، فضلا عن أن هذين الشخصين شهدا بالجلسة بأن الطاعن لم يضر بهما ، وبذلك يكون الحكم قد استند فى هذا الشأن إلى سبب غير صحيح لا وجود له فى الأوراق .

ومن حيث إنه ثابت من الحكم المطعون فيه أنه لم يستند إلى أقوال الشخصين المذكورين فى الجلسة بشأن إدانة الطاعن فى حبسهما وتعذيبهما ، بل إنه أثبت وقوع الجناية عليهما من أقوالهما فى التحقيقات السابقة ومن شهادة الشهود الآخرين والكشوف الطبية . ولا نزاع فى أن لمحكمة الموضوع الحق فى أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تظمن إليه ، إذ أن ذلك يرجع إلى تقديرها هى ولا رقابة عليها فيه .

ومن حيث إن محصل الوجه الخامس أن الحكم المطعون فيه اعتمد فى إثبات تهمة التعذيب على الكشوف الطبية المتوقعة على المبحى عليهم مع أن هذه الكشوف أثبتت أن إصابة بعضهم مفتعلة وأن منهم من لم تكن به إصابات ، وقد تمسك الطاعن بهذا ، ومع ذلك لم يمن الحكم بالرد على هذا الدفاع بل استند إلى هذه الكشوف نفسها .

ومن حيث إن هذا الوجه غير صحيح أيضا لأن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه عني بالرد على دفاع الطاعن المتضمن بأن بعض إصابات المخني عليهم مقتعلة وبين فساد هذا الدفاع .

(٤٨٧)

القضية رقم ١٧٦٠ سنة ٦ القضائية

قرار الحفظ :

( ١ ) قرار الحفظ الذى يمنع من العودة إلى إقامة الدعوى . ماهيه .

( ب ) التحقيق المقصود بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات . ماهيه . مجرد إحالة أوراق من النيابة للبوليس . لا يعتبر انتدابا لإجراء التحقيق .

١ — قرار الحفظ الذى يمنع بمقتضى المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات من العودة إلى إقامة الدعوى العمومية إلا إذا أُلغى النائب العام فى مدة الثلاثة الشهور التالية لصدوره أو إلا إذا ظهرت أدلة جديدة قبل اقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق فى إقامة الدعوى هو القرار الذى يصدر من النيابة على أثر تحقيق تكون قد أجرته بنفسها أو أجراه أحد مأمورى الضبطية القضائية بناء على انتداب تصدره لهذا الغرض خصيصا . أما الحفظ الحاصل على أثر تحقيقات إدارية أجراها البوليس فى بلاغ ما سواه من تلقاء نفسه أو بعد إحالة الأوراق إليه من النيابة فلا يمنع النيابة من رفع الدعوى العمومية إذا أرادت دون حاجة إلى استصدار أمر من النائب العام بإلغاء الحفظ .

٢ — مجرد إحالة الأوراق من النيابة إلى البوليس لا يعد انتدابا من النيابة لأحد رجال الضبطية القضائية لإجراء التحقيق . فالتحقيق الذى يجريه البوليس فى هذه الصورة لا يعتبر تحقيقا بالمعنى القانونى، وإنما هو جمع استدلالات لا تقوم مقام التحقيق المقصود بالمادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات .

## جلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٦

برئاسة سادة مصطفى محمد باشا وحضور حضرات زكى برزى بك ومحمد فهمى حسين بك  
وعبد الفتاح السيد بك ومحمد سالى بك .

(٤٨٨)

القضية رقم ٢٠٦٨ سنة ٦ القضائية

اختلاس . وجود حساب بين الوكيل والموكل . لا يبنى نية الاختلاس . واجب المحكة  
في هذه الصورة . (المادة ٢٩٦ ع)

إن مجزؤ وجود حساب بين الوكيل والموكل لا يستلزم حتما انتفاء جريمة التبيد  
ولا نية الاختلاس عند الوكيل . فيجب على المحكة في هذه الصورة أن تقوم بفحص  
الحساب وتصفيته حتى تستطيع بناء على ما يظهر لها أن تحكم في موضوع تهمة التبيد  
المرفوعة أمامها بالإدانة أو بالبراءة لأن قاضى الأصل هو قاضى الفرع . أما أن تبرىئ  
المتهم بالتبيد لمجرد أن هناك حسابا بينه وبين المجنى عليه وأن هذا الحساب لم يصف  
بعد بينهما فهذا مخالف للقانون والحكم بذلك يتعين قطعه .

(٤٨٩)

القضية رقم ٢٠٧٦ سنة ٦ القضائية

دفاع . متهم بجنحة . حضور عام عنه . لا وجوب له . انصراف محاميه قبل نظر الدعوى لأن  
المحكة أئتمته أنها قد توصلها . نظرا بعد ذلك . دفاع المتهم عن نفسه وعدم طلبه التأجيل لحضور عاميه .  
الحكم في الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع .

ليس من المحتم قانونا أن يحضر عام عن المتهم بجنحة بل يكفي أن يدافع المتهم  
عن نفسه . فإذا حضر عام عن متهم بجنحة ثم انصرف قبل نظر الدعوى بناء على  
أن المحكة أخبرت به بأن لديها قضية كبيرة قد تستغرق الجلسة كلها، ثم نظرت المحكة  
القضية ولم ينهها المتهم إلى أن له محاميا ولم يطلب التأجيل لحضور محاميه بل ترفع  
هو بنفسه فليس في ذلك إخلال بحق الدفاع . ولا يجوز لهذا المتهم أن يتضرر

لدى محكمة النقض من عدم تأجيل محكمة الموضوع الدعوى من تلقاء نفسها فإنه هو المزم بالحرص على مصلحته، وما دام هو لم يَبِه المحكمة إلى تمسكه بحضور محاميه عنه فعليه أن يتحمل وزر تخريبه .

(٤٩٠)

القضية رقم ٢٠٧٩ سنة ٦ القضائية<sup>(١)</sup>

اختلاس ودية . سند باسم شخص . تسليمه إليه لاستعماله في أمر معين . دفعه دعوى هذا السند باسمه هو شخصيا . ادعاه بأن هذا السند كان تحت يده وبأنه إنما تسلّم صورة من هذا السند .  
اختلاس .

إذا تسلّم أحد الورثة باعتباره نائب عن باقي الورثة مستنداً بمبلغ ما محضراً باسمه لاستعماله في أمر معين فرفع بهذا السند دعوى باسمه هو شخصيا مدعياً أن هذا السند كان تحت يده هو وأنه لم يتسلمه نيابة عن الورثة، بل هو إنما تسلّم صورة منه كانت بمنزلة المتوفى فإن هذا الشخص يكون بذلك قد غير حيازته الناقصة لهذا السند إلى حيازة كاملة بنية التملك ويكون مختلساً لهذا العقد .

(١) الواقعة أن ورقة شخص مجرداً أوراقه ومستنداته وحررها محضراً بمجردها وسلموا هذه الأوراق جميعاً لأحدهم باعتباره ممثلاً لباقي الورثة واستأنوه عليها . ومن هذه الأوراق سند بمبلغ ثمانية آلاف جنيه محرراً باسم الوارث الذي تسلّم الأوراق . ونظراً لأن المتوفى كان يتعامل بالربا، ولكي ينفى معاملاته الربوية كان يحرق سندات الدين التي هي في الواقع لإذن أشخاص آخرين، ونظراً إلى أن الورثة جميعاً كانوا يطلعون حقيقة الواقع فانهم لم يشكوا في أن هذه الأوراق جميعاً هي ملك المورث . فإما كان من الوارث الذي تسلّم الأوراق إلا أن تصرف في هذه الأوراق لمصلحة ائتمانية ومنها السند الذي باسمه قد رفع دعوى قيمته باسمه هو شخصيا . ولما توزع في ذلك السند ادعى أنه كان تحت يده وأن الورثة التي كانت بالقرعة وسلمت إليه إنما هي صورة منه . وقد ثبت المحكمة أن السند قس، لاصورة مفتقة منه، هو الذي كان موجوداً بمنزلة المتوفى وسلم لهم وبقاى قضت بأن هذا السند هو في حقيقة حبة مضادة إلى ما بهد الموت . فانهم التيا به التهم بتبديد السندات التي تسلّمها وقضى عليه استئنافاً بحبس ثلاثة شهور مع إيقاف التنفيذ . فظن التهم في هذا الحكم فاللائحة التبيد بالنسبة لسندات ثمانية الآلاف جنيه لائتماني مع ثبوت أن مبلغ السندية مضادة إلى ما بهد الموت لأن هذا السند محرز باسمه فرضت محكمة النقض هذا الحكم بتدليل القاطعة التي قررتها .

## فهرس هجائي

(١)

إتلاف : رقم القاعدة

- إتلاف سند . وجود مخالصة من قيمة هذا السند مستقلة . لا يمنع من العقاب على  
٣٠ ... .. الإتلاف . ركن الضرر متى يتوافر ؟  
٩٤ ... .. إتلاف مزروعات . السد في هذه الجريمة . تحققها . ليس لها قصد يتأتى خاص  
١٣١ ... .. إتلاف مزروعات . متى تكون هذه الجريمة جنائية ؟

اتفاق :

- اتفاق على ارتكاب جريمة . وقسوع جريمة هي نتيجة محتملة لجريمة المتفق عليها .  
١٨٠ ... .. مسئولية كل متفق ... ..  
٣٣١ ... .. مناط توافره . متى وقت معين على الاتفاق . لا يشترط  
٢١١ ... .. نية الاتفاق . ويوجب إثبات توافرها

اتفاق جنائي :

- المادة ٧ المكررة ح . سناها ومدى انطباقها ... .. ٧٨

إثبات ( ر . أيضا تلبس ) :

- اختلاس . جواز إثباته بكافة الطرق القانونية ... .. ٣٥٥  
الأخذ بأقوال محامي منهم على منهم آخر . لا يجوز ... .. ٤١٠  
الأخذ بأقوال منهم في التحقيق مع عدوله عنها أمام المحكمة . جوازه ... .. ٢٨٢  
إدانة منهم . جسم الجريمة . ليس وجوده شرطاً في إثبات الإدانة ... .. ١٨٦  
إفراض برأيا قاض . جواز إثبات عقده بالينة ... .. ٤٥٠  
تردير . سلطة القاضي الجنائي في إثبات وقوعه . التحدى بقضاء القضاة الأدنى .  
لا يجسد ... .. ٤٣١  
حرية القاضي في تكوين عقيدته في الدعوى . اتخاذ خير مورا شمية أساسا  
القضاة . اعتماد المحكمة ذلك . لا يجب ... .. ٣٤٢  
الرجوع إلى التحقيقات الابتدائية لتكوين رأى القاضي في الدعوى . جوازه ... .. ٣٦٨  
شركة تجارية فعلية . إثبات وجودها بكافة طرق الإثبات . شركة المحاصة .  
٤٦٨ ... .. إثبات قيامها

رقم القاعده

### إثبات (ر. أيضا تليس) : (٢٤)

ودية - إثبات تبديدها بشهادة الشهود - عدم الاعتراض - قبول الإثبات بهذه  
الطريقة وتنازل عن الإثبات بقرينة الكتابة - الإثبات الكتابي في مثل هذه  
الصورة - ليس من النظام العام - إجراءات الإثبات - تليها في الحكم

مى يجب ؟ ... .. ٢٨ ٢٧٨ و ٢٨٢

### إجراءات :

الإجراءات الجائز الطعن فيها - الإجراءات الساجعة على انعقاد الجلسة - الإعلان  
الذى يقع فيها ليس من النظام العام ... .. ٩١  
إجراءات محكمة الدرجة الأولى - عدم الطعن فيها أمام المحكمة الاستئنافية - الطعن  
فيها لدى محكمة النقض - لا يجوز ... .. ٢٦  
قصر في الإجراءات - متى يستمر أمام محكمة النقض ؟ ... .. ٣٠٨

### أحداث :

#### متشردون :

تطبيق القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ - شرط توبيه إنذار تشرد - غير لازم ... ٥٠

#### مجموع :

الجزاءات التي رتبها المادة ٦١ ع - عقوبة حقيقية - الطعن في الحكم الصادر  
بموجب هذه المادة - جوازه من الصير الذي عومل بها ... .. ٧٥  
الحكم الصادر على الحدث المجرم - استئنافه - حتى النجاة في ذلك ... .. ٤٥٢  
محكوم عليه بإرساله الى الاصلاحية - طعه في هذا الحكم يزعم أنه قد رسته بأقل من  
حقيقته - عدم اعتراضه على هذا التقدير أمام محكمة الموضوع - لا يقبل ولو كان  
في استطاعته أن يثبت حقيقة سبه بشهادة ميلاد رسمية - عقوبة الارسال  
للاصلاحية - عدم اعتبارها أساسا لأحكام العود ... .. ٣٦

### اختصاص (ر. أيضا عود) :

حكم محكمة الجنب بعدم الاختصاص لجناية الواقعة - إحالة الدعوى إليها من جديد  
طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ - وجوب نظرها - متى يصح لها الاستماع  
عن نظرها ؟ ... .. ٢٦٥  
دعوى لدى محكمة الجنب - ويوجد شبهة الجناية فيها - وجوب استماعها عن نظرها -  
لا شبهة في كونها جنحة - وجوب نظرها ... .. ١١٠



رقم القاعدة

اختصاص (ر. أيضا عود) : (تابع)

مى يصح الطعن استقلا في الحكم الصادر في الاختصاص ؟ الحكم الصادر من محكمة  
المنع بعدم الاختصاص لجنائية الواقعة - لا يجوز الطعن فيه قبل صدور الحكم

النهائي في الموضوع ... .. ٢٩٧

ولاية المحاكم الأهلية ولاية عامة أصيلة - الاستثناء من هذه القاعدة يجب ألا يتعدى  
حدوده الضيقة - جرائم التفالس في أحوال الإفلاس المختلطة من اختصاص  
المحاكم المختلطة - ارتكاب القتل جرمى نصب واعتلاس - اختصاص المحاكم  
الأهلية بهما ... .. ٢٢٢

اختلاس (ر. أيضا إثبات) :

اختلاس أشياء مودعة أو مؤجرة أو معارة الخ - ٢٩٦ ع :

إرسال مبلغ الى متهم بصفتة وكيل عن فرع بنك مصر لتوصيله الى البنك العام .  
خروجه من خدمة للبنك وقت الارسال - اختلاسه المبلغ - خيانة أمانة ... ٣٠٥

استبدال الأمانة - متى يكون مانعا من العقاب ؟ الاستبدال بقصد التنصص من  
المستولية لجنائية - قبول الدائن الاستبدال ليوصل الى إثبات حقه - لا يمنع

المستولية لجنائية ... .. ٢٠٠

إضافة أحد الشريكين مال الشركة الى ملكه - خيانة للأمانة - مثال ... ٢٤

إضافة الشريك نصيب شركائه في المال الى ملكه وعدم وقده إليهم - خيانة للأمانة ٢٨

تسليم مال على سبيل استعماله في أمر معين - اختلاسه - جريمة - مثال له ... ٢١

سقوط الدعوى الصورية من هذه الجريمة - متى يطعن ؟ ... ٤٦٧

معد باسم شخص - تسليمه إليه لاستعماله في أمر معين - رفضه دعوى هذا السد  
باسمه هو شخصيا - ادعاءه بأن هذا السد كان تحت يده وإثباته إنما تسلم

صورية منه - اختلاس ... .. ٤٩٠

وجود حساب بين الوكيل والموكل - لا ينفى نية الاختلاس - واجب المحكمة

في هذه الصورة ... .. ٤٨٨

وكيل بالأجرة - تصرفه فيما يهده - يتحقق جريمة الاختلاس - نية الحيازة المؤقتة -

تحولها الى نية التملك - يتحقق جريمة الاختلاس ... .. ٣٧٥

اختلاس أشياء محجوز عليها (٢٩٧ ع) :

انتاع الحارس عن قس الأثياء المحجوز عليها من محلها الى محل آخر (سرق) .

لا يعتبر تليدا ... .. ٢٦٠

رقم القاعدة

اختلاس أشياء محجوز عليها (٢٩٧ ع): (تابع)

استصدار الحارس أمرا يبيع الشيء المحجوز وإيداع ثمنه بالخزاة . مجزوء عدم

الإيداع . لا يعتبر تبديدا ... .. ٢٧٨

البيانات الواجب ذكرها في الحكم التي يطالب على هذه الجريمة ... .. ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١

تحقق جريمة تبديد قبل صدور منشور إدارة الأموال المقررة القاضي بإلغاء المحجوز

الإدارية . صدور هذا المنشور . لا يحول ... .. ٤٥

ترك الحارس أخاه يتصرف في الأشياء المحجوزة . اعتبارها متفقين على التبديد .

موضوعي وصحيح ... .. ٢٩٩

سد يد من من الدين قبل تاريخ البيع . تبديد باقي الدين بعد وقوع التبديد .

لا يخل من المسؤولية الجنائية ... .. ١٠٨

تعريف هذه الجريمة ... .. ٤٩

تعيين أحد الشركاء في أرض حارسا على حصول محجوز عليه لسداد الأموال الأبرية .

الحصول المحجوز عليه تأخر من من الأرض يقع في نصيب الحارس بموجب

مقدرة عرقية . الحارس سدد نصيبه في الأموال . تصرفه في الحصول

المحجوز . تبديد ... .. ٣٦٤

حارس . ملزومه بتقديم الأشياء المحجوزة يوم البيع . تهريبها . مسئولية الجنائية

حارس مالك . متى يعتبر مبددا ؟ ... .. ٣٤

هجز . توقيعه بصفة قضائية . وجوب احترامه . الإخلال به بدعوى بطلانه .

سبيل الادعاء بالاطلاق . اختلاس المحجوز جريمة ... .. ٨٨

ذكر تاريخ وقوع هذه الجريمة في الحكم . جوهرى . ذكر تاريخ توقيع الجرم .

متى يجب ؟ ... .. ١٥٣

طلب تحقيق مقدار الأرض المحجوزة على زراعتها . وجوب الرد عليه ... .. ٩٨

عدم تقديم الأشياء المحجوزة يوم البيع بلا سبب مقبول . كفاية لاثباتية التبديد .

تبديد الدين فيما بعد لا يثنى المسؤولية ... .. ٤١

من موشوة تحت الحراسة القضائية . التنفيذ بدلا من حصولها . طريقته .

تصرف الحارس في ثمن المصولات في الرجوع المية بحكم الحراسة . لامتسولة

التقصيد الجنائي في هذه الجريمة . متى يعتبر خروقا ؟ ... .. ٢٣٠ و ٢٣٩

مالك الأشياء المحجوزة . مقاومته للاشتراك مع الحارس في التبديد . ويوجد ملحق

على صحة قيام الحراسة . لا مصلة لذلك في إثارة هذا الملحق ... .. ٣١٠

رقم القاعدة

اختلاس أموال أميرية (٩٧ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٣ ع) :

- ٢٧٧ ... الموظف المتخفي في المادة ١٠٣ ع ...  
 مساعد الصراف - مسئوله جنائيا كمتولية الصراف - مطالبة الحكومة بالمصاريف  
 التي تكبدتها بسبب ضلّة المتهم . الحكم يرد المبلغ المختلس وبغرامة مساوية له .  
 ٤٧٧ ... لا يمنع من الحكم بتلك المصاريف ...

إخفاء :

أشياء مسروقة (٢٧٩ ع) :

- ٢٤٠ ... تقادم هذه الجريمة . مبدؤه ...  
 العلم بأن الشيء المختفي مسروق - ركن أساسي - إثبات توافره في الحكم - وجوبه ١٤  
 متهم مقبوض عليه انخ (١٢٩ ع) . (و - إعاقة عمل القرار من وجه القضاء) .  
 آداب (ر - انتهاك حرمة الآداب) .

ارتباط (ر - أيضا عقوبة) :

- جريمتان مرتبطتان - الفصل فيما يحكم واحد - قض الحكم في إحدى الجريمتين  
 يستلزم تقضه في الأخرى ... ٣٥٧ ...  
 جنة مرتبطة بجناية - الحكم بعقوبة الجناية - اندماج الجناة في الجناية وانعدام  
 استقلالها الذاتي - خضوعها للأحكام والإجراءات المقررة للجنايات من  
 ناحية سقوط العقوبة الخ - لا انطباق المادة ٣٥٧ في شكل في هذه الصورة .  
 ٤٨٦ ... محل انطباقها ...  
 الدفع بعدم وجود ارتباط بين بعض التهم وبين البعض الآخر - موضوعي .  
 ٣٠٦ ... التمسك به لأول مرة أمام محكمة التقض - لا يجوز ...  
 طلب التهم ضمن قضية جنة إلى قضية مخالفة لارتباط الجريمتين - سلطة محكمة  
 الموضوع في بحثه ٣١٧ ...

استجواب :

- الاستجواب المحظور قانونا - ما هو ؟ ما حكمة حظره ؟ ... ٣٦٩ و ٣٧٢ و ٣٧٣  
 تقطيع التهم بذكر تفصيلات الحادثة - منافسته في أمزانه - ليس استجوابا محظورا ١٣٥

رقم القاعدة

## استدلال :

- الاستناد إلى دليل يقضه الثابت بالأوراق - يطل الحكم - فهم أقوال المتهم على  
غير حقيقتها - يفسد الحكم ... .. ١٣٢
- استنتاج واقعة الدعوى من الأدلة المقدمة - موضوعي - متى تدخل بحكمة القضاة ؟ ١٥٥
- حرية المحكة في تكوين اقتناعها ... .. ٢٤٩
- طرق الاستدلال لدى المحاكم الجنائية - غير رسمية - حرية القاضي في سلوك الطريقة  
التي يراها ... .. ٦٤

## استئناف (ر) - أيضا أحداث مجرمون) :

- استئناف الحكم النهائي - متى يصدى مبادءه ؟ حكم غيابي صادر في معارضة  
في الموضوع أو باختيارها كأن لم تكن - مبادء استئنافه يبدأ من يوم صدوره .  
متى يجب قبول الاستئناف ولو كان بعد المبادء ؟ ... .. ٩٠ و ٣٨
- استئناف التهم وحده - تشديد العقوبة - لا يجوز - استئناف النيابة - حصوله  
للطاعة العامة - اتصال القضاء بالدعوى بمجرد حصوله - حرية القضاء في التصرف  
فيها - تجديده أو تعلقه لا يقيده المحكة - متى تقيد المحكة بما ورد  
في تقرير الاستئناف ؟ ... .. ١٠٩ و ٩
- استئناف النيابة للحكم النهائي - معارضة المتهم فيه - متى ينسحب استئناف النيابة  
أنه ظل قائما ؟ ... .. ٣٠٤
- كيفية رفضه ... .. ٢٧٤ و ٢٧٣
- مواعيد الاستئناف ... .. ٣٧٠ و ١٤٢
- مواعيده - القوة القاهرة مانعة من سريان مدته ... .. ٤٤٣
- النيابة لا تستفيد بالأسباب التي بنت عليها استئنافها ... .. ٤٨٥

## أسباب الإباحة :

## الأسباب الخاصة :

## حق الدفاع الشرعي (٢٠٩ - ٢١٥ ع) :

- إدعاء المدعى باستناده حق الدفاع الشرعي أمام محكمة القضاة لأثره - لا يجوز . ٣
- تصور الحكم للمادة على وجه يتوافر فيه ظرف الدفاع الشرعي - عدم انتصاح  
المحكة من رأيا في حالة الدفاع التي استظهرتها - موجب للقض ... ٣٥٠
- تقدير هذا الظرف موضوعي - متى تدخل بحكمة القضاة ؟ ... .. ١١٥ و ١٣٣ و ١٧٨
- تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء - موضوعي ... .. ٣٦٦

رقم القاعدة

أسباب الإباحة : (تابع)  
الأسباب الخاصة :

حق الدفاع الشرعي (٢٠٩ - ٢١٥ ع) :

١٩٦ ... التمسك به مع إنكار القتل . رفضه . لا وجوب ذكر أسباب الرفض ...  
١٩٦ ... الدفع به . رفضه لدى محكمة الموضوع . الوقائع الثابتة بالحكم تدل على  
توافره . حق محكمة القضاء في تصحيح تكييف هذه الوقائع وتعديل  
المقوية على مقتضى تكييفها من ... ..

٤٢٠ و ٢٨٢ ... الدفع به . متى يجب حيا الرد عليه ؟ ... ..  
١٩٠ ... شرطه . حلول الاعتداء أو كونه على وشك الحلول ... ..  
٢٥٩ و ٢٢٤ و ١٧٩ و ٩٩ ... مناط الدفع به . اعتراف المتهم بما أسند إليه وبيان الظروف التي أوجبت  
إل ما وقع منه ... ..

الأسباب العامة :

أفعال الموظفين الأميرين (٥٨ ع) :

٢٤٧ ... متى تطبق المادة ٥٨ ع ؟ ... ..  
وقائع اثبتها الحكم . موجها قيام الضرر لدى المتهم (خفي) . استنتاج الحكم  
خلاف ذلك . قضه ... ..

أسباب تخفيف العقاب ( ر . أيضا ظروف مخففة ) .

اشترك :

٤٣٧ و ٢٩٦ ... استنتاج حصول الاشتراك من ظروف الدعوى . جوازه ... ..

متهان مع ثالث . تبرة الثالث . إشارة الحكم إلى تسمين مجبولين مع المتهمين

٢٩٦ ... المروفين . لا مخالفة للقانون ... ..

مستولية الشريك عن النتيجة المحتملة . مناعها . استخراج جواز سفر لشخص

٢٤٠ ... بجنسية ليست له . يجوز الاخفاق على ذلك . لاجرمية ... ..

إصرار سابق ( ر . أيضا تريص ) :

٢٧٩ ... إساءة الجاني شخصا غير صمم على قتله . توافر ظرف سبق الإصرار ... ..

٢٠١ ... تخدير هذا الطرف . موضوعي ... ..  
ذكر البواعث عليه في الحكم . ذكر الآلة التي استعملت في التنسل . خلاف غير

٥٣ ... جوهري في نوعها . لأهمية له ... ..

٢٢٥ ... سلطة قاضي الموضوع في استخلاصه ... ..

٤٦ ... شرط توافره . الترتي والتفكير المعلن ... ..

رقم القاطعة

إصرار سابق ( ر . أيقضا تريض ) . ( تابع )

لا تلازم بين سبق الإصرار والتريض وبين الاعتقاد على المروء من طريق تا .  
ولاناق بين أهما وبين عدم الاعتقاد . قيام الأدلة على توافرأى من هذين  
الظرفين . لا تأثير للاعتقاد أو عدمه ... .. ٢٩

إطانة على الفوار من وجه القضاء :

فقد الشارع من وضع المادة ١٢٦ المكررة ع . المراد بعبارة " وإما باخفاء أدلة  
الجريمة " الواردة بها . الصور التي تدخل في مدلولها . الصور التي لها أحكام  
خاصة في القانون . العقاب على أفعال هذه الصور الأخيرة . الإخفاء المنصوص  
عنه بهذه المادة . الصور التي يتصب عليها ... .. ٢٣٦ و ٦٣

اعتراف :

اعتراف منهم على آخر . جواز الأخذ به في المواد الجنائية ... .. ٤٢  
اعتراف منهم على آخر . الأخذ به وعدم الأخذ باعتراف المتهم نفسه على منهم آخر .  
جواز . حتى بحكمة الموضوع في ترجمة أنوال المتهم أو الشاهد ... .. ٤٧٩ و ١١٩  
اعتراف مستد إلى منهم في غير مجلس القضاء . تقديره . موضوعى لا يتخذ بالقواعد  
المدنية الخاصة بالإثبات ... .. ٢٦٣  
تقدير الاعتراف . موضوعى ... .. ٢١٦ و ١٩٧

إعدام :

طريقة الإعدام . إغفال ذكرها في الحكم . لا يبيح ... .. ٢٨٤ و ٤٦  
عدم اشتراط أدلة خاصة للحكم بها . عدم تحيد القاضي يقتوى المتى عند الحكم ... ٢٣٥

إعفاء من الرسوم ( ر . كفالة ) .

إعفاء من العقوبة ( ر . موانع العقاب ) .

إعلان ( ر . أيضا تكليف بالحضور ) :

إعلان ورقة لمجون . تسليم صورتها للمورالسجن . كفاية ذلك لصحة الاعلان  
توقيع شاهدين على أصل الاعلان وصورته . حكمه . عدم التوقيع . وصول  
الاعلان فلا . لا إعلان ... .. ٤٧١

اغتنصاب ( ر . انتهاك حرمة الملك ) .

رقم القاعة

افسراء ( ر . إهانة . تمذ . سب . قذف ) .

إفساد الأخلاق الخ :

مناط المسؤولية في هذه الجريمة . متى يمكن التمسك بالحقائق متوقفا ؟

مثال ... .. ٢٩٢

إقراض نقود بفوائد ربوية محظورة ( ر . أيضا إثبات ) :

الادعاء بحق مدنى في هذه الجريمة . لا يقبل ... .. ٣٨٧ و ٤٠٤

أسباب هذه الجريمة من عقود إيجار الأمان التي ارتبها المقرض . موضوعى ... ٤٣٣

تكررتجديد سند الدين . متى يعتبر كل تجديد قرضا ربويا ؟ ... .. ٢١٤

تكررتجديد السند بفوائد أعلى من التي كان متفقاً عليها . كاف لتتحقق ركن العادة ١٧٤

الحكم الذى يعاقب على هذه الجريمة . البيانات الواجب ذكرها فيه ... .. ٦١

الركن المادى في هذه الجريمة . متى يعتبر حقيقيا ؟ ... .. ٣٣٩

عدم بيان تاريخ وقائع الإقراض مجددا . لا تقضى ... .. ١٧٨

قرض واحد . تكررتجديد فوائد ربوية على باقى . اجاز ذلك في الاعتياد ... ١٢٣

هذه الجريمة من الجرائم المنسزة . ارتبان الدائن أرض الدين نظير الدين .

قبض فوائد ربوية فاحشة تحت ستار الائجار . تصفية الحساب بواسطة المحكمة

المدنية . لا تأتير له على الجريمة ... .. ٣٢٢

أمر الإحالة ( ر . قاضى الإحالة ) .

إتهاك حرمة الآداب :

كتب تحوى روايات عن كيفية اجتماع الجنس الخ . عرضها للبيع . جريمة ... ١٥٦

إتهاك حرمة الملك :

دخول مفار بقصد منع حيازة بالقوة . طلبة للمفار لا تسمح بأكثر من وضع يد

مقطع . اقتران وضع اليد بنية الحيازة . كفايته لنوافر الحيازة بركبتها ... ٣٩٤

إتهاك حرمة المنازل :

دخول منزل بقصد الزنا . تخليق الزوجة . طلب ساقية للشريك من الجريمة المتخصص

مها في المادة ٣٢٤ ع . لا يجوز ... .. ٤١٧ و ٩٧

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة . ويوجب العقاب ولو كانت الجريمة التي تميت

مى رغبة المقيم في الزنا ... .. ٣٠٢

مدى اطلاق المادة ٣٢٤ ع ... .. ٢٨٨

رقم القاعدة

إهانة ( ر . أيضا سب وقذف ) :

- ٢١٥ ... .. إهانة السب والإهانة . عدم جوازه بعد تعديل المادة ٢٦٥ ع  
 الإهانة المنصوص عليها في المادة ١٥٩ ع المقتلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ .  
 ٢١٥ و ٧٢ ... .. معاقبة . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتحقق ؟  
 الإهانة . معاقبة . القذف المباح . تجاوزه . جريان العرف بمباراة ناجمة عن  
 الأوب . لا يتحقق في تجاوز حد القذف المباح ... .. ٩٦

إيقاف تنفيذ الأحكام ( ٥٢ - ٥٤ ع ) :

- ٤٥٦ ... .. إلقاء الحكم بوقف التنفيذ . لا موجب لذكر أسباب ...  
 ٢٦١ ... .. إيقاف التنفيذ . موضوعي ...  
 ١٩٥ ... .. جواز الحكم به في الاستئناف ولو بعد تنفيذ العقوبة . آثار الحكم بإيقاف التنفيذ  
 الحكم به ابتدائيا على منتهى له سابقة . طلب النيابة تأييد الحكم استئنافيا . عدم ثبوت  
 وجود صحيفة السوابق بوقف القضية . عدم ادعاء النيابة مرض السابقة على  
 المحكمة . ملين النيابة في الحكم بعد ذلك . عدم جوازه ... .. ٢٤١  
 واجب الحكمة عند الحكم به ... .. ١٤٠

( ب )

بصمة ( ر . تزوير ) .

بضاعة :

- ٤٦٣ ... .. فسخ البضاعة . الخلل . غش . معاقبة عليه ...  
 مناصب العقاب في هذه الجريمة . تمام صفقة البيع . ظهور النقص قبل إتمام البيع .  
 ٤٠٦ ... .. مشروع لا عقاب عليه ...

بلاغ كاذب ( ٢٦٢ - ٢٦٤ ع ) :

- ٢٦٣ ... .. الاشتراك فيه . مناط تحققه ...  
 ذكر الجهة التي تقدم إليها البلاغ الكاذب . ركن من أركان الجريمة . إغضاله يوجب  
 ٤١٩ ... .. الحكم . سوء قصد المبلغ . وجوب التليل عليه ...  
 ٢٦٨ ... .. القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتوافر ؟ تقدير توافره موضوعي ...  
 ٤٨٥ ... .. مناط العقاب في هذه الجريمة . كذب جميع الوقائع الملبى بها . لا يشترط ...  
 بيع المقار مرتين ( ر . تضبيب ) .



( ت )

تأجيل ( ر . دفاع ) .

تأديب جسمانى ( ٦١ ع ) :

التأديب المباح شرعا . حده . تجاوزه . تكيفه ... .. ١٧٥ و ١٢٦

تبديد ( ر . اختلاس . اختلاس أشياء محجوز عليها ) .

تجهيز ( ر . ضرب من عصابة مسلحة ) .

تحرىض :

سلطة قاضى الموضوع فى استنتاج وقوع التحريض ... .. ٣٥٤

تحقيق :

إثبات ضابط البوليس أنوال مهم صمها فى ظروف خاصة فى محضر . قيمة هذا

المحضر من الوجهة القانونية . مثال ... .. ٤٨٠

إيرادات التحقيق . الدفع بطلانها . متى يجوز ؟ ... .. ١٨٦

محقق ما يطرأ أثناء سير الدعوى عما ترى النيابة فيه جريمة ما . حق النيابة فى ذلك .

حق المحكمة الموضوع فى ضم هذه التحقيقات الى التحقيقات الأولى ... .. ٤٢٧

جريمة عرضية ارتكبت أثناء نظر القضية الأصلية لدى المحكمة . جواز تحقيقها

برأسطة البوليس القضائى أو النيابة ... .. ١٧٧

حضور المتهم أذوار التحقيق أمام المحكمة . وجوبه فيما عدا الأحوال الجائز إيساده

فيها قانونا . مخافة ذلك . التمسك بهذه المخالفة مع عدم لحوق ضررها بالمهم .

لا بطلان ... .. ١٧٧

حضور عام من المهم وقت استجوابه . منه رعاية لمصلحة التحقيق . جوازه ... .. ١٩٧

ترصص ( ر . أيضا لإصرار سابق ) :

ظرف التبرص . ذكر عبارة عنه لاسد لها فى الحكم . ثبوت سبق الإصرار .

صفائيه وحده لتطبيق المادة ١٩٤ ع ... .. ١٧

ترصد :

ظرف الترمص . ظرف مستقل . حكمه حكم سبق الإصرار . توافره وحده .

تصور الحكم فى بيان توافر ظرف سبق الإصرار . لا يخلل بالحكم ... ٤٦ و ١٤٧ و ٢٠١ و ٢٣٠

رقم القاعدة

تذوير ( ر . أيضا إثبات . تعويض . وصف التهمة ) :

استعماله :

- أعداد المحكمة الجنائية في الإدانة على حكم المحكمة المدنية بدو الورقة وبطلانها .  
 ٢٤٤ ... .. إغفال الحكم بمحت الموضوع من الوجهة الجنائية . قض ... ..  
 ١٢٥ ... .. جريمة الاستمال . مشورة . مبدأ سقوط الدعوى العمومية بها ... ..  
 الحكم الصادر في جريمة الاستمال . لياتات الواجب ذكرها فيه . عدم تحديد تاريخ  
 ١١٤ ... .. التذير أو التعلل في تحديده . لا يعم مع استمرار قيام جريمة الاستمال ... ..  
 ٣٩١ ... .. مناط العقاب في هذه الجريمة ... ..
- تذوير في أوراق رسمية :

- إدانة شخص في تذوير ما دون برؤية زواج خاصا بخلو الزوجة من الحمل وغيره من  
 الموانع الشرعية . التصد الجنائي . وجوب بيان وجه انتفاع المحكمة بتوفره .  
 ٢٦٢ ... .. عدم احتمال الحكم على الدليل المكتبت لتوفر هذا العلم لدى الزوج . قض ... ..  
 ١٤٤ ... .. إمضاء بوجهرية في طلب عريضة دعوى . تذوير في ورقة رسمية ... ..  
 إعلات عريضة دعوى بناء على طلب شخص معين لا وجود له . تذوير ممنوي  
 ٤٢٦ ... .. في ورقة رسمية ... ..  
 التصير في بعض أرقام الرسم بهامش صورة شمية لتفديع مسجل . تذوير  
 ٣٨٨ ... .. في ورقة رسمية ... ..  
 تغير المهم لاسم في محضر رسمي . متى لا يسه تذويرا مطابقا عليه ؟ تسمى شخص  
 في وثيقة زواج أو إشهاد الطلاق باسم غير اسمه الحقيقي وتوقيعه عليها بالاسم  
 ٢٥٠ ... .. المتحل . تذوير في محضر رسمي ... ..  
 التوقيع باعضاء من دوى على عريضة دعوى . متى يكون تذويرا في محضر رسمي ؟  
 ٤٢٦ و ٣٠٧ ... .. متى يكون تذويرا في محضر عرفي ؟ ... ..  
 توقيع شخص أمام كاتب الصدقات على ورقة عريضة تضمن إقرارا بشئ ما وطلب  
 الصدق على التوقيع . تسميه بالاسم المتحل القى وقع به . تحرير الكتاب  
 محضر الصدق . هذه الواقعة تتج جريمة واحدة هي جريمة الاشتراك في تذوير  
 ٦ ... .. ورقة أميرية ... ..  
 رسمية المحضر . مطالها . شهادة إدارية بوقاة شخص . تذوير توقيع السدة عليها .  
 ٣٢٩ ... .. تذوير في محضر رسمي ... ..  
 ٣٧٤ ... .. شهادة الوقاة التي يحضرها حلاق الصحة . التذوير فيها تذوير في ورقة رسمية ... ..  
 ٢٥٨ ... .. عريضة دعوى قدر عليها الرسم ودفع . تغير الحقيقة فيها بعد ذلك . تذوير في ورقة رسمية

رقم القاطنة

تزوير في أوراق رسمية : (تابع)

مريضه دعوى . تغير الحقيقة فيها . إعلانها بواسطة المخضرب . على طلب مرتكب  
التزوير . تزوير في محروص . عدم سعي التهم في إعلان المريضه . تقديره  
موضوعي . عدم تقديم القضية للجلسة . لا يؤثر على تمام الجريمة ... ٤٠٨

تزوير في أوراق عرقية :

اختلاف ورقة عضاة على ياض . مؤلفا بسند دين أو رأى التزام آخر . تزوير ... ٣٢٦  
تزوير بعدم ذاتية الورقة . لا عقاب ... ٩٢  
تسريف التزوير ... ١٨٧ و ١١٨  
جريدة منشود بها إعلان قضائي . لإيجاب تصديق المحكمة على توقيع صاحب المطبعة  
لا على ورقة الصحيفة . مخالفة ذلك . لائية قانونا لنسبة الجريمة . التزوير  
في الجريمة بتغيير تاريخ صدورهما مثلا . لا عقاب لانعدام الضرر ... ٩٣  
حصول التزوير للوصول إلى حق ثابت . متى ينعدم الضرر في هذه الحالة ؟ ... ١٢٥  
المقاتر التجارية . التزوير فيها . تزوير في محز عرقى ... ٣٢٨  
ملين جز على لسان العائن إقرارا بمبلغ قبضه من دينه . تغير الحقيقة في هذا  
الإقرار . تزوير . إقرارا بدين كذب شخص على نفسه . تغير الحقيقة في هذا  
الإقرار . غش لا تزوير ولا عقاب ... ٤٧٣ و ٦٩  
مناط العقاب في هذه الجريمة . تزوير مفضوح . العبارة المضافة عديدة الجنوى .  
لا عقاب ... ١٥٢  
ورقة غخالصة . استبدال أخرى بها مخالفة لها . ليس فيه أمر جنائي . استبدال  
أخرى بها مخالفة لها في أن توقيع الشهود على الأخرى ليس بخطهم ولكن بخط  
التهم . تزوير ... ١٢٤

مسائل عامة :

الاثبات في دعوى التزوير . سلطة القاضي الجنائي في هذا الصدد ... ٢٣١  
الادعاء بحق مدعى عن تزوير . سقوط الدعوى العمومية عن التزوير بمضى المدة .  
عدم سقوط الدعوى المدنية . الفصل فيها من جهة ما هو مؤسس على التزوير  
نفسه . جواز ... ١٢٥  
اليات الواجب ذكرها في الحكم الذى يصائب على التزوير ... ١٦٤  
بصنة الأصعب . وضعا على محرو . قصد نسبته إلى شخص آخر . لا جريمة ... ٥١  
بصنة الأصعب . حرمها . جيبها . نسبته إلى شخص آخر . تزوير ... ٣٤٨

رقم القاطنة

مسائل عامة : (تابع)

- التدليل على التزوير يجرى اختلاف بصات التتم الموقع به على الورقة المطعون فيها  
بالتزوير عن بصة التتم المصروف به . لا يكتفى ... .. ١٩١
- التزوير بطريق التزك . مناط العقاب عليه ... .. ٢٢٨
- تقليد إمضاء المزور عليه . لا يشترط . مناط توفيقه الجزية ... .. ٤٤٧ و ٢٥٦
- جريمة التزوير لا تدخل في الجرائم التي يشملها حكم المادة ٢٦٩ ع ... .. ٢٠٩
- ذكر احوال الضرر . ورود اعتراضات على الصور التي أوردتها الحكم للتدليل على  
توافر هذا الركن . عبارة الحكم تنص لصور أخرى يتصور من روايتها احوال  
الضرر . لا تقتض ... .. ٥٨
- ركن الضرر . وقت تقديره . تقديره موضوعي ... .. ١٤٦ و ٢٥٤ و ٢٩٩
- الشهادة على ورقة مزورة مع العلم بتزويرها . اشتراك في التزوير ... .. ١٧٧
- التقص الجائز في جريمة التزوير . عناصره . جهل المزور نتائج تزويره . لا ينفي  
التقص الجائز ... .. ١٤٩ و ١١٢
- مضادة . الأوراق التي تصح المضادة عليها . طلب ضم قضية لإجراء المضادة على  
ورقة فيها . تقرير الضم . عدول المحكمة عن الضم لعدم صلاحية الورقة لإجراء  
المضادة عليها . إخلال بحق الدفاع ... .. ٢٩١
- وضع شخص صورته الشسبية على رخصة رسمية على صورة صاحب الرخصة الحقيقي .  
ليس تزويراً جنائياً ... .. ١٨٧

تسليم ( ر . قتل ) .

تسؤل :

- العقاب عليه ظاهر اكان أو مستترا . التمس في البحر لانقطاع القود . نية التهم  
مع عدم بيان أن هذا العمل لم يجره متاراً لتسؤل . بطلان ... .. ٢٢٠
- التأدية بقاء النيل . تقبل المتأدى ما يقم له من الأقالى بسبب هذه المتأدية .  
لا يعتبر تسؤلاً ... .. ٢٢٤

تسرد ( ر . مقشردون ) .

تصدي :

- تمرض المحكمة الاستئنافية لحكم في موضوع الدعوى . عدم جوازها ... .. ٣٦٢
- تضمن ( ر . مسؤولية مدنية ) .

رقم القاعده

تطبيق :

- اعتراف جريمة مثل تبجبة محنة للسرقة . تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ ع .  
 السور من ذكر المادة ٤٣ ع الخاصة بالمسئولة الاحكامية . لا تقض ... ٣٩٦  
 مجرد التعلق بالمادى في ذكر المادة الخلقية على الواقعة . متى لا يصح سبيا للعلن  
 على الحكم ؟ ... ٣١٧  
 مناط التطبيق القانونى . الواقعة الميعة بالحكم بعد وصف النجاسة ... ٣٦٠

تعذر وإلزام :

تعذر على موظف الخ ( ١١٨ ع ) :

- تعذر سلب على موظف . متى يقع تحت حكم المادة ٢٦٥ فقرة ثالثة ؟ متى يقع  
 تحت حكم الفقرة الأولى منها ؟ ... ٢٩٨

تعذر الجرائم ( ٣٢ ع ) :

- جناية قتل . جناية شروع فيه . جريمتان مستقلتان بينهما وحدة القصد عما يدخلها  
 تحت حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢٢ ع . وجوب تطبيق الفقرة الثانية من  
 المادة ١٩٨ على هاتين الجريمتين . حكم هذه الفقرة . استثناء مخالف للقانون ٣٩٢

تعذر العقوبات ( ر . عقوبة ) :

تعذر المتهمين :

- تعذر المتهمين . إصابة واحدة . التعزى عن أحدث هذه الإصابات . موضوعى ... ١٨٨

تعذيب :

- تعذيب متهمين ( ١١٠ ع ) . ( ر . متهم ) .  
 تعرض للملك الغير ( ٣٢٣ - ٣٢٧ ع ) . ( ر . انتهاك حرمة الملك ) .  
 تعريض ( ر . أيضا سب وقذف . مسئولية مدنية ) :

- اختصاص المحكمة الجنائية بالحكم فى التعريض . مناطه ... ٢١٠  
 تعدى محكمة الجنب للحكم فى التعريضات فى حالة تبرة المقيم . واجبا فى هذه الصورة ٤٤٦  
 تقدير التعريض . موضوعى . البعرة فى التقدير هى بالطلبات التلاميذة ... ٤٦٤  
 حكم فى جنة بالمجلس ويتعريض . تخفيف العقوبة استثناء مع عدم ذكر التعريض  
 فى منطق الحكم . العطن فى هذا الحكم عذا الوجه . لا يصح ... ٨٩  
 رفض طلب التعريض بناء على قدرات موضوعية . لاشأن لمحكمة التقض ... ٢٩٠

رقم القاعدة

تعويض ( ر . أيضا سب وقذف . مسئولية مدنية ) : ( تاج )

- رفع دعوى تعويض على أحد رجال الحكومة وعلى الحكومة بالتضامن . توجيه  
الحكومة دعوى الضمان القرعية إلى التهم . الحكم بعدم قبولها بحجة أنها سابقة  
لأولائها . خطأ ... ٤٧٥ ...  
صلح المني عليه قبل وفاته مع حاربه . لا يؤثر على حق الورثة في المطالبة بتعويض  
مات لهم من الضرر بوفاته . التضامن في التعويض . معناه ... ٢٥٥ ...  
ضرر مادي . ضرر أدبي . تقديرهما موضوعي . تعويض والده عن فقد ولده . أدبي ١  
عدم ذكر أساس التعويض تصريحاً ومن يستحقه . فهم ذلك من الحكم . لا نقض ١٥٨ و ٤  
القضاء بالتعويض عن جريمة مرفوعة بها الدعوى وعن أخرى لم ترفع بها الدعوى .  
الجريمة الأخرى تقيية بحملة الجريمة الأولى . لا خطأ ... ٤٣٤ ...  
القضاء بالتعويض مع التضامن على متهمين عوقب كل منهما على ما وقع منه . جوارزه ١٦١  
المطالبة بتعويض عن ضرر . شروطها . حائز لست محمدر باسم زوجته . مطالبته  
بتعويض عما أصابه من الضرر بسبب سرقة هذا الست . جوارزها ... ٢٣٧ ...

تفتيش :

- إذن النيابة بتفتيش منزل دون كسر الباب . دخوله من إحدى نوافذه . جائز ... ٢٧٦  
اشتباه ضابط البوليس في شخص . طلب تفتيشه . قبول التهم التفتيش . ضبط مادة  
مخدرة منه . تلبس . ضبط التهم . جوارزه ... ٢٦١ ...  
الإذن الصادر بتفتيش منزل منهم . شروط صحته ... ٢٣٥ ...  
بناء الحكم على محضر تفتيش باطل وعلى أدلة أخرى . صحة الحكم ... ٢٠٦ ...  
التفتيش بواسطة ضابط البوليس . متى يكون صحيحاً ؟ مجزء سهو الضابط عن الاشارة  
إلى الإذن الصادر له من النيابة في محضره . لا يقطع في أنه لم يكن عالماً بهذا  
الاذن قبل إجراء التفتيش . الحكم بإبطال محضر التفتيش بحجة عدم علم الضابط  
بالاذن اعتماداً على قول نسب صدوره إلى الضابط . عدم ثبوت هذا القول من  
محضر الجلسة . قس الحكم ... ٢٩٢ ...  
تفتيش شخص بواسطة خفي . حصول التفتيش برضا . لا بطلان ... ٢٩٢ ...  
تفتيش المزارع غير المصلحة بالساكن بدون إذن النيابة وفي غيبة التهم . لا بطلان ٢٤٣  
تفتيش ممكن . حصوله بإذن النيابة . تفتيش أحد المقيمين فيه لسبب طارئ .  
جسوارزه ... ١٦٧ ...

تفتيش : (٤٢)

تفتيش منزل في غير الأحوال المرنص فيها قانونا . محظور وباطل . الاعتداعل  
محضر هذا التفتيش وحده في الحكم . بطال له . بطلان محضر التفتيش :  
بطلان عام... ٢٠٦ ٢١٩ ١٧٦ ... ..

تفتيش منزل مقيم بواسطة السدة عقب وقوع الجريمة ومشاهدة آثار الجريمة . صحة  
التفتيش قانونا . حالة تلبس ... .. ٤٤٩

تفتيش منزل المشتبه فيه . وجوب مراعاة القيود الموضوعة لذلك . مخالفة هذه  
القيود . المفع بهذه المخالفة متعلق بالنظام العام ... .. ٣٤٤

حق رجال الضبطية في إبراءه بدون إذن في حالة التلبس . مثال ... .. ٤٥٥

دخول رجال البوليس بالحيلة في منزل مقيم . تقديم المادة المخدرة لهم بغيره .  
احتجابه ببطال التفتيش . لا يقبل... .. ٣١١

دخول المنازل يجب أن يكون رضاه أصحابها . كيف يتحقق الرضا ؟ استنتاجه من  
محضر سكوت صاحب الشأن . لا يجوز . تفتيش المنازل . تدب أحد رجال  
الضبطية القضائية يجب أن يكون ثابتا بالكتابة ... .. ٣٠٦ ٢٦٦

الزوجة أو الخلية . حقها في الاذن بدخول المنزل . التفتيش الحاصل برضاه أياها .  
صحيح قانونا ... .. ٤٦٥

مورد البوليس على سلة في الطريق العام . تفتيشها ليس تفتيشا بالمعنى القانوني .  
وجود مخدرة في هذه السلة . صاحبها محرز ... .. ٤٢٨

متى يصح أن يتولى التفتيش رجال الضبطية القضائية ؟ المواطن التي يجوز لهم القانون  
تفتيشها . تجاوز النرض المعلن المرنص في إبراء التفتيش من أجله . لا يجوز ... .. ٢٤٢

محاولة شخص إطفاء مادة مخدرة . القبض عليه وتفتيشه . صحيح قانونا . حالة تلبس ... .. ٤٧٨

تقديم (د . دعوى عمومية . قرعة عسكرية) .

تقرير القاضي الملخص :

تلاوته . النرض منها . قراءة القاضي المتدب لتقرير القاضى أعده القاضي المتسحب .

لا شائبة فيه ... .. ٢٤٢

تلاوته . يمكن حضورا بحضور القاضي الملخص... .. ٤٠٣

تقليد الإختام (١٧٤ ع) :

مطاط توفر هذه الجريمة . دكن التقليد . متى يتوافر ؟ ختم السلطنة . تقليد جنائية ... .. ٣٩٨

رقم القاعة

تقليد المسكوكات :

- الإغناء المخصوص عنه في المادة ١٧٣ ع . مناه . الاعتراف في هذا الصدد .  
٤٤٢ ... .. الدول عنه . لا أثر له حتى أنتج ثمرته ... ..

تكليف بالحضور :

- إعلان ولتمهم برقم المادة المطلوب عما كنه بمقتضاها . وجوبه . إعلانه بنصها أو بما  
أدخل عليها من تعديل . لا وجوب ... ..  
١٢٩ ... ..  
الرفع بطلان ورقة التكليف بالحضور . لا يجوز عرضه لأول مرة على محكمة التقض  
١٩٩ ... ..  
ما يجب ذكره في ورقة التكليف بالحضور . دعوى مباشرة عن قذف . ذكر راضها  
بعض عبارات القذف في ورقة التكليف بالحضور . ذكر راضها أمام المحكمة .  
الاعتراض بأن البارات التي لم تذكر بالورقة وأثيرت في المرافعة هي تهم جديدة  
لم تبين بورقة التكليف . لا يقبل ... ..  
٤٣٣ و ١٨٥ ... ..

تلبس ( ر . أيضا تختيش . ونا ) :

- إتراج المختارين قم الحرز . تلبس ... ..  
٤٤٨ ... ..  
حصر حالات التلبس . نيابة بشهادة الشهود . لا يجوز . الحالة المستثناة . الآثار  
التي تدل على حالة التلبس ... ..  
٣٨١ ... ..  
معنى التلبس . يجوز وجود مادة مخدرة بمنزل أحد الأفراد . لا يستبر تلبسا ... ..  
٣٣٥ ... ..

تهديد :

- تهديد بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال . ذكر ألقاظ التهديد في الحكم . وجوبه .  
١٧٣ ... ..  
مناط العقاب في هذه الجريمة ... ..  
٣٢٥ ... ..

( ج )

جرح خطأ :

- الحكم الذي يقاب على هذه الجريمة . البيانات الواجب ذكرها فيه ... ..  
٤٤ ... ..  
عدم تعدد الجاني إحداث الجرح . حدوث الواقعة . قتل خطأ . مثال ... ..  
٣٨٢ ... ..

جريمة ( ر . أيضا مسؤولية جنائية ) :

- مكان وقوع الجريمة . بيان الجهة التي وقعت فيها بالحكم . عدم ذكر مكان الوقوع  
محدد . لا أهمية له ... ..  
٤٨ ... ..  
وقت وقوع الجريمة . إمكان وقوعها في الوقت المدعى بوقوعها فيه أو عدم الإمكان .  
٤٠٥ ... ..  
تقديره موضوعي ... ..



رقم القاطعة

جريمة مستحيلة ( ر . قتل بالتسميم ) .

جلسة :

التفت عن حضور الجلسة . وجوب النظر في أضرار الخلف وتحقيها .	
حكمة ذلك	٣٥
علانية الجلسة . طلب جعلها سرية . لا إلزام	١٥٠
محضر الجلسة . البيانات الواردة به . الادعاء بكسها . طريقة تحقيقه	٤٨
محضر الجلسة . عدم التوقيع على بعض المحاضر . ليس بطلاناً جوهرياً	١١٨ و ٧٥
وقوع جنحة جلسة . إجراءات المحاكمة عنها	٢٧٩

جناية ( ر . عقوبة ) .

جنحة :

جنحة مرتبطة بجناية . خضوعها للقواعد المقررة للمحاكمة أمام محاكم الجنايات	
والملن في الأحكام الصادرة منها	٤٨٦ و ٥٧

## ( ح )

حريق :

القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد . متى يتحقق ؟	٣١٨ و ١٧٠
متى تتوافر أركان هذه الجريمة ؟ وش يتزين على مفروشات منزل ويشعل النار .	
إطفاء الحريق بواسطة الجيران . اعتبار الجريمة تامة	٢٣٢

حكم :

تسليمه :

إثبات أسماء القضاة الذين أصدره . إنقال ذكر أن هؤلاء القضاة هم الذين	
أضوا على مسوقة وتداولوا فيه . لا بطلان	٣٣٩
بناؤه على شهادات لم يبين موضوعها ولا محلها مع أدلة أخرى كافية لصحة .	
لا قرض	١٦٣
بناؤه على عدة أسباب صحيحة . عدم صحة أحد الأسباب التي أخذ بها . لا يخله	٣١
بيان الواقعة . مصادر هذا البيان	٤٣٣
بيان الواقعة . المتزل عليه في ذلك هو ما ورد بالحكم لا ما هو وارد بالتحقيقات	٥٥
تجربة اللبم إعتائياً . إدانته استثنائياً . وجوب تخفيف أسباب البراءة	٣٩٩

رقم القاعده

تسليمه : (١٢)

- ٤١١ ... تبرة التهم استنفايا . الرد تفصيلا على أسباب الإدانة . لا وجوب ...
- ١٦١ ... تحويل الحكم على الواقعة غير صحيحة . استفادة مع الأدلة الأخرى . لا تقض .
- ١٣١ ... خطأ الحكم في بيان الباعث . كفاية أدلة الإدانة الواردة به . لا تقض ...
- ٤٣٠ ... خطؤه في ذكر سبب الجريمة . بيان الواقعة اليان الكافي . لا يضير الحكم ...
- ذكر المراد التي طلبت التابة تطبيقها في دياجه . اكتفاؤه في المطلوب بقوله إنه
- اطلع عليها . لا تقض ...
- ١٩٩ ...
- سهر الحكم عن ذكر المادة المطبقة . بيانه الواقعة المستترجة للقوية .
- ١٧٧ ... العقوبة التقضى بها تدخل في نطاق المادة المطبقة . لا تقض ...
- سهره في التعبير عن المراد . وضوح المراد من سياق الحكم . لا تقض ...
- ٩٥ ...
- ٤٨ ... سوء تحرير الحكم مع فهم أدله . لا يفسده ...
- ١٦٦ ... عدم ذكر أحد أعضاء الهيئة بدعاية الحكم . ذكره بحضور الجلسة . لا يطلان
- عدم رد الحكم على جزئيات الدفاع واحدة واحدة . استفادة الرد من سياق الحكم
- كفائيه ...
- ١٧ ...
- عدم رده على جميع جزئيات الدفاع . لا يبيحه . خطؤه من أوجه الدفاع الخاصة
- ومن الرد عليها . تفصيله أسباب الإدانة تفصيلا وافيا متينا . لا يطلان ...
- ٧ ...
- منافسة الأدلة التي يتمسك بها الدفاع . لا وجوب . الأوجه الراجب الرد عليها ١٠٣ و ٤٢

توقيعه :

- التوقيع على الحكم قبل نقال دور الانقباد . عدم تحرير أسبابه وقت التلق به .
- لا يطله ...
- ٤٦٢ ...

التعلق به :

- ٢٩٦ ... تأجيل التلق بالحكم . لا يطله ...
- تلاوة أسباب الحكم مع منطوقه . عدنها . لا يطله . عدم وجود الحكم بأسبابه
- ٣٤٢ ... في ملف الدعوى . لا يطله ...

حكم غيابي :

- تقديم التهم دفعا فرميا . تقرير المحكمة ضم الدفع القرضى إلى الموضوع . انصاف
- ٢٠٢ ... التهم ورعايه . القضاء في الدعوى . حكم غيابي ...

رقم القاعده

## حكم غيابي : (تابع)

- جذبة مرتبطة بجناية . مدور حكم غيابي فيها . لاحق التهم في المعارضة فيه .  
 حضور التهم أو القبض عليه . سقوط الحكم بالنسبة له وإعادة محاكمته من جديد .  
 شرط ذلك حضور المحكوم عليه أمام المحكمة . عدم حضوره أمامها .  
 وجوب القضاء باعتبار الحكم الأول قائما ... .. ٥٧  
 متى أكثر من ثلاث سنوات على الحكم النهائي يغير أن يتخذ أو يصبح نهائيا .  
 سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية على التهم المحكوم عليه . لا محل لجناية  
 سير الاجراءات في هذا الحكم من نظر معارضة أو استئناف ... .. ٦٨  
 مبادا الطعن فيه . وجوب إعلانه حتى يبدأ مبادا الطعن فيه . لا نص على هذا  
 الوجوب . استخادته من نصوص المواد ١٣٣ و ١٦٣ و ١٧٨ لتحقيق .  
 انحصار ذلك في الحكم النهائي الصادر لأول مرة بالجناية المعارضة فيه ... .. ٢٨

## (خ)

## غير (ر . أيضا دفاع) :

- الامتناع على طريقه تمهيه أو على كفاية التقنية . وجوب إبدائه لدى محكمة  
 الموضوع ... .. ٢٤٩  
 الاعتماد على تقريره كدليل . متى يجوز ؟ تقرير غير في دعوى أمام المحكمة المخططة .  
 توجيه طعن الى هذا التقرير . الاعتماد على هذا التقرير دون تحقيق الطعن .  
 قض الحكم ... .. ٤٨٣  
 تقريره . نوع من الأدلة . الأخذ به أو اطراحه من غير تنبيه الخصوم . جائز ... ٦٥  
 طلب تعيين طبيب لتقدير حالة المتهم العقلية . سلطة قاضي الموضوع في تقدير حالة  
 التهم العقلية ... .. ٢٠٤  
 طلب عرض حالة على طبيب . رفضه . موضوعي ... .. ٣٥٢  
 خيانة أمانة (ر . اختلاس) .

## (د)

## دعوى عمومية :

- دفع سقوط الحق في إقامة الدعوى . عدم الرد عليه . عدم بيان تاريخ الواقعة  
 في الحكم . لا تقض ... .. ٢٣  
 ذكر تاريخ الواقعة دال على سقوط الدعوى . عدم ذكر تاريخ البدء في تحقيقها  
 لمرة ما إذا كانت المدة المسقطه قد انقضت أم لا . قص مجمل ... .. ٢٩١  
 مبدأ تقادم الجريمة . اجراءات التحقيق التي تقطع المدة ... .. ١٨٢

رقم القاعدة

دعوى مباشرة :

الرفع بعدم قبولها لبق اختيار المدعى المثلث الطريق المدعى . الرفع بعدم جواز  
تظرفا لبق الفصل نهائيا في الدعوى المدنية . شروط قبوله ... .. ٣٦٢

دعوى مدنية :

شروط قبولها أمام المحكمة الجنائية ... .. ٤٥١ و ٣٨٧

دفاع :

- الإخلال بحق الدفاع . معناه ... .. ١٧
- جسمه الأصعب . التوقيع بها . تحقيق هذا التوقيع . معيله عند الإنكار . عدم تحقيقه  
وإغفاله . مطلق الحكم ... .. ٨٣
- تقديم طلبات بعد إقفال باب المرافعة . عدم التفات المحكمة إليها . لا إخلال بحق الدفاع  
تقديم مذكرة من أحد الخصوم . عدم اطلاع الخصم الآخر عليها . إخلال بحق الدفاع ٤٠٠
- تمسك المتهم بدفع هام . إغفال الرد عليه . يوجب الحكم ... .. ٤٣٥ و ٣٧٣ و ٣١٤
- حرية المتهم في اختيار المدافع . حتى أصل . تمأرض هذا الحق مع مالئس الجلسة  
من حق إدارتها . بتحويل الرئيس السلطة في التصرف . لا إخلال مع استيفاء  
التمسك حق في الدفاع ... .. ٧٨
- دفاع المحامي المندوب عن المتهم بجناية . يجب أن يكون دفاعا حقيقيا لا شكليا .  
سلطة المحامي في توجيه دفاعه ... .. ٣٥٣
- طلب تأجيل لإعلان شهود . رفضه مع بيان السبب . لا إخلال بحق الدفاع ... ١
- طلب تأجيل لعدم أوراق . الفرض مع تحليل الدعوى . رفضه . لا إخلال بحق الدفاع ١٩٣
- طلب تحقيق وقوع الحادث التهرى الذى تنشأ عنه الضرر . رفضه لعدم جديده .  
لا إخلال بحق الدفاع ... .. ١٣
- طلب حضور الأطباء لمناقشتهم في الخلف المدعى بمصولة بينهم . وجوب بمعه .  
إغفاله مطلق الحكم ... .. ٢٨٥ و ١٥١
- طلب الدفاع تأخير قضيه لحين الانتهاء من قضية أخرى . إيجابه إلى طلبه . انصراف  
التمسك على قل أنها أجلت . طلب الدفاع تأجيل القضية لقيام التمسك مع بيان  
علة انصرافه . رفض هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع ... .. ٧٠
- طلب ضم قضية . حرية المحكمة الاستثنائية في إيجابه أو رفضه ... .. ٣٥٦
- طلب متابعة المحكمة لحل الحادثة . اعتادها على تقرير غير نديه قلق . لا إخلال  
بحق الدفاع ... .. ٤٥٨

رقم القاعده

دفاع : (تابع)

- ١٥٠ ... طلب نذب غير . إيجابه . لا إلزام . رفضه . لا إخلال بحق الدفاع ...
- ١٦٨ ... بحق الدفاع ...
- ٤٨٩ ... منهم بجنحة . حضور محام عنه . لا وجوب . انصراف محاميه قبل نظر الدعوى لأن المحكمة أخبرت أنها قد توصلها . نظرا بعد ذلك . دفاع المتهم عن نفسه وعدم طلبه التأجيل لحضور محاميه . الحكم في الدعوى . لا إخلال بحق الدفاع ...
- ١٧٢ ... منهم بجنحة من اختصاص محكمة الجنايات . نذب مدافع عنه . لا وجوب ...
- ٢٨٩ ... منهم بالقتل . منهم مع إخفاء أدلة الجرمية . اختلاف المتهمين في تقرير الياض على القتل . إقامة محام واحد عنهما . إخلال بحق الدفاع ...
- ٣١٦ ... وجه دفاع لم يتحقق محكمة الدرجة الأولى . عدم التسك به أمام محكمة الدرجة الثانية . إثارته أمام محكمة النقض . لا يجوز ...

دفع فرعى :

- ضم الدفع الفرعي أيا كان نوعها إلى الموضوع . الفصل فيها بحكم واحد . لا مانع قانونا . الحالة المنصوص عليها في المادة ١٣٥ مرافعات . مراد الشارع منها . المسائل الفرعية التي تحدث في الجلسة . غرض الشارع منها ...

دليل :

- تقديره . موضوعي ...

(ر)

رافنة (ر . أيضا عقوبة) :

- ١٨١ ... استعمال الرأفة . تسببا . لا وجوب ...
- ١٩٨ ... طلب الرأفة . إيجابه أو رفضه . موضوعي ...

ر با قاض (ر . إقراض تقود بفوائد ر بوية الخ) .

رد القضاء :

- لمن مبنى على حالة من حالات الرد . التحدى به لأول مرة لدى محكمة النقض . لا يجوز ...
- ٣٩ ... مجزء حضور القاضي إحدى جلسات القضية . لا يعتبر إلقاء رأى فيها . لا يمنعه من الفصل في دعوى أخرى متفرعة عنها . الدفع بذلك ليس من النظام العام ...

رقم القاطعة

رشوة :

- تمام هذه الجريمة بالايجاب والقبول . الظاهر بالقبول لفرض . ليس قبولا ...  
 صحيا . لإيجاب الرأى وحده . شروع فى الجريمة ... ١١٠  
 المحققون فى حكم هذه الجريمة . من م ؟ طاه فى ملجأ تابع لمجلس المديرية . شروع  
 فى إرشائه يستوجب العقاب ... ٤٢٤  
 الرعد بالرشوة كاف لتوقيع العقاب ... ١٩٢

( ز )

زنا ( ر . ر ) أيضا انتهاك حرمة المنازل . تلبس :

- التبليغ عن جريمة زنا . حصوله من الزوج . التالى قبل التبليغ مانع منه ... ٩٧  
 رضا الزوج بمعاينة زوجته وعدم رضائه . موضوع . الأداة التى تقبل فى حق  
 الشريك . لا تستلزم أدلة خاصة فى حق الزوجة ... ٨٧  
 سقوط الجريمة عن الفاعل الأصل . سقوطها بالنسبة للشريك . اختلاف الفاعل  
 الأصل والشريك فى الجنسية . لا تأثير له ... ١٠٥  
 ظرف التلبس . متى يتوافر ؟ مثال ... ٤٠٩

( س )

سابقة :

- سابقة جناية حكم فيها بالقوية . ذكر تاريخها فى الحكم . لا أهمية له ... ٢٣٨

سب ( ر . ر ) أيضا إهانة . قذف ) .

نسب على ( ٢٦٥ و ٢٦٦ ع ) :

- سب متى خادش الاحياء غير مشتمل على إسناد عيب معين . جنة لا مخالفة .  
 مثال له ... ١٨  
 سلطة قاضى الموضوع فى الموازنة بين أقساط السب والقذف التى يوجهها أحد  
 الخصمين إلى الآخر وتقرير ما إذا كان هناك تكافؤ فى الجنايات يقتضى رفض  
 ما يقدمه كل منهما قبل الآخر من التبرير ... ٢٠٣

مسرفة ( ر . ر ) أيضا عقوبة . قتل ) :

رقم القاعدة

سرقة بسيطة (٢٧٥ و ٢٧٦ ع) :

- اعتلاس الدائن مال مدينه ليكون تأمينا على دينه . اعتباره سارقا . محل خلاف .  
المختلس لادين له . ادعائه المدين الحصول على قاعده غير شرعية مقابل رده الشيء .  
المختلس . سرقة ... .. ٢٣٧  
أكفان الموتى . ملك لورثتهم . سرقتها جريمة معاقب عليها ... .. ٤٥٧  
سند دين . تسليمه للمدين ليؤشرطه بما يؤديه من مقدار الدين . عدم رده إلى مسله .  
سرقة . تظليل المدين عدم الرد بحسبة حل الدائن على خصم مبلغ يدعى أنه غبن  
في البيع القى كان من تقيجه تحرير السند . لا يثنى ركن الاعتلاس ... .. ٢٣٧  
شروع في سرقة . شروط تحققه ... .. ٤٢٧  
التسور على شيء ضائع . وجوب تسليمه أو التخليج عنه . تجاوز المدة المقررة لذلك .  
مخالفة . حسيه بنية انتلاكه . سرقة . استخلاص نية التملك . موضوعي ... .. ٤١٦  
قيمة المرسوق . عدم بيانها في الحكم . لا يبييه ... .. ٣٦٧

سرقة بظروف :

- إيمان الجاني شطرا من الأفعال المكونة لظروف المشددة . كفايه في اعتباره شارعا  
في هذه الجريمة . استخلاص نية السرقة من تنفيذ هذه الأفعال . موضوعي ... .. ٢٥٧  
الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة في سرقة . البيانات الواجب ذكرها في الحكم  
تسليم مال اضطراريا . قتل الحياة مفيدة بشرط . عدم تحقق هذا الشرط . سرقة . مثال  
حل أحد السارقين سلاحا . ظرف مشدد عني . علم الأتربين به . لاضرورة ١٢ و ٢٤٨ و ٢٨٢ و ٣٦٧  
سرقة بركاه . ركن التهديد . متى يتحقق ؟ ... .. ٢٣٠  
سرقة بواحة تسور . وجوب بيان ركن التسور في الحكم ... .. ١٥٨  
سرقة منزل مسكون . لا يشترط أن يكون المنزل مسكونا فضلا . يمكن أن يكون  
معدا للسكنى ... .. ٢٣٦  
سند دين . تسليمه للمدين للاطلاع عليه . عدم رده إلى الدائن . سرقة ... .. ١١٦

سلاح :

- قانون إحصاء وحمل السلاح رقم ٨ لسنة ١٩١٧ . عدم سريانه على رجال القوة  
السومية ولو كانت السلاح المحرز أكثر من واحد . مشايخ البلاد من رجال  
القوة السومية ... .. ٢٦٧

رقم القاطعة

- من :  
 من التهم . تقديرها بما هو ثابت بمحض الجلالة . العطن في هذا التقدير أمام محكمة  
 القضا . لا يقلل ... ..  
 من التهم . إقتال ذكرها بالحكم . متى لا يكون مبطلة ؟ ... .. ٣٠١  
 سيارة ( ر . قتل غير عمد ) :

( ش )

شركة ( ر . إثبات ) :

شروع في الجريمة :

- ٣٨٩ ... .. مثال ... .. موضوعي . موضوعي .  
 السبب الذي حال دون إتمام الجريمة . عدم بياحه صراحة . فهمه من سياق الحكم .  
 لا يوجب الحكم ... ..  
 ٤٦ ... ..  
 ٢٨٢ ... ..  
 ٣٥٧ ... ..  
 وضع زيتي في أذن شخص . عمل تنفيذي لجريمة القتل بالسهم ... ..  
 وضع مادة سامة بطيبتها ( سقات التماس ) في ماء شربه الخنثى عليه . عدم وفاته .  
 شروع في قتل متى اقترن بنية القتل . جريمة مستعجلة . معاشا ... .. ٤٦٩

شهادة :

- ٧ ... .. الأخذ بشهادة الإثبات . اطراح أقوال الشهود التي . معناه أنها لا يصح الركون إليها .  
 الأخذ بشهادة الأسم الأبيكم . جوازه . إدراك المحكمة لمعانى إشاراته . موضوعي .  
 الحلف بد الشهادة . لا يتخل بالحكم . بناء الحكم على أقوال شهود . العطن  
 ١٦ ... .. على شهادة أحدهم . لا يسميه ... ..  
 إخطار التهم بأسماء الشهود في المباد المحدد قانونا . ليس من النظام العام . سماعهم  
 ١٥٠ ... .. مع عدم إخطار التهم في المباد القانوني وعدم مبارضته في سماعهم . لا يطلان  
 ١٥ ... .. اطراح المحكمة للشهادة . تطلبه من غير تفصيل . كفايته ... ..  
 ٢٣٤ ... .. إعلان الشهود . متى تكون النيابة مكلفة بذلك ؟ ... ..  
 ٤٤٤ ... .. تأسيس الحكم على شهادة مقبولة عن شخص مجهول لم يسمع . لا يجوز ... ..  
 تجربة متهم لعدم وجود دليل عليه سوى أقوال شاهد جرحته المحكمة الابتدائية .  
 إدائه استنفايا اعتادا على أقوال هذا الشاهد . تلمس تأييد هذه الأقوال  
 بأقوال شخص سمع في التحقيقات قط . طلب سماع هذا الشخص أمام القضاء .  
 ٢٥ ... .. رفضه مع عدم بيان الية . فساد الحكم الاستئنافي . ... ..



رقم القاعده

شهادة : (تابع)

- ٢٤٣٠٢٤٢٠٢١٢... .. موضوعى... .. تقدير الشهادة .
- ٤٨ ... .. الجمع بين الطبيب الشرعى والطبيب الكشاف فى الجلسة . لا مانع منه .
- ٤٧ ... .. سلطة المحكمة الاستئنافية فى استعاء الشهود لباع أقوالهم .
- ١١٢ ... .. سماع شاهد بعد تخليفه . إعادة سؤاله بعد سماع غيره فى نفس الجلسة بدون تخليف . جوازه .
- ١٩ ... .. سماع شهود جديد أمام المحكمة الاستئنافية . تأييد الحكم لأسبابه . يفيد اطراحها .
- ٣٩٣ ... .. شاهد لم يسبق لتبسم طلب سماعه أمام المحكمة الجزئية . طلب سماعه أمام المحكمة الاستئنافية . رفضه . لا يجب الحكم ... ..
- ٤٧٢ ... .. شاهد لم يسبق لدى محكمة الدرجة الأولى . الحكم فى غيبة المتهم بناء على الأوراق . عدم تمسك المتهم بسمع شاهد الإثبات لدى محكمة الدرجة الثانية . عدم سماعه . لا عيب ... ..
- ٥٤ ... .. طلب استدعاء شهود أثناء نظر الدعوى . رفضه . لا إخلال بحق الدفاع ... ..
- ٢٠٤ و ٧٧ ... .. العبرة فى اقتناع المحكمة ليست بعدد الشهود وإنما هى باطناتها الى ما يدلون به من الأحوال قل عددهم أو أكثر ... ..
- ٣٩٠ و ٣١٩ ... .. عدم إعلان المتهم باسم شاهد . عدم معارضته فى سماع شهادته . الطعن على شهادة بعد ذلك . لا يجوز ... ..
- ١١٦ و ٧١ ... .. عدول المحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود بعد استنابهم أمامها . جوازه ... ..

شهادة زور :

- ٢٧٩ ... .. تعدد الشاهد تغيير الحقيقة فى بعض وقائع الشهادة . يكفى لاعتبارها شهادة زور .
- ٣٩٧ ... .. شريك فى الجريمة سقى قافوا من العقوبة . أدائه الشهادة . وجوب أدائها على حقيقتها . تغيير الحقيقة يجعلها شهادة زور . مناط العقاب على شهادة الزور .
- ١٢٧ ... .. العناصر الواجب بيانها فى الحكم التى يعاقب على هذه الجريمة ... ..
- ٤٣٢ ... .. هذه الجريمة من جرائم الجلسة . وجوب الحكم فيها فى نفس الجلسة . حق المحكمة فى رفع الدعوى عنها من تلقاء نفسها ... ..

(ص)

صحافة (ر . أيضا قذف) :

- ٢١٥ ... .. رئيس التحرير . مناط مسؤوليته ... ..

## (ض)

ضرب :

ضرب عمد :

- ٤٢١ ... .. الألة المستعدة في الضرب . إغفال وصفها في الحكم . لا يبيح ... ..  
 ٥٦ ... .. العمد . ذكر فقط "العمد" في الحكم . لا ضرورة من كان العمد مفهوما من عبارة  
 ٤٢١ ٢٨٢ ... .. التقصيد الجنائي في جرائم الضرب . ما هو ؟ ... ..

ضرب أفضى إلى موت (٢٠٠ ع) :

- حدث الوفاة من الإجابة مع النصف التخييري وعوامل أخرى . متولية المتهم  
 ١٥٧ ... .. عن نفسه ... ..  
 ٢٧٥ ... .. راجعة السببية . تهديها . سلطة محكمة الموضوع في ذلك ... ..

ضرب بسيط (٢٠٦ ع) :

- ٨٦ ... .. تطبيق المادة ٢٠٦ ع . تعيين موافق الإصابات وآثارها . لا إلزام ... ..  
 ٢٢٧ ... .. تطبيق المادة ٢٠٦ ع . تعيين مدة المرض أو العجز . لا وجوب ... ..  
 ٥٩ ... .. ضرب لم تختلف عنه آثار . انطباق المادة ٢٠٦ ع ... ..

ضرب من عصاية مسلحة (٢٠٧ ع) :

- تطبيق المادة ٢٠٧ ع . وجوب إثبات توافر الأركان التي تقتضيها . معاقبة أربعة  
 متهمين بها . عدم إيراد الدليل على حصول ضرب من أحدهم . قصور مبطل .  
 ٢٣١ ... .. قضي الحكم بالنسبة للمتهمين جميعا ... ..

ضرب نساءت عنه عاهة مستديمة (٢٠٤ ع) :

- ٤١٨ ... .. إغفال ذكر عبارة "يستحيل برؤفا" في الحكم . لا يحل به ... ..  
 ... .. تطبيق المادة ٢٠٠ ١/٢ بدلا من المادة ٢٠٤ ١/٢ . العقوبة الموقفة تدخل في نطاق  
 ٤٢١ ... .. المادة الواجبة التطبيق . لا تقض ... ..  
 ... .. حدوث العاهة من إحدى الإصابات . عدم الاحتذاء إلى محدث الإصابة .  
 ٢٢٩ ... .. اعتبار جميع المتهمين مسؤولين عن العاهة . لا يصح ... ..

- عاهة مستديمة . إسناده إلى تهم بالاشتراك مع آخر . تسوما من ضربة واحدة .  
 عدم إمكان تعيين الضارب . وجوب البراءة . ارتضاع بجنة ضرب منها .  
 لا يجوز . إسناد تهمة ضرب أخرى إلى هذا التهم . ضم التهمة المنزلة إلى التهمة  
 الأخرى والعقاب عليها بقوة واحدة . وجوب تعديل العقوبة لتتناسب  
 مع جنة الضرب المستقرة ... ..

رقم القاعدة

ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة (٢٠٤ ع) : (تابع)

عاهة مستديمة . متى يتبر الحكم قد بينها ؟ ... .. ١٦٩  
العجز الطارئ على الضو المصاب . تقديره . موضوعى ... .. ٣٦٣  
ضرب نشأ عنه مرض أو عجز عن الاشتغال مدة تزيد على العشرين  
يوما (٢٠٥ ع) :

بيان مدة المرض أو العجز . وجوبه ... .. ٢٢٧  
توافر سبق الإصرار بالنسبة للتهين جميعا . توقيع الغرامة على أحدهم . لا يجوز .  
تحدد مدة العجز . أخذ المحكمة بتقرير الطبيب الحاج . جوازه ... .. ٢٤٥  
وقاة المخنى عليه قبل مضي عشرين يوما من وقوع جريمة الضرب . اعتبار الجريمة منطوقة  
على المادة ٢٠٥ ع . لا مانع . اشتراك متهمين فى الضرب . وقاة المخنى عليه  
بسبب إحدى الضربات . عدم معة الضارب لها . أخذ التهمين جميعا  
بالمادة ٢٠٥ ع وإلزامهم جميعا بالتوضى . لا خطأ ... .. ٤١٥

(ط)

طبيب (ر . أيضا خير . شهادة) :

الكشف على المصاب من طبيب حكوى أو من طبيب غير موظف . تقدير قيمة  
الكشف . موضوعى ... .. ١٠٦  
طعن :  
الطعن فى الأحكام . المعارضة والاستئناف والطعن بطريق النقض . حق أساسى .  
مقوله . مناهة ... .. ١٤٢

طفل :

الاستماع عن تسليم طفل إلى حاضنه . إنكار التهم مدور حكم بالحضانة . عقابه  
وجوب الإشارة إلى مدور حكم بالحضانة . عدم التثبت من هذه النطة .  
يبين الحكم ويطله ... .. ١١١

(ظ)

ظروف مخففة :

الناصرالى يصح أن تستند منها تلك الظروف . عبارة "أحوال الجريمة"  
المستبيلة فى المادة ٧٠ ع . قصورها . حداثة سن التهم فى الأحوال التى  
لا تدخل فى حدود الطر القاتلى . إمكان اعتبارها ظرًا مخففا ... .. ١٨١  
ظروف مشددة (ر . عقوبة) .

## (ع)

## عقد :

- ٢٥٣ (Location-vente) عقد (Location-vente) :  
 عقوبة (ر) . أيضا أحداث مجرمون . ضرب نساب عنه طاعة مستديمة :  
 استبعاد المحكمة الاستئنافية تهما أخلت بها المحكمة الابتدائية . استبقاء العقوبة على  
 حالها . شرط جوازه ... ..  
 ٥١ اتفاق ما وقع من التهم على نصين أحدهما قديم والآخر جديد . وجوب معاملة  
 بالعقوبة الأخف ... ..  
 ٤١٢ تخفيف العقوبة رغم دخولها في حدود المادة الواجبة التطبيق . متى يجوز ذلك  
 بمحكمة النقض ؟ ... ..  
 ٢٩٨ تشديد العقوبة استنادا إلى واقعة لم تطرح على المحكمة . متى ينجر جازما ؟ ... ..  
 ١٢٨ تقدير ما يستحقه كل تهم من العقوبة . موضوعي ... ..  
 ٢٨٦١٥٢ تقدير العقوبة . موضوعي ... ..  
 ٣٧٩٢٤٩ جنابة نظرها القاضي الجزئي . وجوب التزام الحدود التي رسمها القانون لعقوبة  
 الجنايات وتطبيق الموازين التي قررتها المادة ١٧ ع ... ..  
 ١٠ الحكم على إتهم بعقوبة مستقلة عن كل تهمة من تهمة من تهمة مرتبطين . عدم استئناف  
 النيابة . تطبيق محكمة الدرجة الثانية لقاعدة ٣٢ ع . وجوب القضاء بأحدى  
 العقوبتين فقط ... ..  
 ٣٢٠ ظرف مشدد . استبعاد المحكمة إياه . تأييد العقوبة مع الاستبعاد . دخول  
 العقوبة المؤبدة في نطاق المواد الملبسة . جوازه حتى مع استئناف التهم  
 وحده . تطبيق مادة خطأ مع مادتين منطقتين . العقوبة المحكوم بها داخله  
 في نطاق المادتين المنطقتين . لا تقص ... ..  
 ٣ العقاب على جرمين . تبرة التهم من إحداها أمام محكمة النقض . استبقاء العقوبة  
 على حالها . متى يجوز ؟ ... ..  
 ٦٢ عقوبة ذات حد واحد . توقيها . ذات حدين . توقيها أفعباها . موجبات  
 إيقافها . لا ضرورة لذكرها . استعمال الرأفة . الزول من درجة العقوبة  
 المنصوص عليها . بيان موجب ذلك . لا ضرورة . عدم الخروج في تقدير العقوبة  
 من النصوص القانونية . ذكر طالع خاطئة الثقة أو التخفيف . لا تقص ... ..  
 ٤٦ عقوبة السرة أشد من عقوبة التبيد ... ..  
 ١٢١

رقم القاعدة

عقوبة تبعية :

طلب توقيها لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية مع عدم تمت الدفاع . لا إخلال

بحق الدفاع ٢٥٢ .. ... ..

عود (ر . أيضا أحداث مجرمون) :

مخمس سقطت سوابقه التي قضى فيها مجببه سنة . سابقه الأخيرة لا تزال قائمة .

ماتم طبقا لقادة ٥٠ ع ... .. ١١٧

ماتم . استئناف النيابة لتشديد العقوبة . ويوجد صحيفة السوابق بملف القضية

والاطلاع القاضي الملخص عليها . وجوب الحكم بعدم اختصاص المحكمة الاستئنافية ١٦٥

مى تطبق المادة ٥٠ ع ؟ تطبيق المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ ٢٦٩

( غ )

غسرق :

تفريه . قطع مسق خنثية المياه . مى تطبق المادة ٣١٤ ع ومى تطبق

المادة ٣١٦ ع ؟ ٤١٣ .. ... ..

( ف )

فاعل أصلى للجريمة ( ٣٩ ع ) :

جريمة مركبة من جملة أفعال . كل من أتى فعلا منها يعتبر فاعلا أصليا ... ١٤٨

مقارنة كل من التهمين عملا من الأعمال التي سبقت الوفاة . اعتبارهم جميعا قاتلين أصليين ١٤٧

فعل فاضح (ر . هتك عرض) .

( ق )

قاصر (ر . وصى) .

قاض :

قاض اشترك فى حكم بمقتضى . لا يجوز له إعادة نظر القضية ... ١٤٥

قاض تولى التحقيق فى قضية مذ كان وكيل النيابة . بطرح القضاء فى هذه القضية .

لا يجوز ... .. ٧٤

رقم القاعدة

### قاضي الإحالة :

- ٩١ ... أمر الإحالة . الطعن فيه أمام محكمة الموضوع . لا يجوز ...
- ١٠٠ ... التصرف المتحول لم يقتضئ الفقرة الثانية من المادة (١٢) تشكيل . محله . جنائية . إحالتها إلى محكمة الجنب . جريمة متعلقة على المادة ١٩٨/١ ع . امتناع إحالتها إلى المحكمة الجزئية ولو لايتها طرأ ظرف مخفف ...
- ١٠٠ ... حكم نهائي من محكمة الجنب بعدم الاختصاص . قاضي الإحالة لا يملك إعادة هذه الدعوى إلى محكمة الجنب ثانياً للحكم فيها على أساس أنها جنحة . ويجب إحالتها إلى محكمة الجنايات للحكم فيها بطريق التمييز ...
- ١٩٤ ... قراره . قوته . مداها ...
- ١٣٠ ... قراره بأن لا وجه . إبقاء هذا القرار على عدم ثبوت التهمة من جهة الموضوع . سبيل الطعن فيه أمام غرفة المشورة . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز ...
- ١٤٩ ... قراره بإحالة دعوى جنائية إلى محكمة الجنب . طريق الطعن فيه . عدم الطعن فيه . نهايته . لا يجوز لقاضي الإحالة الرجوع فيه ولا يجوز لمحكمة الجنب أن تقضي بعدم اختصاصها ...
- ٢٦٥ ... قراره بإيقاف الدعوى الجنائية والدعوى المدنية المرتبطة بها حتى يفصل في دعوى أخرى متصلة بها . الطعن فيه بطريق النقض . لا يجوز ...
- ٢٠٧ ... متهمان . صدور حكم نهائي بالنسبة لأحدهما باعتباره ما وقع من جنحة . ضرورة . هذا الحكم نهائياً بالنسبة للآخر . إحالة الأول مع الثاني على محكمة الجنايات . خطأ في الإجراءات ...
- ١٧١ ... نظر الجنائية لدى قاضي الإحالة مرحلة جوهرية متعلقة بالنظام العام . إحالة جنائية رأساً إلى محكمة الجنايات . لا يجوز ولو كانت هذه الجنائية مرتبطة مع جنائية أخرى لهذا التهم منظورة فعلاً أمام المحكمة ...

قل :

عما :

تسميم (١٩٧ ع) :

- ٤٣٥ ... نية القتل . وجوب توافرها . عدم إبرازها في الحكم . قض ...
- قتل مصحوب بيمينية أو جنحة أخرى :

اتراف الجناين جريمة السرقه حاله كون أحدهم يحمل سلاحا . قتل الخيفي عليه إزاله السرقه . جريمة القتل نتيجة محتملة للسرقه . تطبيق الفقرة الثانية

من المادة ١٩٨ ع ...

رقم القاعدة

قتل مصحوب بجنابة أو جنحة أخرى : (٢٤)

قتل عمد اقترن بجرمة أخرى . توقيع عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة . لا وجوب	٣٠٠
تعيين عقوبة كل من الجريمتين ...	٢٨٤
متى تطبق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ ع ؟	٢٨٤
متى تطبق الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ ع ؟ وجوب بيان الواقعة في الحكم	٢٥٦
بيان صريحاً ...	٢٥٦

نية القتل :

إحداث جروح بالحق عليه بقصد قتله . إيقاظه بالعلاج . شروع في قتل	٢٨٤
استنتاج نية القتل من وقائع تنجها . موضوعي ...	١٣٨ و ٢٢٢ و ٢٢٢
ثبوت نية القتل . نوع الآلة المستعملة في القتل . لا أهمية له	١٨٩
ثبوت نية القتل . لا فرق بين أن تكون الجريمة في مقتل أو في غير مقتل	٢٢١

مسائل عامة :

بيان طريقة القتل . اعتماد الحكم على ما ورد في ذلك بتقرير الطبيب الكشاف	٢٤٢
والصفة التشريعية . كفاية ذلك ...	٤٨
ساعة وفاة القتل . استخلاصها من ظروف الدعوى وشهادة الشهود . لا مانع	٤٨

قتل غير عمد :

أساس المسؤولية الجنائية في هذه الجريمة . وجوب بياحه في الحكم	٢١٣
قائد سيارة . مسئوله عن الإهانة الناشئة عن فعله ...	٢١٧
قذف ( ر . ) أيضاً إهانة . مسب . صحفانة . محكمة النقض والإبرام :	
قذف وسب . تنظيف العقوبة على أحدهما . مطلق . كون أحدهما حاصل في أعراض	
العائلات . الطعن في أعراض العائلات . معناه ...	٦١٧ و ٦١٦

قذف موطئ :

إثبات صحة وقائع القذف . جوازها بكل الطرق . قرار إداري . الطعن عليه . تقدير	
المطاعن الموجهة إليه . خي المحكمة في مناقشة هذا القرار توصلنا لنثبت مما	
طعن به عليه . مطلق ...	٤٤٤
الإفشاء من القتاب على هذه الجريمة . شروطه . صحة وقائع القذف مع حسن نية .	
ترك إثبات صحة الواقعة أمام محكمة الموضوع . طلب إعادة القضية إليها لاثباتها .	
لا يجوز إيداعه لأكثر من مرة لدى محكمة النقض ...	١٠٧

رقم القاعدة

### قذف موظف : (تابع)

- حسن النية . معناه ... .. ٢٧-٢٢٤  
مناطق القنصل في هذه الجريمة . إسناد أمر شائن الى القنصلوف . لاصحمة بالأسلوب .  
القصد الجنائى في هذه الجريمة ... .. ١٧٢  
وقائع القذف لا تستحق بصل الموظف المصلحى . اختصاص محكمة الجنح . إثبات  
وقائع القذف المتعلقة بحياة الموظف النكامة . غير جائز . القصد الجنائى في هذه  
الجريمة . متى يتوافر ؟ ... .. ٢٧-١٣٧

### قرار الحفظ :

- التحقيق المقصود في المادة ٤٢ تحقيقى . ماهيته . مجرد إحالة أوراق من النيابة  
البروليس . لا يستمر ابتداءا لإجراء التحقيق ... .. ٤٨٧  
متى يجوز قرار الحفظ قوة الشيء المحكوم فيه ؟ آثارها ؟ ... .. ٤٠٤-٣٣٧  
وجوب إثباته بالكافة وتاريخه والتوقيع عليه من الموظف المختص بإصداره .  
الادعاء بحفظ الدعوى ضمينا . لا يقبل ... .. ٢٥٥  
متى ينسحب ؟ ... .. ٤٨٧-٤٠٢

### قسرة عسكرية :

- مخالفات قانون القسرة . الجرائم المبينة بالمادتين ١٢٨ و ١٢٩ من ذلك القانون .  
بدا القسام فيها ... .. ٢٤٥

### قوة الشيء المحكوم فيه :

- حكم مدنى قاض برد وعلان رقة . الاحتجاج به لدى المحكمة الجنائية عند نظر  
الدعوى لتشابه تلك الرقة . لا يجدى ... .. ٦٧  
شروط المفع بقوة الشيء المحكوم فيه ... .. ٢٨١  
وحدة السب . متى تتوافر ؟ واقتناا أسدنا الى متهم بيه في قضيتين وصفنا  
يوصف قانون واحد ووصفنا لترض واحد في ظروف مماثلة . لا يمكن لامتكان  
الاحتجاج بالحكم الصادر في إحداها عند نظر الأخرى ... .. ٢٠٦  
وحدة الموضوع . متى تتوافر ؟ رفع الدعوى على شخص بوصف كونه ساوفا . لا يمنع  
من رفعها عليه بوصف كونه غنيا لا أشياء المسروقة ... .. ٢٢٢



رقم القاعدة

قسم :

- والد من قيا على ابه النفي . خضوعه لأحكام قانون المجالس الحسية . لا يملك  
الإقرار بدین على محجوره دون إذنت المجلس . إقراره بالدين خاز بمال  
المحجور عليه ... .. ٥٨

( ك )

مكفالة :

- قرار لجنة المساعدة القضائية بإعفاء طاعن من رسوم محكمة التقض . انسحابه على  
الكفالة ... .. ٣٢  
متى يجوز مصادرتها ؟ التنازل عن الطعن قبل نظر الدعوى . لا مصادرة ... ٨٤

( م )

متشردون وهشقيه فيهم ( ر . أيضا تقتيش ) :

- إنذار الاشتباه . عدم قابليته للققوط . التشرد . معناه . الاشتباه . معناه .  
عله كل منهما ... .. ٢٤١ و ٦٠  
إنذار التشرد . سقوطه بمضي ثلاث سنوات ... .. ٤٦٦  
إنذار التشرد . متى يكون نافذا ؟ متى يمتد الشخص المنذر في حالة تشرد ؟ ... ٤٢٢  
توبيخ الفردة . وسيلة تقيش مشروعة ... .. ١٨٣  
وجود أسباب جدية لدى البوليس كز يد ظنونه عن ميل المشتبه فيه وأعماله الجنائية .  
اعتماد المحكمة حصتها . موضوعي ... .. ٤٠١

متهم :

- تقريره ... .. ٢٦٤  
تقدير حاله العقلية وقت ارتكابه الجريمة . موضوعي ... .. ٣٥٣  
سؤاله عن تهمة . وجوبه أمام المحكمة الابتدائية . عدم وجوبه أمام المحكمة  
الاستئنافية ... .. ٧٥ و ٥٠  
طلب إحالة المتهم على مستشفى الأمراض العقلية لقض نواه . استعراضه للوقائع  
الدالة على خطيه . رفض هذا الطلب بسبب مهم . يوجب الحكم ... .. ٤٤٠

متهم غائب :

- المادة ٥٣ تشكيل . شمول نصها لمن يكون متما بجريمة وان يكون متما بجناية .  
الاطلاق المنصوص عليه بالمادة ٢٢٤ تحقيق . شرطه . حضور المتهم عليه أمام  
المحكمة . عدم حضوره . وجوب القضاء . باعتبار الحكم الأول قائما ... .. ٥٧

رقم القاعده

مجرمون معتادون على الإجرام ( ر . عود ) .  
معام :

- إقتضاه سراً أفضى به موكله إليه وكان الغرض من ارتكابه ما يحرمه القانون . استناد  
الحكم إلى أقوال المحامي في هذا الصدد . لا يطالع ... ١٧٧  
اكتشافه بالانضمام إلى زبيله . نضره من عدم استيفاء المقاع عن موكله . لا يقبل ٣٥٤  
مسئولة المحامي عما يصدره في حق خصم موكله من الأقوال المتبادثة . مسئولة  
موكله منه . متى يكون ؟ ... ١٨٥  
موقفه من التهم الذي يركه . طلب المحامي إحالة موكله الى الكشف الطبي لا اختيار  
قواه العقلية . تنازل التهم عن هذا الطلب . إعماله . على المحكمة تقدير حالة  
التهم لوزن تناوله ... ٢٧١

محكمة الجنائيات :

- مدى اختصاصها من الوجهة المدنية ... ٧٩

محكمة الجنج :

- مدى اختصاصها من الوجهة المدنية ... ٧٩

محكمة التقض والإبرام ( ر . أيضاً أحداث مجرمون . رد التقضاة ) .  
اختصاصها :

- أساس اختصاصها بنظر الموضوع ... ٣٢  
حقها في تقدير مرامي العبارات في جرائم النشر ... ١٠٧ و ٩٦  
حكم ابتدائي غايي . المعارضة فيه ودفع الدعوى بسقوطها . رفض الدفع وتحديد  
جلسة لنظر الموضوع . استئناف هذا الحكم الفرعي . تأجيل نظر موضوع المعارضة  
مراراً . نقضاء فيها بالرفض قبل الفصل في الاستئناف الفرعي . الطعن في حكم  
الرفض بطريق التقض . لا يجوز ... ١٣٩  
حكم بأعقاب عمامة مع عدم قيام محام عن التهم . خطأ مادي لا تأثير له ولا يجوز  
لمحكمة التقض ملاقاته ... ١٠٢  
حكم بجواز قبول البينة على كذب البين . الطعن فيه بطريق التقض . لا يجوز ... ٣٧١  
طعن الذي المدعى في الحكم نكته في وصف الدعوى الخنائية . لا يجوز ... ١٥٠  
محكوم عليه في قضايا من قبيل واحد . طعنه في الأحكام الباعدة فيها . طلب ضم  
طعنه ومساكنه بالمادة ٣٢ ع . لا يقبل ... ٢٦  
المصلحة أساس الطعن . مدى انطباق هذه القاعدة على النيابة العامة ... ١٤١

ولـ القاصر - حقه في رفع الطعن عـ ... .. ٢٢٧

٢٢٥ ..... الملحق شكلا

تقرير الأسباب . وصوله إلى قم الكتاب بعد الميعاد . متى يعتبر مقدما في الميعاد ؟ ٣٠٩ و ٣٣٨

٤٢٣ ... .. تقرير الأسباب • عدم توقيع الطاعن عليه • يجبه لنوا

الحصول على مبادئ جديدة لتقديم الأسباب . لا يقبل ... .. ٣٨٠

٢٢ اعتبارها تقريرا بالظن وبالأسياب

في جملة لتقدير المسألة التي هي أساس الدعوى تقديرها القانوني . قيوامه ... ٩٢

مؤيد الطاعن من طعن غيره\* ۲۳۱

٣٠٣٢٩٤ ..... قانونا من هذا الوطن

٢٩٥ ... .. تقض الحكم لميب جوهري فيه . بيد المعنى إلى حالتها الأولى

طلب فتح باب المرافعة . لا ينبغي حقا تالالاه

٩٧٧ ..... نغم بايها من حق المحكمة

رقم القاطعة

مراقبة :

- ٤٦٠ و ٤٦٦ ... .. تحديد مدة المراقبة - وجوبه ... ..  
حكم بالمراقبة العادية حين كان يجب الحكم بالمراقبة الخاصة . عدم استئناف النيابة .  
٤٥٣ ... .. واجب المحكمة الاستثنائية في هذه الحالة ... ..  
حكم بوضع ستم تحت المراقبة . عدم ظهور سوابق له . الخلف في هذا الحكم - أثره .  
٢٢ ... .. حذف المراقبة ... ..  
٢٤ ... .. متى تنطبق الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ؟  
٥٩ ... .. متى تستلزم محكمة القضاة في هذا التطبيق ؟ ... ..  
٤٥٤ ... .. المراد من المراقبة الخاصة ... ..  
المراقبة التي يقضى بها طبقا للمادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .  
عقوبة أصلية لا تبعية . سوء محكمة الموضوع عن الفصل في تهمة مخالفة موجب  
٦٦ ... .. إنذار الانشياء . سجيل إصلاحه ... ..  
المراقبة الخاصة . متى يجب ؟ الحكم بها دون النص عل جعلها في مكان خاص .  
٤٤٥ ... .. استئناف التهم هذا الحكم . عدم استئناف النيابة . واجب المحكمة الاستثنائية

مسئولية جنائية ( ر . أيضا تعويض . مسئولية مدنية ) :

- ٢٨٦ ... .. تحديد المسؤولية الجنائية لكل من التهمين في جريمة واحدة - موضوعي ... ..  
١٩ ... .. جريمة . وقروها فضلا . الاتحاق بعد ذلك لتخص من المسؤولية - لا تأثير له ... ..

مسئولية مدنية ( ر . أيضا تعويض ) :

- ٢٣ ... .. فصل ضار . مسئولية التفاعل عن تعويض الضرر - تقديرها . التخطأ المشترك . متى  
تجب مسؤولية الممتحن عليه مسؤولية الخاطئ ؟ مضاربة . طلب تعويض من أحد  
التضارفين . تقديره . وجوب بيان عناصر التقدير في الحكم ... ..  
١٠٤ ... .. مسؤولية الحكومة عن خطأ موظفيها . مناطه . ارتكاب الموظف خطأ بدافع شخصي .  
مسئولية وحده ولو كان ارتكابه أثناء قيامه بوظيفته أو بمناسبة قيامه بها ... ..  
١ ... .. مسؤولية السيد عن أعمال خادمه . أساسها . متى ترتفع ؟ ... ..  
مناط المسؤولية المدنية . مسؤولية الوالد عن حادث وقع من ابنه في المدرسة التي يتلم  
فيها . المسؤولية عن فصل الغير . وجوب اقتراض وتوقيع الخطأ ابتداء . انخفاض  
٢٩٠ ... .. المسؤولية عن الخادم يستوجب تعاقبا عن الخدم ... ..  
١٣ ... .. نشوء الضرر عن حادث قهري . لا مسؤولية مدنية ولا جنائية ... ..

رقم القاطنة

معارضة :

- تخلف المعارض من حضور الجلسة . حضور عام عنه وطبه التأجيل لحادث بقاى  
 ٣٥ أصحاب المعارض . عدم تحقيق هذا الغرض . الحكم باختيار المعارضة كأن لم تكن . قرض  
 حكم باختيارها كأن لم تكن . استثناء . قضاء المحكمة الاستثنائية بتأييد الحكم الصادر  
 في الموضوع غايبا . عدم طعن النيابة في هذا الحكم . طعن التهم فيه . قرضه  
 وإعادة القضية للحكم فيها ثانية . تأييد الحكم الصادر باختيار المعارضة كأن لم تكن  
 وعدم الترض لموضوع الدعوى . قرض هذا الحكم . وجوب نظر الاستئناف  
 ٢٥٩ الحاصل من التهم موضوعا ... ..  
 الحكم باختيار المعارضة كأن لم تكن . متى يصح ؟ ... .. ٤٣٦ و ٢٧٦  
 الحكم باختيار المعارضة كأن لم تكن . الطعن فيه بطريق القرض . لا يشمل الحكم النهائي  
 ٧٠ الحكم باختيار المعارضة كأن لم تكن . الطعن فيه بالاستئناف أو بالقرض . يشمل  
 ٢٤١ كل منهما الحكم النهائي ... ..

مفاجآت :

- ومرر حدث مفاجأة . تقدير المفاجآت . موضوعي ... .. ٢٩٠

مفردات :

- لعب الأطفال ليست من المقررات المحرمة ... .. ٣٢٣  
 متى تنطبق المادة ٣١٧ ع ؟ ... .. ٢٤٦ و ٢٠٨  
 مناط العقاب في إرأازها . باورد الصيد . متى يعتبر مفرقا معاقبا على إرأازه ؟ ... ٢١٣ و ٢٨٧

مواد مخدرة ( ر . أيضا نقتيش . تلبس ) :

- الإرأاز . معناه ... .. ٢١٥  
 استنتاج ثبوت الاتجار بالمواد المخدرة من رسائل أرسلت من شخص ورسائل وردت  
 إليه . بجوازه ... .. ١٨٦  
 أفهون . تعريفه . ورسائل الإرأاز . لا تهريق بينها قانونا . زارع المشتطش  
 الذى يخذش الثمرة فيخرج منها الأفهون . محرر ... .. ٧٣  
 حيازتها . إثبات عدم علم المحرر بأنها في حيازته . كفيته . مجرد الإحراز . كفايه  
 ٤٧ لتحقيق الحرية المتصوص عنها في المادة ٣٥ ... ..  
 زرع نبات الحشيش . غاظة . توقيع عقوبة هذه الخالقة من اختصاص اللجنة  
 ٤٥٩ بالمركبة . نضع النبات واتأجه . اختيار الزارع محرزا . عقوبه الجنائية . واجبة

رقم القاعدة

مواد مخدرة (ر . أيضا تفنيش . طيس) : (تابع)

- طيب . إساءة استعمال حق في وصف المواد المخدرة . مسؤولية الجنائية . مسئولية  
الإدارية لاجنبا . قيد الوارد من الجواهر المخدرة والمصرف منها . وجوبه على  
كل مرخص له في حياتها . التصديق الجنائي في جريمة عدم إساءة المقاتر  
المختص عليها . متى يتوافر ؟ ... .. ٤٧٤ و ٤١٤  
الفرق بين الحيازة والاحتياز ... .. ٣٩٥ و ٢٠٥  
التصديق الجنائي في إحتيازها . مناط توافره ... .. ٢٣٦ و ٢٤٧ و ٢٥١ و ٢٩٩  
كيفية المخدر . لا يبرأ بها في توقيع العقوبة ... .. ٤٢٩  
محرز . ضبط بواسطة غير . إتهامه المخدر من قه . طيس ... .. ٤٤٨

موانع العقاب :

- الأعضاء المؤسس على الإكراه . الشروط المختصة عليها بالمادة ٥٦ ج . صغر  
السن وحده لا يقوم مقامها . منهم قاصر . اعتذاره بأنه كان مكرها على ارتكاب  
الجريمة من والده . لا يقتل ... .. ٣٢١  
تأجيل المنع . تأثيره على مسؤولية الجنائي عما اقترنه ... .. ٢٨٥

(ب)

نشر (ر . أيضا إهانة . قذف) :

- نشر الأفكار الثورية المناهضة للدين الإسلامي - متى يجب العقاب عليه ؟ ... ٤١٢

نصب :

- أدباء مؤلف متغير أنه مؤلف كبير . احتمال لصقة كاذبة ... .. ٢٥١  
أدباء الوكالة ككاتب عن شخص . احتمال لصقة كاذبة ... .. ٢٥٨  
أعمال صفة غير صحيحة بقصد حل البائع على تسييط من المبيع . دفع بعض  
الأقساط . التوقف عن دفع باقيها . لا يعتبر نصبا ... .. ٢٣٣  
إيهام الحقن عليه بقدرة شخص على استرداد الشيء المهرق . تأييد شخص آخره  
في هذا الإيهام . هذا التأييد يتوافر به دكن الطرق الاحتمالية ... .. ٣٧٧  
البيع الثاني . متى يكون جريمة نصب ؟ الأحكام الواجب تسجيلها لتكون حجة قبل  
التفسير . ماهي ؟ ... .. ١٦٠  
التسليم باسم كاذب يتوصل به الى تحقيق الغرض . نصب ... .. ٤٣٧

## رقم القاعة

## نصب : (تابع)

- تتبع زوج الملكية . تسجيله . تصرف المدين في القمار المنبه بزع ملكية . تدليس  
مدني . لا نصب . جريمة النصب القائمة على التصرف في مال ثابت ليس ملكا  
التصرف . متى تحقق ؟ ... .. ٢٢٦  
حصول التصرف في ملك الغير . متى يعتبر نصبا ؟ وعن مقول للغير مقابل مبلغ من  
المال . نصب ... .. ٤٨١  
رد المبلغ المستول عليه بطريق الاحتيال . لا يجرى الجريمة . سبب لتخفيف العقاب  
القصد الجنائي في جريمة النصب . التصريح بعبارة غير دقيقة . لا تقض ... ١٥٩  
محبور عليه . دعه مازلا له عليه اختصاصات . إخفاء أمر المجر من المرتين  
ترويره في شهادة التصرفات لا يثبت أن المنزل ليست عليه اختصاصات .  
استيلاء على مبلغ من المال مقابل الزن . نصب ... .. ٤٨٤  
وضع التهم لوجه على باه وارتدائه ملابس بيضاء ونشره اعلانات عن نفسه . من  
الطرق الاحتيالية ... .. ٢٥٦

## نية :

- حسن النية وسوءها . موضوعي ... .. ٣١٢

## (٥)

## هتك عرض ( ٢٣٠ - ٢٣٢ ع ) :

- إسكاف تدعى امرأة بالرغم منها . هتك عرض ... .. ٣٨٤  
تعريفه . المرح في اختيار ما يمتد عورة وما لا يمتد . الرف الجارى وأحوال اليه  
الاجتماعية . فاة ريفية . تقيلها في وجتها . فعل قاض غل بالحياء ... ١٩٠  
حصول ملابس مخلة بالحياء العرض بسبب سبي . مفاجأة المتهم العتي وبما غت له .  
توفر ركن القوة والإكراه ... .. ٢٨٥  
ركن الإكراه . استنباط حصوله . سلطة محكمة الموضوع في ذلك ... ٤٢٥ و ٤٠٥  
الركن المادى في هذه الجريمة . مناط تحققه ... .. ٢٨٠  
شروع في هتك عرض . وجوب العقاب عليه ولو كانت أفعال الشروع غير منافية  
في ذاتها للأداب ... .. ٢٣٢  
قرص امرأة في تخلفها . هتك عرض بالقوة ... .. ٤٧٠  
مناط تحقق الجريمة . تخيل غلام في وجهه في غرفة مغلقة وعنه في موضع التخييل  
لا جريمة ... .. ٢٧٢

رقم القاعدة

(و)

وديسة (ر. إثبات) .

وصف التهمة :

- ٣٣٤ استبدال المحكمة تهمة بأخرى . بطلان الحكم . هذا البطلان متعلق بالنظام العام ...
- استاد وقائع المتهمة لم يؤسس الاتهام عليها . عدم مناقشة الدفاع لها . يجب الحكم .
- ٤٠٣ استبدال هذه الوقائع بدع الحكم مصححا بما بين من الوقائع الصحيحة . لا تقض
- استاد وقائع جديدة الى التهم . لا يجوز حتى مع لغت الدفاع الى ذلك . حتى محكمة
- القض في هذه الصورة ... .. ٤٠٧
- الأفعال المستندة لتهمة . تغير وصفها في الحكم الصادر بالقوبة . حدوده وطريقته .
- أفعال مستندة لتهمة في أمر الاحالة . عدم احتسابها غير وصف الاشتراك . وصفها
- في الحكم بأنها فعل أصل . خطأ غل بحق الدفاع . الأوصاف التفاتونية للجرائم .
- ٣٠٠ و ٨٢٢ العناصر التي تؤخذ منها ... ..
- تعديل وصف التهمة أمام محكمة الدرجة الأولى . الطعن بهذا الوجه أمام محكمة
- القض . لا يقبل ... .. ٣٤٦
- تعديل وصف التهمة بواسطة النيابة بعد تحقيقات قامت بها المحكمة . علم المتهمة بهذا
- التعديل وموافقة محامي على الوصف الجديد . لا إخلال ... .. ٣٩٢ و ١٦٤
- تعديل وصف التهمة من إحداث عاهة مستندة عمدا إلى إصابة خطأ . تقلم المحكوم
- عليه من هذا التعديل . لا يقبل ... .. ٧٥
- تعديل وصف التهمة تعديلا لم يضاره التهم . لا يجب الحكم ... .. ٣٥٤ و ١٥٢
- تقديم تهمة بإختياره شريكا في جريمة القتل مع سبق الإصرار . استبعاد ظرف سبق
- الإصرار . إختيار المتهمة عللا ملما في جريمة القتل المدعونة لغت الدفاع . إخلال . ٤٨٢
- تهمة تزوير لفرض الاختلاس . توجيهها على أنها تزوير . الحكم فيها ابتدائيا
- على هذا الوصف . تعديل الوصف في الحكم الاستثنائي . لا يجوز . حتى محكمة
- القض في هذه الصورة ... .. ٢٠
- توجيه واقعة جديدة لتهمة . لا يجوز . تفصيل الواقعة الخاصة بالمحاكمة عنها . جوازها . ١٧٨



رقم القاعة

وصف التهمة : (تابع)

- جناية بطرود مخفية . إحالتها الى القاضى الجزئى . ويوجب السير فيها طبقا  
للاجراءات الخاصة بالجنح . حق القاضى الجزئى فى تقرير وصف التهمة بتقرير يرجع  
الى قاضى الاحالة ... ٤٣٧ ...
- الرفع باهم وصف التهمة . ويوجب إيداعه قبل سماع أول شاهد ... ٣١٧ ...
- ذكر التهمة فى الحكم الاستثنائى بصيغة غنائية لصحتها بالحكم الابتدائى . تأييد الحكم  
المستأنف لكونه فى محله . قرض ... ١٠١ ...
- العلن بوجود قرض فى وصف التهمة . ويوجب إيداعه لدى القضاء الموضوعى ... ٣٧٥ ...
- تهم بتزوير واستمال . اعتبار المحكمة لإياه شريكا بالافتراق مع مجهول فى التزوير .  
جسوازه ... ١٢٢ ...
- الوقائع المرفوعة بها الدعوى . تقرير وصفها . مدى حق المحكمة فى ذلك ... ٤٧٦/٤٢٨/٣٩٢/٨١

ولى (راجع قسم) .

# فهرس المواد

## قانون تحقيق الجنايات

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة
٥	١٦٧ ١٧٦ ٢١٩ ٢٤٣	١٣٧	١٣٤ ٢٣٥ ٢٦٩	
	٢٩٣ ٢٠٦ ٢٣٥ ٢٧٦	١٤٥	١١٣ ١٦	
	٤٤٩ ٤٦٥	١٤٨	٢٦٤ ١٩٤	
٧	٤٤٨ ٤٧٨	١٤٩	١٥٣ ١٥٥ ١٦٣ ٢٠٣	
٨	٢٣٥ ٢٨١		٢٢٦ ٢٤٤ ٢٩٩	
١١	٤٤٩		٤٢٣ ٤٤٣	
١٥	٢٦١	١٥٤	١٤٣	
١٨	١٦٧ ١٧٦ ٢١٩ ٢٠٦	١٥٨	١٢٩ ١٨٥ ٤٣٣	
	٢٧٦ ٤٥٥ ٤٦٥	١٦٢	٤٧٢	
٢٣	٢٤٣ ٢٤٤ ٢٨١	١٦٣	٢٣٨ ٤٣٦	
٢٥	٢٦١	١٦٥	١٥١	
٢٠	٢٤٣ ٢٩٣ ٢٠٦	١٧٠	١١٨ ٢٧٥	
٢٤	١٩٧	١٧١	٢٩٦	
٤٢	٢٣٧ ٢٣٥ ٢٠٢ ٤٤٠ ٤٨٧	١٧٢	١٢٥ ٢١٠ ٤٤٦	
٥٦-٤٩	١٨٥	١٧٣	١٥٨ ١٦١ ٤٣٤	
٥٤	٢٣٧ ٢٨٧	١٧٤	١١٠ ٢٦٥	
٧٨	٤٨	١٧٧	٢٣٨ ١٤٣ ٢٥٩ ٢٧٠ ٤٤٣	
١٣٠	١٢٩ ٤٣٣	١٧٨	٢٣٨ ٢٧٣ ٢٧٤	
١٣٢	٢٣٨ ٢٥٩ ٢٧٦ ٤٣٦	١٨٣	٦٩	
١٣٤	٥٠ ٧٥ ١٣٥ ١٦٣ ١٧٧	١٨٥	٢٤٢ ٢-٢	
١٣٥	١٥١ ١٧٧	١٨٦	٢٧١ ١٥٠ ٢٥٦ ٤٧٢	
١٣٦	١٥٠ ١٧٧	١٨٧	٧٥	

## قانون تحقيق الجنايات (تابع)

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
١٨٨	١٢٥	٢٣١	٤١٥٥ ٤١٥٢ ٤٨٠ ٤٣٢ ٤٣
١٨٩	٤٩ ٤١٠٩ ٤١٦٥ ٤١٧١ ٢٦٥		٢٤٢ ٢٢٢ ٢١٦ ٤١٦٣
١٩٨	٢٥٣		٢١٩٥ ٢٢٩٤ ٢٤٩ ٢٤٣
١٩٩	٣٠١		٢٣١٦ ٢٣١٢ ٢٣٠٦ ٢٢٠٣
٢١٧	٢٥		٢٨٠ ٢٣٦٣ ٢٣٣٨ ٢٣١٧
٢٢٤	٥٧	٢٣٢	٢٠٣ ٢٢٩٤ ٤١٤٥ ٤٣٢
٢٢٩	٤٨ ٤٧٥ ٤١٣٩ ٤١٥٢ ٤١٥٢	٢٣٥	١٥٠
	٤١٥٥ ٤١٥٩ ٤١٦٢ ٤١٦٣	٢٣٦	٢٧٥ ٢٣١٧ ٢٣٠٦ ٤١٩٩ ٤٩١
	٤١٦٦ ٤١٦٦ ٤٢٢٢ ٤٢٢٥	٢٣٧	٤٣٢ ٢٢٧٩
	٤٢٤٢ ٤٢٤٣ ٤٢٤٩ ٤٢٩٤	٢٣٩	٤٥١ ٢٣٦٢
	٤٢٩٥ ٢٣٠٣ ٢٣٠٦ ٢٣١٢	٢٤٠	٤٠٣
	٢٣١٦ ٢٣١٧ ٢٣٢٧ ٢٣٧١	٢٤٣	٤٥٢
	٢٧٢	٢٧٩	٢٤٠ ٤١٥٣ ٤٦٨ ٤٢٣
٢٣٠	٢١٦	٢٨٠	١٨٢
		٢٨١	٦٨

## قانون تشكيل محاكم الجنايات

٩	٢٨٦	٢٦	٢٥٢
١٢	٤١٠٠ ٤١٤٩ ٢٦٥	٣٠	٤٨٢
١٣	٢٠٧ ٢٦٥	٣٣	٨٢
١٧	٤٥٤ ٢٣٤	٣٥	١٧١
١٨	٤٥٤ ٢٣٤ ٢٨٨	٣٦	٨٢
١٩	٤١ ٤٥٤ ٤١٥٠ ٢٩٠	٣٧	٢٣٩٢ ٢٣٠٠ ٤١٥٢ ٤٨٢ ٤٢٠
٢٠	٤٥٤ ٤١٥٠ ٢٩٠		٤٨٢ ٤٢٣٨ ٤٤٠٧
٢١	٤٥٤ ١٥٠	٣٨	٤٢٠ ٤٨٢ ٤٢٨
٢٥	٢٥٢ ٤١٧٢	٣٩	٢٠

قانون تشکیل محاکم الجنايات (تابع)

[illegible]

المرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بمجمل بعض الجنايات جنحا إذا اقترنت

بأعداد قانونية أو ظروف مخفية ٢٦٥'٤١٠٠'٤١٠

## قانون العقوبات

207677572101906120	02	217	0
190	03	272	7
97	02	70	9
221	07	282 627	12
280	07	270 6181 610	12
227 60	08	292 2207 222 627 67	22
2-1	7-209	228 612	22
70 627	71	227 2272 6177 6172 67	20
27	70	210	
272 6229	77	210 6272 6172 67	21
27	78	227 222 6282 6211 6180	22
192	89	208	22
222	90	222 2289 2222 2282 2222	20
222 6192 6110	97	222	22
227	97	221 628	27
227	1-2	228 6170 627 627	28
222	110	222 6117	00

## قانون العقوبات (تابع)

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
١١٢	١٧٦ ٢١٩ ٢٦٦ ٢٠٦	١٨٦	٢٢٨
١٢٦	٢٣٥ ٢٤٣ ٤٦٥	١٩٤	١٧ ٤٤٦ ٤٤٣ ٤٧٦
١٢٦	٢٣ ٢٢٦	١٩٥	٢٩ ٢٣٥
١٤٨	١٠٧ ١٣٧ ١٧٢ ٢٧٠	١٩٦	٢٩
١٥١	٤١٢	١٩٧	٢٥٧ ٤٦٩
١٥٥	١٥٦	١٩٨	٤٨ ١٠٠ ٢٢١ ٢٠٠ ٤٦٥
١٥٩	٧٢ ٩٦ ٢١٥		٢٩٦ ٢٩٢
١٦٠	٤٤٤	١٩٩	٢٠٠ ٤٧٦
١٦٦	١٧٢	٢٠٠	١٣٦ ١٥٧ ٢٧٥ ٢٨٢ ٤٢١
١٦٨	١٠٧ ١٧٢	٢٠٢	٢١٣ ٢١٧ ٢٨٢
١٧٠	٤٤٢	٢٠٤	٢ ٢٧ ٧٥ ١٦٩ ٢٢٩
١٧٢	٤٤٢		٢٦٠ ٢٦٣ ٤١٨ ٤٢١
١٧٣	٤٤٢	٢٠٥	٢ ٢٧ ١٧١ ٢٢٧ ٢٤٥ ٤١٥
١٧٤	٢٩٨	٢٠٦	٢٧ ٢٠٩ ٤٨٦ ١٧١ ١٧٥ ٢٢٧
١٧٩	٤٨٩ ١٢٢ ١٤٤ ١٨٧	٢٠٧	٢ ٢٢٩ ٢٢١
	٢٠٠ ٢٠٧ ٢٢٦ ٢٢٩	٢٠٨	٤٤٤ ٧٥ ٢١٧
	٢٤٨ ٢٤٨ ٢٢٦	٢١٠	٩٩ ١١٥ ١٢٠ ١٢٣
١٨٠	١٤٤ ١٨٧ ٢٥٠ ٢٦٣ ٢٠٧		١٧٩ ١٩٦ ٢٢٢ ٢٨٢
	٢٢٩ ٢٥٦ ٢٨٢ ٤٠٤ ٢٦٦		٢٣٠ ٢٣٦ ٢٥٩ ٤٢٠
١٨١	٦٦ ٢٥٨ ٢٧٤ ٤٧٢	٢١٥	٢٥٢ ١٠٠ ٢٦٦
١٨٢	٢٢٩	٢١٧	١٧٠ ٢٢٢ ٢١٨
١٨٣	٢٦٩ ٤٨٩ ٩٢ ١١٨ ١٢٢	٢٢١	٢٧٢ ٧٨٠ ٢٢٢ ٢٨٤
	٤٤٤ ١٢٦ ١٢٤ ١٢٦ ١٥٤ ١٦٤		٢٨٥ ٤٠٠ ٤٤٢٥ ٤٧٠
	٤٤٤ ٢٠٧ ٢٢٦ ٢٢٨	٢٢٢	٢٩٢
	٢٥٦ ٢٩١ ٤٠٨ ٤٢٩	٢٢٣	٩٧
	٤٤٧ ٤٧٢	٢٢٥	

قانون المقوبات (تابع)

رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
٢٣٦	٤١٧	٢٨٤	٣٢٥ ١٧٣
٢٣٨	٤١٧ ٤٥٩ ٤٨٧	٢٩٣	٣٢٣ ٣٢٦ ٣١٦ ٣١٥٩
٢٤٠	١٩٠		٣٥٨ ٣٥١ ٣٥٦ ٣٢٨
٢٤٢	٣٦١		٤٨٤ ٤٨١ ٣٧٧
٢٤٦	١١١	٢٩٤	٣٢٣ ٣٢٤ ١٧٤ ١٢٣ ٦١
٢٥٤	٣٩٧ ٣٧٩		٤٥٠ ٤٢٣ ٤٠٤ ٣٢٩
٢٥٧	١٢٧	٢٩٥	٣٢٦
٢٦١	١-٧ ١٣٧ ١٧٢ ٢٢٤	٢٩٦	٣٢٧ ٢٨ ٢٤ ٣١ ٣٠ ٣٢
٢٦٢	١٧٠ ١٣٧ ١٧٢ ٢٢٤		٣١-٨ ٤٢٩ ٤٢٣ ٤٢١ ٤٠
٢٦٤	٢٦٣ ٢٦٨ ٤١٩ ٤٨٥		٣٢٩ ٣٢٣ ٣٢٠ ٣٢١
٢٦٥	٦١٨ ٦٧٦ ٢١٥ ٢٩٨ ٤٦١	٢٩٧	٣٢٠ ٢٩٩ ٢٧٨ ٢٦٠
٢٦٨	٤٢٧		٢٧٨ ٢٧٥ ٢٥٥ ٢١٠
٢٦٩	٢٠٩		٢٩٠ ٤٨٨ ٤٦٧ ٢٨٣
٢٧٠	٢٢٦ ٢١٥٨		٣٢٧ ٣٢٤ ٤١ ٤٢٩
٢٧١	٢٢٠ ٢١٥٨		٢٩٩ ٢٦٠ ٢٢٨ ٢١-٨
٢٧٢	٢٦٧ ٢٤٨ ٢٢	٣٠٢	٤٦٢ ٤٠٦
٢٧٤	٢٢ ٢٢١ ١٦٢ ٢٥٧	٣١٤	٤١٢
٢٧٥	٢٢٧	٣١٦	٤١٢
٢٧٧	٢٢	٣١٧	٢٢٢ ٢٢٨٧ ٢٤٦ ٢٠٨
٢٧٨	٤٢٧	٣١٩	٢٠
٢٧٩	٢٤٠ ٢١٤	٣٢١	١٢٠ ٢٩٤ ٢٦٢
٢٨٠	٢٢٤ ٢٢١٠ ٢٢٩ ٢١٥٢	٣٢٢	١٢١ ٢٩٤
		٣٢٣	٢٩٤ ٢٥٠
		٣٢٤	٤١٧ ٢٣٠٢ ٢٢٨٨ ٢٩٧
		٣٢٦	٤١٧
		٣٢٧	١٨

## قانون المرافعات

رقم المادة	أرقام فروع الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام فروع الأحكام الصادرة عليها
١٣	٤٧١	٣٠٥	١٧٧
١٦	٣٧٠	٢٦١	٢٩١
٩١	٤٦٢	٣٠٩	٤٤١
١٠٣	٤٧ ٤٣١ ٤٣٩٩ ٤٤١١ ٤٣٠	٣١٣-٣١٠	٣٩
١٣٥	٤٠٣	٤٧٠	٩٣

## القانون المدني

١٠٨	٤٧٥	١٥٢	٤١ ٤١٠٣ ٤١٠٤ ٤٧٥
١١٥	٤٧٥	٢١٥	٣٨٣
١٥٠	٤١٥	٢٢٦	٤٨
١٥١	٤١٣ ٤٢٣ ٤٢٥٥ ٤٢٩٠ ٤١٥	١١٢	٢٧١

## قانون التجارة

٦٣ ٤٦٨

## قوانين مختلفة

أرقام قواعد الأحكام الصادرة بشأنه	عنوان القانون
٣٢	الأمر العالي الصادر في ٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ ... ..
٢٦٦ ، ١٧٦	السنود المصري ... ..
٤١٦	دكرينو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ ... ..
٣٠٩ ، ١٩٩	دكرينو ٢٤ مايو سنة ١٩٠١ «مجموع» ... ..
١٧٥	قانون الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية ... ..
٣٢٤ ، ٢٢٠	قانون السؤل رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ ... ..
٥٠	قانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ ... ..
٢٦٩	قانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المتأدين على الإجرام .
٢٦٧	قانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ خاص بإحراز وحمل السلاح ...
١٦٠	قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ بتعديل نصوص القانون المفق فيما يتعلق بالتسجيل .
٢٤٥	قانون القردة العسكرية الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ ... ..
٤٣٤١ ، ١٨٣ ، ٦٦ ، ٦٠ ، ٥٩	قانون المتشردين والأشخاص المشته فيهم رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ...
٤٤٤٥ ، ٤٢٢ ، ٤٠١ ، ٣٤٤	
٤٦٦ ، ٤٤٦٠ ، ٤٥٤ ، ٤٥٣	
٢١٨ ، ٥٨	قانون المجالس الحسنية ... ..
١٨٥	قانون المحاماة رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ ... ..
٢٤٤٧ ، ٢٣٦ ، ٢٠٥ ، ٧٣ ، ٤٧	قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بوضع نظام للاختيار بالاختارات واستعمالها .
٣٩٥ ، ٣١٥ ، ٢٥٢ ، ٢٥١	
٤٥٩ ، ٤٤٨ ، ٤٢٩ ، ٤١٤	
٤٧٤	
٢٩٧ ، ٨٤ ، ٣٢	قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض والإبرام ...







تم طبع الجزء الثالث من "مجموعة القواعد القانونية"  
بمطبعة دار الكتب المصرية في يوم الخميس ٢٦ رمضان سنة ١٣٥٥  
(١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦) م

محمد نديم  
ملاحظ المطبعة بدار الكتب  
المصرية

---

( مطبعة دار الكتب المصرية ١٥/١٩٣٦/١٠٠٠ )

---











